



جمهورية مصر العربية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري

١٩٥٢-١٩٨٠

العدالة

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة المرحوم المستشار/حافظ السليمي

الإسكندرية

المركز القوي للبحوث الإجتماعية والجنايئة
المسح الإجتماعي الشامل للمجتمع المصري

١٩٥٢ - ١٩٨٠

المجلد الثاني عشر

العُدَّة

إشراف

المستشار محمد فؤاد الرسي

٥ - ١٤ هـ - ١٩٨٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

* المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى " الذى أشرف بتقديمه هو أقرب الأشياء السسى
* الرسوم الزرقاء " للمجتمع المصرى الذى نسمى الى اقامته * منه ينطلق التصور وعلى أساسه تقوم استراتيجية
التنمية الاجتماعية *

ان العلم الاجتماعى من بدايات الطريق لتطوير المجتمع * واذا كنا نتحدث عن مصر فى بداية القرن
القادم فليست هذه دعوة لكى نحلم بل دعوة لكى نعلم * ومصر فى بداية القرن سوف تأتى - اما عشوائياً
وبغير تخطيط واما فى صورة أقرب الى ما نريد نتيجة ما نبذله من جهد فى التصور والتنبؤ والتوقع والتوجيه
آخذين فى الاعتبار ما لا نستطيع ان نغيره وما نستطيع ان نطوره ونحوه *

وليسح لى فى هذا المقام أن أكرر عبارة قلتها فى الاحتفال بالهوسيل الفضى مركز القوس للبحوث
الاجتماعية فى عام ١٩٨٢ هى أن علمنا - نحن المشتغلون بالعلوم الاجتماعية أن ننظر الى أنفسنا
نظرة ناقدة لنتبين ان كنا مقصرين فى مهمتنا ولنتساءل فى جدية هل المجتمع العلمى فى مصر مشغول بالعلم
الاجتماعى الملائم لمصر وهل ما نقدمه من العلم الاجتماعى يقدم فى صيغة تشكل لغة مشتركة بين الباحث
والمخطط *

ونحن نعلم منذ البداية أن التحدى الحقيقى ازاء التخطيط للتنمية هو وضع المصالح التى يجسرى
التخطيط من أجلها فاذا استطاع المجتمع أن يعثر على الاستراتيجية التى تهدى تنميته * فان عليه أن يضع
هذا فى صيغة قابلة للتنفيذ هى الخطة القومية *

ولما كانت الخطة القومية هى الأداء الدقيق لتحقيق الأهداف التى تلهمها الاستراتيجية * فقد يتمسكين
أن تقوم على روى كامل بهذا المجتمع واحاطة كاملة بحقائقه وادراك شامل لأوضاع قطاعات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية * ومن هنا كان الفراغ الرهيب الذى سعى المركز الى ملئه : اعداد مسح اجتماعى شامس
للمجتمع المصرى قد يملأ بعض هذا الفراغ دون أن نتوهم أنه بالمسح وحده يملأ كل الفراغ أو نسمى فى طريق
التنمية *

ولاشك في أن العلم الاجتماعي مدين بالكثير لمجتمعه في قضيته التنمية في عناصرها المادية والبشرية سواء في مجالات الصناعة أو الزراعة أو التعمير أو السكان أو الخدمات من اسكان وتعليم وصحة وغيرها قوميا أو محليا ، وهي أمور تستدعي الاستشارة برأى علماء المجتمع سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة التنفيذ ، وفي هذا الصدد كثيرا ما يتهم العلم الاجتماعي بأنه غامض ونظري أكثر منه عملي وأنه لا يقدم وضوحا كافيا ، يمكن الاستناد اليه في هذه المجالات .

وقد يكون في هذا بعض الصحة فان العلم الاجتماعي ، نظرا لطبيعة الظواهر التي يتعامل معها ، لا يمكن أن يصل الى دقة غيره من العلوم فهو يتعامل مع عناصر ومتغيرات بالغة التنوع نفسية وشرية وبشئية وعقيدية الى ما لانهاية ومن ثم تعوزه الاحاطة بكل ذلك للحكم على حركة المجتمع وسلوك أفراد ، في مواقف معينة أو ازاء أوضاع جديدة أو متغيرة ومدى قبولهم لهذا التغيير وتفاعلهم معه وتصور ما يمكن أن يحدث من آثار سلبية أو جانبية .

وما يعقد الأمر في التنمية أن مفهوم التنمية في ذاته ليس مفهوما حاسما محددا بل تلونه الأيدى بولوجيا والعقيدة . التنمية هدف لا خلاف عليه ولكن يختلف تصوره وتختلف الطرق التي تؤدي اليه وما يحف بها من ظلال واختبارات ومنعطقات . يكفي أن نذكر من ذلك مدى التركيز على التنمية الاقتصادية البحتة في اطار التنمية القومية أو موقف المخطط من ضمان اشباع الحاجات الأساسية لعامة المواطنين قبل كل شيء ، وفلسفة توزيع العائد من التنمية الاقتصادية على مختلف القطاعات ومدى قبول فوارق الدخول بين المواطنين وفئاتهم بل أن فلسفة التنمية تختلف في مدى تكريس القيم الروحية في عمليات التنمية الاجتماعية كما تختلف سياسات التنمية في شأن الأولويات . فان الموقف من هذه الأولويات كاشف بطبيعته عن اتجاهات الفكر السياسي لدى الدولة ومدى تسكها أو استعدادها للتضحية ببعض الهياكل والأنساق بما يتضمنه ذلك من اختبارات تتصل بأساليب الانتاج القوس المستد من المشروع الحر الى التأمين وملكية الدولة والتخطيط المركزي .

ومن ثم تعين الحذر من الخلط بين الهدف العام للتنمية وبين نموذج التنمية أو نمطها أو الصيغة التي يتعين أن تكون الأكثر ملاءمة للمجتمع بذاته . وقد يكون صحيحا أن الثورة العقلانية الصناعية التكنولوجية هسي قمة ما وصل اليه الفكر والفعل الانساني وأنها نمط عام يجب أن يحتذى الا أنه من ناحية أخرى لا يكون صحيحا أن هذا النمط بذاته يتعين أن ينقل نقلا بكل تفاصيله أو يعتبر مثلا أعلى بكل جزئياته لكل مجتمع انساني .

ان العقلانية والتصنيع والتكنولوجيا أشياء يستحيل على المجتمع المعاصر أن يرفضها رفضا تاما ولكنها ولاشك تحتاج الى تهجينها في غير مجتمعاتها الأصلية حتى لا يكون صدام لا ضرورة له مع الأوضاع الخاصة بالعقيدية

والاقتصاد والتقاليد المستتبة والسمات الخاصة لكل مجتمع وعلمية المواطنة واللامعة تلك لأحداث أوفق تزاوج بين ما قد يبدو متناقضا هي التحدي الحقيقي أمام علماء المجتمع في وطننا العربي أن عليهم أولا أن يفهموا وأن يتعمقوا ملاح المجتمع ما كان منها مستتبها ضاربا بجذوره وما كان منها سطوحها يمكن اقتلاعه اذا استدعى الأمر وعليهم أن يفهموا ويتعمقوا ملاح الحضارة الوافدة وما كان منها لصيقا بعناصر التقدم وما كان منها مصاحبا يمكن التخلص منه وعليهم أن يتعمقوا الائتلاف والاختلاف بين العناصر الوافدة والعناصر السائدة وإلى أي حد يمكن أحداث التعاضد والتوافق بين هذه وتلك .

في ضوء الاعتبارات السابقة . وفي إطار أن التنمية القومية عملية متسكة القوام وأن تعدد جوانبها ، أرجو أن يمد المسح الاجتماعي الشامل الذي أشرف بتقديمه حاجة ملحة إلى استكمال أبعاد الصورة وأن يصلح منطلقا من منطلقات الجهد القومي الدائب نحو رسم صورة مستقبل مجتمع مصر .

ولا يعني إلا أن أنير هنا إلى ما سها عنه أو تناساه الأستاذ الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم في كلمته في تقديم هذا المسح الشامل من أنه في أوائل الثمانينات كان له الفضل الأول في إحياء هذا العمل وتذليل العقبات التي اعترضته .

كما لا يعني إلا أن أنوه بالجهد الجبار الذي بذله الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي وبمعه معاونوه في الأمانة العامة في الإشراف على سير العمل باللجنة المحركة للمسح ومتابعة أعمال لجانه طيلة السنوات التي استغرقتها .

وأود في الختام أن أنوه بالجهد الرائعة التي بذلها مئات من العلماء والباحثين حتى انتهى هذا العمل الكبير إلى نهايته الموفقة . وهي جهود واضحة في كل شطور النص الأصلي الضخم وهذا الملخص السدي تضمه دفئا هذا المجلد . وقد حرصنا على الإشارة إلى هذه الجهود منسوبة إلى أصحابها في مواضعها واعترافا بروح المعطاء والانجاز من وراء هذا الأداء الممتاز .

والله الموفق .

الأستاذ الدكتور / أحمد محمد خليفة

مقدمة

أصبحت قضية التنمية في مصر الشغل الشاغل للباحثين والسياسيين والتفiziين ، بعد أن تحررت البلاد وتحررت الإرادة المصرية . ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن قضية التنمية أصبحت المحور الأساسي للعمل الوطني ، وصارت القضايا الأخرى جميعا في خدمة هذه القضية المحورية .

وإذا كانت الدول الغنية المتقدمة تأخذ بالتخطيط أسلوبا للتنمية ، فإن الدول الفقيرة والنامية - ومن بينها مصر - هي أحوج ما تكون إلى التخطيط من أجل التنمية ، حتى يمكنها الحصول على أقصى عائد ممكن ما تملكه من موارد محدودة ، وحتى تستطيع أن تسرع بخطى التنمية ، وتكسر طوق التخلف ، وتضيق الهوة المترايدة بينها وبين الدول المتقدمة .

وبدأت مصر مسيرتها التخطيطية منذ مطلع الستينات ، وأصبحنا نملك تجربة ليست بالقصيرة . ولا شك أن تجربتنا التخطيطية قد واجهت بعض العثرات التي ترجع لعوامل خارجية ، كما ترجع لعوامل داخلية .

ولسنا الآن بحدود تقييم هذه التجربة وتحليل عوامل تعثرها ، وحسبنا هنا أن نشير إلى بعض العوامل الداخلية التي أدت إلى هذا التعثر .

ولعل في مقدمة العوامل الداخلية هو أن نظرتنا للتنمية لم تكن في بدايتها نظرة شاملة ، فقد استأثرت التنمية الاقتصادية والمادية باهتمام المخططين ، ولم تقل تنمية الإنسان قدرا متكافئا من العناية والرعاية ، منع أن الإنسان هو هدف التنمية وهو أداتها في آن معا . وقد ترتب على ذلك أن شهد المجتمع المصري تنفسيرا سريعا لا يتسم بالتوازن بين الجوانب المادية والجوانب الانسانية ، مما أدى إلى تغير واضح في النسق القيمي وفي سمات الشخصية المصرية .

وقد أدركت وزارة التخطيط في مطلع السبعينات حاجتها الشديدة إلى البيانات والمعلومات التي تهسر لها الاضطلاع برسالتها في مجال " التخطيط الاجتماعي " حتى يتسنى لها تحقيق التوازن المنشود بين " التخطيط

الاجتماعى " و " التخطيط الاقتصادى " . فلجأت الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة للقيام بمسح اجتماعى شامل للمجتمع المصرى ، لا يقف عند حد جمع البيانات والمعلومات فحسب ، بل يتعداه الى تقدير من التحليل يمكن المخطط من الوقوف على مختلف أبعاد الخريطة الاجتماعية لمصر .

وجند المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة حشدا كبيرا من الباحثين والاختصاصيين فى شتى المجالات الاجتماعية للاضطلاع بهذا العمل الكبير والجليل ، تقودهم وتوجههم لجنة محركة شرفت بعضويتها منذ البداية . واستمر العمل بضع سنوات تشعب المشروع خلالها الى أن توقف لعوامل خارجة عن ارادة العاملين فيه .

وفى أوائل الثمانينات أمكن بحث المشروع بعد تذليل بعض العقبات التى أدت الى توقفه . وعاد العمل من جديد بهمة وحماس الى أن تم انجاز هذا العمل الكبير الذى نأمل أن تسح الظروف وأن تتاح الامكانيات لنشره كاملا حتى يكون أداة أساسية للباحثين والمخططين على السواء .

ويغطي المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى " الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ . ولم تتخذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بداية زمنية لهذا المسح اعتباطا ، فقد شهد المجتمع المصرى منذ قيامها تغيرات جذرية تستحق الرصد والتسجيل .

واذا كانت ثورة يوليو قد غيرت صورة الحياة فوق أرض مصر ، فقد كانت لها مقدمات تحمل فى ثناياها عوامل الثورة ودوافعها . وعليه فقد حاول هذا المسح أن يعود زمنيا الى الوراء بالقدر الذى يناسب كل موضوع من موضوعاته .

ولعل من البديهي أن التغير الاجتماعى عملية مستمرة لا تعرف التوقف ، ولذلك نأمل أن يكون هذا المسح حلقة أولى فى سلسلة متتابعة من المسوح الاجتماعية التى ترصد عملية التغير بصفة دورية تقترح أن تجرى مرة كل عشر سنوات ، أسوة بما يتبع فى تعدادات السكان ، لاسيما وأن التعدادات السكانية تمثل مصدرا احصائيا رئيسيا للمسح الاجتماعية .

ونحن لاندى الكمال فيما تقدم فان الكمال لله وحده . وحسبنا فى هذا المسح أن نضع أساسا قويا لأجبال تواصل هذه الرسالة السامية وهذا العمل الجليل ، متلاقية ما يتخلل هذا المسح من هبات ، ومضيفة اليه ما يظهر فيه من نقص أو قصور .

وفقنا الله جميعا لخدمة مصرنا العزيزة ، وأن يلهمنا الصواب للنهوض بالانسان المصرى . وعلى الله قصد

السبيل .

الأستاذ الدكتور / محمد صبحى عبد الحكيم

مقدمة عامة

هذا المسح هو تسجيل لصورة المجتمع المصرى ولجهود المواطنين فيه لاهباع احتياجاتهم فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٠ . وفكرة المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ليست بالفكرة الجديدة ، فقد سبق أن اجتهد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى هذا المجال استجابة لطلب من وزارة التخطيط القومسى عام ١٩٧١ ولكن محاولته تلكأت لأسباب مالية وإدارية فتأجل العمل الى أن أثار الدكتور صحى عبد الحكيم بصفته عضواً فى مجلس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الموضوع مرة أخرى . وهنا فى شهر يناير عام ١٩٨١ دعس المركز مجموعة من القيادات العلمية المتميزة فى مختلف المجالات فاستجاب كل من طلب اليهم الاشتراك فى هذا المشروع وأبدوا استعدادهم للتعاون مع إدارة المركز فى مهمة المسح الضخمة .

أهمية المسح :

ولكى نرى أهمية هذا المسح لابد أن نضعه فى إطاره المناسب :

١ - يجب أن نراه على أنه حلقة أولى فى سلسلة من المسح تتناول المجتمع المصرى وجهوده كل فترة - قد تكون كل عشر سنوات - وحينئذ يستفيد القارىء من المقارنة بين أوضاع المجتمع وجهوده نفس المراحل مختلفة .

٢ - يجب أن نفرق بين الجهود المسحية الميدانية من ناحية . والجهود الميدولة فى اعداد تقرير يتضمن البيانات المتاحة من ناحية أخرى . فالمسح الذى بين أيدينا لم يلجأ البحث الميدانى لتوليد بيانات جديدة وإنما لجأ الى البيانات المتاحة . أى المسجلة فى أجهزة الدولة . وانتهى الى توصيات يمدد من البحوث الميدانية التى يجب إجراؤها لتكملة الصورة أملا فى أن تقوم أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بتشجيع مراكز البحث العلمى والجامعات لكى تقوم بالبحوث الميدانية المقترحة لسد النقص فى البيانات التى قام بحصرها المسح الأول هذه البيانات الجديدة سوف تكمل الصورة فى تقرير المسح التالى فهأتى بذلك أكثر وضوحاً ونضجاً .

لا بد أن نرى من النادر للمسح على أنه عملية مستمرة بدأت بكتابة هذا التقرير الأولى فى حسود البيانات المتاحة ، وسوف تتلوها مرحلة مسح ميدانية ، ثم تتلو ذلك مرحلة اعداد التقرير الثانى فى ظروف أفضل ولا شك من حيث كمية ونوعية البيانات المتاحة حينئذ ، وهكذا ينمو المسح تدريجياً من مرحلته المكنية الأولى الى مرحلة المسح الميدانية ثم كتابة التقرير الثانى يتلوها مرحلة جديدة للمسح الميدانية ثم كتابة التقرير الثالث وهكذا دواليك .

- ٣ — يجب أن نرى هذا المسح على أنه أحد الأدوات — لا كل الأدوات — التي تساعد المخطط المصري في إعداد خطته لتوجيه عمليات التغيير في المجتمع .. لا بد وأن يلجأ المخططون إلى البيانات الإحصائية المتاحة في الجهاز المركزي للتعيش العامة والاحصاء وإلى التقارير الدورية في مختلف الوزارات والهيئات العامة وإلى تقارير المخطط السابقة .. كما يلجأون إلى تقارير المسح .
- ٤ — يجب أن ننظر إلى هذا المسح على أنه محاولة أولى قد يكون فيها بعض المآخذ هنا وهناك وأن هذه المحاولة سوف تتحسن بمرور الوقت ، وأن ما أنجز هو كل ما استطاع الفريق القيام به في حدود الوقت والمكانيات .

مرحلة المسح :

وقد اهتم المسح بالفترة من ١٩٥٢ — ١٩٨٠ بالذات لثلاثة أسباب :

- ١ — لأنه حدث تغيير جذري في أوضاع المجتمع المصري بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فكان ذلك بداية لمرحلة تستحق التسجيل .
- ٢ — لأن رصد فترة الثلاثين عاماً الأخيرة أمر ممكن من الناحية العملية حيث أن البيانات المسجلة قبل هذه الفترة محدودة للغاية وبعضها يكاد يكون في حكم المفقود .
- ٣ — أنها فترة رجوع للوراة كافية تسمح للمخطط والباحث بالانطلاق إلى المستقبل .

أهداف المسح :

- استطردا ما سبق يمكن القول بأن هذا المسح يهدف إلى رصد واقع المجتمع المصري وتغييره في الفترة ١٩٥٢ — ١٩٨٠ بفرض :
- ١ — تحديد ملامح المجتمع المصري والجهود التي تبذل لأشباع احتياجاته لمعاونة المسؤولين عن التخطيط القومي والقطاعي في التعرف على الصورة الكلية المتكاملة من مصدر واحد .
 - ٢ — معاونة القائمين على البحث العلمي في أكاديمية البحث العلمي ومراكز البحوث العلمية والجامعات ووحدات البحوث بالوزارات على إعداد سياساتهم وخططهم البحثية وتوجيهها لخدمة التنمية في مصر .
 - ٣ — توثيق الدراسات والأبحاث والدراسات التي تناولت المجالات التي عالجها المسح في المرحلة من ١٩٥٢ — ١٩٨٠ .
 - ٤ — معاونة المواطن المصري عامة على التعرف على صورة المجتمع إبان المرحلة من ١٩٥٢ — ١٩٨٠ .

القائمون بالمسح :

اشترك في اعداد هذا المسح نخبة متميزة من القيادات العلمية في مجالات مختلفة في المجتمع بلسنغ عدد هم أكثر من مائة وخمسين خبيراً .. بعضهم من الوزراء السابقين وبعضهم من أساتذة الجامعات ومستشاري البحث العلمي والبعض الثالث من كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة .. وعاون هؤلاء أكثر من مائة وخمسين من الساعدين الفنيين والاداريين لجمع البيانات وتصنيفها وتوثيقها وتسهيل مهمة الباحثين بشكل عام .

ماذا يتناول المسح :

بالإضافة الى المدخل والخاتمة تناول المسح أربعة عشر موضوعاً أساسياً بعضها رسم صورة المجتمع والبعض الآخر وضع كيفية إشباع المواطن المصري لاحتياجاته : السكان - البناء الأسري - التدرج الاجتماعي - البناء السياسي - البناء الاقتصادي - النقل والمواصلات - الإسكان - الدين - التعليم - الصحة - العدالة - الأمن - الاعلام - الفنون والآداب .

١ - السكان :

تناول الموضوع القضايا التالية : النمو السكاني - الهجرة الداخلية والخارجية - تركيب السكان - توزيع السكان - المشكلات السكانية - اتجاهات البحث العلمي .

٢ - البناء الأسري :

تناول الموضوع القضايا التالية : نهضة تاريخية - أنواع الأسر - التغير وانعكاساته على الأسرة - نظرة احصائية عامة - الزواج - حجم الأسرة - العلاقات الداخلية في الأسرة - مشكلات الأسرة - الجهود المبذولة لمواجهة مشكلات الأسرة - المرأة - الطفولة - الشباب - المسنون - التشريعات الأسرية - اعداد العاملين في مجال الأسرة وتدريبهم - اتجاهات البحث العلمي .

٣ - التدرج الاجتماعي :

تناول الموضوع القضايا التالية : الملامح العامة للبناء الطبقي في الدول النامية - الدراسات المصرية للبناء الطبقي للمجتمع .. التحولات الاجتماعية والبناء الطبقي - نمط توزيع الدخل والملكية والثروة - تطور توزيع فرص الحياة - الدعم العلمي - تطور القيم والأساليب الثقافية - الوعي الطبقي - ملامح طبقية جديدة .

٤ - البناء السياسي :

تناول الموضوع القضايا التالية : افكر السياسي - القوى السياسية قبل ١٩٥٢ - القوى السياسية بعد ١٩٥٢ - السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - المجالس القومية المتخصصة - السلطة القضائية - القضاء

السياسى — الحكم المحلى — التنظيم الدستورى للصحافة — علاقات مصر بالعرب وفلسطين — علاقات مصر
بأفريقيا — علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية — علاقات مصر بالعالم الاسلامى — علاقات مصر بالهند
والصين وبقى بلدان آسيا — علاقات مصر بأمريكا اللاتينية — مصر ودول عدم الانحياز •

٥ — البناء الاقتصادى :

تتاول الموضوع القضايا التالية : الصناعة — الزراعة — السياسة المالية والنقدية — السياحة — التجارة
الداخلية — التجارة الخارجية •

٦ — النقل والمواصلات :

تتاول الموضوع القضايا التالية : الطرق — النقل البرى — النقل المائى — النقل البحرى — النقل الجوى —
التخزين — الاتصالات السلكية واللاسلكية •

٧ — الاسكان :

تتاول الموضوع القضايا التالية : نهدة تاريخية — السكان والاسكان — المرافق العامة —
الاسكان والتشييد ومواد البناء — الحركة التعاونية فى مجال الاسكان — التخطيط العمرانى — تطور خصائص
الاسكان الحضرى — اتجاهات البحث العلمى — الاسكان الريفى — التشريعات •

٨ — الدين :

تتاول الموضوع القضايا التالية : الانتماءات الدينية — العلاقات الطائفية والمذهبية — الأنشطة
الدينية — الساجد والكنايس — الجمعيات الدينية — الطرق الصوفية •

٩ — التعليم :

تتاول الموضوع القضايا التالية : خلفية تاريخية — تطور التعليم وتحديثه — الاتفاق على التعليم —
التعليم قبل سن الالتزام — التعليم الابتدائى — التعليم الاعدادى — التعليم الثانوى — التعليم الفنى —
اعداد المعلمين — التربية الخاصة — الأنشطة التربوية — التعليم الأزهرى — التعليم الجامعى — التعليم
العالى — الدراسات العليا والبحوث والتدريب المهنى — التشريعات •

١٠ — الصحة :

تتاول الموضوع القضايا التالية : الأنشطة الاجتماعية التى توفتر على المستوى الصحى — تطور مهنة
الشرب — تطور الصرف الصحى — التغذية والصحة — تطور الخدمة العلاجية والوقائية — تطور القوى العاملة
الطبية — تطور الخدمة الصحية فى الريف — تطور التأمين الصحى — تطور الاتفاق الصحى — تطور الصناعات
الدوائية — تطور الخدمة فى مجال تنظيم الأسرة — تطور المسار الصحى — تطور معدلات

الرعاية — تطور حدوث بعض الأمراض المعدية — تطور توقعات الحياة للذكور والإناث — الخريطة المحيطة لمصر .

١١ — العدالة :

تناول الموضوع القضايا التالية : وزارة العدل — القضاء والقضاء — المحاكم — المحكمة الدستورية العليا — مجلس الدولة — النيابة العامة — النيابة الإدارية — إدارة قضايا الحكومة — الحماية وثقافة المحامين — أعوان القضاء — قضاء غير المتخصصين — التقاضي وإجراءاته .

١٢ — الأمن :

تناول الموضوع القضايا التالية : نبهة تاريخية — وزارة الداخلية — الأمن الجنائي — الأمن الاجتماعي — التشريع — التدريب .

١٣ — الاعلام :

تناول الموضوع القضايا التالية : نبهة تاريخية — الصحافة — السينما — الاذاعة — التلفزيون — تأهيل الاعلاميين وتدريبهم — اتجاهات البحث العلمي .

١٤ — الفنون والآداب :

تناول الموضوع القضايا التالية : المؤسسات الثقافية — الفنون التشكيلية — الموسيقى والفن — السينما — المسرح — الآثار — الآداب — الترجمة — النشر .

معالم المسح :

اتفق القائمون على المسح منذ البداية على ما يلي :

١ — أن يقسم المسح الى أربعة عشر موضوعا عاما رئيسيا (بالطريقة الموضحة في الصفحتين السابقتين) تتناول المجتمع المصري وجهوده من جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو عمرانية أو سياسية أو دينية .

٢ — أن تحدد مرحلة المسح بالفترة من ١٩٥٢ — ١٩٨٠ على أن تقسم كل لجنة من اللجان الأساسية هذه المرحلة العامة الى مراحل فرعية حسب احتياجات موضوعها .. كأن تقسم على سبيل المثال الى : مرحلة بداية الثورة — مرحلة التحول الاشتراكي — مرحلة النكسة — مرحلة الانفتاح الاقتصادي .. وهكذا .

٣ — أن يركز المسح على الوصف ولا يُلجأ الى التحليل الا في أضيق الحدود .

ـ ك ـ

٤ ـ أن يتمسك المسح بالمرحلة الزمنية المحددة له فينأى عن المداخل التاريخية المطولة مكثفها بنهذات تاريخية مختصرة في بداية كل موضوع • وأن نبتعد عن التصورات المستقبلية وما يجب أن يكون •

٥ ـ أن يركز المسح على المجتمع المصري دون مقارنات بمجتمعات أخرى الا اذا اقتضت طبيعة الموضوع ذلك • السياسة الخارجية على سبيل المثال •

٦ ـ أن يقوم كل مجلد في أساسه على عدد من التقارير الفرعية التي يمدّها خبراء متخصصون من رجال الجامعات والبحث العلمي وكبار المسؤولين في الوزارات ومعاونتهم في ذلك عدد من جامعي المادة والموثقين •

٧ ـ أن يعتمد التقرير أساساً على بيانات الجهاز المركزي للتعيشة العامة والاحصاء • ثم بيانات الوزارات المعنية • ثم بيانات هيئة الأمم المتحدة • كما يعتمد أيضا على نتائج البحوث الميدانية التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحوث وكذا القوانين التي أصدرتها الدولة •

ادارة المسح :

ولكى تتم ادارة هذا العمل الكبير شكلت لجنة تحت اسم * اللجنة المحركة للمسح Steering Committee بمضوية رؤساء اللجان الأساسية المسئولة عن اعداد وكتابة المجلدات • وعدد من

القادات التي لها علاقة بالعمل مثل وكيل أول وزارة التخطيط ونائب رئيس الجهاز المركزي للتعيشة العامة والاحصاء • وساعد هؤلاء أمانة عامة للمسح تألفت من بعض العاملين بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناثية كما شكلت خمس عشرة لجنة فرعية لاعداد التقارير الفرعية ومجلدات المسح (لجنة تكل موضوع بالاضافة الى لجنة الاحصاء) يساعد كل لجنة منها أمانة فرعية وعدد من الموثقين وجامعي المادة • وسار العمل تحت اشراف رئيس المركز يساعد في ذلك نائب رئيس اللجنة المسح وأمين عام للمسح وكذا عدد من المساعدين الفنيين والمسؤولين عن الشؤون المالية والادارية •

واعتمد المسح في عمله على تسعة أنواع من التنظيمات ثم توصف مسئوليات كل منها :

١ ـ اجتماعات اللجنة المحركة وتوجهاتها •

٢ ـ اجتماعات اللجان الأساسية للمسح وتوجهاتها •

٣ ـ اجتماعات لجنة التوثيق •

٤ ـ اجتماعات لجنة الاحصاء •

٥ ـ اجتماعات أمانة المسح مع رئيس لجنة المسح ونائبها •

٦ ـ اجتماعات الأمانة العامة للمسح مع أمانة اللجان الأساسية •

٧ ـ اجتماعات الأمانة العامة للمسح مع الموثقين وجامعي البيانات •

- ٨ — الاجتماعات الفردية بين الأمانة وأعضاء اللجنة المحركة ورؤساء اللجان الفرعية .
٩ — اجتماعات لجنة النشر .

هذا هو التنظيم الأساسي الذي تم من خلاله إجراء المسح .. على أن هذه الصورة الهيكلية العامة لا تبرز التفاصيل التي هيأت المناخ الملائم وكانت دعائم أساسية لنجاح هذا العمل .. وفيما يلي توضيح لبعض التفاصيل التي نقصدها :

- ١ — رأى رئيس اللجنة في اختياره للقيادات أن يكونوا من المعروفين بحسبهم القوي والرغبة في العطاء والقدرة على العمل في فريق ، بالإضافة الى تميز كل منهم كخبير ورائد في أحد موضوعات المسح ..
- ٢ — اهتمت الأمانة بتقديم العلاقات بين المشتركين في المسح جميعا وذلك من خلال توفير المناسبات لهم للقاء الحر ودعوتهم للمشاركة في المناسبات الاجتماعية الخاصة بهم وتذليل الصعوبات التي قد تقابلهم مما أدى الى ارتياح الجميع والى احساسهم بالانتماء الكامل للمسح كعمل قومي تحتاجه البلاد .
- ٣ — استغرق العمل بالمسح أكثر من ثلاث سنوات حتى وصل الى مرحلة النشر . وقد أخذت الأمانة بأن أي محاولة للإسراع بحركة العمل سوف تؤدي الى قلق قد يضر بنوعيته كما أن أي شهاو أو تراخي سوف ينعكس سلبيا على الروح المعنوية للقائمين بالمسح ، أي أنه كان على الأمانة التعرف على السرعة التي يرتاح اليها فريق المسح نفس كل مرحلة من مراحل العمل والتعامل مع الفريق على هذا الأساس .
- ٤ — فرضت اللجنة المحركة على نفسها مواعيد محددة للإنجازات في كل مرحلة من المراحل على أن تنتهي كل مرحلة فيها بتقرير عن الانجاز من كل من رؤساء اللجان الأساسية وأمانة المسح ثم مناقشة هذه التقارير في اللجنة المحركة واللجان الأساسية .
- ٥ — كانت ديمقراطية الإدارة واللامركزية في العمل وشعور اللجان الأساسية بمسئولياتهم الكاملة عن المسح عامة وعن موضوعاتهم بوجه خاص .. كانت هذه مسن الدعائم الأساسية التي أدت الى تحريك العمل بانتظام .
- ٦ — لكل انسان طبيعته في العمل فبعض الخبراء يرتاحون الى العمل بمفردهم والبعض الآخر يحتاج الى معاونة في جمع المادة والكتابة .. وبعض الخبراء يطلبون العمل في مكتب والبعض الآخر لا يمكنه العمل الا في المنزل .. وبعض الخبراء يعمل في الصباح الباكر والبعض الثاني يعمل أثناء النهار والبعض الثالث لا يمكنه العمل الا ليلا .. وبعض الخبراء يدفع العمل دفعا والبعض الآخر لا يمكنه العمل الا بتؤدة وتروى .. كل هذا كان موجودا بالطبع بشكل أو بآخر بين المائة وخمسين خبيرا الذين كانوا يقومون بالكتابة . وكان على الأمانة التعرف على طبيعة كل منهم وتسهيل مهمة كل خبير بكل الطرق الممكنة فوفرت لكل الذين قاموا بالكتابة مساعدى التوثيق

وجمع المادة وتنظيمها • ولكي تقابل هذه المساعدة احتياجات كل شخص بذاته طلب الى كل منهم اختيار مساعده بالطريقة التي يراها •

مراحل العمل بالمسح :

مر العمل بالمسح بالمراحل التالية :

- ١ - مرحلة اعداد الخطة •
- ٢ - مرحلة تحديد المفاهيم والاتفاق على المفاهيم المشتركة •
- ٣ - مرحلة جمع المادة والتوثيق •
- ٤ - مرحلة كتابة التقارير الفرعية •
- ٥ - مرحلة مراجعة التقارير الفرعية وطبعها •
- ٦ - مرحلة الربط والتسيق بين التقارير •
- ٧ - مرحلة اعداد المجلدات •
- ٨ - مرحلة حصر النفقات في البيانات والمعلومات •
- ٩ - مرحلة اعداد مجلد الملخصات •
- ١٠ - مرحلة النشر •

النشر :

ولكن يمكن الاستفادة • هذا الجهد الكبير والاستجابة الى متطلبات الواقع • تم الاتفاق في اللجنة المحركة للمسح على أن يكون "١" في ثلاثة أشكال :

- ١ - نشر محدود للتقارير الفرعية التي أعدها الخبراء وذلك بطبعها على الآلة الكاتبة واستخراج نسخ منها عن طريق " الماستر " في حدود خمسين نسخة من كل موضوع •
- ٢ - نشر واسع نسبيا لمخلص المسح - وهو التقرير الجماعي الذي يعدة رؤساء اللجان الأساسية - يتم طبعه في مجلد واحد بطريقة الأفست في حدود خمسة آلاف نسخة •
- ٣ - نشر محدود نسبيا لمجلدات المسح - وهو التقرير الجماعي المطول الذي يعدة رؤساء اللجان الأساسية بالتعاون مع أعضاء تلك اللجان - يتم طبعه في عدد من المجلدات بطريقة الآلة الكاتبة والماستر في حدود اثنتي نسخة •

ولقد ' بدأت اللجنة المحركة الى هذا التنوع في أساليب النشر حتى يمكن الاستجابة الى مختلف الاحتياجات • فالنشر المحدود للمتخصصين أساسا والنشر الموسع للمختصين من جهة والقارىء العادى من جهة أخرى •

المشكلات التي قابلت المسح :

- ككل عمل كبير ، كان لابد وأن يواجه المسح بعض الصعوبات ، ولعل أهم الصعوبات ما يلي :
- ١ - بدأ هذا المسح من فراغ تقريبا فلم تسبقه مسح مماثلة سابقة تثير لاهية المسح الطرسق .
 - ٢ - يخطى هذا المسح فترة ثلاثين سنة تقريبا ، وهي فترة طويلة نسبيا ، كما أنها فترة غنية بالأحداث .
 - ٣ - أدى طول المرحلة التي يخطيها المسح الى اختفاء كثير من تقارير الوزارات بالتقادم وخاصة تقارير الخمسينيات .
 - ٤ - مع وفرة المادة التعدادية الا أن المسح جابه بعض المشكلات في الحصول على بعض الاحصاءات غير المتوفرة لدى الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء .
 - ٥ - عدم دقة بعض التقارير الرسمية التي أصدرتها بعض الوزارات والتي أخذت منحى دعائيا فسي بعض الأحيان .
 - ٦ - كان من الصعب اقناع كاتبى التقارير الفرعية بالتمسك بعناصر المسح وحدوده ، فكثيرا ما اختفت عناصر بأكملها ، كما حدث أن أضاف بعض الكتاب مواد لا تدخل عادة في التقارير المسحية مثل الآراء الشخصية والتوصيات بحلول وخطط مستقبلية .
 - ٧ - بذلت أمانة المسح جزءا كبيرا من طاقتها في متابعة كاتبى التقارير ومحاولة حثهم على التمسك بالمواعيد المتفق عليها ، الا أن ازدحام وقت هؤلاء تحت وطأة مسؤولياتهم المتواصلة حال أحيانا دون تحقيق ذلك .
 - ٨ - حاولت اللجنة المحركة وأمانة المسح التنسيق بين مختلف المجلدات من حيث توحيد المفاهيم ، ومنع التكرار والتداخل في الموضوعات ، والتفارب في الاحصاءات فنجحت في ذلك بقدر لا بأس به ، ومع ذلك كانت مسألة التنسيق بين جهود اللجان المختلفة ومعضها مشكلة أساسية من مشكلات المسح .
 - ٩ - من المشكلات الأساسية التي قابلها المسح تغييب بعض قياداته عن العمل نهائيا لأسباب قاهرة ، أو لفترات بسبب السفر أو غيره .

والله ولي التوفيق .

الاستاذ الدكتور / عبد المنعم حسين شوقي

اللجنة المحركة للمسح

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة	رئيس اللجنة المحركة للمسح	مدير المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية ووزير الشؤون الاجتماعية سابقا .
الأستاذة اجلال السباعي	رئيس لجنة التعليم	مدير جهاز التوثيق والمعلومات التربوية
الأستاذ الدكتور أحمد اسماعيل	رئيس لجنة السكان في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٢	أستاذ الجغرافيا بآداب القاهرة
الأستاذ الدكتور أحمد السعيد دويدار	رئيس لجنة البناء الاقتصادي	وكيل أول وزارة الاقتصاد سابقا
الأستاذ / اسماعيل رأفت	رئيس لجنة الاحصاء	نائب رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
السيد المهندس / اسماعيل كامل	رئيس لجنة النقل والمواصلات في الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٥	وكيل أول وزارة التخطيط
الأستاذ الدكتور السيد الجهنى	رئيس لجنة التدوير الاجتماعي	أستاذ الاجتماع بآداب عين شمس
الأستاذ / بدر الدين أبو غازی	رئيس لجنة الفنون والآداب في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣	وزير الثقافة سابقا
الأستاذ الدكتور خليل يوسف صابات	رئيس لجنة الاعلام	أستاذ الصحافة بكلية الاعلام
السيد المهندس سليمان عبد الحى	رئيس لجنة النقل والمواصلات في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣	وزير النقل والمواصلات سابقا
السيد الدكتور / عبد البحرارى	رئيس لجنة الفنون والآداب في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥	أستاذ آداب اللغة العربية المساعد بآداب القاهرة

مدبر كلية الدراسات العليا والبحوث بأكاديمية الشرطة سابقا	رئيس لجنة الأمن	الأستاذ الدكتور صلاح الدين على محمود
وكيل أول وزارة الصحة سابقا	رئيس اللجنة الصحية	السيد الدكتور عبد الغفار خلاف
وكيل أول وزارة التخطيط سابقا	عضو اللجنة	الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف فـرج
أستاذ الاجتماع بآداب المنها	نائب رئيس اللجنة المحركة للمسح ورئيس لجنة الأسرة	الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي
خبير ورئيس وحدة بحوث الأسرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية	أمين عام المسح	السيدة الدكتورة عزه على كـريم
وزير الشؤون الاجتماعية سابقا وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	رئيس لجنة البناء السياسي	الأستاذ الدكتور فتح الله الخطيب
رئيس محكمة استئناف القاهرة سابقا	رئيس لجنة العدالة	السيد المستشار محمد فؤاد الرشيدى
وكيل وزارة الثقافة سابقا	رئيس لجنة الأنشطة الدينية	الأستاذ الدكتور محمد أحمد خلف الله
وزير الاسكان سابقا	رئيس لجنة الاسكان	الأستاذ الدكتور مصطفى الحفناوى
مستشار ورئيس وحدة بحوث السكان بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية	رئيس لجنة السكان في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٥	الأستاذة الدكتورة نادية حليم سليمان

=====

لجنة أعداد مجلد العدالة :

المستشار / محمد فؤاد الرشيدى	رئيسها	رئيس محكمة استئناف سابقا
المستشار / سمير ناجى	نائب الرئيس	مساعد وزير العدل ومدير معهد الدراسات القضائية •
الاستاذ / محمود مجد الدين هلال	عضوا	وكيل وزارة العدل لغثوث التخطيط والاحصاء •
الاستاذ / كمال أحمد نجره	عضوا	مدير الاحصاء بوزارة العدل
الدكتور / عدنان زيدان	أمينا	(الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٣) مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة الزقازيق
الدكتور / احمد عصام الدين مليجى	أمينا	(الفترة من اخر ١٩٨٣ الى ١٩٨٥) رئيس وحدة العقوبة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية •
الاستاذ / على حسن فهيم	كاتب تقريرهم	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الاستاذ / رفاه المليجى	كاتب تقريرهم	رئيس مكتب التحكيم بوزارة العدل •
المستشار / أحمد كامل	" "	مستشار بمحكمة الاستئناف
المستشار / سري صيام	" "	محامى عام محكمة النقض •
الدكتور / نعيم عطية	" "	وكيل مجلس الدولة
المستشار / عبد الرحيم نافع	" "	المستشار بمحكمة النقض
المستشار / ابراهيم مصطفى القليجى	" "	مدير عام النيابة الادارية سابقا
المستشار / محسن محمود قاسم	" "	رئيس ادارة قضايا الحكومة سابقا
المستشار / احمد حسن هيكل	" "	رئيس محكمة النقض سابقا ونقيب المحامين سابقا
الاستاذ الدكتور / مأمون سلامة	" "	أستاذ القانون الجنائى ومعيد كلية الحقوق جامعة القاهرة فرع بنى سويف •
المستشار / عبد القادر أحمد على	" "	المدعى العام الاشرافى
المستشار / أحمد السيد سليمان	" "	نائب أمين عام مجلس الشعب سابقا
الاستاذ الدكتور / عادل قوه	" "	ادارة التشريع - وزارة العدل •

المحتوى

الصفحة

تمهيد : ٣

الباب الاول

٧ الاجهزة والهيئات القائمة على خدمة العدالة

٩	وزارة العدل والهيكل التنظيمي لها (الديوان العام)	الفصل الاول
٣٣	القضاء والقضاة	الفصل الثاني
٧١	المحاكم الوطنية	الفصل الثالث
١٢٧	مجلس الدولة	الفصل الرابع
١٦١	النيابة العامة	الفصل الخامس
٢٠٤	النيابة الادارية والدعوى التأديبية	الفصل السادس
٢٦٥	ادارة قضايا الحكومة	الفصل السابع
٤١٤	المحاماة ونفاية المحامين	الفصل الثامن
٤٤٥	القضاء العسكري	الفصل التاسع
٤٦٣	المدعي العام الاشتراكي وقضاء القيم	الفصل العاشر
٤٨١	أعوان القضاء	الفصل الحادي عشر
٥٧٤	قضاء غير المتخصصين	الفصل الثاني عشر

الباب الثاني

٦٣٣ مستلزمات التقاضي واجراءاته

٦٣٥	التشريع	الفصل الثالث عشر
٦٥٥	اجراءات التقاضي	الفصل الرابع عشر
٧٤٢	المباني والمعدات اللازمة لادارة العدالة	الفصل الخامس عشر

تمهيد :

منذ كان الانسان وحتى يكون ، كان العدل وسيبقى حلم حياته وأمل مفكره وجوهر شراعه وسياج أمنه ، كذلك كان وسيبقى رائدا لركبه على طريق الرخاء والتقدم والسلام ، وصانع الحضارات وحارسها وغاية الغايات ، لنضال صفوف لا تنتهى من الشهداء والشرفاء ، ناضلوا نضالا باسلا ، شجاعا لم تخمد له جذوه عبر اجيال غير ذات عدد من اجل مجتمع الأنفع والأكرم والأسمى ، فكان حقا ان يقاس مدى رقى الامة وكفاءة الدولة واستقرار المجتمع بمدى توفير خدمات العدالة للفرد المنتمى لتلك الامة ، الخاضع لهذه الدولة ، القائم فى ذلك المجتمع .

فى هذا المجال — مجال العدل والعدالة — قامت اللجنة المسئولة من اعداد هذا التقرير بدراسة شاملة لجميع النظم والاجهزة والهيئات القائمة على خدمة العدالة فى المجتمع المصرى وذلك فى المرحلة الزمنية من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ بما تنطوى عليه من مراحل ثلاث :

- ١ — مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١
- ٢ — مرحلة التطبيق الاشتراكى من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢
- ٣ — مرحلة الانفتاح الاقتصادى من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ .

واعتمدت اللجنة فى ذلك على دراسة وصفية لكل ما هو متصل بأداء خدمة العدالة وما يرتبط به من قوانين ولوائح واحصاءات وحوث ودراسات علمية سابقة ، وذلك كله دون التعرض بصفة مباشرة للمشكلات القائمة وان كانت هذه المشكلات ستبد وبطبيعة الحال واضحة من خلال الدراسة .

على أن اللجنة لم تستطع فى قليل من الأحيان الالتزام بهذا التقسيم المرحلى بالنظر الى طبيعة بعض النظم محل البحث ، كما تجاوزت فى أحيان أخرى عن التاريخ المجدد لفترة المسح لظروف اقتضتها الدراسة وأهمية الموضوعات واستمرارية المسح .

هذا وقد صادفت اللجنة بعض الصعاب أهمها طول الفترة التى يغطيها المسح وهى تقرب من الثلاثين عاما تخللها تحول ضخم فى حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما صاحب هذا التحول من صدور عدد هائل من التشريعات فى مجالات النشاط المختلفة ، وقد بلغ عدد القوانين التى صدرت فى الفترة من ١٩٥٠ الى سنة ١٩٧٠ ٣٥٧٠ قانونا وقرابة نصف هذا العدد من التشريعات الفرعية وكان لابد من متابعة أهم هذه القوانين واللوائح عند الكلام على نشأة وتطور كل جهاز من الاجهزة المتصلة بخدمة العدالة ، هذا فضلا عن تشعب تلك الاجهزة وتعدد ها وتداخل اختصاصاتها سواء كانت اجهزة أصلية أو اجهزة معاونة ، وسواء كانت اجهزة يعمل فيها قضاة متخصصون أو تلك التى يشترك فيها غير المتخصصين وسواء كانت اجهزة رسمية تعتمد على الجهود الشعبية ، ولا يخفى ما تتدلبه هذه الدراسة من اطلاع واسع والرجوع الى الكثير من المراجع القانونية بمعنى أن الأمر يقتضى توافر خلفية معينة لدى الباحث بجانب الخبرة القانونية ، ولا سيما أن هذه الدراسات لم يسبق تناولها بالصورة التى يخدمها هذا المسح .

وأخيرا فان الاختصاصات الرسمية المتاحة لاتساعد على تحديد طبيعة المشاكل التي تواجه القضاء ولا تعطى صورة كاملة عن سر العمل وحجم المنازعات فضلا عن أن الجهات المشغولة بالاحصاء ليست أجهزة فنية متطورة تواكب سرعة التطور على ذات سرعة ايقاعه .

منهج البحث :

تنقسم هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين :

الاول : خاص بالأجهزة والمؤسسات القائمة على خدمة العدالة

والثاني : خاص بمستلزمات التقاضي واجراءاته .

وفي أمر الأجهزة القائمة على خدمة العدالة تناول المسح وزارة العدل وتنظيماتها بهيكلها وإداراتها واختصاصاتها وأفرادها ، ثم تناول القضاء كسلطة وعلاقته بالسلطات الأخرى ، وأوجه التدخل والتعاون بين السلطة القضائية من جهة وبين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى ، صحت الموضوع كذلك الى تناول أمر القضاة منذ اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم واستقلالهم ضماناتهم ورعايتهم وأدائهم الكمي والكيفي ومدى تخصصهم في نظر القضايا المطروحة والأجهزة القائمة على الرقابة والتفتيش على أعمالهم ونظام تأديتهم ، وكل مايتعلق برعايتهم طبيا واجتماعيا ، والسدور الذي يؤديه نادي القضاة ، ولما كان مجلس القضاء الأعلى قد نيطت به اختصاصات كثيرة تتعلق جميعها بشئون القضاة فكان طبيعيا التعرض لتشكيل هذا المجلس في ظل القوانين المتعاقبة والظروف التي حالت بالمرشح الى التدخل وإحلال المجلس الأعلى للمؤسسات القضائية محله .

تناول المسح المحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها والقوانين المنظمة لها وتوزيعها سكانية وجغرافية ، ونسبة أطراف الزيادة في القضايا المعروضة عليها مع مايقابلها من زيادة في عدد القضاة

تناول المسح كذلك مجلس الدولة وشأته بالقانون رقم ١١٢/١٩٤٦ ثم عرض لتشكيلاته وأعضائه واختصاصاته وتبعيته في ظل القوانين المتعاقبة التي صدرت بعد ذلك وكان آخرها القانون رقم ١٩٢٢/٤٧ والذي بمقتضاه أصبح المجلس سبيطة قضاء إداري صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية وترتب على ذلك اتساع اختصاص المجلس وتقلد مكانه كقاض طبيعي لتلك المنازعات .

وتناول جهاز النيابة العامة يعرض نشاطها وهيكلها والقوانين المنظمة لها وأعضائها والرقابة على أعمالهم وأنواع القضايا المعروضة وعدد ها ونسبة أطرافها مع نسبة زيادة الأعضاء وزيادة السكان والجهاز الإداري المعاون في أداء مهمتها ، وعمل البحث النيابة الإدارية والقضاء التأديبي من حيث النشأة والتطور والقوانين المنظمة والقائمون على الجهاز والقضايا بأنواعها وتوزيعها والجهاز الإداري المعاون في أداء مهامها .

وتناول إدارة قضايا الحكومة بنشاطها وتطورها وقوانينها المنظمة وأقسامها وفروعها وأعضائها ونسبة تزايد القضايا فيها مع نسبة تزايد الأعضاء والسكان .

كما تناول المسح مهنة المحاماة والمحامين وثقافتهم والقوانين المنظمة لها وتطورها وحقوق المحامي وواجباته والأنزعة المحتم حضور المحامي فيها .

وتناول كذلك جهاز المدعى العام الاشتراكي وسحكمة القيم من حيث نشأة كليهما وتطورهما والقوانين المنظمة .

وكذلك القضاء العسكري فيها اختصاص به من محاكمة المدنيين ومناط هذا الاختصاص والقوانين المنظمة ونوعية الجرائم والاجراءات وأماكن تنفيذ العقاب .

كما تناول المسح الأجهزة المعاونة للقضاء ومن بينها مصلحة الطب الشرعى ومصلحة الخبراء من حيث النشأة والتطور واختيار الأعضاء وتأهيلهم وأنواع القضايا المبروضة والمعدات المستعملة وسببى كفايتها .

كذلك تناول المسح دار الاقتاء ونشأتها وتطورها واختصاصاتها والقضايا التى يتطلب فيها الاقتاء .

كما تناول المسح مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بنشأتها وتطورها واقسامها والفنيين والأدريين القائمين على أمرها .

ومعرض المسح كذلك للجهات التى تتولى أمر القضاء من غير المتخصصين ومجال أنشطتها والقوانين التى تطبقها وذلك من قبل إنشاء المحاكم الأهلية حتى نهاية فترة المسح بما تشمله من المجالس الحسبية وقضاة العمد والمشايخ ومحسبكم الاخطاط والمحلفين وقضاة الحدود والقضاء فى الضرائب ، وفى منازعات العمل ، وفى ايجار الأماكن وفى الفصل فى المنازعات الزراعية وفى مجالس الصلح ومحمكة الحراسة وسحكمة القيم وفى الرى والصرف ولجان القسمة بوزارة الأوقاف ، والتحكيم بأنواعه المختلفة شسم أعراف التحكيم لدى قبائل البدو .

أما عن القسم الثانى من المسح فقد تناول أمر التشريع وهو عماد عمل القاضى ومصدره الأول فى استقاء القاعدة القانونية التى يطبقها فيما يعرض عليه من منازعات ، ولا شك أنه كلما كان التشريع واضحاً وكاملاً يسر ذلك من مهمة القاضى ووفر عليه الكثير من الوقت والجهد ، والتشريع كالكائس الحى يتطور بتطور الحياة ليوافق المتطلبات ومن هنا كان تعديله عندما تتغير الظروف والأوضاع أمراً واجباً لئلى يحقق للمجتمع أهدافه . لذا فقد عنى البحث باستعراض الجهات المشغولة بالتشريع والمراحل المختلفة التى يمر بها والقائمين به والاعلام به ووسائله .

تناول المسح فى هذا القسم أيضاً موضوع التداعى أى توصيف عملية التقاضى منذ رفع الدعوى حتى استقرار الحق مع بيان الدعاوى بأنواعها وتعدادها وقيمتها ونسبة الفصل فيها واجراءات التداعى بحسب مختلف أنواع الدعاوى والتكلفة والمعوقات ، وتحضير الدعاوى وأجل نظرها ومدى بطء التقاضى

وأسبابه والظعن في الأحكام وآجاله وتنفيذ الأحكام ومعوقات التنفيذ وإشكالاته وتكلفة التقاضي بوجه عام وآجاله ومتوسط المدى الزمني الذي تستغرقه الدعاوى بأنواعها حتى انتهاء الفصل فيها ومعدلات تزايد القضايا إزاء معدلات تزايد السكان وإزاء نسبة الفصل وزيادة عدد القضاة .

وأخيرا تناول المسح البياني والمعدات اللازمة لإدارة العدالة وحالتها ومدى صيانتها وصندوق أبنية المحاكم الذي أنشئ بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بفرض رسم إضافي على الدعاوى والأوراق القضائية تخصص حصيلته لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها وتأثيثها مما كان له أثر كبير في إنشاء ٦٢ مجمعا جزئيا نمطيا وثمانية مجمعات كلية خلال الستينات . ثم ما حدث بعد ذلك من صدور القانون رقم ١٩٧٢ الذي أضاف مادة جديدة للقانون السابق نصت على أن ينشأ بحصيلة الرسوم الإضافي وما يخص له من موارد أخرى صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية ويصدر بتنظيمه قرار من رئيس الجمهورية . ثم تناول البحث نشاط الصندوق وما أنجزه من أعمال اعتبارا من بداية نشاطه في أول يناير ١٩٧٤ سواء في مجال إنشاء المحاكم أو في مجال صيانتها وتأثيثها .

الباب الأول

الأجهزة والهيئات القائمة على
خدمة العدالة

محتوى الباب الأول

الفصل الأول	:	وزارة العدل والهيكل التنظيمي لها (الديوان العام) .
الفصل الثاني	:	القضاء والقضاة .
الفصل الثالث	:	المحاكم الوطنية .
الفصل الرابع	:	مجلس الدولة .
الفصل الخامس	:	النيابة العامة .
الفصل السادس	:	النيابة الادارية والدعوى التأديبية .
الفصل السابع	:	ادارة قضايا الحكومة .
الفصل الثامن	:	المحاماة ونقابة المحامين
الفصل التاسع	:	القضاء العسكري .
الفصل العاشر	:	المدعى العام الاشتراكي .
الفصل الحادى عشر	:	اعوان القضاء .
الفصل الثانى عشر	:	قضاء غير المتخصصين .

الفصل الأول

وزارة العدل والهيكـل التنظيمي لها

(الديوان العام)

اعداد

الاستاذ محمود مجد الدين هـلال

محتوى الفصل الأول

تمهيد :	تمهيد :
البحث الأول :	نشأة ديوان عام وزارة العدل وتطوره .
البحث الثاني :	تنظيم الديوان العام والهيكل التنظيمي .
البحث الثالث :	توزيع الاختصاصات بديوان عام الوزارة .
البحث الرابع :	العاملون بديوان عام الوزارة .

وزارة العدل والهيكل التنظيمي

تمهيد :

وزارة العدل كانت من بين تسع وزارات أنشئت لأول مرة بالأمر العالي الصادر في ١٠/١٢/١٨٧٨ باسم " نظارة الحفانية " وسيرت وزارة العدل منذ نشأتها التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد سواء من ناحية اختصاصاتها ونهيات وظائفها وتنظيم ادارتها ووحداتها حتى وصلت السببي الصورة الحالية لها .

وتعتبر وزارة العدل الآن من وزارات الخدمات السيادية فإنها في ذلك شأن وزارات الدفاع والخارجية والدخلية وذلك لما تتميز به من وضع خاص يرتبط بعلاقاتها بالسلطة القضائية .

معتبر ديوان عام وزارة العدل هو الجهاز المركزي لإدارة مرفق العدالة بوجه عام ، يتأثر تكوينه وتنظيمه بشكل وحجم قطاعات وزارة العدل في تطورها وعكس الضرورة الصورة التي عليها تلك القطاعات خبيلال فترة البحث في مراحلها الثلاث ، مرحلة تدعيم الثورة ومرحلة التحول الاشتراكي ، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي .

وهكذا وسنحصر دراستنا على التنظيمات المتعلقة بديوان عام وزارة العدل على الوجه الآتي :

- المبحث الأول : نشأة ديوان عام الوزارة وتطوره .
- المبحث الثاني : تنظيم الديوان العام والهيكل التنظيمي .
- المبحث الثالث : توزيع الاختصاصات بديوان عام الوزارة .
- المبحث الرابع : العاملون بديوان عام الوزارة .

المبحث الأول

نشأة ديوان عام وزارة العدل وتطوره

يعتبر ديوان عام وزارة العدل هو الجهاز المركزي الذي يدير الجهاز القضائي والجهات المعاونة له ، مختص بتحديد الأهداف ووضع السياسات وإعداد الخطط والتنسيق بين قطاعات وزارة العدل على اختلاف اختصاصاتها .

يتأثر ديوان عام وزارة العدل شأنه في ذلك شأن سائر أجهزة الدولة بالظروف والسياسات التي مرت بها الدولة ، وقد تطورت اختصاصاته وتوسعت مسؤولياته وازداد حجم العمل وتنوع تبعاً لذلك .

وستتناول نشأة الديوان العام وتطوره في مرحلتين ، أحدهما نستعرض فيها نشأة الديوان العثماني ، ونستعرض في الثانية تطوره من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٨٠ في مراحل ثلاث .

المرحلة الأولى

نشأة ديوان عام وزارة العدل وتطوره

حتى ما قبل عام ١٩٥٦

نشأ ديوان عام وزارة العدل كجهاز محدد الاختصاصات يباشر مسؤولياته من خلال إدارات ، بنشأة نظارة الحقانية بموجب الأمر العالي الصادر في ١٠/١٢/١٩٢٨ حيث نشأت بموجب هذا الأمر تسع نظارات من بينها نظارة الحقانية ، وكان ديوان عام نظارة الحقانية يتكون من الإدارات الآتية :

- ١ - إدارة المحاكم الأهلية .
- ٢ - إدارة المحاكم الشرعية .
- ٣ - إدارة المحاكم المختلطة .

- ٤ - إدارة المجالس الحسبية •
- ٥ - إدارة المستخدمين •
- ٦ - إدارة الاحصاء والميائسى •

وماشير ديوان عام نظارة الحقانية مسئولياته واختصاصاته تحت تلك التسمية حتى ١٩٠٤/١٢/١٩ حيث صدر مرسوم باستبدال اسم وزارة الحقانية بنظارة الحقانية ثم سعى ديوان عام وزارة العدل في ١٩٣١/٦/٢١ - بصدور مرسوم باستبدال اسم وزارة العدل بوزارة الحقانية •

ومن أهم التشريعات التي أثرت على اختصاصات الديوان العام وحجم عمله تلك المرحلة هي :

- ١ - لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في ١٨٨٣/٥/١٤ •
- ٢ - الأمر العالي الصادر في ١٨٨٣/٦/١٤ بإنشاء المحاكم الأهلية في الوجه البحري ثم في عسك ١٨٨٩ في الوجه القبلي •
- ٣ - الأمر العالي الصادر في ١٩٠٥/١/١٢ بإنشاء محاكم الجنايات •
- ٤ - لائحة المأذونين الصادرة في ١٩١٥/٢/٧ •
- ٥ - الدستور المصري في ١٩٢٣/٤/١٩ " الفصل الرابع السلطة القضائية " •
- ٦ - القانون رقم ٦٨ لعام ١٩٣١ بخصوص إنشاء محكمة النقض •
- ٧ - قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لعام ٤٣ والقانون رقم ٤٩/١٤٤ والقانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٤٩ •
- ٨ - القانون رقم ١١٣ لعام ١٩٤٦ بشأن إنشاء إدارة قضايا الحكومة المعدل بالقانونين رقمي ٤٣ لعام ١٩٤٨ • ١١٠ لعام ١٩٥٤ •
- ٩ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى القانون رقم ١١٣ لعام ١٩٤٦ •
- ١٠ - القانون الحالي رقم ٧٥ لعام ١٩٦٣ الخاص بتنظيم إدارة قضايا الحكومة وقد ألغى بهذا القانون جميع القوانين السابقة •
- ١١ - التعديلات على قانون ٧٥ لعام ١٩٦٣ بالقوانين أرقام ١٩٧٣/٨٩ • ١٩٧٤/٣٩ • ١٩٧٤/١٧ • ١٩٧٦ • ١٩٧٦/٦٥ • ١٩٧٨/٥٤ •

المرحلة الثانية

تطور ديوان عام وزارة العدل خلال الفترة

من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٠

تطور ديوان عام وزارة العدل وتشعبت مسؤولياته واختصاصاته وازداد حجم العمالة فيه كما ونوعاً خلال تلك الفترة ، وفق ثلاث مراحل فرعية تبعاً لتغير السمات الأساسية للمجتمع المصري ، وصدور التشريعات على النحو الآتي :

أولاً : مرحلة الشمو من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ :

من أهم التشريعات التي صاحبها تغيرات في الديوان العام خلال تلك المرحلة هي :

- ١ - القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٥٢ بتنظيم جهات الخبرة أمام القضاء .
- ٢ - القانون رقم ١٣١ لعام ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع
- ٣ - الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير عام ١٩٥٣ باستقلال القضاء وصدور أحكامه باسم الأمة .
- ٤ - القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية .
- ٥ - لائحة المآذونين في ١٤/١/١٩٥٥ بشأن كيفية انتخاب المآذونين وتعيينهم واختصاصاتهم وواجباتهم وتأديتهم .
- ٦ - دستور الجمهورية العربية في ١٦/١/١٩٥٦ " الفصل الرابع - السلطة القضائية " .
- ٧ - الدستور المؤقت عام ١٩٥٨ .
- ٨ - القانون رقم ٥٥ لعام ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة .
- ٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لعام ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة .

ثانياً : مرحلة التحول الاشتراكي من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ :

تميزت هذه الفترة بصدور التشريعات التي صاحبها وساندت مرحلة التحول الاشتراكي الذي بدأ تطبيقه في أوائل تلك الفترة ومن بين تلك التشريعات ما يلي :

- ١ - قرار وزير العدل في ١٠/١١/١٩٦٢ بتحديد اختصاصات وزارة العدل وفروعها .

- ٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لعام ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعيشة والاقتصاد .
- ٣ — دستور عام ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٢٥ .
- ٤ — قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لعام ١٩٦٥ الذي ترك شئون رجال القضاء لمجلس القضاء الأعلى وترك ترتيب المحاكم الى جمعية عمومية تتولى ذلك .
- ٥ — قرار وزير العدل في ١١/١١/١٩٦٥ بلائحة التفتيش القضائي .
- ٦ — قرار رئيس الوزراء رقم ٩٥ لعام ١٩٦٥ بإنشاء وحدات للتنظيم والادارة بالوزارات .
- ٧ — قرار وزير العدل رقم ٢٤٧ لعام ١٩٦٦ بإنشاء وحدة للتنظيم والادارة .
- ٨ — قرار مجلس الوزراء في ١٠/١/١٩٦٦ بشأن الإجراءات الخاصة بالتحكيم في المنازعات .
- ٩ — قرار وزير العدل رقم ٩٨٥ لعام ١٩٦٦ بتنظيم مكاتب التحكيم .
- ١٠ — قرار رئيس الوزراء رقم ٣٤٠٢٠ لعام ١٩٦٦ بشأن تنظيم مكاتب التحكيم بالوزارات .
- ١١ — القانون رقم ٨٣ لعام ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية .
- ١٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٣ لعام ١٩٦٩ بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة .
- ١٣ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لعام ١٩٦٩ بتعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية في وظائف أخرى تعادل درجاتهم الوظيفية أو بإحالتهم الى المعاش .
- ١٤ — قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لعام ١٩٦٩ بإنهاء خدمة أعضاء الهيئات القضائية الذين لم يشملهم القراران الجمهوريان رقم ١٦٠٣ و ١٦٠٥ لعام ١٩٦٩ .
- ١٥ — قرار وزير العدل رقم ١١٥ لعام ١٩٧٠ بإنشاء وتنظيم الادارة العامة للشئون الادارية بوزارة العدل وتحديد اختصاصاتها .
- ١٦ — قرار وزير العدل رقم ١١٦ لعام ١٩٧٠ بإنشاء وتنظيم الادارة العامة للتخطيط والتنظيم والاقتصاد وتحديد اختصاصاتها .
- ١٧ — قرار وزير العدل رقم ٩٤٠ لعام ١٩٧٠ بإنشاء مكتب الدراسات القانونية والقضائية .
- ١٨ — دستور عام ١٩٧١ في ١١/١/١٩٧١ — الفصل الرابع — السلطة القضائية .
- ١٩ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية والذي ألغى القانون رقم ٨٣ لسنة ٦٩ بإعادة تشكيل الهيئة القضائية .
- ٢٠ — قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لعام ١٩٧٢ .
- ٢١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لعام ١٩٧٢ بإلحاق مجلس الدولة بوزير العدل .

ثالثا : مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ :

تتميز هذه المرحلة بصدور التشريعات الآتية :

- ١ — القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .

- ٢ — قرار وزير العدل رقم ٥١٠ لعام ١٩٧٣ بشأن تشكيل الادارة العامة للمحاكم .
- ٣ — قرار وزير العدل رقم ٩١١ لعام ١٩٧٣ بإنشاء مكتب الادارات القانونية .
- ٤ — قرار وزير العدل رقم ٤٢١ لعام ١٩٧٤ بتنظيم مكتب التحكيم بالوزارة .
- ٥ — قرار وزير العدل رقم ٨٩٢ لعام ١٩٧٥ بشأن البناء التنظيمي للجهاز الاداري لديوان عام وزارة العدل .
- ٦ — القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع .
- ٧ — القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها .
- ٨ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣ لعام ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وحدات التنظيم والادارة .
- ٩ — قرار وزير العدل رقم ٣٣١٧ لعام ١٩٧٧ بشأن الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للأمانة العامة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية وتحديد اختصاصاته .
- ١٠ — قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ .
- ١١ — قرار وزير العدل رقم ١٣٦٩ لعام ١٩٧٨ بشأن الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري لمصلحة الخبراء .
- ١٢ — القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٧٩ بإنشاء المحكمة الدستورية العليا .
- ١٣ — القانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .
- ١٤ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق بالأجهزة الادارية للدولة والهيئات العامة والمحافظات .
- ١٥ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧ لعام ١٩٨١ بإنشاء المركز القومي للدراسات القضائية بديوان عام وزارة العدل - تتبع وزير العدل .
- ١٦ — قرار وزير العدل رقم ٦١٣ لعام ١٩٨٢ بإنشاء مركز للمعلومات والتوثيق بوزارة العدل .
- ١٧ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لعام ١٩٨١ بإنشاء مكاتب خدمة للمواطنين .
- ١٨ — قرار وزير العدل باللائحة التنفيذية للمركز القومي للدراسات القضائية رقم ٢٧٨٢ لعام ١٩٨١ .
- ١٩ — قرار وزير العدل رقم ٦١٤ لعام ١٩٨٢ بإنشاء مكتب خدمة المواطنين بوزارة العدل .

وقد كان لكل قانون أو قرار أو لائحة مما سبق ذكره أثره في تشكيل ديوان عام وزارة العدل وتنسـوع اختصاصه سواء بإنشاء أو بالاضافة أو اللاحق أو الحذف أو الالغاء .

ومما يستتبع ذلك من تغير في الهيكل التنظيمي في حجم العماله ونوعياتها بديوان عام الوزارة .

المبحث الثاني

تنظيم الديوان العام والهيكلة التنظيمية

أولاً : تنظيم ديوان عام وزارة العدل :

الديوان العام هو مركز تنظيم الوزارة وفروعها .

يتدرج البنية التنظيمية للجهاز الإداري لديوان عام وزارة العدل من قطاع إلى قسم يمكن تحديد القطاعات الرئيسية بديوان عام الوزارة في الآتي :

١ - قطاع مكتب الوزير : متصل عمله بوزير العدل مباشرة وشرف على أعمال هذا القطاع وكيل وزارة العدل لشؤون مكتب الوزير - يعاونه مجموعة متنوعة من رجال الهيئات القضائية يتبعه عدد من الإدارات .

وتدخل إدارة الإفتاء ضمن البنية التنظيمية لمكتب الوزير وأن كانت تتبع فصيلاً مفتى جمهورية مصر العربية .

وكانت الإدارة العامة لشؤون الدراسات القانونية تتبع مكتب الوزير مباشرة - وصدر القرار الجمهوري رقم ٣٤٧ لعام ١٩٨١ بإنشاء المركز القومي للدراسات القضائية والحقه بوزير العدل وقرار وزير العدل باللائحة التنفيذية رقم ٢٧٨٢ لعام ١٩٨١ أصبحت الإدارة العامة للدراسات القانونية هي النواة التنظيمية للمركز القومي للدراسات القضائية - من الناحية الإدارية .

٢ - وكيل أول وزارة العدل : يتكون البناء التنظيمي لمكتب وكيل أول وزارة العدل من الإدارة العامة لشؤون مكتب وكيل أول الوزارة - يعاونه بمكتبه مجموعة من رجال القضاء في الأعمال المتعلقة بالهيئات القضائية والشؤون القانونية والفنية . يرأس وكيل أول الوزارة مجلس وكلاء الوزارة للقطاعات رؤساء المصالح للجهات المعاونة ، كما يرأس المجلس الأعلى للجهات المعاونة بقرارات وزارية مستقلة وهي مصلحة الخبراء ، والطب الشرعي والشهر العقاري ووكيل أول وزارة العدل هو الأمين العام للمجلس الأعلى للهيئات القضائية يرأس مجلس إدارة هيئة صندوق المحاكم ، وصندوق السجل العيني .

٣ — القطاعات القضائية : يرأس كلًا منها وكيل وزارة من القضاة وهي :

- أ — قطاع التفتيش القضائي.
- ب — قطاع المحاكم الابتدائية .
- ج — قطاع التشريع .
- د — قطاع الإدارات القانونية .

٤ — القطاع التنفيذي : يرأسه وكيل وزارة العدل ويعتبر رئيسا للمصلحة في القوانين واللوائح
ويضم الإدارات العامة الآتية :

- أ — الإدارة العامة للشؤون القانونية للديوان العام .
- ب — الإدارة العامة للشؤون الإدارية للديوان العام .
- ج — الإدارة العامة للمعاشيات .
- د — الإدارة العامة للشؤون الهندسية والخدمات .

٥ — قطاع التنمية الإدارية والمتابعة : يرأسه وكيل وزارة العدل لشؤون التنمية الإدارية والمتابعة
ويضم الإدارات العامة الآتية :

- أ — الإدارة العامة للتنظيم والتدريب .
- ب — الإدارة العامة لطرق العمل وتخطيط القوى العاملة .
- ج — الإدارة العامة لمتابعة الخطة الاستشارية .

٦ — قطاع التخطيط والإحصاء : يرأسه وكيل وزارة العدل لشؤون التخطيط والإحصاء يضم هذا
القطاع الإدارات العامة الآتية :

- أ — الإدارة العامة للتخطيط .
- ب — الإدارة العامة للإحصاء .

٧ — القطاع المالي : يرأسه وكيل وزارة العدل للشؤون المالية يضم هذا القطاع :

- أ — الإدارة العامة للموازنة والمشتريات والمخازن .
- ب — الإدارة العامة للحسابات .

ثانيا : الهيكل التنظيمي لديوان عام وزارة العدل :

تعرض الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري لديوان عام وزارة العدل للكثير من التطوير والتعديل ففى السنوات الماضية ، ويمكن اعتباره ما زال فى المرحلة التنظيمية النشطة ، ولم يصل الى مرحلة الاستقرار والثبات التنظيمي بعد ، فما أن يصدر قرار تنظيمي جديد ، حتى تلاحقه التعديلات المتعددة باضافة وحدات تنظيمية جديدة سواء باللاحاق أو الانشاء أو حذف لوحدات تنظيمية سواء لالغائها أو للاحاقها بهيكل آخر .

وتعتبر قرارات وزير العدل أرقام ١٣٢٩ ، ١٣٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري لديوان عام وزارة العدل وتحديد اختصاصاته ، وهى القرارات السارية الآن بالنسبة للهيكل التنظيمي للديوان العام ، وقد طسرا عليها هى الاخرى الكثير من التعديلات منها القرارات الوزارية أرقام ٤٢٤١ ، ٤٢٨٢ لسنة ١٩٧٨ رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن اعادة تنظيم الوحدات الادارية للادارة العامة للمعاشات والقرار رقم ٢١٣٤ لسنة ١٩٧٩ باستبدال التسويات التنظيمية طبقا لأحكام نظام العاممين البدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

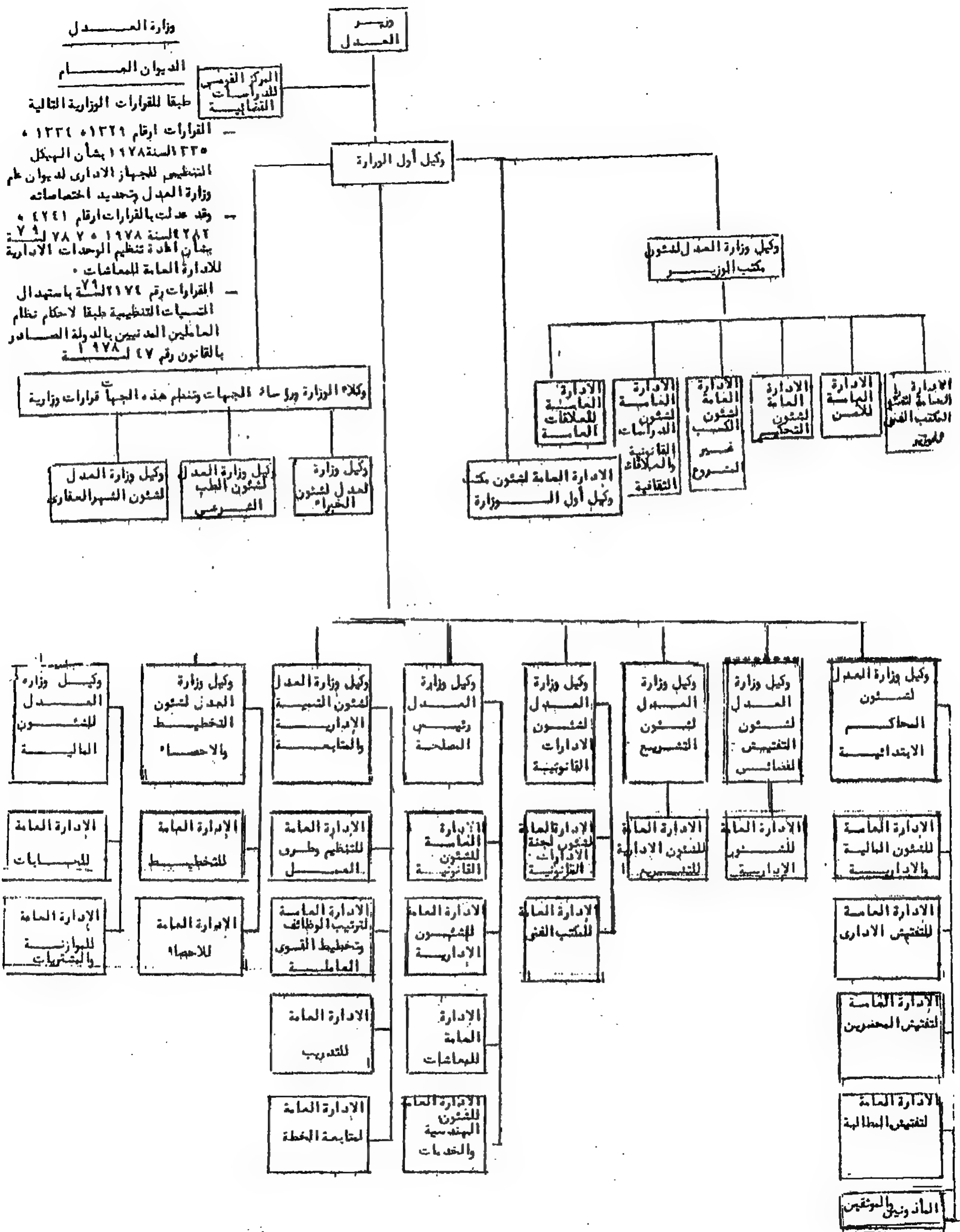
وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المركز القومى للدراسات القضائية بديوان عام الوزارة وتبع وزير العدل .

كما صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية للمركز القومى للدراسات القضائية كما صدر أيضا قرار وزير العدل رقم ٦١٣ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مركز للمعلومات والتوثيق والحاقيه بالادارة العامة للمكتب الفنى لوزير العدل وأعقب ذلك صدور قرار وزير العدل رقم ٦١٤ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مكتب خدمة المواطنين والحاقيه بالادارة العامة لشئون المكتب الفنى لوزير العدل .

وبدراسة الهيكل التنظيمي المرفق للجهاز الاداري لديوان عام وزارة العدل وفقا للقرار الوزاري رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٧٨ ، وتعديلاته الصادرة بعد ذلك يمكن استخلاص الآتى :

- ١ - ان وزارة العدل هى التى تشرف على شئون السلطة القضائية والتالى فان لها اختصاصات مركزية يمتد الى جميع الهيئات والجهات ، والآخر محلى يقتصر على الديوان العام كمصلحة شأنها شأن المصالح الاخرى .
- ٢ - ان قطاعات الديوان العام يرأس كل منها وكيل وزارة يتبعه ادارات عامة تنفرع الى ادارات وتنقسم بدورها الى أقسام وتدرج المسئوليات تدرجا تنازليا وفقا لهذا التنظيم .

- ٣ - بالديوان العام قطاعات مركزية هي : قطاع مكتب الوزير والقطاعات القضائية وقضاع التخطيط والإحصاء ، وقضاع التنمية الإدارية والمتابعة ، يشمل اختصاصاتها وزارة العدل كوحدة واحدة بجميع هيئاتها ومصالحها . هذا فضلا عن قطاعين أحدهما تنفيذي والآخر مالي عيسى مستوى الديوان العام بوصفه مصلحة .
- ٤ - ان خط السلطة المباشر بالهيكل التنظيمي للديوان العام يتدرج رأسا من وزير العدل السى وكيل أول الوزارة الى وكيل الوزارة * رئيس المصلحة *
- ٥ - ان الهيكل التنظيمي خاص بالجهاز الإداري فقط . أما فيما يتعلق بالقطاعات القضائية وأعمالها التي تتعلق بالسلطة القضائية وكذلك القطاعات التخصصية وما يتعلق بأعمالها فتلك تنظمها قوانين وقرارات أخرى تخرج عن نطاق دراستنا عن الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري .
- ٦ - ان هناك الكثير من الوحدات التنظيمية ملحقة بوزير العدل مباشرة طبقا للقوانين الخاصة بها كما ان هناك وحدات أخرى تتبع مكتب وزير العدل من ناحية التنظيم الإداري ولها استقلالها فيما يتعلق باختصاصاتها التي انشئت من أجلها .
- ٧ - ان الجهات المعاونة للهيئات القضائية كمصلحة الخبراء ومصلحة الطب الشرعي ومصلحة الشهر العقاري والسجل العيني ، تتبع تنظيميا وكيل أول الوزارة وهو الذي يرأس المجالس العليا بتلك المصالح .
- ٨ - وكيل الوزارة رئيس المصلحة بالديوان العام تتبعه أكثر الإدارات ذات الطابع المحلي ، والتي تكون الجهاز التنفيذي للديوان العام .
- ٩ - ان هناك الكثير من قطاعات الديوان العام يرأسها رجال القضاء طبقا لقانون السلطة القضائية وقوانين أخرى مثال ذلك : التفتيش القضائي والتشريع ، وقضاع المحاكم الابتدائية والإدارات القانونية وكذلك مناصبا وكيل أول الوزارة ووكيل الوزارة رئيس المصلحة .
- ١٠ - ان القطاعات المركزية المتخصصة كقطاع التخطيط والإحصاء وقضاع التنمية الإدارية والمتابعة ، هي الجهاز الاستشاري والفني لوزير العدل في مجالاتها ، وان كانت تدخل ضمن الجهاز الإداري في الهيكل التنظيمي للديوان العام .
- ١١ - ان الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري بالديوان العام بوزارة العدل ما زال في المرحلة النشطة تنظيميا ، ولم يتوافر له صفة الاستقرار والثبات ، ولو لفترة نسبية ، وذلك نتيجة لكثرة التشريعات التي أوردناها عند دراسة نشأة وتطور الديوان العام والتي تدخل على الهيكل التنظيمي الكثير من التعديلات سواء بالإنشاء أو إلحاق أو النقل والإلغاء .



المبحث الثالث

توزيع الاختصاصات بديوان عام الوزارة

نحاول في هذا المبحث تحديد اختصاصات القطاعات المكونة للبنيان التنظيمي للديوان العام ، آخذين في الاعتبار الاختصاصات الأصلية وتلك المفوض فيها . أعمالاً لمبدأ تفويض السلطة الذي بدأ بوضوح بصدور القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ وأصبح متكاملًا بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

وسوف يتضمن هذا المبحث ثلاثة مباحث يحدد في كل منها اختصاصات قطاعات نوعية معينة هي :

أولاً : قطاعات مكتب وزير العدل ووكيل أول الوزارة ، ووكيل الوزارة (رئيس المصلحة) .

ثانياً : القطاعات القضائية والقانونية بديوان عام الوزارة .

ثالثاً : القطاعات القضائية والقانونية بديوان عام الوزارة .

أولاً : قطاع مكتب الوزير والوكيل أول ، ووكيل الوزارة (رئيس المصلحة)

١ - قطاع مكتب الوزير : ويشتمل المكتب على الإدارات الآتية :

أ - الإدارة العامة لشئون المكتب الفني للوزير :

تختص هذه الإدارة بمهام عديدة تذكر منها :

— تجميع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الوزارة وتسجيل وتحليل وتنظيم وفهرسة

هذه المعلومات بما يكفل اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب .

— تلقي الشكاوى والتظلمات وطلبات الاعتساف بالعموم .

— التنسيق بين أعمال مجلس الوزراء واللجان الوزارية ومجلس الشعب وتلقي الاستفسارات

والاستفسارات الواردة من المجلس وإعداد الردود بشأنها .

ب - الإدارة العامة لشئون الكسب غير المشروع :

هي إحدى الإدارات التابعة لمكتب وزير العدل ولها الاختصاصات الآتية :

— تلقي القرارات المنصوص عنها في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ وقيدتها بالسجلات

المعدة لذلك .

- فحص حالات التخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .
- اعداد الملفات الخاصة باقرارات الذمة المالية لعرضها على هيئات الفحص (وهي هيئات من رجال القضاء) وتنفيذ ما يقتضيه اليه الرأي بشأنها .
- تلقى الشكاوى والبلاغات المتعلقة بكسب غير مشروع واعداد تقرير عنها .
- فحص بلاغات الاختلاسات واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الكسب غير المشروع المتعلق بها .
- اصدار المنشورات والكتب الدورية واعداد النماذج والسجلات .

ج - الادارة العامة لشئون الدراسات القانونية :

وتختص بالآتى :

- اعداد البرامج التدريبية اللازمة لأعضاء الهيئات القضائية وتنفيذها .
 - دراسة ترشيحات أعضاء الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها للافادة من البعثات والمنع الدراسية المقررة للوزارة .
 - اعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالأعمال القضائية واصدار المطبوعات والنشرات .
- هذا وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المركز القومي للدراسات القضائية ، قرار وزير العدل رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية الخاصة بالمركز أصبحت تلك الادارة هي النواة التنظيمية للجهاز الاداري بالمركز القومي للدراسات القضائية الملحق بوزير العدل .

د - الادارة العامة للعلاقات العامة :

وتختص بتجميع كل ما ينشر أو يذاع بالصحف والمجلات وأجهزة الاعلام مما يتعلق بأعمال الوزارة واعداد تقرير يوصى عنه .

هـ - الادارة العامة للأمن :

وتختص بالآتى :

- اعداد خطة الأمن المتعلقة بمنشآت الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وثائقها ومقتنياتها .

— وضع الضوابط والقواعد المتعلقة بأمن العاملين بالهيئات القضائية والجهات المعاونة لها والمتعاملين مع هذه الجهات .

— نشر النظم المتعلقة بالأمن وغير ذلك من أعمال الأمن .

و — الإدارة العامة لشئون التحكيم .

٢ — وكيل أول وزارة العدل : أنشئت وظيفة وكيل أول وزارة العدل وحددت اختصاصاتها بقرار وزير العدل رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ حيث تضمن القرار توزيعاً للاختصاصات بين وكيل أول الوزارة ووكيل الوزارة رئيس المصلحة بالدسوان العام .

ويختص وكيل أول الوزارة وفقاً لهذا القرار بخمسة اختصاصات هي :

— معاونته الوزير في وضع السياسة العامة للوزارة والإشراف على تنفيذها .

— إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة .

— إجراء البحوث اللازمة لتطوير العمل ورفع مستوى الأداء .

— تنسيق العمل بين وكلاء الوزارة رؤساء المصالح والقطاعات .

— ما يفوضه فيه الوزير من اختصاصات .

وأعمالاً للبند الخامس من تلك الاختصاصات ، تولى السيد المستشار وكيل أول الوزارة اختصاصات فوض فيها من السيد وزير العدل تبليين حجمها منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن .

وأصبح الآن وكيل أول الوزارة يباشر اختصاصاته الأصلية إلى جانب ٢٣ اختصاصاً مفوضاً فيها ، بالإضافة إلى الاختصاصات المخولة له بقوانين خاصة مثل الاختصاصات التي يتولاها بصفته ما يلي :

— أميناً عاماً للمجلس الأعلى للهيئات القضائية .

— رئيس المجالس العليا للمصالح والجهات المعاونة وهي : مصلحة الخبراء ، مصلحة الطب

الشرعي ، مصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

— رئيساً لمجالس إدارة الهيئات الخدمية وهي :

* الهيئة العامة لصندوق وأبنية دور المحاكم .

* صندوق السجل العيسني .

* صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لرجال القضاء .

هذا وتباشر الإدارة العامة لشئون مكتب وكيل أول الوزارة كل ما يتعلق بالاعداد لتلك الاختصاصات .

وكذلك اعداد للاجتماعات التي يرأسها وكيل أول الوزارة أو يشارك في عضويتها والتنسيق بين مكتب وزير العدل ومكتب وكيل أول الوزارة في كل ما يتعلق بالاعمال الفنية والتنظيمية والاشرافية المتعلقة بالديوان العام .

٢ - وكيل الوزارة (رئيس المصلحة) :

كان المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بنظام وكلاء الوزارات الدائمين قد حدد اختصاصات وكلاء الوزارات الدائمين في مادته الثامنة بشأن اختصاصات كل واحد في مادته التاسعة على أن ينوب وكيل الوزارة الدائم من الوزير في مباشرة اختصاصاته المقررة بالقانون ولله في هذا الإطار إصدار الأوامر الإدارية إلا ما كان منها متعلقا بمسألة من المسائل الآتية :

- المسائل التي تتعلق بصلة الوزير بالبرلمان أو التي تكون محل نقاش فيه .
- المسائل التي يشترط أن يصدر في شأنها قرارات من مجلس الوزراء أو مراسيم .
- المسائل التي يرى الوكيل أن يتخذ الوزير قرارا فيها أو تلك التي يطلب الوزير عرضها عليه ليتولى الفصل فيها .

كما يباشر وكيل الوزارة رئيس المصلحة الى جانب ذلك الاختصاصات التي يفوض فيها ميسر الوزير اعمالا لقوانين تفوض الاختصاصات السالف بيانها ، هذا إلى جانب اشرافه على الإدارات الآتية :

أ - إدارة العامة للشئون القانونية للديوان العام وتختص بالآتي :

- إجراء التفتيش على الأعمال الإدارية للديوان عام الوزارة .
- إجراء التحقيق في الموضوعات البحالة إليها ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة بشأنها ومتابعة الدعاوى التي ترفع من الوزارة أو ضدّها وتنفيذ الأحكام الصادرة فيها .
- إعداد مشروعات العقود الإدارية التي يكون الديوان طرفا فيها .

ب - الإدارة العامة للشئون الإدارية :

- تختص بتنفيذ القرارات المتعلقة بالأحوال الوظيفية للعاملين بالديوان .

- إنشاء سجلات وملفات للعاملين بالديوان واتخاذ الاجراءات لصرف مستحقاتهم المالية .
- توفير الخدمات الصحية والطبية والتأمين الصحي للعاملين بالديوان وتوفير الخدمات الاجتماعية من مساعدات واعانات وقروض .

ج - الإدارة العامة للمعاشات :

- صرف المنح والتعويضات لمستحقيها من ارباب المعاشات أو مرتتبهم وفقا للقرارات الصادرة بشأنها .
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لصرف معاشات للعاملين أو لمرتتبهم طبقا للقرارات المنظمة لذلك . وتلقى طلبات استبدال المعاش والقروض وتنفيذها .

د - إدارة العامة للشئون الهندسية والخدمات :

- صيانة مباني ديوان عام الوزارة وحفظ التصميمات والرسم لتلك المباني وسداد قيمة استهلاك المياه والتيار الكهربائي .
- الاشراف على وسائل النقل ووضع القواعد التي تكفل حسن استخدامها .
- الاشراف على أعمال الخدمة بالديوان ومراقبة أعمال النظافة .

فإنها : القطاعات القضائية والقانونية بديوان عام الوزارة :

وسيسمحاول تحديد اختصاصات القطاعات والإدارات القضائية وهي :

أ - قطاع شئون الإدارات القانونية :

يختص القطاع بالاختصاصات الآتية :

- الإعداد لاجتماعات لجنة شئون الإدارات القانونية وتحرير محاضرها .
- إعداد مشروعات القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والتدب والاعارة .
- فحص الشكاوى المقدمة ضد أعضاء الإدارات القانونية واجراء التحقيق اللازم .

ب - الإدارة العامة لشئون التحكيم :

الإدارة العامة لشئون التحكيم وتتكون من :

- الإدارة العامة لشئون الجداول والجلسات .
- الإدارة العامة لشئون دورات التحكيم .

- الإدارة العامة لشئون الرسوم وكافآت التحكيم •
- وتختص الإدارة العامة لشئون التحكيم بالاختصاصات الآتية :
- اتخاذ الاجراءات الخاصة بالتحكيم في المنازعات التي تقع بين الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام •
- تلقي طلبات التحكيم بعد سداد الرسوم المستحقة •
- قيد المنازعات بالسجلات الخاصة بها ومتابعة قيد تدعيمها وما ينتهي اليه الفصل فيها •
- تسليم منازعات التحكيم لأمناء سر الجلسات واستلامها بعد انتهاء الفصل فيها وتسليم ملفات المنازعات الى إدارة تقدير الرسوم وتسليم المصير المطلوبة ذوى الشأن بعد سداد الرسوم المستحقة •

ج - إدارة التفتيش القضائي :

- وتختص هذه الإدارة بالاختصاصات الآتية الواردة بلائحة التفتيش القضائي :
- تختص بالتفتيش على أعمال القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية •
- لا إدارة التفتيش أن تقدم للوزير ما تراه من اقتراحات عامة في شأن إدارة القضاء •
- تلقي طلبات الالتحاق بالوظائف القضائية •
- طلب ملفات القضايا المطلوب فحصها واعادتها لمبداها بعد انتهاء اللازم فيها •
- تنفيذ القرارات المتعلقة بالحركة القضائية وضم مدد خدمتهم السابقة في المعاش •

د - إدارة التشريع :

- وتختص بالاختصاصات الآتية :
- الاعداد لاجتماعات لجان التشريع الداخلي والمقارن •
- اعداد البحوث الفنية أو الادارية المحالة اليها من مدير إدارة التشريع •
- الاسهام في اصدار المظروعات المتعلقة بالتشريعات المختلفة وخطواتها وتطبيقاتها
- القضائية والفقهية بالاشتراك مع الجهات المعنية •

هـ - إدارة المحاكم :

- تختص بالاختصاصات الآتية :

- اتخاذ الاجراءات اللازمة المتعلقة بالأحوال الوظيفية للعاملين بالمحاكم .
- اعداد الحساب الختامي للمحاكم الابتدائية والجزئية في نهاية السنة المالية
- اعداد الحساب الختامي واعداد مشروع موازنة إيرادات ومصرفات المحاكم الابتدائية .
- اجراء التفتيش على العاملين بالمحاكم الابتدائية وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الشأن واجراء التحقيق في المخالفات .

ثالثا : القطاعات التخصصية بسديوان عام الوزارة :

يشمل هذا الجزء القطاعات والادارات الاتية :

١ - قطاع التخطيط والإحصاء : يرأسه وكيل وزارة العدل لشئون التخطيط .

يختص القطاع بالاختصاصات الاتية :

- اعداد الاطارات البدئية والنهائية للخطط الاقتصادية واقتراح الاجراءات اللازمة لها في نطاق الأهداف النهائية والرحلية لل خطة القومية .
- دراسة مشروعات الخطط الاستئنافية لوزارة العدل وتجميع الاحصاءات القياسية والاحصاءات المركزية التي تتطلبها خطة التعبئة للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء .

٢ - قطاع التنمية الإدارية والتابعة :

يرأسه وكيل الوزارة لشئون التنمية الادارية والتابعة اختصاصاته من خلال الوحدات الادارية التابعة له على النحو التالي :

أ - الإدارة العامة للتنظيم وطرق العمل :

ويختص بالاتي :

- اعداد الدراسات التنظيمية اللازمة للأجهزة الادارية للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وضع الهياكل التنظيمية لوحداتها وتحديد اختصاصاتها .
- الاحتفاظ بكافة وثائق تنظيم الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها كما تختص بإعداد الرأي الفني في اللوائح والقرارات الخاصة بنظام العمل وأساليبه وتقوم ايضا بتابعته تنفيذ طرق العمل المعتمدة ومعدلات الاداء المقررة .

ب : الإدارة العامة لترتيب الوظائف وتخطيط القوى العاملة :

- تقوم باعداد نظم ترتيب الوظائف للعاملين بالأجهزة الادارية بالهيئات القضائية والجهات

المعاونة لها وفقا لمطالب التأهيل اللازمة وتقوم أيضا بتحديد المعايير التي يجب وضعها في الاعتبار عند وضع تقارير الكفاية الدورية وغير ذلك من الأعمال التي يختص بها القطاع مثل متابعة أعمال الخطة الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ . ومقوم قطاع التنمية الادارية والمتابعة أيضا بتطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ وأعمال المتابعة والرقابة المنصوص عليها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٧ .

٣ - تداع الشؤون المالية :

ويختص بالاتي :

- أ - تنفيذ قرارات ربط موازنة إيرادات الديوان العام فيما يتعلق بالإيرادات والاستخدامات الاستثمارية والنقد الأجنبي ومتابعة تحصيل الإيرادات وفقا للإجراءات المقررة .
- ب - اعداد مشروعات موازنة الوظائف ومتابعة التعديلات الخاصة بوظائف الجهاز الإداري .
- ج - حصر الأجور والمكافآت الخاصة بالعاملين بالديوان العام واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبتها .
- د - استلام وحرق الأصناف من المخازن .

٤ - في الإدارة العامة للافتاء :

تختص بالاتي :

- أ - إصدار الفتاوى الشرعية التي تطلبها الجهات والأفراد والمحاكم .
- ب - اجراء الاتصالات اللازمة مع الدول العربية والإسلامية لتحديد أوائل الشهر الهجري .
- ج - النهج .
- د - وذلك على التفصيل الوارد في البحث الخاص بالافتاء .

البحث الرابع

العاملون بدewan عام الوزارة

تتميز وزارة العدل عن غيرها من الوزارات حيث أنها تؤدي نوعاً فريداً من الخدمات القضائية فالعاملين بها يتبعون أجهزة مختلفة ولكل جهاز منها مميزات .

١ - رجال القضاء المنتدبون :

يقصد بهم رجال القضاء والنيابة والهيئات القضائية المنتدبون للعمل منهم بدewan عام الوزارة .
وتتصف أعمالهم بأنها ذات طابع قانوني وقضائي تخصصي تتطلب فيمن يزاولها شروط ومؤهلات خاصة .

وقد تتميز أعمال رجال القضاء بالادارات القضائية والقانونية بدewan عام الوزارة بالصفتين القضائية والادارية معاً ، مثل التفتيش القضائي ، فأعمال التفتيش أصلاً أعمال ادارية الا أنه تفتيش من نوع خاص يهدف مراجعة أحكام القضاء وفحص أهاليهم والوقوف على مدى التزامهم لتفسير القوانين وتطبيقها تطبيقاً سليماً من أجل هذا يندب للعمل بها بعض رجال القضاء من مستشارين رؤساء محاكم لمسدد مؤقته ونفس الأمر نجد في ادارة المحاكم .

وهناك مناصب في دewan عام الوزارة يحتم القانون أن يشغلها أحد المستشارين بطريق التدرج عن طريق ترشيح وزير العدل وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية وصدر بذلك قرار جمهوري يكون التدرج لمدة سنة واحدة يمكن تجديدها بنفس الطريقة .

وستكون نوضح في الفصل الخامس بالبيانات الاحصائية عدد العاملين من رجال القضاء عمومهم والمنتدبين بدewan عام الوزارة بصفة خاصة .

٢ - العاملون المتخصصون والفنيون :

تستلزم بعض الوظائف في قطاعات دewan عام الوزارة أن يشغلها عاملون متخصصون أو فنيون في مجال

العمل الفني لتلك القطاعات ، حيث تتصف تلك الأعمال بأنها ذات طابع تخصصي تندرج من يزاؤها شروط ومؤهلات خاصة تتفق مع الاختصاصات الرئيسية والفرعية للتقسيمات التابعة .

فأعمال المكتب الفني لوزير العدل تتصف بأنها أعمال ذات طابع قانوني ، لذلك فإن العاملين من غير رجال القضاء تمتد أعمالهم من قبل الأعمال التخصصية التي تتضمن واجباتها ومسئولياتها أعمالاً تخصصية في مجال العلوم والشؤون القانونية .

بالنسبة لقطاع التخطيط والاحصاء وقطاع التنمية الادارية والمتابعة فتميز هذه الأعمال بالطابع التخصصي والاستشاري لوزير العدل فيما تتطلبه من أعمال تخصصية لاعداد الخطط المركزية للوزارة ، الأمر الذي يتطلب مؤهلات ودراسات خاصة بنوع التخصص المطلوب مباشرة بالإضافة الى الخبرة في مجال ذلك التخصص .

٣ - العاملون الاداريون والكتابيون :

يتولى العاملون الاداريون ويعاونهم العاملون الكتابيون الوظائف الادارية الكتابية في سائر قطاعات الديوان العام .

وتتطلب الأعمال الادارية بالإضافة الى المؤهل المناسب ، الخبرة في مجال العمل بالنسبة للتقسيمات التنظيمية لمن يتولون الوظائف القيادية في الادارات العامة والادارات والأقسام وتميز أعمالهم بالطابع التنظيمي والاشراف الاداري .

هذا وتميز الأعمال الكتابية بالطابع المكتبي المعاون . . . للأعمال التنظيمية والادارية كما مساك السجلات وضبط أعمال الحضر والانصراف وتنظيم الوثائق واستيفاء البيانات في النماذج والاستمارات والكشوف ونسخ المكاتبات على الالة الكاتبة وتوزيع المنشورات والقرارات والكتب الدورية ودفاتر الصادر والوارد للمكاتبات وأعمال الأرشفة ومباشرة اجراءات منح الاجازات بأنواعها وقيد هسبها بالسجلات والملفات .

٤ - أعمال الخدمات المعاونة :

يتولى العاملون بالخدمات المعاونة بالديوان العام ما يأتي :

أ - الأعمال المنوطة بإدارة الخدمات الداخلية من مراقبة أعمال النظافة والصيانة والحراسية والخدمات .

ب - الأعمال الخاصة باجراءات الانارة ، وتركيب التليفونات وتوصيل المياه والترميمات والتصليلات والترميمات الكهربائية وتشغيل السيارات التابعة للوزارة والاجراءات اللازمة لصيانتها .

مرفق بالدراسة بيان باسماء السادة الوزراء الذين تولوا وزارة العدل خلال مدة المنح ومدة توليهم ككل منهم .

جدول رقم (١)
باسماء السادة الوزراء الذين تولوا وزارة العدل من
١٢ يناير سنة ١٩٥٠ حتى الآن

السادة الوزراء	بداية المدة	نهاية المدة
عبد الفتاح الطويل باشا	١٢ يناير ١٩٥٠	٢٤ سبتمبر ١٩٥١
محمد محمد الوكيل باشا	٢٤ سبتمبر ١٩٥١	٢٧ يناير ١٩٥٢
محمد علي نمازي باشا	٢٧ يناير ١٩٥٢	١ مارس ١٩٥٢
الدكتور محمد كامل مرسى باشا	١ مارس ١٩٥٢	٢٢ يوليو ١٩٥٢
محمد علي رشدي باشا	٢٣ يوليو ١٩٥٢	٦ سبتمبر ١٩٥٢
المستشار احمد حسنى	٧ سبتمبر ١٩٥٢	١٥ أغسطس ١٩٦١
السيد نهاد القاسم	١٦ أغسطس ١٩٦١	١٠ أكتوبر ١٩٦١
الاستاذ فتحى الشرقاوى	١٨ أكتوبر ١٩٦١	٢٤ مارس ١٩٦٤
المستشار بدوى ابراهيم حموده	٢٥ مارس ١٩٦٤	٣٠ سبتمبر ١٩٦٥
الاستاذ عصام الدين حسونه	١ أكتوبر ١٩٦٥	٢ مارس ١٩٦٨
الاستاذ محمد ابونصير	٢ مارس ١٩٦٨	٣١ أغسطس ١٩٦٩
المستشار مصطفى كامل اسماعيل	٣١ أغسطس ١٩٦٩	١٨ نوفمبر ١٩٧٠
المستشار حسن فهمى البدوى	١٨ نوفمبر ١٩٧٠	١٩ سبتمبر ١٩٧١
المستشار محمد محمد سلامة	١٩ سبتمبر ١٩٧١	٢٦ مارس ١٩٧٣
المستشار فخرى محمد عبد النبى	٢٧ مارس ١٩٧٣	٢٥ ابريل ١٩٧٤
الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى	٢٥ ابريل ١٩٧٤	١٣ ابريل ١٩٧٥
المستشار عادل يونس	١٦ ابريل ١٩٧٥	٢٥ ابريل ١٩٧٦
المستشار احمد سمير طلعت	٣ مايو ١٩٧٨	٨ مايو ١٩٧٨
المستشار احمد مدوح عطية	٩ مايو ١٩٧٨	٢ أكتوبر ١٩٧٨
المستشار احمد على موسى	٥ أكتوبر ١٩٧٨	١٨ يونيو ١٩٧٩
المستشار انور عبد الفتاح ابو سحلى	١٩ يونيو ١٩٧٩	

الفصل الثاني

القضاء والقضاة

إعداد

المستشار أحمد كامل

محتوى الفصل الثاني

- | | |
|-----------------|---|
| المبحث الأول : | الفصل بين السلطات وعلاقة القضاء بالسلطات الأخرى . |
| المبحث الثاني : | القوانين المنظمة لشئون القضاة • |
| المبحث الثالث : | مجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للهيئات القضائية
وقائمين موازنة الهيئات القضائية • |
| المبحث الرابع : | تأديب القضاة • |
| المبحث الخامس : | رعاية القضاة . |

القضاء والقضاة

المبحث الاول

الفصل بين السلطات

علاقة القضاء بالسلطات الأخرى

حرصت الدساتير المصرية كلها على إيراد النصوص المقررة لهذا الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومع ذلك فإن القوانين وطبائع الأمر أوجدت نوعا من التدخل أو التعاون بين السلطة القضائية من جهة وبين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى .

من ذلك أن استقلال السلطة القضائية لم يمنع من أن يكون تعيين القضاة بواسطة السلطة التنفيذية وفي هذا رقابة من تلك السلطة على السلطة القضائية ، وللسلطة التنفيذية رقابة أيضا فيما يتعلق بالترقية والتأديب والنقل والعزل وذلك في الحدود المقررة في القوانين والتي سيأتى تفصيلها فيما بعد .

كما تتمتع الحكومة في مصر ببعض الاختصاصات الهامة المتعلقة بالقضاء كحق العفو ذلك أنه أجاز لرئيس الجمهورية أن يعفو عن العقوبات التي توقعها المحاكم ، وهذا الحق وإن كان يفترض لا استعماله أن تستنفذ كسل وسائل الطعن في الأحكام ، إلا أنه لا يرتب سوى الاعفاء من تنفيذ العقوبة دون أن يمحو الجريمة ذاتها .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن رقابة السلطة التنفيذية على القضاء تقابل برقابة مثلها بإشراف القضاء على أعمال السلطة التنفيذية في حدود القواعد الخاصة بمسئولية الدولة عن أعمالها أمام القضاء .

كذلك ، فبرغم أن هناك فصلا بين السلطتين التشريعية والقضائية ، كان أهم مظاهر احترام السلطة التشريعية لأحكام القضاء احتراماً لم يقتصر على مجرد امتناع هذه السلطة من التدخل لتعديل أحكام القضاء أو إلغاءها إنما امتد إلى الالتزام بعدم التعرض لهذه الأحكام بالنقد والتجريح باعتبارها عنوان الحقيقة ، إلا أن ذلك لم يمنع المجالس النيابية من إصدار ما شاءت من قوانين لتعديل تنظيم القضاء أو اختصاصاته أو لتعديل قواعد قائمة على وجه يخالف ما استقر عليه القضاء من تفسير لها أو على وجه يعاكس لما انتهت إليه أحكامه في ظلها .

كذلك تباشر السلطة التشريعية بعض اختصاصات متصلة بعمل القضاء ، ومعنى بذلك حق المجلس النيابي في إصدار قوانين العفو الشامل عن الجرائم ، وهو ما يمحوها ويحوي أثر يكون قد ترتب عليها .

كذلك كان القضاء - قبل صدور قانون المحكمة العليا في عام ١٩٦٩ يشرف على أعمال السلطة التشريعية من طريق حقه في مراقبة دستورية القوانين من حيث الشكل والموضوع ويصدر قانون المحكمة العليا ، أصبحت هذه المحكمة ومن بعدها المحكمة الدستورية - هي المختصة بمراقبة دستورية القوانين .

ومن مظاهر التعاون بين السلطتين التشريعية والقضائية ما تضمنه قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ للمعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٨ من أحكام ، ذلك أن هذا القانون قد أنشأ هيئة خاصة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، وتضمنت مادته الأولى حكماً بأن تتولى محاكمة هؤلاء محكمة عليا تضم بالإضافة الى المستشارين المتخصصين عدداً من أعضاء مجلس الأمة (مجلس الشعب) يختارون بطريق القرعة .

وقد قيل في ببرير الاتجاه الى تشكيل المحكمة على الوجه المتقدم أن اعطاء الهيئة التشريعية سلطة القضاء بالنسبة لرئيس الدولة والوزراء لا يتضمن أى انكار لمبدأ استقلال القضاء ، بل قصد به على العكس تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات ، حتى لا تضطر السلطة القضائية العادية عند نظرها قضايا تتعلق بمسؤولية رئيس الدولة أو الوزراء الى أن تلج الى مشاكل السياسة وتعرض لمخاطرها ، لذلك كان من الحكمة اعطاء هذه السلطة للهيئة النيابية التي تنولى محاسبة رجل السلطة التنفيذية من الناحية السياسية اشتراكاً مع القضاة .

وقد قضت محكمة النقض أن زوال صفة الوزير ترتب عدم أعمال احكام هذا القانون ، بحيث يعود الاختصاص في محاكمته للمحاكم العادية حتى ولو كانت المسألة عن وقائع حدثت اياهان توليه لمنصب الوزارة .

وهل كل حال فان هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ قط .

البخش الثانى

القوانين المنظمة لشئون القضاة

نظمت شئون القضاة عدة قوانين أولها هو قانون استقلال القضاة رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وقد صدر فى ١٠ يوليو ١٩٤٣ وظل ساريا الى أن صدر فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاة وفى ٢١ فبراير ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ، على أن التجربة التى مر بها هذا القانون منذ وضع التطبيق قد كشفت عن نواح من النقص ومن الغموض حملت المشرع الى ادخال تعديلات واسعة عليه بغرض تدارك ما شابه من نقص وإيضاح ما اكتنفه من غموض ، فصدر فى ١٢ أغسطس ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية وفى ٢٢ يوليو ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية فحل محل سابقه وظل ساريا الى أن صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذى أدخلت عليه فيما بعد بعض التعديلات وظل ساريا حتى الآن .

ولاحظ أن معظم التشريعات المنظمة لشئون القضاة قد صدرت بقرارات بقوانين استنادا الى النصوص الدستورية التى تجيز لرئيس الجمهورية فى غيبة المجلس النيابى أن يصدر قرارات لها قوة القوانين وذلك اذا ما حدث ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير وهو الأمر المفتقد فى تنظيم شئون القضاة .

أولا : تعيين القضاة :

ترك المشرع المصرى للسلطة التنفيذية دوما أمر تعيين القضاة ، فكان تعيينهم بمرسوم أبان سريمان القانونين ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقرار جمهورى فى ظل قوانين السلطة القضائية التى تعاقبت بعد ذلك . على أن المشرع قد قيد السلطة التنفيذية فى هذا المجال بشروط استلزم توافرها فىمن يولى القضاة هسى :

١ - شرط يتعلق بالجنسية : فلا يجوز أو يولى القضاة الا من كان مصرىا وهو شرط بيد وبد يهيا ومتسقا

مع ما هو مسلم بسسه من أن القضاة هو احد مظاهر سيادة الدولة فلا يقبل أن يتولاه من لا

يتمتع بجنسيتها . على ان النصوص لم تفرق فيما بين الجنسية الاصلية والجنسية المتسببه

فى هذا الخصوص .

٢ — شرط يتعلق بالأهلية : فيتمتعين أن يكون كامل الأهلية المدنية .

٣ — شرط يتعلق بالسن : فيشترط فيمن يعين قاضيا ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ، والنسبة لمن يعين مستشارا بمحاكم الاستئناف فيجب ألا تقل عن أربعين سنة ، وإذا كان التعيين في منصب مستشار بمحكمة النقض فيجب ألا تقل السن عن ثلاث وأربعين سنة وإذا كانت تلك هي الحدود التي ارتضاها المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لضمان القدر الأدنى من الفكر الناضج والرأي السديد والخبرة بشئون الحياة فيمن يعين قاضي وظائف القضاة إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن نصيب قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ كانت تقتضي باسئراط بلوغ سن الأربعين بالنسبة لمن يعين مستشار بمحكمة النقض ثم زيدت هذه السن إلى الثالثة والأربعين بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فخفضت سن التعيين في وظيفة المستشار بمحكمة النقض إلى أربعين سنة تبعها لتخفيضها سن التعيين في وظيفة المستشار بمحكمة النقض إلى أربعين سنة تبعها لتخفيضها سن التعيين في وظيفة المستشار بمحكمة الاستئناف إلى الثامنة والثلاثين وفي وظيفة القاضي إلى الثامنة والعشرين وبذلك هذا مقرر إلى أن صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فندس على ذات الحدود الواجبة التي قررها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والتي سبق بيانها .

٤ — شرط يتعلق بالعلم بالقانون : فيجب فيمن يعين في وظيفة قاضي أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق من إحدى الجامعات المصرية أو أن يؤدي بنجاح امتحان المعادلة الذي تجريه هذه الجامعات أن كان حاصلا على إجازة الحقوق من إحدى الجامعات الأجنبية .

٥ — شرط يتعلق بالثقة والسلوك : فيشترط فيمن يعين قاضيا ألا يكون قد صدر ضد حكم مسن المحاكم أو من مجالس التأديب لأمر يخل بالشرف حتى ولو كان قد رد إليه اعتباره ، كما يشترط فيه دائما أن يكون محمود السيرة ومن يتمتعون بحسن السمعة ، على أن القوانين السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لم تكن تحظر تعيين من رد إليه اعتباره بمسند الحكم عليه لأمر يخل بالشرف في وظائف القضاة .

على أنه يلاحظ في هذا القسم طابعه

١ — أن القوانين المتعاقبة لم تقصر وظائف القضاة على الرجال ، ومع ذلك فلم يحدث أن عينت المرأة في وظيفة قضائية .

٢ — تضمنت القوانين الصادرة حتى عام ١٩٥٩ حكما مؤداه أنه لا يجوز تعيين أحد في وظيفة قاض إلا بعد التحقق في كفايته وصلاحيته للقضاة .

٣ — انقرد القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بالنص على ألا يولي القضاء من ثان خـلال السنوات الثلاث السابقة على تعيينه منتسبا إلى هيئة سياسية .

وإذا كانت تلك هي الاشتراطات التي يجب توافرها بوجه عام فيمن يعين قاضيا ، إلا أن القوانين المتعاقبة قد نصت على بعض هيئات ، يجوز أن يعين أعضاؤها في الوظائف القضائية المتدرجة إذا ما توافرت فيهم ، فضلا عن الاشتراطات العامة ، شرائط أخـبرى محددة :

أ — التعيين في وظيفة قاض :

قسم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ القضاء إلى فئتين : قضاة الدرجة الثانية وقضاة الدرجة الأولى ، وأخذت بهذا التقسيم القوانين أرقام ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بمـعد تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٦ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، وإن استبدال القانونان الأخير أن تسمية قضاة من الفئة " ب " وقضاة من الفئة " أ " بتسمية قضاة الدرجة الثانية وقضاة الدرجة الأولى . أما القوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعد تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ فلم تأخذ بنظام تقسيم القضاء بل جعلت منهم فئة واحدة .

ب — التعيين في وظائف قضاة الدرجة الثانية أو القضاء من الفئة (ب) :

— قضاة المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون ولم يأت بهذه الفئة سوى القانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

— أعضاء النيابة العامة . وقد جاز بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن يعيـن في وظيفة قاض من الدرجة الثانية وكلاء النائب العام من الدرجة الأولى وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية شغلوا هذه الوظيفة مدة سنتين متواليتين أو أمضوا في وظائف النيابة تسع سنوات متوالية وأخذ المـشرع بذات القاعدة في القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ أما القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله فقد أجاز أن يعين في وظيفة قاض من الفئة (ب) وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة (ب) وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة ثلاث سنوات متوالية أو أمضوا في وظائف النيابة العامة سبع سنوات متوالية بينما اكتفى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله باشتراط أن يكون المعين في هذه

الوظيفة من وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة (ب) أو من وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات متوالية .

— أعضاء مجلس الدولة فمقتضى القوانين السابقة على قانون سنة ١٩٥٩ جاز تعيين المندوبين من الدرجة الثانية بمجلس الدولة في وظيفة قاض من الدرجة الثانية بينما جاز بمقتضى القانونين رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعد تعديل الأول وقبل تعديل الثاني أن يعين النواب من الفئة (ب) بمجلس الدولة فمقتضى وظيفة قاض من الفئة (ب) .

— أعضاء إدارة قضايا الحكومة بمقتضى القانونين رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يجوز تعيين المحامين من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة في وظيفة قاض من الدرجة الثانية وجوز بمقتضى القانونين رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعد تعديل الأول وقبل تعديل الثاني أن يعين النواب من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة في وظيفة قاض من الفئة (ب) .

— وقد انقضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالنص على جواز تعيين وكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة (ب) في وظيفة قاض من الفئة (ب) .

— المحامون ، وقد اشترط القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أن يكونوا ممن اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية وأضاف القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إلى ذلك شرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة تسع سنوات بينما اكتفى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله في شأن هذا الإضافة بأن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيرا للعمل القضائي مدة سبع سنوات ثم عاد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله فزاد المدة إلى تسع سنوات .

— نص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ على أنه يجوز أن يعين في وظيفة قاض من الدرجة الثانية أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بكلية التجارة بالجامعات المصرية وكلية الحقوق والحرية والمحامين بقسم قضايا وزارة الأوقاف وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلين بعمل يعتبر مرسوم به عند موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات ماثلة لدرجة قاض من الدرجة

الثانية . وقد نهج القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ذات النهج فقيما عدا أنه قد اُضيف الى عجز النص عبارة " أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة " فوسع بذلك في دائرة من يجوز تعيينهم في هذه الوظيفة . ثم جاءت صياغة النص في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله مغايرة بعض الشيء . إذ جرى كالتالي : " أعضاء هيئة التدريس بولايات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة الجمهورية العربية المتحدة والمشتغلين بعمل يعتبر نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا سبع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة . ولم يختلف أمر صياغة هذا النص كثيرا في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله وإن كان المشرع قد عاد واشترط مضي تسع سنوات متوالية في العمل القانوني بدلا من سبع .

جـ - التعيين في وظائف قضاة الدرجة الأولى أو القضاة من الفئة (أ) :

— أجاز القانونان رقما ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن يعين في تلك الوظائف قضاة الدرجة الأولى السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون . أما القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله فقد أجاز تعيين قضاة المحاكم الابتدائية السابقون الذين قضوا في هذه الوظيفة ست سنوات على الأقل في وظيفة قاض من الفئة (أ) بينما نزل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بهذه المدة الى خمس سنوات . وذلك فضلا عن سبق وأن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون — بعد تعديله بمناسبة إنشاء مجلس الدولة .

— أعضاء مجلس الدولة . بمقتضى القانونين رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ جاز تعيين المندوبين من الدرجة الأولى بمجلس الدولة في وظيفة قاض من الدرجة الأولى وبمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وبعد تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ أن يعين في وظيفة قاض من الفئة (أ) في وظيفة النواب بمجلس الدولة الذين قضوا ست سنوات على الأقل في وظيفة . وجاز بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ أن يعين في هذه الوظيفة النواب بمجلس الدولة من الفئة (أ) .

— أعضاء إدارة قضايا الحكومة بمقتضى القانونين رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يجوز تعيين المحامين من الدرجة الأولى الممتازة بإدارة قضايا الحكومة في وظيفة قاض من الدرجة الأولى ويجوز بمقتضى القانونين رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بعد تعديل الأول قبل تعديل الثاني أن يعين النواب من الفئة (أ) بإدارة قضايا الحكومة في وظيفة قاض من الفئة (أ) .

— أعضاء النيابة الإدارية • وقد انفرد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالنص على جواز تعيين وكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة (أ) في وظيفة قاض من الفئة (أ) •

— المحامون • وقد اشترط القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أن يكونوا ممن اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف تسع سنوات متتالية • وأضافت القوانين الرقمية ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله الى ذلك شرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة أو نظيرا للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة كاملة •

— نص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ على أنه يجوز أن يعين في وظيفة قاض من الدرجة الأولى " الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق والأساتذة المساعدون في علم القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية وأعضاء هيئة تدريس القانون بكليتي البوليس والحربية والمحامون من الدرجة الأولى الممتازة بقسم قضايا وزارة الأوقاف وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلون بعمل يعتبر بعد موافقة مجلس القضاة الأعلى نظيرا لعمل قضايا الحكومة متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا همسي درجات ماثلة لدرجة قاض من الدرجة الأولى •

وقد نهج القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ذات النهج فيما عدا أنه أضاف الى عجز النص عبارة " أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة " فوسع بذلك من دائرة من يجوز تعيينهم في هذه الوظيفة • ثم جاءت صياغة النص في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله مغايرة بعض الشيء " " إذ جرى " الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون المساعدون بجامعات الجمهورية العربية المتحدة والمشتغلون بعمل يعتبر نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات ماثلة لدرجة قاض من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة " ولم تختلف كثيرا صياغة هذا النص كما وردت في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قبل تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

د — التعيين في وظيفة رئيس محكمة ابتدائية :

قسمت القوانين أرقام ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ و ٦ لسنة ١٩٧٢ الرؤساء بالمحاكم الابتدائية الى فئتين : رؤساء من الفئة (أ) وإن أطلق القانونان رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على الفئة الأولى تسمية وكلاء محاكم ابتدائية وعلى الفئة الثانية تسمية رؤساء محاكم ابتدائية • بيد أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لم يعرفا سوى وظيفة رئيس محكمة ابتدائية ولم يسم يأخذ أيهما بتقسيمها الى أكثر من فئة •

وقد أجازت جميع هذه القوانين التعيين في وظيفة رئيس محكمة ابتدائية بغنتيتها من بين :

- ـ من سبق وشغل ذات الوظيفة .
- ـ أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية الذين يشغلون وظائف تعادل الوظيفة التي يتم التعيين فيها .
- ـ أعضاء هيئات التدريس بكلية الحقوق والجامعات المصرية الذين يشغلون وظائف تعادل الوظيفة التي يتم التعيين فيها .
- ـ المحامون بشروط معينة ، وهي وان كانت قد تباينت من قانون الى قانون ، الا أنها تتعلق بالمحامين المقيمين أمامها لمدة القيد ومدة الاشتغال الفعلي بمهنة المحاماة .
- ـ المشتغلون بعمل يعتبر نظيرا للعمل القضائي بشرط قضائهم هذا العمل لمدة تفاوتت فسي القوانين المتعاقبة بين ستة عشر وعشرين سنة

ـ هـ ـ التعيين في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف :

أجازت القوانين المتعاقبة في هذه الوظيفة من بين من سبق وشغلها ومن بين المستشارين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والوكلاء العاملين بالنيابة الادارية ومن بين المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض لمدة تراوحت بين ثلاث وخمس سنوات ومن بين أساتذة القانون بالجامعات المصرية الذين شغلوا وظائفهم لمدة تراوحت بين ثلاث وخمس سنوات .

ـ و ـ التعيين في وظيفة مستشار بمحكمة النقض :

أشترط فمين يعين في وظيفة مستشار بمحكمة النقض مايلي :

ـ في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣

- * أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف أو مستشار ملكي .
- * أن يكون قد اشتغل مدة خمس سنوات بالتدريس بكلية الحقوق أو بتدريس القانون بكلية التجارة بالجامعات المصرية بوظيفة أستاذ حرفي (أ) ومنى على تخرجه عشرون سنة لم ينقطع فيها عن الاشتغال بالعمل القانوني .
- * أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والابرار مدة ثمانى سنوات .

في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ عدلت الشروط اللازم توافرها فيمن يعين في تلك الوظيفة
بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ ثم عدلت بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ لتصير كالتالي :

* أن يكون قد شغل مدة سنتين على الأقل وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف أو محام
عام أو رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو مدير عام إدارة
المحاكم أو مدير عام إدارة التشريع بالديوان العام بوزارة العدل أو مستشار جمهورية إدارة
قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس الدولة .

* أن يكون قد اشتغل مدة ثمانى سنوات بالتدريس بكتليات الحقوق أو بتدريس القانونيون
بجامعات الجمهورية العربية المتحدة بوظيفة أستاذ ومضى على تخرجه عشرون سنة لسم
ينقطع فيها عن العمل القانوني .

* أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثمانى سنوات متوالية وأن
عدل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فقد صارت الشروط
اللازم توافرها فيمن يعين في تلك الوظيفة هي :

* أن يكون قد اشتغل مدة سنتين على الأقل في وظيفة مستشار بإحدى محاكم
الاستئناف أو محام عام أو مستشار جمهورى بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس
الدولة .

* أن يكون قد اشتغل مدة خمس سنوات بالتدريس بكتليات الحقوق أو بتدريس
القانون بجامعات الجمهورية العربية المتحدة بوظيفة أستاذ ومضى على تخرجه
عشرون سنة لم ينقطع فيها عن العمل القانوني .

* أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثمانى سنوات متوالية .

في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ :

* أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف
أو محام عام أو مستشار بإدارة قضايا الحكومة أو مستشار بمجلس الدولة .

* أن يكون قد اشتغل مدة ثمانى سنوات بالتدريس بكتليات الحقوق أو بتدريس القانونيون
بجامعات الجمهورية العربية المتحدة بوظيفة أستاذ ومضى على تخرجه عشرون سنة لم ينقطع
فيها عن العمل القانوني .

* أن يكون من المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثمانى سنوات متوالية .

في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ :

تطابقت أحكامه مع أحكام القانون السابق عليه عدا أنه اكتفى بأن تكون مدة الاشتغال بالتدريس ست سنوات بدلا من ثمانية .

ثانيا : نظام تخصص القضاة :

خلت التشريعات السابقة على قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من النص على تخصص القاضى ، فظل مجندا لكل ميادين القانون على كثرتها وتباينها واختلاف الثقافة القانونية التى يتطلبها كل فرع من فروع القانون المتشعبة التى يقدم كل منها على فقه خاص ، وظل مطالبها باحاطة شاملة دقيقة بكل فروع القانون ومعدلة تؤدى على أكمل وجه مع ما فى هذا من تكاليف بما يفرق الطاقة . وقد عقد المتطلعون لاكمال العدل الرجاء على الأخذ بنظام تخصص القاضى وحقق المشروع أميته فضمن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصا يقضى بجواز تخصص القاضى بعد مضي أربع سنوات على الأقل من تعيينه فى وظيفته وعلى أن يكون التخصص وجوبيا بالنسبة للمستشارين والنسبة للقضاة الذين مضى على تعيينهم ثمانى سنوات ومراعاة أن يكون تخصص القاضى فى فرع أو أكثر من بين الجنائى والمدنى والتجارى والأحوال الشخصية والمسائل الاجتماعية (عمال) والمسائل المالية (ضرائب) وأن يكون تخصص القاضى فى أحد هذه الفروع بعد استطلاع رغبته وعلى أن يسوغ عند الضرورة ندبه من الفرع الذى تخصص فيه لفرع آخر . ورغم أن مزايا التخصص غير منكسرة لأنه ييسر ارساء قواعد القانون وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته ويوفر الاحاطة الشاملة والنظرة الدقيقة العميقة لكل مايعرض على القاضى فى المجال الذى تخصص فيه ومن هذا فاجتنبه بعضا مما يعانية من كسل وجهد ومايكفل عدالة ارضى وأكمل تؤدى فى يسر وخير ارهاق ودون تراخ أو استمهال ، ورغم كل هذا ورغم قيام النص منذ عام ١٩٦٥ فقد ظل التخصص فى أحد فروع القانون بعيدا عن القضاء رجاله اذ وقف الأمر عند حد النص على النظام دون أن يوضع النظام موضع التطبيق بسبب مايشكله من صعوبات عند اجراء الحركات القضائية المختلفة .

على أنه تجدر الاشارة الى أن التخصص قائم عملا الى حد كبير فى دوائر محكمة النقض كما أنه قائم على نطاق ضيق فى المحاكم الابتدائية بالنسبة لقضاء الأمر المستعجلة .

ثالثا : تأهيل القضاة وتدريبهم :

خلت القوانين المتعاقبة من تقرير نظام لتأهيل القضاة أو تدريبهم ومقطع النظر عن النصوص فقد ظل

القضاء مفتقرين الى التدريب الى أن قام مكتب الدراسات القضائية بوزارة العدل بتنظيم دورتين للقضاء في الفترة من يناير حتى يونيو ١٩٢٩ ، تلقى خلالها عدد محدود من قضاة محاكم القاهرة والجيزة محاضرات وتدريبات تطبيقية في قوانين المرافعات والاجراءات الجنائية وفي تسبيب الأحكام المدنية والجنائية وفي بعض أجزاء القانون المدني والقانون الجنائي بفرعيه العام والخاص ، كما تناولت الدراسة قيم وتقاليد السلطة القضائية .

على أن الأمر قد توقف عند هذا الحد وظل القصر قائما الى أن تداركه القرار الجمهوري رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ الذي صدر في ٢٤ يونيو ١٩٨١ ومقتضاه أنشئ " مركز علمي قضائي " يتبع وزير العدل ويقوم على اعداد وتدريب أعضاء الهيئات القضائية وتأهيلهم علميا وتطبيقيا لممارسة العمل القضائي فضلا عن جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والبحوث والمعلومات والبيانات القانونية وغيرها مما يساعد على حسن ادارة العدالة .

هذا عن الاعداد والتدريب . ويرتبط به توفير المراجع والقوانين للقضاة .

رابعاً : استقلال القضاء وضماناتهم :

١ - الضمانات الدستورية :

حرص المشرع الدستوري المصري على أن يقرر في الدساتير المتعاقبة أن القضاء سلطة مستقلة يباشرها القضاء بروحي من ضمانتهم ولا سلطان عليهم الا القانون .

نصت المادة (١٢٤) من دستور سنة ١٩٣٣ الذي ظل ساريا حتى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ على أن القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأي سلطة في الحكومة التدخل في القضايا .

ونصت المادة السابقة من الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ على أن القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر احكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة .

ونصت المادة (١٧٥) من دستور سنة ١٩٥٦ على أن القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو شئون العدالة .

ونصت المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من دستور سنة ١٩٧١ على أن " السلطة القضائية مستقلة وتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون " وهي

أن " القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون " ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

ب - الضمانات التشريعية :

— ضمانات تعيين القضاة واختيارهم :

كان للسلطة التنفيذية في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الدور الرئيسي في تعيين القضاة واختيارهم ، ذلك أنه في حين نصت المادة السابعة من هذا القانون على أن يكون التعيين في وظائف القضاة بمرسوم ، فقد اقتضت المادة (٣٦) على أن يؤخذ رأي مجلس القضاء — في شأن تعيين القضاة على مختلف مراتبهم — وهو ما يفيد أن لهذا المجلس مجرد رأي استشاري وأن للسلطة التنفيذية القول الفصل في أمر تعيين القضاة لا يحد هذا في ذلك إلا مراعاة الشروط التي نص عليها القانون للتعيين في وظائف القضاة والتي سبق بيانها على أن الحال قد تغير بعض الشيء في ظل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في محاولة لأن يحاط بتعيين القاضى بضمانة تكفل عدم استقلال السلطة التنفيذية لحقها في الأفراد بهذا الأمر للتأثير على القضاء وتهديد استقلالهم فبمقتضى أحكام هذا القانون أصبح لمجلس القضاء الأعلى — وشكل من رئيس محكمة النقض ووكيل محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والاسكندرية والنائب العام والوكيل الدائم لوزارة العدل — رأي قاطع ملزم في اختيار من يعين في بعض الوظائف القضائية ، فقد استلزمت المادة السابعة من القانون موافقته لتعيين قضاة المحاكم الابتدائية ووكلائها رؤسائها ولتعيين مستشاري محاكم الاستئناف ووكلائها ، وكذلك كان تعيين وكيل محكمة النقض يتم بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمحكمة المذكورة وموافقة المجلس ، وكان مستشار محكمة النقض يختار من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العمومية للمحكمة وللحكمة ويرشح الآخر مجلس القضاء الأعلى ، على أن الأمر ظل بيد السلطة التنفيذية عند تعيين رؤسائها محاكم الاستئناف ذلك أن القانون قد اكتفى بالنص على أن يكون تعيينهم بمسند أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى ، وهو ما يجعل رأيه بالنسبة لهم مجرد رأي استشاري .

وفي ظل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ كانت موافقة مجلس القضاء الأعلى — يتكون من عناصر قضائية بحتة — لازمة للتعيين في وظائف رؤسائها الدوائر بمحاكم الاستئناف ، ومستشاريها رؤسائها المحاكم الابتدائية وقضااتها ، وكان للوزير المختص عند التعيين في وظيفة مستشار محكمة النقض حق الاختيار من بين أربعة على الأقل ترشح اثنين منهم الجمعية العمومية لمحكمة النقض ويرشح الاثنين الآخرين مجلس القضاء الأعلى ، على أنه لم يكن لهذا المجلس سوى رأي استشاري في تعيين كل من نواب رئيس محكمة النقض رؤسائها محاكم الاستئناف .

فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ كان تعيين المستشار بمحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة يسلمزم موافقة مجلس القضاء الأعلى — وشكل من رئيس محكمة النقض وأقسامه نائبين من نواب رئيس محكمة النقض ورئيس محكمتى استئناف القاهرة والاستئناف والنائب العام ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية — وكان مستشار محكمة النقض يعين من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العمومية لمحكمة النقض وترشح الآخر مجلس القضاء الأعلى وكان نواب رئيس محكمة النقض يعينون بناءً على ترشيح الجمعية العمومية للمحكمة المذكورة بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى على أنه لم يكن لهذا المجلس سوى رأى استشارى عند تعيين رؤساء محاكم الاستئناف ونوابها .

فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩ قاضياً بإلغاء مجلس القضاء الأعلى وإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية يتولى الإشراف عليها والتنسيق فيما بينها وإبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بها ومباشرة الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الأعلى بموجب أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فضلاً عن الاختصاصات المتعلقة بشئون أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية ونص القانون على أن يرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس وأن يتم تشكيله من وزير العدل نائباً للرئيس ورئيس المحكمة العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورئيس مجلس الدولة ورئيس قضايا الحكومة ومدير النيابة الإدارية وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية وجوز لرئيس الجمهورية أن يعين بالمجلس عضوين آخرين مما سبق لهم العمل بالهيئات القضائية فى وظيفة مستشار أو ماعاد لها على الأقل وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ونص القانون على أن يشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تختص بدراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يدخل فى اختصاص المجلس وذلك قبل عرضها عليه . ويكون تشكيل اللجنة الخاص بكل هيئة من جميع ممثليها بالمجلس ثم أقدم الأعضاء بها .

وصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ استلزم المشرع موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية المشار إليها عند تعيين مستشارى محاكم الاستئناف والرؤساء وقضاة المحاكم الابتدائية كما استلزم موافقته على تعيين مستشارى محكمة النقض وذلك من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العمومية لتلك المحكمة وترشح الآخر وزير العدل وأصبح تعيين نواب رئيس محكمة النقض بناءً على ترشيح الجمعية العامة للمحكمة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن هذا المجلس لم يعد له سوى رأى استشارى فيما يتعلق بتعيين نواب رؤساء محاكم الاستئناف ورؤسائها ورئيس محكمة النقض الذى نص على أن يختار من بين نوابها دون استلزام أن يكون أقدمهم .

الضمانة المتعلقة بعدم قابلية القاضى للعزل أو النقل الى وظيفة أخرى

حرصت الدساتير المصرية على النص على عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم وتركزت للقانون تعيين حد ود
ذلك .

وقد قصرت المواد ١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٠ من القانون رقم ١٨٨ لسنة
١٩٥٧ و ٧٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٦٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن مستشارى محكمة
النقض ومحاكم الاستئناف رؤساء المحاكم الابتدائية وقضااتها الذين أمضوا ثلاث سنوات فى القضاء لا يعزلون
وإن عزل من لم يمتحن هذه المدة من القضاء لا يتم إلا بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ، وبعد أن حصل
المجلس الأعلى للمهيات القضائية بتشكيله السالف بيانه محل مجلس القضاء الأعلى ، مد المشرع ضمانات
عدم القابلية للعزل الى القضاء مهما كانت المدة التى أمضوها فى وظائفهم ، فصدر القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ قاضيا فى المادة ٦٧ منه بأن مستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم
الابتدائية وقضااتها غير قابلون للعزل

كما تضمنت تلك القوانين على التوالى المواد أرقام ١٢ ، ٢٣ ، ٢٣ ، ٢٣ ، ٥٨ ، ٥٢ ونسب
جميعها على عدم جواز نقل القضاء أو ندمهم الا فى الأحوال والكيفية المبينة فى كل قانون مع ملاحظة
أنها قد خلت جميعا من إيراد ما يفيد جواز نقل القاضى نقلا نهيا الى وظيفة أخرى الا كجزء تأديبى
تقرره هيئة قضائية .

ج — ضمانات هيئة القضاء واحترامه :

— الحصانات القضائية :

حتى يكون القاضى مستقلا يجب أن يوفر له التشريع أعلى درجة من درجات الاحترام والهيئة
فيضمن له أن يظل بمنأى عن تأثير الخصم وأن لا تتطاول اليه مكاييد من يضار فيهم بقضائهم
ما قد يشغله عن رسالته أو يقلل من هيئته أو يشكك فى قيمة قضاائه . وقد وضع المشرع نصوبا فى
عديد من القوانين تضمن هيئة واحترام القاضى والقضاء يمكن حصرها فى ثلاثة نظم :

١ـ نظام عقابى واجرائى خاص بالجرائم التى تتضمن اخلاا بهيية القضاء أو التدخل فى أعماله .

٢ـ نظام متعلق بالحصانة المدنية للقضاة .

٣ـ نظام متعلق بالحصانة الجنائية للقضاة .

النظام الخاص بجرائم الاخلال بهيبة القضاء :

١- الجرائم المخلة بحسن سير عمل القضاء :

جرم المشرع المصرى الأفعال التى من شأنها الاعتداء على كرامة القضاة فنص على المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر - وغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أخل بطريقة مسن الطرق بتقديم ذكرها (العلانية) بمقام قاض أو هيئته أو سلطته فى حدود دعوى " وينطبق هذا النص فى الأحوال التى لا ينطبق فيها نص المادتين ١٨٤ و ١٨٥ من قانون العقوبات واللذين تسريان على اهانة القضاة كما تسريان على التعدى على طوائف أخرى من الموظفين العموميين .

وقد توسع المشرع فى نطاق جريمة اهانة القضاء فاعتبر أن الدعوة الى اكتاب بقصد تعويض المحكوم عليه بسفامة أو مصاريف أو تضييعات جريمة عقوب عليها فى المادة ١٩٤ من قانون العقوبات متى كانت هذه الغرامة أو المصاريف أو التعويضات قد صدر بها حكم قضائى فى جنابة أو جنحة ، آخذاً فى اعتباره أن الدعوة الى هذا الاكتاب أو الاعلان عنه يعتبر تحدياً للجهة التى أصدرت الحكم .

يعاقب قانون العقوبات المصرى فى المواد ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩١ على محاولة التآشير على عمل القضاء بواسطة طرق النشر ، باعتبار أن النشر فى هذه الأحوال يعتبر تدخلاً فى عمل القضاء واستهتاراً ينال من هيئته .

وفضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ١٢٠ من قانون العقوبات على معاقبة " كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصم أو اضراً به بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية .

كما عاقبت المادة ١٢٣ من قانون العقوبات كل موظف عملى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة وكل موظف عملى امتنع عمداً عند تنفيذ حكم أو أمر من هذا القبيل مادام تنفيذ الحكم أو الأمر داخل فى اختصاصه .

* جرائم الجلسات :

واجه المشرع حالة ارتكاب جريمة أثناء انعقاد إحدى جلسات المحاكم ، سواء كانت موجهة ضد القاضي كجرائم الإهانة أو التعدي أو أية جريمة يكون فيها القاضي مجنيا عليه أم لم تكن موجهة ضد القاضي وإن كان قد شاهد ما لوقوعها في حضوره . وقد رأى المشرع أن كلا هذين النوعين من جرائم الجلسات ، يستلزم إعطاء القاضي الذي وقعت الجريمة عليه أو وقعت أمامه سلطات خاصة تهدف إلى سرعة الفصل في الجريمة زجرا للمتهم وتأكيدا لهيبة القضاء واحترامه .

فبمقتضى نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ١٣١ من قانون المرافعات المدنية الصادر في سنة ١٩٤٩ والمادة ١٠٦ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي حل محله خول القاضي في جميع الأحوال وأيا كانت الجريمة التي وقعت بالجلسة حق تحرير محضر بالحادث وحتى الأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ثم إحالته إلى جهة التحقيق أو الاتهام للتصرف حسبما تراه .

وذهب المشرع إلى أبعد من هذا في خصوص جرائم الجلسات فأعطى القاضي الذي وقعت الجريمة أمامه بعدا ما يعد جنائية - حق الحكم فيها في بعض الأحوال حتى ولو كانت الجريمة موجهة إليه في ذلك استثناء من القاعدة التي تمنع القاضي من نظر الدعاوى التي له مصلحة شخصية فيها ، ولم يكتف بهذا بل أعطاه في الحالات التي خوله فيها حق الحكم في الدعوى ، حق تحريك الدعوى من تلقاء نفسه ، وهو ما يعد استثناء من قاعدة الفصل بين سلطات القضاء والاتهام وهي قاعدة أصيلة لم يخرج عليها إلا حماية للقاضي وهيئته وكرامته .

فطبقا لنص المادة ٢٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٢٥ من قانون المرافعات الصادر سنة ١٩٤٩ والمادة ١٠٤ من قانون المرافعات الذي صدر في عام ١٩٦٨ وحل مجلدا سابقه يجوز في المحاكم الجنائية أو المدنية لرئيس الجلسة أن يحكم فوراً بمعاقبة كل من يخل بنظام الجلسة .

وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية فقد خولت المحاكم الجنائية بجميع أنواعها الحق في " أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال في كل مخالفة أو جنحة تقع أمامها في الجلسة وتحكم فيها بعد سماع (وأقوال النياية العامة ودفاع المتهم .

أما المحاكم المدنية فلا تملك الحكم إلا في المخالفات أو الجنح التي تعتبر تعديا عن هيئة المحكمة أو أحد الموظفين بها ، وكذا جنح شهادة الزور وفقا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٠٧ من قانون المرافعات الصادر عام ١٩٦٨ .

* الحصانة المدنية للقضاء :

راعى المشرع أن المطالبات المدنية المستندة الى خطأ مدنى ينسب الى القاضى الوقوع فيه بسبب أعمال وظيفية ، قد تتخذ وسيلة لتسفيد القضاء وإزعاجهم أو التشهير بهم مما يترتب عليه خيـساع الاحترام الواجب لهم ، لذلك عني بتقرير نظام خاص لدعوى المسئولية المدنية التى ترفع على القضاء بسبب أعمال وظائفهم هادفا لحمايةهم من المطالبات الكيدية أو التهديدية التى لا أساس لها .

وقد تضمنت المواد من ٧٩٧ الى ٨٠٩ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ نظاما خاصا بحصر حالات المسئولية المدنية للقاضى وحددها فى حالة الغش وحالة التدليس وحالة الغدر وحالة الامتناع عن الحكم . كما وضع هذا النظام الخاص قيودا دقيقة فيما يتعلق باجراءات مثل هذه الدعوى أو بالاختصاص بنظرها مما غيرها عن سائر دعوى المسئولية المدنية . وقد تضمن قانون المرافعات الصادر فى عام ١٩٦٨ نظاما مماثلا نصت عليه المواد من ٤٩٤ الى ٥٠٠ .

* الحصانة الجنائية للقضاء :

درج المشرع دوما على أن يقرر لهم ضمانات متعلقة بالاجراءات الجنائية التى توجه ضد هم وذلك حماية لهم من الاجراءات التعسفية أو الكيدية ويتسع نطاق الحصانة الجنائية المقررة للقضاء ليشمل ما ينسب الى القاضى من جرائم بسبب أعمال وظيفته أو بسبب لاقلاقة له بتلك الأعمال كما أنه يستمد ليشمل مراحل الدعوى الجنائية جميعها سواء ما يتعلق برفعها أو اجراءات تحقيقها أو المحاكمة .

وقد بينت أحكام تلك الحصانة المادتان ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٠٥ و ١٠٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ أيضا من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وتقتضى هذه المواد جميعا بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على القاضى فى جنابة أو جنحة أيا كانت الا بعد الحصول على اذن من لجنة مكونة من كبار رجال الهيئة القضائية بين كل قانون تشكيلها .

ولم تصرح النصوص بشئ عن حق المدعى المدنى فى رفع الدعوى الجنائية فى الجنح مباشرة على القاضى وفاد هذا السكوت أن هذا الحق باق له بشرط الحصول على اذن من اللجنة المشار اليها متى كانت الجريمة غير متعلقة بأعمال القاضى اما لو كانت الجريمة التى يريد المدعى

المدنى رفع الدعوى بشأنها ناعثة عن عمل القاضى أو متعلقة به فقد امتنع عليه اللجوء مباشرة الى القضاء الجنائى وكان له أن يطالب بحقوقه المدنية عن طريق دعوى المخاصمة باعتبارها الطريق السليم الوحيد الذى رسمه القانون لمطالبة القضاة بالتعويض عن الأضرار التى تلحق الغير بسبب مباشرتهم لأعمال وظائفهم .

على أن هذا القيد يسرى على الجنايات والجنىح ، أما المخالفات فتخرج عن نطاق الحماية المقررة فيه .

كما تقتضى النصوص المشار إليها بعدم جواز القبض على القاضى ولا حبسه احتياطيا - فى غير حالة التلبس الا بعد الحصول على إذن من اللجنة القضائية السالف ذكرها ، أما فى حالة التلبس فيجوز اتخاذ هذه الاجراءات بشرط أن يخطر النائب العام للجنة فى مدة الأربع والعشرين ساعة التالية لصدور الأمر ولا يقصر المشرع سلطة هذه اللجنة على إعطاء الإذن بالقبض أو الحبس فحسب وإنما يخلوها وحدنا سلطة تحديد مدة الحبس وسلطة تجديده .

وإذا كانت الحصانة فى ظل القانونين رقمى ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ قد اقتضت فيما يتعلق باجراءات التحقيق المحظور اتخاذها بالنسبة للقاضى على القبض والحبس دون غيرهما من الاجراءات الأخرى الماسة بشخصه كفتيشه أو تفتيش سكنه أو استجوابه وذلك على نحو ما سلف بيانه فإن القوانين الأخرى الصادرة اعتبارا من عام ١٩٥٦ قد وسعت من نطاق تلك الحصانة لتشمل كافة اجراءات التحقيق الأخرى المقررة .

وأخيرا فإن النصوص المذكورة قد استثنت القاضى من القواعد العامة فى الاختصاص للمجلس وأعطته اللجنة القضائية السالف الالاع إليها الحق فى أن تعين بناء على طلب النائب العام المحكمة التى ترفع لها الدعوى الجنائية المتهم فيها القاضى دون التقيد بقواعد الاختصاص المكانى .

ثامسا : ترقية القضاة :

الضابط فى ترقية رجال القضاء كان دائما فى كل القوانين المتعاقبة هو " الأقدمية " ومن واقع أعمالهم وتقارير كفايتهم بالنسبة للتعيين فى أدنى درجات القضاء والأقدمية مع الأهلية لمن عداهم ، وإن الترقية للكفاية الممتازة كانت جائزة فى ظل القوانين أرقام ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن القانون الأول قد سمح بها فى حدود ثلاث عهود الهريقين الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى فقط ، وزاد القانون الثانى على ذلك قضاء ثلاث سنين

في وظيفة قاض من الدرجة الثانية بينما سمح القانون الاخير بالترقية على هذا الأساس لوظيفة قاضي محكمة ابتدائية و لوظيفة مستشار لمن أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل و شرط التزديد نسبة من يرقى لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة .

هذا و يبقى في هذا المجال أن نورد أن كلا من القانونين رقمي ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ قد نصا على لجنة سميت " لجنة الترقية " تشكل من وكيل الوزارة الدائم رئيسا و النائب العام و مستشار من محكمة النقض و مستشار من محكمة استئناف مصر تنتخبهما الجمعية العمومية لكل محكمة لمدة سنة و رئيس محكمة مصر الابتدائية أعضاء و كانت مهمتها أن تعرض على الوزير قبل اجراء الحركة القضائية في كل سنة كشافين أحدهما يحوى أسماء قضاة الدرجة الثانية الذين ترى من واقع أعمالهم و اتدل عليه تقارير التفتيش عنهم ترقية لهم لكفايتهم الممتازة و الثاني يحوى ضعف العدد المنتظر ترقية في الوظائف المختلفة الخالية مرتبة فيه الأسماء بحسب أهمية أصحابها .

سادسا : نقل القضاة :

يقصد بالنقل هنا النقل المكاني (وقد سبق التعرض للنقل النوعي) .

وفي هذا المقام لا بد من تقرير أن نقل قضاة المحاكم و رؤسائها لم يحدد بضوابط من أي نوع من القوانين المتعاقبة اللهم الا ما قضت به المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بأنه " لا يجوز في المحاكم الابتدائية أن يبقى قاض من غير نقل أكثر من خمس سنوات فـ في محكمتي القاهرة و الاسكندرية و أربع سنوات في محاكم الوجه البحري الأخرى و محاكم الجيزة و بني سويف و الفيوم و ثلاث سنوات في محاكم الوجه القبلي الأخرى عدا محاكم سوهاج و قنا و أسوان فلا تزيد المدة فيها على سنتين " كما قضت المادة ٦٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بذات الحكم ثم عدلت بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ليصير حكمها " لا يجوز في المحاكم الابتدائية أن يبقى قاض من غير نقل أكثر من خمس سنوات في محاكم القاهرة و الاسكندرية و الجيزة و أربع سنوات في محاكم بني سويف و الفيوم و محاكم الوجه البحري عدا كفر الشيخ و دمياط و شبعا و ثلاث سنوات في محاكم كفر الشيخ و دمياط و المنيا و سنتين في محاكم أسيوط و سوهاج و قنا و أسوان .

و أجاز ذات النص تجاوز مدة السنتين و الثلاث سنوات المشار اليهما بناء على طلب القاضي في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقى الحكم على ما هو عليه (م ٦٤) أما القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فقد نص في مادته التاسعة و الخمسين على أنه " ينقل القاضي أو الرئيس بالمحكمة

إذا مضى خمس سنوات فى محاكم القاهرة والأسكندرية والجيزة ومنها وأربع سنوات فى محاكم بنى سويف والفيوم والمنيا وما فى محاكم الوجه البحرى وستين فى محاكم أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ويجوز بناء على طلب القاضى أو لرئيس المحكمة وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ألا ينقل الى محاكم المنطقة الأولى ليقى فى المنطقة الثانية أو الثالثة وألا ينقل الى محاكم المنطقة الثانية ليقى فى المنطقة الثالثة ويستثنى من قيد المدة بالنسبة الى محكمتى القاهرة والأسكندرية القضاة والرؤساء بالمحاكم الحاصلون فى آخر تقدير لكفايتهم على درجة كفاية بشرط أن يكون تقديرهم السابق بدرجة فوق المتوسط .

وملاحظ أن جميع النصوص المتقدمة قد حددت مددا قصوى يجب بعد انقضائها نقل القاضى من المحكمة التى يعمل بها فى ذات الوقت لم تقضى بما يفيد نقل القاضى الى محكمة بعينها يكسبه الحق فى البقاء فيها طوال المدد المنصوص عليها وهو ما يبيح للسلطة المختصة بإجراء النقل - وهى دائما سلطة التعيين - أن تنقل القاضى من المحكمة التى يعمل بها الى محكمة أخرى حتى قبل انقضاء المدد المحددة فى القوانين .

وملاحظ أيضا أن المشرع قد حصن قرارات نقل القضاة مكانيا ضد الطعن فيها سواء بطلب الغائبين أو التعويض عنها ، وقد أورد نصحا تقرر هذه الحصانة فى القوانين أرقام ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بنظام القضاء و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديله و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بتسديله .

وإذا كان ما تقدم هو شأن القضاء رؤساء المحاكم فإن الحال بالنسبة للمستشارين كان دائما أفضل ، ذلك أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ كان ينص على أن مستشارى محكمة استئناف مصر لا يجوز نقلهم الى محكمة أخرى الا برضايتهم وعلى أن يكون النقل الى هذه المحكمة تبعا لأقدمية التعيين ثم أورد المشرع فى القوانين الأخرى اللاحقة على هذا القانون نصحا أفضل تحظر نقل مستشارى محكمة استئناف القاهرة الى محكمة أخرى الا برضايتهم وموافقة مجلس القضاء وعلى أن يكون النقل الى تلك المحكمة من بين المستشارين تبعا لأقدمية تعيينهم مع مراعاة ترتيب المحاكم كما تضمنت القوانين أرقام ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ما يسمح ببقاء المستشار فى محكمته - دون نقل رقم حلول الدور عليه بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء الأعلى أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية على حسب الأحوال .

والمقرر فى كافة القوانين أن أداة نقل رجال القضاء هى مرسوم أو قرار جمهورى على حسب

الاحوال .

سابعاً : الطعن في القرارات الصادرة بشأن القضاء

جمعت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢٨ أغسطس ١٩٤٩ الاختصاص بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء لمحكمة النقض منعقدة بمجلسة جمعية عمومية يحضرها أحد عشر مستشاراً من مستشاريها على الأقل وذلك اذا كان محل الطلب هو الغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل وكان منها هيئتها في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، كما جعل لها الاختصاص بالنظر في طلبات التعميم الناشئة عن ذلك ، وذلك حلت محكمة النقض محل مجلس الدولة في الرقابة القضائية المتعلقة بشئون رجال القضاء وهو الاختصاص الذي كان مقرراً للمجلس في قانون انشاء الصادر سنة ١٩٤٦ .

ثم عدلت المادة ٢٣ المشار اليها بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٥ وخفّض الحد الأدنى لعدد مستشاري الجمعية العمومية ليصير تسعة مستشارين من مستشاري محكمة النقض كما مدت ولاية المحكمة بمقتضى هذا التعديل لتشمل منازعات رجال القضاء وورثتهم الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم .

ثم صدر قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة ٩٠ منه باختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض يحضر سبعة على الأقل من أعضائها بالفصل في طلبات رجال القضاء بالغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بشأن من شئونهم عدا التعيين والترقية والنقل والندب متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة كما قضى باختصاصه بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم وطلبات التعميم الناشئة عن كل ما تقدم ، وفي حين حصن النص المشار اليه القرارات الصادرة بشأن التعيين والنقل والندب من الطعن فيها بأي طريق أو أمام أية جهة قضائية فقد أجاز الطعن في القرارات الصادرة بالترقية وذلك عن طريق التظلم منها الى مجلس القضاء الأعلى وذلك في مواعيد قصيرة حددتها المادة ٨٧ من القانون المشار اليه .

ثم مقتضى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ عدل نص المادة ٩٠ المشار اليها لينقل الاختصاص المبين فيها لدائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض كما تضمن التعديس إضافة فقرة جديدة جرت كالآتي : وشمل التعيين والترقية في حكم هذه المسألة ما يستتبعانه من تحديد الأقدمية .

ثم نقل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ذات الأحكام المقررة في القانون السابق عليه وإن كان قد أغفل
الفقرة المستحدثة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ .

ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتضمنت المادة ٨٣ منه ذات ما هو مقرر من أحكام فئسي
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وإن كانت قد أجازت الطعن أمام دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة
النقض في قرارات الترقية في حالة عدم قيام وزير العدل باخطار صاحب الشأن بها وفقا لما هو مقرر فئسي
المادة ٧٩ من القانون وعلى أن يظل الطعن في هذه القرارات قاصرا على طريق التظلم في حالة تمام
الأخطار .

ثم جرى تعديل لهذا النص بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ومقتضاها أصبح من الجائز الطعن على
قرارات التعيين والترقية .

ولاحظ في هذا النطاق أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن اختصاصها مقصورا على الطلبات
التي يقدمها رجال القضاء أو ورثتهم دون غيرهم وأنها تفريحا على ذلك لا اختصاص لها بنظر الدعوى
التي يقيمها أحد المرشحين من خارج الهيئة القضائية طالبا إلغاء قرار التعيين فيما تشبهه من الغشال
اسمه وأن المقصود بشئون رجال القضاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه ولو زالت عنهم الصفة وقت
تقديم طلباتهم وأن الشئون المتعلقة بوظائفهم السابقة لا تعتبر من شئون رجال القضاء التي تختص
برقابة القرارات الإدارية وإنما ولايتها مقصورة على طلب إلغاء مثل هذه القرارات والتعويض عنها فحسب
كما قضت المحكمة بأن ما تصدره جهة الإدارة من قرارات متعلقة بشأن من شئون نأدى القضاء تعد من
شئون رجال القضاء التي تختص هي دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بها .

البحث الثالث

مجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للمهيات القضائية قانون موازنة الهيئات القضائية

نص قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ على أن ينشأ بوزارة العدل مجلس أعلى للقضاء يؤولف برئاسة محكمة النقض والابرام وعضوية الوكيل الدائم لوزارة العدل ورئيس محكمة استئناف مصر والنائب العام ومستشاري محكمة النقض والابرام واستئناف مصر تنتخبهما الجمعية العمومية لكل محكمة لمدة سنتين ورئيس محكمة مصر الابتدائية واستلزم أخذ رأيه في تعيين وترقية ونقل وندب القضاء وفي المسائل التي يعرضها عليه وزير العدل المتعلقة بنظام القضاء . كما أنه اشترط موافقته على عزل القضاء .

وقد خطا المشرع خطوة متقدمة عندما أصدر قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فجعل لهذا المجلس رأيا ملزما في بعض شئون القضاة ، ولا شك أن في ذلك تحقيقا لمصلحة القضاء باعتباره أن جعل شئون القضاء بأيديهم هو أخذ مظاهر استقلالهم وتمتعهم وقد قضت المادة ٣٤ من القانون آنف الذكر بأن يؤولف هذا المجلس برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية كل من وكيل محكمة النقض ورئيسي محكمة استئناف القاهرة والاسكندرية والنائب العام والوكيل الدائم لوزارة العدل ، وكلهم من رجال القضاء .

وظل الحال على النحو المتقدم في ظل قانوني السلطة القضائية رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والتعديل الذي أدخل عليه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ و٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

وكان المجلس في ظل القانون الأول — وقد سري ابان الوحدة بين مصر وسوريا — مؤلفا برئاسة رئيس محكمة النقض ومن نائب من نواب رئيس محكمة النقض في كل من الاقليمين المصري والسوري ومن رئيسي محكمتي استئناف القاهرة ودمشق ووكيل وزارة العدل في كل من الاقليمين المصري والسوري والنائب العام بكل من الاقليمين المصري والسوري .

ثم معد التعديل التشريعي الذي أجري في عام ١٩٦٣ أصبح المجلس مؤلفا برئاسة رئيس محكمة

النقض وأقدم نائبيين من نواب رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة ووكيل وزارة العدل والنائب العام ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وأبقى تشكيل مجلس القضاء الأعلى على ما كان في سابقه عد أنه استبدل رئيس محكمة استئناف الاسكندرية بوكيل وزارة العدل .

على أنه قد حدث بعد هزيمة مصر في الحرب التي شنتها عليها اسرائيل خلال عام ١٩٦٧ أن انعقدت الجمعية العمومية لنادى القضاء في ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأصدرت بياناً استهدفت منه المشاركة بالرأى لتغيير الأسباب التي انتهت الى تلك النتيجة ، فقال البيان أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة وأن فرض التنازلات السياسية مرفوض ، وأشار الى ضرورة ازالة كافة المعوقات التي اصطنعتها أوضاع ما قبل النكسة أمام حرية المواطنين بما يعنيه من تأمين الحرية الفردية لكل مواطن في السراى والكلمة والاجتماع والمشاركة بالنقد والحوار والاقتراح وفي الاحساس بالمسئولية والقدرة على التعبير الحر وهو ما لا يكون الا بتأكيد مبدأ الشرعية الذى يعنى كفالة حريات المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين واستطرد البيان الى المسالبة بازالة ما شوه صورة القانون ليأمن المواطنون على حرياتهم وحرمانهم فلا تسلسل أو تمس الاتطبعيقا للقانون العام وحكم من القضاء والاجراءات المقررة أمامه ، كما طالب بقيام سلطة قضائية حرة مستقلة والبعد بالقضاء عن كافة التدخلات السياسية وقصر سلطة الحكم على القضاء المتخصصين المتفرغين واعتبار النيابة العامة شعبة أصيلة من السلطنة القضائية يسرى على رجالها ما يسرى على قضاء الحكم من ضمانات وتوفر لهم ما لهؤلاء من حصانات .

وقد أدى هذا البيان الى اثاره حفيظة السلطة التنفيذية ضد القضاء والقضاء .

وإذا استشعرت السلطة التنفيذية وجود تيار قوى بين القضاء رفض ما كانت تنادى به من ضرورة انضمامهم الى التنظيم السياسى الوحيد الذى كان قائماً آنذاك وأخذت المجلة التي يصدرها نادى القضاء - مجلة القضاء - فى نشر البحوث والمقالات التي تتناول مبدأ الفصل بين السلطات والقضاء كسلطة مستقلة قد باشرت الحكومة فأصدرت فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ قراراً جمهورياً بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية وقراراً جمهورياً بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية وقراراً جمهورياً بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاء وقد صدرت جميع هذه القوانين بقرارات من رئيس الجمهورية استناداً الى تفويض من المجلس النيابى فى اصدار قرارات لها قوة القانون .

١- قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية :

١- القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ :

بمقتضى هذا القانون . تم انشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية ليتولى الاشراف على القضاء ومجلس

الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية والتنسيق فيما بينها وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة
بها ودراسة واقتراح القوانين الخاصة بتطوير النظم القضائية (م ١) .

وباشر هذا المجلس الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الأعلى بموجب أحكام قانون السلطة
القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (م ٢) .

ورأس رئيس الجمهورية المجلس ويؤلف من وزير العدل نائبا لرئيس المجلس ورئيس المحكمة العليا
ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورئيس إدارة قضايا
الحكومة ومدير النيابة الإدارية وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية أعضاء .
ولرئيس الجمهورية أن يعين بالمجلس عضوين آخرين ممن سبق لهم العمل بالهيئات القضائية فسي
وظيفة مستشار أو ما يعادلها على الأقل وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (م ٣) .

وتصدر قرارات المجلس وتوصياته بأغلبية أصوات الحاضرين على الأقل عن خمسة أصوات ، وعند
تساوى عدد الأصوات يرجع الجانب الذى منه الرئيس (م ٥) .

ومشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تختص بدراسة التعيينات
والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يدخل فى اختصاص المجلس وذلك قبل عرضها عليه .
ويكون تشكيل اللجنة الخاصة بكل هيئة من جميع ممثليها بالمجلس ثم أقدم الأعضاء بها (م ٦) .

وقضت المادة الثامنة من قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالغاء أى تشكيل نقسسل
اختصاصه الى المجلس بموجب ذلك القانون ، وهو ما يعنى الغاء مجلس القضاء الأعلى المنصوص عليه
فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

ب - القرار بقانون إعادة تشكيل الهيئات القضائية ٨٣ لسنة ١٩٦٩ :

قضى هذا القانون بأعادة تشكيل الهيئات القضائية خيسلال
خمسسية عشر يوما من تاريخ العمل به (م ١) .
وصدر رئيس الجمهورية فى خلال مدة الخمسة عشر يوما هذه القرارات بأعادة تعيين أعضاء الهيئات
القضائية فى وظائفهم التى كانوا يشغلونها آنئذ أو فى وظائف مماثلة بالهيئات القضائية الأخرى

وعلى أن يعتبر من لا تشملهم قرارات إعادة التعيين محالين الى المعاش يحكم القانون (م ٣) .

وأجيز لرئيس الجمهورية خلال مدة خمسة عشر يوما المشار اليها أن يصدر قرارا بتعيين
أى عضو من أعضاء الهيئات القضائية الذين لم تشملهم قرارات إعادة التعيين فى أى وظيفة أخرى
معادلة لدرجة وظيفته فى الحكومة أو فى القطاع العام (م ٤) .

وخول رئيس الجمهورية خلال مدة خمسة عشر يوما المشار اليها كافة الاختصاصات المفسرة
لمجلس القضاء الأعلى ولغيره من التشكيلات المماثلة المنصوص عليها فى القوانين المنظمة للهيئات
القضائية بالنسبة للتعيين والترقية والنقل (م ٥) .

وتنفذا لهذا القانون صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تعيين رجال
القضاء والنيابة العامة وقد أرفقت به كشف غفلت عن ادراج اسماء ١٢٧ من القضاء وأعضاء النيابة
العامة . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين بعض العاملين بالهيئات
القضائية فى وظائف أخرى وعين بمقتضاء عدد ٣٦ من القضاء وأعضاء النيابة العامة الذين غفلت الكشف
المشار اليها عن أسمائهم فى وظائف إدارية بالوزارة المختلفة وصدر فى ١٣/٩/١٩٦٩ قرار وزير
العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قاضيا بانها خدمة باقى من لم تشملهم الكشف وعدد هم ٩١ قاضيا
وعضوا بالنيابة العامة .

وكان حاصل تلك القوانين هو عزل العديد من القضاء الأمر الذى انتهى بمحكمة النقض
المصرية الى القضاء فى ١٩٧٢/١٢/٢١ بإبطاله وعادت الدولة فأصدرت القرار بقانون رقم ٨٥ لسنة
١٩٧١ بإعادة بعض رجال القضاء المحزولين الى مناصبهم فى محاولة منها لجبر ماتصدع ثم أصدرت
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ بإعادة باقى القضاء المحزولين .

٢ — القانون الخاص بنادى القضاء :

وقد قضى هذا القانون بتشكيل مجلس إدارة نادى القضاء بالقاهرة والاسكندرية عن طريق
التعيين من بين رجال القضاء الذين يشغلون مناصب معينة ، على أن بعضا منهم قد أقيم
فى عام ١٩٧٥ دعوى أمام محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بطلب الحراسة القضائية على النادى وتعيين
مستشار من محكمة النقض رئيسا له تكون مهمته دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لانتخاب مجلس إدارته
وقد قضت فى هذه الدعوى بالقبول ، ثم قضت محكمة النقض فى ١٩٧٧/١٢/٢٩ بأنعدام
القرار الجمهورى بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن القضاء .

٣- قانون موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها :

صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها قضى بأن تكون للهيئات القضائية والجهات المعاونة لها موازنة سنوية مستقلة ، وقد أقره القانسون أحكاما خاصة فلك الموازنة تباير الأحكام المقررة فى القوانين المنظمة للخطة العامة والموازنة العامة والحساب الختامى للدولة .

وقد قضى القانون بأن تعد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية مشروع الموازنة شاملا الاعتمادات الخاصة بالهيئات القضائية مراعيًا مقترحات هذه الهيئات وبعد أخذ رأى وزير المالية ، ثم يعرضه وزير العدل على المجلس المذكور مشروع الموازنة ، وبعد أن ينظره يقوم الوزير بعرضه على مجلس الوزراء لأدراجه ضمن الموازنة العامة للدولة عند إحالتها لمجلس الشعب .

وغير اعتماد الموازنة العامة للدولة يجوز المجلس الأعلى للهيئات القضائية الاعتمادات الاجمالية المدرجة فيها بالنسبة لكل هيئة بناء على اقتراحها - على أبواب وأقسام ونسود والنسبة للحساب الختامى فتعده الأمانة العامة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية فى المواعيد المقررة ويعرضه وزير العدل على المجلس المذكور ثم يحيله الى رئيس مجلس الوزراء لأحالة الى مجلس الشعب .

وقد تضمن القانون حكماها ما يقضى بأن يباشر المجلس الأعلى للهيئات القضائية السلطات التى تخولها القوانين واللوائح لوزير المالية فى شأن تنفيذ الموازنة الخاصة بالهيئات القضائية ، كما يباشر وزير العدل السلطات المخولة لوزير التنمية الادارية ولرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وذلك بعد أخذ رأى الهيئة القضائية ذات الشأن .

كما أجاز القانون لوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يرخص لاحدى الهيئات أولها جميعها فى حدود المبالغ المعتمدة بالنقد الاجنبى فى الموازنة الخاصة بأن تستورد بنفسها أو عن طريق الغير الآلات والأدوات والمعدات اللازمة لتحقيق أغراضها ، وتعفى تلك الآلات والأدوات والمعدات من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسم بشرط المعاينة .

وهكذا نجد أن الأحكام التى استحدثها هذا القانون لأول مرة عام ١٩٧٦ قد ناطست بالهيئة القضائية شئونهم المالية.

المبحث الرابع

تأديب القضاة

يكاد لا يكون هناك تباين جوهري في قواعد تأديب القضاة كما قررتها القوانين المتعاقبة .

وقد جعلت القوانين جميعا لوزير العدل الاشراف على جميع القضاة وجعلت لرئيس كل محكمة ولجميعها العامة الاشراف على القضاة التابعين لها .

وأجازت القوانين المتعاقبة لرئيس المحكمة من تلقاء نفسه أو بناء على قرار الجمعية العامة بها تنبيه القضاة الى مايقع منهم من مخالفات لواجبات أو مقتضيات وظائفهم ، على أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ كان يجيز للجمعية العمومية للمحكمة أن تنبه القاضي ، كما أجازت القوانين لوزير العدل أن ينبه القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية ، وفي جميع الأحوال يكون التنبيه إما شفاهة أو كتابة ، وإذا ماكان التنبيه كتابيا فقد أصبح للقاضي أن يعترض عليه خلال أجل يبدأ من تاريخ تبليغه اليه الى لجنة تؤلف من عناصر قضائية بحتة ، ولهذه اللجنة أن تؤيد التنبيه أو تعتبر كأنه لم يكن .

وقضت جميع القوانين بتشكيل مجلس تأديب القضاة على نحو يضمن أن يكون مؤلفا من قدامى القضاة .

وفي ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ كانت الدعوى التأديبية تقام بناء على طلب وزير العدل أو الجمعية العمومية للمحكمة التي يتبعها القاضي ، ثم أصبح من حق مجلس القضاة الأعلى أيضا أن يطلب اقامة الدعوى التأديبية على القاضي في ظل أحكام القانونين رقمي ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٥٦ لسنة ١٩٥١ . واذ عدل هذا القانون الأخير بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ فقد بات وزير العدل وحده ، من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي ، هو المختص بطلب اقامة الدعوى التأديبية على القاضي ولا يكون ذلك الا بناء على تحقيق جنائي أو تحقيق اداري يتولاها أحد كبار رجال القضاة وأبقى القانونان رقما ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على ذات الحكم . وفي جميع

الأحوال فان النائب العام هو المختص بإقامة الدعوى التأديبية على القاضي .

وقد أبحاث القوانين المتعاقبة لمجلس التأديب اجراء ما يراه لازما من تحقيقات وأن يأمر بقصف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أو يقرر أنه في اجازة جتمية يحق كتنهين المحاكمة .

وقضت كل القوانين بانقضاء الدعوى التأديبية فور استقالة القاضي غير أن القوانين السابقة على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ كانت تعلق انقضائها على قبول وزير العدل للاستقالة .

وقررت كافة القوانين أن تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية وأن يصدر الحكم بعد سماع طلبات النيابة العامة وطلبات القاضي المرفوعة عليه الدعوى . ويكون القاضي دائما آخر من يتكلم .

وأبحاث القوانين للقاضي أن يحضر بنفسه أمام المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة أو شفاهة وفي ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ كان للقاضي أن يوكل للدفاع عنه محاميا على أن توكيل المحامين قد حظى منذ صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وأصبح للقاضي أن ينيب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء . ثم حظى على مستشاري محكمة النقض في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يقدموا بالدفاع عن القضاء أمام مجالس التأديب .

وقد استلزمّت كافة القوانين أن يصدر الحكم في الدعوى التأديبية مشتملا على أسبابه التي بسببها عليها وأن تتلى هذه الأسباب عند النطق به في جلسة سرية . وقد نص في القانونين رقمي ٦٦ لسنة ١٩٤٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على حظر الطعن في هذا الحكم بأي طريق من طرق الطعن .

وحصرت القوانين كلها العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة في عقوبات اللوم والعزل

ونصت القوانين على أن يصدر مرسوم أو قرار جمهوري على حسب الأحوال — بتنفيذ عقوبة العزل كما نص في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وما بعده ، على أن يصدر قرار من وزير العدل بتنفيذ عقوبة اللوم على ألا ينشر في الجريدة الرسمية .

وقضت القوانين جميعها — عدا القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ — أن فقد القاضي لأسباب الصلاحية لولاية القضاء هو سبب يسوغ رفع أمره الى مجلس التأديب لتقرير إحالته الى المعاش أو نقله الى وظيفة أخرى غير قضائية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ووفقا للقانونين رقمي ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ كان لكل من وزير العدل أو مجلس القضاء الأعلى أو رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي رفع طلب سحب الاحالة الى المعاش الى المجلس المذكور ثم واعتبارا من تاريخ صدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ السدي

عدل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أصبح هذا الطلب لا يرفع الا من وزير العدل سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي . وقد خولت كل القوانين المتعاقبة لمجلس التأديب أن يجرى ما يرى لزومه من تحقيقات وسمع ملاحظات ممثل النيابة العامة (وأقوال القاضي أو من ينوبه) ثم يصدر قرارا بقبول الطلب بأحالة القاضي الى المعاش أو نقله الى وظيفة أخرى غير قضائية - وفقا لحكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - أو برفض الطلب ، وللمجلس دائما أن يقرر أن القاضي في أجازة حتمية بمرتب الى أن يصدر قراره في الموضوع .

فحص انتاج القضاء - التفتيش القضائي :

جرت المادة ٣٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ على أن "يكون بوزارة العدل إدارة من بسين رجال القضاء للتفتيش القضائي على أعمال قضاة المحاكم الابتدائية وذلك لجمع البيانات التي تساعد على معرفة درجة كفايتهم ومدى حرصهم على واجبات وظيفتهم ولم يتضمن القانون المذكور عدا ما تقدم فسي شأن فحص انتاج القضاة ، وعلى كل حال فقد كان المقرر فيه أن الترقية الى الوظائف الأعلى من وظيفة قاض من الدرجة الأولى تجرى بطريق الاختيار على أساس الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، أما الترقية الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى فكانت تتم للكفاية الممتازة في حدود ثلاث عهود المرقين ، وما من شك في أن تقارير التفتيش هي الكاشفة لأهلية القضاء وكفايتهم .

ولم يختلف الحال كثيرا أبان سريان القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، فقد ضمنه المشرع ذات الأحكام الواردة عليها بأن نص على أن تتألف إدارة التفتيش القضائي من مستشار من محكمة الاستئناف رئيسا وعدد يعينه وزير العدل من رؤساء المحاكم الابتدائية وكلائها مفتشين ، كما حتم أن يحاط القضاء علما بكل ما يلاحظ عليهم .

ومقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أخضع المشرع رؤساء المحاكم الابتدائية أيضا للتفتيش على أعمالهم ، فأصبح التفتيش يجرى على أعمال القضاء رؤساء المحاكم الابتدائية سواء بسواء ، وفسي ذات الوقت خلا القانون مما يجيز الترقية للكفاية الممتازة ، وأصبحت كل الترقيات تتم بالاختيار على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية .

وان صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ متناولا أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بالاضافسة والحذف والتعديل ، فقد استبدل بنص المادة ٨٦ من القانون السابق عليه نصا يقضى بأن يكسبون تشكيل إدارة التفتيش القضائي من رئيس ووكيل يختار كلاهما من بين مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ومن عدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم الابتدائية . وأورد النص الدرجات الستة على أساسها تقدر كفاية القاضي وحصرها في إحدى الدرجات التالية : كفاء - متوسط - أقل من

المتوسط كما استحدثت المادة ٨٧ بعد استبدالها بالقانون سالف الذكر حكما جديدا يقضى بأن يخطر وزير العدل من تقدر كفايته من القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط وذلك فور انتهاء إدارة التفتيش القضائي من تقدير كفايته ، وعلى أن يكون لمن أخطر الحق في التظلم من التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى ويكون قراره في شأن التظلم نهائيا غير قابل للطعن بأي طريق من الطرق أو أمام أية جهة قضائية كما قضى القانون بأن يعرض وزير العدل على المجلس المذكور أمر القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية الذين يحصلون على تقديرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط بعد فحص حالتهم وسماع أقوالهم وتبين صحة التقارير أو صيرورتها نهائية أن يقرر إحالة صاحب الشأن إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، وأضاف المشرع مادة برقم ٨٩ مكرر حتم بموجبهما على مجلس القضاء الأعلى أثناء نظر مشروع الحركة القضائية أن يفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء ، على أنه قد منعه من النزول بهذا التقدير إلى درجة أدنى إلا بعد تمكين صاحب الشأن من إبداء أقواله .

وهكذا أدخل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ على تشكيل إدارة التفتيش القضائي قضاء من درجات أعلى سواء بالنسبة لرئاستها أو عضويتها ، كما أنشأ وظيفة وكيل لها ، وهو وإن كان قد فعل ذلك ، إلا أنه في ذات الوقت جعل من مجلس القضاء الأعلى رقيبا على مانعه من تقارير فأصبح له أن يعسود وفحصها ثم يدخل عليها ما يراه من تعديل . كما أورد القانون الدرجة التي تقدر بها درجة كفاية القاض وأتاح لمن يحصل على تقرير من درجة أدنى من درجة فوق المتوسط أن يتظلم فوراً إلى مجلس القضاء الأعلى دون احتياج للانتظار لحين اعداد الحركة القضائية التالية ، كما أباح لمجلس المذكور أن ينقل إلى وظيفة قضائية أو حتى يحيل إلى المعاش القضاء والرؤساء بالمحاكم الذين يحصلون على تقديرين متواليين بدرجة أقل من المتوسط أو أربعة تقارير متوالية بدرجة متوسط .

ولم يخرج المشرع في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ عن الأحكام التي أوردتها في القانون السابق عليه إلا في أنه قد أوجب التفتيش على أعمال القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية مرة على الأقل كل سنتين كما رخص لوزير العدل في أن يحيل إلى مجلس القضاء الأعلى ما يرى إحالته إليه من أمر متعلقة بالتفتيش على أعمال القضاء .

وغنى عن القول أن الاختصاصات المخولة لمجلس القضاء الأعلى قد نيطت بالمجلس الأعلى للمهيات القضائية منذ صدور قانون انشائه .

وأضاف القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إلى الأحكام التي قررها سابقة حكما مؤداه إسداء تقرير التفتيش في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ اجراء التفتيش ، وأصبحت اللجنة الخماسية المنصوص عليها في قانون المجلس الأعلى للمهيات القضائية هي صاحبة الاختصاص بالفصل في التظلمات ممن تقدر كفايته

بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط ، وأنقل المشرع النص على تحصين قراراتها في هذا الشأن ضد الطعن فيها ، ففتح بذلك بابا للطعن عليها أمام محكمة النقض صاحبة الولاية في الفصل في كافة الطلبات التي تقدم من رجال القضاء وتتعلق بشئونهم . وغاير القانون بعض الشئ فيما كان مقررا في سابقه وأورد نصا يقضى بأن يعرض وزير العدل على مجلس تاديب القضاة المؤلف برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية أقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف وأقدم ثلاثة من مستشاري محكمة النقض ، أمر الرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاء الذين يحصلون على تقريرين متوالين بدرجة أقل من المتوسط فيقوم المجلس بفحص حالتهم فان بان له صحة التقارير أو صيرورتها نهائية قرر إحالتهم الى المعاش أو نقلهم الى وظيفة غير قضائية . هذا وقد عاد المشرع في القانون المذكور الى النص على جواز ترقية رؤساء المحاكم الابتدائية وقضااتها للكفاية الممتازة ولو لم يحل دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل وشرط ألا يزيد نسبة مسن يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، واعتبر من ذوي الكفاية الممتازة القضاء والرؤساء بالمحاكم الذين حصلوا في آخر تقديرين لكفايتهم على درجة كافية وشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط على أن تكون الترقية فيما عدا ذلك على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية .

هذا ولم يخضع المشرع المستشارين لنظام التفتيش على أعمالهم في ظل أي قانون من القوانين المتعاقبة ، وقد استقرت محكمة النقض على أن الترقية الى هذه الوظيفة دليل على كفاية صاحبها واستقرارها .

وقد كانت إدارة التفتيش القضائي تابعة دائما لوزير العدل .

وقد صدرت اللائحة الأولى المنظمة لها بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٣م تعاقب ادخال التعديلات عليها واستبدال غيرها بها .

والمقرر أن يتناول التفتيش فحص جميع القضايا المدنية والجنائية وغيرها التي نظرها القاضي خلال فترة التفتيش المحددة ، كما يتناول مدخاشراف القاضي على الأعمال الإدارية والكتابية ، وعلى المفتش القضائي أن يضع تقريرا من قسمين الأول يضم الملاحظات القضائية والإدارية التي ظهرت من التفتيش ويضم القسم الثاني رأيه في درجة كفاية القاضي وعنايته بعمله ، وقد كانت اللوائح الأولى تضيف الى ما يتضمنه ذلك القسم رأى المفتش في استقامة ونزاهة القاضي ثم رأى استبعاد هذه الجزئية .

وصفة خاصة يجب أن يحوى تقرير المفتش بيانا واقيا عن :

١ - ملاحظاته في شأن تأجيل القضايا التي عرضت على القاضي خلال فترة التفتيش وأنواعها وماتسم الفصل فيه خلال الفترة .

- ٢ — مواعيد فتح وإقفال الجلسات والملاحظات في شأن كيفية توزيع القضايا على أيام الجلسات .
 - ٣ — الملاحظات المتعلقة بتأجيل القضايا من حيث أسباب ذلك ومدى ملاءمتها .
 - ٤ — الملاحظات المتعلقة بتوزيع القضايا على أعضاء الدوائر وبيان ما إذا كان التوزيع يجرى بينهم بالتساوي من حيث عدد القضايا وأهميتها .
 - ٥ — بيان ما إذا كان القاضي يقيم في مقر محكمته أو في غيره .
 - ٦ — اعتذارات القاضي عن عمله الأصلي وما قد يتدب له من أعمال .
 - ٧ — مدى إشراف القاضي على سير العمل بأقلام الكتاب والمحدثين .
 - ٨ — وقد كانت اللوائح الأولى توجب أن يحوى تقرير المفتش ملاحظاته عن طريقة تحرير أسباب الأحكام ومواعيد التوقيع عليها وعلى مسوداتها ، ثم أقيمت اللوائح اللاحقة فملك .
- وحتمت اللوائح دائما أن يشمل تقرير المفتش عدد القضايا التي راجعها وموضوع الملاحظة ليهيئها ويجب على المفتش أن يشير إلى الأحكام الجديدة بالتنبيه .

والمقرر في مختلف اللوائح أن لكل قاض ملفا سريا توضع فيه تقارير التفتيش والشكاوى التي تقدم ضده أو منه وما يوجه إليه من تنبيه وما يقع عليه من جزاء تأديبي والقرارات المتضمنة تخفيضه في الترقية وغير ذلك مما يساعد على تكوين رأى صحيح عنه ، وقد أوجبت اللوائح المتأخرة أن يحاط القاضي بكل ما يودع ملفه . هذا وقد قضت اللوائح كلها بأنه إذا مارأت اللجنة المختصة بمناقشة تفسيرات المفتشين بـ هيئة التفتيش فسي اللوائح الأولى أن الملف السرى مما يحويه من أوراق لا يساعد على تكوين رأى صحيح عن القاضي ، فلم يـ أن تقرر التفتيش على أعماله لمدة لا تقل عن سنة وأجرا ما ترى لزومه من تحريات لتكوين رأى عن حالته .

وقضت اللوائح بأن يعد بآدارة التفتيش دفتر يسمى السجل السرى تخصص فيه صحيفة لكل قاض يدون فيها ملخص حالته من واقع ملفه السرى .

والمقرر أن ملفات القضاء والسجل السرى سرية وجوز الإفضاء بما تضمنه للقاضى صاحب الشأن إذا ما طلب ذلك ، على أن اللوائح المتأخرة قد أباحت لوزير العدل والجهات القضائية المختصة الاطلاع عليها .

المبحث الخامس

رعاية القضاة

أولا : رعاية القضاة طبيا واجتماعيا :

صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ ونص على أن ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية . . . وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية أسر أعضاء هذه الهيئات . . . وصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الاتفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وتنفذا لذلك صدر قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم الصندوق وقواعد الاتفاق منه . كما صدر قراره رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ بإصدار لوائحه . ثم صدرت عدة قرارات أخرى بتعديل هذين القرارين .

وأهم ما يتضمنه نظام الرعاية الصحية والاجتماعية هو تكفل الصندوق سالف الذكر بنفقات اجراء العمليات الجراحية للقضاة وأسرة ونفقات تجميع الكشف الطبي عليهم ونفقات علاجهم فـسـى حالات معينة ، فضلا عن تقريره لاعانات في حالة زواج العضو أو أحد أبنائه وفي حالة الكوارث وعند احالة العضو الى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد أو لأسباب صحية وتقرير اعانة لأقرباء أسرته الذين يحولهم عند وفاته قبل احالته للمعاش .

وذلك كله اعمالا لنص المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : نادي القضاة :

أنشئ نادي القضاة في يوم السبت ١١ فبراير ١٩٣٦ بغرض توثيق الروابط بين جميع رجال

القضاء ورعاية مصالحهم وتوفير سبل التعارف بينهم فضلا عن توفير مكان يجتمع فيه بعيدا عن غيرهم لما يفرضه عليهم القانون وطبيعة عملهم من عزلة وسلوك معين في حياتهم العامة والخاصة .

وقد نالت ادارة هذا النادي منذ انشائه بيد بعض من القضاة ينتخبهم مجموعهم الى ان صدر في ١٢ أغسطس ١٩٦٣ القرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ قاضيا بأن يعدل النظام الأساسي لنادي القضاء بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى وأن يولف مجلس ادارته من أعضاء معينين وأعضاء منتخبين وتكون رئاسته لرئيس محكمة النقض ووكالته للنائب العام ، وقالت المذكرة الايضاحية للقانون في تبرير ذلك أن تصرفات القاضي الخاصة وثيقة الصلة بعمله وكرامة القضاء وأن ما تضمنه القانون من أحكام هو نزول على مقتضيات ما يستلزمه الجو المحيط برجال القضاء ضرورة ابتعادهم عما تسفر عنه عمليات الانتخابات لناديهم اذا ما تركت تجري على النحو والوضع الذي كانت تجري عليه .

وان الفى هذا القانون ضمنا يصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات فقد عساده القضاء ينتخبون أعضاء مجلس ادارة ناديهم مرة أخرى وأصدرت الجمعية العمومية للنادي النظام الأساسي له

وأهم ما تضمنته اللائحة هو أن يكون اجتماع الجمعية العمومية للنادي برئاسة رئيس محكمة النقض وتختص بانتخاب أعضاء مجلس الادارة والتصديق على حسابات النادي ومحت مشروع ميزانيته ، والتصديق على تقرير مجلس الادارة والنظر فيما يقدمه الأعضاء من اقتراحات كما قضت اللائحة بأن يشكل مجلس الادارة من ١٥ عضوا ينتخبون بالاقتراع السري العام بمعرفة أعضاء الجمعية العمومية ، ويكون خمسة منهم من بسين المستشارين وخمسة من بين الرؤساء بالمحاكم والقضاء وخمسة من أعضاء النيابة العامة ومدة المجلس خمس سنوات وتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنة وتحدد القرعة في كل مرة أشخاص هذه النسبة . ويختار المجلس من بين أعضائه رئيسا ووكيلا وسكرتيرا وأميناً للصندوق وحددت اللائحة موارد النادي يرسم دخول واشتراكات أعضائه والأرباح الناتجة عن استثمار أمواله والهبات والاعانات التي تدفع له .

الفصل الثالث

الحاكم الوطنية

إعداد

المستشار سري صبيح

محتوى الفصل الثالث

البحث الأول : مرحلة بداية الثورة
(١٩٥٢ - ١٩٦١) .

البحث الثانى : مرحلة تطبيق النظام الاشتراكسى
(١٩٦٢ - ١٩٧٢) .

البحث الثالث : مرحلة الانفتاح الاقتصادى
(١٩٧٣ - ١٩٨٠) .

المحاكم الوطنية

المبحث الأول

مرحلة بداية الثورة (١٩٥٢ - ١٩٦١)

أولا : تنظيم المحاكم الوطنية بوجه عام :

(١) في الدساتير :

قامت الثورة المصرية في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ في ظل دستور سنة ١٩٢٣ ، وقد أكد بيان القائد العام للقوات المسلحة في صباح يوم الثورة أن الجيش كله أصبح يعمل في ظل الدستور مجودا من أي غايمة ، وفي العاشر من ديسمبر من العام ذاته صدر إعلان دستوري يسقط الدستور آخذا بما استقر عليه الفقه من أن نجاح الثورة يسقط الدستور القائم ، وتولى المرسوم بقانون رقم ٣٨ في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ معالجة دستورية العراسيم التي صدرت منذ قيام الثورة حتى صدور الإعلان الدستوري المذكور بالنص على قيام تلك العراسيم من تاريخ صدور ها حتى تلغى أو تعمدل بالطرق المعتادة وذلك قداميا لكل جدل . (١)

وأنه وإن كان بعض الفقه يعتبر نجاح الثورة مسقطا لدستور سنة ١٩٢٣ فمرا ومن تلقاء نفسه ، إلا أن البعض الآخر يحدد تاريخ السقوط الى اليوم الذي صدر فيه الاعلان الدستوري سالف البيان ، وبهذا يكن الأمران من المفيد التعرض لمبادئ هذا الدستور المتعلقة بتنظيم المحاكم الوطنية موضوع الدراسة .

أ - تنظيم المحاكم الوطنية في دستور عام ١٩٢٣ :

نأط دستور سنة ١٩٢٣ بالمحاكم تولى السلطة القضائية ، بما نص عليه في المادة ٣٠ منه أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

(١) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٨ في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ .

وبين الدستور السلطة التي تصدر وتنفذ أحكام المحاكم باسمها فجري نص المادة ٣١ بأنه " تصدر أحكام المحاكم المختلطة وتنفذ وفق القانون باسم الملك " (١)

وتناول الدستور السلطة القضائية في الفصل الرابع من الكتاب الثالث ، فأفصحت المادة ١٢٤ عن أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا ، ونصت المادة ١٢٥ على أن ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون ، وأكدت المادة ١٢٧ عدم جواز عزل القضاة وأن نقلهم تتمتعين حدوده وكيفية بالقانون (٢) .

والجدير بالذكر أن الدستور أشار إلى المحاكم العسكرية بما نص عليه في المادة ١٣١ من وضع قانون شامل لها يبين اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

ويستخلص مما سلف أن الدستور تعرض لتنظيم المحاكم الوطنية وفق المبادئ التالية :

- تولي المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها السلطة القضائية .
- صدور أحكام المحاكم وتنفيذها باسم الملك .
- استقلال القضاة وعدم جواز تدخل سلطات الحكومة في القضايا .
- عدم قابلية القضاة للعزل وتنظيم حدود وكيفية نقلهم بالقانون .
- " وضع قانون يبين اختصاصات المحاكم العسكرية والشروط الواجب توافرها في قضائها .

١١ - تنظيم المحاكم الوطنية في الاعلان الدستوري سنة ١٩٥٣ :

صدر الاعلان الدستوري في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وخص القضاء بمادة وحيدة أكدت أن القضاة مستقل لا سلطان عليهم لغير القانون ، وأن أحكامه تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة (المادة ٧) .

والمبين من نص المادة المذكورة أنه جعل صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة بعد أن كانت تصدر وتنفذ باسم الملك بمقتضى دستور سنة ١٩٢٣ ، على الرغم مما كانت تنص عليه المادة ٢٣ منه من أن جميع السلطات مصدرها الأمة .

—————

(١) يلاحظ ما تنص عليه المادة ٢٣ من دستور سنة ١٩٢٣ من أن " جميع السلطات مصدرها الأمة . . .

(٢) يلاحظ أن رجال النيابة العامة لا يتحصنون بعدم القابلية للعزل ، أو تنص المادة ١٢٨ من دستور سنة

١٩٢٣ على أن " يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون .

جـ - تنظيم المحاكم الوطنية في دستور سنة ١٩٥٦ :

يبين من استعراض أحكام دستور الجمهورية المصرية الصادرة في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، وهى —
أول دساتير الثورة المصرية ، أنه تضمن عددا من المبادئ التى تتصل بتنظيم المحاكم الوطنية ،
جرت على نسق دستور سنة ١٩٢٣ والاعلان الدستورى التالى لسه ، وتميزت بما يلى :

أ - التأكيد على صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة (المادة ١٢٨) .

ب - النص على استقلال القضاة ، وعدم جواز تدخل أية سلطة فى القضايا أو فى شئون العدالة
وذلك حتى يشمل الحظر السلطة التشريعية ، وليمتد على كل شئون العدالة ولا يقتصر على
القضايا ، بعد أن كان دستور سنة ١٩٢٣ يمنع تدخل سلطات الحكومة فى القضايا ، بما كان
يؤدى بعدم سريان المنع على السلطة التشريعية ، وجريانه على الأفضية ليس إلا . (١)

(٢) فسى القوانين :

كانت المحاكم عند قيام ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ تخضع فى تنظيمها لقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة
١٩٤٩ ، بينما تولى قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تنظيم شئون القضاة وحل محله فسى
ذات الشأن المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأقامت الجمهورية العربية المتحدة صدر قرار رئيسها
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية فألغى كل ما يتعارض مع أحكام قانونى نظام
القضاء واستقلاله رقمى ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم تكون القوانين التى نظمت المحاكم
وشئون قضائها فى مرحلة بداية الثورة منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١ هى القوانين التالية :

أ - قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

ب - قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

ج - المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء .

د - القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية .

— القواعد التى تحكم تنظيم المحاكم وشئون القضاة طبقا للقوانين المذكورة :

تكفلت القوانين سالفة البيان بتنظيم شئون القضاة وتنظيم المحاكم وخرج شئون القضاة عن موضوع هـ
الدراسة ، إذ تناولها دراسة أخرى فى نطاق هذا المسح ، غير أنه من المفيد بيان الأحكام العامة
لتنظيم هذه الشئون ، وتوجز فيما يلى :

(١) ظل أعضاء النيابة العامة غير متمتعين بعدم القابلية للعزل فى ظل دستور ١٩٥٦ (المادة ١٨٢) .

* عدم القابلية للعزل :

جرى نص المادة العاشرة من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن مستشاري محكمة النقض والابرار ومحاكم الاستئناف رؤساء وكلاء المحاكم غير قابلين للعزل ، وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية الذين أمضوا ثلاث سنوات في القضاء (١) بحيث لا يجوز عزلهم الا بموافقة مجلس القضاء الأعلى (المادة ١١) . وقد أكد المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ذات الحكم .

* العطلة القضائية للمحاكم :

كانت العطلة القضائية للمحاكم محددة في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بالفترة من ١٥ يونيو إلى آخر أغسطس من كل عام وعلى أن تستمر محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية اثنا عشر يوم في نظر المستعجل من القضايا والتي تحدد بقرار من وزير العدل ، وأن يترك للجهات العمومية للمحاكم تنظيم العمل اثنا عشر العطلة .

غير أن المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ جعل العطلة القضائية في الفترة من أول يوليو وحتى آخر سبتمبر ، واشترط أخذ رأي مجلس القضاء في تحديد المستعجل من القضايا المشار إليها ، وأن يصدر بنظام العمل الذي تحدد به الجمعيات العمومية قرار من وزير العدل .

* الاشراف على المحاكم والقضاة :

أعطى قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وزير العدل حق الاشراف على جميع المحاكم والقضاة وحمل لرئيس كل محكمة ولجمعية بها العمومية حق الاشراف على القضاة التابعين لها ، وسار على نفس المنهج المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء (٢) (المادة ٥٠) .

* تنبيه القضاة :

كان لوزير العدل بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ حق تنبيه قضاة المحاكم الابتدائية دون من يعلوهم من شاغلي الدرجات القضائية ، غير أن المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ - أضافت الى من يملك وزير العدل تنبيههم رؤساء المحاكم الابتدائية وكلاءها .

(١) أكدت المادة ١٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ عدم قابلية القضاء للعزل ، وقد ورد نصها على القضاة عاليا ، ولم يشترط للنهوض بهذه الحصانة تضييق مدة معينة في القضاء بالنسبة لأي فئة منهم .

(٢) يلاحظ أن نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ كان يتضمن النص على حق الرقابة فالغنى منه ذلك تحديد للمعنى المقصود وهو الاشراف الاداري العام الذي لا يمتد الى القضايا لا اثناء نظرها ولا عند الفصل فيها .

المستشار يحيى الرفاعي - تشريعات السلطة القضائية معلقا على نصوصها - ملحق مجلة القضاة ١٩٨١

ومقتضى القوانين المذكورة لرئيس المحكمة وللجمعية العمومية حق تنبيه القضاة التابعين لها ، وكسبون التنبيه إلى كل ما يقع من القضاة مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم .

ثانيا : ترتيب المحاكم واختصاصاتها :

اتفقت القوانين سالفة البيان في تحديد طبقات المحاكم المدنية على النحو التالي :

- ١ - محكمة النقض .
- ٢ - محاكم الاستئناف .
- ٣ - المحاكم الابتدائية .
- ٤ - المحاكم الجزئية .

وتتساول كل طبقة من طبقات هذه المحاكم فيما يلى :

١ - محكمة النقض :

أنشئت محكمة النقض والإبرام بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، وقد كان إنشاء هذه المحكمة العليا التى تختص بنظر الطعون بالنقض نقطة تحول هامة في تاريخ القضاء المصرى ، لما تنهض به مسن مراقبة صحة تطبيق القوانين والعمل على استقرار المبادئ القانونية (١)

ولقد جاء في خطاب العرش الذى افتتح به البرلمان دهر انعقاده في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٣١ ما نصه : " وكذلك أنشئت محكمة النقض والإبرام فمسند بذلك نقص في النظام القضائى كانت الحاجة ماسة الى سده ، وفيما يترتب على انشائها وتمحيص المسائل القانونية الخير العظيم للقضاء .

ومستخلص من أحكام قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، والقرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فسى شأن السلطة القضائية ، وقانون الاجراءات الجنائية والرافعات والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض القواعد التالية فيما يتعلق بتنظيم محكمة النقض .

(١) مقرر المحكمة (التوزيع الجغرافى) :

تحدد مقر محكمة النقض طبقا لقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في مدينة القاهرة ، وكذلك وفق أحكام القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية وإن أجاز القانون الأخير أن تعقد بعض

(١) اختصت بنظر الطعون بالنقض قبل انشاء محكمة النقض الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة ثم دائرة مسن دوائر المحكمة الاخيرة تشكلها الجمعية العمومية للمحكمة كل سنة وفقا لمقتضيات العمل ، وقد كان الطعن بالنقض قبل صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ قاصرا على المواد الجنائية .

دوائر المحكمة جلساتها كلها أو بعضها في دمشق بقرار من الجمعية العمومية .

ب - تأليف المحكمة وتكوينها :

نصت المادة الثانية من قانون نظام القضاء على تأليف محكمة النقض من رئيس ووكيلين وعدد كاف من المستشارين ، ولما صدر القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ استبدل العدد الكافي من نواب الرئيس لوكيلين ، وكان بالمحكمة في ظل قانون نظام القضاء دوائر ثلاث ، دائرة لنظر المواد الجنائية ، ودائرة لنظر المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، تشكل كل منها من خمسة مستشارين أضاف إليها قانون السلطة القضائية المذكور دائرة أو أكثر لفحص الطعون في المواد الجزئية تصدر أحكامها بقراراتها من ثلاث مستشارين يرأسها الرئيس أو أحد نوابه وتنتخب الجمعية العمومية عضوبها من بين المستشارين الذين أمضوا سنتين على الأقل ، كما أجاز القانون تعدد الدوائر بقدر الحاجة .

ج - الهيئات العامة بمحكمة النقض :

حرصا من المشرع على تجنب تعدد الآراء بتعدد الدوائر في محكمة النقض فقد أوجب في المادة ٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على الدائرة التي ترى العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة إحالة الدعوى إلى دوائر محكمة النقض بجمعية لتفصل فيها .

ثم نصت المادة ٤ من القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية على أنه " تشكل الجمعية العمومية لمحكمة النقض ثلاث هيئات عامة بالمحكمة كل منها من أحد عشر مستشارا يرأسها رئيس المحكمة أو أحد نوابه أحدها للمواد الجنائية والثانية للأحوال الشخصية والثالثة للمواد المدنية والتجارية وغيرها " .

وإذا رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة العامة المختصة بالمحكمة للفصل فيها . تصدر الهيئة أحكامها بالعدول بأغلبية ثمانية أعضاء على الأقل .

د - اختصاصات محكمة النقض :

تنهض محكمة النقض بضمان حسن تطبيق المحاكم للقانون من أجل كفاءة تحقيق وحدة معناه تأكيد المساواة بين الناس أمامه ، فالمحاكم قد تختلف فيما بينها في تطبيق القانون بما يؤثر على استقراره ويزعزع ثقة الناس في القضاء ، ووظيفة محكمة النقض منع هذا الاختلاف ، وإزالة ما يثير من لبس في التفسير وهو ما يترتب اقتصار سلطة محكمة النقض على القانون وانحسارها عن الموضوع ، بالتفصيل الذي سيرد بيانه .

هـ - في المواد الجزائية :

في مرحلة بداية الثورة تكفل قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتنظيم الطعن في الأحكام الجنائية أمام محكمة النقض ، وذلك في المواد من ٤٢٠ الى ٤٤٠ منه ، ثم ألغيت هذه المواد بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، الذى اختص الباب الثانى منه بالطعن في المواد الجزائية .

و - الاحكام :

طبقا للقانون الأخير تختص محكمة النقض بالطعن في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجسة في مواد الجنائيات والجنح (المادة ٣٠) ويجوز أن تكون المخالفة محلا للطعن بالنقض اذا كانت مرتبطة بجسمة أو جنائية ارتباطا لا يقبل التجزئة ، بشرط ان يرفع الطعن عنهما معا .

وكان يجوز طبقا لقانون الاجراءات الجنائية الطعن استقلالا في الاحكام الصادرة في المخالفات ، ثم جاء المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل هذا القانون فلم يجر الطعن فيها ، وافر قانون النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ذلك الوضع .

والأحكام الجنائية التى تختص محكمة النقض بالفصل في الطعون فيها طبقا لما سلف ، هى الصادرة من محاكم الجنائيات أو من المحاكم الاستئنافية ، كما يجوز الطعن في الأحكام التى تصدر في جنح الجلسات ولو من محكمة مدنية أو تجارية .

وتختص محكمة النقض بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية التابعة للدعاوى الجنائية ويشترط لجواز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية أن يجاوز التمهيز المطالب به حد النصاب النهائى للقاضى الجزئى سواء كان الحكم صادرا من محكمة الجنح أو محكمة الجنائيات (١) فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنح جائز الطعن فيه لقله النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن بمجرد صدوره من محكمة الجنائيات ولا يجوز الطعن بالنقض في المواد الجزائية الا في الأحوال التى نصت عليها المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وهذه الحالات هى :

- اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو فى تأويله .
- اذا وقع بطلان في الحكم .
- اذا وقع في الاجراءات بطلان اثر في الحكم .

(١) نقض جنائى جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٢ من ٢٣ رقم ١٥ صفحة ٥٢ .

والأحوال الثلاثة المذكورة لا تقوم على الواقع وإنما تشترك في الخطأ في القانون بالمعنى الواسع وترتد إلى وجهين للطعن :

الأول : هو الخطأ في القانون بالمعنى الضيق ، ويشمل مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والخطأ في تأويله .

الثاني : هو البطلان ، ويشمل بطلان الحكم لعيب في ذاته أو لعيب في الإجراءات المؤدية إليه . (١)

غدير أن محكمة النقض تتعرض للموضوع وتفصل بنفسها فيه في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون المشار إليه ، وذلك إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى ، ويشترط في هذه الحالة للفصل في الموضوع أن تقبل محكمة النقض الطعن للمرة الثانية شكلاً وأن تنقض الحكم المطعون فيه بسبب من أسباب الطعن سالفة البيان ، وأن يكون العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه عند الطعن للمرة الثانية مبرراً لإعادة المحاكمة ، ولا يتسنى لذلك إلا إذا كان وجه الطعن مبرراً لنقض الحكم والإحالة ، ويكون اختصاص محكمة النقض بنظر الموضوع حينئذ - هو البديل لهذه الإحالة ، ويشترط بالإضافة إلى ذلك أن يكون كلا الحكمين المطعون فيهما مرتين ، قصد فصل في موضوع الدعوى . (٢)

ز - سلطة محكمة النقض على أحكام الأعدام :

توجب المادة ٤٦ من قانون النقض على النيابة العامة عرض القضية التي يحكم فيها حضوراً بحقوق الأعدام على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المقرر للطعن وتمارس محكمة النقض على هذا الحكم رقابة خاصة تشمل جميع عناصره كافة موضوعية وشكلية ، غدير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو وجه الرأي الذي تعرض به النيابة الحكم في مذكرتها (٣)

يعتبر عرض النيابة القضية مقبولاً سواء قدم في الميعاد المقرر أو بعده لأن محكمة النقض تتصل

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الثالث النقض الجنائي ، طبعة ١٩٨٠ ، صفحة ١٠٧ .

(٢) يلاحظ أنه إذا كان وجه الطعن مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون مما يمكن إصلاحه بنقض الحكم وتصحيحه ، فإن محكمة النقض لا تختص بنظر الموضوع ، نقض جنائي جلسة ١٣ مارس ١٩٧٨ س ٢٩ ، صفحة ٢٨٣ .

(٣) نقض جنائي جلسة ١٥ من إبريل سنة ١٩٦٨ س ٢٩ رقم ٨٩ ، صفحة ٤٦٠ .

بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .

ح - الأوامر التي يجوز فيها الطعن بالنقض :

كانت محكمة النقض تختص بنظر الطعن من النائب العام أو المجنى عليه أو المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية (المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية) ، وكذلك الطعن من النائب العام في الأمر الصادر من غرفة الاتهام باحالة الجناية الى المحكمة الجزئية ، أو بان الواقعة جنحة أو مخالفة (المادة ١٩٤) ، ولم يكن يجوز الطعن في الحاليتين الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها " المادة ١٩٥ " .

ط - الدلعن بالنقض من النائب العام لتجاوز السلطة :

قد كان قانون الاجراءات الجنائية يجيز للنائب العام أن يطلب من محكمة النقض الحكم بالغاء مايقع في أى حكم أو قرار أو أمر أو اجراء صادر من أية هيئة قضائية في المواد الجنائية يكون فيه تجاوز لسلطتها ، ولا يقبل هذا الطلب مادام من الممكن اصلاح الخطأ بطريقة أخرى ، وقد ألغى ذلك بمقتضى قانون حالات واجراءات النقض .

ي - في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمواد الأخرى :

في مرحلة بداية الثورة تولى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ بيان حالات واجراءات الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وغيرها ، وفق أحكام هذا القانون تختص محكمة النقض بالطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ، وفي الأحكام الانتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي أو في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية .

ولا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام المذكورة الا في الحالات الآتية :

- إذا كان الحكم المطعون فيه مبني على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .
 - إذا كان هناك بطلان في الحكم .
 - إذا وقع في الاجراءات بطلان أثر في الحكم .
 - إذا فصل الحكم في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشسسي .
- المحكوم به سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع .

كما تختص محكمة النقض بالأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الطعن
وفق المادة ٤ من القانون المذكور .

كـ — في تنازع الاختصاص :

فبالا عن وظيفة محكمة النقض ساقفة البيان أضاف لها قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة
١٩٤٩ رسالة أخرى فاعتبرها محكمة تنازع الاختصاص تفصل بهيئة جمعية عمومية يحضرها علسى
الأقل أحد عشر مستشار من مستشاريها فيما يرفع اليها من طلبات بقصد تعيين جهة
القضاء المختصة اذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام احدى المحاكم وأمام محكمة القضاء
الادارى أو احدى محاكم الأحوال الشخصية ولم تتخل احدهما عن نظرها أو تخلت كليهما
عنها ، وتختص أيضا بالفضل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين
صادر أحدهما من احدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الادارى أو احدى محاكم الأحوال
الشخصية (المادة ١٩ من قانون نظام القضاء) .

غير أن القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية قد عهد بالفصل
في تنازع الاختصاص بسين الجهات القضاء العادى وجهات القضاء الادارى ، والنزاع
الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من احدى الجهتين
المذكورتين والآخر من الجهة الأخرى الى محكمة تنازع الاختصاص ، التى تؤلف من رئيس
محكمة النقض أو احد نوابه رئيسا وثلاثة من مستشارى محكمة النقض تختارهم جمعيتها العمومية
سنيها ، وثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا يختارهم المجلس السخاص للشئون
الادارية سنيا أعضاء . (المادتان ١٦ ، ١٧) .

أما الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر
أحدهما من احدى المحاكم والآخر من احدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس
المسلية أو صادر كل منهما من احدى محاكم الأحوال الشخصية ، أو المجالس المسلية ،
فقد ناطه القانون المذكور بالهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض ، الذى جعل من
اختصاصها أيضا الفصل في الادعاء بعدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية برؤية الدعوى
في النزاع السلى أو الايجابى على الاختصاص بين محكمة مدنية أو شرعية وبين محكمة
مذهبية أو روحية (المادة ٢١) .

كذلك تعين محكمة النقض المحكمة أو الجهة التى تتولى السير في الدعوى ، اذا صدر
حكم بالاختصاص ، أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين

أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية وتفصل في الاجراءات والأحكام التي قفت بعدم الاختصاص (المادتان ٢٢٢ و ٢٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية).

لـ في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة العامة :

نصت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام ، بإلغاء الراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل وذلك متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، كما تختص بالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك وبعد ذلك تطبيقاً محكماً لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون رجالها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم . (١)

وتتعرض محكمة النقض عند الفصل في الطلبات المذكورة للوقائع ولا يتصور قصر عملها على مجرد تفسير وتطبيق القانون بالنسبة إليها .

مـ — بيانات إحصائية عن القضايا والقضاء في محكمة النقض :

يستخلص من بيانات الاحصائيات القضائية لوزارة العدل فيما يتعلق بمحكمة النقض في مرحلة بداية الثورة (١٩٥٢ — ١٩٦١) مايلي :

جدول رقم (٢)

أعداد القضايا ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيها	نسبة الفصل
١٩٥٢	٢٩٣٠	١٥٧٢	٥٣٫٦ ٪
١٩٥٧	٤٧٠٤	٢٣٨٨	٥٠٫٨ ٪
١٩٦١	٧٤٩١	٤٦٤٥	٦٢ ٪

(١) المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

جدول رقم (٣)
أعداد القضايا والقضاة وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	عدد القضاة (مستشارون)	ما يخص كل قاض (مستشارون)
١٩٥٢	٢٩٣٠	٢١	١٣٩
١٩٥٧	٤٧٠٤	٢٦	١٨١
١٩٦١	٧٤٩١	٣٢	٢٣٤

جدول رقم (٤)
نسبة الزيادة في عدد القضايا ونسبة الزيادة في عدد القضاة

السنة	نسبة الزيادة في عدد القضايا من سنة ١٩٥٢	نسبة الزيادة في عدد القضاة (المستشارون) عن سنة ١٩٥٢
١٩٥٧	(٢٩٣٠ - ٤٧٠٤) ٦٠ %	(٢١ - ٢٦) ٢٤ %
١٩٦١	(٢٩٣٠ - ٧٤٩١) ١٥٦ %	(٢١ - ٣٢) ٥٢ %

جدول رقم (٥)
نسبة الزيادة في عدد القضايا والقضاة بين بداية الفترة (سنة ١٩٥٢) ونهايتها
(سنة ١٩٦١)

عدد القضايا عام ١٩٥٢	عدد القضايا عام ١٩٦١	نسبة الزيادة	عدد القضاة عام ١٩٥٢	عدد القضاة عام ١٩٦١	نسبة الزيادة
٢٩٣٠	٧٤٩١	١٥٦ %	٢١	٣٢	٥٢ %

ويظهر بجملة من البيانات الإحصائية سالفة البيان ، أن القضايا المطروحة على محكمة النقض خلال فترة الدراسة ، تتزايد بنسب مرتفعة ، وأن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة في عدد القضاة متناسب معها أو

تقترب منها ، حتى أن الزيادة في عدد القضايا المطروحة بلغت نسبتها ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة في عدد القضايا ، ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة الفصل في المنازعات على ما يبين من الجدول رقم (١) .

٢- محاكم الاستئناف :

وتتناول ما يتعلق بتنظيم هذه المحاكم في ضوء أحكام قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، ثم القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، والقوانين الأخرى المحسدة لأختصاصها ، وذلك على النحو التالي :

أ- التوزيع الجغرافي لمحاكم الاستئناف :

نصت المادة الثالثة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة ولا سكندرية وأسيوط والمنصورة وأجازت المادة السابعة منه إنشاء محاكم استئناف أخرى بقانون ، كما نصت بأن يكون تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف بقانون .

وأضاف القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية في المادة الخامسة منه محكمة استئناف طنطا إلى محاكم الاستئناف الأربع سالفة البيان والتي كانت قد أنشئت بقانون صادر عام ١٩٥٠ . (١)

كما أجاز أن تنعقد محكمة الاستئناف في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، وكذلك تأليف دائرة استئنافية بضرورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمحكمة (المادة ٥) .

وقد شمل اختصاص محكمة استئناف القاهرة دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية بالقاهرة ومنها والجيزة والفيوم ومنى سوف والمنيا ، وتعين اختصاص محكمة استئناف

(١) الدكتور أحمد أبو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الثانية عام ١٩٥٣ ص ٢٧٢ .

الاسكندرية بدائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية ومنهم الابتدائية ، وتحدد اختصاص محكمة استئناف المنصورة بدائرة اختصاص المحاكم الابتدائية بالمنصورة والقنايات وسمر سعيد ، أما محكمة استئناف أسسوط فقد شمل اختصاصها دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية بأسسوط وسوهاج وقنا وأسوان ، وشمل اختصاص محكمة استئناف طنطا دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية بطنطا وكفر

الشيخ وشبين الكوم .

ب۔ تالیف محاکم الاستئناف و تشکیلیہ :

أوردت المادة الثالثة من قانون نظام القضاء سالف الذكر أن كل محكمة استئناف تولف من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين وأن الأحكام تصدر من ثلاثة مستشارين .

ثم نص قانون السلطة القضائية المشار اليه على أن تولف محكمة الاستئناف من رئيس أو أكثر وزوج ساء • للذوات بقدر عدد ها ومن عدد كاف من المستشارين • وعلى أن تصدر الأحكام كما كان عليه الحال • من ثلاثة مستشارين •

وقضت المادتان ٤ ، ٥ من قانون نظام القضاء ومن بعدها المادتان ٦ ، ٧ من قانون السلطة القضائية بأن تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات تولف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، وأن تنعقد المحكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وأن تشمل دائرة اختصاصها ماتشمله دائرة المحكمة الابتدائية ويجوز أن تنعقد في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

ونصت المادة السادسة من قانون السلطة القضائية المذكور على أن يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها .

ج۔ - اختصاصات محاکم الاستئناف :

في المواد الجنائية

— محاكم الجنايات :

التوزيع الجغرافي لمحاكم الجنايات :

تتعدد محكمة الجنايات وفق ما سلف بيانه في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وقد حدد القانون

نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ مقرر المحاكم الابتدائية في القاهرة والاسكندرية وسمر سميد
في كل عاصمة من عواصم المديرية (المادة ٦) • وسنق انشاء محاكم ابتدائية اخرى بقانون
(المادة ٧) وعلى نفس النهج سارت احكام المادتين ٨ • ٩ من القرار بقانون رقم ٥٦
لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية •

وأجازت احكام القانونين انعقاد محكمة الجنايات في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها
بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف •

تشكيل محاكم الجنايات :

تشكل محكمة الجنايات - كما سلف البان - من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف •
وقد نصت المادة السادسة من القرار بقانون بشأن السلطة القضائية المار ذكره على أن يرأس محكمة
الجنايات رئيس محكمة الاستئناف أو أحد رؤساء الدوائر • وأجاز أن يرأسها عند الضرورة أحد
المستشارين بها •

وتنص المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣
على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها •
من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه اذا حصل مانع لأحد المستشارين
المعينين لدر من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين بندبه رئيس
محكمة الاستئناف • ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن
بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها • ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في
الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين وموody ذلك أنه اذا شمل تشكيل الدائرة أكثر
من واحد من غير المستشارين كان حكمها باطلا •

وتجيز المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣
لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم
الابتدائية أو وكلائها • للجلوس بمحاكم الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها • ويجوز له
ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى •

إختصاصات محاكم الجنايات :

تكفل قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢١٦ منه المعدلة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢

بتحديد اختصاص محكمة الجنايات بالمحاكم في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية ، وفي الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجناح المصنوعة بأفراد الناس ، وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصاتها . ويبين من ذلك أن محكمة الجنايات تختص بالحكم فيما يلي :

— الجنايات .

- الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر في حق الغير من أفراد الناس . (١)
- الجناح والمخالفات المحالة اليها مع جنائية بوصفها مرتبنة بها ، فلذا رأت قبل تحقيقها أن لا وجه للارتباط كان لها أن تفصلها عن الجنائية وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .
- الجناح التي تحال اليها بوصف الجنائية ولا يظهر لها أنها جناح إلا بعد التحقيق فيها بمعرفتها (المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية) .

— جرائم الجلسات .

- الدعاوى المدنية التابعة للدعاوى الجنائية المقامة أمامها ، باللغة ما بلغت قيمتها .
- رد الاعتبار إلى المحكوم عليه التابع لها محل إقامته .

— محاكم أمن الدولة العليا :

لم تكن محاكم أمن الدولة معروفة في مصر عند قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وقد ظل الحال على ذلك حتى عام ١٩٥٨ ، حين صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، والذي كفل بتنظيم محاكم أمن الدولة العليا على الوجه التالي :

* تشكيل محكمة أمن الدولة العليا ومقرها :

تشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين (المادة ٢/٧) ، ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطتين من الضباط القادة . ، وعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأى وزير العدل بالنسبة إلى المستشارين ، ورأى وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط (المادة ٣/٧) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقا بوظيفته أو بعمله المصلحي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس ، وتكون محكمة الجناح المختصة بالفصل فيه نقض جنائي . ٥ يولييه سنة ١٩٣٣ — القضية رقم ١٩٨٠ سنة ٣ قضائية .

وقد أجازت المادة الثامنة من القانون المذكور لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة — من الضباط القادة .

* اختصاصات محاكم أمن الدولة العليا :

طبقا لأحكام القرار بقانون المذكور فإن محكمة أمن الدولة العليا تختص بما يلي :

- الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه — مما يعاقب عليه بعقوبة الجنائية . (المادة ١/٧ و ٣) .

- الجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أيا كانت العقوبة المقررة لها . (المادة ٣/٧) .

- الجرائم التي يحيلها اليها رئيس الجمهورية مما يعاقب عليها القانون العام (المادة ٩) .

ولاحظ أن الدعاوى المدنية لا تقبل أمام هذه المحاكم كما أنه لا يجوز من الطعن بأي وجه — من الوجوه في الأحكام الصادرة منها . ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية (المادتان ١١ ، ١٢) .

كما أن هذه المحاكم ليست محاكم دائمة بل هي محاكم استثنائية مؤقتة بحالة الطوارئ وأن — اختصاصها السالف لا يسلب المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة شيئا من اختصاصها الاصيل الذي يشمل اختصاص تلك المحاكم الاستثنائية لأن الشارع لم يورد في قانون الطوارئ المذكور نصا بأفراد محاكم أمن الدولة بالفصل — وحدها دون سواها — في أي نوع من الجرائم . (١)

وتطبيقا للقرار بقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ونظرا لإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء مصر بالقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ واستمرار إعلان تلك الحالة بالقرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل محاكم أمن الدولة .

وقد نص الأمر المذكور في مادته الثانية على أن تشكل في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا للنظر فيما يرتكب في دائرة اختصاصها من الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى وهي التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية وأمر الجمهورية أو التي تعقضي هذه الأوامر — بإحالتها إلى هذه المحاكم ، وذلك إذا كانت الجرائم المذكورة معاقبا عليها بعقوبة أشد من الحبس .

(١) نقض جنائي جلسة ٢٤ من مايو ١٩٧٦ ص ٢٧ — ع ٢ ص ٥٣٨ ونقض جنائي جلسة ١٢ يونيو ١٩٧٧ ص ٢٨ — ع ٢ ص ٧٤٩ .

تولى أمر رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ببيان الجرائم التي يجوز للنياحة العامة ان تحيلها الى محاكم أمن الدولة ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر . (١)

وقد أضاف الأمر الجمهورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ جرائم أخرى الى عدد الجرائم المشار اليها (٢)

ولا شك ان قيام محاكم أمن الدولة الى جانب القضاء العادى ، مع ما تتضمنه من جواز اشتراك عناصر غير قضائية فيها ، بل وجواز تشكيلها تشكيلا كاملا من العناصر المذكورة ، بالإضافة الى الانتقاص من الضمانات القانونية في الاجراءات التي تتبع امامها ، وتطبيق المحاكم التي تشكل من القضاة ، للاجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها ، وعدم جواز الطعن في أحكام هذه المحاكم بعامة ، لهو في حقيقة الامر انتقاص من سلطات القضاء الطبيعي ومن الضمانات التي يتمتع بها المهتمون امامه .

د - اختصاص محاكم الاستئناف في المواد المدنية والتجارية وغيرها :

تختص محكمة الاستئناف بالنظر فيما يستأنف اليها من أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المذكورة الصادرة منها باعتبارها محكمة أول درجة ، وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين ، كما تختص بنظر استئناف أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة (المادة ٥ من قانون اصدار قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩) .

هـ - بيانات احصائية عن القضايا والقضاة في محاكم الاستئناف :

يستخلص من بيانات الاحصائية القضائية لوزارة العدل فيما يتعلق بمحاكم الاستئناف في مرحلة بدائية الشورى (١٩٥٢ - ١٩٦١) ما يلى :

جدول رقم (٦)

أعداد القضايا بمختلف أنواعها المطروحة على محاكم الاستئناف ونسب الفصل فيها

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٥٢	١٧٤٠٤	٧٢٤٥	٤١,٦ %
١٩٥٧	٣١٨٢٥	١٦٩٤٨	٥٣,١ %
١٩٦١	٤٣٧١٣	٢٣٤١٥	٥٣,٣ %

(١) أمر رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالوقائع المصرية عدد رقم ٧٩ مكرر (١) الصادر فى ٩ أكتوبر ١٩٥٨ .

(٢) الأمر الجمهورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ منشور بالجريدة الرسمية ، عدد ٤١ مكرر (١) الصادر فى

جدول رقم (٧)
أعداد القضايا والقضاة وما يخص كل قاض
(مستشارون)

السنة	أعداد القضايا المطروحة	أعداد القضاة (مستشارون)	ما يخص كل قاض (مستشارون)
١٩٥٢	١٧٤٠٤	١٢٣	١٤١
١٩٥٧	٣١٨٧٥	١٦٦	١٩٢
١٩٦١	٤٣٧١٣	١٨٤	٢٣٧

جدول رقم (٨)
نسبة الزيادة في عدد القضايا ونسبة الزيادة في
عدد القضاة

السنة	عدد القضايا المطروحة	نسبة الزيادة عن سنة ١٩٥٢	عدد القضاة (مستشارون)	نسبة الزيادة عن سنة ١٩٥٢
١٩٥٢	١٧٤٠٤	—	١٢٣	—
١٩٥٧	٣١٨٧٥	%٨٣	١٦٦	%٣٥
١٩٦١	٤٣٧١٣	%١٥١	١٨٤	%٤٩

والذي يبين من الجداول الاحصائية السالفة ، أن أعداد القضايا بمختلف أنواعها المطروحة على محاكم الاستئناف قد تزايد بنسب مطردة عالية ، لم تقابل بزيادة مماثلة أو قريبة منها في عدد المستشارين ، بل أن نسبة الزيادة في القضايا تجاوزت ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة في المستشارين مع ذلك فقد ارتفعت نسبة الفصل في المنازعات على ما يوضحه الجدول رقم (٥) .

٣- المحاكم الابتدائية :

أ- التوزيع الجغرافى للمحاكم الابتدائية :

تولت المادة السادسة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ومن بعدها المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية تحديد مقر المحاكم الابتدائية فى القاهرة والاسكندرية ومرسى مطرية (وهى التى كانت محافظات) وفى كل عاصمة من عواصم المديريات .

وجعلت المادة السابعة من القانون المذكور بعدها المادة التاسعة من القرار بقانون بشأن السلطة القضائية انشاء المحاكم الابتدائية وتجديد دائرة اختصاصها بقانون .

وأجاز كل من القانونين أن تنعقد المحكمة الابتدائية فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة .

ب- تأليف المحاكم الابتدائية وتكوينها :

نصت المادة السادسة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن تؤلف كل محكمة ابتدائية من رئيس ووكيل أو أكثر وعدد كاف من القضاة . وأن تصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .

أما المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية فانها قضت بأن تؤلف كل محكمة ابتدائية من عدد كاف من الرؤساء والقضاة .

وأنه تصدر الأحكام من قاض واحد فى درجة رئيس فى المحاكم الابتدائية وذلك فى القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، ويجوز عند الضرورة أن يقوم بالحكم فيها قاض .

وان تشكل الهيئة الاستئنافية من الرئيس واثنين من القضاة ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أقدم القضاة .

ج- اختصاصات المحاكم الابتدائية :

- فى المواد الجنائية :

محاكم الجناح والمخالفات المستأنفة :

وهى دائرة استئنافية تشكل فى المحكمة الابتدائية من الرئيس واثنين من القضاة ، ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أقدم القضاة ، وتنعقد فى عواصم المحافظات ، ويجوز أن تنعقد فى أى مكان آخر فى دائرتها

إختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة الابتدائية .

وتختص هذه الدوائر الاستثنائية بما يلي :

* نظر الطعون بالاستئناف المرفوعة أمامها بشأن الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية بحسب الجنب والمخالفات في الدعاوى الجنائية والدعاوى المدنية التبعية .

* نظرا لاستئناف في أوامر التحقيق وفق ما يقضى به قانون الإجراءات الجنائية ويرفع إليها الاستئناف في هذه الحالة بحسبانها غرفة اتهام .

* نظر المنازعات في رد المضبوطات في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء ، والبتي ترفع إليها بناء على طلب ذوي الشأن ، وتعقد في هذه الحالة كغرفة اتهام .

* إحالة الجنايات التي ترفعها إليها النيابة إلى محكمة الجنايات أو التقرير فيها بعدم وجود إقامة الدعوى الجنائية أو بإحالتها إلى محكمة الجنب إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة وتباشر هذا الاختصاص كغرفة اتهام .

* نظرا شكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات وتباشر هذا الاختصاص كغرفة اتهام .

٢ - في المواد المدنية والتجارية :

تكفل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، والذي ظل مطبقا خلال هذه الفترة من فترات المسح ، بتحديد اختصاص المحاكم الابتدائية فيما يلي :

١ - الحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها نهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مائتين وخمسين جنيتها .

٢ - الحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المسواد الجزئية أو من قاضي الأمر المستعجلة . (المادتان ٥١ و ٥٢) .

٤ - المحاكم الجزئية :

أ - التوزيع الجغرافي للمحاكم الجزئية :

ناطت المادة التاسعة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بوزير العدل إنشاء المحاكم الجزئية وتعيين مقارها وتحديد اختصاصها وذلك بقرار منه . وجعلت ترتيب هذه المحاكم في دائرته

* الدعاوى المدنية مهما بلغت قيمتها المرفوعة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجزئية لنظرها مع الدعاوى التي تصدرها (المادة ٢٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية) .

* اشكالات التنفيذ المتعلقة بالأحكام التي تصدرها (المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية) .

* اشكالات التنفيذ الخاصة بالأوامر الجنائية ، ومعرض الاشكال على القاضي الذي أصدر الأمر ليفضل فيه طبقا لأحكام المادة ٣٣٠ من القانون المذكور ، ملاحظ أنه رغم خلو هذه المادة من بيان الجهة التي تختص باشكالات التنفيذ في الأمر الجنائية الصادرة من النيابة العامة ، فإن القاضي الجزئي هو الذي ينظرها ، بوصفه صاحب الاختصاص الاصلى بالنظر في الاشكالات المتعلقة بالأحكام والأوامر الصادرة من المحكمة الجزئية بوجه عام (١)

— في المواد المدنية والتجارية —

في ظل أحكام قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي ظل ساريا خلال مرحلة بدايته الثرة ، اختصت المحاكم الجزئية بالفصل في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيتها ، وكان حكمها انتهيائيا اذا لم تتجاوز قيمة المدعى به خمسين جنيتها ، ومعبّر عن مبلغ المائتين وخمسين جنيتها — يصدر الاختصاص — بنصاب المحكمة الجزئية أو نصابها العادي ، ومن مبلغ الخمسين جنيتها بالنصاب الانتهيائي للمحكمة الجزئية .

وهلاوة على الاختصاص العادي المذكور ، فقد شكل الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية عدة مسائل ، على سبيل الحصر ، وذلك مهما بلغت قيمة الدعوى ، وهي التي نص عليها المشرع في المواد ٤٦ ، ٤٩ من قانون المرافعات المذكور ، ومنها دعاوى الايجار بالشروط المبينة في القانون ، ودعاوى المطالبة بأجر الخدم والصناع والعمال ومرتبات المستخدمين ، ودعاوى التعويض عما يصيب اراضي الزراعة أو المحصولات أو الثمار من ضرر بفعل انسان أو حيوان ، ودعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة ، ودعاوى القسمة ودعاوى الحياة والدعاوى المستعجلة وغيرها . . .

وسلاحظ أن المادة ٤٩ من القانون المذكور قد نصت على ندب قاض من قضاة المحكمة الابتدائية للحكم في المسائل المستعجلة في داخل دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية . أما خارج دائرة المدينة فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية (٢)

(١) الدكتور رؤف عبيد ، مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصري الطبعة الحادية عشرة ١٩٧٦ ، ص ٢٣٦ .

(٢) الدكتور أحمد أبو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٣ ، ص ٢٩٥ .

بيانات إحصائية عن عدد القضايا والقضاة بالمحاكم الابتدائية والجزئية خلال مرحلة بداية الثورة
(١٩٥٢ - ١٩٦١)

جدول رقم (٩)
أعداد القضايا المطروحة على المحاكم الابتدائية والجزئية
ونسب التفصيل فيها

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيها	نسب التفصيل
١٩٥٢	٢٩٠١٠٦٩	٢١٢٦٥٦٥	٧٣,٣ %
١٩٥٧	٢٨٣٩٧٠٩	٢١٦٩٣٦٨	٧٦,٤ %
١٩٦١	٢٤٨٩٥١١	١٩٣٨٢٦٢	٧٧,٨ %

جدول رقم (١٠)
أعداد القضايا والقضاة وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	أعداد القضاة	ما يخص كل قاض
١٩٥٢	٢٩٠١٠٦٩	٦٧٧	٤٢٨٨
١٩٥٧	٢٨٣٩٧٠٩	٨٩٦	٣١٦٩
١٩٦١	٢٤٨٩٥١١	٩٠٣	٢٧٥٧

جدول رقم (١١)
نسبة الزيادة أو النقص في عدد القضايا والقضاة

السنة	عدد القضايا	نسبة الزيادة في عدد القضايا منسوبة لسنة ٥٢	عدد القضاة	نسبة الزيادة في عدد القضاة منسوبة لسنة ٥٢
١٩٥٢	٢٩٠١٠٦٩	—	٦٧٧	—
١٩٥٧	٢٨٣٩٧٠٩	٢ % (نقص)	٨٩٦	٣٢ %
١٩٦١	٢٤٨٩٥١١	١٤ % (نقص)	٩٠٣	٣٣ %

ولاحظ على البيانات الإحصائية السالفة أن العيب الملقى على عاتق الرؤساء والقضاة بالمحاكم الابتدائية والجزئية تنقل وطأته عليهم وجاوز بكثير حدود طاقتهم ، والحق أن الاتجاه السليم زيادة عدد هم ملحوظ تدل عليه الإحصاءات ، إلا أنه ليس بالقدر الذي يعود بمعدلات مسا يعرض على القاضي إلى الحد الذي يتناسب مع طاقته يحقق مصلحة المتقاضين قبل القضاة .

هذا ودخل في عداد المحاكم الجزئية والتي أنشئت في تواريخ مختلف المحاكم الجزئية المتخصصة وهي : محكمة الآداب ومحكمة المرور ومحكمة المرور ومحكمة الشئون البلدية ومحكمة الجنح والمخالفات المستعجلة .

المحاكم الشرعية والمجالس المليية :

حدود اختصاص المحاكم المدنية بمسائل الأحوال الشخصية :

كانت المحاكم المدنية تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين ، وكان اختصاصها في هذا المجال عاما .

كما اختصت بالمنازعات المذكورة إذا كانت بين المصريين وغير المصريين ، أما بالنسبة للمصريين ، فقد اختصت المحاكم المدنية بنظر مسائل الولاية على المال وذلك آيا كانت ديانتهم ، واختصت بنظر بعض مواد الولاية على النفس في حدود القواعد التي نص عليها الفصل الخامس من الباب الثاني من الكتاب الرابع لقانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، والادتان ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ منه ، وما نص عليه المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتقرير حالات أصحاب الولاية على النفس .

والإضافة إلى ما سلف ، فقد جعلت المادة ١٥ من قانون نظام القضاء المحاكم المدنية جهة قضاء في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إلى المصريين فيما لم يرد بشأنه قانون خاص .

اختصاص المحاكم الشرعية :

تعد المحاكم الشرعية أقدم جهات القضاء ، وكانت لها الولاية في جميع المواد بالنسبة للمسلمين جميع الأشخاص ، ثم أصبح اختصاصها مقصورا على مسائل الأحوال الشخصية ، وفي السنوات الأولى لمرحلة بداية الثورة (١٩٥٢ - ١٩٦١) كانت تعد الجهة القضائية ذات الاختصاص العام في المسائل المذكورة بالنسبة إلى المصريين .

وقد تولى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها فكانت توجد

• أنظر الفاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية في الصفحة التسالية .

محاكم شرعية ابتدائية في سائر المحافظات وعواصم المديريات ، وفي دائرة كل محكمة ابتدائية كانت توجد محاكم جزئية تحدد دائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير العدل ، وكذلك فقد كانت هناك محكمة شرعية عليا واحدة في مدينة القاهرة تعد بمثابة محكمة استئناف .

ونص المادة ٢٨٠ من النرسوم بقانون المذكور على أن تصدر الأحكام طبقا للمدون في اللائحة ولا يرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ماعدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد .

وكانت المحاكم المذكورة تختص بالمسائل المتعلقة بالوقف ، والمتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى المصريين المسلمين ، فيما عدا الولاية على المال وبعض مسائل الولاية على النفس ، على النحو المتقدم ، وكذلك تختص بالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فيما عدا مسائل الولاية على النفس والمال بين المصريين غير المسلمين في حالة اختلاف الديانة أو الملة أو المذهب ، والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين إذا لم يتراض ذو الشأن على اختصاص المجلس الملي ولو اتحدوا في الدين والمذهب .

— اختصاص المجالس المليية : —

قد كانت المجالس المليية هيئات تتولى النظر في الشؤون الدينية والقضاء في مسائل الأحوال الشخصية ، وكانت الطوائف الدينية ذات المجالس المليية المعترف بها أربع عشرة ، تترد على أربع أنواع هي الكاثوليك وطوائف الأرثوذكس وطوائف البروتستانت أو الانجليكان وطوائف الاسرائيليين .

— إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية : —

صدر القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء ، فاستبدل بنص المادة ١٢ منه نصا جرى بأنه (تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه) ، وذلك انتقل اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المليية إلى المحاكم المدنية .

وصفتى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ألغيت المحاكم الشرعية والمحاكم المليية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وأحيلت الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار السنتظر فيها وفقا لأحكام قانون البرافعات ومدون رسم جديدة .

وقد حلت محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت

الحكم المستأنف محل المحكمة العليا الشرعية والدائرة الاستئنافية بالمجالس المليية والمحاكم الابتدائية الوطنية
محل المحاكم الكلية الشرعية .

والمحاكم الجزئية والابتدائية الوطنية محل المحاكم الجزئية الشرعية أو المليية . ونصت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المذكور على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية طبقا لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء ، لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت مسن اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليية . وأن تصدر الأحكام من محكمة التقاضي في القضايا المذكورة مسن دائرة الأحوال الشخصية ولحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضوا بها .

وتصدر الأحكام مسن محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون

وتصدر الأحكام في المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى القانون ذاته ويجوز أن يدولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاض من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى القانون المذكور .

وقد ألحق ذلك القانون ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ قضاة المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل وعلى أن يصدر قانون خاص بتنظيم شؤونهم .

ومرت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية بتحقيق سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها ، وإخضاع السكان لجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التي تتناولها خصوماتهم أو القوانين التي تطبق عليها ، وإفقار تلك الجهات إلى الصلة المستمرة تربطها والهيئة العليا التي تشرف على قضائها ، كما أوردت المذكرة أن إختصاص القضاء الملي قد شابته التجسس مما أدى إلى التنازع وتعدد الأحكام في النزاع الواحد ، وأن هذا القضاء يمثل احتفاظا باستثناءات قضائية كانت في كثير من الحالات عنوانا على القوضي وهدم النظام .

وأسهبت المذكرة في بيان غيوب قضاء الأحوال الشخصية وتعدد المتقاضين به وخلصت إلى قيام الشوة بأداء واجبها في معالجة الأمر علاجا يحسم أسباب الشكوى ويبسط ظل الإصلاح بتوحيد نظام القضاء والمحافظة على الحقوق وصيانتها وتوزيع العدالة توزيعا يظفر بثقة المتقاضين ويضع حدا للحالة المتقدمة وهي تمس الانسان في أدق المشاعر ، والعائلات في أدق العلاقات ، وتؤثر في أخلاق الأفراد والحياة الاجتماعية .

المحاكم الاستثنائية :

بعد قيام الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، صدر المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن تطهير الأداة الحكومية ، وأنشاء لجان ذات اختصاص قضائي وخولها بعض الاختصاصات القضائية الستى يتمتع بها قاض التحقيق وفرقة الاتهام ومنها سلطة اتخاذ اجراءات تمس الجريمة الشخصية .

ثم شكلت المحاكم الاستثنائية بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جريمة الغدر ، ثم بالامر الصادر من مجلس قيادة الثورة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بانشاء محكمة الثورة ، وقد شكلت هيئة المحكمة من ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ونعت المادة الثالثة من الامر المذكور على اختصاصها بالتظرف في الأفعال التي تعتبر خيانة للوطن ، أو ضد سلامته في الداخل والخارج . وكذلك الأفعال التي تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر ، أو ضد الأسس التي قامت عليها الثورة ، والنظر فسي الأفعال التي ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد ، وكل ما كان من شأنه افساد الحياة السياسية ، أو استغلال النفوذ ، دون مراعاة صالح الوطن ، سواء اكان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذي كان قائما ، أو غير ذلك من الوسائل ، ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيا كانت نوعها حتى ولو كانت منظرة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات القضاء الأخرى ، مالم يصدر فيها حكم . وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلية عن القضية ، فتحال الى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر عن مجلس قيادة الثورة .

وحددت المادة الثالثة العقوبات على الأفعال التي تعرض على المحكمة بمقتضى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المسوقة أو السجن أو الحبس المدة التي تقدرها المحكمة ، فضلا عن جواز الحكم بالتعويض ومصادرة الأموال كلها أو بعضها اذا تبين أنها نتيجة كسب غير مشروع .

وجعل الأمر اخطار المتهم بالشبهة يوم الجلسة قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ولم يجز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ، لمدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة ، وأعطى المحكمة حق اتباع ماتراه من اجراءات ، ومنع المعارضة في هيئتها أو أحد أعضائها ، كما جعل أحكامها نهائية غير قابلة للطعن بأي طريقة من الطرق ، أو أمام أية جهة من الجهات ، وكذلك لم يجز الطعن في اجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

والذى يسلا حظ على تنظيم محكمة الثورة واجراءاتها ، مخالفته لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ،
واخلاله بقاعدة دستورية هامة هي عدم رجعية القوانين العقابية ، اذ اجيزت محاكمة المتهمين عن
أفعال لم يكن معاقبا عليها من قبل ، وتميزت الأفعال المنصوص عليها في الأمر بعدم التجديد ، وتدرجت
العقوبات من الاعدام حتى الحبس دون بيان دقيق للأفعال التى يعاقب عليها بكل من هذه العقوبات
على حد ، كما ترك للمحكمة أن تضع ما تشاء من اجراءات بغير قيد وانتقصت من اختصاصات القضاء
العادى على نحو خطير وناطت بضباط غير المتخصصين نظر أخطر الأفعال وانزال أشد العقوبات ،
مما يعمد أساسا خطيرا بالحريات الشخصية .

وشكلت عام ١٩٥٤ محاكم الشعب من ضباط غير متخصصين لمحاكمة أعضاء جماعة الإخوان
المسلمين .

المبحث الثاني

مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي (١٩٦٢ - ١٩٧٢)

أولا : تنظيم المحاكم الوطنية بوجه عام :

(١) في الدستور :

ظل دستور سنة ١٩٥٦ ساريا في بداية مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي وقد سبق أن بينا في القسم الأول من هذه الدراسة البادية العامة المتعلقة بتنظيم المحاكم في هذا الدستور فنحيل إليها في هذا الشأن .

واستمر سريان الدستور المذكور حتى الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم الذي بدأ فيه العمل بدستور سنة ١٩٦٤ .

وقد اعتنق دستور ١٩٦٤ ذات البادية التي تضمنها سابقه فيما يتعلق بالسلطة القضائية بل إن مواده في هذا الخصوص تطابقت معه تطابقا تاما في عدد ها ولفظها .

وكما تضمن الاعلان الدستوري لدستور سنة ١٩٦٤ وكذلك مقدمته ، فقد اعتبر بمثابة دستور مؤقت يعمل به حتى يتم مجلس الأمة المنتخب مهمته بوضع مشروع الدستور الدائم وطرحه على الشعب للاستفتاء .

وقد أعلن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية في الحادي عشر من سبتمبر عام ١٩٧١ وجسدت أحكامه فيما يتعلق بالسلطة القضائية بما يتفق ودستور سنة ١٩٦٤ واستحدثت البادية التالية :

أ - إسهام الشعب في إقامة العدالة :

فقد نصت المادة ١٧٠ من الدستور على أنه " يسهم الشعب في إقامة العدالة على الوجه نفسه الحدود المبينة بالقانون " . ولاحظ أن هذا النص ليس له مقابل في كافة الدساتير السابقة ، وأنه أثار الكثير من الجدل ، واحتدم حوله النقاش إذ حاول البعض أن يجد فيه سندا لإشراك غير المتخصصين مع القضاة في الحكم .

ب - محاكم أمن الدولة :

وللمرة الأولى يتناول الدستور محاكم أمن الدولة ، فيما جرت به المادة ١٧١ منه من أن " ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها " .

ج - المحكمة الدستورية العليا :

كذلك اختص الدستور المحكمة الدستورية العليا ، التي انشئت لأول مرة في مصر وحلت محل المحكمة العليا ، بالفصل الخامس منه ، وسنعرض تنظيم كلتا المحكمتين فيما يلي من هذه الدراسة .

د - صدور الأحكام وتنفيذها باسم الشعب :

فبعد أن كانت الأحكام تصدر وتنفذ باسم الملك ثم باسم الأمة على النحو الذي سلف بياناً ، نصت المادة ٧٢ من الدستور على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " ، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة " .

(٢) فنى القوانين :

كانت المحاكم الوطنية في بداية مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي تخضع في تنظيمها للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء ، ثم القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، وقد سبق أن بينا أحكام تنظيم المحاكم بوجه عام طبقاً للقانونين المذكورين ونحيل إليها في هذا الخصوص .

وقد صدر في ١٩ من يوليو لسنة ١٩٦٥ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ،

السدى تناول تنظيم المحاكم وشئون القضاة .

وظيل التشريع المذكور سناريا حتى حل محله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطنة القضائية ، الذى عمل به اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ .

ثانيا : ترتيب المحاكم واختصاصاتها :

(١) المحكمة العليا :

انشئت المحكمة العليا بموجب قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ الذى استند للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون لمواجهة الظروف الاستثنائية التى أعقبت عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وبما أوردته المذكرة الايضاحية لهذا القرار تبريرا لانشاء هذه المحكمة — أن القضاء جهاز سلطة الدولة الذى يحمل أمانة القيم الجديدة للمجتمع ، وأنه يجب أن يؤدى رسالته متفاعلا مع ارادة الجماهير ، غير أنه قد بسد فى كثير من الحالات أن أحكامه لم تستطيع اللحاق بركب التطور الذى طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة قصر فى التشريع أو نتيجة تفسير غير متلائم مع هذه العلاقات الجديدة ، وأنه لما كان من بين المبادئ التى أعلنها بيان ٣٠ مارس ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون " فان تحقيق هذا المبدأ يقتضى تمكين القضاء من المشاركة فى حمل أمانة حماية الثورة ومبادئ المجتمع . .

أ - مقر المحكمة العليا :

حددت المادة الثانية من القرار المذكور مدينة القاهرة مقر المحكمة العليا .

ب - تأليف المحكمة العليا :

نصت المادة الثالثة من القرار سالف البيان على تأليف المحكمة العليا من رئيس ومسن نائب أو أكثر للرئيس وعدد كاف من المستشارين ، وصدور أحكامها من سبعة مستشارين .

ج - اختصاصات المحكمة العليا :

اختصت المحكمة العليا بالفصل فى دونها فى دستورية القوانين ، وتفسير النصوص

القانونية بناء على طلب وزير العدل تفسيراً ملزماً ، وبالفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادر من هيئات التحكيم ، وفي مسائل تنازع الاختصاص طبقاً لأحكام المواد ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، من قانون السلطة القضائية .

(٢) محكمة النقض :

بقيت محكمة النقض في مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي خاضعة للقرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي حل محله قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وكذلك لقانون المرافعات والاجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتعرض فيها على لدا حلاً مسن تغيير على تنظيم محكمة النقض في هذه المرحلة .

١ - في شأن تاليف محكمة النقض وتكوينها :

الذي قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ د وائر فحص الطعون بمحكمة النقض على سسند من القول بأنها لم تحقق الصلصة المرجوة منها ، وهي معالجة تراكم القضايا . (١)
وجمع القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية بين المواد المدنية والتجارية وبين الأحوال الشخصية والمواد الأخرى لتتظر أمام دائرة واحدة .

ب - في الهيئات العامة بمحكمة النقض :

نتيجة الجمع بين مواد الأحوال الشخصية والمواد الأخرى وبين المواد المدنية والتجارية ، أنقص القانونان الصالغان على التوالي الهيئات العامة بمحكمة النقض الى هيئتين أحدهما للمواد الجنائية والثانية للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، وجعلاً حكم الهيئة العامة بالعدول بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل بدلاً من ثمانية .

وأضافاً حكماً جديداً جرى بأنه " إذا رأيت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكاماً سابقة صادرة من دوائر أخرى أحالت الدعوى الى الهيئتين مجتمعتين للفصل فيها ، وتصدر الأحكام في هذه الحالة بأغلبية أربعة عشر عضواً على الأقل .

(١) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

ج - تنظيم المكتب الفني للمبادئ القانونية بمحكمة النقض :

عنى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مكتب التبيب بمحكمة النقض وتعزيزه بعد أن أطلق عليه اسم " المكتب الفني للمبادئ القانونية " وأضاف الى مهنته الرئيسية فى استخلاص المبادئ القانونية ونشرها مهمة جديدة هى الاشراف على جدول المحكمة ورض الطعون المتماثلة والمرتبطة أو التى يحتاج الفصل فيقسطها الى تقرير مبدأ قانونى واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة ، وذلك تفاديا لتضارب الأحكام بعد أن أصبح تعدد الدوائر بمحكمة النقض أمرا لا مناص منه إزاء الزيادة المطردة فى عدد الطعون . (١)

د - إنشاء نيابة عامة مستقلة لدى محكمة النقض :

انشأ قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نيابة مستقلة لدى محكمة النقض تكون لها شخصيتها المتميزة المستقلة عن النيابة العامة ، لمواجهة الطعون بالنقض التى تقدم من النيابة العامة ، والتى يوجب القانون فيها على النيابة العامة - فى ذات الوقت التدخل كطرف منقسم لا بداء الرأى ، وهو الدور المنوط بها فى جميع الطعون المقدمة الى محكمة النقض ، وذلك حتى لا تحرم محكمة النقض فى أمثال هذه الحالات من الاستهداء برأى جهة محايدة بعيدة عن أطراف النزاع تمثل القانون وترعى حسن تطبيقه ، وأجاز القانون لنيابة النقض فى صورتها الجديدة حضور مدائلات الدوائر المدنية ، نقلا عن التقاليد المستقرة فى النظام الفرنسى ، والتى نقلها عنه المشرع الايطالى . (٢)

هـ - فى اختصاصات محكمة النقض :

فى المواد الجزائية :

فى الأوامر التى يجوز فيها الطعن بالنقض :

بمقتضى التعديل الذى طرأ على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ استبدال مستشار الاحالة بفرقة الاتهام ، واختصت محكمة النقض ، كما كان الشأن بالنسبة لفرقة الاتهام ، بنظر الطعون فى الأوامر الصادرة من مستشار الاحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وباحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة (المواد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ معدلة) .

(١) ، (٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية .

والجدير بالذكر أن مستشار الاحالة لم يعد له حق احالة الجناية الى المحكمة الجزئية طبقا لنظام التجنيح الذي ألغى بالقانون سالف البيان كما أن الطعن بالنقض في الأوامر المذكورة امتد ليشمل البطلان في الأوامر المذكورة امتد ليشمل البطلان في الأمر أو الطعن في الاجراءات المؤثرة في الأمر .

في المواد المدنية والتجارية وغيرها :

صدر خلال هذه المرحلة قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فالغى الباب الأول من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وقد نظم قانون المرافعات المذكور حالات الطعن في المواد سالفة البيان على نحو يتفق والمواد الملغاة وقد أدمج حالة البطلان في الحكم مع حالة وقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم على أساس تجانس الحالتين لأنه ينظمها جامع واحد هو البطلان . كما حذف عبارة سواء أدفع بهذا البطلان أم لم يدفع ، وذلك بعد أن أصبح الدفع بقوة الأمر المقضى من النظام العام .

طعن النائب العام لمصلحة القانون :

استحدث قانون المرافعات الجديد في المادة ٢٥٠ منه نظام الطعن من النائب العام لمصلحة القانون في الأحكام الانتهائية . أي كانت المحكمة التي أصدرتها . إذا كان الحكم مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تنفيذه أو تأويله وذلك في الأحوال الآتية :

- الأحكام التي لا يجيز القانون للخصم الطعن فيها .
- الأحكام التي فوت الخصم معاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن .
- ورفع هذا الطعن بصحيفة يوقعها النائب العام . وتنظر المحكمة الطعن في غرفة المشورة بغير دعوة الخصم ، ولا يفيد الخصم من هذا الطعن .

وقد استحدث هذا النظام لمواجهة صعوبات تعرض في العمل وتؤدي الى تعارض احكام القضاء في المسألة القانونية الواحدة ، ويحسن لمصلحة القانون والعدالة أن تعرض هذه المسائل على المحكمة العليا لتقول رأيها .

في تنازع الاختصاص :

ظل لمحكمة النقض اختصاصها في الفصل في تنازع الاختصاص يقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ثم انتقل هذا الاختصاص الى المحكمة العليا بعد انشائها بالقرار بقانون

رقم ١ لسنة ١٩٦٩ ، وذلك على النحو الذي سلف بيانه .

وان بقي لها اختصاصها في تنازع الاختصاص طبقا للمادتين ٢٢٧ ، ٢٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية على النحو المبين بالمبحث الأول من هذه الدراسة .

في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة :

بقي لمحكمة النقض الاختصاص بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية . وكذلك الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وطلبات التعويض الناشئة عن كل ما تقدم (المادة ١٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥) .

ثم اجازت المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ طلب الغاء القرارات الادارية المتعلقة بالترقية متى كان مبنى الطلب عدم اخطار صاحب الشأن وظل الخطر قائما فيما يتعلق بقرارات الترقية في غير هذه الحالة والقرارات الخاصة بالتعيين أو النقل أو الندب .

في طلبات وقف التنفيذ :

عاد قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باختصاص الفصل في طلبات وقف التنفيذ إلى الدوائس التي تنظر الطعون موزعاً وذلك بعد الغاء دوائر فحص الطعون .

بيانات إحصائية عن القضايا والقضاة في محكمة النقض :

جسـدول رقم (١٢)

أعداد القضايا ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٦٢	٦٢٨٩	٣٨٥٠	٦٠,٢ %
١٩٦٧	٦١٣٤	٣٠٧٤	٥٠,١ %
١٩٧٢	٦٥٣٨	٢٠٩٤	٣٢ %

جـ بـ د ل ر ق س م (١٣)
أعداد القضايا والقضاة وما يخص كل قاض ونسب
الزيادة

السنة	أعداد القضايا المطروحة	نسب الزيادة عن سنة ٦٦	أعداد القضاة مستشارون	نسب الزيادة عن سنة ٦٦	ما يخص كل قاض مستشار
١٩٦٢	٦٣٨٩	—	٣٧	—	١٧٢
١٩٦٧	٦١٣٤	٣٪ نقص	٤٣	١٦٪ زيادة	١٤٢
١٩٧٢	٦٥٣٨	٢٪ زيادة	—	—	—

(٣) محاكم الاستئناف :

تولى تنظيم محاكم الاستئناف في هذه المرحلة القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وأقره قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الشأن المذكور كما صدر خلالها قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وجرى تعديلات هامة على قانون الاجراءات الجنائية ، وبين فيما يلي أهم ما طرأ على تنظيم محاكم الاستئناف من تعديلات .

(١) في التوزيع الجغرافي :

أنشئت محكمة استئناف سادسة في بنى سويف بموجب قانون صدر في عام ١٩٦٣ ، وترتيباً على ذلك فقد نصت المادة الخامسة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، على أن يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبنى سويف وأسيوط وظل عدد هذه المحاكم بخير زيادة في القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية وحتى نهاية هذه المرحلة .

(ب) في تأليف المحكمة وتشكيلها :

اقتصر تأليف المحكمة طبقاً لقانون السلطة القضائية سالف البيان على رئيس واحد ونسب في التأليف على عدد كاف من نواب الرئيس رؤساء الدوائر والمستشارين ، وقيت باقتضى الأحكام في هذا الشأن على ما هي عليه ، وتتناول نظام المستشار الفرد في الاختصاصات .

(ج) في الاختصاصات :

في المواد الجنائية :

محاكم الجنايات :

بعد أن تحولت المديريات الى محافظات ، نص القانون المذكور أن مقر المحكمة الابتدائية ، وهو الذي تنعقد فيه محكمة الجنايات في كل عاصمة من عواصم محافظات الجمهورية .

كما تضمن تشكيل محكمة الجنايات بجوار رئاسة أحد نواب محكمة الاستئناف لها ، وظلت أحكام التشكيل التي سلف بيانها في المبحث الأول من هذه الدراسة على حالها .

كما استحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام المستشار الفرد ، ومقتضى المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية معدلة بالقانون المذكور تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٣٤٠ و ٣٤١ من قانون العقوبات (العود العاهة المستديم) ، وفي جنائيات الأسلحة والذخائر ، وما لم تكن الجنائية مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر ، ولا يجوز للمستشار الفرد أن يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن مدة تزيد عن خمس سنين ، فإذا رأى أن ظروف الدعوى تستوجب القضاء بعقوبة تجاوز هذا الحد ، أحالها الى محكمة الجنايات المشكلة من ثلاث مستشارين .

وقد ألغى نظام المستشار الفرد بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

محكمة أمن الدولة العليا :

استبدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بنص المادتين ٣ مكرر و ٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ نصين آخرين ناطا بمحاكم أمن الدولة الفصل في التظلمات من القبض والاعتقال وأوامر الحبس طبقا للأحكام المقررة فيهما .

وصدر في خلال المرحلة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٩ بإحالة بعض جرائم التجنيد الى محاكم أمن الدولة ، كما أحيلت بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة بمقتضى أوامر رئيس الجمهورية أرقام ٣١١ لسنة ١٩٦٤ و ٧ لسنة ١٩٦٧ .

والجدير بالذكر أنه قد صدرت خلال الفترة محل الدراسة (١٩٦١ - ١٩٧٢) عدة أوامر لرئيس الجمهورية بتشكيل محاكم أمن دولة عليا تشكيلا كاملا من الضباط ، منها محكمة أمن

الدولة العليا التي شكلت لنظر دعوى التخابر رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا التي اتهم فيها الصحفي مصطفى أمين (١) ومحكمة أمن الدولة العليا المشكلة لنظر القضية رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا المتهم فيها حسين توفيق وآخرون ، وتلك التي شكلت لمحكمة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين لاتهامهم بمحاولة قلب نظام الحكم في القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا .

في المواد المدنية والتجارية وغيرها :

لم يطرأ على اختصاص محاكم الاستئناف في شأن هذه المواد تغيير ما ، سوى أنها لم تعد ، على ما جرى به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، تختص بنظر الطعون بالاستئناف التي ترفع عن أحكام المحاكم الجزئية الصادرة في دعاوى الحيازة ، وقد برر المشرع هذا التعديل بأن العمل قد أثبت عدم جدوى هذا الاستثناء ، فضلا عما ينطوي عليه من مشقة للمتقاضين حين يكون مقر المحكمة الابتدائية أقرب اليهم (المذكرة الايضاحية للقانون) .

د - بيانات إحصائية عن القضايا والقضاة في محاكم الاستئناف :

جدول رقم (١٤)

أعداد القضايا والمحكوم فيه ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٦٢	٤٥٧١٣	٢٤٦٢٣	٥٣,٨ %
١٩٦٧	٤٥٥٧٦	٢٤٧٠٠	٥٤,٩ %
١٩٧٢	٥٨٥٦٠	٢٤٩٨٥	٤٣,٦ %

جدول رقم (١٥)

أعداد القضايا والقضاة وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٦٢	٤٥٧١٣	٢٠٦	٢٢١
١٩٦٧	٤٥٥٧٦	٢٠٧	٢٢٠
١٩٧٢	٥٨٥٦٠	بيانات غير متوفرة	

(١) قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق بالاشغال الشاقة مدة عشر سنوات لادائه بتعذيب المتهم في قضية التخابر المذكورة لحمله على الاعتراف بمقارنة الجريمة المسندة اليه فيها ، وأيدت محكمة النقض الحكم نقض جنائي جلسة ٢٤ أبريل ١٩٧٨ (س ٢٩ ص ٤٥٧)

جدول رقم (١٦)
نسب الزيادة في عدد القضايا ونسب الزيادة في
عدد القضايا

السنة	أعداد القضايا المطروحة	نسب الزيادة أو النقص في عدد القضايا عن ٦٢	أعداد القضايا
١٩٦٢	٤٥٧١٣	—	٢٠٦
١٩٦٣	٤٥٥٧٦	٠٣ ر % نقص	٢٠٧
١٩٧٢	٥٨٥٦٠	—	—

(٤) المحاكم الابتدائية :

سبق أن بينا التشريعات التي شكلت بتنظيم المحاكم على اختلاف أنواعها في هذه المرحلة
ونتناول فيما يلي أهم مآطراً من تعديلات خلالها على تنظيم المحاكم الابتدائية .

(أ) في مقر المحاكم الابتدائية :

بعد إلغاء نظام المديريات وتحويلها إلى محافظات في سائر أنحاء الجمهورية نص قانوننا
السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ثم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن مقر المحكمة الابتدائية يكون
في عاصمة كل محافظة من محافظات الجمهورية .

(ب) في رؤساء المحاكم الابتدائية :

صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، فأُسند رئاسة المحكمة الابتدائية الى مستشار يندب لمدة سنة قابلة للتجديد من بسين مستشاري محكم الاستئناف (المادة ٨ معدلة) ، وجرت بهذا الحكم نصوص قانوني السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، غير أن القانون الأخير قد جعل اختيار المستشار رئيس المحكمة الابتدائية من بين مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية .

(ج) في الاختصاصات :

في المواد الجنائية :

ألغى المشرع غرفة الاتهام بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية ، ونقل اختصاصاتها الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، عدا احالة الجنايات أو التقرير فيها بعدم وجود وجه ، فقد جعله لمستشار الاحالة الذي أنشأه بالقانون المذكور .

في المواد المدنية والتجارية وغيرها :

أصبح الاختصاص بنظر الطعون بالاستئناف في أحكام المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة للمحاكم الابتدائية ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل أحكام قانون السلطة القضائية ، ومقتضى المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٥ استمرت محاكم الاستئناف في نظر قضايا استئناف المحاكم الجزئية في الدعاوى المذكورة التي رفعت اليها قبل العمل بالقانون الاول ، والتي تُرفع اليها عن أحكام صادرة قبل العمل به ، وذلك حتى يتم الفصل فيها نهائيا ، ويكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن بطريق النقض .

(٥) المحاكم الجزئية :

نتيجة إلغاء نظام التجنيح بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية ، لم يعد من الجائز احالة الجنايات الى المحكمة الجزئية كما لم يصبح من حق هذه المحكمة نظـر الجنايات طبقا للمادة ٣٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية التي ألغيت بالتعديل المذكور .

بيانات إحصائية عن القضايا والقضاة بالمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية :

جدول رقم (١٧)

عدد القضايا والمحكوم فيه ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٦٢	٢٤٢١٢١٠	١٧٦٩٢٦٦	٧٣٪
١٩٦٧	٢٦٧٨١٣٣	١٩٩٥٥٥١	٧٤٪
١٩٧٢	٢٩٣٠٧٠٩	٢٠٨٠١٧٥	٧١٪

جدول رقم (١٨)

عدد القضايا وعدد القضاة وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	أعداد القضاة	ما يخص كل قاض
١٩٦٢	٢٤٢١٢١٠	٨٨١	٢٧٤٨
١٩٦٧	٢٦٧٨١٣٢	٨٨٢	٣٠٣٦
١٩٧٢	٢٩٣٠٧٠٩	غير مبين	غير مبين

جدول رقم (١٩)

نسب الزيادة في عدد القضايا ونسب الزيادة في عدد القضاة

السنة	أعداد القضايا المطروحة	نسب الزيادة عن عام ١٩٦٢	أعداد القضاة
١٩٦٢	٢٤٢١٢١٠	—	٨٨١
١٩٦٧	٢٦٧٨١٣٣	١٠٪	٨٨٢
١٩٧٢	٢٩٣٠٧٠٩	٢١٪	بيان غير متوافر

المبحث الثالث

مرحلة

الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٣ - ١٩٨٠)

أولا : تنظيم المحاكم الوطنية بوجه عام

(١) في الدستور :

ظل الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ ساريا خلال هذه المرحلة ولم تطرأ على أحكامه فيما يتعلق بالمحاكم أى تغيير ، واذ سبق بيان هذه الأحكام فى المبحث الثانى من هذه الدراسة فالتنا نحيل إليها

(٢) فى القوانين :

استمر سريان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، دون تعديـل يذكر فيما يتعلق بالبادئ العامة لتنظيم المحاكم ، وكذلك قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية ، وتميزت هذه المرحلة بصدور قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وكذلك القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

ثانيا : ترتيب المحاكم واختصاصاتها :

(١) المحكمة الدستورية العليا :

قدمنا أن دستور مصر الدائم الصادر عام ١٩٧١ أفرد فصلا خاصا هو الفصل الخامس من الباب الخامس للمحكمة الدستورية العليا ، وأنه على الرغم من صدور هذا الدستور فى شهر سبتمبر عام ١٩٧١ ، فإن قانون المحكمة المذكورة لم يصدر

الا بعد مضي ثماني سنوات ، ظلت خلالها المحكمة العليا المنشأة بقرار قانون مستند الى التعويض .

وفيما يلي أهم مبادئ تنظيم المحكمة الدستورية العليا ، وفقا لأحكام الدستور ولقانونها رقم ٤٨ لسنة

١٩٧٩ .

أ - طبيعة المحكمة الدستورية العليا ومقرها :

نصت المادة ١٧٤ من الدستور التي نقلت عنها المادة الأولى من القانون ، على أن " المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة .

ويؤدى هذا النص أن هذه المحكمة مستقلة عن السلطة القضائية ، ولا تخضع لاشراف وزير العدل .

ب - تأليف المحكمة وتشكيلها :

ناطت المادة ١٧٦ من الدستور بالقانون بتنظيم كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، والشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وخصائصهم وحرصت المادة ١٧٧ من الدستور على تأكيد عدم قابلية أعضاء هذه المحكمة للعزل ، وتولى المحكمة مساءلتهم على الوجه المبين بالقانون .

وطبقا للمادة ٣ من القانون سالف البيان تؤلف المحكمة من رئيس وعدد كاف من الأعضاء وتصدر أحكامها قراراتها من سبعة أعضاء ورأس جلساتها رئيسها أو أقدم أعضائها وعند خلو منصب الرئيس أو غيابه أو وجود مانع لديه يقوم مقامه الأقدم فالأقدم من أعضائها في جميع اختصاصاته .

ج - اختصاصات المحكمة الدستورية العليا :

وفق أحكام المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من قانونها ، تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بما يلي :

- الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح :

- الفصل في تنازع الاختصاص :

بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك اذا

رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل احدهما عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها .

— الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من أية جهة من جهة القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها .

كما تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك اذا اثار خلاف فى التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها .

محجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها وتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتفسير الدعاوى الدستورية .

وبالإضافة الى ما سلف تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات بالنسبة لأعضاء المحكمة أو المستحقين عنهم .

كما تختص بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شئ من شئونهم وكذلك طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

كما تفصل المحكمة دون غيرها فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها .

د - صدر الأحكام والقرارات ومدى إلزامها :

نصت المادة ٤٦ من قانون المحكمة على صدر أحكامها وقراراتها باسم الشعب وجعلت المادة ٤٨ الأحكام والقرارات نهائية وغير قابلة للطعن .

وقضت المادة ٤٩ بأن أحكام المحكمة على الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والمكافة ، وثبت على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام الحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .

(٢) محكمة النقض :

لم تطرأ على تنظيم محكمة النقض خلال هذه المرحلة تعديلات تذكر ، الا في نسجها محددة
نبيين أهمها فيما يلي :

(أ) في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة :

فقد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية
القضائية وبقتضاء اختصت محكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها
رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من
شؤونهم وذلك عدا النقل والندب مستى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة
القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة . فأجاز
التعديل بذلك الطعن في قرارات التعيين ، وكذلك في قرارات الترقية التي كان الطعن
عليها قاصراً على حالة عدم إخطار صاحب الشأن .

(ب) في طلبات وقف التنفيذ :

أضاف القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ فقرة جديدة الى المادة ٢٥١ من قانون
المرافعات ، أوجب فيها على محكمة النقض اذا أمرت بوقف التنفيذ أن تحدد جلسة
لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر .

بيانات احصائية عن القضايا والقضاة في محكمة النقض :

جدول رقم (٢٠)

عدد القضايا والمحكوم فيه ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٧٣	٦٧٥٣	١٩٣٩	٢٨,٧ %
١٩٧٨	١٠٣٢٥	٣١٣١	٣٠,٣ %
١٩٨٠	١٤١٥٣	٤٣٩٧	٣١ %

جدول رقم (٢١)
أعداد القضايا وعدد القضاة وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	عدد القضاة مستشارين	ما يخص كل قاض
١٩٧٣	٦٧٥٣	—	—
١٩٧٨	١٠٣٢٥	٧٥	١٣٨
١٩٨٠	١٤١٥٣	١٢٦	١١٢

جدول رقم (٢٢)
نسب الزيادة في عدد القضايا ونسب الزيادة في عدد القضاة

السنة	أعداد القضايا المطروحة	نسب الزيادة عن عام ١٩٧٣	عدد القضاة مستشارون	نسب الزيادة عن عام ١٩٧٨
١٩٧٣	٦٧٥٣	—	—	—
١٩٧٨	١٠٣٢٥	٥٢,٩ %	٧٥	—
١٩٨٠	١٤١٥٣	١٠٩ %	١٢٦	٦٨ %

وأستلفت النظر الزيادة الضخمة في أعداد القضايا المطروحة على محكمة النقض إذ تجاوزت في نهاية المرحلة ضعف المعروض في بدايتها ، وهي الزيادة التي لم تواجه بزيادة مناسبة في عدد المستشارين كذلك فإن ظاهرة انخفاض معدل الفصل في القضايا على نحو ملحوظ في محكمة النقض جديرة بالفحص والدراسة .

(٣) محاكم الاستئناف :

ونتناول فيما يلي أهم مآطراً من تعديلات على تنظيمها خلال هذه المرحلة .

(١) في مقر محاكم الاستئناف :

أنشئت محكمة استئناف سابعة مقرها مدينة الاسماعيلية وشمل اختصاصها دوائر
محاكم الاسماعيلية ومر سعيد والسويس الابتدائية ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة

١٩٧٦ ، فأصبحت مقر محاكم الاستئناف القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة والاسماعيليه
ونى سويف وأسيوط . طبقا لترتيبها الوارد بالمادة ٦ فقرة أولى من قانون السلطنة
القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

(ب) في الاختصاصات :

في محاكم الجنايات :

بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات ، أجازت
المادة ١١٨ مكرر (١) من القانون الأخير للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في الباب الخاص
باختلاس المال العام والمعدوان عليه والغدر ، أن تقضى فيها بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر
من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا وذلك وفق ما تراه من ظروف الجريمة وملكياتها
إذا كان موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه .

وقد أضيفت الى قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ المادة ٣٦٦
مكررا والتي نصت على أنه " تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنائيات
الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنائيات الواردة في الأبواب الثالث
والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وترفع الدعوى الى تلك الدوائر
مباشرة من النيابة العامة ، وفصل في هذه الدعوى على وجه السرعة . (١)

في محاكم أمن الدولة العليا :

سبق القول أن الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ قد نص لأول مرة على محاكم أمن
الدولة فجرت مادته رقم ١٧١ على أنه " ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، وبمساحة
اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها " .

(١) الفى نظام مستشار الاحالة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض نصوص قانون الاجراءات
الجنائية ، وأصبحت جميع الدعوى والجنائيات تحال مباشرة الى محاكم الجنائيات من المحامى
العام أو من يقوم مقامه .

وكانت مصر - آنذاك - قد عرفت محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وهذه المحاكم لا يجوز تشكيلها الا في ظل حالة الطوارئ ، أما في الظروف العادية فانه ليس من الجائز تشكيلها ، ولعله بالنظر الى امتداد حالة الطوارئ لمدة طويلة عقب صدور الدستور فان الحاجة لم تبد ماسة الى قيام محاكم لأمن الدولة في الظروف العادية

غير ان الحال قد تغير بعد ان انتهت حالة الطوارئ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ فقد سارع المشرع على الاثر بـمـسـسـن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء - محاكم أمن الدولة الذي عمل به اعتبارا من أول يونيو من ذلك العام ، أى بعد خمسة عشر يوما فقط من تاريخ انتهاء حالة الطوارئ ، فأصبح لمحاكم أمن الدولة بذلك صفة الاستمرار ، مع جواز تشكيل محاكم أمن دولة أخرى في ظل حالة الطوارئ التي سرهان ما أعلنت عقب حادث المنصة ، وهي التي أطلق عليها محاكم أمن الدولة " طوارئ " (١)

وتعرض فيما يلي أهم أحكام تنظيم محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ (٢)

محاكم أمن الدولة العليا :

يقع مقر محكمة أمن الدولة العليا في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف على مقتضى المادة الأولى .

وتنعقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ويجوز أن تنعقد في أى مكان آخر في دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة أمن الدولة العليا .

(١) يراجع أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة " طوارئ " " الجريدة الرسمية العدد ٤٣ تابع الصادر في ٢٢ من أكتوبر ١٩٨١ .

(٢) يلاحظ أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا طبقا للقانون المذكور تقبل الطعن بطريق النقض وإعادة النظر (المادة ٨) .

ب - تشكيل محاكم أمن الدولة العليا :

تشكل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف وجوز أن يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري بمرتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية (المادة ٢) .

ج - اختصاصات محاكم أمن الدولة العليا :

تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن ، وفى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والجرائم المرتبطة بها ، وكذلك الجرائم التى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التميمين ، والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح ، أو القرارات المنفذة لها ، وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس ، ولا يقبل الادعاء المدنى أمام هذه المحاكم ، كما أنها تفصل فى الدعاوى المذكورة على وجه السرعة .

د - بيانات إحصائية عن أعداد القضايا وأعداد القضاة بمحاكم الاستئناف :

جدول رقم (٢٣)
أعداد القضايا والمحكوم فيه ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكوم فيه	نسب الفصل
١٩٧٣	٦١٦٤٢	٢٦٤٨٤	٤٢,١ %
١٩٧٨	٧٧٣١٦	٤٣٩٥١	٥٦,٨ %
١٩٨٠	٨٠٦٥١	٤٣١١٦	٤٢,٨ %

جدول رقم (٢٤)
أعداد القضايا وأعداد القضاء وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	أعداد القضاء (مستشارين)	ما يخص كل قاض (مستشار)
١٩٧٣	٦١٦٤٢	غير مبين	غير مبين
١٩٧٨	٧٧٣١٦	٤٩٩	١٥٤
١٩٨٠	٨٠٦٥١	٥٩١	١٣٦

جدول رقم (٢٥)
نسب الزيادة في أعداد القضايا ونسب الزيادة في أعداد القضاء

السنة	أعداد القضايا المطروحة	نسب الزيادة عن عام ١٩٧٣	عدد القضاء (مستشارين)	نسب الزيادة عن عام ١٩٧٨
١٩٧٣	٦١٦٤٢	—	غير مبين	—
١٩٧٨	٧٧٣١٦	٢٥,٤%	٤٩٩	غير مبين
١٩٨٠	٨٠٦٥١	٣٠,٨%	٥٩١	١٨,٤%

يلاحظ أن الزيادة في عدد مستشاري محاكم الاستئناف لا تتناسب مع الزيادة المطردة في أعداد القضايا بما يؤدي إلى انخفاض نسب الفصل .

(٤) المحاكم الابتدائية :

ونحيل في شأن تنظيمها إلى ما سبق بيانه في المبحث الثاني من هذه الدراسة حيث لم تطرأ على قواعد تنظيمها تعديلات تذكر ، إلا في شأن الاختصاص النجى لهذه المحاكم فقد تناول القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ الذي عمل به في ٢٥ أبريل ١٩٨٠ بتعديل المادة ٤٧ من قانون المرافعات ومقتضاه أصبح حكم المحكمة الابتدائية انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسمائة جنيه ، وقد كان نصاب الحكم الانتهائي قبل التعديل مائتين وخمسين جنيتها .

(٥) المحاكم الجزئية :

وأهم التعديلات التي طرأت خلال هذه المرحلة على أحكام تنظيمها مايلي :

(١) في المواد الجنائية :

بمقتضى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذى سلفت الاشارة اليه أنشئت محاكم أمن الدولة جزئية لها صفة الاستمرار مقرها فى مقر كل محكمة جزئية وتختص دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها فى اختصاص محاكم أمن الدولة العليا والتي تقع بالخالفه للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمهين ، والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن والعلاقة بين المؤجر والمستأجر .

وتفصل المحكمة فى هذه الدعاوى على وجه السرعة ولا يقبل الأدعاء المدنى أمامها .

وتكون أحكامها قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنب المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدوائر بالنقض وإعادة النظر .

كذلك أنشئت بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ محكمة الاشتباه التى تعقد فى عاصمة كل محافظة وتشكل من قاض واحد يعاونه خبيران أحدهما يمثل وزارة الداخلية والآخر يمثل الشئون الاجتماعية ويكون حضورهما اجراءات المحكمة وجوبيا ، وقد مان تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف المتهم من جميع الوجوه وقبل تاريخ جلسة المحكمة ويعين الخبيران بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية .

وتختص المحكمة المذكورة بالفصل فى الدعاوى المرفوعة وفقا لأحكام القانون سالف البيان وهى عن جرائم الاشتباه والتشرد (١) وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون

(١) من أغرب ما أبدعه القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ اعتبار من اعتاد ارتكاب الجنايات أو الجنب المضررة بأمن الحكومة من جهة الخارج المنصوص عليها فى الباب الاول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات مشتبه فيها ، كذلك حق وزير الداخلية فى تقصير مدة التدبير الذى تقضى به المحكمة (المادتان ١٢٥ ١٢٦) .

١١ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس وتستأنف أحكام المحاكم المذكورة أمام احسدى
دوائر المحكمة الابتدائية على أن يعاونها خبيران أحدهما من وزارة الداخلية والآخر يمثل وزارة
الشئون الاجتماعية يعينان بذات الاجراءات المشار اليها في شأن المحكمة الجزئية .

(ب) في المواد المدنية والتجارية وغيرها :

طراً على المادة ٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تعديل بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من ٢٥ ابريل ١٩٨٠ . بقتضاء ارتفاع النصاب الابتدائي للمحكمة
الجزئية الى خمسمائة جنيه . وفق نصابها الانتهايي على ما هو عليه . وقد كان نصاب المحكمة
الجزئية الابتدائي قبل التعديل مائتين وخمسون جنيهاً . وقد بررت المذكرة الايضاحية هذا
التعديل بما طرأ على قيمة العملة من تغيير في السنوات الأخيرة أدى الى انخفاض قوتها الشرائية
وجعل من الملائم إعادة النظر في الحدود المختلفة للأختصاص .

(ج) بيانات احصائية عن أعداد القضايا والقضاة بالمحاكم الابتدائية والجزئية :

جدول رقم (٢٦)

أعداد القضايا والمحكم فيه ونسب الفصل

السنة	أعداد القضايا المطروحة	المحكم فيه	نسب الفصل
١٩٧٣	٢٧٩٥٥٢١	١٩٩٩٥٠٤	٧١,٥ %
١٩٧٨	٣٨١٨٩٣٢	٢٧٨٨٨٠٦	٧٣,٥ %
١٩٨٠	٣٧٢٦٢٤١	٢٦٩٢١١٧	٧٢,٢ %

جدول رقم (٢٧)
أعداد القضايا والقضاة وما يخص كل قاض

السنة	أعداد القضايا المطروحة	أعداد القضاة	ما يخص كل قاض
١٩٧٣	٢٧٩٥٥٢١	غير مبين	غير مبين
١٩٧٨	٣٨١٨٩٣٢	١١٩٨	٣١٨٧
١٩٨٠	٣٧٢٦٢٤١	١٢٤٦	٢٩٩٠

جدول رقم (٢٨)
نسب الزيادة في أعداد القضايا ونسب الزيادة في أعداد القضاة

السنة	أعداد القضايا المطروحة	نسب الزيادة عن عام ١٩٧٣	أعداد القضاة	نسب الزيادة عن عام ١٩٧٨
١٩٧٣	٢٧٩٥٥٢١	—	غير مبين	—
١٩٧٨	٣٨١٨٩٣٢	٣٦,٦ %	١١٩٨	غير مبين
١٩٨٠	٣٧٢٦٢٤١	٣٢,٣ %	١٢٤٦	٤ %

الفصل الرابع

مجلس الدولة

إعداد

الدكتور نعيم عطية

محتوى الفصل الرابع

المبحث الأول	:	الملاح الرئيسية للتعليم التشريعي لمجلس الدولة .
المبحث الثاني	:	تشكيل مجلس الدولة .
المبحث الثالث	:	اختصاصات مجلس الدولة .
المبحث الرابع	:	أعضاء مجلس الدولة — اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم في التعيين والترقية .
المبحث الخامس	:	عمل مجلس الدولة من ناحية الكم — نظرة تقريبية .

مجلس الدولة

المبحث الأول

اللامع الرئيسية للتطور التشريعي لمجلس الدولة

عندما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ كان مجلس الدولة المسمى قاننا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الذي يمتل مجلس القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وقد استحدثت دعوى الالغاء لأول مرة في مصر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة . أما قبل ذلك فلم يكن لأية هيئة قضائية اختصاص بالنسبة القرارات الإدارية . وبعد أهمية دعوى الالغاء من جانبين فهي من جانب تكفل ضمان حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ضد اعتداءات الإدارة ، وذلك عن طريق الحكم بالغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون . ومن جانب آخر تمكن القضاء من بسط رقابته على أعمال الإدارة وتوجيه القائمين على أمرها إلى التزام نطاق القانون . ويكون ذلك عن طريق الغاء قراراتها المعيبة .

وكان مجلس الدولة يختص طبقا لقانون انشاءه في ١٢ من أغسطس ١٩٤٦ بالنظر في ثلاثة أنواع من الموضوعات هي :

١ - انتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .

٢ - قضايا الأفراد .

٣ - منازعات الموظفين .

وكانت تخرج عن اختصاص المجلس الطليات المتعلقة بأعمال السيادة ، أما اختصاصه بطلبات التعويض فكان مشتركاً بين القضاء الإداري .

وقد جاء اختصاص مجلس الدولة بالنسبة للقرارات التأديبية وقرارات الفصل بغير الطريق التأديبي شاملا الالغاء والتعويض ، وذلك فيما يتعلق بالموظفين الدائمين وحدهم ، أما بالنسبة لقرارات التعيين

والترقية ومنع العلاوات فكان اختصاص المجلس بالغاء وحده شاملا لجميع الموظفين الدائمين وغير الدائمين ، على أن اختصاص المجلس بالبحث اتسع بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ فشمّل منازعات الموظفين العموميين دون تفرقة بين الدائمين وغير الدائمين الغاء وتعويضاً .

ولم يكن قانون انشاء المجلس يمنحه أى اختصاص فى شأن العقود الادارية . والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ صارت محكمة القضاء الادارى تختص - ولكن بالمشاركة مع المحاكم العادية بالنظر فى المنازعات المتعلقة بثلاثة عقود ادارية هى الالتزام والأشغال العامة والتوريد .

وكان أول قانون يصدر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى خصوص مجلس الدولة هو القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة المنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ . وقد أصبح اختصاص المجلس شاملا لجميع العقود الادارية كما صار الاختصاص بها مقصورا على المجلس دون غيره . وكان الاختصاص فى دعاوى التعويض عن القرارات الادارية مشتركا بين القضاء الادارى والعادى ، الا أن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة جعل الاختصاص فى هذا المجال قاصرا على القضاء الادارى وحده . وهذا ماقررتة المادة التاسعة من هذا القانون بقولها " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى طلبات التعويض المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت اليه بصفة أصلية أو تبعية . وذلك أضحى مجلس الدولة هو المختص وحده بالفصل فى دعاوى التعويض عن القرارات الادارية المعيبة .

وقد تضمن القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الاشارة اليه فيما تضمن من أحكام أيضا :

— انشاء المحكمة الادارية العليا .

— انشاء هيئة مفوضى الدولة .

أولا : عن المحكمة الادارية العليا :

بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الاشارة اليه أنشئت المحكمة الادارية وصارت مختصة بنظر الطعون التى ترفعها هيئة مفوضى الدولة فى أحكام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية المختلفة . وقد كان حق الطعن فى ظل هذا القانون مقررا لرئيس هيئة مفوضى الدولة له أن يستعمله من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن ان رأوا وجها لذلك . الا أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى أجاز لصاحب الشأن الطعن مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بفصله .

ويكون الطعن جائزا في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .
- ٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .
- ٣ - إذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا أو لم يدفع .

على أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فلم يقصر حق الطعن على رئيس هيئة مفوضي الدولة بل أجاز له لدى الشأن .

كما أنه يصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالإصلاح الزراعي فتح باب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في خصوص الاستيلاء والتوزيع اللذين يتمان طبقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وتعديلاته .

وصدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ أصبح الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مقصورا على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية وأسند اختصاص الطعن في أحكام المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية . وصارت تصدر أحكام نهائية في هذه الطعون . على أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ أجاز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري المشار إليها أمام المحكمة الإدارية العليا بشرطين :

— أن يكون الطعن مرفوعا من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

— أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر خلافا لما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو يقتضي تقرير مبدأ قانوني جديد .

ثانيا : هيئة مفوضي الدولة :

وقد خول القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هيئة مفوضي الدولة في مباشرة المهمة المنوط بها اختصاصا واسعا لتحضير الدعاوى وتبليغها للمرافعة واستظهار جوانبها كافة من الناحية الواقعية والقانونية برأي مسبق تتمثل فيه الحيادة لصالح القانون وحده وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا والأمر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع

التي ترى لزوم أخذ أقوالهم عنها ، والأمرباجراء تحقيق الوقائع التي ترى لزوم تحقيقها ، ودخول شخص ثالث في الدعوى وتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية في الأجل الذي تحدده ، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد ، كل ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، تستوجبها مقتضيات النظام الإدارى وحسن سير المرافق العامة ، وتستهدف غرضين أساسيين ، أولهما السرعة في حسم المنازعات الإدارية حتى لا تبقى الروابط الإدارية (وهى من روابط القانون العام) معلقة أمدا طويلا ، وثانيهما استقرار تلك الروابط استقرارا نهائيا على حكم القانون الذى يجب أن يكون وحسده هو الرد فى تلك الروابط والذى يجب أن تسيّر الإدارة على سنته وهديه فى علاقاتها مع الناس جميعا .

بما لا يحتمل المساومات والاتفاقات الفردية كما هو الشأن فى روابط القانون الخاص ومن أجل هذا خول القانون الهيئة حق اقتراح وإنهاء المنازعات الإدارية على أساس المبادئ التى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل تحدده ، فان تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاها النزاع . ومن المهام الأساسية التى قام عليها نظام مفوضى الدولة تجريد المنازعات الإدارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا يبغي إلا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ومعاونة القضاء الإدارى بمعاونة فنية متساوة تساعد على تحميم القضايا تحميما يرضى ما أظلم من جوانبها وجلو ما غمض من قائمها ، برأى تتبل فيه الحجة لسالم القانون .

قد ابتدع القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية فمضى الاقليم المصرى ، وهو الذى امتد سريانه بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة ٢٥ % من رأسمالها أو ضمن لها حد أدنى من الأرباح والجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديد ها قرار من رئيس الجمهورية ، نظام المحاكم التأديبية التى حلت كقاعدة عامة محل مجالس التأديب القديمة مستهدفا بذلك توفير المزيد من الضمانات للموظفين والاطمئنان الى عدالة أكبر وأسرع وأيسر فى شئونهم .

واختصت المحاكم التأديبية ، وفقا لنص المادتين ١٨ و ٢٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والإدارية على اختلاف تشكيلها تبعاً لدرجة الموظف وقت إقامة الدعوى ونوع المخالفة مالية أو إدارية وفيما خلا الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة حسبما نصت على ذلك المادة ٤٦ من هذا القانون كرجال القضاء العادى والإدارى وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات واستثناء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة قبل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ لسريان أحكام كادر العمال على المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وتحسين حالتهم والعمال اذا كان التصرف فى التحقيق بالنسبة لهم من اختصاص الجهة التى يتبعونها كما نصت على ذلك المادة ١٥ من القانون ذاته ، وكذا الموظفون المعيّنون على اعتمادات مالية أو وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة على ما يؤخذ من نصوص المادتين ٤ و ١٨ من القانون المذكور ، والموظفون الذين يقترح مدير

عام النيابة الادارية ، وفقا للمادة ١٦ من القانون المشار اليه ، فصلهم بغير الطريق التأديبي بقرار من رئيس الجمهورية ، بيد أنه بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أصبح اختصاص المحاكم التأديبية مقيدا الى قسبي العمال والموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة اللتين كانتا تخرجان عن اختصاصها .

وطبقا لقانون مجلس الدولة الخالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعيوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التى تقع من :

١ - العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة فى وزارات الحكومة ومجالسها ووحدات الحكم المحلى والعاملون بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التى تضمن لها الحكومة حد أدنى من الأرباح .

٢ - أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

٣ - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديد ها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا . كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى الهنديين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من هذا القانون (المادة ١٥) وهذه الطعون اما أن تكون مقدمة من الموظفين العموميين بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية واما أن تكون مقدمة من العاملين بالقطاع العام فى الجزاءات الموقعة عليهم فى الحدود المقررة قانونا .

كما يختص رئيس المحكمة التأديبية بإصدار قرار بالفصل فى طلبات وقف أو د وقف الأشخاص المشار اليهم فيما تقدم عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه اثناء مدة الوقف وذلك فى الحدود المقررة قانونا (المادة ١٦) وتحديد اختصاص المحاكم التأديبية وفقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تبعا للمستوى الوظيفى للعامل وقت اقامة الدعيوى ، وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم فى المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا ، ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١٥ سالف الإشارة اليها .

وتوقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم على أنه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديد ها قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التى تضمن لها الحكومة حد أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

- أ - الانذار
- ب - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين
- ج - خفض المرتب
- د - تنزيل الوظيفة
- هـ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع (المادة ١٩) أما الجزاءات التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي :

— غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

— الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

— الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

في جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع الى حين انتهاء المحاكمة (المادة ٢١) . والعاملون بعد انتهاء خدمتهم لا تجوز اقامة الدعوى التأديبية عليهم الا في الحالتين الآتيتين :

— اذا كان بدئ في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

— اذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدئ في التحقيق قبل ذلك (المادة ٢٠) .

وأحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون . يعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الادارية وولي رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المتضرر ان يتم الطعن في حالة الفصل من الوظيفة (المادة ٢٢) .

وقد كان الاختصاص القضائي لمجلس الدولة منذ انشائه بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ اختصاصا محددًا بمنازعات ادارية على سبيل الحصر — وما كان يجوز للمجلس بهيئة قضاء اداري أن يتجاوز اختصاصه هذا بالنظر في منازعة لم يرد النص على اختصاصه بها على أنه بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبح مجلس الدولة هيئة قضاء اداري صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الادارية وذلك بنص المادة العاشرة فقرة ١٤ من ذلك القانون وقد ترتب على ذلك اتساع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري وتقلده مكانته كقاض طبيعي للمنازعات الادارية .

وبذلك انتقل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من مرحلة الاختصاصات المقيدة على سبيل الحصر الى مجال الاختصاصات المقيدة على سبيل الحصر الى مجال الاختصاص العام فأعتبر صاحب الولاية العامة على المنازعات الادارية كافة ، وذلك استيفاء لاختصاصه الطبيعي . وان كان هذا لا يعنى غل يد المشرع عن اسناد التصرف في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى على أن يكون ذلك على سبيل الاستثناء من الأصل العام المقرر بالمادة ١٧٤ من الدستور والقدر فليس الحدود التي يقتضيها الصالح العام .

وعندما صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نصت المادة ١ منه على أن يتشأ مجلس الدولة ويكوّن هيئة قائمة بذاتها ولحق بوزارة العدل . ثم صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ نص في المادة ١ منه على أن يكون مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها ولحق بوزارة العدل . ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ونص على أن لوزير العدل حق الاشراف على المجلس وأعضائه وموظفيه ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ ونص في المادة الأولى منه على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة الوزارة ، ثم صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق (برئاسة مجلس الوزراء) ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص في المادة الأولى منه على أن يكون مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية ، ثم صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ونص على أن يكون مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق بالمجلس التنفيذي ، ثم صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحاق مجلس الدولة بوزير العدل .

وعندما صدر دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ نصت المادة ١٧٢ منه على أن " مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى وفي ظل هذا الدستور صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ونص في مادته الأولى منه على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل .

المبحث الثاني

تشكيل مجلس الدولة

التشكيل الفني للمجلس :

يشكل مجلس الدولة فنياً — من رئيس وعدد مكاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين والمستشارين
المساعدين (أ ، ب) والنواب والمندوبين • ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون ويتوزع هؤلاء الأعضاء
— برئاسة رئيس المجلس — في أقسام فنية هي :

القسم القضائي — قسم الفتوى — قسم التشريع — الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

أولاً : القسم القضائي :

يتألف من الجهات الآتية :

- ١ — المحكمة الإدارية العليا .
- ٢ — محكمة القضاء الإداري .
- ٣ — المحاكم الإدارية .
- ٤ — المحاكم التأديبية .
- ٥ — هيئة مفوضي الدولة .

١ — المحكمة الإدارية العليا :

تتكون من دوائر على أساس التخصص ، ولهذا فهي — في الوقت الحاضر — تتكون من الدوائر
الأربع التالية :

الدائرة الأولى :

وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات ، كما تختص بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة والتي تنص عليها المادة ١٠٤ من قانون المجلس .

الدائرة الثانية :

وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالترقيات والتعيينات والتسميات .

الدائرة الثالثة :

وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالإصلاح الزراعي .

الدائرة الرابعة :

وتختص بنظر المنازعات المتعلقة بالتأديب والجزاءات والفصل بخير الطريق التأديبي والتعويض عنها.

١ - محكمة القضاء الإداري :

وتتكون من ثماني دوائر ، خمس منها على أساس التخصص وهي :

الدائرة الأولى : تختص بالنظر في منازعات الأفراد مع الإدارة ،

الدائرة الثانية : تختص بالنظر في منازعات الجزاءات .

الدائرة الثالثة : تختص بالنظر في منازعات الترقيات .

الدائرة الرابعة : تختص بالنظر في منازعات التسميات .

الدائرة الخامسة : تختص بمنازعات العقود الادارية .

ودائرة واحدة على أساس استئناف تختص بالطعون المقامة من أحكام صادرة من المحاكم الادارية وهذه الدوائر الست مقرها القاهرة . وأما الدائرتان الأخريان فاختصاصهما على أساس

محلى اذ احدهما بالا سكندرية والأخرى بالمنصورة حيث تقومان هناك بكافة الاختصاصات المماثلة
لدوائر القاهرة بما فيها الاختصاص الاستثنائي .

٣ — المحاكم الادارية :

هذه المحاكم مقسمة على أساس مرفقى ومحلى :
والمحاكم الادارية المرفقية هي :

- أ — المحكمة الادارية للرئاسة وما يتبعها .
- ب — المحكمة الادارية للصحة وما يتبعها .
- ج — المحكمة الادارية للتعليم وما يتبعها .
- د — المحكمة الادارية للنقل والمواصلات وما يتبعها .
- هـ — المحكمة الادارية للرى والحربية وما يتبعها .
- و — المحكمة الادارية للمالية وما يتبعها .

اما المحاكم الادارية المحلية فهي المحاكم الادارية بمدن الاسكندرية والمنصورة وطنطا واسيوط .

٤ — المحاكم التأديبية :

وهذه المحاكم بدورها مقسمة على أساسين مرفقى ومحلى :

والمحاكم التأديبية المرفقية هي :

- أ — المحكمة التأديبية للرئاسة وما يتبعها .
- ب — المحكمة التأديبية للصناعة وما يتبعها .
- ج — المحكمة التأديبية للزراعة وما يتبعها .
- د — المحكمة التأديبية للتعليم وما يتبعها .
- هـ — المحكمة التأديبية للصحة وما يتبعها .
- و — المحكمة التأديبية للنقل والمواصلات وما يتبعها .

وأما المحاكم المحلية فهي المحاكم التأديبية بمدن الاسكندرية والمنصورة وطنطا واسيوط .

والى جوار هذه المحاكم التأديبية المرفقية والمحلية توجد محكمتان تأديبيتان خاصتان
بمستوى الادارة العليا وتقع أولاهما بمدينة القاهرة والثانية بمدينة الاسكندرية .

٥ - هيئة مفوضى الدولة :

يتولى الادعاء أمام المحاكم التأديبية أعضاء النيابة الادارية أما المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية فانها تعرف نظاما مختلفا يعرف بنظام التفويض الذى يقوم فيه المفوض بتحضير الدعوى وشهيتها للمرافعة أمام المحكمة وهذا المفوض يتبع هيئة مفوضى الدولة التى ليس لها تقسيم خاص بها ، فهى فيما عدا رئيسها ووكيلها والمشرف على أعمالها بالاسكندرية تتبع فى تقسيمها ذات الأساس الذى تقوم عليه المحاكم فان كانت المحكمة مقسمة على أساس الدوائر المتخصصة فان المفوضين ينقسمون أيضا الى دوائر تخصصية وان كانت المحاكم مقسمة على أساس مرفقى فان المفوضين أيضا ينقسمون على أساس مرفقى .

ثانيا : قسم الفتوى :

يتكون من عدد من الادارات وعدد من اللجان ، وفقا لقرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢ فان ادارات الفتوى هى الادارات التالية :

١ - ادارة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والمحافظات (المجالس المحلية) ووزارة التخطيط .

٢ - ادارة لوزارة الداخلية .

٣ - ادارة لوزارتى الخارجية والعدل .

٤ - ادارة لوزارة الحربية .

٥ - ادارة لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

٦ - ادارة لوزارة الاسكان والتشييد ووزارة التعمير .

٧ - ادارة لوزارتى التعليم العالى والتربية والتعليم .

٨ - ادارة لوزارتى الأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية .

٩ - ادارة لوزارة الصحة .

١٠ - ادارة لوزارات القوى العاملة والثقافة والاعلام والسياحة .

١١ - ادارة لوزارتى (الخزانة) والاقتصاد والتجارة الخارجية .

١٢ - ادارة لوزارة التموين والتجارة الداخلية .

١٣ - ادارة لوزارتى الزراعة واستصلاح الأراضى والاصلاح الزراعى .

١٤ — ادارة لوزارة الري .

١٥ — ادارة لوزارتى الصناعة والبتترول والثروة المعدنية والكهرباء .

١٦ — ادارة لوزارة النقل والمواصلات .

١٧ — ادارة لوزارة الانتاج الحربى .

والى جوار هذه الادارات فانه يجوز أن يندب برئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات " مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهملهم رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح (المادة ١/٥٩) من قانون المجلس ومعتبر المفوض فى هذه الحالة ملحقا بادارة الفتوى المختصة بشئون الجهة التى يعمل بها (المادة ٢/٥٩ من قانون المجلس) .

أما لجان الفتوى :

١ — اللجنة الأولى : وتشكل من رؤساء ادارات رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء والمحافظات (المجالس المحلية) ووزارة التخطيط والداخلية والخارجية ، والمعدل ، والحربية ، والانتاج الحربى ، والنقل البحرى ، والمصالح العامة بمدينة الاسكندرية .

٢ — اللجنة الثانية : وتشكل من رؤساء ادارات وزارات التعليم العالى والتربية والتعليم والأوقاف وشئون الأزهر ، والشئون الاجتماعية ، والصحة ، والقوى العاملة (والثقافة والاعلام) والسياحة والسكان والتشييد (والتمير) .

٣ — اللجنة الثالثة : وتشكل من رؤساء ادارات وزارات (الخزانة) والاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والتجارة الداخلية والزراعة واستصلاح الاراضى والاصلاح الزراعى والرى ، والمتاعسة ، والبتترول والثروة المعدنية والكهرباء والنقل والمواصلات .

يرأس كل لجنة من هذه اللجان نائب لرئيس المجلس (المادة ٦٠ من قانون المجلس) وان كان يجوز لرئيس المجلس أن يحضر جلسات هذه اللجان فى هذه الحالة تكسبون

له الرئاسة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) (١)

ثالثا : قسم التشريع :

يشكل من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ومن عدد كاف من الوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين • ولحق به نواب ومندوبون وينضم الى هؤلاء الأعضاء رؤساء إدارات الفتوى كل منهم حين نظر التشريعات الخاصة بإدارته للاشتراك في المداولات • ويكون له صوت محدود فيها • ويجوز لرئيس مجلس الدولة أن يحضر جلسات قسم التشريع • وتكون له الرئاسة في هذه الحالة (المادة ٧٠ من قانون المجلس) •

رابعا : الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع :

وتشكل من نائب لرئيس المجلس رئيسا ومن نواب رئيس المجلس والوكلاء بقسمي الفتوى والتشريع • فضلا عن مستشاري قسم التشريع رؤساء إدارة الفتوى • وإذا حضر رئيس المجلس جلسات الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فإن الرئاسة تكون له في هذه الحالة (المادة ٧٠ من قانون المجلس)

التشكيل الإداري لمجلس الدولة :

وفقا للمادة ٧٠ من قانون مجلس الدولة فإن رئيس مجلس الدولة هو الذي ينوب عن المجلس في صلاته بالخير • كما يشرف على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها فضلا عن أنه يشرف على الأعمال الإدارية وعلى الأمانة العامة للمجلس وعند غياب الرئيس أو خلو مقعده يحل محله في اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس

ومعاون رئيس المجلس في تنفيذ الاختصاصات السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل • يندب بقرار من رئيس المجلس (المادة ٧١) ويتبع الأمين العام مكتب فني برئاسته يتولى إعداد

(١) يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس - إنشاء لجنة أو أكثر تخصص في نوع معين من المسائل يمتد اختصاصها الى جميع إدارات الفتوى (المادة ٦٠/٢ من قانون المجلس) •

كما يجوز لرئيس المجلس أن يعهد الى إدارة الفتوى التي يكون مقرها خارج القاهرة بمباشرة اختصاص اللجنة (المادة ٦١ فقرة أخيرة من قانون المجلس) •

إعداد البحوث التي يطلبها رئيس المجلس ، كوسما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها كما يتبع الأمين العام المراقبات الإدارية التالية :

- المراقبة العامة لشئون مكتب رئيس مجلس الدولة .
- المراقبة العامة لشئون مكتب الأمين العام .
- المراقبة العامة لشئون الأعضاء .
- المراقبة العامة للتخطيط والتنظيم والإحصاء .
- القطاع الإدارى والمالى والأجهزة القضائية المعاونة وهذا الأخير يتكون من الإدارات التالية :
 - الإدارة العامة للتفتيش الإدارى والمالى والتحقيقات والقضايا .
 - الإدارة العامة للشئون الإدارية .
 - الإدارة العامة للشئون الإدارية للقسم القضائى .
 - الإدارة العامة للشئون الإدارية لقسم الفتوى والتشريع .

البحث الثالث

اختصاصات مجلس الدولة

تتنوع اختصاصات مجلس الدولة الى نوعين رئيسيين :

• اختصاصات أو وظائف قضائية واختصاصات أو وظائف استشارية .

وتشمل الوظيفة القضائية لمجلس الدولة الفصل في المنازعات الادارية والدعوى التأديبية فضلا عن بعض الاختصاصات القضائية الأخرى التي تنص عليها قوانين خاصة .

أما الوظائف الاستشارية فانها تشمل ابداء الرأي وصياغة القوانين فضلا عن اعدادها في بعض الحالات وإلى جوار هذين النوعين الرئيسيين هناك وظائف أخرى يقوم بها أعضاء مجلس الدولة بصفتهم أعضاء في هذا المجلس .

الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة :

أولا : الفصل في المنازعات :

قد نص على هذا الاختصاص كل من الدستور الحالي (المادة ١٧٢) وقانون السلطنة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٥) وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٠) وهذه النصوص صارت محاكم مجلس الدولة هي القاضى الطبيعي والعام للمنازعات الادارية وقد عمد الدستور الحالي الى حماية اختصاص مجلس الدولة فنص في المادة ٦٨ على أنه (يحظر النص في القوانين على تخمين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء) .

— وأما كان وجه الرأى فى حدود المنازعة الادارية التى تختص محاكم مجلس الدولة بنظرها فبان ولاية هذه المحاكم مقيدة بقيود ثلاثة .

القيد الأول :

أعمال السيادة : حيث لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة (المادة ١١ من قانون مجلس الدولة) وتقوم نظرية أعمال السيادة على أن السلطة التنفيذية تتولى وظيفتين أحدهما بوصفها سلطة حكم والأخرى بوصفها سلطة إدارة وتعتبر الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم من قبيل أعمال السيادة ، والأعمال التي تقوم بها بوصفها سلطة إدارة أعمال إدارية .

القيد الثاني :

المنازعات الإدارية التي نصت بعض القوانين على اختصاص جهات قضائية أخرى بها بصفتها نهائية . ولا يشير مؤدى هذا القيد اشكالا فيما يتعلق بإسناد الاختصاص إلى جهة القضاء العادى . مثال ذلك اختصاصه بمنازعات الملكية العامة مع أنها منازعات إدارية بطبيعتها وإنما الذى يحتاج إلى شيء من البحث فى هذا الصدد فهو إسناد الاختصاص إلى جهات أخرى تعد جهات قضائية بطبيعة تشكيلها وضمانات التقاضى أمامها مثال ذلك اللجان القضائية لضباط القسوات المسلحة ولجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة .

وقد جرت المحكمة الإدارية العليا على احترام اختصاص هذه الجهات بل أنها ترى أيضا الإحالة إلى هذه اللجان وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، على أنه لا يقاس على هذه الجهات القضائية الجهات الإدارية الأخرى ولو كانت ذات اختصاص قضائى ، إذ أن هذه الجهات ليست قضائية بطبيعة تشكيلها وضمانات التقاضى أمامها ولذلك فقد درجت المحكمتان الدستورية العليا والإدارية العليا على خضوع قراراتها لرقابة القضاء الإدارى حتى لو نص على منع ذلك أو نص على أن قراراتها نهائية وسلكتها فى هذا الصدد ليس غريبا فهو مكمل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضى الذى هو بدوره استجابة لمعطيات الدستور .

القيد الثالث :

مبدأ الفصل بين السلطات فهذا المبدأ يقيد ولاية القاضى الإدارى فهو لا يملك أن يصدر حكما فيه تكليف للإدارة بعمل أو يُلزمها فيه بتوجيهات كما أنه لا يملك أن يحل محلها فى وظيفتها أو يجرى بتقديره ما يتطلب تقديرها .

ثانيا : الفصل في بعض الدعاوى المنصوص عليها في بعض القوانين :

ومن أمثلة هذه القوانين القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي نص على اختصاص محكمة القضاء الإداري ببعض الطلبات والطمعون .

ثالثا : الدعاوى التأديبية :

وفقا للمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة فان الدعاوى التأديبية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة التأديبية هي الدعاوى عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

١ - العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومجالسها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والوحدات التي كانت تابعة للمؤسسات العامة (قبل إلغائها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥) والشركات التي تخضع لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

٢ - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ (وهو بشأن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين بها) .

٣ - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد ها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا .

وتتضح من هذا النص أن انعقاد اختصاص المحاكم التأديبية بالدعاوى التأديبية منوط بشرطين :

أولهما : أن يكون هناك ادعاء بجريمة تأديبية (مالية إدارية) .

ثانيهما : أن يكون المنسوب إليه الجريمة التأديبية من الطوائف المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر .

والجريمة التأديبية هي كل فعل يرتكبه الموظف يكون من شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح .

وقد تكون الجريمة التأديبية مخالفة مالية أو إدارية وهذا يتوقف على مواد القوانين واللوائح
والقرارات والعمليات التي خولفت أحكامها .

والأخطاء التأديبية قد ترتكب أثناء الوظيفة أو بمناسبة أدائها ومستوى في ذلك أن ترد هذه
الواجبات في نصوص صريحة أو أن تفرضها طبيعة العمل الوظيفي ذاته فالمستقر عليه أن النسب
التأديبي لا يخضع لقاعدة (لا جريمة إلا بنص) .

وفاد ذلك أن الجرائم التأديبية لا تدخل تحت حصر على الأقل لا يمكن وصفها تحت تقنيات عامة
من أجل هذا فإن السلطات التأديبية الأخرى تشارك المحاكم التأديبية في نظر هذه الجرائم
حتى يتسنى الفصل في الجرائم التأديبية ذات الأهمية المحدودة في وقت سريع نسبيا وإن كان
هذا لا يمنع من اختصاص المحاكم التأديبية وحدها في الحالتين الآتيتين :

أولهما : إذا أريد توقيع جزاء أشد مما تملكه السلطات الرئاسية (راجع المادتين ٨٢ و ٨٣ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨) .

ثانيهما : إذا اتصلت الدعوى بالمحكمة التأديبية بأن أودعت الأوراق سكرتيرتها حيث لا يملك أحد
سحب ولاية المحكمة في هذه الحالة (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٤٦
لسنة ١٣ في جلسة ٧٢/٢/١٩) .

ولاحظ أن شاغلي الوظائف العليا كانوا لا يعاقبون قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار
نظام العاملين المدنيين بالدولة إلا بمعرفة المحكمة التأديبية وقد روى في هذا القانون العدول عمن
هذا المسلك على الأقل فيما يتعلق بجزاءى التنبيه واللمم وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية لهذا
القانون " كما جعل المشروع للسلطة المختصة توقيع جزاءى التنبيه واللمم على شاغلي الوظائف العليا
(المادة ٨١ من المشروع) وذلك لتفويض الحكمة السابق إيرادها وهي التي تقتضى بضرورة أن يتقصر
للسلطة المختصة وذلك تحقيقا للانضباط وحسن سير العمل وحتى لا يظل أمر العامل في هذه الوظائف
العليا معلقا مدة قد تطول بسبب تقديمه للمحاكمة الخاصة إذا كانت المخالفة قد لا تقتضى أكثر من توقيع
جزاء التنبيه واللمم .

وللمحاكم التأديبية أيضا اختصاص ولائى بمسألتين ترتبطان بالدعوى التأديبية ألا وهما الفصل في طلبات

وقف أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم بالمادة ١٥ سابقة الذكر والفصل في طلبات صرف المرتب كله أو بعضها أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونيا .

الاختصاصات الاستشارية لمجلس الدولة :

وتنحصر هذه الاختصاصات الاستشارية في ابداء الرأي (الافتاء) في صياغة القوانين والقرارات الجمهورية ذات الصلة التشريعية واللوائح أو اعدادها .

ويتولى ابداء الرأي في مجلس الدولة ادارات الفتوى والغرضون الملحقون بها ولجان الفتوى والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

إدارات الفتوى ولجانها :

وهي تختص بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب فيها الرأي من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة وكذلك فحص التظلمات الادارية (المادة ٥١) كما لا يجوز لأيئة وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة . أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة (المادة ٥٨ ، فقرة أخيرة من قانون المجلس) .

ولا تستقل ادارات الفتوى بإبداء الرأي مباشرة في جميع الأحوال بل عليها أن تحيل الى لجان الفتوى المسائل الآتية (المادة ٦١ من قانون المجلس) .

— كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

— عقود التوريد والأشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

— الترخيص في تأسيس الشركات التي ينص القانون على أن يكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

— المسائل التي يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من إحدى ادارات قسم الفتوى أو لجانها .

فهذه المسائل يلتزم رؤساء إدارات الفتوى بحالتها إلى اللجان المختصة لإبداء الرأي فيها فضلا عن أن لديهم أن يحيلوا إليها ما يرويه جديرا بالأحوال اليها .

٢ — مقصور الجهات الإدارية :

وهو لا يستعان بهم في دراسة الشؤون القانونية والتظلمات الإدارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح (المادة ٥٩ من قانون المجلس) وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في بحث التشكيل .

٣ — الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

وهي تختص بإبداء الرأي مسبقا في المسائل الآتية (المادة ٦٦ من قانون المجلس)
— المسائل الدولية الدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تعال إليها بسبب أهميتها من رئاسة الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

— المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

— المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها .

— المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

وكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه الموضوعات ملزما للجانبين . أما التشريع بمجلس الدولة (المادة ٦٣ من قانون المجلس) وإن كان له أن يحيل ما يرى أهميته منها إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (المادة ٦٦ فقرة أخيرة من قانون المجلس) وتعني وظيفة الصياغة وضع مشروعات القوانين — وغيرها مما سبق في الصيغة القانونية التي تجعلها مؤدية للقرارات التي سبقت من أجله دون تدخل من جانب المجلس في موضوع هذه المشروعات ، وأما الأعداد فإنه يتجاوز مجرد الصياغة إلى المشاركة في إبداء الرأي الموضوعي الذي يناسب الفكرة العامة للمشروع المطلوب ، وتعد وظيفة الصياغة ملزمة للجهات المعنية أما وظيفة الأعداد فهي جوازية لها (المادة ٦٣ من قانون المجلس) .

الإختصاصات التى يقوم بها بعض أعضاء مجلس الدولة :

الى جوار الاختصاصات القضائية والاستشارية التى اشرنا اليها توجد بغض الاختصاصات الأخرى يقوم بها مجلس الدولة هى :

— تقديم تقرير الى رئيس مجلس الوزراء يتضمن ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص فى التفسير القائم أو الغموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطاتها ، ويقوم بهذه الوظيفة رئيس مجلس الدولة مرة كل سنة أو كلما رأى ضرورة لذلك " المادة ٦٩ من قانون المجلس .

— الاشتراك فى اللجنة الوزارية للشئون التشريعية ، ومشارك فى هذه اللجنة رئيس مجلس الدولة — بصفته — أيضا حيث يجرى النص فى قرارات تشكيل هذه اللجنة على ذلك .

— الاشتراك فى لجنة شئون الخدمة المدنية المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ويقوم بهذه الوظيفة كل من رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ورئيس قسم التشريع بمجلس الدولة .

— الاشتراك فى بعض مجالس الإدارات وبعض مجالس التأديب وبعض اللجان التى نصت عليها بعض القوانين والقرارات الوزارية ويقوم بهذه الوظائف من يختارهم لذلك السيد رئيس مجلس الدولة أو رئيس إدارة الفتوى المختصة فى حالة الاشتراك فى لجنة البت المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات وذلك مع مراعاة الدرجة المناسبة للعضوان نصت بعض هذه القوانين أو القرارات على درجات معينة

وهذا نكون قد عرضنا موجزا لتشكيل مجلس

الدولة واختصاصاته ووظائفه .

المبحث الرابع

أعضاء مجلس الدولة واختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم

والقوانين الخاصة بهم في التعيين والترقية

أولاً : يشترط فيمن يعين عضواً بمجلس الدولة :

- ١ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- ٢ - أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .
- ٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٤ - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لمرمحل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .
- ٥ - أن يكون حاصلاً على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما في العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعيين في وظيفة مندوب .
- ٦ - ألا يكون متزوجاً بأجنبية . ومع ذلك يجوز بأذن من رئيس الجمهورية الاعفاء من هذا الشرط إذا كان متزوجاً بمن تنتمي بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية .
- ٧ - ألا تقل سن من يعين مستشاراً بالمحاكم عن أربعين سنة ، ولا تقل سن من يعين بالمحاكم الإدارية عن ٢٨ سنة ولا تقل سن من يعين مندوباً مساعداً عن تسع عشرة سنة (المادة ٧٢ من قانون المجلس) ومع مراعاة الشروط المبينة فيما تقدم يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة على أنه يجوز أن يعين رأساً من غير أعضاء المجلس في الوظائف المنصوص عليها في القانون والشروط المقررة ، وذلك في حدود ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة ، ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المندوبين والوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة (المادة ٧٤ من قانون المجلس) . يعتبر المندوب المساعد معيناً في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلومين المنصوص عليهما في البند (٥) مما تقدم متى كانت التقارير المقدمة عنه مرضية (ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوب الحاصلون على هذه الدبلومين من الفئات التالية :

١ - المندوبون السابقون بمجلس الدولة .

ب - من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الإدارية أو محام بإدارة قضايا الحكومة .

- ج — المعيدون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة مصر العربية متى أمضى المعيد ثلاث سنوات في عمله وكان راتبه يدخل في حدود مرتب المندوب .
- د — المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .
- ه — المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية من سنة على الأقل (المادة ٢٥ من قانون المجلس) يجوز أن يعين في وظيفة نائب :
— النواب السابقون بمجلس الدولة .
— قضاة المحاكم الابتدائية وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة وكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .
— أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وأعضاء هيئات تدريس القانون بجمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني . وكانوا في درجات ماثلة لدرجة نائب أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .
- المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة أو أي عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي . (المادتان ٢٦ و ٢٧ من قانون المجلس معدلتان بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .
- و — يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :
* المستشارون المساعدون السابقين بمجلس الدولة .
* رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الإدارية .
* أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .
* المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متوالية ، بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أي عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .
- * المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات ماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة (المادة ٢٨ من قانون المجلس) .
- و — يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) :
* المشاركون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا في هذه الدرجة ثلاث سنوات

على الأقل .

- * الرؤساء بالمحاكم الابتدائية رؤساء النيابة العامة والنيابة الادارية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات .
 - * أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين أمضوا فسي وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .
 - * المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات ماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (١) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .
 - * المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة (المادة ٢٩ من قانون المجلس) .
- وجوز أن يعين في وظيفة مستشار :**
- * المستشارون السابقون بمجلس الدولة .
 - * المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العامون بالنيابة العامة والوكلاء العامون بالنيابة الادارية والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .
 - * المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية (١) (المادة ٨٠ من قانون المجلس) .

ثانيا : أداة التعيين في وظائف المجلس :

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وعين نواب رئيس المجلس ووكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس ، وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وعين باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية (المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة معدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦) .

(١) كما يقوم رئيس مجلس الدولة قبل عرض مشروع الترقيات على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية بثلاثين يوما على الأقل بإخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دهم ولم يشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتدبير الكفاية وسين بالاختصار أسباب التخطي ولعن أخطر الحق في التظلم (المادة ١٠ من قانون المجلس) .

ثالثا : الأقدمية والإختيار :

يكون اختيار النواب بطريق الترقية من بين المندوبين على أساس الأقدمية ومن وأقلا أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم . وتكون ترقية النواب والمستشارين المساعدين من الفئة (ب) ، (١) على أساس الأقدمية مع الأهلية وجوز ترقية الكفاية الممتازة ولو لم يحل دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل وشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم .

ويعتبر ذوي الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون - في آخر تقريرين - لكفايتهم في تقارير التفتيش الفني - على درجة كفاية وشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط .

وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية (المادة ٨٤ من قانون المجلس) .

رابعا : في التفتيش على أعضاء المجلس :

تتولى إدارة التفتيش الفني بالمجلس التفتيش على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين والمندوبين المساعدين ويكون تقدير الكفاية بأحدى الدرجات الآتية : كفاية فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط .

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين وإيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش . كما يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق . وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توافرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش (المادة ٩١ من قانون المجلس) .

ويخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته . وللمن أخطر الحق في التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار (١) (المادة ١٠ من قانون المجلس) ويكون التظلم

(١) كما يقوم رئيس مجلس الدولة - قبل مشروع حركة الترقيات - على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية بثلاثين يوما على الأقل باخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم الترقيات لسبب غير متصل بتقدير الكفاية ومن الاخطار أسباب التخطي ولمن أخطر الحق في التظلم (المادة ١٠ من قانون المجلس) .

بعريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفنى على هذه الادارة احالة التظلم الى اللجنة الخماسية (المادة ١١ من قانون المجلس) وتفضل اللجنة في التظلم قبل اجراء حركة الترقيات (المادة ١٠ من قانون المجلس) وتختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والتدب . كما تختص الدائرة المذكورة بالفصل فى طلبات التعميـض عن تلك القرارات وفى المنازعات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم (المادة ١٠٤ من قانون المجلس وهي مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ .

خامسا : فى واجبات أعضاء المجلس والأعمال المحظورة عليهم :

لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له بالقيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته . ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها كما يحظر على أعضاء المجلس الاشتغال بالعمل السياسى . ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية إلا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها (المادتان ٩٤ و ٩٥ من قانون المجلس) .

كما لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة افشاء أسرار المداوالت (المادة ٩٦ من قانون المجلس) .

ويختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل من رئيس مجلس الدولة رئيسا ومن ستة من نوابه بحسب ترتيب الأقدمية (المادة ١١٢ من قانون المجلس) وتقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لادارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق ادارى يتولاها احد نواب رئيس المجلس بالنسبة الى المستشارين ومستشار بالنسبة الى باقى أعضاء المجلس (المادة ١١٣ من قانون المجلس) والمقومات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء المجلس هى اللوم والعزل . وإذا صدر حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس بأجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه فى الجريدة الرسمية . ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر فى الجريدة الرسمية (المادة ١٢٠ من قانون المجلس) .

سادسا : عدم قابلية أعضاء المجلس للعزل :

أعضاء المجلس من درجة نائب فما فوقها غير قابلين للعزل . ويرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاء . وتكون الهيئة المشكلة منها مجلس التأديب هى الجهة المختصة بكل ما يتصل بهذا الشأن . ومع ذلك اذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة

أو فقد أسباب الصلاحية لأدائها لغير الأسباب الصحية أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب .

أما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيكون فصلهم أو نقلهم إلى وظائف معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة المشكلة منها مجلس التأديب (المادة ٩٣ من قانون مجلس الدولة) .

كما يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكلة منها مجلس التأديب أمر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متتاليين بدرجة أقل من المتوسط ، وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماع أقوالهم ، فإذا تبين لها صحة التقارير وصيرورتها نهائية قررت إحالتهم إلى المعاش أو نقلهم إلى وظيفة غير قضائية ، ويصدر بالإحالة إلى المعاش أو الفصل قرار رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة ومعتبر تاريخ الإحالة إلى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة الرسمية (المادة ٩٣ من قانون المجلس) .

سابعاً : الوظائف الإدارية والكتابية :

يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بإحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة معادلة فسي الوظائف الإدارية . ويلحق هؤلاء بالقسم القضائي أو قسم الفتوى والتشريع أو المكتب الفني ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة (المادة ١٢٢ من قانون المجلس) .

ويكون التعيين في الوظائف الكتابية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجسريه المجلس للمرشحين طبقاً للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس (المادة ١٢٨ من قانون المجلس) .

ويكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة إلى العاملين من شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية . كما يكون لأمين عام المجلس بالنسبة إلى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال (المادة ١٢٦ من قانون المجلس) .

المبحث الخامس

عمل مجلس الدولة من ناحية الكم - نظرة تقريبية

نعرض فيما يلي جوانب مما أسفر عنه ما قامت به إدارة التفتيش الفني بمجلس الدولة في أول يناير سنة ١٩٨١ من تفتيش على أعمال القسامين القضائي والاستشاري وهو أحدث تفتيش أجرى قبل كتابة هذه الصفحات .

أولا : القسم القضائي :

١ - المحاكم الإدارية بالقاهرة :

- أ - المحكمة الإدارية للصحة : كان المتداول من القضايا أمام هذه المحكمة بجلسات أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ وعدد ١٤٩ قضية حجز للحكم منها ٦١ قضية أى بنسبة تصل الى ٤٠ % .
- ب - المحكمة الإدارية للرئاسة : كان المتداول من القضايا أمام هذه المحكمة بجلسات أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ وعدد ٣٨٠ قضية حجز للحكم منها ١٤١ قضية أى بنسبة تصل الى ٣٧ % .
- ج - المحكمة الإدارية لوزارة الرى والدفاع : كان المتداول من القضايا أمام هذه المحكمة ١٣٤ قضية كما أن الأحكام التى أصدرتها الهيئة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٢٩ حكما .
- د - المحكمة الإدارية لوزارة التعليم : تتولى هذه المحكمة أعمال المحكمة الإدارية لوزارة النقل والمواصلات وقد أصدرت الهيئة فى المحكمتين خلال الفترة من أول أكتوبر حتى أول ديسمبر ١٩٨٠ عدد ٩١ حكما .

٢ - المحاكم الإدارية والتأديبية بالأقاليم :

- أ - المحكمة الإدارية بالإسكندرية : عدد القضايا المتداولة بالجلسات من ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠ الى ٢ / ١٢ / ١٩٨٠ بلغ ٣٧٦ قضية حجز منها للحكم ١٥٩ قضية أى بنسبة تزيد عن ٤١ % وهى نسبة مقبولة أما عدد التقارير المنجزة بمعرفة مفوضى المحكمة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٨٠ فبلغ ١٥٢ تقريراً بمتوسط ١٥ تقريراً للمفوض فى الشهر . كما بلغ انجاز المحكمة فى شهرى

أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ حوالي ٦٤ حكما بمتوسط يقرب من ١١ حكما في الشهر للمعضو .

ب - المحكمة التأديبية بالاسكندرية : أنجزت هيئة المحكمة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ عدد ٩٢ حكما (طعون ودعاوى تأديبية) بمتوسط يقرب من ١٦ حكما في الشهر بـ
بالإضافة الى ما فصل فيه السيد المستشار رئيس المحكمة من طلبات صرف المرتب وعدد ٧٥ طلبا .

ج - المحكمة الادارية والتأديبية بطنطا : تتولى هيئة واحدة المحكمة الادارية والمحكمة التأديبية بطنطا وقد بلغ عدد القضايا الموجودة بالمحكمة ٢٩١٨ قضية منها ١٠٥٨ قضية بالمحكمة الادارية و ١٨٦٠ قضية بالمحكمة التأديبية .

وقد أصدرت الهيئة خلال ثلاثة شهور من أول أكتوبر حتى آخر ديسمبر ١٩٨٠ عدد ٢٨٤ منها ٥٥ حكما في دعاوى تأديبية و ٢٠ حكما في طعون .

د - المحكمة الادارية بالمنصورة : المتبقى في أول ديسمبر ١٩٨٠ بالمحكمة من القضايا بسندون فصل ٥٠٢ قضية متداولة بالجلسات و ١٦٠٢ قضية بالتحضير و ٥٦٢ قضية بالجدول ومجموع هذه القضايا ٢٦٦٦ قضية .

هـ - المحكمة التأديبية بالمنصورة : المتبقى لدى المحكمة في أول ديسمبر ١٩٨٠ عدد ١١٠٢ دعوى تأديبية و ٢٢٦ طعنا تأديبيا و ١١ طلبا .

و - المحكمتان الادارية والتأديبية بأسوط : مجموع القضايا التأديبية المنظورة في أول ديسمبر ١٩٨٠ عدد ١٧٢ قضية أما المنظورة في هذا التاريخ أمام المحكمة الادارية من الدعاوى الادارية فهو ١١١٠ دعوى منها ٤٨٨ دعوى متداولة بالجلسات البرافعة و ٦٢٢ دعوى متداولة بالتحضير و ٥ دعاوى بالجدول .

٣ - هيئة مفوضي الدولة

مفوضو المحكمة الادارية العليا :

الدائرة الأولى بلغ رصيد الطعون التي لم تعد فيها التقارير بهذه الدائرة حتى أول ديسمبر ١٩٨٠ عدد ٣٣٦ طعنا وكان الوارد خلال شهر نوفمبر ٢٩ طعنا .

ب - الدائرة الثانية : بلغ رصيد الطعون التي لم تعد فيها التقارير حتى أول ديسمبر ١٩٨٠ بهذه الدائرة ٤٥٢ طعنا .

ج - الدائرة الثالثة : بلغ رصيد الطعون التي لم تعد فيها التقارير حتى أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ بهذه الدائرة ٦٠ طعنا .

د - الدائرة الرابعة : بلغ رصيد الطعون التي لم تعد فيها تقارير حتى أول ديسمبر سنة ١٩٨٠ بهذه الدائرة ٦٧٨ طعنا .

مفضوا الدولة لدى محكمة القضاء الإداري بالنصرة :

كان عدد القضايا المتداولة بالتحضير حتى آخر ديسمبر ١٩٨٠ بواقع ١٦١٤ قضية بالإضافة الى ٢٦٥٣ قضية محجوزة لكتابة التقرير

ثانيا : القسم الاستشاري :

١ - إدارة الفتوى لوزارة الري : ان جملة ما قام به أعضاء الإدارة في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ بلغ ١٧٥ ملفا أنجزت بصفة نهائية وضاف إليها ١٧ تظلمًا وحضر ١٢ لجنة فيكون المجموع ٢٠٤ موضوعا وبلغ متوسط انجاز العضو خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٧ ملفا أى بمتوسط ١٤ ملفا في الشهر .

٢ - إدارة الفتوى لوزارة الاسكان : ان جملة ما ورد لهذه الإدارة في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ تمثل في ١٠٨ ملفا أنجز منها بصفة نهائية ٨٧ ملفا وطلبت استيفاءات في ١٩ ملفا وقضى ملفان دون تصرف كما تم حضور ٣ لجان .

٣ - إدارة الفتوى لوزارة الزراعة : بلغ مجموع ما أنجزته هذه الإدارة في شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ عدد ٦٥ ملفا + ١٦ لجنة أى موضوعا وبلغ متوسط الانجاز الشهرى للعضو في هذه الفترة ٦ موضوعات .

٤ - إدارة الفتوى لوزارة الصناعة والبتروك والكهرباء : بلغ مجموع ما أنجزته هذه الإدارة من موضوعات خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ بصفة نهائية ٦٧ ملفا بالإضافة الى أن أعضاءها حضروا ٤٠ لجنة وبلغ متوسط الانجاز الشهرى ٨ ملفات .

٥ - إدارة الفتوى للنقل والمواصلات : ورد الى هذه الإدارة خلال أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ عدد ١٧٠ ملفا تم انجاز عدد ١٥١ منها بصفة نهائية ، وطلبت استيفاءات في الملفات الأخرى . كما قام الأعضاء بحضور ١٦ لجنة بالإضافة الى ٤١ تظلمًا موضوعيًا وبلغ متوسط الانجاز الشهرى

لكل من أعضاء الإدارة في هذه الشهر الثلاثة ٦ ملفات .

٦ - إدارة الفتوى لوزارة الداخلية : بلغ جملة ما أنجزته الإدارة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر عدد ٦٥ موقعا وبلغ متوسط الانجاز الشهرى ٥ ملفات لكل من أعضاء الإدارة ٥ مع ملاحظة أن أعضاء هذه الإدارة هم القائمون أيضا بأعمال إدارة الفتوى للخارجية والعدل ومن ثم يكون واضحا أن متوسط الانجاز النهائى يأتى عند اضافة المنجز بإدارة الفتوى للداخلية الى المنجز بإدارة الفتوى للخارجية والعدل .

٧ - إدارة الفتوى لوزارتى الخارجية والعدل : سبق أن بينا أن متوسط الانجاز الشهرى للعضو بإدارة فتوى الداخلية ٥ موقعات وقد أنجز الأعضاء القائمون بالعمل فى إدارة الفتوى للداخلية العمل بإدارة الفتوى لوزارتى الخارجية والعدل وبلغ فى الشهرين المشار اليهما ٢٨ موقعا ومن ثم يكون المتوسط الشهرى قد بلغ ٧ ملفات .

٨ - إدارة الفتوى لوزارة الحربية والانتاج الحربى : أنجزت الإدارة ٩٥ موقعا خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ وبلغ متوسط الانجاز الشهرى للعضو ١٠ موقعات .

٩ - إدارة الفتوى لوزارتى الصحة والأوقاف : بلغ ما أنجزته الإدارة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ عدد ٣٠ موقعا بصفة نهائية وطلبت استيفاءات فى ٤١ موقعا .

١٠ - إدارة الفتوى لرياسة الجمهورية : ورد للإدارة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ عدد ١١١ موقعا ثم انجاز ٦٢ موقعا بصفة نهائية وطلبت استيفاءات فى ٤١ موقعا وبقى الموقعات ثم حفظها مؤقتا أو أعيدت لجهات الإدارة لعدم الاختصاص .

هذه بعض الجوانب التى أوضحها تقرير التفتيش الذى أجرى على جهات المجلس فى أوائل عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وهو أحدث التقارير التى وضعت عن أعمال جهات المجلس عند كتابة هذه الصفحات .

كما توضح الإحصائية الآتية عدد القضايا خلال عامين قضائين فى محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا .

جدول رقم (٢٩)
بيان احصائي بعدد القضايا الباقية
بعد وفصل والسوارة خلال العام القضائي
١٩٧٩/٧٨ بمحكمة القضاء الاداري

الدوائر	متخلف من السنة الماضية	وارد خلال العام ١٩٧٩/٧٨	الجميع
الأفراد	٨٥٦	١١٥٧	٢٠١٣
الجزاءات	٢٥٨	٢٦٧	٥٢٥
الترقيات	٤٦٧	٢٩٢	٧٥٩
التسميات	٤١٩	٦٣٤	١٠٥٣
المقود	٢٤٠	٤٦٨	٧٠٨
الاستئنافية	١١٤	٤٨٢	٥٩٦

الفصل الخامس

النياحة العامة

إعداد

المستشار عبد الرحيم نافع

محتوى الفصل الخامس

- | | |
|----------------|---|
| البحث الأول : | الهيكل التنظيمي للنيابة العامة . |
| البحث الثاني : | التنظيم القضائي للنيابة العامة . |
| البحث الثالث : | وظيفة النيابة العامة . |
| البحث الرابع : | اختصاصات النيابة العامة . |
| البحث الخامس : | العاملون بالنيابة العامة . |
| البحث السادس : | إشراف النيابة العامة على تنفيذ الأحكام الصادرة بالاعدام . |

النياينة العامة

تمهيد :

لعله من المستصوب ازاء بسط دور النيابة العامة في مجال العدالة الاجتماعية خلال السنوات مسن سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٨٠ ، أن نلج في رفق السمة العامة للنظام القانوني الذي يحكم قواعده الاجراءات الجنائية بحسب أن النيابة العامة وهي تباشر وظيفتها نيابة عن المجتمع - قد شغلت حيزا كبيرا في نطاق هذه الاجراءات في التشريع المصري وقدر أن هذه الدراسة مجرد منظرة متعدد الزوايا والسطوح لهيكل النيابة ومهمته فانا نبادر الى القول بأن النمط الذي يحكم الاجراءات الجنائية في التشريع المصري - مزيج بين قسمين رئيسيين هما النظام الاتهامي والنظام التقيقي - فبين هذين يقف دور النيابة العامة في التشريع المصري وهو يأخذ في الحقيقة قطوعها الطيبة . وجوهر هذا النظام أن (الاتهام) تمارسه سلطة معينة يقع عليها عبء تحرى الدليل وتعبه وصل الجريمة بفاعله . وهذه السلطة في مصر هي النيابة العامة واذا كان المشرع يخرج في القليل عن هذا الأصل فيقرر بعض هذا الحق للضرورة أو القضاء الحكم - الا أنه نسرر يسير قاصر على مرحلة الاتهام دون سواها .

ومنظرة تاريخية خاطفة ، يمكن القول بأنه منذ صدر قانون تحقيق الجنائيات الأهلي الذي كان معمولا به أمام المحاكم الوطنية وحتى الآن - فان دور النيابة في نطاق الخصومة الجنائية التي هي عصب عملها وجوهره - يكاد يكون على هيئته العامة ، ولم يطرأ عليه تعديل جوهري - الا في قانون الاجراءات الجنائية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٠ وهو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ - اذ تراجع الى الراء دور النيابة العامة في نطاق تحقيق الجرائم وتقدم عليه دور قضاة التحقيق - غير أن الضرورة العملية ما لبثت أن ألجأت الشارع الى اصدار القانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ (١) - ليعود دور النيابة العامة الى ماكان عليه الحال قبل صدر القانون الأصلي . وهو الدور الذي لا زالت تمارسه حتى الآن . وقد تعاقبت التعديلات على قانون الاجراءات الجنائية لا يصاد الثغرات التي كشف عنها التطبيق العملي سواء في مجال الخصومة الجنائية أو المدنية .

(١) القانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

المبحث الأول

الهيكل التنظيمي للنيابة العامة

نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أنه "يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم - عدا محكمة النقض - النائب العام أو محام عام أو أحد رؤساء النيابة العامة أو وكلائها أو مساعديه أو معاونيه .

وطبقا لهذا النص فإن الهيكل الوظيفي للنيابة العامة في مصر وحتى سنة ١٩٨٠ يتخذ شكلا هرميا رأسه النائب العام - وقاعدته المعاوضون ومنهما المحامون العامون الأول ثم المحامون العامون فرؤساء النيابة وكلاؤها فالمساعدون وتتفرع طائفة رؤساء النيابة إلى فئتين رؤساء النيابة " أ " ورؤساء النيابة " ب " كما تتفرع طائفة وكلاء النيابة إلى الوكلاء والوكلاء من الفئة الممتازة وهذه الفئة الأخيرة كانت تنقسم إلى فئتين " أ " و " ب " هي الأخرى - حتى ألغى هذا التقسيم الفرعي الأخير بصدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والذي ألغى هذا التقسيم بأثر رجعي اعتبارا من ١١/٢٦/١٩٧٥ .

تعيين أعضاء النيابة العامة :

(١) معاون النيابة :

يشترط وفقا للمادتين ٣٨ و ١١٦ من قانون السلطة القضائية فيمن يعين معاونًا بالنيابة العامة (وهي أدنى الدرجات القضائية) أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

- أ - ألا يقل سنه عن تسع عشرة سنة كاملة .
- ب - أن يكون مصري الجنسية .
- ج - أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق بجامعة جمهورية مصر العربية أو شهادة أجنبية معادلة وأن ينجح في امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

د - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد إليه
إعتباره .

هـ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٢) مساعد النيابة :

يشترط لتشغيل درجة مساعد النيابة ذات الشروط التي يتطلبها القانون في معاون النيابة فيما
عدا السن فهو فيها احدى وعشرون سنة . وإذا كان التعيين فيها من الخارج - أى من غير
الترقية من الدرجة السابقة عليها - فيجب أن يجتاز المرشح لها الامتحان (١) الذي يحدد
شروطه بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

(٣) وكلاء النيابة والوكلاء من الفئة المتأخرة :

أجاز قانون السلطة القضائية التعيين في هاتين الدرجتين - فضلا عن الترقية من الدرجة
السابقة - من بين أقرانهم في مثل درجاتهم من رجال القضاء بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة
والنيابة الادارية - وكذا من المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف لعدد تتراوح بين أربع
سنوات . وأعضاء هيئات التدريس بكتليات الحقوق بالجامعات المصرية وأساتذة القانون بها . وأيضا
المشتغلون بعمل نظير (٢) مدة أربع عشرة سنة .

(٤) رؤساء النيابة العامة :

يجوز أيضا التعيين في هذه الدرجة مباشرة - من الطوائف السابق ذكرها مع اختلاف في المدة
التي اشترطها القانون - فهي بالنسبة للمحامين ترتفع سنوات الاشتغال أمام محاكم الاستئناف إلى
اثنتي عشرة سنة للرؤساء من فئة " ب " وخمس عشرة سنة للفئة " أ " - كما تصبح مدة النظر
سبع عشرة سنة وعشرين سنة على التوالي .

(١) بمقتضى قرار وزير العدل رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار ١٢٢٢ لسنة ١٩٧٥ - يضع
النائب العام أسئلة الامتحان في المواد (قانون العقوبات القسم العام ، جرائم الرشوة واختلاس
الأموال الأميرية ، والاعتداء على النفس والمال ، وأحكام القبض والتفتيش والحبس الاحتياطى ،
والتصرف فى الدعوى الجنائية ، والمصطلحات القانونية باحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية) و
يجرى اختبار شخصي أيضا وينظم القرار تفاصيل اجراءات التقدير وترتيب المتقدمين .

(٢) يقصد بالنظراء المشتغلون بعمل اعتبره المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى
(صدر قرار المجلس فى ١٧/٥/١٩٧٣) .

(٥) المحامون العامون :

يجوز تعيينهم مباشرة بغير الترقية من الدرجة السابقة — ومن بين أقرانهم في الدرجة مسن الهيئات القضائية الأخرى • أو من المحامين المشتغلين أمام محكمة النقض مدة خمس سنوات متوالية • وأساتذة الحقوق والقانون بالجامعات الذين أمضوا في درجة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات •

(٦) المحامون العامون الأول :

يكون تعيينهم من بين مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو من في درجاتهم من رجال القضاء أو النيابة العامة •

(٧) النائب العام :

يكون تعيينه أيضا — من بين مستشاري محكمة النقض أو الاستئناف ومن في درجاتهم من رجال القضاء أو النيابة العامة •

إجراءات تولي وظيفة النيابة العامة :

١ — يكون شغل أعضاء النيابة العامة لوظائفهم سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية وذلك وفق ما ينص عليه قانون السلطة القضائية على أن الإجراءات التي تسبق صدور القرار الجمهوري تختلف فيما بينهم على النحو التالي :

— يعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية •
— يعين المحامي العام الأول بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

— يعين باقي أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية •

وهكذا فإن منصب النائب العام يجري شغله دون أخذ رأي أو موافقة أي هيئة أو مجلس بينما يؤخذ الرأي سلفا من المجلس الأعلى عند تعيين المحامي العام الأول وتعيين موافقة المجلس عند تعيين باقي الأعضاء • (م ١٥ من قانون السلطة) •

٢ - يؤدى أعضاء النيابة قبل إشتغالهم اليمين التالية :

" أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم القوانين .
يكون أداء النائب العام اليمين أمام رئيس الجمهورية . أما أعضاء النيابة الآخرون فيؤدون اليمين أمام وزير العدل بحضور النائب العام .

الرقابة على أعمال أعضاء النيابة العامة :

يقصد بالرقابة على أعمال النيابة العامة - مراقبة قيامهم بواجباتهم والتزام حكم القانون في تصرفاتهم القضائية والإدارية . وفي هذا المجال فإن أعضاء النيابة العامة يخضعون لأشراف رؤسائهم بقاعدة التسمية التدريجية فللنائب العام والمحامين العامين رؤساء النيابة في دوائر اختصاصهم توجيهاً وملاحظات إلى أعضاء النيابة في تصرفاتهم القضائية والإدارية ونهايتهم بعملهم وسيرهم وسلوكهم ويتبعون في النهاية وزير العدل طبقاً للمادة ٢٦ من قانون السلطة القضائية (١) . بالإضافة إلى هذه التسمية التدريجية فقد نصت المادة ١٢٢ من القانون المشار إليه على تشكيل إدارة للتفتيش القضائي على أعمال النيابة من مدير ووكيل يختاران من بين مستشاري النقض أو الاستئناف أو المحامين العامين وعدد كاف من المحامين العامين رؤساء النيابة - تختص بالتفتيش على أعمال رؤساء النيابة ومن دونه من أعضائها لمعرفة درجة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم وتحقيق الشكاوى التي تقدم ضدهم - ووضع التقارير الفنية لتقدير درجة كفايتهم القانونية - اللازمة لترقيتهم وإخطارهم بها ، وهي تقارير تتضمن مدى مبادرة العضو في الانتقال لتحقيق الحادث ، وإنجاز التحقيق وكفايته وتصرفه فيه وتقديمه للأدلة والوقائع ومعلوماته القانونية وأسلوبه في الكتابة . . . الخ

واجبات أعضاء النيابة : نظم هذه الواجبات أسبقاً قانون السلطة القضائية

ولئن كان من المسلم به أن أول واجب يقع على عاتق أعضاء النيابة هو الحرص على انزال حكم القانون صحيحاً وحسن وزن الأمور بين الناس باعتبار أنهم يمثلون الهيئة الاجتماعية فإن من الواجبات والمحظورات التي يلتزمون بها - وتولى النائب العام بمعاونة مكتبة الفني وإدارة التفتيش القضائي - توجيه أعضاء النيابة نحوها . وقد أعدت لذلك موسوعة من التعليمات العامة في سنة ١٩٥٨ كانت تسبقها منشورات وكتب دورية توزع على سائر النيابة تتضمن ما يجب أن يلتزم به الأعضاء والعمل على مقتضاها ضماناً لحسن سير العمل وتحقيق العدالة . ثم صدرت سنة ١٩٨٠ موسوعة أخرى جمعت شتات ما يلتزم به الأعضاء

(١) إشراف وزير العدل على أعضاء النيابة قاصر على حسن قيامهم بواجبهم دون تدخل في اختصاصهم القضائي .

ولعله من المستحسن أن تشير إلى بعض ما ورد بهذه التعليقات هنا (١) - لا يخاف مسدى الحرم على كفاية حرية المواطنين ونشر العدل بينهم - علما بأن مخالفة هذه التعليمات تعرض مسؤولية الممثل الادارية التي قد تصل الى حد مجازاته تأديبيا بما قد يصل الى نقله مكانها أو حرمانه من الترقية أو نقله الى وظيفة غير قضائية .

(١) يحظر على عضو النيابة التدخل لدى زملائه لصالح أطراف الأنزعة المعروضة عليهم ، أو اذاعة أسرار التحقيقات والقضايا ، أو الاشتغال بعمل تجارى أو أى عمل لا يتفق وكرامته (وهو حظر ورد فى قانون السلطة القضائية) أو الاشتغال بالعمل السياسى وإبداء الآراء (وهو حظر ورد أيضا فى القانون) أو أن يكون محكما فى نزاع الا بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية باستثناء الأقارب حتى الدرجة الرابعة أو الاشتراك فى برامج الاذاعة المسموعة أو المرئية أو أحاديث الصحف الا بإذن كتابى من النائب العام - بل حظر على العضو التحدث بصوت مسموع فى شئون عمله أثناء ارتياده محلا عاما أو ركوبه المواصلات العامة .

المبحث الثاني

التنظيم القضائي للنيابة العامة

ينقسم جهاز النيابة العامة - كهيئة قضائية - إلى قسمين ، النيابة العامة لدى المحاكم والنسبة العامة لدى محكمة النقض . وقد وضع هذا التقسيم في قانون السلطة القضائية . حيث نصت المادة ٢٣ منه على أنه " يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم - عدا محكمة النقض - النائب العام . الخ " ونصت المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه " تنشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء وظيفة النيابة لدى محكمة النقض . ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداوالت الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لمثلها صوت معدود في المداوالت " .

وهكذا فإن التشريع المصري يعرف وظيفتين للنيابة العامة - أو على نحو أدق نيابتين عامتين - وهو ما تكشف عنه عبارة المادة ٢٤ سالفة الذكر من قولها تنشأ لدى محكمة النقض (نيابة عامة مستقلة) . وسوف نتناول تباعا دراستهما .

أولاً : النيابة العامة لدى المحاكم :

النيابة العامة لدى المحاكم هي الشطر الأعظم في التنظيم القضائي للنيابة وهي التي تنوب عن المجتمع كله في كل ما يتصل بتطبيق القوانين العقابية .

التنظيم العام لعمل النيابة العامة :

النائب العام هو رأس جهاز النيابة العامة لدى المحاكم . وهو يستمد اختصاصه من القانون مباشرة ويعاونه في ذلك سائر أعضاء النيابة العامة . ويأشر النائب العام اختصاصه بنفسه ومن خلال أعضاء مكتبه الفني ويتكون هذا المكتب من رئيس بدرجة محام عام يعاونه عدد كاف من أعضاء النيابة من درجة رئيس نيابة فما فوقها . وهؤلاء يتولون عرض ما يكلفهم به النائب العام من فحص لأي عمل تباشره النيابة العامة .

ولاية النائب العام — عامة ومطلقة في كل ما تنظمه النيابة العامة من تحقيق أو اتهام أو غيرها —
فله صلاحية مباشرة اجراءات التحقيق والتصرف في أى جريمة داخل الجمهورية سواء بنفسه أو بسند
أى عضو من أعضاء النيابة العامة في أى موقع عمل يكون فيه وله أن يمارس تمثيل النيابة العامة
في جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وإن كان العمل لا يجرى على ذلك إلا بالنسبة للجرائم الجسيمة
الشر . (١)

هذا وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه — يحل محله أقدم أعضاء النيابة
العامة عموما . (وهو المحامي العام الأول حتى سنة ١٩٨١) ومساعد النائب العام بمعدئ وتكون
له جميع اختصاصاته .

وتيسيرا للعمل وتطبيقا لقواعد اللامركزية . فقد تم تقسيم الجمهورية الى دوائر اختصاص — يتولى
أحد أعضاء النيابة العامة اختصاص النيابة العامة في كل دائرة منها — ويجرى توزيع وتقسيم هذه
الدوائر وفقا لتوزيع وتقسيم قضاء الحكم ، أى المحاكم وذلك على النحو التالى :

بالنسبة لدوائر محاكم الاستئناف — يقوم لدى كل محكمة استئناف محام عام (٢) (حتى سنة ٨١)
تكون له سائر اختصاصات النائب العام في دائرة المحكمة . فهو النائب العام في حدود اختصاصه
الاقليمى — أى حدود الاختصاص المحلى لمحكمة الاستئناف وحتى سنة ١٩٨٠ كان عدد محاكمهم
الاستئناف فى الجمهورية سبعة وهى (القاهرة ، الاسكندرية ، طنطا ، المنصورة ، بنى سويف
أسيوط ، الأسمايلية) . على أن مباشرة المحامى العام لاختصاصات النائب العام فى دائرة
المحكمة التى يعين فيها — لاتعنى المساواة بين الدرجتين — اذ تبقى دائما سلطة النائب العام
قائمة فى الاشراف القضائى على المحامى العام بحسبان ان هذا الأخير احد أعضاء النيابة العامة .

(١) تولى النائب العام بنفسه اجراءات التحقيق مع المتهم الاول فى جناية الشروع فى قتل الرئيس جمال
عبد الناصر سنة ١٩٥٤ المعروفة بحادث ميدان المنشية بالاسكندرية كما تولى النائب العام بنفسه
التحقيق فى حادث وفاة القائد العام للقوات المسلحة (المشير عبد الحكيم عامر) — وصدر القرار
فى التحقيق منه شخصيا فى سنة ١٩٦٨ وتولى النائب العام بنفسه تحقيق شق كبير من القضية المعروفة
بقضية الاسلحة الفاسدة سنة ١٩٥٢ — ومثل النائب العام بنفسه النيابة العامة أمام محكمة جنايات
القاهرة فى القضية المعروفة بقتل الوزير السابق أمين عثمان التى اتهم فيه مع آخرين (اليوزباشى محمد
أنور السادات) رئيس الجمهورية بمعدئ .

(٢) حاليا أصبح يباشر هذا الاختصاص (محام عام أول) وهى درجة كما سبق أن أوضحنا تتخاض مسع
درجة (نائب رئيس محكمة الاستئناف) .

في داخل النطاق الاقليمي لمحكمة الاستئناف - تكون هناك أكثر من محكمة ابتدائية - أو كما يطلق عليها أحيانا محكمة كلية - في نطاق هذه المحكمة يقوم على شئون النيابة العامة فهي - أحد أعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة هو رئيس النيابة الكلية وله حق الاشراف الاداري على أعضاء النيابة التابعين له فضلا عن اختصاصه القضائي العام وما خصه القانون بحقوق ذاتية . ويقع رئيس النيابة الكلية - أعضاء يتولون مباشرة اختصاصات النيابة العامة في دائرة المحكمة الجزئية وهم من درجة وكيل نيابة وساعد ومعاون نيابة يقوم على ادارة العمل بينهم أقدمهم وطلق عليه عملا (مدير النيابة) يكون من درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة - وعند الضرورة قد يكون من درجة وكيل نيابة .

هذا في أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ واجه المسئولون اتساع نطاق وحجم العمل في النيابة العامة . فبدأت تجربة اختيار بعض النيابة الكلية بالقاهرة والجيزة والاسكندرية وتعيين عضو بدرجة محام عام لرئاستها بدلا من رئيس النيابة كما اختيرت بعض النيابة الجزئية الهامة - ليقوم على رئاستها رئيس نيابة بدلا من وكيل النيابة . وقد أثرت التجربة بالفعل حيث ساعدت خبرة الأعضاء من درجة محام عام ورئيس نيابة على مواجهة الصعوبات الادارية او الفنية التي واجهت الزيادة المطردة في أعمال النيابة نتيجة الزيادة السكانية - ولذلك فقد أطلقت التجربة بالنسبة للنيابات الكلية في سائر أحياء الجمهورية اعتبارا من سنة ١٩٨٠ - وتولى رئاستها محامون عامون كما اتسمت دائرة التجربة بالنسبة لبعض النيابة الجزئية حيث رفعت رئاستها الى درجة رئيس نيابة .

وكان لنجاح التجربة أثر في تدخل المشرع بمعدئ في سنة ١٩٨١ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية والفاء نظام مستشار الاحالة الذي كان يختص بحالة قضايا الجنايات - وأصبح للنيابة العامة - حالتها مباشرة الى المحكمة - ورد في المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ما نصه " أثارت ضآلة عدد الأوامر الصادرة من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى بل وتدرتها الانتفاء الى أمرين أولهما سلامة تقرير النيابة العامة فيما رجحت من فية الادانة في مواد الجنايات - وثانيهما أن أصبحت مرحلة الاحالة على هذا الأساس مجرد اجراء شكلي . . . هذا فضلا عما صارت اليه الأمور من أن رؤساء النيابة الكلية قد أصبحوا بدرجة محام عام له من الخبرة والكفاية ما لمستشار الاحالة ومن ثم فلم يعد هناك محل لعدم الاطمئنان على الفاء نظام مستشار الاحالة اكتفاء بأن يكون التصرف في الجنايات للمحامين العامين - والفاء ما يعارض ذلك من مواد القانون وتعديل بعضها بما يتسق وهذا الاتجاه .

ومن الجدير بالذكر - أن اناطة رئاسة النيابة الكلية بالمحامين العامين أو رئاسة النيابة الجزئية برئيس نيابة - لم يخير من الصلاحيات القانونية لأي من الدرجتين وفقا لقانون الاجراءات

الجنائية - غاية الأمر أن تنظيم العمل بالكليات والجزئيات من حيث أنواع القضايا التي تعرض على هذا أو ذاك قد أعيد ترتيبه بما يكفل سلامة التصرف وانضباط العمل فنيا وإداريا وهو ما سنعرض له في حينه .

هذا ، والأصل الذي كان يجرى عليه العمل لفترة طويلة منذ عرفت وظيفة النيابة العامة طريقها إلى التشريع المصري - أن النائب العام له الصلاحية - كما تقدم - في ممارسة سائر اختصاصاتها بأنحاء الجمهورية ، وكذلك فإن لأعضائها الصلاحية ذاتها كل في دائرة اختصاصه الإقليمي وفقا لقواعد قانون الإجراءات الجنائية - أو بمعنى آخر فإن عضو النيابة له في نطاق اختصاصه المحلي مباشرة وظيفة النيابة بالنسبة لسائر الجرائم التي ينص عليها في قانون العقوبات والقوانين العقابية الأخرى فلم يكن يحسب نظام النيابة العامة - فكرة التخصص - إذ تنبسط ولاية العضو على كل جريمة تقع في دائرة اختصاصه المحلي وقد ظل هذا الحال لسنوات عديدة لم يخرج منه فيما قبل سنة ١٩٥٠ إلا في الصور الآتية :

أولا : عهد لأعضاء من النيابة الكلية في محافظتي القاهرة والاسكندرية ، تحقيق (حسومات الجنائيات) ومعرضها على رئيس النيابة الكلية - حتى يكونوا في عملهم على مقربة من رئيس النيابة وتوجيهاته خاصة وأن التصرف النهائي فيها موكول إليه بنص القانون - وأيضا كيما يتفرغ أعضاء النيابة الجزئية للعمل الدوري اليومي واقتصر هذا التنظيم على هاتين المحافظتين - وظل أعضاء النيابة الجزئية في سائر الأقاليم مسئولين عن مباشرة كل وظيفة النيابة بما في ذلك ما يجرى من حوادث الجنائيات التي تقع في دائرة عملهم .

ثانيا : اختير عدد من أعضاء النيابة - لتحقيق الجرائم التي تقع بوسائل النشر - أطلق على تشكيلهم " نيابة الصحافة " وظل هذا النظام معمولا به حتى حلت محله نيابة أمن الدولة العليا - كما سيحيى البيان بها .

ثالثا : تشكيل نيابة خاصة " للأحداث " في كل من محافظتي القاهرة والاسكندرية تتولى التحقيق والتصرف فيما ينسب للحدث من جرائم (١) .

رابعا : تشكيل نيابة للمرور " بمحافظتي القاهرة والاسكندرية - عهد بإدارتها لضباط من الشرطة وفقا لما أجازته قانون الإجراءات الجنائية . تتولى جميع الاستدلالات والتصرف في مخالفات المرور .

وقد بدأت فكرة النيابة المتخصصة تتسع بعد ذلك في غضون السنوات من سنة ١٩٥٣

حتى سنة ١٩٨٠ ، صدرت قرارات وزارية متعددة بإنشاء نيابات خاصة تتولى

(١) أنشئت نيابة متخصصة للأحداث بكل من محافظتي القاهرة والاسكندرية في أول أبريل سنة ١٩٦١ .

التحقيق والتصرف في جرائم معينة — وكان لهذا التخصيص أثره البين فيما يتعلق بالتخفيف على النيابات الجزئية التي تمثل ركيزة الاتصال المباشر بالمجتمع كما أثرت التجربة عن مراس خاص لأعضاء النيابة العامة المتخصصة أمكنهم من خلالها تحصيل دراسات مفيدة في مجال تخصصهم ونظرا لأهمية تشكيل هذه النيابات من حيث قواعد الاختصاص والتخصص • فإن الأمر يقتضى استعراضها تباعا •

المرحلة الأولى :

منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ :

نيابة أمن الدولة العليا :

أنشئت نيابة أمن الدولة العليا ^(١) بقرار وزير العدل في ٨ مارس سنة ١٩٥٣ وألحقت بمكتب النائب العام •

وتختص هذه النيابة — بالتصرف — فيما يقع في كافة أنحاء الجمهورية من جرائم محددة هي:

الجرائم الآتية :

١ — الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل وجرائم الفرق المسلحة والرشوة والجنح المتعلقة بالأديان والجنح التي تقع بواسطة الصحف •

٢ — الجنايات التي يصدر بها أو بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة العليا أمر من رئيس الجمهورية طبقا لأحكام قانون الطوارئ •

٣ — الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إذا كان المجرم عليه موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة •

٤ — جرائم الاضراب عن العمل والتحرش عليه وتجيده أو الاعتداء على حق العمل وحرية والتوقف عنسه وجرائم التجمهر الواردة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وكذا الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق • والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن حفظ النظام بمعاهد التعليم •

(١) نيابة أمن الدولة العليا — تختلف عن نيابات أمن الدولة الجزئية — التي حلت محل النيابة المستعجلة والنيابات العسكرية التي شكلت إبان الحرب العالمية الثانية للتحقيق والتصرف في جرائم مخالفة لقوانين التموين والتسليم الجبرى — وهي نيابات جزئية •

٥ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية وتلك المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن حرية الوطن والمواطن - عدا ما نص عليه في المادتين ٤ ، ٥ منه - وأيضا الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأحزاب السياسية .

٦ - الجرائم المرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها .

هذا وتتولى نيابة أمن الدولة تحقيق ما يقع من الجرائم السابقة بدائرة محافظتي القاهرة والجيزة وجوز لها التحقيق فيما يقع في الجهات الأخرى . وذلك فان نيابة أمن الدولة العليا تختص بالتحقيق والتصرف في كل ما تقدم من جرائم ، على أنه تيسيرا للعمل فانها لا تلتزم بالتحقيق في أي من الجرائم المتقدم ذكرها اذا ما وقعت خارج محافظتي القاهرة والجيزة - وقد نص القرار الوزاري على أن تتولى النيابة الأخرى - في غير هاتين المحافظتين - تحقيق ما يقع في دوائرها من جرائم وعليهما أن تبادرا باخطار نيابة أمن الدولة العليا بها لتتخذ ما تراه بشأنها .

نيابة الشئون المالية والتجارية :

أنشئت نيابة الشئون المالية والتجارية بالقاهرة والحقت بمكتب النائب العام في سنة ١٩٥٢ وشمل اختصاصها الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون الرقابة على النقد ، وجرائم التهريب من أداء الرسوم الجمركية (التهريب الجمركي) ، ومخالفة أحكام قانون الشركات والتي تقع بجميع أنحاء الجمهورية ، ثم روى أن يلحق باختصاصها ما كانت تختص به " نيابة جنح الضرائب " من التحقيق والتصرف في جرائم التهريب الضريبي والتهريب من رسوم الترخيم .

وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ - أعيد تنظيم هذه النيابة نوعيا وحليا على النحو التالي :

أنشئت نيابتان ، الأولى بالقاهرة والحقت بمكتب النائب العام - والثانية بمحافظة الاسكندرية والحقت بنيابة الاسكندرية الكلية ^(١) . وجرى توزيع العمل بين النيابةين على النحو التالي :

نيابة الشئون المالية بالقاهرة :

١ - التحقيق والتصرف في القضايا المتعلقة بجرائم الكسب غير المشروع في أنحاء الجمهورية .

(١) تتبع حاليا نيابة غرب الاسكندرية .

٢ - التحقيق والتصرف فى الجرائم المتعلقة بالتهريب الجمركى التى تقع بدائرة محكمة القاهرة الابتدائية

٣ - التصرف فى القضايا المتعلقة بجرائم المسكوكات والزيوف والمزورة فى أنحاء الجمهورية .

٤ - التصرف فى القضايا المتعلقة بجرائم الشركات والبنوك وعمليات البورصة وتهريب الأموال التى تقع بجميع أنحاء الجمهورية - عدا ما يدخل فى اختصاص محكمة الاسكندرية الكلية .

• يكون لهذه النيابة تحقيق الجرائم المشار اليها بالبندين الثالث والرابع .

نيابة الشئون المالية بالاسكندرية :

وتختص بالتحقيق والتصرف فى القضايا المتعلقة بجرائم الشركات والبنوك وعمليات البورصة وشئون النقد وتهريب الأموال والتهريب الجمركى التى تقع بدائرة محكمة الاسكندرية الابتدائية . ويكون لها أيضا تحقيق ما يقع منها بمحافظه مطروح .

نيابة الشئون البلدية :

أنشئت نيابة الشئون البلدية - بالقاهرة - فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢ - وهى نيابة متخصصة ملحقة ببنية وسط القاهرة . وتبعها انشاء نيابة مماثلة فى محافظة الاسكندرية ^(١) فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .
• ويختلف الاختصاص فى هاتين النيابةين على النحو الآتى :

نيابة بلدية القاهرة :

تختص بالتحقيق والتصرف فى الجنىح والمخالفات المنصوص عليها فى القوانين والقرارات الاتى ذكرها :

١ - القوانين الخاصة بتقسيم الاراضى المعدة للبناء ، توجيه وتنظيم أعمال البناء ^(٢) المنشآت الآيلة للسقوط وهدم المباني ^(٣) والمحال التجارية والصناعية والمحال المقلقة للراحة . والمحال العامة ^(٤) وتنظيم الاعلانات ^(٥) واشغال الطرق العامة ^(٦) وتسوير الاراضى الفضاء والنظافة والاحتياطات من انتشار الحمى الملاريا .

(١) تتبع حاليا نيابة شرق الاسكندرية .

(٢) أضيف الاختصاص بها بمناسبة صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٢٦ .

(٣) أضيف الاختصاص بها بمناسبة صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

(من ٤ الى ٦) أضيف الى اختصاصاتها بمناسبة صدر قوانينها .

- ٢ - الجرائم الخاصة بمخالفة لائحة الجبانات .
- ٣ - الجرائم الخاصة بفساد ضربية على المسارح ومحال الفرجة والملاهي .
- ٤ - الجرائم الخاصة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ (١) بشأن حظر شرب الخمر .

نيابة بلدية الاسكندرية :

تختص بالتحقيق والتصرف في قضايا الجنيح والمخالفات التي تقع بدائرة محافظة الاسكندرية في سائر القوانين المتقدم ذكرها والتي تختص بها نيابة القاهرة بالإضافة الى القوانين الآتية :

- ١ - القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة الجائلين ، جرائم ذبح الحيوانات وعرض لحومها خسارح السلخانة ، الاحتياطات الصحية للحماية من الأمراض المعدية وعدم الابلاغ عن المواليد والوفيات ولائحة تنظيم شواطئ الاستحمام .

- ٢ - جرائم المخالفة للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية (٣)

نيابة مخدرات القاهرة :

أنشئت بالقاهرة نيابة كلية متخصصة - هي نيابة مخدرات القاهرة - بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وتختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في جنايات المخدرات والجنيح المرتبطة بها والتي تقع بدائرة محافظة القاهرة .

المرحلة الثانية :

من سنة ١٩٦٢ حتى ١٩٧٢ :

نيابة الأموال العامة :

ترتب على صدور القرارات الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، وانتقال العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية الى ملكية الدولة بالتأميم ، أن اتسعت دائرة المال العام ، وأصبح العبث بهذا المال يشكل جريمة تفوق في خطورتها ما كان عليه الأمر قبل صيرورة المال مالا عاما - لذا فقد اقتضت الضرورة لضمان

(١) (٢٥) اضيفت الى اختصاصتها بمناسبة صدور قوانينها

حمايته وسرعة التحقيق في جرائم العبث به والتصرف فيها — انشاء جهاز قضائى للتحقيق يتخصص لمواجهه
هذا الأمر .

لذلك فقد أنشئت نيابة متخصصة " نيابة الأموال العامة العليا " فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ والحققت
بمكتب النائب العام برئاسة أحد المحامين العامين يعاونه عدد كاف من المحامين العامين رؤساء النيابة
وكلاؤها وتختص بالتحقيق والتصرف فيما يقع من جرائم اختلاس الأموال الاميرية التى تقع بدائرة محافظة
القاهرة . والتصرف فيما يقع من تلك الجرائم فى سائر أنحاء الجمهورية .

وازاء ما تحقق من نجاح التجربة ، ولتجنب الصعوبات التى نشأت فى التطبيق العملى ، فقد أعيد
تنظيم هذه النيابة وأنشئت الى جوارها نيابات أخرى مساعدة تنتشر فى كافة أنحاء الجمهورية بدوائر محاكم
الاستئناف وصدر بذلك قرار النائب العام رقم ١٦٤ فى ٩ يوليو سنة ١٩٧٢ ، وأضحى جهاز هذه النيابة
مشكلا على النحو التالى :

نيابة الأموال العامة العليا :

وقوم على رئاستها عضو بدرجة محام عام وتلحق بمكتب النائب العام ، يعاونه عدد كاف من الأعضاء
من درجة وكيل نيابة فما فوقها .

وتختص هذه النيابة — بالتحقيق والتصرف فى جرائم " اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر "
النصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المترتبة بها . فى جميع
أنحاء الجمهورية مع مراعاة ما يأتى :

١ — تتولى نيابة الأموال العامة العليا تحقيق ما يدخل فى اختصاص النيابة التابعة لنيابة استئناف
القاهرة من الجرائم المشار اليها — اذا كان أحد المقيمين فيها من العاملين المدنيين
بالدولة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها — من شأغلى الدرجة
الثانية أو ما يعادلها فما يعلوها كما تختص بالتصرف فى هذه القضايا .

٢ — تتولى نيابة الأموال العامة العليا — التصرف — فى الجرائم المشار اليها اذا كان المتهم فيها من
غير من ذكروا . بينما تتولى النيابة الكلية والجزئية التابعة لنيابة استئناف القاهرة تحت اشراف
المحامين العامين التحقيق فى هذه الجرائم ثم عرضها على نيابة الأموال العامة العليا للتصرف فيها .

٣ — يجوز لنيابة الأموال العامة العليا أن تطلب أى قضية من قضايا الأموال العامة من أى نيابة على سى

مستوى الجمهورية لاتخاذ مآراء بشأنها • أو مباشرة التحقيق فيها •

نيابات الأموال العامة :

تقوم نيابات الأموال العامة في الأقاليم في دوائر اختصاص محاكم الاستئناف وهي نيابات كما سبق القول متخصصة وتتولى ما يأتي :

١ — تحقيق جرائم الأموال العامة — السابق ذكرها — التي تقع في دائرة اختصاصها الاقليمي اذا كان أحد المتهمين فيها من شاغلي الدرجات أو الفئات الثانية وهو الاختصاص المعقود لنيابة الأموال العامة العليا بالنسبة لدائرة استئناف القاهرة ولها أيضا التصرف فيها •

٢ — يستثنى مما ذكر أن يكون أحد المتهمين من شاغلي الدرجة أو الفئة الأولى فما يعلوها • فحينئذ تتولى النيابة تحقيقها وإرسالها مشفوعة بالرأى الى نيابة الأموال العامة العليا بالقاهرة •

٣ — تتولى النيابة الكلية والجزئية تحقيق الجرائم المتقدم ذكرها اذا لم يكن أحد المتهمين فيها شاغلا للدرجة الثانية • وترسلها بمعدئ مشفوعة بمذكرة بالرأى لنيابة الاستئناف المختصة للتصرف فيها •

نيابة الآداب :

أنشئت بالقاهرة نيابة جزئية متخصصة هي نيابة القاهرة الجزئية لجرائم الآداب بموجب قرار وزير العدل في ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ • وألحقت بنيابة شمال القاهرة الكلية • وأنشئت مثيلة لها بمحافظة الاسكندرية — بقرار وزير العدل الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ وألحقت بنيابة شرق الاسكندرية •

وتختص كل من النيابةين — الأولى في دائرة محافظة القاهرة والثانية في دائرة محافظة الاسكندرية بالتحقيق والتصرف في الجرائم الآتية :

- ١ — البغاء والقوادة المنطبقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة •
- ٢ — المطبوعات والأشياء الفاضحة الواردة في المادتين ١٧٨ • ١٧٨ مكررا من قانون العقوبات والأفعال المخلة بالحياء •
- ٣ — التحريض على الفسق والفجور والتعرض للإناث بما يחדش الحياء •

- ٤ - فتح مجال لألعاب القمار ، والرهائنات ، وأعمال اليانصيب .
- ٥ - الوساطة في تشغيل الفنانين المنطبقة على القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨ .
- ٦ - التسول ، وجمع أعقاب السجائر وتداولها وبمعها والمنطبق على القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ ، ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

المرحلة الثالثة :

من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠ :

نيابة مكافحة التهرب من الضرائب :

أنشئت نيابة مكافحة التهرب من الضرائب - كنيابة كلية متخصصة - بقرار من وزير العدل في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩ - وألحقت بمكتب النائب العام ، ومن قبل كان مانتخص به هذه النيابة يدخل فسي اختصاص نيابة الشئون المالية بالقاهرة - وقد روى الفصل ما بين اختصاصها كمزيد من التفريد والتخصص .

وتختص هذه النيابة - بالتحقيق فيما يقع من الجرائم الضريبية بدائرة محافظة القاهرة ومدينة (١) الجيزة ولها أن تتولى التحقيق فيما يقع من هذه الجرائم في أى جهة أخرى بالجمهورية .

أما بالنسبة للتصرف في هذه الجرائم - فإنها تختص بكل ما يقع منها في جميع أنحاء الجمهورية ، وفيما يلي الجرائم التي تدخل في اختصاصها .

- ١ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن العدالة الضريبية .
- ٢ - جرائم المادتين ٤ ، ٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .
- ٣ - جرائم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل والقوانين المعدلة له .
- ٤ - جرائم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له .
- ٥ - جرائم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر المولين .
- ٦ - جرائم القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسم التمغة .
- ٧ - جرائم القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات ، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات .

(١) اقتصر الاختصاص الوجوه - على مدينة الجيزة - وليس محافظة الجيزة .

نيابات جرائم الاشتباه :

أنشئت نيابات جرائم الاشتباه — كنيابات متخصصة — بقرار وزير العدل في ٢٩ يونيو سنة ١٩٨٠ م بدأ تنظيم نيابة بالقاهرة — وأخرى بالاسكندرية وتختص الأولى بالتحقيق والتصرف في الجرائم التي تقع بدائرة محافظة القاهرة والجيزة — المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشريع — والمشتبه فيهم . والرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس — المعدل — بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٥ — فتختص النيابة الكلية فيها بالتحقيق والتصرف في الجرائم سالفة الذكر .

ثانيا : النيابة العامة لدى محكمة النقض :

سبق أن ذكرنا أن التنظيم القضائي للنيابة العامة يفرق بين قسمين فيها — الأول النيابة العامة لدى المحاكم ، وهي التي تقوم على ممارسة وظيفة النيابة العامة في مرحلتى التحقيق والاتهام — يرأسها النائب العام وصحارته أعضاءها على التفصيل السابق بيانه ، وأما الثانى — فهو النيابة العامة لدى محكمة النقض .

وقد أنشئت النيابة العامة لدى محكمة النقض — بوضعها الراهن — بمقتضى قانون السلطة القضائية

٤٦ لسنة ١٩٧٢ . ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون تعليقا على انشائها ما يلى :

- " ويجيز القانون للنيابة العامة الطعن بطريق النقض فى الأحكام النهائية فى الأحوال البينة فى القانون "
- " وهى اذ تباشر الطعن لدى محكمة النقض فى هذه الأحوال إنما تباشره كخصم أصلى فيه . كما يوجب "
- " القانون — فى ذات الوقت — على النيابة العامة التدخل كطرف منضم لبدء الرأى فى جميع الطعون "
- " المقدمة الى محكمة النقض ، وهو دهر يتعذر على النيابة القيام به فى ظل النظام الحالى بالنسبة "
- " للطعون المقدمة منها والتي تباشرها كخصم أصلى ، اذ يستحيل على الخصم الواحد أن يجمع فى النزاع "
- " الواحد بين صفتى الخصم الاصلى والخصم المنضم نظرا لما تقتضيه طبيعة التدخل الانضمامى من وجوب "
- " أن يكون الخصم اجنبيا عن النزاع الذى يتدخل فيه وحسبى لاتحرم محكمة النقض فى أمثال هذه الحالات "
- " من الاستعداد برأى جهة محايدة بعيدة عن أطراف النزاع تمثل القانون وترعى حسن تطبيقه ، وتبدي "
- " رأيا فى الطعون فى حرية واستقلال فقد اتجه المشروع فى المادة ٢٤ منه الى انشاء نيابة عامة مستقلة "
- " لدى محكمة النقض تكون لها شخصيتها المتميزة المستقلة عن النيابة الطاعنة وهو النظام المعمول به لدى "
- " معظم النقض فى أغلب الدول التى استمد منها الشارع المصرى نظام الطعن بالنقض كفرنسا وايطاليا ولجيكيا "
- " وهكذا قد كشفت المذكرة الإيضاحية من مبررات انشاء نيابة النقض وجوه ضمان توافق رأى قانونى "
- " محايد — يسبق طرح الأمر على محكمة النقض — فى الخصومة الجنائية التى تكون النيابة العامة طرفا أصليا "

- " فيها - باعتبار أنها هي التي تباشر الدعوى الجنائية لدى المحاكم حتى لو حركها المدعى بالحسب "
- " المدني ، وباعتبارها طاعنة أو مطعوناً ضدها في الطعون المقدمة لمحكمة النقض - ولذا فقد صدر "
- " القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ونص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على ما يأتي :
- " تنشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء وظيفة النيابة لدى محكمة النقض ويكون لها بناء "
- " على طلب المحكمة حضور مدائلات الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لممثليها "
- " صوت معدود في المدائلات . "

تشكيل نيابة النقض :

نص المشرع في المادة ٢٤ / ٢ من قانون السلطة القضائية - على كيفية تشكيل النيابة العامة لدى محكمة النقض - فأقام على رأسها مدير يختار من بين مستشاري النقض أو الاستئناف أو المحامين العامين يعاونه عدد كاف من الأعضاء في درجة محام عام أو رئيس نيابة . وهكذا اقتصر القانون في مباشرة هذه المهمة على طائفة أعضاء النيابة العامة ممن لا تقل درجتهم عن درجة رئيس نيابة " حتى يكون قد توافر لهم المراسم العملية والقانونية الكافية . "

وتشمل وظيفة مدير النيابة والأعضاء - بطريق الندب لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي رئيس محكمة النقض وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية هذا - وجرى التنظيم الداخلي بنيابة النقض على تقسيم الأعضاء إلى شعبتين " جنائية " و " مدنية " ويقوم داخل كل شعبة منها مجموعات يرأس كل مجموعة منها عضو بدرجة محام عام يعاونه فريق من رؤساء النيابة يشرف على أعمالهم .

اختصاص نيابة النقض :

تتلقى نيابة النقض - تقارير الطعون ومذكرات أسباب الطعن التي يوجب القانون تقديمها عند الطعن بطريق النقض .

ويقوم أعضاء النيابة - من الشعبة الجنائية - بفحص الطعون المقدمة في الأحكام الجنائية وتقديم مذكرات بالرأي القانوني بشأنها ييسط فيها حكم القانون والسوابق القضائية لمحكمة النقض في شأن الوجوه المطروحة في الطعن . بينما يتولى أعضاء الشعبة المدنية والتجارية وأيضا مسائل الأحوال الشخصية وممثل أعضاء كل شعبة - نيابة النقض - في تشكيل دائرة محكمة النقض التي تنظر الطعن . للدلاء برأي

نيابة النقض في الطعن وتنفيذ القرارات التي قد تصدرها المحكمة قبل صدور الحكم في الطعن .

هذا وقد اختص المشرع - في المادة ٢٤ / ٢ من قانون السلطة القضائية - نيابة النقض بحق - بناءً على طلب المحكمة في الطعون المدنية والأحوال الشخصية - لم يمنحه للنيابة العامة لدى المحاكم ، كما قصره على دوائر الطعون المدنية بمحكمة النقض .

وهو أنه يجوز لأعضاء النيابة لدى محكمة النقض بناءً على طلب المحكمة - حضور " المداولة " دون أن يكون لمثلها صوت معدود في المداولات . وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية عن غاية الشارع من تقرير هذا الأمر في قولها " واتماماً للفائدة المرجوة من إنشاء هذه النيابة (تقصد نيابة النقض) وحتى تقدم العون الكامل للمحكمة في كل ما ترى بحثه أو الاستيثاق منه في مسائل القانون " التي تعرض خلال المداولات ، فقد أجاز لها المشرع بناءً على طلب المحكمة حضور مداولات الدوائر " المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بالمحكمة دون أن يكون لمثلها صوت معدود في المداولات " وذلك للمعاونة في الدراسة والبحث والمشورة لا سيما بعد أن أصبحت هذه النيابة في صورتها الجديدة جهازاً " مستقلاً يمثل القانون وحده وتتوافر له كل عناصر الحيطة والاستقلال عن أطراف النزاع . ومن المعروف " أن نظام حضور النيابة مداولات الدوائر المدنية بمحكمة النقض من التقاليد المستقرة في النظام الفرنسي . وقد نقله عنه المشرع الإيطالي في المادة ٢٦ من قانون نظام القضاء وأسفرت التجربة عن فائده ونجاحه في كل من البلدين " .

المبحث الثالث

وظيفة النيابة العامة

سبق أن أوضحنا أن تشكيل النيابة العامة قضائيا وظيفيا ينشطر الى النيابة العامة لدى المحاكم والنيابة العامة لدى محكمة النقض . والمحنا في وجازة عاجلة الى أن وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم تمثل الشطر الأعظم لوظيفة النيابة باعتبار أنها في هذا المقام تنوب عن الهيئة الاجتماعية كلها - في شأن مسائل متعددة وأخصها الخصومة الجنائية . وهي على حد تعريف محكمة النقض لها أنها " تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية وأنها خصم عام تختص بمركز قانوني خاص" (١)

وحتى تحقق الفائدة المرجوة من بسط دور النيابة العامة في مجال العدالة الاجتماعية - فإنه ينبغي الإشارة في ايجاز الى الملامح العامة للنيابة العامة وبيان موقعها من سلطات الدولة الدستورية - ثم خصائصها التي تتميز بها .

موقع النيابة العامة من سلطات الدولة :

استمر اختلاف الرأي حول تحديد السلطة التي يمكن أن تنتسب اليها النيابة - وهي مسألة مسن الأهمية مكان اذ يترتب على انتسابها لسلطة معينة أن تصطبغ اجراءاتها بصيغتها . وقد اتجهت محكمة النقض في حكم قديم (٢) لها - الى أن النيابة العامة بحسب القوانين المعمول بها - شعبة أصيلة مسن شعب السلطة التنفيذية خست مباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعل لها وحدها حسيق التصرف فيها تحت اشراف وزير العدل ومراقبته الادارية .

(١) حكم محكمة النقض الدائرة الجنائية جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٧٧ . مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٨ ص ٢٦١ وقد تصدى المؤتمر الدولي لقانون العقوبات بلاهاي الذي عقد سنة ١٩٦٤ لتحديد وظيفتها - ووصفها بأنها تقوم على حماية النظام الاجتماعي والقانوني الذي اخل به ارتكاب الواقعة الاجرامية وجب عليها أن تباشر واجبها في موضوعية وحيدة مع مراعاة حماية حقوق الانسان . كما يجب عليها اثناء ممارسة وظائفها أن تستهدف اعادة تهذيب المجرم (بحث منشور للدكتور احمد فتحي سرور ، مجلة القضاة العدد الثالث) السنة الاولى ص ٧٩ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة (٣ مارس سنة ١٩٣٢ .

وأعضاء النيابة العامة - بمنأى عن إمكان مساءلتهم مدنيا وفقا لأحكام قواعد المسؤولية المدنية فيما يمارسونه من أعمال فلا يجوز إلزام عضو النيابة بتعويض أو ما يشابهه نتيجة صدور حكم بالبراءة في خصوصية جنائية تولى إحالتها إلى القضاء أو أجرى التحقيق فيها - اللهم إلا في صورة وحيدة يتحاذى فيها مع قضاء الحكم وهي صورة " المخاصمة " التي تقيم للمتهم المدنية في حالة النشر أو التدليس أو الغدر أو الخطأ المهني الجسيم وهي إجراءات رسمها قانون المرافعات وأحاطها المشرع بسياج من الإجراءات الدقيقة " بيد أن أعضاء النيابة العامة - وفي خصوص ممارستهم للخصوصية الجنائية (١) - لا يخضعون لإجراءات " الرد " كما يخضع القضاء ، فلا يجوز طلب أبعاد العضو عن مباشرة التحقيق أو التصرف أو تولى تمثيل النيابة بالمحكمة لسبب من الأسباب .

غير أن الفقه والقضاء استقر بوضوح بعد صدور قانون نظام القضاء ١٩٧ لسنة ١٩٤٩ إلى أن النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة القضائية . وقد قطعت المحكمة العليا دابر كل شك في هذا الأمر حين أصدرت القرار التفسيري رقم ١٥ لسنة ٨ قضائية بجلسة أول أبريل سنة ١٩٧٨ - بقولها " أن عدم تعرض الدستور الحالي للنيابية العامة كشعبة من السلطة القضائية - خلافا للدساتير السابقة عليه يرجع إلى أن هذا البعد قد استقر بحيث لم تعد ثمة حاجة للنص عليه .

خصائص النيابة العامة :

تمارس النيابة العامة - وظيفتها - في إطار خصائص ثابتة مستوحاة من أنها شعبة من شعب السلطة القضائية . وأعضاء النيابة أن كانوا يتمتعون بما فيهم النائب العام ووزير العدل - إلا أنه كما سبق الإيضاح فإن هذه التسمية لا تعدو أن تكون إشرافا إداريا يتصل بحسن سير العمل ، فليس لوزير العدل (باعتباره ممثلا للسلطة التقديرية) ثمة اختصاص فيما يتعلق بعمل أعضاء النيابة القضائي . بينما التسمية التدريجية التي تنتهي بالنائب العام بين أعضاء النيابة - تخوله اتخاذ إجراءات فيما تباشره النيابة من وظيفة على خلاف ما يراه من هم دونه من الأعضاء .

وأعضاء النيابة في ممارستهم لاختصاصهم - يكمل بعضهم بعضا - وهو ما يطلق عليه مجازا بمبدأ " أن النيابة لا تتجزأ " - ومن مؤداه أنه يجوز لأي عضو أن يستكمل التحقيق الذي بدأه آخر أو أن يتصرف فيه ولو لم يكن هو مجريه - ولكنه أن يطعن في الأحكام الصادرة في القضايا ولو لم يكن محققا فيها أدلة صلة بالاتهام ، وكذلك فإن لعضو تمثيل النيابة في الجلسات وإبداء الطلبات استخلافا لغيره ، وفي كل هذه الحالات تعتبر إجراءاته صحيحة ومنأى عن أي بطلان أو عوار . ومن البديهي أن ذلك كله محكوم بقواعد القانون في إطار الاختصاص النوعي والمحلي .

(١) يجوز رد أعضاء النيابة أن كان طرفا متضما وذلك في الدعاوى المدنية التي تتدخل فيها النيابة حسبما نص على ذلك قانون المرافعات ولكن لا يجوز رد هم في الدعاوى التي تكون النيابة فيها طرفا أصليا .

ارتكاب الواقعة الإجرامية وجب عليها أن تباشر واجبها في موضوعية وحيدة مع مراعاة حماية حقوق الإنسان . كما يجب عليها أثناء ممارسة وظائفها أن تستهدف إعادة تهذيب المجرم (بحث منشور للدكتور أحمد فتحي سرور مجلة القضاء العدد الثالث ، السنة الأولى ، ص ٧٩) .

(٢) حكم محكمة النقض بجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ .

البحث الرابع

اختصاصات النيابة العامة

أوضحنا فيما سبق وظيفة النيابة العامة - في عبارة شاملة - مؤداها أنها تنوب عن الهيئة الاجتماعية في تحقيق موجبات القانون . على أن مباشرة هذه الوظيفة تأتي من خلال اختصاصات محددة رسمياً القانون . وهي اختصاصات تتباين وفق نوعية العمل الذي تباشره النيابة في إطار وظيفتها هذه . وسوف نعرض لهذه الاختصاصات في نطاق شامل يضم ممارستها النيابة منها داخل أعمال السلطة القضائية ، وأعمال السلطة التنفيذية " أما بالنسبة لأعمال السلطة التشريعية فليس لها من دور يذكر على ما سوف نوضحه .

عمل النيابة في السلطة القضائية :

للنيابة العامة لدى المحاكم - دوران " أولها في الخصومة الجنائية - والثاني في الخصومة المدنية .

في الخصومة الجنائية :

الخصومة الجنائية هي الحقل الواسع لعمل النيابة العامة - وفيه تمارس وظيفتها الأولى والرئيسية . ابتداءً من وقوع الجريمة حتى الحكم فيها وتنفيذه . وعملها في هذا المضمار يتدرج تحت واحد من الاختصاصات الآتية :

١ - مباشرة الدعوى الجنائية - بالتحقيق والتصرف فيها وموالاتها أمام جهة القضاء .

٢ - الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية .

٣ - تنفيذ الأحكام الجنائية .

٤ - إصدار الأوامر الجنائية .

في مباشرة الدعوى الجنائية :

١ - تتولى النيابة العامة - سلطة التحقيق في سائر الجرائم التي ينص عليها قانون العقوبات والقوانين العقابية الأخرى - وما يرد من نصوص تقرر عقوبة جنائية في أى قانون ولو كان من القوانين التي تعالج المسائل المدنية .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر قانون الاجراءات الجنائية - ناط المشرع سلطة التحقيق الابتدائي في مواد الجنائيات بقاضي التحقيق - وهو ليس من أعضاء النيابة العامة - فأجرى بذلك أهم تغيير في سلطة التحقيق ، ولم يعد للنيابة العامة حق مباشرته الا بندب من قاضي التحقيق المختص . وهو ما كان العمل يسير عليه منذ عشرات السنين .

غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا - إذ ما لبث أن اصطدم بعقبات عملية تمثلت في تعدد المراحل التي تمر بها الواقعة قبل البدء في تحقيقها - وهو ما يتعارض مع أحكام الأصول في التحقيق الجنائي من ضرورة الاسراع بتحقيق الحوادث الجنائية ، ولذا فقد صدر تعديل بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ليعيد للنيابة العامة دورها الأصلي ، وأبقى على نظام قاضي التحقيق وأجاز بمقتضاه للنيابة العامة - ان رأت من ظروف الدعوى ما يقتضي ندب قاضي لمباشرة التحقيق - أن تطلب من رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاتها لمباشرة وتندب تكفيده النيابة عنها تماما .

واجراءات التحقيق بمعناها الواسع - تشمل كل ماتجره النيابة بذاتها - أو بندب أحد مأمري الضبط القضائي للنهوض بواحد أو أكثر من تلك الاجراءات - على أنه من المحظور أن تندب مأمري الضبط القضائي لتحقيق قضية برمتها ، أو حتى لاستجواب المتهم - اللهم الا ندب معاون النيابة - حيث خولها القانون سلطة ندبه لذلك - (م ٢٢ من قانون السلطة القضائية) .

وتتمثل اجراءات التحقيق - فيما تباشره النيابة وصلا للحقيقة في الواقعة فهي تتضمن - اجراء المعاينة ، وسماع الشهود ، واستجواب المتهمين ، وندب الخبراء ، وتفتيش المساكن وتفتيش الأشخاص ، ومراقبة المراسلات والبرقيات والأجهزة السلكية واللاسلكية (وهذه الأخيرة بقيود حددها القانون جوهرها استئذان القاضي الجزئي المختص - قبل مباشرتها) وضبط الأوراق والمواد والأمر بالضبط والاحضار والقبض والحبس الاحتياطي - وهذه الاجراءات جميعها تحكمها قواعد منضبطة تكفل القانون ببيانها مما لا محل لسرده ولأى عضو من أعضاء النيابة أن يتخذ أى اجراء من الاجراءات السابقة في دائرة اختصاصه المحلي بغير حاجة الى اجراء سابق كأخذ

موافقة أو اذن من رئيسه (١) — ولا يستثنى القانون من هذا الحق سوى التحقيق في الجريمة الواردة في المادة ١٢٣ في قانون العقوبات الخاصة بالامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية — وذلك إذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية — فإنه لا يجوز لغير النائب العام أن يباشر التحقيق في هذه الجريمة وله أن يندب من يشاء من المحامين العامين أو رؤساء النيابة لمباشرته .

وإذا كانت الاجراءات السابقة تملكها النيابة العامة وحدها ، فإنها تملك من باب أولى اختصاصات مأمري الضبط القضائي — يحسب أن أعضاء النيابة العامة هم أول فئات مأمري الضبط القضائي بل هم رؤساء الضبط القضائي فيما يدخل في اختصاصهم ولئن كان العمل يجري على أن يتولى مأمري الضبط القضائي — اجراءات جمع الاستدلالات — التي تسبق مادة اجراءات التحقيق فان ذلك لا يحول دون مباشرة عضو النيابة لهذه الاجراءات — وتقرير هذا الحق لعضو النيابة له أهمية بالغة ، إذ ان ما يتخذ من اجراءات قد لا تتوفر له شروط الصحة كعمل ممن أعمال التحقيق فيضحي صيما كعمل من أعمال الاستدلال وهو ما يعرف بنظرية " تحول العمل الاجرائي " .

ب — والنيابة العامة — هي وحدها — التي تملك التصرف في التحقيق الذي تولته أو نذبت أحد مأمري الضبط لاستكمال جانب فيه . وهي وحدها أيضا التي تملك التصرف فيما يجريه مأمري الضبط القضائي من اجراءات جمع الاستدلالات في القضايا التي تباشر فيها تحقيقا . وهذا التصرف يأخذ صورة من اثنين : (٢) أما اصدار أمر فيه بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو حفظها ، وأما رفع الدعوى الجنائية إلى القضاء ليفصل فيها .

والأمر بالحفظ أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وان كانا يختلفان تماما في مقام الحجية وامكان العدول عن ايهما على تفصيل ليس هنا مجاله — الا أنها يمثلان الصورة القابلة للتصرف الثاني للنيابة برفع الدعوى الجنائية أمام القضاء .

(١) قد يقرر المشرع قيودا على حرية النيابة في مباشرة التحقيق في بعض الجرائم ، وهذا القيد قد يكون شكوى من المجنى عليه — كالحال في جرائم السرقة بين الأصول والفروع أو طلب كتابي — كالحال في جرائم التهريب أو الضرب أو اذن من جهة معينة كالحال بالنسبة لما يقسع من جرائم من أعضاء مجلس الشعب وفي كل هذه الصور لا تملك النيابة العامة مباشرة اجراءات التحقيق الا اذا صدرت الشكوى أو صدر الاذن أو الطلب . بيد أنها تسترد سلطانها مباشرة ولها أن تجري ما تشاء من اجراءات بعدئذ .

(٢) باستثناء صورة اصدار الامر الجنائي وهو ما سنعرض له في مكانه .

والأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - أو الأمر بالحفظ - قد يصدر أيهما على أسباب قانونية قانونية أو أسباب موضوعية وتختلف صيغة الأمر وفقاً للمبني الذي أقيم عليه . وتنحصر صيغ الأمر حسبما يجرى عليه العمل في النيابة الى (عدم معرفة الفاعل) - (عدم كفاية الأدلة) - (عدم الجنائية أي عدم انطواء الواقعة على جريمة) . (عدم الصحة) - (عدم الاهمية) . (امتناع العقاب) وفاة المتهم) . (انقضاء المدة المقررة قانوناً) - (التنازل - في الأحوال التي يعلق فيها المشرع رفع السدوى الجنائية على شكوى أو اذن أو طلب) .

ج - إذا لم يصدر في الأوراق واحد من هذين الأمرين حسب الأحوال - فإن النيابة العامة ترفع الدعوى الى القضاء للفصل فيها - ذلك ما لم تصدر هي أمراً جنائياً كما سبق القول وعلى النحو الذي سندكره في حينه - ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات المختصة . وورقة التكليف بالحضور وهي المعروفة (بالاعلان) - ورقة تتضمن بيانات شكلية باسم المتهم ورقم القضية ومواد التهمة الموجهة له ووصفها بإيجاز وتاريخ الجلسة المحددة لنظرها والمحكمة التي ستنظرها . ووقع عليها أحد أعضاء النيابة العامة وتعلن للمتهم عن طريق أقلام المحضرين .

فان كانت الجريمة - من نوع الجنائيات - فان تحريك الدعوى الجنائية فيها أمام المحكمة قد أصابته التغيير أكثر من مرة على مر السنوات حسبما اقتضته الاعتبارات العملية وذلك على النحو التالي :

- الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٦٢ :

بصدور قانون الإجراءات الجنائية الحالي - في سبتمبر سنة ١٩٥٠ - قام نظام " غرفة الاتهام " - كحلقة تلجأ اليها النيابة العامة لاحالة الدعوى الجنائية الى محكمة الجنائيات - حيث تعد النيابة العامة قائمة بأدلة التثبت في الجنائية تتضمن أسماء الشهود وحوادث شهادتهم وما يعين لها من ملاحظات تثبت الجريمة في حق المتهم - وترفق بها أمر احالة يتضمن اسم المتهم وتاريخ التهمة ونصوص العقاب التي تطلب تطبيقها ووصف التهمة التي توجهها للمتهم وتطلب من غرفة الاتهام احالة الدعوى الى محكمة الجنائيات وقد حلت غرفة الاتهام في هذا المقام محل " قاض الاحالة " الذي كان معمولاً به منذ صدور قانون تحقيق الجنائيات سنة ١٩٠٤ وهي هيئة مشكلة من قضاة ثلاثة في دائرة كل محكمة استئناف وقد ظل نظام غرفة الاتهام معمولاً به حتى الغي بصدور القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ليعود نظام الاحالة فردياً على نحو ما سنرى .

الفترة من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٨٠ :

في ١٧/٦/١٩٦٢ صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وموجبه أصبح قضاء الاحالة منوطا -
" بمستشار الاحالة " بدلا من غرفة الاتهام - وعلى النيابة العامة أن ترفع اليه اراءى الدعوى مشفوعة
بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت ليتولى هو بأمر منه إحالتها الى محكمة الجنايات " وقد ظل هذا النظام
معمولا به حتى صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ - حيث ألغى مرحلة الاحالة هذه كلية وأصبح للنياية
العامة أن ترفع الدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات . وقد قصر القانون الجديد حق الاحالة الجديد على
المحامي العام أو من يقوم مقامه وقد سبق ايضاح البررات التي حدث بالمشرع الى الغاء نظام قضاء
الاحالة .

هذا وقد سبق الالغاء الكلى لقضاء الاحالة على هذا النحو - الغاء جزئى فى أول مارس سنة ١٩٧٣ -
صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ - حيث نص على أن تحيل النيابة العامة مباشرة الجرائم الواردة فى
الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهى جنایات الرشوة واختلاس
الاموال الاميرية والضرر والتزوير وما يرتبط بذلك الجرائم - الى محكمة الجنايات المختصة كما ألغاه أيضا
قبل صدر القانون الأخير - فى ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن
الدولة حيث خول النيابة العامة الحق أن تحيل الى محاكم امن الدولة العليا الجرائم المنصوص عليها
فى الأبواب الأول ، الثانى ، الثانى مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - والجرائم
المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وجرائم القانون رقم ٢ لسنة
١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن - والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاحزاب السياسية
والجرائم المرتبطة بها . كما خرج القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - على نظام قضاء الاحالة
فنص على ان تقدم الجنايات الى محكمة الاحداث بمعرفة رئيس النيابة مباشرة .

تمثيل النيابة العامة فى تشكيل المحكمة :

لعله من الاختصاصات الجوهرية التى تباشرها النيابة فى اطار الخصومة الجنائية ، أنها - أى النيابة
العامة - يستعين أن تكون مثلة فى تشكيل المحاكم الجنائية على اختلاف درجاتها وحضومتها ضرورى لصحة
التشكيل بما يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر من المحكمة اذا تخلف عن حضور أى جلسة من جلساتها
سواء تلك التى نظرت فيها الدعوى أو صدر فيها الحكم .

الطعن فى الأحكام :

وللنيابة العامة فى نطاق الخصومة الجنائية - اختصاص هام ، فبق ما تقدم فان دورها لا ينتهى بصدر الحكم
فى الدعوى الجنائية - وانما يستمر قائما فى مراقبة التطبيق القانونى والسعى لتحقيق موجبات القانون والعدالة

فيما يصدر من أحكام - اذ يقرر القانون للنياية العامة حق الطعن في الأحكام الجنائية سواء بالاستئناف ، أو النقض أو طلب إعادة النظر .

أما الطعن بالمعارضة فلا يتصور تقريره للنياية العامة - لان هذا الطريق هو طريق الطعن للنقض الذي صدر الحكم في غيبته - أما النياية العامة فلا يتصور صدور الحكم في غيبتها لما سبق ذكره من أن حضور مثلها ضروري لصحة تشكيل المحكمة فلا يصدر الحكم غيبتها أبدا .

يتميز طعن النياية العامة في الأحكام الجنائية في أن المصلحة فيه هي مصلحة المجتمع كله أو مصلحة فرد فيه - ولذا فان طعنهما قد يقوم على تحقيق مصلحة المتهم ذاته ولو لم يطعن هو على الحكم

وقرب من اختصاص النياية في هذا الشأن - ما قرره المشرع في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الزام النياية العامة - أن تعرض على محكمة النقض كل حكم حضري يصدر بالاعدام - مشفوها بمذكرة برأيها في الحكم . والتزام عرض هذا الحكم مقطوع الصلة بحق المحكوم عليه في الطعن على هذا الحكم فهو اجراء أوجبه القانون والزم به النياية في جميع الأحوال .

تنفيذ الأحكام :

تضطلع النياية العامة بالاشراف على تنفيذ الأحكام الجنائية - سواء كانت بعقوبات مالية كالغرامات والمصاريف الجنائية والتعويضات ذات الطابع الجنائي أو العقوبات السالبة للحرية كالحبس والأشغال الشاقة ، وكذا الأحكام الصادرة بالاعدام - أو بالتدابير المختلفة - كالوضع تحت مراقبة الشرطة والايذاء بالمؤسسات العقابية وغيرها - كما تتولى الاشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة بالعقوبات التكميلية كالغلق والصادرة والهدم والازالة ونحوها . كما أنها تتولى من وجه آخر تنفيذ الأحكام الصادرة بالبراءة والأوامر الصادرة منها أو من قاضي التحقيق أو المحاكم بالأفراج عن المجرمين احتياطيا كما يتم عن طريقها تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الأجنبية في الدول التي عقدت معها جمهورية مصر اتفاقية الأحكام (١) وكذا تسليم المجرمين بين هذه الدول ومصر .

وقد خول القانون للنياية العامة في سبيل تنفيذ مهمتها هذه - حق تفتيش السجون العمومية والمركزية تفتيشا دوريا وتفتيشا مفاجئا .

وللنياية العامة - سلطة ارجاء تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة مقيدة للحرية - كما هو الحال بالنسبة للمرأة الحامل حملا يزيد على ستة أشهر بارجاء التنفيذ حتى تضع حملها وتضي مدة شهرين

(١) اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة في ١ يونيو سنة ١٩٥٣ بين مصر والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المتحدة المتوكلية اليمنية .

على الوضع ، والجنون الطارئ بعد الحكم ، والعرض الذي يهدد حياة المحكوم عليه بالخطس واحد الزوجين ان كانا يكفلان صغيرا وقضى بادنتهما بعقوبة الحبس لمدة تزيد على سنة .

قد أجاز المشرع في قانون الاجراءات الجنائية - النيابة العامة - أن تأمر بإيقاف تنفيذ الأحكام الجنائية حتى يفصل في الاشكال الذي يمنعه والمحكوم عليه أمام القضاء .

اصدار الأوامر الجنائية :

والأمر الجنائي هو قرار قضائي يصدر بعقوبة جنائية من القاضي أو من النيابة العامة والقصد منه تأخير وقت القاضي والخصم والشهود على حد سواء في القضايا قليلة الأهمية .

وإذا كان التشريع الوطني الجنائي لم يعرف نظام الأمر الجنائي الذي يصدره القاضي إلا بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ (١) فإنه لم يعرف هذا النظام بالنسبة للنيابة العامة إلا في سنة ١٩٥٣ . بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ وقد طرأ على هذا النظام تعديل جوهري بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ مما يجدر معه الإشارة اليه .

الأمر الجنائي في ظل القانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ حتى ١٩٨١ :

استحدث نظام الأمر الجنائي الذي يصدر من النيابة العامة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ومقتضى هذا النظام - تشارك النيابة العامة - قضاء الحكم في الخصومة الجنائية - ومقتضاه يجوز لوكيل النائب العام - بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار أمر جنائي من المخالفات والجنح التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بشروط ثلاثة - ألا يكون الحبس فيها وجوبيا ، ألا تكون فيها عقوبة تكميلية وجوبية - ألا يكون فيها ادعاء مدني بالتعويض أو الرد .

واشترط القانون ألا يؤمر بغير الغرامة ، فلا يجوز الأمر بالحبس ولا يزيد عن مائة قرش في المخالفات ومائتي قرش في مواد الجنح ، كما لا يجوز أن يصدر الأمر من هم دون وكيل النيابة فلا يجوز لمساعد النيابة أو معاون اصداره . وحق لرئيس النيابة العامة إلغاء هذا الأمر لخطأ في تطبيق القانون في خلال عشرة أيام من تاريخ اصداره ، كما يحق لمن صدر الأمر ضده أن يعترض عليه وحينئذ يطسرح الأمر على القاضي للفصل في الدعوى - على تفصيل ليس هنا مجاله .

الأمر الجنائي في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ الجديد :

كان من أثر نجاح نظام الأمر الجنائي بسرعة الفصل في القضايا قليلة الأهمية أن توسع المشرع فسي تطبيقه - فأصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ ومقتضاه - انتقل حق اصدار الأمر الجنائي إلى

(١) أخذ التشريع المختلط سنة ١٩٣٧ بنظام الأمر الجنائي الصادر من القاضي .

رئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة — واشترط فيه ألا تكون الجريمة من تلك التي يوجب القانون فيها الحبس أو عرامة يزيد حدها الأدنى عن مائة جنيه ولم يطلب فيها الحكم بتفويضات أو رد أو مضايقات وأجاز القانون رفع ما يلزم به إلى مائة جنيه وأضاف جواز الأمر بالعقوبة التكميلية • وجعل للمحامي العام ورئيس النيابة على حسب الأحوال سلطة الغاء الأمر لخطأ في تطبيق القانون في خلال العشرة أيام من تاريخ صدوره •

في الخصومة المدنية :

إذا كانت الوظيفة الأساسية للنيابة العامة — تتصل بالدعوى الجنائية — إلا أن المشرع استصحبها لفكرة أن النيابة العامة تمثل المجتمع وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون فقد منحها دورا متميزا في بعض الأنزعة ذات الطابع المدني البحث التي تنظرها المحاكم المدنية بعيدا عن الخصومة الجنائية وأثنى هذا الدور في صورة من ثلاث : —

— الإدعاء : —

وفيه يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى المدنية " نظرا لما لها من اثر في حياة المجتمع ويكون ذلك بنص صريح في القانون — فإذا أقامتها كان لها من الحقوق ما للخصم تماما م ٨٧ من قانون المرافعات — ومن أمثلة ذلك رفع دعوى اشهار افلاس التاجر ، أو رفع الدعوى بطلب حل الجمعيات أو افلاس التاجر ، أو رفع الدعوى بطلب حل الجمعيات أو بطلان قرارات جمعياتها العمومية •

— التدخل :

يختلف الأمر هنا عن سابقة ، ففي الصورة الأولى ترفع النيابة العامة الدعوى المدنية أما في هذه الصورة — فإن الخصومة المدنية تكون قائمة وتدخل النيابة العامة فيها • وهذا التدخل قد يكون حتميا عليها — ومرتب على عدم تدخلها بطلان الحكم السدي يصدر في الخصومة — وقع هذا التدخل في القضايا التي يخولها القانون إقامتها ابتداء فيما لم يسبقها الغير وإقامتها — كما لو رفعت دعوى بطلب اشهار افلاس تاجر من أحد من مدينه فهنا يتعين عليها التدخل لتدلي برأيها • وكذلك في الطعون والطلبات أمام محكمة النقض في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وفي كل حالة يوجب القانون تدخلها — وكذا في الأحوال التي تأمر فيها المحكمة بإرسال ملف الدعوى إلى النيابة العامة وفقا للمادة ٩٠ من قانون المرافعات إذا تعلقت الدعوى المدنية بأمر يمس النظام العام أو الآداب • وقد يكون التدخل اختياريا — وذلك في الأحوال التي يجعل

القانون تدخلها - كذلك - ومن أمثله دعاوى عديني الأهلية وناقضيتها والمفكودين
والغائبين ودعاوى الوقف الخيري والهبات والرعايا المرصدة لوجوه البر والصلح الواقف
من الافلاس . هذا وتيسيرا لتدخل النيابة - أوجب القانون على أقلام كتاب المحاكم
اخبار النيابة العامة كتابة بمجرد قيد الدعوى . ثم يرسل اليها ملف الدعوى مشتملا
على مستندات الخصم ومذكراتهم .

الطعن في الحكم :

وللنيابة العامة الطعن في الأحكام الصادرة في الخصومة المدنية التي لم تدخل فيها
وقع ذلك في حالتين :

الأولى : إذا اوجب القانون أو أجاز تدخلها ولم تدخل وصدر الحكم مخالفا لقاعدة من قولعبد
النظام العام .

الثانية : الطعن بالنقض لصلحة القانون ، وهو حق قاصر على النائب العام وحده ومن حقوقه
الذاتية ويكون ذلك بالنسبة للأحكام الانتصائية إذا شابها خطأ في تطبيق القانون
أو مخالفة فيه أو في تأويله وأن يكون باب الطعن عليه بأي طريق قد أوصد تماما ، وليس
لهذا الطعن ميعاد يقدم فيه ولا يستفيد منه الخصم وإنما يتحقق من راءه تقرير حكم
القانون الصحيح في المسألة المطروحة كيما يهتدى بها في التطبيق .

علاقة النيابة بالسلطة التنفيذية :

إذا كانت الفكرة القديمة التي حدث ببعض الرأي الى القول بأن النيابة العامة تتبع
السلطة التنفيذية - قد حسم أمرها بالرفض - وتقرير أنها شعبة أصيلة من شعب السلطة
القضائية - فإن اتصال النيابة العامة بالسلطة التنفيذية لا زال وثيقا فقد عهد اليها
المشرع في حالات عديدة بأعمال هي في الحقيقة من صميم أعمال السلطة التنفيذية .

وتضح ذلك فيما يلي :

بالنسبة لأمري الضبط القضائي :

أعضاء النيابة العامة - وإن كانوا - يمثلون السلطة الرئيسية في التحقيق . إلا أنهم
يتمتعون بصفة مأمري الضبط القضائي - وهي بمثابة - سلطة التحقيق فإن لهم الرئاسة

على الضبط القضائي والاشراف على أعضائه . ولذلك فان للنائب العام أن يطلب من الجهة المختصة النظر في شأن مأمور الضبط القضائي الذي تقع منه مخالفة لواجباته أو ينسب اليه تقصير في مباشرتها وله في هذا النطاق أن يطلب محاكمته تأديبيا . كما أن لأعضاء النيابة أن يوجبوا ملحوظاتهم الى مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم في مثل هذه الأحوال .

بالنسبة لاجراءات الضبط الإداري :

تقع مسؤولية الضبط الإداري - في الأصل - على عاتق أجهزة الشرطة ومأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص النهي . كفتشى الآثار ، والتموين ، المحلات العامة . . . الخ وهي مهمة تستهدف المحافظة على العناصر الرئيسية للنظام العام من أمن عام وصحة عامة وسكينة عامة - وفي هذا النطاق فان النيابة العامة تمارس قسطا من الاجراءات - بإصدار أوامر إدارية بحتة تعين سلطة الإدارة على القيام بمهمتها . كما هو الشأن في أوامرها التي تصدر في منازعات الحيارة لايقاف ما يثير الاخلال بالأمن العام أو أوامرها بالتنبيه على المتهم عند حفظ الأوراق أو التقرير فيها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم الأهمية - بالألا يعود لمثل الفعل مرة أخرى .

إدارة نقود المحاكم :

يناط بالنيابة العامة - الاشراف على الأعمال المتصلة بنقود المحاكم (م ٢٨ من قانون السلطة القضائية) كما نصت المادة ٢٩ من قانون السلطة القضائية - على أن حصيلة الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين والمواد الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية والأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة أقلام الكتاب تحت اشراف النيابة العامة .

المبحث الخامس

العاملون بالنيابة العامة

تستعين النيابة العامة في سبيل مباشرتها وظيفتها بطائفة من العاملين يتولون الأعمال الإدارية والكتابية - وهؤلاء - وإن كانت الأعمال التي يباشرونها وثيقة الصلة بالعمل القضائي الذي تمارسه النيابة - بل وانتظمت بعض قواعد تعيينهم وأجرائها - نصوص قانون السلطة القضائية - إلا أنهم ليسوا من أعضاء الهيئات القضائية ولا ينطبق في شأنهم ما ينطبق على أعضاء هذه الهيئات من أحكام وانما يخضعون لأحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة .

وقد خص قانون السلطة القضائية - العاملين بالمحاكم - بالباب الخامس منه حيث رتب كسقيسية تعيينهم وتعيين العاملين منهم بالنيابة العامة - وجعل للنائب العام سلطات الوزير ووكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين بالنيابة العامة .

وشترط فيمن يعين كاتباً - الشروط الواجب توافرها وفقاً للأحكام العامة للتوظيف في الدولة عدا شرط الامتحان لشغل الوظيفة - ولى ألا يقل المؤهل عند التعيين عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها - على أنه يجوز تعيين الحاصلين على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق في وظائف أمناء السر بالنيابة العامة معفى هؤلاء من شرط الامتحان عند التعيين أو الترقية .

يحلف الكتاب يميناً قانونية أمام المحكمة التي يتبعونها بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالدiligence والعدل .

وتولى كتاب النيابة استلام الأوراق القضائية الخاصة بأعمال وظائفهم وحفظها وتخصيص الرسم والفرامات المستحقة ومراعاة تنفيذ قوانين الدفعة والضرائب وكل ما يفرضه عليهم القوانين والتعليمات وهم يخضعون في عملهم لرؤساء الأقسام الجنائية ثم لأعضاء النيابة .

ويجرى العمل فى النيابة - الكلية والجزئية على وجود رئيس للقلم الجنائى وهو أقدم العاملين الإداريين فيها ومعاونته عدد كاف من الكتاب يجرى توزيع العمل بينهم بقرار يصدره رئيس النيابة أو مديرها حيث يعهد لبعضهم بمهمة القيام بتدوين محاضر التحقيق التى يباشرها أعضاء النيابة - وفى حالة تعذر وجوده لآى سبب فلعوض النيابة أن يستعين بأحد مأمورى الضبط القضائى أو رجال السلطة العامة بعد تحليفه اليمين القانونية . وترتب على عدم حضور الكتاب أو بديله بطلان الاجراء الذى يجريه عضو النيابة كعمل من أعمال التحقيق وإن جازت صحته كعمل من أعمال الاستدلال وتولى (كاتب - التنفيذ) اجراءات تنفيذ الأحكام وما يتخذ بشأنها - بينما يتولى (كتاب الجدول) رصد القضايا بجدول النيابة بجميع أنواعها وتدوين أسماء المتهمين فيها وقيودها وأوصافها وماتم فيها من تصرف وفقا لما أمرت به النيابة - ويباشر هؤلاء وغيرهم أعمالهم تحت إشراف رئيس القلم الجنائى الذى يخضع بدوره لإشراف رئيس النيابة أو مديرها .

وتقوم إدارة التفتيش الكتابى - وهى تابعة لمكتب النائب العام - بالإشراف الدورى والمفاجئ على أعمال النيابة ومراقبة حسن سير العمل فيها ومدى قيام الموظفين بأعمالهم وفقا للقانون والتعليمات .

البحث السادس

إشراف النيابة العامة على تنفيذ الأحكام

الصادرة بالإعدام

إختص المشرع المصري - النيابة العامة - بطلب تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعاوى الجنائية - فنص على ذلك في المادة ٤٦١ الواردة بالكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية تحت عنوان (التنفيذ) - وتقديرًا من الشارع لجسامة عقوبة الإعدام وأهمية ضبط قواعد تنفيذها فقد أقر لها الباب الثاني كله من هذا الكتاب . ووردت نصص القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون قواعد واجراءات تنفيذ هذه العقوبة .

وعقوبة الإعدام في التشريع المصري ، مقررة لبعض الجرائم ، وهي طبقا للقانون لا تصدر الا من محكمة الجنايات أو من الدائرة الجنائية لمحكمة النقض عند نظر الطعن للمرة الثانية . ويجب القانسون أن يكون الحكم الصادر بها بإجماع آراء القضاة وأن ينص صراحة على هذا الإجماع في منطق حكمهم والا وقع باطلا . وإذا كان الحكم بالإعدام صادرا من محكمة الجنايات - فانه لا يكون قابلا للتنفيذ الا بعد عرضه بمعرفة النيابة العامة على محكمة النقض لتصدر حكما آمخو بقول عرض النيابة للقضية واقصرار الحكم بالإعدام ، ونظام عرض الحكم بالإعدام على محكمة النقض على هذا النحو - لا شأن له بحقوق المحكوم عليه في الطعن على الحكم في المواعيد المقررة ، فسواء طعن المحكوم عليه أو لم يطعن . فان الالتزام النيابة العامة بعرض الحكم يبقى قائما . وهو نظام مستحدث أدخله المشرع المصري بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لاعطيا مزيدا من الضمانات للمحكوم عليه بهذه العقوبة ، حتى في حالة تقصيره أو سكوتة عن الطعن في الحكم الصادر ضده . فاذا رفض طعن المحكوم عليه وقبل عرض النيابة وأقرت محكمة النقض الحكم بالإعدام انتهت بذلك مرحلة القضاء في الدعوى . ويدخل في مرحلة تهيئته للتنفيذ وأن صار بالفعل نهائيا حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه .

مرحلة طلب العفو أو إبدال العقوبة :

تبدأ أولى خطوات تهيئة الحكم للتنفيذ ، بمرحلة طلب العفو بأن يتلقى المحامي العام المشرف على نيابة النقض الجنائي — الحكم الصادر من محكمة النقض بالاعدام ان كان صادرا منها كمحكمة موضوع عند نظر الطعن للمرة الثانية ^(١) أو الحكم الصادر برفض الطعن المحكوم عليه وقبول عرض النيابة العامة للحكم وقرار الاعدام ، ويبحث به مع الحكم الصادر من محكمة الجنايات بالاعدام الى النائب العام ، ليبدأ بدوره اتخاذ اجراءات التنفيذ ، باعتبار أن المحامي العام المشرف على نيابة النقض الجنائي — هو من أعضاء النيابة العامة للنقض — وهي مستقلة عن النيابة العامة لدى المحاكم — ولا شأن لها كما ذكرنا من قبل بالاختصاصات التي تقع على عاتق النيابة العامة لدى المحاكم ومن بينها تنفيذ الأحكام متى تلقى النائب العام الحكم الصادر بالاعدام ، فانه يبحث به مشغوعا بمذكرة مبسطة تتضمن مراحل المحاكمة حتى الحكم النهائي — الى وزير العدل ، ليتولى بدوره بحسبانه مثلا للسلطة التنفيذية رفعه الى رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . وهو لا يرفع الأمر الى رئيس الجمهورية مشغوعا بأي رأى ، وإنما ترفع الأوراق اليه صامتة من غير رأى .

والحكمة من رفع الأمر الى رئيس الجمهورية هو تمكينه من اعمال رخصته الدستورية بالعفو عن العقوبة وهو حق تعاقت الدساتير المصرية على تقريره لرئيس الدولة .

ولذا فقد قرره المادة ٤٣ من دستور سنة ١٩٢٣ للملك ، ثم المادة ١٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ حيث نقلت الحق الى رئيس الجمهورية ، ثم المادة ١٤١ من الدستور القائم . حيث تنص على أنه " لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها . " — لذلك وحتى لا يحرم المحكوم عليه من العفو

(١) وهذا الحكم هو الذي يتعين أن يكون صادرا باجماع مستشاري الدائرة التي أصدرته — الشأن فيه تماما — كالشأن في الحكم الصادر من محكمة الجنايات بالاعدام . حيث تقضى المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بأن تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت — يؤدي ذلك أن الواقعة متى كانت جنائية رأت المحكمة بالاعدام فانه يتعين أن يكون ذلك باجماع آراء اعضائها طبقا للمادة ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . أما الحكم برفض الطعن وقبول عرض النيابة وقرار الاعدام فلا يلزم فيه اجماع .

عنه من ولي الأمر - وهو رئيس الدولة - رؤى الا يترك التماسه (١) به الى المحكوم عليه وحده ، ونص القانون على ضرورة عرض الحكم على رئيس الجمهورية ، باعتبار أن الالتجاء اليه هو آخر وسيلة يتظلم بها من العقوبة ، فان شاء عفا عنه كلياً أو جزئياً بإبدال الاعدام بأية عقوبة أدنى - وان شاء لم يعف .

قد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، على انه اذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوماً يتخذ الحكم ويصدر الأمر بالعفو - من الناحية العملية - بتأشيرة من رئيس الجمهورية - شخصياً - فهو حق من حقوقه الذاتية على الحكم ، وقد يكون عفو كلياً فيطلق سراح المحكوم عليه وقد يكون جزئياً بالنص الصريح على العقوبة التي أحلها محسب الاعدام - ويجب أن تكون من العقوبات التي يقررها القانون وتحدد مدتها ونوعها ان كانت الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو الغرامة ، فان لم ير رئيس الجمهورية استخدام هذا الحق أعيدت الأوراق الى وزير العدل مؤشراً عليها من رئيس الجمهورية بأى عبارة يفهم منها الرفض - منها (ينفذ الحكم) - أو (يرفض العفو) . أو غيرها . فاذا لم يصدر الأمر الصريح بالعفو أو الإبدال بعقوبة أخرى أو بالرفض - وانقضى أربعة عشر يوماً من تاريخ رفع الأوراق لرئيس الجمهورية اعتبر ذلك بمثابة رفض ضمنى وأصبح الحكم قابلاً للتنفيذ .

مرحلة الإعداد للتنفيذ :

إذا انتهت مرحلة طلب العفو - برفضه صراحة أو ضمناً - أعيدت الأوراق لوزارة العدل حيث تعيدها ثانية الى النائب العام ليبدأ بدوره المبادرة الى التنفيذ حيث يتولى النائب العام اخطار مدير مصلحة السجون بخطاب - ييلفه فيه بمنطوق الحكم ورقم القضية الصادر فيها وتاريخ صدوره واسم المحكوم عليه ويأمر برفض العفو ، ويطلب منه تحديد موعد التنفيذ ومكانه لما هو مقرر قانوناً (م ٧٣ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون) - من أن مدير عام السجون هو الذى يتولى ادارة السجون والاشراف على سير العمل فيها فهو المسئول عن اعداد غرفة التنفيذ ومنفذ الحكم وتدابير

(١) وكان المعمول به قبل تنظيم طلب العفو على النحو المتقدم - أن المحكوم عليه أو أى من أهله يتقدم بطلب الى وزير العدل الذى يحيله الى لجنة قضائية مشكلة لهذا الغرض فان انتهت اللجنة الى اجابة الطلب ووجدت وجها لاستحقاق ذلك رفعت الأمر الى رئيس الدولة لاستصدار أمر بالعفو والا حفظ الطلب . ولذا كان تقرير ضرورة عرض الأمر على رئيس الجمهورية تشريعياً - يمثل غاية الضمانات فى تنفيذ هذه العقوبة .

أدواته وتدير الحراسة اللازمة في هذه الحالة . يقوم مدير عام السجون بتحديد اليوم والساعة ومكان التنفيذ - ويخطر النائب العام بهذه البيانات . ليتسنى للنائب العام ندب أحد وكلائه وأحد الأطباء الشرعيين - أو غيرهم لحضور اجراءات التنفيذ .

وجدير بالذكر - أن التعليمات العامة للنيابات - تنص على أن سائر المكاتبات التي تتعلق بمرحلة طلب العفو واعداد الحكم للتنفيذ - تتم في سرية تامة ولا تنتقل بين الجهات بطريق البريد وإنما يجرى تسليمها واستلامها بمندوبين شخصيا .

قيود تحديد يوم التنفيذ :

لم يترك المشرع سلطة تحديد يوم التنفيذ - لمدير عام السجون - مطلقة بخير قيد وإنما قيده بقيود محددة تتصل بالشرعية القانونية أو الجوانب الانسانية وهي على وجه التحديد انه لا يجوز تنفيذ هذه العقوبة في الأعياد الرسمية للدولة أو الأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه ويقصد بالأولى المناسبات التي تعطل فيها المصالح الحكومية - على أن يوم الجمعة وإن كان من الأيام التي تعطل فيها مصالح الحكومة إلا انه لا يعتبر عيداً رسمياً - ومع ذلك فقد جرى العمل على تجنب تنفيذ أحكام الاعدام في أيام الجمعة وأما الأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه - فسواء كانت تتعلق بديانة معترف بها من عدمه - فانه لا يجوز بأي حال تنفيذ الحكم في أي يوم منها . (المادة ٤٧٥ - من قانون الاجراءات الجنائية ٦٩ من قانون السجون) . (١) ويجب القانون - أيضاً - ارجاء تنفيذ حكم الاعدام في المرأة الحامل - حتى تضع حملها وحتى ينقضى على وضعها شهران ترضع فيها الصغير . وهو استيجاب بديهي لأن تنفيذ الحكم في الحامل من شأنه اعدام وليدها بخير حق وخرقا لمبدأ شخصية العقوبة . (المادة ٧٦) من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٦٨ من قانون السجون . (٢)

وتقضى التعليمات العامة للنيابات - بأن التحقق من ان المحكوم عليها حبلى ، يكون بتقرير من أحد الأطباء الشرعيين يندبه المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية بعد توقيع الكشف الطبي عليها . وفي غير حالة الحبلى - لا يجوز وقف تنفيذ العقوبة لأي سبب حتى لو كان ادعاءً بالجنون إذ تقضى تعليمات النيابة العامة بأن لا محل لوقف التنفيذ في هذه الحالة .

(١) و (٢) - هذه القواعد كانت مقررة أيضاً في المادتين ٢٦١ و ٢٦٣ من قانون تحقيق الجنايات القديم .

هذا وراقب النيابة العامة - مدى قانونية يوم التنفيذ - ولها سلطة طلب تعديله متى اتضح لها أن ذلك اليوم يناسب عيداً رسمياً أو عيداً للمحكوم عليه . باعتبار أنها مسئولة في هذا الخصوص عن الشرعية وتطبيق القانون وتنفيذ الأحكام .

مرحلة تنفيذ الحكم :

متى استقر ميعاد التنفيذ وأخطرت به النيابة العامة على الوجه المتقدم ، فإن التنفيذ يتم تحت إشرافها وحضور أحد أعضائها بإجراءات محكمة حددها قانون الإجراءات الجنائية وقانون تنظيم السجون وتعليمات النيابة العامة .

في هذه المرحلة ، يكون المحكوم عليه قد أودع أحد السجون العامة منذ صدور الحكم بالاعدام فلا يودع ليماً ولا يجرى تشغيله بأشغال شاقة . وتقضى تعليمات السجون بأن يرتدى المحكوم عليه بالاعدام زياً خاصاً تمييزاً له عن غيره من المحكوم عليهم الآخرين وطبقاً لقانون الإجراءات الجنائية - يجوز لأهليته زيارته زيارة خاصة يوم التنفيذ - في موقع بعيد عن مكان التنفيذ . على أن قانون السجون وهو أحدث في صدوره من قانون الإجراءات الجنائية - أجاز هذه الزيارة في اليوم السابق على التنفيذ لا في يوم التنفيذ ذاته حيث يتعين إخطارهم بذلك لاحتمال رغبتهم في استلام جثمانه بعد التنفيذ (المصادرة ٧٠ من قانون تنظيم السجون) .

وتم التنفيذ داخل أحد السجون - التي يوجد بها آلة للتنفيذ . فإذا تعذر ذلك - جاز التنفيذ في مكان مستمر بناءً على طلب كتابي من النائب العام (م ٤٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية) وتنفيذ الاعدام في مكان مستمر - بدأ في مصر منذ سنة ١٩٠٤ بعد أن كان يتم علناً في ساحة عامة .

وسيلة الاعدام المقررة قانوناً في مصر - هي الشنق - وقد نص على ذلك صراحة قانون العقوبات في المادة ١٣ منه - بقوله " كل محكوم عليه بالاعدام يشنق " وذلك فإنه لا يجوز استخدام وسيلة أخرى في تنفيذ الاعدام حيث أرتأى المشرع المصري تقييد سلطة التنفيذ بهذه الوسيلة دون غيرها كالرمي بالرصاص أو البصلة أو الكرسي الكهربائي أو غرف الغاز كما هو الشأن في بعض التشريعات الأجنبية .

وتبدأ إجراءات التنفيذ - بانتقال أحد أعضاء النيابة العامة إلى مكان التنفيذ ومصحب معه كاتباً للتحقيق ومندب أحد الأطباء الشرعيين لم يشرف على الناحية الطبية وكما يحضر الإجراءات أيضاً مندوب من مصلحة السجون وآخر من وزارة الداخلية ومدير السجن أو أموره ، وطبيب السجن ولا يجوز لغير هؤلاء حضور إجراءات التنفيذ إلا بإذن خاص من النيابة العامة وهي تترخص في منح هذا الإذن لمسئرين

تشاء أو تمنعه عن من تشاء فيما عدا المدافع عن المحكوم عليه فإنه يتمين أن يؤذن له دائما بالحضور إذا طلب ذلك .

موجب القانون — (المادة ٤٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، المادة ٧١ من قانون تنظيم السجون) اجراء التسهيلات اللازمة لتكسيين أحد رجال الدين من مقابلة المحكوم عليه اذا كانت ديانته تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الطقوس الدينية قبل الموت .

وتولى عضو النيابة العامة فور حضوره الى مكان التنفيذ — اجراء محضر مفتوح — يثبت فيه انتقاله وأسماء الحضر وصفاتهم ومستدعى المحكوم عليه حيث يتم التحقق من شخصيته ونموذج حبسه الذي تعلسه صورته وبيانات الحكم الصادر ضده . ثم ينهى هذا المحضر وتبدأ اجراءات التنفيذ حيث يكلف مثل النيابة العامة — مأمور السجن بتلاوة منطوق الحكم والتهمة المحكوم من أجلها على مسمع من الحاضرين ومن بينهم المحكوم عليه — ثم يسأله مثل النيابة العامة عما اذا كانت له أقوال يريد الادلاء بها أو الايضاء بأمر معين — ويثبت ذلك في محضر آخر تدون فيه العبارات التي فاه بها المحكوم عليه نصا وروقا ما صدرت منه ثم يتم التنفيذ للنو وقدم طبيب السجن والطبيب المنتدب من النيابة العامة تقريرا عليها موقعا عليه منهمسا يتضمن اثبات وفاة المحكوم عليه وتركه معلقا لمدة نصف ساعة ووزنه مقارنا بوزنه عند دخوله السجن والدقائق التي يظل ينبض فيها قلبه بعد التنفيذ وما يظهر بجسمه من آثار بعد التنفيذ حيث يثبت كل ذلك فسي المحضر الذي يجريه عضو النيابة وتسلم جثة المحكوم عليه بالاعدام الى أهله اذا طلبوا ذلك ويجب أن يكون الدفن بخير احتفال .

وتتولى جهة الادارة مراقبة هذا الامر ، فاذا لم يتقدم واحد من أهلية المحكوم عليه خلال ٢٤ ساعة أودعت الجثة أقرب مكان الى السجن لحفظ الجثث . فاذا لم يتقدم أحد منهم لاستلامها خلال سبعة أيام سلمت الى إحدى الجهات الجامعية — فان رفضت تولت الحكومة دفنها على نفقة الخزانة العامة .

- ٢٠٢ -

جدول رقم (٢٠)

وزارة العدل
الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم والإحصاء
مراقبة الإحصاء القضاء
نيابة

الشهر	بلاغات						
	مخالقات				مخالقات		
	مخالقات	جنيح	جنايات	قضايا لم يستمر فيها	مخططات	باقية	انتهم
يناير ١٩٥٤	١١٤٨٤٤٠٠	٥٠٧٨٠٣	٧٢١٠	١٢٦٥٤٤	٥٩٣٤٨	١٣٨٧٢	١٨٤٩٢٤٥
فبراير	١٢٣٦٤٠	٣٦٦٦١٨	٢٢٣٦٦	١٤٤٨٤٠	٦٧٤٣٨	٢٧١٦	٢٢٠٢٥٦٣
مارس ١٩٦٢	١٢٧٢٨٨٣	٠١٨٨٣٢	٠٧٠٢١	٠١٣٨٠٤	١٣٦٨٣١	١٦٢٩١	٢٥٢٨٠٥٩
أبريل	١٥٧٢٣٨	٣٦٨٦٦٢	٨٠٧٣١	١٣٦٨٦٣	١١٦٦٦	٢٧٦١	٣٦٦٢٩٩٤
مايو ١٩٧٢							
يونيو							
يوليو ١٩٨٠							
أغسطس							
سبتمبر							
أكتوبر							
نوفمبر							
ديسمبر							

حفظ					جنتج ومخالفات صدرت فيهمها		اعتراض المتهمين على	
حفظ					أوامر النيابة ولم يعترض عليها		أوامر النيابة	
الجملة	جنايات	جنتج	مخالفات	جملة	في الجنتج	في المخالفات	في الجنتج	في المخالفات
٦٥٣٥٦٥٣	٢٣٧٨	١١٣٠٥	٥٣١٢	١٠٥٠١	١٧٨١٧٠١	٨٥٦٨١٣	٧٣٢	١٧٧١
٥٦١١٨١١	١٧٠٣	١١٨٧٤	٧٧١٥	٧٦٦٥٨	٥٨٠٥٨١	٥٦١٦٨٧١	٣٥١	
٣١٨٨٧١	٧٥٣٨	١٦١٥٠١	٠١٠١	١٥١١١١	٧٣١٨	١٦١٠٣٠١	١٦٠	٧٨٣
٥٥١١١١١	١١٣٣	٠١٧٥٢	٣٠٤٥	١١١١٨			١٧١	٢٠٢

الفصل السادس

النهاية الإدارية والدعوى التأديبية

إعداد

المستشار إبراهيم مصطفى القليوبي

محتويات الفصل السادس

- تمهيد :
- البحث الأول : نشأة النيابة الإدارية وتطورها والقوانين المنظمة لها والقوانين التي تطبقها .
- البحث الثاني : أعضاء النيابة الإدارية وكيفية اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم ورعايتهم .
- البحث الثالث : القضايا المعروضة وأنواعها وتوزيعها ونسبة التصرف فيها .
- البحث الرابع : الجهاز الإداري والعاملون به .
- البحث الخامس : الدعوى التأديبية .

النيابة الإدارية والدعوى التأديبية

تمهيد :

النيابة الإدارية هي إحدى الهيئات القضائية الهامة في جهاز الدولة وقد أنشئت بالقانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ ، وأن نظرة فاحصة لأعمال هذه النيابة منذ انشائها حتى الآن ، تكشف بجلاء أن هذه الهيئة رغم قلة إمكاناتها ونقص عدد أعضائها قد نجحت في تحقيق كثير من الأهداف التي رسمت لها وساهمت مساهمة فعالة في تنظيم جهاز الحكم وسط سلطان القانون .

وستتناول في بحثنا عن النيابة الإدارية والدعوى التأديبية الباحث الآتية :

- البحث الأول : نشأة النيابة الإدارية وتطورها والقوانين المنظمة لها والقوانين التي تطبقها.
- البحث الثاني : أعضاء النيابة الإدارية وكيفية اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم ورعايتهم .
- البحث الثالث : القضايا المعروضة عليها وأنواعها وتوزيعها ونسبة ما يخص كل عضو منها ، ونسبة التصرف فيه ومدى اطراد الزيادة في هذه القضايا مع ما يقابلها من الزيادة في الأعضاء .
- البحث الرابع : الجهاز الإداري للدولة والعاملون به .
- البحث الخامس : الدعوى التأديبية وأنواعها والتصرف فيها ومدى اطراد الزيادة في تلك الدعاوى .

المبحث الأول

نشأة النيابة الإدارية وتطورها والقوانين المنظمة لها
والقوانين التي تطبقها

أولا : ما قبل سنة ١٩٥٤ وحتى سنة ١٩٥٨ :

في سبيل احكام الرقابة على الموظفين وقيامهم على تنفيذ القوانين وحاسبتهم على
اخطائهم ، كانت الوزارات والمصالح المختلفة قبل سنة ١٩٥٤ تخصص جهة تحقيق
تابعة لها تتولى التحقيق مع الموظفين والعاملين بها ، وترفع الى رئيس المصلحة أو الوزير
تقريراً بنتيجة هذا التحقيق ليوقع الجزاء الذي يراه حسباً تكشف عنه هذه النتيجة .

ولما كانت جهات التحقيق في الوزارات والمصالح المختلفة تابعة لها وكان أعضاء
هذه الجهات بالتالي خاضعين لرمسها هذه المصالح والوزراء ، فان هذا النظام لسم
تكن تتحقق به حيده أعضاء جهات التحقيق ، ولذلك فقد رأت الدولة في سبيل اصلاح
أداة الحكم ، وغبة منها في احكام الرقابة على موظفيها ، وضمان احترامهم للقوانين على
النحو الذي يكفل الصالح العام وضمن أخذ المقصر بخطئه رأت اصدار القانون رقم ٤٨٠
لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام النيابة الادارية .

وقام هذا القانون على أساس توحيد جهات التحقيق المختلفة في هيئة واحدة
مستقلة عن الوزارات والمصالح المختلفة تحقيقاً لحيدة أعضاء هذه الجهات ، ومعداً عن تأثير
كبار الموظفين في تلك الوزارات والمصالح التي يتبعونها ، وحتى يؤدي عملهم الى نتائج
متميزة ، تسير بالادارة الحكومية في طريقها السليم ، ونص ذلك القانون في المادة الرابعة
منه على أن تختص النيابة الادارية باجراء التحقيقات الادارية مع موظفي الدولة ومستخدميها
وعمالها فيما يحال اليها من الجهات الادارية ، وما يتلقاه من شكاوى ذوي الشأن .

وكان نظام جديد فقد صار هذا النظام الذي استحدثه القانون ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر في أول عهده على سياسة الحذر خشية ما قد يترتب التوسع في اختصاصات النيابة الادارية منذ البداية ، فلم يخولها هذا النظام كافة الاختصاصات اللازمة لأداء المهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها .

واستمر هذا النظام منذ انشائه أربع سنوات ، أثبتت التجربة فيها نجاحه رغم عدم التوسع ففسى اختصاصات النيابة الادارية ، فقد كشف عن أثره الكبير في اصلاح عيوب الجهاز الحكومي ، مما دفع بسع الدولة الى التوسع في تلك الاختصاصات وشجعها على استكمال مقوماتها رغبة في تحقيق أهدافها مسن اصلاح أجهزة الدولة وسجاسة المقصر بجرمه احتراماً لسيادة القانون ، فأعاد النظر في القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام النيابة الادارية ، وأصدرت القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية

ثانيا : مابعد سنة ١٩٥٨ وحتى الآن :

وكان هدف التعديل باصدار القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اصلاح اداة الحكم والقضاء على عيوب الجهاز الحكومي المتعلقة بنظام سيره وقيام العاملين فيه بما يعهد اليهم على خير وجه ، وقد تطلب هذا الهدف أمرين .

أولهما : التوسع في اختصاصات النيابة الادارية فيما يتعلق برقابة الأخطاء أو تحقيقها أو متابعتها حتى تتضح نتائجها النهائية بالادانة أو البراءة .

ثانيهما : إعادة النظر في نظام المحاكمة التأديبية سواء من حيث الاختصاص بتوقيع الجزاء أو الجهة المختصة باصداره بحيث يكفل سرعة المحاكمة مع توفير الضمانات اللازمة للموظفين حتى تظهر ثمرته في اصلاح حال العاملين بالادارة .

وكان من أبرز التعديلات التي نص عليها القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بجانب التوسع في اختصاصات النيابة الادارية - أنه استحدث نظام المحاكم التأديبية ، ويقوم هذا النظام على أساس تلاقى العيوب التي اشتمل عليها نظام المحاكمات التأديبية الذي كان معمولاً به قبل ذلك وكانت أهم هذه العيوب :

١ - تعدد مجالس التأديب التي تتولى المحاكمة

٢ - بطة اجراءات المحاكمة .

٣ - غلبة العنصر الادارى فى تشكيل مجالس التأديب .

فنص فى المادة ١٨ من ذلك القانون على أن تختص بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة محاكم تأديبية ، وتشكل هذه المحاكم من اثنين من أعضاء مجلس الدولة وعضو ثالث من ديوان المحاسبة أو ديوان الموظفين .

ونص فى المادة ١٩ منه على أن يصدر بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقارها ودوائرها اختصاصها وتشكيلها بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد أخذ رأى مدير النيابة الادارية .

كما نصت المادة ٢١ منه أيضا (قانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨) على أن تفصل المحاكم التأديبية فى القضايا التى تحال اليها على وجه السرعة .

ومذ لك فان القانون المذكور بتوحيد بنظام المحاكمات التأديبية والنص على الفصل فيها على وجه السرعة قد قضى بذلك على عيوب مجالس التأديب وبطة اجراءات المحاكمة ، كما حرص به المشرع على تغليب العنصر القضائى فى تشكيل المحاكم التأديبية ، فنص فى المادة الرابعة منه على أن تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام هذه المحاكم .

غير أن يصدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصبحت المحاكم التأديبية جزءا من القسم القضائى بمجلس الدولة ، فاستبعد بذلك المشرع العنصر الادارى من تشكيل هذه المحاكم .

كذلك استحدث القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ نظام الرقابة الادارية وجعلها قسما ثانيا للنيابة الادارية ، غايته التحرى والكشف عن المخالفات المالية والادارية . ثم فصلت الرقابة الادارية عن النيابة الادارية فى سنة ١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الذى أعاد تنظيم الرقابة الادارية وجعلها هيئة مستقلة .

وانذ باشرت النيابة الادارية اختصاصاتها الجديدة فى ظل ذلك القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وأثبتت جدارتها فى تحقيق هدفها وحسن قيامها على أداء رسالتها ، رأى المشرع أن يعهد اليها بمزيد جديد تباشر فيه هذه الاختصاصات ، ألا وهو ميدان المؤسسات والمؤسسات العامة والجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديد ها قرار جمهورى ، والشركات الستى

تساهم فيها بنسبة لا تقل عن ٢٥ % من رأسمالها أو تضمن لها حدا من الأرباح ، فأصدر المشرع لذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذى نص على سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

وبعد صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ الخاصة بالتأميم تضاعف حجم تلك الاختصاصات نتيجة تأميم العديد من الشركات الخاصة ، ومن بليحية أخرى فقد استتبع صدور قانون الحكم المحلى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ انشاء نيابات اقليمية فى جميع المحافظات تكون قريبة من العاملين فيها ومن أصحاب المصالح بما يكفل سرعة ادائها لعملها واحساسها بالاعتبارات المحيطة بالعمل وكشف ما قد يؤدى الى ظهور الفساد فى مرفق ما أو عدم انتظام أداء خدمة معينة وكان لانشاء هذه النيابة اقليمية أثره فى تضاعف عدد الموضوعات المخالة الى النيابة الادارية .

ثم مد المشرع اختصاصات النيابة الادارية الى أعضاء التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين وذلك بمقتضى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ .

وحدد القرار الجمهورى رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٦٦ عدد ادارات النيابة - وتتلذ - بخمسين ادارة -

أ - ٤١ نيابة تختص بأعمال التحقيقات من بينها ٨ نيابات للمؤسسات والشركات ، واحدة منها ذات اختصاص اقليمى شامل مقرها الاسكندرية ودائرة اختصاصها محافظة الاسكندرية ودمنهور ومطسروح والسبع الأخريات ذات اختصاص بمقرها القاهرة ، وتختص كل منها بقطاع أو أكثر من قطاعات المؤسسات والشركات العامة التابعة لها .

أما النيابة ٣٣ الأخرى الباقية فهي تختص بالأجهزة الحكومية والهيئات العامة ومنها ٢١ نيابة اقليمية تختص كل منها بمحافظة من المحافظات ، ١٢ نيابة وزارية مقرها القاهرة وتختص كل منها بوزارة أو هيئة عامة أو أكثر .

ب - ٩ ادارات لا تختص بالتحقيق بصفة أصلية وهي :

- المكاتب الفنية وعدد ها ستة وتختص بمقخص القضايا الهامة ورضها على رؤساء هذه المكاتب وعلى مدير النيابة .

- إدارة الدعوى التأديبية : وتختص برفع الدعوى التأديبية ومباشرتها امام المحاكم التأديبية .

- إدارة الدراسات والبحوث الفنية : وتختص بدراسة الاقتراحات ومحت المسائل الفنية البحتة .

— إدارة التفتيش الفني : تختص بالمتابعة والتفتيش على النيابة وعلى أعضاء النيابة لتقدير درجات كفايتهم وفقا للتعليمات .

قد تحقق للنيابة الادارية الاستقلال منذ انشائها ، فنص قانونها على أنها هيئة مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية وان اختلفت تبعيتها بعد ذلك الى أن ألحق بوزير العدل بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ السيد أنشئ بمقتضاه مجلس أعلى للهيئات القضائية — بما فيها النيابة الادارية والتنسيق فيما بينها ، وإبداء الراى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات .

وأصبحت النيابة الادارية بمقتضى هذا القانون إحدى الهيئات القضائية .

هذه هى مراحل تطور النيابة الادارية منذ نشأتها ، وقد أخلصت فى أداء رسالتها فى حدود الاختصاصات التى خولها لها المشرع ، ولكنها مازالت فى حاجة الى تطوير قانونها بما يمكنها فى حدود دورها وحكم التصاقها الوثيق بأجهزة الحكومة والقطاع العام من فاعلية الاسهام فى استكمال ما تصبو اليه أهدافها . وتحقيق رسالتها على أكمل وجه .

وننتقل بعد ذلك الى كلمة من أعضاء هذه النيابة الذين حملوا عبء هذه المسئولية وكيفية اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم ورعايتهم .

المبحث الثاني

أعضاء النيابة الإدارية وكيفية اختيارهم وتأهيلهم
وتدريسهم والقوانين الخاصة بهم ومرتباتهم

أولاً : اختيار أعضاء النيابة الإدارية :

تضمن الفصل الأول من الباب الرابع من القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في المواد ٣٣ ٣٤ ،
٣٥ نظام اختيار أعضاء النيابة الإدارية ، فنص في المادة ٣٣ منه على أن شروط تعيينهم
هي ذات شروط تعيين أعضاء النيابة العامة ، وعلى أن مرتباتهم تحدد وفقاً للجدول الملحق
بالقانون ، ومماثل هذا الجدول في درجاته مرتبات جدول أعضاء النيابة العامة ، وأجاز
القانون في المادة ٣٤ منه تبادل التعيين بين أعضاء النيابة الإدارية ، وأعضاء الهيئات
القضائية الأخرى في الوظائف القضائية المماثلة ، ونص في المادة ٣٥ على أن يكون تعيين مدير
النيابة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون تعيين سائر الأعضاء وترقياتهم ونقلهم بقرار منه أيضاً
بناءً على عرض مدير النيابة ومعد أخذ رأي لجنة تشكل من المدير وثلاثة من أقدم الوكلاء العامين .

كما نصت المادة ٢٦ من اللائحة الداخلية للنيابة الإدارية الصادرة بالقرار الجمهوري
رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على أن يعين مساعد والنيابة الإدارية من بين الحاصلين على درجة
ممتاز في ليسانس الحقوق ، ثم من بين الحاصلين على درجة جيد جداً فمن بين الحاصلين
على درجة جيد ، ويجوز تعيينهم ولو لم يكونوا حاصلين على إحدى الدرجات المذكورة عن طريق
مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من المدير .

وتنص المادة ٢٧ من اللائحة المذكورة على أن يرشح مدير النيابة من يعين من الخارج
بمراعى أن يكون ظاهر الكفاية ولا يقل مستواه من حيث الأقدمية عن أمثاله من أعضاء النيابة
الإدارية .

يجوز أن يكون تعيين من يعين من الخارج عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من المدير .

ومقتضى ما تقدم أن يكون تعيين مساعدى النيابة من بين الحاصلين على درجة ممتاز فسى ليسانس الحقوق ثم من بين الحاصلين على درجة جيد جدا ثم من بين الحاصلين على درجة جيد

وقد جرى العمل على تعيين مساعدى النيابة من بين خريجي كليات الحقوق وفقا لهذه القاعدة ودون اجراء أية اختبارات لهم ، ثم استحدثت أخيرا نظام جديد لاختيارهم يقضى باجراء اختبار شخصى لخريجي كليات الحقوق الحاصلين على هذه الدرجات قبل تعيينهم .

أما الذين لم يحصلوا على هذه الدرجات من خريجي كليات الحقوق فلا يجوز تعيينهم الا عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من مدير النيابة .

كذلك يجوز التعيين من الخارج بشرط أن يكون من يعين ظاهر الكفاية وألا يقل مستواه من حيث الأقدمية عن أمثاله ، كما يجوز أن يكون التعيين من الخارج عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من مدير النيابة .

كذلك فإنه يجوز تبادل التعيين بين أعضاء النيابة الادارية وأعضاء الهيئات القضائية الأخرى فى الوظائف القضائية المماثلة ، وبينهم وبين أعضاء هيئة تدريس القانون بالجامعات .

ثانيا : تأهيلهم وتدريبهم :

لم يكن هناك قبل سنة ١٩٨١ نظام معين لتأهيل أعضاء النيابة الادارية أو تدريبهم خلاف مجرد اكتسابهم الخبرة العملية التى تنشأ أثناء العمل من ممارسة وإشراف رؤساء عليهم ، ولكن استحدثت فى سنة ١٩٨١ نظام لتدريب الأعضاء الجدد حيث عقدت دورة تدريبية داخلية خلال هذا العام لمساعدى النيابة الذين تم تعيينهم فى تلك السنة وشمل البرنامج عدة مواد يتصل بموضوعها بأعمال النيابة الادارية .

ثالثا : القوانين الخاصة بهم ورعايتهم :

هذه القوانين هى التى تتعلق بشروط تعيينهم وتحديد مرتباتهم ومعاشاتهم وهى على

نحو ما سبق بيانه في طريقة اختيارهم مانصت عليه المادة ٣٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من أنه يكون شأن أعضاء النيابة الادارية فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة ، وتحدد مرتباتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ، ومماثل في درجاته مرتبات جدول أعضاء النيابة العامة .

ومانصت عليه المادة ٣٤ من هذا القانون من تحقيق المساواة بين أعضاء النيابة الادارية وأعضاء النيابة العامة رجال القضاة ومجلس الدولة وأعضاء ادارة قضايا الحكومة وأساتذة القانون بكلية الجامعة فأجازت تبادل التعيين بينهم وبين أعضاء تلك الجهات .

كذلك نص القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ على أن تسرى على أعضاء النيابة الادارية فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة العامة .

ثم صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ونص في المادة الأولى منه على أن تسرى على أعضاء النيابة الادارية فيما يتعلق بالمرتبات والبدلات وكذلك بالمعاشات ونظامها جميع الأحكام المقررة والتي تقر في شأن أعضاء النيابة العامة .

وطبقاً لصريح هذا النص يسرى نظام معاشات أعضاء النيابة العامة وأحكامه على أعضاء النيابة الادارية أيضاً سواء في ذلك الأحكام المقررة أو التي تقرر فيما بعد ، ومن يبين أحكام نظام المعاشات سالف الذكر ماتضمنته المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية من حكم بقاء القاضى في الخدمة حتى آخر يونيو اذا كان بلغه سن التقاعد بعد أول أكتوبر من السنة السابقة ، ذلك أن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ قد جاء بقاعدة عامة مطلقة هي أن نظام المعاشات الخاص بالنيابة العامة يسرى على النيابة الادارية ، وهذا العبارة عامة ومطلقة دون تحديد بنطاق معين ، ومقتضى هذا الاطلاق أنه يندرج تحتها كل الأحكام التي وضعها القانون لهذا النظام ومن بينها مسألة امتداد الخدمة بعد سن الستين سواء بحكم القانون أو بالقرارات الجمهورية .

وتأكد هذا النص أخيراً بصدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨١ الذي يؤكد هذا المعنى وهو من خدمة أعضاء النيابة الادارية بحكم القانون الى ثلاثين من يونيو من كل عام بالنسبة لمن بلغوا سن التقاعد قبل هذا التاريخ .

أما في رعاية أعضاء النيابة الادارية فهي ذات الرعاية التي يستمتع بها رجال الهيئات القضائية سواء من ناحية التأمين الصحى أو العلاج . فقد صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وقضى بإنشاء صندوق

صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية لأعضاء الهيئات القضائية ، والقرار الجمهوري رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم موازنة الصندوق وترحيل الفائض من سنة لأخرى ، وقرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم ذلك الصندوق .

تلك هي نبذة عن أعضاء النيابة الادارية وكيفية اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم والقوانين الخاصة بهم ورعايتهم ، وننتقل بعد ذلك الى كلمة عن القضايا التي تعرض على النيابة الادارية وأنواعها وتوزيعها ونسبة التعرف فيها ومدى اطراد الزيادة فيها .

المبحث الثالث

القضايا المعروضة وأنواعها وتوزيعها ونسبة التصرف فيها

القضايا وأنواعها :

تنحصر اختصاصات النيابة الإدارية في القضايا الآتية :

- أولاً : إجراء التحقيق في قضايا المخالفات المالية والإدارية.
- ثانياً : فحص الشكاوى التي ترد من الجهات الإدارية أو الأفراد .
- ثالثاً : مباشرة الدعوى التأديبية .

الإختصاص الأول : تحقيق قضايا المخالفات المالية والإدارية.

تنقسم التحقيقات التي تجريها النيابة الإدارية الى نوعين متميزين :

- الأول - تحقيقات في قضايا مخالفة القواعد المالية والإدارية .
- الثاني - تحقيقات في قضايا مخالفة قواعد استعمال السيارات الحكومية .

النوع الأول : تحقيقات قضايا المخالفات المالية والإدارية :

وهي التي تتناول المخالفات المالية والإدارية بمختلف أنواعها ،
وتباشرها النيابة الإدارية إما بناءً على بلاغ من الجهة الإدارية أو بناءً

على شكوى الافراد .

والمخالفات المالية : تندرج تحت الأنواع التالية :

- ١ - مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في القانون .
- ٢ - مخالفة أحكام ضبط الرقابة على الميزانية .
- ٣ - مخالفة أحكام المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات والقواعد المالية .
- ٤ - مخالفات الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حسي مالى للدولة .
- ٥ - مخالفات التأخير أو عدم الرد على مناقضات الجهاز المركزى للمحاسبات .
- ٦ - مخالفة عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالحسابات أو المستندات فى مواعيدها .

أما المخالفات الإدارية :

فهى المتعلقة بمخالفة واجبات العاملين أو ارتكاب الاعمال المحظورة عليهم فى قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام أو الخروج على مقتضى الواجب فى أداء أعمال الوظيفة .

النوع الثانى : تحقيقات مخالفات استعمال السيارات الحكومية :

هى التى تتناول مخالفات القواعد والتعليمات المنظمة لاستعمال مركبات الحكومة والقطاع العام وإساءة استعمالها .

وقد يتبادر الى الذهن من سماع كلمة مخالفات السيارات أنها تعنى مخالفات مسرور السيارات ، وهذا خطأ شائع ، والحقيقة أن هذا النوع من التحقيقات قد يتضمن كشف انحرافات خطيرة تشكل جرائم ضد المال العام ، لأن هذه المخالفات تتعرض لمدى حسن تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات فى شأن استعمال السيارات الحكومية ومراقبة البالغ التى تنفق لهذا الاستعمال ومدى موافقته لهذه القوانين واللوائح .

الاختصاص الثاني : فحص الشكاوى :

تتولى النيابة فحص موضوعات الشكاوى التى تتلقاها ممن تتصل صوالحهم بالمراقب التى تقوم عليها
الوزارات والهيئات العامة ، وذلك بعد قيدها بسجل خاص يسمى "سجل المراضى"
وتتم التصرف فى هذه الشكاوى إما بالحفظ فى حالة عدم جديتها أو إزالة أسبابها ، أما إذا أظهرت
الفحص جدية الشكوى وانطوائها على مخالفات أحيلت الى التحقيق .

الاختصاص الثالث : مباشرة الدعوى التأديبية :

تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية وتباشر هذا الاختصاص ادارة
الدعوى التأديبية وذلك باعداد تقارير الاتهام فى القضايا التى يحال فيها المخالفون السيسى
المحكمة التأديبية وتمثيل الاتهام أمامها ، وتتابع الدعوى أمام المحكمة ، والرد على مذكرات الدفاع
ثم مراجعة ما تصدره من أحكام توطئة للطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ان كان ثمة وجه
للطعن .

وتتولى ادارة الدعوى التأديبية فضلا عما سبق عرض طلبات مد وقف العاملين عن أعمالهم احتياطيا
لمصلحة التحقيق على المحكمة التأديبية ، وكذلك عرض طلبات النظر فى صرف مرتباتهم الموقسوف
صرفها .

توزيع القضايا ونسبة التصرف فيها :

ونورد فيما يلى احصائيات عن أعمال النيابة الادارية منذ سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٨٠ وهى تبين
عدد التحقيقات المتداولة واثم انجازه منها خلال العام ونسبة الانجاز فيها وعدد الشكاوى وعدد
مخالفات السيارات ، ثم اطراد الزيادة فى عدد أعضاء النيابة منذ سنة ١٩٥٥ حتى ١٩٨٠ .

وفىما يلى الجدولين المتضمنين تلك البيانات :

- ٢١٩ -
جدول توزيع القضايا ونسبة التصرف فيها
(٣١)

المعام القضايا	عدد التحقيقات التداولية	ما تم إنجازه منها خلال العام	نسبة الانجاز	عدد الشكاوى	عدد مخالفات السيارات
١٩٥٥	١١٥٠٧	١١١٦١	% ٩٦,٩٩	٣٥٤٧	
١٩٥٦	٩٢٦٣	٩١٤٠	% ٩٨,٦٧	٥٥٣٥	
١٩٥٧	٩٧٠٣	٩٤١٥	% ٩٧,٠٣	٦٦٩٣	
١٩٥٨	١٠٧٥٣	١٠٢٥٢	% ٩٥,٣٤	٩٠١٨	
١٩٥٩	١٢٦٦٩	١١٥٧٩	% ٩١,٣٩	١٥٤٨٠	
١٩٦٠	١٢٤٩٧	١١٠٠٦	% ٨٨,٠٦	٢١٤٠٠	
١٩٦٣	١١٥٧	٨٠١٠	% ٧١,١٥	٢٠١٨٦	
١٩٦٤	١٥٢٥٣	١٢١٨٧	% ٧٩,٨٩	٢٦٠٠٤	
١٩٦٥	١٣٦٦٨	١٣٣١٤	% ٩٧,٤١	٣٠٢١٣	١٢٩٠٧
١٩٦٧	١٣٠٣٤	١٢٨٢٩	% ٩٨,٤٢	٢٤٧١٥	١٨٦٣٣
١٩٦٨	١١١٢٤	١٠٩٠٠	% ٩٧,٩٨	٢١٣٣٤	١٣٥٦٨
١٩٦٩	١١١٢٨	١٠٦٨٥	% ٩٥	٢٢٩٥٢	١٣١٨٦
١٩٧٠	١٠٩١٥	١٠٨٥٩	% ٩٩,٤٨	١٩٤٢١	١٠٥٨٤
١٩٧١	١٠٣١٣	١٠٢٢٦	% ٩٩,١٥	١٣٤٩١	٨٧٧٦
١٩٧٢	١٠٤٧٥	١٠٢٨٦	% ٩٨,١٩	١٣٤٤٦	٧٩٥٨
١٩٧٣	١٠٩٩٥	١٠٨٢٦	% ٩٨,٤٦	١٢٦٧٨	١١٠٠٢
١٩٧٤	١١٢١٧	١٠٩٨٦	% ٩٧,٩٤	١٢٩٩٤	٧١٠٣
١٩٧٥	١٢٥٤٦	١٢٢٥٨	% ٩٧,٧٠	١٣٧٥٩	٨٧١٣
١٩٧٦	١٢٩٨٥	١٢٤٨٢	% ٩٦,١٢	١٢٥٨٠	٩٩٤٢
١٩٧٧	١٤٦٥٣	١٤١٩٩	% ٩٦,٩٠	١٥٤٥٦	١٠٠٩٠
١٩٧٨	١٥١٠٨	١٤٢٧٦	% ٩٤,٤٩	١٦٠٨٦	١٠٧٥٨
١٩٧٩	١٤٧٥٥	١٣٨٨٦	% ٩٤,١١	١٤٢٥٨	١٠٤٣١
١٩٨٠	١٦٨٧٣	١٥٩٧٢	% ٩٤,٦٧	١٢٦٦٤	٤٩٧٥

جدول رقم (٣٢)

وتبين الإحصائية التالية مدى إطراد الزيادة في عدد الأعضاء :

السنة	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
عدد الأعضاء	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٣٢	٢٥٦	٢٩٢	٣٠٦

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
عدد الأعضاء	٣١٨	٣١٨	٣٣٧	٣٥٨	٣٥٨	٤١٧	٤١٧	٤١٧

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	٧٩	٨٠
عدد الأعضاء	٤١٧	٤٢١	٤٢١	٤١٢	٤١٢	٤١٢	٤٢٩	٤٢٩	٤٢٩	٤٢٩

المبحث الرابع

الجهاز الادارى والعاملون به

الجهاز الادارى : العاملون فيه - القوانين المنظمة لهم - الحقوق والواجبات الخاصة بهم نظام رعايتهم
نصت المادة ٤١ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٨ على أن يلحق بالنيابة الادارية عدد كساف
من الموظفين الاداريين والكتابيين والمستخدمين والعمال .

ونصت المادة ٤٢ منه على أن يكون لمدير النيابة سلطة الوزير المنصوص عليها فسمى
قانون نظام موظفى الدولة بالنسبة الى الموظفين الاداريين والكتابيين ويكون للوكلاء العاميين
للنيابة الادارية بالنسبة الى المستخدمين والعمال سلطة وكيل الوزارة وسرى فى شأنهم وتنظيم
الحقوق والواجبات الخاصة بهم ، قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وسرى
فى شأنهم من حيث الرعاية مايسرى على موظفى الدولة .

وتكون الجهاز الادارى للنيابة الادارية من شعبتين أساسيتين من الوظائف :

أولهما :

(١) شعبة الوظائف المعاونة للوظائف القضائية وتشمل :

- أ - سكرتارية نهابات التحقيق وجماليتها ٤١
- ب - سكرتارية المكاتب الفنية وجماليتها ٦
- ج - سكرتارية ادارة الفتيش الفنى
- وسكرتارية ادارة الدراسات والبحوث الفنية ٣
- وسكرتارية ادارة الدعوى التأديبية
- وجماليتها

وتتكون سكرتارية كل نيابة أو إدارة من رئيس السكرتارية وعدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين ويحدد اختصاص كل منهم بقرار من الوكيل العام للنيابة .
يعتبر رئيس السكرتارية المعاون الأصلي في العمل القضائي بالنيابة فهو يتلقى المكاتبات ، والأوراق الواردة ، فيصنفها وعرضها على الوكيل العام للنيابة مشفوعة بملاحظات المستفاد من الفحص ، ويتولى الإشراف على كافة الأعمال المكتبية وليس شاغلها ، وقد جرى العرف على أن يشغل وظيفة رئيس سكرتارية من يشغل الدرجة السابعة أو السادسة أو الخامسة الإدارية .

أما بالنسبة لإدارة الدعوى التأديبية ، فإن صالح العمل قد اقتضى أن يكسبون لكل دائرة - إلى جانب عضو النيابة - سكرتير ، يتولى استلام أوراق القضايا ومراجعتها وعرضها على عضو النيابة ، وتنفيذ تأشيراته في شأنها ، وإيداعها أمانة المحكمة ، وإمسك ملفاتها الفرعية ، ومتابعة التأشير بحركتها حتى صدور الحكم فيها ومتابعة إبلاغه ، وقيام الجهة الإدارية بتنفيذه ، ولما كانت طبيعة هذا العمل تتطلب قدرا ملحوظا من التيقظ والقدرة على تحمل المسؤولية ، فقد جرى العرف على أن يسند إلى عامل مؤهل تأهيلا عاليا ، أو على قدر من الخبرة والبرار .

(٢) إدارة التفتيش الإداري :

وهي تختص أساسا بمتابعة مراقبة الأعمال غير القضائية في هذه النيابة .

والثانية :

شعبة الوظائف الخادمة :

أي وظائف الخدمات المصلحية العامة ، وتشمل :

١ - إدارة شؤون العاملين .

٢ - وظائف إدارة السكرتارية والمخازن .

٣ - إدارة الحسابات .

٤ - إدارة المحفوظات .

٥ - إدارة السكرتارية والمخازن .

يشرف على الجهاز الإداري في النيابة إدارة تسمى إدارة النيابة يرأسها وكيل عام أول ومعاون

وكيل عام .

٦ - إدارة المحفوظات .

يشرف على الجهاز الإداري في النيابة إدارة تسمى إدارة النيابة يرأسها وكيل عام أول ومعاون

وكيل عام .

المبحث الخامس

الدعوى التأديبية

تتولى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية (م ٤) وتباشر هذا الاختصاص إدارة الدعوى التأديبية ، وتنقسم الى ٥ اقسام هي : قسم الدعوى التأديبية بالقاهرة ، وقسم الدعوى التأديبية بالاسكندرية ، وقسم الدعوى التأديبية بطنطا ، وقسم الدعوى التأديبية بالمنصورة ، وقسم الدعوى التأديبية بأسسيوط ويرأس كل قسم وكيل عام أول يعاونه عدد من الأعضاء ، ومختص بدراسة القضايا البقى تدخل في اختصاصه ، ومعد التثبيت من كمال التحقيق وأوراقه وملائمة الاحالة ، يعد تقارير الاتهام وقرارات الاحالة ، ويرفع الدعاوى بايداع ملفات القضايا أمام المحكمة المختصة ، ويتابع ما تصدره المحكمة من قرارات تمهيدية بقصد اعداد الدعوى للفصل فيها ، والرد على ما يقدم من مذكرات الدفاع ، ثم مراجعة الأحكام الصادرة في هذه القضايا توطئة للطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ان كان ثمة وجه للطعن .

والى جانب هذه الاختصاصات يتولى أعضاء الدعوى التأديبية فحص طلبات مد وقف العاملين عن أعمالهم احتياطيا لمصلحة التحقيق وعرضها على المحكمة التأديبية وكذلك عرض طلبات النظر في صرف مرتباتهم المقررة صرفها .

جدول رقم (٢٢)
وتبين الإحصائية التالية عدد القضايا الواردة إلى إدارة الدعوى التأديبية ، والقضايا المودعة والقضايا المحكوم فيها ،
خلال الفترة من سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٠

عدد الطلبات التي تم الفصل فيها	عدد طلبات صرف المرتب	عدد طلبات الوقف	المحكوم فيها		عدد القضايا	عدد القضايا التي أعيدت للاستئناف	عدد القضايا المودعة	عدد القضايا الواردة	السنة
			براءة	إدانة					
٩٦٤ مد وقف + ١٦٠٩ صرف مرتب	١٦٧١	١٠٠٢	٧	٢٠٦	٢٢		١٢٥٢	١٢٨١	١٩٧٥
٤٧٨ مد وقف + ٢٣٩	٣٢٦٤	٦٩٤	٢٥	٤٠٥	٧٨		٨٨٦١	١٧٥٠	١٩٧٦
٤٥٦ مد وقف + ١٢٤٧	١٣١١	٧٢٣	٢٧	٥٠٦	١٥٢		٢٤٧٤	٢٦٢٢	١٩٧٧
٦٦٦ مد وقف + ١٢٣٩	١٢٥٣	٦٨٠	٣٠	٦٤٠	٧٣		٣٠٨٩	٣١٦٢	١٩٧٨
٨١٣ مد وقف + ١٢٣٠	١٢٧٧	٤١٣			٨١		٣٥٧٣	٣٧٥٠	١٩٧٩
٣٨٥ مد وقف + ٤٢٠	١٤٣١	٦١٢			١٧٣ + ١١٢ عدد ملائمة		٣٤٧٨	٣٧٢٣	١٩٨٠

الفصل السابع

إدارة قضايا الحكومة

إعداد

المستشار محسن محمد قاسم

محتوى الفصل السابع

- | | | |
|--------------|---|--|
| البحث الأول | : | مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ - ١٩٦١ . |
| البحث الثاني | : | مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي ١٩٦٢ - ١٩٧٢ . |
| البحث الثالث | : | مرحلة الانفتاح الإقتصادي من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ . |

ادارة قضايا الحكومة

ان ادارة قضايا الحكومة قديمة العهد وقد مضى على تاريخ انشائها في سنة ١٨٧٦ الى الآن اكثر من ١٠٦ عاما شهد خلالها تطورات عديدة حتى أصبحت في وضعها الحالي الذي تفضل فيه بمهمة جليلية هي التمسك بالنسبة عن الدولة والمصالح العامة أمام جميع جهات القضاء على اختلاف أنواعها ودرجاتها - فتبسط وجهة نظرها بإيضاح الحقائق وجلاء الواقع وبيان حكم القانون فيه - وهي مهمة تتصل أوثق اتصال بالمحافظة على أموال الدولة والدفاع عن تصرفاتها .

نبذة تاريخية : الفترة من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩٥١ :

هذه الفترة خارجة عن نطاق البحث المطلوب - ولا يعنينا بالنسبة اليها سوى بيان كيف نشأت ادارة قضايا الحكومة واختصاصها وتطورها لاسيما فيما يتعلق بما كان عليه الحال في سنة ١٩٥١ وهي السنة السابقة على بداية البحث الحالي فهذه الفترة سنتناولها في ايجاز يدفعنا الى ذلك الحرص على ربط الماضي ببداية ثورة ١٩٥٢ . أما فيما يتعلق بالامور والمراسيم والقوانين التي صدرت في هذه الفترة في شأن ادارة قضايا الحكومة وما اشتملت عليه من تفاصيل فمحلها بحث آخر تاريخي يخرج عن نطاق البحث الحالي .

نشأة ادارة قضايا الحكومة :

تقوم ادارة قضايا الحكومة على مرفق الدفاع عن الدولة أمام القضاء - فتتولب عن المصالح والهيئات العامة فيما يرفع منها او عليها من قضايا أمام المحاكم والجهات التي حولها القانون اختصاصا قضائيا .

وهي قديمة العهد قدم القضاء ذاته - طهرته مولدا - حين اقتضى الامراتش المحاكم المختلطة في سنة ١٩٧٥ وتخويلها اختصاص الفصل في المنازعات بين الحكومة والمصالح ودائرة الخديوى وأفسراد أسرته وبين الأجانب، فقد نصت المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على ذلك .

لذلك فقد استلزم الأمر أن يكون للحكومة هيئة تتولى الدفاع عنها أمام تلك المحاكم فاستقدمت حكومة

الخديوى أربعة من القانونيين الأجانب لوضع أسس نظام الهيئة السابق الإشارة اليها وهم :

- 1 - M. Casimir Ara , ancien député et sous - secrétaire d'Etat en Italie,
 - 2 - M. Edouard Keller , avocat et membre du parti autonome italien de la Dalmatie,
 - 3 - M. Antoine - Marie Pietri , ancien consul - juge de France et délégué technique français à la commission internationale de 1869 pour la Réforme.
 - 4 - M. Honoré Auguste Pougnet , avocat général à la cour de cassation de Paris.
- "Le Comité des Conseils de L'Etat"
- "Le Contentieux de L'Etat"

وفي سنة ١٨٧٥ تم تعيينهم بصفة مؤقتة وفي ٢٧ / ١ / ١٨٧٦ - قبل أن تعقد المحاكم المختلطة أولى جلساتها في فبراير ١٨٧٦ - أصدر الخديوي " ديكريته d'oret " أكد فيه هذه التعيينات الخاصة باللجنة وحدد اختصاصاتها : وأشير في ديباجة المرسوم سالف الذكر الى المنازعات بين الحكومة والاجانب وأن على اللجنة دراستها كما أشير في المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة السابق ايراد نصها وأنه يجب الدفاع عن الحكومة ومصلحتها أمام المحاكم المختلطة باهتمام زائد - وأنه تحقيقا لهذا الغرض أنشئت لجنة للقيام بهذه المهمة شكلت من الاساتذة :

CASIMIR ARA , EDOUARD KELLER, ANTOINE-MARIE PIETRI, HONORE AUGUSTE
POUGNET

Article 10 du reglement d'organisation des Tribunaux Mixtes:

" Le Gouvernement , les administrations , les dairas.A. Le "
" Khédive et des membres de sa famille seront justiciables de ces "
" tribunaux dans les procès avec les étrangers ."

ومن ثم قام أعضاء اللجنة بدور المحامي المترافع avocat plaidant ودور المحامي الاستشاري avocat conseil مما وذلك الى جوار اختصاصها الاستشاري الذي يسدد لخطى الادارة ويجنبها الخسارة عند التقاضي وهو اختصاص لا يقل أهمية عن الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم في المنازعات التي يتحذر توقيعها . وأشير في ديباجة المرسوم أيضا الى اعطاء اللجنة وجودا مستقلا Une existence Eutonome اذ وضع في الاعتبار أن أعضاء اللجنة لا يستطيعون القيام بواجباتهم وما هو مطلوب منهم بما يحقق الفائدة المرجوة الا في ظل استقلال شخصي مطلق .

وقد تحررت اللجنة من نظام الادارة العادية - فهي هيئة مستقلة في رسمها تلا الاتصال بالسووزراء وروما المصالح في الدولة مباشرة أو عن طريق وزير العدل باعتباره الرئيس الاعلى للجنة .

هذا وقد نصت المادة الثانية من " دكريته " سنة ١٨٧٦ على أن اختصاصات أعضاء اللجنة بوصفها هيئة استشارية Corps Consultatif وهي ابداء الرأي مسببا وبيننا على أسباب قانونية مضمرة فيما يتعلق بكل المقود - وعقود التوريد - ومقاولات الاشغال العمومية او غيرها ما يرتبط بمصالح الدولة المالية ويكون مدعاة للتقاضى - وصفة عامة بالنسبة للمسائل التي ترى الحكومة اخذ رأيها بشأنها .

وكانت اللجنة تتمتع باستقلال داخلي واسع المدى ولها رئيس من بين أعضائها ويتناوب الأعضاء في رئاسة اللجنة كل منهم حسب دوره ولمدة شهر .

أما فيما يتعلق بالدرجة الوظيفية التي يشغلها أعضاء اللجنة فكانت كدرجة مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة وهي درجة كانت تلي الوزراء في السلم الوظيفي . كما كان أعضاء اللجنة يحصلون على نفس مرتباتهم وكان يتم التعاقد مع أعضاء اللجنة بعقود لمدة خمس سنوات . وصرح للجنة باستعمال اللغتين الفرنسية - أو اللغة الإيطالية - كلغة رسمية .

وفي سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية *Indigènes* على أسس تماثل الأسس التي أنشئت على أساسها المحاكم المختلطة ، وخولت الفصل في المنازعات التي بين الحكومة والرعايا المضرين - مما اقتضى تنظيم الدفاع عن الحكومة أمام هذه المحاكم وقد نيط ذلك باللجنة كذلك على النحو الوارد في الأمر العالي الصادر في ٢٠ / ٤ سنة ١٨٨٤ : وهو أمر عال بتشكيل لجنة القضايا الحكومية .

وجاء في ديباجة الأمر العالي سالف الذكر الأسباب التي من أجلها شكلت اللجنة وهي يعيّنات الأمر العالي :

" من الضروري اتخاذ الطرق اللازمة للدفاع عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية الجديدة "

" وأنه يلزم أن تكون المدافعة عن كافة مصالح الحكومة إدارية كانت أو عمومية "

" أمام المحاكم المذكورة أو المحاكم المختلطة على تسيير واحدة "

" ونظرا للمنفعة التي تعود من المداولة في أساسات ومستندات هذه المدافعة وفي التي تسهيّل عليها الآراء التي تلزم للحكومة بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض "

ونصت المادة الأولى من الأمر العالي المذكور على تشكيل لجنة القضايا الحكومية تكون تحت إشراف وزارة الحقانية .

وينصت المادة الثانية اختصاص هذه اللجنة بالآتي :

— بصفتها لجنة استشارية .. تعطي بناء على طلب الناظر ذي الشأن آراء شرعية مؤيدة بالمستندات عن كافة الرخص والاتفاقات المتعلقة بتوريدات أو بمقاولات عن أعمال عمومية وعن غيرها من العقود التي يكون لها علاقة بصوالح الحكومة المالية ويحتمل أن تؤدي إلى منازعات بوجه العموم عن كافة المسائل التي تستنسب للحكومة عرضها عليها .

— بصفتها نائبة عن الحكومة أمام المحاكم الاستئنافية والابتدائية تلاحظ وتباشر المدافعة عن الحكومة " أمام المحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية الأهلية والمختلطة في كافة الدعاوى التي تكون فيها الحكومة " مدعية أو مدعى عليها "

" كما أوضحت المادة الثانية عشرة من الأمر العالي أنه " لا يجوز تقديم أى قانون أو أمر عال أو لائحة لمجلس " النظر الا بعد النظر فيها بمعرفة لجنة القضايا بالاشتراك مع وكيل النظارة ذات الشأن ومن يعينه المجلس " من موظفى الحكومة - تقتصر اللجنة الاستشارية الشرعية المؤلفة على هذا النمط على وضع الصيغة القانونية للمشروع المعروض عليها وبعد أن تتحقق مطابقته للقوانين المرعية الاجراء " .

وأشير فى الأمر العالي سالف الذكر الى أن تعيين أعضاء اللجنة يكون بأمر يصدر من الخديوى بناء على عرض مجلس النظارة (المادة التاسعة) . (صورة الامر العالي سالف الذكر مرفقة)

* وفى ٢٦ / ١١ / ١٨٨٥ صدر مرسوم (دكرتو) بتسمية أعضاء أقلام قضايا الحكومة المكلفين بإدارة أشغال أقلام قضايا النظارات بمستشار خديوى . (صورة " الدكرتو مرفقه) .

* هذا وقد كان امرا حتميا دخول العنصر المصرى فى لجنة قضايا الحكومة بعد انشاء المحاكم الأهلية وصدر الأمر العالي المؤرخ ٢٠ / ٤ / ١٩٨٤ السابق الإشارة اليه ولعدم معرفة الأجانب اللغة العربية الرسمية للبلاد والتي يتراعى بها أمام المحاكم الأهلية . ومرار الأيام تزايد باطراد العنصر المصرى وتلاشى العنصر الاجنبى تماما .

* . . . وتجدر الإشارة الى أنه صدر أمر عال فى ٢٣ / ٢ / ١٩٠١ نص فى مادته الأولى على أنه " يجوز ائابة وكلاء أقلام القضايا من المستشارين الخديويين فى كافة المجالس الادارية أو التأديبية التى يحتم القانون وجود أحد المستشارين فيها " (* صورة الأمر العالي مرفقة) .

قانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة :

لم يكن بد فى مطلع النهضة المصرية بعد الحرب العالمية الأولى وبعد اعلان استقلال البلاد - من اعادة تنظيم أقسام القضايا . وقد صدر بهذا التنظيم القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ .

ومستطيع من يراجع نصوصه أن يثبث صورة جديدة لأقسام القضايا . . . فان الصيغة الفنية التى كانت للمستشارين ونوابهم وحدهم . . . أضيفت على أعوانهم . . . فلصحت لهم القاب فنية وأصبح لهم كادر خاص يشبههم بأعضاء النيابة .

وقد بينت المادة الأولى من القانون اختصاص إدارة قضايا الحكومة بما يأتي :

١ - أن تصدر فتاوى مبنية على الأسباب القانونية المخضة لمن يستفتيها من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومقالات الأشغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ويكون مدعاة للتقاضى أو بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة أو المصلحة عرضها عليها لأجل درسيها .

٢ - أن تضع في ضيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة أو أى مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الأمر الادارية التى تعرض عليها لدرسيها .

٣ - أن تنوب لدى محاكم البلاد على اختلافها عن الحكومة ومن المصالح العمومية في الدولة بوجه عام .

وأوضحت المادة ٢ من القانون أنه " لا يجوز لأدارة أى مصلحة من مصالح الدولة أن تهرم أو تقبل أو تجيز أو تاذن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في أمر " تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء إدارة قضايا الحكومة عن حكم القانون فيه ، هذا إذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خاص يجب أن يثبت في الوثائق المتقدم ذكرها أن إدارة القضايا قد استفتيت فيها . "

وذكرت المادة ٣ من القانون أن " تكون إدارة قضايا الحكومة هيئة واحدة ملحقة بوزارة المالية . "

ونصت المادة ٦ من القانون على أن " تؤلف إدارة القضايا من المستشارين الملكيين وساعدي المستشارين الملكيين . . . يعاونهم الموظفون الفنيين الآتى بيانهم :

النواب الأول - النواب - المحامون - المندوبون .

" مصرى هؤلاء الموظفون الفنيون . . . فيما يتعلق بالمرتبة والدرجات برجال النيابة الأهلية وذلك بحسب ما يقرره مجلس الوزراء من القواعد بناء على عرض وزير المالية متفقاً مع وزير الحجابة . "

مكونون في كل قسم أيضاً موظفون للأعمال الكتابية .

كما نصت المادة ٧ من القانون على أن يعين من المستشارين الملكيين وساعديهم بمصر مستشاراً على عرض وزير المالية .

" أما غيرهم من أعضاء إدارة القضايا الفنيين فيعينون بقرار من الوزير المذكور .

وأوضحت المادة ٨ من القانون أنه " يجوز أن ينوب بساعدي المستشارين الملكيين عن المستشارين فنى جميع المحاكم والجالس الادارية والتأدينية التى يقتضى القانون بأن يجلس فيها مستشار ملكى . "

وذكرت المادة ٩ من القانون أن لجنة قضايا الحكومة تؤلف من المستشارين الملكيين ويجوز أن يحصل
مخلفهم فيها . . . إذا غابوا أو منعهم مانع . . . مساعد وهم ، وتجتمع اللجنة برئاسة مستشار ملكي يختص
بتلك الرئاسة بمقتضى قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة نفسها

وتختار اللجنة من بين موظفي إدارة القضايا سكرتيراً لمعاونتها في أعمالها .
وبينت المادة ١٠ من القانون بأن اللجنة " تتولى المراقبة والإشراف على موظفي إدارة القضايا
وعلى أعمالهم "

ونسأط باللجنة على وجه الخصوص الفتوى :

١ - في كل مسألة يرى أحد الوزراء استفتاءها فيها بالنظر لأهميتها أو لأنها تعنى وزارتين أو أكثر
ولو أن قسماً من أقسام القضايا أو مأمورية يكون قد تولى بحث تلك المسألة من قبل .

٢ - في كل مسألة عرضتها إحدى الوزارات أو المصالح على قسم من أقسام القضايا أو المأمورية لدرستها ويرى
رئيس ذلك القسم أو تلك المأمورية أن يتعرف رأى اللجنة فيها .

ونصت المادة ١١ من القانون على أن " ينوب رئيس لجنة القضايا عن اللجنة في صلاتها بالمصالح وتكون
له الإدارة العليا على هيئة القضايا مع عدم الإخلال بسلطة المستشارين الملكيين الذين يديرون الأقسام المختلفة
والاختصاصات المخولة للجنة نفسها طبقاً للأحكام المتقدمة .

هذا وقد ألغت المادة ١٢ من القانون الأوامر المالية الصادرة في ٢٠/٤/١٩٨٤ و ٥ مايو
و ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٩ يونيو ١٨٨٧ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ .

ونشر القانون سالف الذكر في الوقائع المصرية في ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ بالعدد ٦ (صورته مرفقه) .

" . . . في ٦/٨/١٩٤٣ صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣ بالخاق إدارة قضايا الحكومة برئاسة
مجلس الوزراء - ونصت المادة الأولى منه على أن يتولى رئيس مجلس الوزراء جميع الاختصاصات المخولة لوزير
المالية بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة ١ (صورته مرفقة) .

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة

بتاريخ ١٩٤٦/٨/٧ صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة (٥٠٥) نصيب
بالوقائع المصرية (العدد ٨٣) الصادر في ١٩٤٦/٨/١٥ .

وقد نصت المادة (١) من القانون المذكور على أن يتشأ مجلس الدولة ويكون هيئة قائمة بذاتها
ويلحق بوزارة العدل .

وذكرت المادة (٢) من القانون أن مجلس الدولة يشمل : محكمة القضاء الإداري - قسم التشريع
- قسم الرأي والجمعية العمومية . وقد بينت المادتين ٤٥٣ واختصاص محكمة القضاء الإداري ٥٠ - أما
المادة ١٠ من القانون فقد نصت على أن يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها
الحكومة إذا كان منها خاصة بميزانية الدولة أو يفتح اعتمادات إضافية أو غيرها - كما يتولى قسم
التشريع أيضا صياغة المراسم (٥٠ - م - ١١) .

يورد بالمادة ١٣ من القانون أنه " لا يجوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرز أو تقل
أو تجيز " أن يفسد أو يفسح أو تحكيم أو تنفيذ قرار حكيم في مادة تزيد قيمتها على خمسة
آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة " الرأي المختصة " . كما أوضحت المادة ١٤ من القانون المسائل
التي يدرى فيها قسم الرأي مجتمعا رأيه فيها .

٥٠٥ نصت المادة ١٦ من القانون على أن " يحل مستشارو قسم الرأي محل المستشارين الملكيين
في طوية " الهيئات التي يشتركون فيها بحكم مناصبهم بمقتضى القوانين أو اللوائح ويحل أعضاؤهم
مستشاري قسم الرأي محل " رئيس لجنة قضايا الحكومة في طوية الهيئات التي يشترك فيها بحكم منصبه " . . .
٥٠٥ وأخيرا نصت المادة ٥٠ من القانون على إلغاء القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المعدل
بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣ الخاص بأقلام قضايا الحكومة - وكذلك إلغاء كل من يخالف الأحكام
المتقدمة .

(ملحوظة - في نفس التاريخ الذي صدر فيه قانون مجلس الدولة السابق الأمانة إليه صدر القانون
رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة) .

.....

كانت إدارة قضايا الحكومة البذرة المباركة التي أنبتت قسم الرأي بوصفه ولاية مفورة تعدد على الإدارة
وتجنسها التخاصرة عند التقاض - ثم أصبحت من بعد أساسا للهيئة التي تعدد التشريع .

وإذا كانت بيئة التطور قد قضت بالفصل بين أقسام القضاء الإداري (منذ أنشأ) في سنة ١٩٤٦
والرأي والتشريع مجتمعة في مجلس الدولة - وبين إدارة قضايا الحكومة مستقلة عن تلك الأقسام
فقد كانت الصورة الأولى ضرورة لابد منها في المرحلة الأولى لتنظيم القضاء في مصر عندما أنشئت المحاكم
المختلطة ثم المحاكم الأهلية . وكان لتلك الصورة فضل الجمع بين الاختصاص بإبداء الرأي وبين
النهاية من الحكومة والدفاع عنها .

ولقد يخيّل للمرء أن تجزئة إدارة قضايا الحكومة كما كانت قبل سنة ١٩٤٦ - إلى الأقسام الجديدة ... يجعل عمل إدارة القضايا أقل مما كانت تضطلع به في الماضي من ناحية النيابة عن الحكومة والدفاع عنها ... غير أنه يبدو أن الواقع على خلاف ذلك ... فقد كانت مهيتها الدفاع عن الحكومة لدى القضاء العادي ... فأصبحت تتولى إلى جانب ذلك الدفاع عنها أيضاً لدى القضاء الإداري ... ثم إن زيادة عدد محاكم الاستئناف وازدياد نشاط التشريع وتطور المرافق ونمو المصالح وتشعبها ... كل ذلك قد يسر بأن يضاف من أعمالها .

(القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦)

بأنشاء إدارة قضايا الحكومة

بتاريخ ١٩٤٦/٨/٧ صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بأنشاء إدارة قضايا الحكومة - ونشر بالوقائع المصرية (العدد ٨٣) في ١٩٤٦/٨/١٥ .

ونصت المادة (١) منه على أن تنشأ إدارة قائمة بذاتها تسمى إدارة قضايا الحكومة وتلحق بوزارة العدل .
وحددت المادة (٢) من القانون اختصاص إدارة قضايا الحكومة فذكرت أنها " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً

وذكرت المادة (٣) من القانون " تنشأ لهذه الإدارة مأموراتها بالجهات التي بها محاكم استئناف ومجوز إنشاء مأمورات أخرى بحسب مقتضيات العمل بقرار من وزير العدل .

وأوضحت المادة ٤ من القانون أن إدارة قضايا الحكومة تؤلف من مستشارين ملكيين ... يماونهم هم موظفون فنيون من نواب ومدعيين ... ولحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين .

وينت المادة ٥ من القانون أن تعيين المستشارين الملكيين يكون بمرسوم يصدر بناءً على عرض وزير العدل أما باقي الموظفين الفنيين ... وكذلك الموظفون الإداريون والكتابيون ... فيكون تعيينهم وترقيتهم ونقلهم بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي الإدارة .

أما فيما يتعلق برئيس الإدارة ... فقد ذكرت المادة ٦ من القانون أنه " يعين " أحد المستشارين الملكيين رئيساً لهذه الإدارة بمرسوم يصدر بناءً على عرض وزير العدل ... ويكون له الإشراف على أعمالها ... ونوب الرئيس عن الإدارة في جميع علاقاتها مع المصالح .

وأوردت المادة ٧ من القانون أن " شأن المستشارين الملكيين بالنسبة إلى شروط التوظيف والمرتبات شأن مستشاري قسم الرأي بمجلس الدولة ... وشأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العمومية مع ذلك يجوز أن يعفى من شرط الحصول على المعادلة ... المستشارون الملكيون والموظفون الحاليون (وتذاك) أقسام قضايا الحكومة " .

" وفيما عدا ما تقدم تسرى في شأنهم القواعد المقررة في شأن سائر الموظفين " .

أما المادة ٨ من القانون فقد ألغت القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣ الخاص
بإقلام قضايا الحكومة • صورة القرار مرفقة •

• • • بتاريخ ١٩٤٨/٤/٣ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ بتعديل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء
إدارة قضايا الحكومة • • • (نشر في الوقائع المصرية في ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ بالعدد ٣٣)

وقد نصت المادة الأولى من القانون على إلغاء المادة السادسة • • • وتعديل المواد ٤ ٥ ٥ ٥ ٧ من
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ كالآتي :

" مادة ٤ - تؤلف إدارة قضايا الحكومة من رئيس ومستشارين ملكيين ومستشارين مساعدين يعاونهم موظفون
فنيون من نواب ومندوبين • • • ويلحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين • • • "

" ونوب الرئيس عن الإدارة في جميع صلاحياتها بالمصالح أو بالغير ويكون له الإشراف على جميع أعمالها وموظفيها "

" مادة ٥ - يكون تعيين الرئيس والمستشارين الملكيين والمستشارية المساعدين بمرسوم يصدر بناءً على عرض
وزير العدل • • • أما الموظفون الفنيون والموظفون الإداريون والكتابيون • • • فيكون تعيينهم وترقيتهم ونقلهم
بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي الإدارة • • • "

" مادة ٧ - يكون شأن الرئيس بالنسبة إلى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة • أما المستشارون
الملكيون والمستشارون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشاري قسمي الرأي والتشريع بمجلس الدولة
ومستشارية المساعدين • • • "

" وشأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العمومية "

" فيما عدا من تقدم ذكرهم • • • تسري في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين • • •
(• • • صورة القانون مرفقة) • • • "

بتاريخ ١٩٥٠/٤/١ صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المواد ٥٤ و ٥٥ و ٧ من القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن إدارة قضايا الحكومة • • • (نشر بالوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٥٠ بالعدد ٣٨)

فأصبح نصها كالآتي :

" مادة ٤ - تؤلف إدارة قضايا الحكومة من رئيس ووكيل ومستشارين ملكيين ومستشارين ملكيين مساعدين
يعاونهم موظفون فنيون من نواب ومندوبين - ويلحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين "

" ونوب الرئيس عن الإدارة في جميع صلاحياتها بالمصالح أو بالغير ويكون له الإشراف على جميع أعمالها وموظفيها "

- " وفي حالة غياب الرئيس ينوب الوكيل عنه في جميع اختصاصاته . "
- " مادة ٥ - - يكون تعيين الرئيس والوكيل والمستشارين الفنيين والمستشارين الملكيين المساعد يسـن " بمرسوم يصدر بناءً على عرض وزير العدل . "
- " أما الموظفون الفنيون والموظفون الإداريون والكتابيون فيكون تعيينهم وترقيتهم ونقلهم " بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي رئيس الإدارة . "
- " مادة ٧ - - يكون شأن الرئيس بالنسبة إلى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشاري مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٥٠٠ في العام . "
- " أما المستشارين الملكيين والمستشارون الملكيون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن " مستشاري قسمي الرأي والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه الساعدين . "
- " وشأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين . "
- " وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسري في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين . "
- (* * * صورة القانون، مرفقة) .

" وتاريخ ١٩٥٠/٧/٣١ صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إدارة قضايا الحكومة (* * * نشر في الوقائع المصرية في ١٩٥٠/٨/٧ بالعدد ٧٨) - وقد تم التعديل على الوجه الآتي :

- (مادة ٧ - - يكون شأن الرئيس والوكيل والمستشارين الملكيين والمستشارين الملكيين ())
- (المساعدین بالنسبة إلى المرتب وشروط التعيين شأن الرئيس والوكيل والمستشاريسـن ())
- (والمستشارين الساعدين بمجلس الدولة)
- (ويكون شأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين .)
- (وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسري في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين ())
- (* * * صورة القانون، مرفقة) .

بيانات احصائية

في سنة ١٩٥٠ كان في إدارة قضايا الحكومة : ثلاثة وثلاثون ألف قضية (٣٣٠٠٠ عدد) - حكم في اثني عشر ألفاً ومائتي قضية ٠٠٠ بنسبة ٨٣ % لصالح الحكومة .

في سنة ١٩٥١ كانت القضايا ثمانية وثلاثين ألف قضية (٣٨٠٠٠ عدد) - حكم في ١٣٨٠٠ (ثلاثة عشرة ألف) ومائتي قضية - وكانت نسبة المحكوم فيه لصالح الحكومة ٨٦ % .

وهذا ٠٠ وعلى ما سلف بيانه ٠٠ تكون قد أضحنا - في ايجاز - المـراحل التي مرت بها إدارة

قضايا الحكومة منذ انشائها في ١٨٧٦/١/٢٧ الى نهاية سنة ١٩٥١ وهي السنة السابقة على قيام ثورة ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢ بما يربط بين ما كان عليه الحال في الماضي وبين بداية الثورة .

(. . . ملحوظة — مرفق مع هذا حافظة تنطوي على صير الأوامر العالية والمراسيم والقوانين التي أشير اليها في المسودة من سنة ١٨٧٦ الى نهاية سنة ١٩٥١) .

وستتناول بالشرح تفصيلا أعمال ادارة قضايا الحكومة وتطورها في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مرحلة بداية الثورة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦١ .

المبحث الثاني : مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٢ .

المبحث الثالث : مرحلة الانفتاح الاقتصادي من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٨٠ .

مرفقات

حافظية

تتضمن الأوامر العالية والذكريات والمراسيم والقوانين التي أشير إليها في الدراسة الخاصة بإدارة قضايا الحكومة في المدة من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٩٥١.

رقم مسلسل	عدد الأوراق	بيان الأوراق
(١)	٣	أمر عال صدر في ١٨٨٤/٤/٢٠ بتشكيل لجنة لقضايا الحكومة .
(٢)	١	ذكرية صادرة في ١٨٨٥/١١/٢١ بتسمية أعضاء أقلام قضايا الحكومة بمستشار خديوى .
(٣)	١	أمر عال صادر في ١٩٠١/٣/٢٣ بإنابة وكلاء أقلام القضايا عمن المستشارين الخديويين .
(٤)	٢	قانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة صدر في ١٩٢٣/١/١١ .
(٥)	١	قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣ بالحقاق إدارة قضايا الحكومة برياضة مجلس الوزراء - صدر بتاريخ ١٩٤٣/٨/٦
(٦)	١	قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة صدر في ١٩٤٦/٨/٧ .
(٧)	١	قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ بتعديل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة - صدر في ١٩٤٨/ ٤/٣
(٨)	١	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المواد ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن إدارة قضايا الحكومة صدر في ١٩٥٠/ ٤/ ١
(٩)	١	قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إدارة قضايا الحكومة صدر بتاريخ ١٩٥٠/٧/٣١
٩	١٢	نقط ١٢ رقة على النحو الموضح عليه .

فهرست مجموع الأوامر العالية والانعادات الصادرة في سنة ١٨٨٤ افرنكية صفحة ٩٤

(أمر عال بتشكيل لجنة بالمحروسة لقضايا الحكومة على الوجه الآتي بيانه)

(نحن خديومصر)

حيث أنه من الضروري اتخاذ الطرق اللازمة للمدافعة عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية الجديدة وحيث أنه يلزم أن تكون المدافعة عن كافة مصالح الحكومة ادارية كانت أو عمومية . أمام المحاكم المذكورة أو المحاكم المختلطة على وتيرة واحدة .

ونظرا للمنفعة التي تعود من المداولة في أساسات ومستندات هذه المدافعة في الأسباب الستة تبني عليها الآراء التي تلزم للحكومة بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض مع ابقاء نواب عنها في النظارات بصفة رؤساء أقلام قضايا .

بناء على ما رفعه إلينا مجلس نظارنا أمرنا بما هوأت :

(المادة الأولى)

قد شكل بالمحروسة لجنة لقضايا الحكومة وتكون هذه اللجنة تحت مناظرة ديوان الحقانية .

(المادة الثانية)

تختص هذه اللجنة بما يأتي :

أولا - بصفتها لجنة استشارية تعطى بناء على طلب الناظر ذي الشأن ازااء شرعية مؤيدة بالمستندات عن كافة الرخص والاتفاقات المتعلقة بتمديدات أو بمقاولات عن أعمال عمومية وفي غيرها من العقود التي يكون لها علاقة بمصالح الحكومة المالية ويحتمل أن تؤدي الى منازعات وموجه العموم عن كافة المسائل التي تستنسب للحكومة عرضها عليها .

ثانيا - بصفتها نائية عن الحكومة أمام المحاكم الاستئنافية والابتدائية تلاحظ وتباشر المدافعة عن الحكومة أمام المحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية الأهلية والمختلطة في كافة الدعاوى التي تكون فيها الحكومة مدعية أو مدعى عليها مع مراعاة ما تقرر في أمرنا الرقيم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(المادة الثالثة)

تؤلف لجنة القضايا من ثلاثة أعضاء .

أولا - مستشار رئاسة مجلس النظار في المواد القانونية .

ثانيا - ناظر قلم قضايا نظارات الحقانية والأشغال العمومية والخارجية والبحرية .

(المادة الثالثة)

تعيين موسيو كافالي ناظر قلم قضايا نظارتى المالية والداخلية ناظرا لقلم قضايا هاتين النظارتين
ولنظارة المعارف العمومية .

(المادة الرابعة)

تعيين كل من كيلر باشا والموسيو بيتيرى والموسيو كافالى أعضاء للجنة قضايا الحكومة .

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس نظارنا ونظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخص نظارته .

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠١ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤) .

الامضاء

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء (نوسار)

فهرست الذكريات والأوامر العليا عن سنة ١٨٨٥ - ص ٢٤١

ذكر يتو صادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بتسمية أعضاء أقلام
قضايا الحكومة بمستشار خديوي

(أعمال)

(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤
بناءً على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت .

(المادة الأولى)

كل من أعضاء أقلام قضايا الحكومة المكلفين في الوقت الحاضر بإدارة أشغال أقلام قضايا التنظيمات
يسمى بمستشار خديوي .

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بمرأى عابدين في ١٩ صفر سنة ١٣٠٣ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥)

الامضاء

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الحقانية

(الامضاء • نوبار)

فهرست الأوامر المالية والذكريات - الصادرة في سنة ١٩٠١ - شهر مارس سنة ١٩٠١ صفحة ١٥

أمر عسسال
(نحن خديسو مـصـر)

بناءً على ما عرضه علينا مجلس النظار

أمرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

يجوز اناية وكلاء أقلام القضايا عن المستشارين الخديويين في كافة المجالس الادارية أو التأديبية
التي يحتم القانون وجود أحد المستشارين الخديويين فيها .

(المادة الثانية)

على نظار حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

صدر بمرأى عابدين في ٣ ذى الحجة سنة ١٣١٨ (٢٣ مارس سنة ١٩٠١)

(عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

القائع المصرية فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ صفحة ١ من العدد ٦

قانون نمره ١ لسنة ١٩٢٣
بتنظيم أعمال قضايا الحكومة

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على الأوامر العالية والمراسيم الصادرة فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ و ٥ مايو و ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٩ يونيو سنة ١٨٨٧ و ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ .

منا على ما عرضه علينا وزير المالية والحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء
رسنا بما هوآت :

مادة ١ - تختص ادارة قضايا الحكومة بما يأتى :

(أ) أن تصدر فتاوى مبنية على الأسباب القانونية المحضة لمن يستفتيها من الوزارات أو المصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومقاولات الأشغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ويكون مدعاة للتقاضى أو بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة أو المصلحة عرضها عليها لاجل درسها .

(ب) أن تضع صيغة قانونية الوثائق بالعقود المذكورة أو أى مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الأمور الادارية التى تتعرض عليها لدرسها .

(ج) أن تنوب لدى محاكم البلاد على اختلافها عن الحكومة وعن المصالح العمومية فسى الدولة بوجه عام .

مادة ٢ - لا يجوز لادارة أى مصلحة من مصالح الدولة أن تتسبب أو تقبل أو تجيز أو تاذن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء ادارة قضايا الحكومة عن حكم القانون فيه ، هذا اذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خاص يجب أن يثبت فى الوثائق المتقدم ذكرها أن ادارة القضايا قد استفتيت فيها .

مادة ٣ - تكون ادارة قضايا الحكومة هيئة واحدة ملحقة بوزارة المالية .

مادة ٤ - يكون لكل وزارة أو لكل جماعة من الوزارات ، بحسب ما تقتضى به حاجات العمل ، كما يكون لمجلس الوزراء ، أيضا قسم قضايا يديره مستشار ملكى ويجوز أن يكون لى قسم من هذه الأقسام فسرور

منفصلة عنه ملحقه ببعض المصالح التابعة للوزارة التي يتولى القسم شئونها القانونية .
وكون بالاسكندرية قسم او مأمورية لأقسام القضايا وكذلك الحال في كل مدينة من مدن
الأقاليم تدعو فيها الى ذلك حاجة العمل .

يجوز للجنة القضايا المنصوص عليها في المادة التاسعة فضلا عما تقدم تنظيم اتسلا
تتخصص بعمل الصياغة القانونية أو بغير ذلك من الأعمال الداخلة في الاختصاصات
المبينة في المادة الأولى .

وتكون المأموريات بالأقلام المذكورة تابعة للجنة ولكنها تتخبر رأيا مع كل قسم فيما
يخصه من الأعمال .

مادة ٥ - يحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره بناء على اقتراح وزير المالية
عدد الأقسام والمأموريات المتقدمة ذكرها وقرر كذلك اختصاصاتها .
وتتولى وزير المالية بناء على اقتراح لجنة القضايا توزيع موظفي القضايا على مختلف الأقسام
والمأموريات والفروع والأقلام .

مادة ٦ - تؤلف إدارة القضايا من المستشارين الملكيين وساعد المستشارين الملكيين يعاونهم
الموظفون القنيون الآتي بيانهم :
النواب الأول ،
النواب ،
المحامون ،
المندوبون ،

وسوى هؤلاء الموظفون القنيون ، فيما يتعلق بالمرتبة والمرتبات برجال النيابة الأهلية
وذلك بحسب ما يقرره مجلس الوزراء من القواعد بناء على عرض وزير المالية متفقا مع وزير
الحقانية .

وكون في كل قسم أيضا موظفين للأعمال الكتابية .

مادة ٧ - يعين المستشارين الملكيين وساعد وهم بمرسوم بناء على عرض وزير المالية .
أما غيرهم من أعضاء إدارة القضايا القنيين فيعينون بقرار من الوزير المذكور .

مادة ٨ - يجوز أن ينوب مساعد والمستشارين الملكيين عن المستشارين في جميع المحاكم والمجالس
الإدارية والتأديبية التي يقضى القانون بأن يجلس فيها مستشار ملكي .

مادة ٩ - تؤلف لجنة قضايا الحكومة من المستشارين الملكيين .
يجوز أن يحل محلهم فيها . إذا غابوا أو منعهم مانع ، مساعد وهم وتجتمع اللجنة برئاسة

مستشار ملكي يختص بتلك الرئاسة بمقتضى قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة نفسها .

وتختار اللجنة من بين موظفي ادارة القضايا سكرتيرا لمعاونتها في أعمالها .

مادة ١٠ - تتولى اللجنة المراقبة والاشراف على موظفي ادارة القضايا وعلى أعمالهم ومناشطها باللجنة على وجه الخصوص الفتوى :

(١) في كل مسألة يرى أحد الوزراء استفتاءها فيها بالنظر لاهميتها أو لأنها تعنى وزارتين أو أكثر ، ولو ان قسما من أقسام القضايا أو مأمورية يكون قد تولى بحث تلك المسألة من قبل .

(٢) في كل مسألة عرضتها إحدى الوزارات أو المصالح على قسم من أقسام القضايا أو مأمورية لدرسها ويرى رئيس ذلك القسم أو تلك المأمورية أن يتعرف رأى اللجنة فيها .

مادة ١١ - ينوب رئيس لجنة القضايا عن اللجنة في صلاحها بالمصالح .
وتكون له الادارة العليا على هيئة القضايا مع عدم الاخلال بسلطة المستشارين الملكيين الذين يدبرون الأقسام المختلفة والاختصاصات المخولة للجنة نفسها طبقا للأحكام المتقدمة .

مادة ١٢ - تلغى الأوامر العالية الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤ و ٥ مايو و ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٩ يونيو سنة ١٨٨٧ أو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ .

مادة ١٣ - على مجلس الوزراء وعلى وزيرى الحقانية والمالية بالخصوص تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .
وجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بسراى عابدين في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٤١ (١١ يناير سنة ١٩٢٣)

الوقائع المصرية في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٣ - العدد ١٢ :

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣
بالحاق ادارة قضايا الحكومة برئاسة مجلس الوزراء

بحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - تلحق ادارة قضايا الحكومة برئاسة مجلس الوزراء ، وتولى رئيس مجلس الوزراء جميع الاختصاصات المخولة لوزير المالية بمقتضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، وحمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين فى ٥ شعبان سنة ١٣٦٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٤٣) .

الوقائع المصرية — العدد ٨٣ فى ١٥/٨/١٩٤٦ صفحة رقم ٥

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء

إدارة قضايا الحكومة

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

- مادة ١ — تنشأ إدارة قائمة بذاتها تسمى إدارة قضايا الحكومة وتلحق بوزارة العدل .
- مادة ٢ — تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لسدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .
- مادة ٣ — تنشأ لهذه الإدارة مأمريات بالجهات التى بها محاكم استئناف . ويجوز إنشاء مأمريات أخرى بحسب مقتضيات العمل بقرار من وزير العدل .
- مادة ٤ — تؤلف إدارة قضايا الحكومة من مستشارين ملكيين يعاونهم موظفون فنيون من نواب ومندوبين ولحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين .
- مادة ٥ — يكون تعيين المستشارين الملكيين بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل . أما باقى الموظفين الفنيين وكذلك الموظفون الإداريون والكتابيون فيكون تعيينهم وترقيتهم ونقلهم بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى الإدارة .
- مادة ٦ — يعين أحد المستشارين الملكيين رئيسا لهذه الإدارة بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل ويكون له الاشراف على أعمالها .
- وينوب الرئيس عن الإدارة فى جميع علاقاتها مع المصالح .
- مادة ٧ — شأن المستشارين الملكيين بالنسبة الى شروط التوظف والموتبات شأن مستشارى قسم السراى بمجلس الدولة وشأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العمومية .
- ومع ذلك يجوز أن يعفى من شرط الحصول على المعادلة المستشارين الملكيين والموظفين الفنيين الحاليين فى أقسام قضايا الحكومة .
- وفيما عدا ما تقدم تسمى فى شأنهم القواعد المقررة فى شأن سائر الموظفين .
- مادة ٨ — يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٣ الخاص بأقسام قضايا الحكومة .
- مادة ٩ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ١٠ رمضان سنة ١٣٦٥ (٧ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير العدل

محمد كامل مرسي

القائع المصرية في ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ - العدد ٣٣ :

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨

بتعديل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا

الحكومة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب بالقانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تلغى المادة السادسة وتعديل المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ كالاتي :

"مادة ٤ - تؤلف إدارة قضايا الحكومة من رئيس مستشارين ملكيين ومستشارين مساعدين يعاونهم
موظفون فنيون من نواب ومندوبين ، ويلحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين
" منوب الرئيس عن الإدارة في جميع صلاتها بالمصالح أو بالغير . ويكون له الاشراف على جميع
أعمالها وموظفيها " .

مادة ٥ - يكون تعيين الرئيس والمستشارين الملكيين والمستشارين المساعدين بمرسوم يصدر بناء
على عرض وزير العدل " أما الموظفين الفنيين والموظفون الإداريون والكتابيون فيكون تعيينهم
وترقيتهم ونقلهم بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي الإدارة " .

مادة ٧ - يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة أما
المستشارين الملكيين والمستشارون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشاري قسمي المسراى
والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه المساعدين " .

وشأن باقي الموظفين الفنيين في تلك شأن رجال النيابة العمومية .

وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسري في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين " .

مادة ٢ - على وزير العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ومعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣١٧ (٣ أبريل سنة ١٩٤٨)

الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٥٠ - العدد ٣٨ :

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المواد ٤ ، ٥ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨

بشأن إدارة قضايا الحكومة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

(المادة الأولى)

تعديل المواد ٤ ، ٥ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ على الوجه الآتى :

مادة ٤ - تؤلف إدارة قضايا الحكومة من رئيس ووكيل ومستشارين ملكيين ومستشارين ملكيين مساعدين يغاوتهم

موظفين فنيون من نواب ومندوبين ، ولحق بها عدد من الموظفين الإداريين والكتابيين .

ينوب الرئيس عن الإدارة في جميع صلاتها بالمصالح أو بالغير ، ويكون له الاشراف على جميع أعمالها

وموظفيها .

في حالة غياب الرئيس ، ينوب الوكيل عنه في جميع اختصاصاته .

مادة ٥ - يكون تعيين الرئيس والوكيل والمستشارين والملكين والمستشارين الملكيين المساعدين بمرسوم يصدر

بناءً على عرض وزير العدل .

أما الموظفين الفنيون والموظفين الإداريون والكتابيون ، فيكون تعيينهم وترقيتهم ونقلهم بقرار من وزير

العدل بعد أخذ رأى رئيس الإدارة .

مادة ٧ - يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المراتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة ، ويكون شأن الوكيل

بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٥٠٠ ج في العام .

أما المستشارون الملكيون والمستشارون الملكيون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشارى (مجلس

الدولة) صح قسوى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه المساعدين .

وشأن باقى الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين .

وفيما عدا من تقدم ذكرهم ، تسرى في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين

(المادة الثانية)

على وزيرى العدل والمالية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ومعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نساءً بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ١٣ جمادى الثانية ١٣٦٩ (١١/٤/١٩٥٠)

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إدارة قضايا

الحكومة :

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إدارة قضايا الحكومة على الوجه الآتى :

" مادة ٧ - يكون شأن الرئيس والوكيل والمستشارين الملكيين والمستشارين الملكيين المساعدين بالنسبة الى الرتب وشروط التعيين شأن الرئيس والوكيل والمستشارين بمجلس الدولة .
يكون شأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين
وفيما عدا من تقدم ذكرهم ، ترى فى شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين .

مادة ٢ - على وزيرى العدل والمالية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وجعل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون مسن قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين فى ١٦ شوال ١٣٦٩ (١٩٥٠/٧/٣١)

(. نشر فى الوقائع المصرية فى ٧/٨/١٩٥٠ فى العدد ٧٨) .

المبحث الأول

مرحلة بدايـة الثورة (١٩٥٢ - ١٩٦١)

ظل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ — وما لحقه من تعديل — ساريا في سنة ١٩٥٢ والسنوات اللاحقة لها . . الى أن استبدلت نصوصه الأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة . . وذلك بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا .

وفي ١١/٨/١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن ادارة قضايا الحكومة . (. . نشر في الجائع المصرية — العدد ١٢١ مكرر في ١١/٨/١٩٥٢) .

قد نصت المادة ١ منه على أن " يستبدل بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ النص الآتي :

" يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة " .
" يكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشاري مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٦٠٠ جنيه في العام .

ويكون شأن المستشارين الملكيين والمستشارين الملكيين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة . "

(. . . صورة المرسوم بقانون سالف الذكر مرفقة) .

وفي ٢٣/٩/١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٢ غشي شأن فصل رجال ادارة قضايا الحكومة بغير الطريق التأديبي . . . اذا فقدوا أسباب الصلاحية للعمل لأمر يتصل بهم أو بأعمالهم (. . . صورة المرسوم بقانون سالف الذكر مرفقة) .

البيانات الإحصائية من سنة ١٩٥٢ :

باشرت ادارة قضايا الحكومة فى هذه السنة ١٤٧.٠٠٠ ^{عسدد} (سبعة وأربعين ألف قضية)
حكم فى ٢١.٠٠٠ ^{عسدد} قضية ٠٠ وكانت نسبة الحكم لصالح الحكومة ٨٦ % .

فى سنة ١٩٥٣ : بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٣ صدر المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة
فقرتين الى المادتين الرابعة والسابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة .

فقد نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون سالف الذكر على أن " يضاف الى المادة الرابعة من
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الفقرة الآتى نصها :

" يكون لادارة قضايا الحكومة وكيل مساعد أول بمرتب ١٥٠٠ جنيه فى العام ٠٠٠ ووكيل مساعد ثان
بمرتب ١٤٠٠ جنيه ٠٠ وشأنهما فى شروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة وعينان بمرسوم بناء على
عرض وزير العدل " .

كما نصت المادة ٢ من المرسوم بقانون السابق الاشارة اليه على أن " تضاف الى المادة السابعة
من القانون سالف الذكر الفقرة الآتى نصها :

يكون النواب الأول فئتين ٥ الأولى فى الدرجة من (١٠٨٠ - ١١٤٠) جنيهها ٠٠ والثانية
فى الدرجة من (٩٦٠ - ١٠٨٠) جنيهها ٠

وجاء فى المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون المشار اليه أنه " لقانون الميزانية ٠٠ اذ كان مسن
مقتضيات التماثل الذى قرره القانون بين وظائف ادارة قضايا الحكومة ووظائف مجلس الدولة أن ترفع درجتان
من درجات المستشارين الملكيين الى درجتى وكيلين مساعدين ٠٠٠ الأولى بمرتب ١٥٠٠ جنيه والثانية
بمرتب ١٤٠٠ جنيه - وأن تقسم درجات النواب الأول الى فئتين الأولى بالدرجة من (١٠٨٠ - ١١٤٠)
والثانية بالدرجة من (٩٦٠ - ١٠٨٠) جنيه) وهو تعديل روى فعلا عند وضع ميزانية ١٩٥٣/١٩٥٢ .

(٠٠٠ صورة المرسوم بقانون مرفقة) - وقد نشر بالوقائع المصرية بالعدد الأول مكرر غير اعتيادى فى
١/١/١٩٥٣ .

البيانات الإحصائية عن سنة ١٩٥٣ :

باشرت ادارة قضايا الحكومة فى هذه السنة : ٢٥٠٠٠ ألف قضية - ونسبة الحكم لصالح ٨٠ % لصالح
الحكومة .

هذا وتجدر الاشارة الى أن مجلس قيادة الثورة أعلن فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ النظام الجمهورى
فى مصر ٠٠ وقد اقتضى الأمر ضرورة إعادة النظر فى التشريعات القائمة لتعديل بعض العبارات التى

تتضمنها وتتناقى مع الوضع الجديد ... مثل ... " كلمة الملكى " ... واستعويض عنها " بكلمة الجمهورى " ... الخ ... وهذا صدر القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض العبارات فى التشريعات القائمة اقتضاء اعلان النظام الجمهورى .

ومن ثم أصبح " المستشار الملكى " بادرارة قضايا الحكومة ... ويسمى بالمستشار الجمهورى ونصت المادة ٢ من القانون على أن يعمل به من وقت اعلان النظام الجمهورى .

(... صدر القانون السابق الاشارة اليه فى ١٩٥٣/٦/٢٥ ونشر بالوقائع المصرية فى ٢٥ يونية سنسنة ١٩٥٣ . (بالعدد ٥٢ مكرر - صورته مرفقة)

فى هذا المقام لايفوتنا أن نشير الى أن النسبة بدورها قد مرت بمراحل :

فى سنة ١٨٨٥ منح نظام أقسام القضايا لقب " مستشار خديوى " .

فى سنة ١٩١٤ أصبح " مستشارا سلطانيا " .

فى سنة ١٩٢٢ أصبح " مستشارا ملكيا " .

وابتداء من ١٩٥٣/٦/١٨ " مستشارا جمهورية " ... على النحو السابق ايضاحه بعد اعلان النظام الجمهورى فى مصر .

فى سنة ١٩٥٤ :

بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٤ صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة على النحو التالى :

نص فى المادة ١ - على أن يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ - النص الآتى :

مادة ٧ (فقرة ثالثة) - شأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين " .
واضافة المادة ٢ من القانون الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه المواد من ٧ مكرر الى ٧ سابعاً بالنص الآتى :

" مادة ٧ مكرراً - تسرى فى شأن الموظفين الاداريين والكتابيين القواعد العامة للتوظيف فى الحكومة عدا شرط امتحان المسابقة المقرر لشغل الوظيفة .

مادة ٧ (ثالثاً) - تنشأ بادرارة قضايا الحكومة لجنة تشكل من رئيسها وثلاثة من كبار موظفيها يعينون بقرار من وزير العدل بناء على عرض رئيس الادارة وتختص هذه اللجنة باقتراح كل مايتعلق بشئون موظفيها الاداريين والكتابيين من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات . ويحضر اجتماعات اللجنة مدير المستخدمين لموافقتها بما تطلبه من بيانات .

" مادة ٧ (رابعا) - لا يجوز ترقية أحد الموظفين الإداريين أو الكتابيين من الدرجة التي عين فيها إلى الدرجة التي تليها إلا إذا حسنت الشهادة في حقّه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابته وشفاها ومعنى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان "

" مادة ٧ (خامسا) - يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :-

" ١ - ما يتعلق بما يقوم به هؤلاء الموظفون من عمل في قانون المرافعات والقانون المدني وقانون التجارة وقانون الإجراءات الجنائية .

" ٢ - معلومات عامة عن قوانين الرسوم والدمغة ونظام موظفي الدولة ولائحة الحسابات والميزانية

" ٣ - الخط والآلة الكاتبة .

" مادة ٧ - (سادسا) يؤدي الامتحان بمقر الإدارة بالقاهرة - وتقوم به اللجنة المشار إليها في

" المادة ٧ ثالثا

" وقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠ % من

" مجموعها على ألا يقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد عن ٦٠ % من مجموع الحد الأقصى لها .

" ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ٠٠٠ وتكون الترقية خلال السنوات الثلاث التالية على أساس

" هذا الترتيب .

" مادة ٧ (سابعا) - تسرى في شأن المستخدمين الخارجيين عن الهيئة القواعد المقررة في القانون

" رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . "

(٠٠٠) نشر القانون في الوقائع المصرية - العدد ١٥ مكرر " غير اعتيادي " في ١٩٥٤/٢/٢٤ - ومعمل

(به) (من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٠٠ (صورته مرفقة))

كما صدر أيضا في سنة ١٩٥٤ القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٤ بتدبير بعض موظفي إدارة قضايا الحكومة

الفنيين ٠٠ للعمل بقسم قضايا سلاح الحدود .

بيانات إحصائية عن سنة ١٩٥٤ : بلغت القضايا التي باشرت بها إدارة قضايا الحكومة في هذه السنة

٣٠٠٠ ألف قضية - وبلغت نسبة القضايا التي حكم فيها لصالح الحكومة ٨٤ %

وفي سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية ٠٠ وكانت

إدارة قضايا الحكومة تتولى إثبات حقوق بيت المال أمام المحاكم الشرعية .

وفي هذه السنة صدر قرار وزير العدل رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء مديرية لإدارة قضايا الحكومة

يكون مقرها مدينة قنا وتحديد اختصاصاتها . وقد نشر القرار سالف الذكر في الوقائع المصرية في

١٩٥٥/١٠/٢٤ بالعدد ٨٢ - على أن يعمل به من أول ديسمبر ١٩٥٥ (صورته مرفقة) .

فى سنة ١٩٥٦ : سبق أن ذكرنا انه لما استحدث نظام القضاء الادارى فى مصر بإنشاء مجلس الدولة فى سنة ١٩٤٦ — وضعت أقسام الفتوى والتشريع — صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قائمة بذاتها تسمى ادارة قضايا الحكومة للقيام بمهمة الدفاع عن الدولة أمام القضاء بجهات المختلفة وهو القانون الذى كان قائما فى سنة ١٩٥٦ — بما لحقه من تعديلات — وعلى وفق أحكامه أدت ادارة قضايا الحكومة وظيفتها فى هذه السنة .

وكانت ادارة قضايا الحكومة تتكون من رئيس ووكيل ومستشارين ومستشارين مساعدين ومن نواب محامين ومندوبين ومجموع هؤلاء ١٣٦ عضوا وملحق بها موظفون كتابيين عدد هم ٣٠٣ موظفا

وكان العمل موزعا فى الادارة على أقسام فنية وأخرى ادارية :

أما الأقسام الفنية فهي :

أولا : أقسام الادارة العامة :

- ١ — رئاسة الادارة وتتبعها قسما التفتيش والمكتب الفنى .
- ٢ — قسم النقص .
- ٣ — قسم القضاء الادارى .
- ٤ — قسم قناة السويس .
- ٥ — قسم ضرائب القاهرة .
- ٦ — قسم الاستئناف .
- ٧ — قسم كليات القاهرة .
- ٨ — قسم جزئيات القاهرة .
- ٩ — قسم الأقاليم .
- ١٠ — قسم التنفيذ .

ثانيا : البلديات فى الأقاليم :

- ١ — مأمورية الاسكندرية
- ٢ — مأمورية أسيوط
- ٣ — مأمورية المنصورة
- ٤ — مأمورية طنطا
- ٥ — مأمورية الزقازيق
- ٦ — مأمورية بنى سويف
- ٧ — مأمورية قنا

أما الأقسام الادارية فهي :

- ١ - قسم المستخدمين .
- ٢ - قسم الحسابات .
- ٣ - قسم المخازن .
- ٤ - قسم السجلات .

وهذا التشكيل كانت الادارة في مستهل عام ١٩٥٦ تباشر ٥٨٦٨٦ قضية زادت خلال العام الى ٨٥١٤٨ قضية .

ملفت نسبة ما قضى فيه منها لصالح الحكومة ٨٨ % - كما بلغت قيمة الحقوق المتنازع عليها اربع مائة مليون من الجنيهات .

وسارت الادارة هذا العام على سنتها في تيسير مهمة المتقاضين . . بتقريب مثلى الحكومة منهم . ما أمكنها . . فانشأت لهذا الغرض مأموريتين جديدتين لها في الزقاقين ونى . سوف .

وتوحيد الاشخاص المدافعين عن السلطات العامة . . . وللمبادئ التي يجرى عليها الدفاع عن فروع الدولة . . أخذت الادارة تدريجيا في تنفيذ سياسة مقتضاها أن تنوب عن الهيئات والمؤسسات العامة التي تتولى المرافق العامة كافة . . . مثل : ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - ادارة الشئون القانونية بصلحة السكك الحديدية - قضايا مرفق سكك حديد الدلتا .

٠٠ المكتب الفني : أنشئ المكتب الفني في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٦ بالأمر الاداري رقم ١٠٠٠
الصلة بين اقسام الادارة الفنية وتوحيد الجهود فيما يعرض من دراسات وبحوث في القضايا المتداولة وامداد المأمريات والاقسام بالرأى القانوني فيما ترجع فيه الى رئيس الادارة وألحق المكتب برئاسة
الادارة خاضعا لشرافه المباشر .

قسم قناة السويس : في ٢٦ من يوليو صدر القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

وهكذا أصبح هذا المرفق من المصالح العامة التي تنوب عنها ادارة قضايا الحكومة لدى المحاكم والجهات التي منحها القانون اختصاصا قضائيا فأنشئ له قسم خاص بالادارة العامة بموجب الأمر الاداري رقم ٦٠ في ٢٥/٨/١٩٥٦ على أن يباشر قضايا المرفق لدى جميع محاكم الجمهورية .

٠٠٠ مكتب الاحصاء :

أنشئ هذا المكتب بموجب القرار رقم ٢٤ الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ ليتولى حصر وتسجيل واستخراج جميع البيانات الاحصائية الخاصة بالادارة وروعا .

... تعليمات الانارة :

أقتضى تنظيم العمل فى الادارة تحديد واجبات كل عامل من عمالها ... أعضاء وموظفين رسميين
خطوط ثابتة تتبع فى تنفيذ الأعمال دون مجانية أو تفريط ... وتحقيقا لهذا الغرض ... صدرت التعليمات
فى نهاية العام لبدء العمل بها من أول يناير سنة ١٩٥٧ .

... مجلة الادارة : كان على الادارة - وهى الهيئة الناطقة بلسان الحكومة فى ساحات القضاء أن
تشارك فى تقدم العلم القانونية ... باصدار مجلة دورية تحوى بين دفتيها بحوث علماء القانون وكتابه ...
وكذلك بحوث أعضاء ادارة القضايا فى شتى فروع القانون ... وهى مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر ...
صدر العدد الاول منها فى أول يناير سنة ١٩٥٧ . وتمويل المجلة يتم عن طريق الاشتراك السنوى
لأعضاء الادارة .

بيانات احصائية :

يخلص من الاحصائيات المرفقة عن سنة ١٩٥٦ الآتى :

١ - أن عدد القضايا زاد زيادة كبيرة ... إذ ارتفع من ٥٨٦٨٦ فى سنة ١٩٥٥ الى ٨٥١٤٨ سنة
١٩٥٦ على الرغم من انها عدد كبير من قضايا الضرائب صلاحا تنفيذا للتشريعات الصادرة فى
هذا الشأن .

٢ - أن نسبة عدد القضايا المفضول فيها الى مجموع القضايا المتداولة خلال سنة ١٩٥٦ تعادل ٥٦ %

٣ - وأن نسبة عدد القضايا المفضول فيها لصالح الحكومة الى مجموع القضايا المفضول فيها تعادل ٨٨ %

٤ - أن متوسط نصيب كل عضو من القضايا ٣٦١ قضية ... هذا بافتراض أن القضايا موزعة على جميع
الأعضاء بما فيهم رؤساء الأقسام والأموريات الذين يوجهون معظم جهودهم الى الاشراف الفنى
والادارى .

وقد ألقى على دفاع الحكومة فى الزيج الأخير من القرن الماضى أن يثبت أمام القضاء المختلط
على وجه الخصوص - أن قرارات الحكومة فوق عدالتها ... تتسم بالمشروعية .

فلما ظفرت الأمة بدستورها فى فاتحة القرن وأسهمت ادارة القضايا فى اعداد بنصيب ضخم ولما
رفعت الحصانة الادارية عن القرارات الحكومية بإعشاء مجلس الدولة فى منتصف القرن ... وشاركت ادارة
القضايا فى اعداد تشكيله بنصيب كبير ... وأصبح على الحكومة أن تدافع عن كل قرار تصدره ... حبلت
هيئة الدفاع عنها أمانة كبرى هى إثبات أن قرارات الحكومة فوق عدالتها ودستوريتها ومشروعيتها لاتنال منها
سلطة القاضي من " الناحية التقديرية " . حتى إذا بلغت مبرمبلغها فى عهد الثورة ... وأذن لها

دستورها أن تكون دولة اشتراكية الطابع .. وخاض النشاط الحكومي الميادين .. ميدانا أثر ميدان ..
تعاظمت مسئوليات إدارة القضايا تعاظم اختصاصاتها .. ولم يبق ميدان من ميادين السياسة
أو العلم أو الاقتصاد أو الاختراع لم تدع إليه أبواب من أبواب الفقه المصري أو الفقه المعاصر لم تطرقه
سواء كان شرعيا أو مدنيا أو دستوريا أو اداريا أو ثوريا أو غير ذلك .. كل أولئك في طراز مصرى خالص
يضاهاى أرفع الطرازات في الدول الأخرى .

... وجاء في بيان وزير العدل أمام مجلس الأمة ... عن أعمال وزارة العدل ومشروعاتها من أول
الثورة حتى العيد الخمس لها .. الدور الذي قامت به إدارة قضايا الحكومة بقوله : ساهمت إدارة قضايا
الحكومة في تنفيذ السياسة التي رسمتها حكومة الثورة للنهوض بالرفاق العامة وحسم المنازعات بين الحكومة
والشركات التي تتولى إدارة هذه الرفاق ... فقامت بالدفاع عن الحكومة في كبريات القضايا أمام هيئات
التحكيم .. فحسمت بذلك منازعات مزمنة ضخمة فضلا عن المحافظة على حقوق الخزانة العامة وارساء العلاقة
بين الحكومة وبين هذه الشركات على أسس واضحة محددة تيسيرا لسميتها في خدمة الشعب .

هاوت إدارة قضايا الحكومة وزارة المالية في تنفيذ تشريعاتها الخاصة بقض منازعات الضرائب عن
طريق التصالح مع المولين ... وكان من آثار انهاء كثير من هذه المنازعات واستقرار مراكز المولين مسع
تحصيل مستحقات الحكومة :

كما شاركت في تحمل الأعباء المترتبة على تنفيذ السياسة الاشتراكية التي اتجهت اليها الثورة مسن
نتائجها زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .. ومن ثم تعاظمت المنازعات بينها وبين الغير ...
فزاد عدد القضايا التي تباشرها الادارة من ٤٧٦٩٢ قضية في سنة ١٩٥٢ الى ٨٥١٤٨ قضية في سنة ١٩٥٦

بلغت نسبة ما قضى فيه لصالح الحكومة منها ٨٨ % .

كما بلغت قيمة الحقوق المتنازع عليها فيها ما يجاوز أربع مائة مليون من الجنيهات .

وزادت العناية بتحصيل مطلوبات الحكومة فزادت حصيله قسم التنفيذ بها في المدة المشار اليها
خمس أضعاف العام الأخير .

وسارت الادارة على سنة تيسير مهمة المتقاضين ... وتحقيقا لهذا الغرض انشئت ثلاث مأمريات في قنا
وبنى السوف والقازيق .

وجمعت إدارة القضايا الى الدفاع عن الحكومة والمؤسسات العامة أمام القضاء ... الدفاع عن سائر
الجهات الحكومية التي تتولى الرفاق العامة مثل مرقى النقل العام بالاسكندرية والهيئة العليا للإصلاح الزراعى
ومؤسسة مديرية التحرير ... فاتحد فيها أشخاص المدافعين عن السلطة العامة والبيادى التي يجرى عليها

الدفاع عن فروع الدولة وإمداد الحكومة بالرأى فيما يعرض من شئون خلال مباشرتها للمنازعات كأقتراح التشريعات والقرارات وما إليها * .

معد . . . فهذه كلمة عن إدارة قضايا الحكومة خلال سنة ١٩٥٦ . . . وظيفتها . . . ونظامها . . . ونشاطها . . . وأهدافها . . .

وفي سنة ١٩٥٧ : بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء قضايا الحكومة (. . . نشر بالوقائع المصرية في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكرر (ز) .

ونصت المادة ١ منه على أن * يستبدل بالفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه النص الآتى :

* يكون شأن الرئيس بالنسبة إلى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة . . . ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ويكون مرتبهم ١٨٠٠ فى العام (. . . صورته مرفقة)

بيانات احصائية : بلغ مجموع القضايا المتداولة فى سنة ١٩٥٧ - ٥٥٠٦٠ ومجموع القضايا المطلوب رفعها ٩٥٥٦ - ومجموع قضايا التنفيذ ١٩٥٨٣ . وذلك طبقا للبيانات التى أعدها مدير عام الاحصاء القضائى بوزارة العدل . - وبلغ عدد الوظائف الفنية ٢٦٠ وعدد الموظفين ٢٠٦ موظفا

وفي سنة ١٩٥٨ : فى ٥/٣/١٩٥٨ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة .

وقد سعت الإدارة فى تنفيذ البرنامج الذى اختطته لنفسها منذ سنوات . . . نهوضا بالمستوى الفنى للأعضاء وتنظيما لاداب العمل فى الإدارة واستكمال اختصاصها بتمثيل الهيئات العامة كافة أمام القضاء .

ولئن صدرت بعض تشريعات كان من شأنها حسم أنواع من المنازعات بين الحكومة وبين الأفراد بغير تقاض أن عدد القضايا التى كانت تباشرها الإدارة عام ١٩٥٨ لم ينقص عن مقابلة فى سنة ١٩٥٧ إلا بنسبة ضئيلة فهو فى سنة ١٩٥٨ (٨٣٠٩١) قضية مقابل (٨٤١٩٩) قضية فى سنة ١٩٥٧ دلالة على أن ثمة أنواعا جديدة من النزاعات تنشأ نتيجة لاتساع نشاط الدولة فى مختلف ميادين الاقتصاد والصناعات والزراعة والتجارة . . . وهى نزاعات لها من جديتها وتشعبها وأهميتها ما يقتضى جهودا مضاعفة .

كما بلغت جملة المبالغ التى حصلت عليها الإدارة . . . تنفيذا للأحكام الصادرة لصالح الحكومة مليون ١٤٨١٣٩ ر ٨٠٤ مقابل ١٠٣٢٠٤ ر ٥١٦ فى العام السابق .

وتقدر قيمة النزاعات التي توافقت فيها الإدارة خلال هذه السنة بمبلغ ٥٧٥ ر ٣٧٧٢٤١٧٩٨ مليوناً بخلاف القضايا غير مقدرة القيمة .

كل أولئك ولم يزد عدد الوظائف الفنية هذا العام سوى سبعة وظائف ٠٠٠ أنشئ بعضها لمقابلة اختصاصات جديدة ٠٠ فصار المجموع ٢٦٧ في العام السابق ٠٠٠ أما عدد الموظفين فلم يتغير وهو ٣٠٦ موظفاً .

بيانات إحصائية : (١٩٥٨) :

١ - عدد القضايا الفصول فيها (٢٣٣٩١) قضية من مجموع القضايا المتداولة وهو (٥٣٩٣٢) قضية .

٢ - أن عدد القضايا الفصول فيها لصالح الحكومة (١٩٦٥٢ قضية) من جملة القضايا الفصول فيها وهي (٢٣٣٩١) أي بنسبة تزيد على ٨٥ % .

٣ - أن مجموع قضايا الإدارة لا يكاد ينقص شيئاً مذكوراً بالنسبة لنظيره في السنة السابقة إذ هو (٨٣٠٩١) مقابل (٨٤١٩٩) لا سيما إذا لاحظنا أنه كانت لهيئة قناة السويس (٣٦٨) قضية ٠٠ تولاها قسم قضايا الهيئة (الإحصاءات مرفقة) .

سنة ١٩٥٩ :

لعل سنة ١٩٥٩ من أحفل سنوات إدارة قضايا الحكومة نشاطاً وتقدماً منذ أكثر من ربع قرن ٠٠ ففى خلالها اتسعت رقعة اختصاصها فشملت اقليم الجمهورية العربية المتحدة ٠٠ فكانت فى الطليعة مسن السلطات القضائية التى تحققت وحدتها بالتشريعات الصادرة بمناسبة أول أعياد الوحدة الموافق يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ ٠٠ وفيها صدر قانونها لتنظيم كيانها وتمكينها من النهوض بمتبعاتها . وفيها تحققت مرحلة مهمة من مراحل الخطة التى انتهجتها الإدارة توحيد لجهات المدافعة عن الوزارات والهيئات العامة فى الاقليم المصرى ٠٠٠ وذلك بإلغاء قسم قضايا وزارة الأوقاف وحلول الإدارة محلها فى جميع اختصاصاته .

وفى هذه السنة كذلك ٠٠٠ زاد عدد أعضائها فبلغ ضعف ما كان عليه من بضع سنين . وفيها زاد عدد القضايا التى تباشرها الإدارة فى الاقليم المصرى من ٨٣٠٩١ قضية فى سنة ١٩٥٨ الى ١٠٧٠٥٥ قضية فى

سنة ١٩٥٩ منها ١٠٠٠٠ قضية خاصة بوزارة الأوقاف . وذلك بلغ نشاطها أبعد شأواً في تاريخها .

وارتفعت قيمة المبالغ التي يدور حولها النزاع في هذه القضايا - وحدثها دون قضايا الاقليم السوري - من ٥٧٥ ر ٢٤١,٧٩٨ إلى ٣٧٧,٢٤١ ر ١٤٠ ر ٦٨٥٢,٤٠٦ ر ٤٢١,٤٠٦ في سنة ١٩٥٩ .

وفيها بلغت ميزانيتها ٢٦٢٢٠٠ بزيادة قدرها ٦٥٢٠٠ عن سنة ١٩٥٨ .

وكان لهذا التطورات الهامة في اختصاص الادارة في التشريعات التي تطبقها أثره العميق في تنظيمها في تواجدها نشاطها . . .

في تنظيم الإدارة - قانون الإدارة الموحد :

في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة (*) نشر في الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٢/٢١ - العدد ٣٣ مكرر (ب) *) .
(صورته مرفقة) بوضعها الجديد . . . فمد اختصاصها الى الاقليم الشمالي . . . وأصبحت هي الجهة الوحيدة المختصة بتمثيل الحكومة والهيئات العامة أمام القضاء . . . بعد أن كان الأصل توكيل محامين في قضايا هذه الجهات . . . وتضمن قانون الاصدار أحكاماً وقتية فيما يتعلق بالتعيين لأول مرة في الوظائف الفنية بالاقليم السوري وسريان القواعد المطبقة - حينئذ - في كل اقليم بالنسبة الى الموظفين الإداريين والكتابيين .

على أن ظروف الاقليم الشمالي استوجبت تعديل هذه الأحكام الوطنية . . . فصدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٩ متضمناً شروط التعيين لأول مرة خلال شهرين من تاريخ صدور أول ميزانية للإدارة في الاقليم السوري . . . سواء أكان هذا التعيين من المحامين أو من موظفي الحكومة والمؤسسات العامة أو من القضاة السابقين - كما رخص لوزير العدل في تعيين الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين المنشأة وظائفهم في أول ميزانية بطريق الانتقاء أي دون التقيد بشروط الامتحان المنصوص عليه في القانون الجديد . . . (صورته مرفقة) .

واشتمل القانون على بعض أحكام خاصة بالاقليم السوري مثل تخويل رئيس الادارة سلطة التعاقد مع المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم في مباشرة بعض الدعاوى الخاصة بالحكومة أمام محاكم الاقليم السوري في الأحوال التي يتعذر فيها على الادارة مباشرة الدعوى لأي سبب . وذلك تمكينا للإدارة من مواجهة الحضر في قضايا الاقليم الشمالي الى أن يستقر أمر تشكيل الادارة فيه بصورة تأذن بمزاولة اختصاصها كاملاً .

• • • قد دعم القانون الجديد اختصاص الادارة واستقلالها بالنسب على عدم جواز الصلح في دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها في اجراء الصلح • • • وأجاز لها أن تقترح على الجهة المختصة الصلح في دعوى تباشرها • • • وجعل انشاء فروع للادارة وتعيين موظفيها الفنيين والاداريين والكتابيين بناء على اقتراح رئيس الادارة •

• • • كذلك أصبح للادارة وحدها تاديب أعضائها بلجنة من رئيسها ووكيلها ومستشارين معينين مستشاريها • • • وتحقيقا للتماثل التام بين وظائف السلطة القضائية ومجلس الدولة • وبين وظائف الادارة • • • سوى القانون الجديد في المرتب والمعاش وشروط التعيين بين رئيسها وبين نائب رئيس مجلس الدولة • • • وبين وكيلها ووكيل المجلس • • • كما سوى بين سائر الموظفين الفنيين وبين أقرانهم في المجلس • • •

وجعل تعيين الرئيس والوكيلين والمستشارين والمستشارين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير العدل • • • أما باقي الموظفين الفنيين والاداريين والكتابيين • • • فيكون تعيينهم وترقيتهم بناء على اقتراح من رئيس الادارة • • • بقرار من وزير العدل •

فروع الادارة بالاقليم الشمالي :

تنفيذا لحكم المادة الرابعة من قانون إعادة تنظيم الادارة الذي يقضي بأن تنشأ لها فروع فنى المدن والتي يصدر بتحديد ها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الادارة • • • أصدر وزير العدل التنفيذى بالاقليم الشمالى بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ - بناء على اقتراح رئيس الادارة - قرارا بانشاء الفروع الآتية :

فروع دمشق : وشمل اختصاصه دوائر محافظات دمشق ودرعا والسويداء

فروع حلب

فروع دير الزور

فروع اللاذقية

فروع حماة : وشمل محافظتى حماة وحمص •

فروع الحسكة

فروع القامشلي

وقد بدأ العمل في هذه الفروع من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ وأنهيت عقود بعض المحامين الذين كانوا

يتولون المرافعة عن المصالح والمهيات العامة أمام المحاكم .. غير أن عدم استكمال تشكيل الجهات الفنى والادارى دعا الى التريث فى انهاء عقود سائر المحامين الى أن يمين الوقت الذى تستطيع فيه فروع الادارة فى الاقليم الشمالى النهوض بالغبة كاملا .

ثم اقتضيت مصلحة العمل انشاء فرع للادارة فى مدينة حمص . وتم ذلك بالقرار الوزارى الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ . مذ لك أصبحت الفروع ثمانية :

فروع الادارة بالاقليم الجنوبي

بالاضافة الى الفروع الموجودة . فقد انشئ فرع جديد فى مدينة بئر سعيد ثم انشاءه بالقرار الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٥٩ واختص بكافة شئون قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة فى دائرة محكمة بئر سعيد والا سماعيلية الابتدائيتين بحيث يبدأ العمل فيه اعتبارا من اول مارس ثم أرجى ذلك الى اول ابريل لاعتبارات تتعلق بتهيئة المكان الذى يشغله الفرع . وبلغ عدد القضايا التى اختص بها الفرع - نقلا من فرع الزقازيق - ١٥٦٢ قضية زادت خلال العام الى ٤٥٨٥ قضية . (*) . صورة قرار وزير العدل رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٩٥٩/١/٣ مرفقة .)

قسم القضاء الادارى : أعيد انشاء القسم سنة ١٩٥٦ لينوب عن الوزارات والمصالح أمام محاكم القضاء الادارى فيما يسطلب مباشرته من القضايا التى اطردت زيادتها عاما بعد عام .. حتى بلغت ٣١٢٦ قضية فى سنة ١٩٥٨

فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ صدر قانون مجلس الدولة الموحد رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٢ فأعطى لكل ذى شأن حق الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بدلا عن النظام الذى كان معمولا به فى ظل القانون رقم ١٦٥ - لسنة ١٩٥٩ من قصر هذا الحق على هيئة المفوضين .

وهذا التعديل القى على عاتق ادارة قضايا الحكومة غبة النيابة عن الوزارات والمصالح والمهيات العامة فى دراسة الأحكام التى تصدر عنها والتقيرر بالطعن فيما تراه ثم موالاة هذه الطعون فيما بعد بالحضر لتأييد وجهة نظر الحكومة فيها .

هذا وقد زاد عدد القضايا فى هذا القسم خلال سنة ١٩٥٩ الى ٦٨٥٢ قضية مقابل ٣١٢٦ فى العام السابق .

تمثيل وزارة الأوقاف :

إدارة قضايا الحكومة بحكم قانون انشائها هي الجهة الوحيدة المختصة بالنيابة عن السـوزارات والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولـدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا . . مع ذلك فإن الإدارة لم تستطع أن تـزاول هذا الاختصاص كاملا لرغبة بعض الهيئات العامة فى أن تمثلها لدى المحاكم إدارات قضائية أو قانونية تتبعها مباشرة .

لذلك عمدت إدارة قضايا الحكومة الى استكمال جوانب النقص فى هذا الشأن وخاصة بعد أن أفتت الجمعية العمومية لمجلس الدولة بأن اختصاص الإدارة اختصاصا أصيلا شامل ومعد أن قضت بعض المحاكم بإبطال الإجراءات التى اتخذتها تلك الجهات غير طريق إدارة القضايا .

وأخذت الإدارة منذ سنة ١٩٥٦ فى تنفيذ هذه السياسة تدريجا . . . فكان أن تولت فى تلك السنة قضايا إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية . . . وقضايا مرفق سكك حديد الدلتا واستطاعت فى سنة ١٩٥٧ أن تـزاول اختصاصها فى تمثيل اللجنة العليا للإصلاح الزراعى ومؤسسة مديرية التحرير . . وبدأت فى سنة ١٩٥٨ مباشرة قضايا مرفق مياه القاهرة .

وفى سنة ١٩٥٩ خطت الإدارة الخطوة الواسعة فى استكمال اختصاصها وذلك بتمثيلها لـسـوزارة الأوقاف بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٢٥ من مارس يـضم قسم قضايا وزارة الأوقاف الى إدارة قضايا الحكومة . . (صوته مرفقة) وقد نصت المادة الأولى منه على إلغاء ذلك القسم وحلول الإدارة محله فى اختصاصاته المبينة فى القوانين واللوائح . وكان ذلك القسم قد أنشئ كـفرع من فروع الوزارة بموجب اللائحة الداخلية لـديوان الأوقاف الصادرة تنفيذا لأحكام دكرته ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ بلائحة إجراءات الوزارة ثم أعيد تنظيمه بمقتضى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٤٦ بإجراءات الوزارة

ذلك أن الوضع الخاص بوزارة الأوقاف وقيام نشاطها أساسا على إدارة الأوقاف الأهلية والخيرية اقتضى أن يكون ذلك قسم قضايا خاص بها . . فلم يعهد بتمثيلها الى إدارة قضايا الحكومة وقد حدد اختصاص هذا القسم بما يلى :

أ - ابداء الرأى فيما تطلبه الوزارة وفروعها - وأعداد مشروعات القوانين واللوائح . وقد أحيل هذا الشق الى مجلس الدولة منذ عام ١٩٥٣ .

ب - النيابة عن الوزارة وفروعها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى الجهات التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

وازاء تغير الظروف بالغاء الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ باستبدال الاراضى الزراعية على جهات البر العامة على دفعات خلال ثلاث سنوات تنفيذا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٢ مما سترتب عليه تصفية المتارعات المتعلقة بهذه الارقاف بما كان لها من طابع خاص . . ولم يبق ما يحول دون نقل هذا الاختصاص الى ادارة القضايا لتقوم بتمثيل الوزارة أمام القضاء أسوة بغيرها من الوزارات والمصالح العامة . . توحيداً للهيئة التى تتولى الدفاع عن الدولة بجميع فروعها أمام المحاكم . . فصدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

تمثيل مرفق سكك حديد وجه بحرى :

بموجب القرار الجمهورى الصادر فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ وضع هذا المرفق تحت الحراسة الادارية باشراف وزارة المواصلات . فقررت الحراسة انهاء عقود المرفق مع المحامين الذين كانوا يتسلطون المرافعة فى قضاياهم . . وطلبت فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ من ادارة قضايا الحكومة أن تتولى مباشرة هذه القضايا .

البيانات الإحصائية الخاصة بهذه السنة :

١ - أن مجموع قضايا الادارة زاد زيادة كبيرة عنه فى السنوات الماضية . . إذ بلغ ١٠٢٠٥٥ قضية مقابله ٨٣٠٩١ قضية فى سنة ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٢٤٩٦٤ قضية منها ١٠٠٠٠ قضية تقريبا خاصة بوزارة الأوقاف .

٢ - أن عدد القضايا المفصول فيها (٢٧٥٢٥ قضية) من جملة القضايا المتداولة (٦٩٣٥٠ قضية) أى بنسبة ٤٠ % تقريبا .

٣ - أن عدد القضايا المحكوم فيها لصالح الحكومة (٢٣٢٣٩ قضية) من مجموع القضايا المحكوم فيها (٢٧٥٢٥ قضية) أى بنسبة ٨٥ %

٤ - بلغت قيمة التقديرات التى يدور حولها النزاع فى هذه السنة ٤٠١ ر ٦٨٥٢ ر ٤٢١٤٠ ^{مليماً} وذلك عند الدعاوى غير مقدرة القيمة .

٥ - تم التصرف فى ١٠٩٣٩ قضية مطلوب رفعها .

٦ - بلغ المتحصل من قضايا التنفيذ ٢٩ ر ١٧٨١١٣ ^{مليماً} خلال هذه السنة .

هذه البيانات الإحصائية خاصة بالاقليم الجنوى فقط ، ولم يتيسر الحصول على بيانات إحصائية خاصة

بالاقليم الشمالى لصعوبات كانت قائمة حينذاك .

هذا وتجدر الاشارة الى أنه بتاريخ ١٩٥٩/٨/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تعديل بعض الأحكام الرقمية الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة فى الاقليم السورى (. . .) نشر بالجريدة الرسمية فى ٣ سبتمبر ١٩٥٩ بالعدد ١٨٨ مكرر - صورته مرفقة) وهو يتناول المرتبات وما يتعلق بها .

فى سنة ١٩٦٠ : بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ . . . بتعديل بعض الأحكام الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة فى الاقليم السورى . . . وهو يتعلق بالمعاملة المالية فيما يختص بالمرتبات والمسئلات الدورية (صورته مرفقة)

بمسائلات إحصائية من واقع بيانات قسم الإحصاء القضائى بوزارة العدل :

- ١ - مجموع القضايا المتداولة هو ٢٤٦١٣
- ٢ - مجموع القضايا المطلوب رفعها ١٣٢٠٩
- ٣ - مجموع قضايا التنفيذ ٢٢٠٤٢
- ٤ - البالغ المحصلة فى هذه السنة ٥٨٨ ر ١٢٢٥٨٢ ^{مليمة}

فى سنة ١٩٦١ : تميز عام ١٩٦١ بالخدمات التى أدتها إدارة قضايا الحكومة الى الاقليم السورى كانت إدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة فى طليعة نظم الدولة التى وجدت فى الجمهورية العربية المتحدة فأنشأها قانون سنة ١٩٥٩ فى سوريا . . . وتم لها عام ومعض عام . . . حتى اذا كانت سنة ١٩٦١ استوى النظام الوليد على سبيله . . . ونهضت الادارة يتبعانها فى اقتدار .

غير أن إدارة القضايا فقدت فى هذا العام بعضا منها بانفصال فروعها فى الاقليم الشمالى عنها . . . كاشير من اثار الانفصال . . . فلم تتمكن من اتمام رسالتها التى أخذتها على عاتقها .

والبيان الخاص بسنة ١٩٦١ قاصر على نشاط الادارة فى الاقليم الجنوبى اذ تقطعت الأسباب بالنسبة للسوى الاقليم الشمالى .

وتمشيا مع نظام الحكم المحلى . . . أنشأت الادارة فى هذا العام أربعة فروع جديدة بكرة الشيخ . . . والمنبى وسوهاج . . . وأسوان . . . كما أنشئ خلال هذا العام فرعان جديدا فى الاقليم السورى أولهما فى محافظة أديب ومقره مدينة أديب بـ والآخر فى محافظة الرشيد ومقره مدينة الرقة .

تمثيل الادارة للمؤسسات المؤممة والمستحدثة :

على اثر صدور القانون رقم ٢٨٥ / ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عيى شمس وتحويلها الى مؤسسة عامة سميت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة . . . طلبت وزارة الشؤون البلدية والقروية من الادارة أن تتولى مباشرة قضايا هذه المؤسسة .

وكذلك كان نتيجة صدور القوانين والاشتراكية في يوليو من عام ١٩٦١ . . . أن عهدت بعض المؤسسات والشركات المؤممة الى الادارة مباشرة قضاياها وهي شركة وادى كوم أمبو . . . وشركة مساهمة البحيرة . . . كذلك تولت الادارة في العام مباشرة قضايا مؤسسة النقل المائى الداخلى والهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف .

بيانات احصائية خاصة بسنة ١٩٦١ في الاقليم الجنوبى :

١ - عدد القضايا المحكوم فيها لصالح الحكومة ٢٠٦١٧ قضية من مجموع القضايا المحكوم فيها والتي بلغت ٢٥١٧٩ قضية أى بنسبة ٨٢ % .

٢ - عدد القضايا التى فصل فيها ٢٥١٧٩ قضية من مجموع القضايا المتداولة وعدد ها ٧٨٨١٨ أى بنسبة ٣٢ % .

٣ - مجموع القضايا خلال سنة ١٩٦١ - ١١٤٨٨٥ مقابل ١١٠٣٦٤ قضية في سنة ١٩٦٠ .

٤ - عدد قضايا التنفيذ خلال هذه السنة ٢٢٥٥٦ - مبلغ التحصيل خلال السنة ٤٦ م ٢١٦٩١٥ ^{مليمنجنييه} .

٥ - عدد القضايا المطلوب رفعها في هذا العام ١٣٥١١ .

٦ - أما فيما يتعلق بتقدير قيمة الدعاوى فقد بلغ ١٦٩٩٤٤٠٩٤٤ ^{مليمنجنييه} - وذلك عددا الدعاوى غير مقدرة القيمة . . . (* . . . الاحصاءات التفصيلية مرفقة)

وعلى ما سلف البيان تنتهى المرحلة الزمنية الأولى (مرحلة بداية الثورة في ١٩٥٢ الى ١٩٦١) .

(* . . . مرفق مع هذا : حافظة تتضمن القوانين المشار اليها في هذه الفترة)

مرفقات

حافضة

تتضمن صور القوانين المشار إليها في شأن المدة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ (المرحلة الزمنية الأولى)

رقم مسلسل	العدد	البيان
١	١	المرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٢ (ورقة)
٢	١	المرسوم بقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٢ (ورقة)
٣	١	المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ (ورقة)
٤	١	القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ (ورقة)
٥	١	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٤ (ورقة)
٦	١	قرار وزير العدل رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ (ورقة)
٧	٧	إحصائيات مختلفة عن القضايا في سنة ١٩٥٦ (٦ ورقة)
٨	١	قرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٧ (ورقة)
٩	٦	الإحصاءات الخاصة بإدارة قضايا الحكومة عن سنة ١٩٥٨ (٦ ورقة)
١٠	٢	القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة (٢ ورقة)
١١	١	القرار بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ (ورقة)
١٢	١	قرار وزير العدل رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ (ورقة)
١٣	١	القرار بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ (ورقة)
١٤	١	القرار بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ (ورقة)
١٥	١	القرار بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ (ورقة)
١٦	٦	الإحصاءات الخاصة بإدارة قضايا الحكومة عن سنة ١٩٦١ (٦ ورقة)
١٦	٣٢	فقط ١٦ عدد من ٣٢ ورقة على النحو المبين عليه .

الحكومة المصرية

وزارة العدل

التصريحات الصادرة خلال السبعة شهور الأولى لمهد التحرير

(٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣)

صادر عن قسم المجموعة الرسمية بوزارة العدل

المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٣

صفحة ٨٦

مرسوم بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إدارة قضايا الحكومة .

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن إدارة قضايا الحكومة .

وعلى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٠ بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة الصادر بسره القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

ومناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمت بما هو آت

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٠ المشار النص الآتي :

" يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة . "

" يكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٦٠٠

جنيته في العام . "

" يكون شأن المستشارين الملكيين والمستشارين الملكيين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط

التعيين شأن المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة . "

مادة ٢ - على وزيرى العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .
صدر بقصر عابدين فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٢)
(الوقائع المصرية . العدد ١٢١ مكرر - ١٩ أغسطس ١٩٥٢)

صفحة ٢٩٤

مرسوم بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل رجال إدارة قضايا الحكومة بغير الطريق التاديبى

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الرضاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له .

وعلى ما أراءه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمت بما هوأت

مادة ١ - يكون فصل الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة اذا فقدوا أسباب الصلاحية للعمل لأمر
يتصل بهم أو بأعمالهم وفقاً للأحكام الآتية :

مادة ٢ - تنشأ لجنة للنظر فى أمر هؤلاء الموظفين تشكل على الوجه الآتى :

رئيساً	رئيس إدارة قضايا الحكومة
أعضاء	اثنان ينتخبهما المستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة من بينهم بطريق الاقتراع السرى واحد ينتخبه النواب من بينهم بطريق الاقتراع السرى واحد ينتخبه المحامون من بينهم بطريق الاقتراع السرى وتقتصر الانتخاب على القائمين بالعمل بالإدارة بالقاهرة

واللجنة فى سبيل تادية مهمتها ان تجرى تحقيقاً أو تتدب أحد أعضائها لهذا الغرض وعليها فى جميع
الأحوال أن تسمع أقوال الموظف .

مادة ٣ - يمنح وزير العدل اجازة للموظفين الذين ترى اللجنة اتخاذ هذا الاجراء معهم وذلك حتى يفصل
فى أمرهم وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون . وفى هذه الحالة يعترف للموظف مرتبه عن هذه المسدة
كامتلاً .

مادة ٤ - يبلغ رئيس اللجنة وزير العدل القرارات الصادرة بالفصل خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت صدورها

ليستصدر مرسوما بذلك بالنسبة لمن عين منهم بمرسوم وقرار من مجلس الوزراء بالنسبة لمن عداهم .

مادة ٥ - لا يترقب على فصل الموظف طبقا لأحكام هذا القانون حرمانه من المعاش أو المكافأة وتسوى حالته على أساس آخر مرتب حصل عليه .

يجوز للجنة أن تضم الى مدة خدمة الموظف المدة الباقية له لوفاه سن اجالته الى المعاش بحيث لا تتجاوز سنتين فاذا قررت اللجنة الضم يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة فاذا لم يكن مستحقا لمعاش صرف له ما يعادل مرتبه عن المدة النضافه .

مادة ٦ - استثناء من أحكام المادتين ٣ و ٤ من قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالفاء أو وقف القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ - فيما عدا حكم المادة السابقة لا تسرى أحكام هذا القانون الا لمدة ثلاثة اشهر ما لم تنجز اللجنة اعمالها قبل هذا التاريخ .

مادة ٨ - على وزير العدل والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ومعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عا بدين في ٣ محرم سنة ١٣٧٢ (٢٣ سبتمبر ١٩٥٢)

مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

بإضافة فقرتين الى المادتين الرابعة والسابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش .

على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له ،

مناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسم بما هو آت

مادة ١ - تضاف الى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بالفقرة الاتي نصها :

" ويكون لادارة قضايا الحكومة وكيل مساعد أول بمرتب ١٥٠٠ جنيه في العام "

" ووكيل مساعد ثان بمرتب ١٤٠٠ جنيه وشأنهما في شروط التعيين شأن مستشاري مجلس الدولة "

ويعينان بمرسوم بناء على عرض وزير العدل . "

- مادة ٢ — تضاف الى المادة السابعة من القانون سالف الذكر الفقرة الآتى نصها :
- " يكون النواب الأول فنيين : الأولى في الدرجة من (١٠٨٠ — ١١٤٠) جنيها والثانية في الدرجة من (١٠٨٠ — ١١٠) جنيها "
- مادة ٣ — على وزيرى العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ومعمل به من تاريخ نشـره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم
بأمر وصلى العرش المؤقت

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ . ح .)
وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل ابراهيم المعري

وزير العدل
أحمد حسنى

القائع المصرية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣ — العدد ٥٢ مكرر — النشرة التشريعية صفحة ١٢٥

قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض المبارات في التشريعات القائمة اقتضاء اعلان النظام الجمهورى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

على الاعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

على ما آرتاه مجلس الدولة .

مناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس .

٢٢٥
أصدر القانون الآتى

مادة ١ - يحذف من القوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم وغيرها من التشريعات القائمة عبارات " حضرة صاحب الجلالة الملك و " قوات حضرة صاحب الجلالة الملك " بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك " " بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك " و " خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك " و " حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك " وكلمة " الملكى " .
وستعاض عنها بالتوالى بعبارات :
رئيس الجمهورية " و " القوات المسلحة " أو " القوات العسكرية " و " البلاد المصرية " و " الخدمة العسكرية " وكلمة الجمهورى .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ومعمل به من وقت اعلان النظام الجمهورى .
صدر بقصر الجمهورية فى ١٤ شوال سنة ١٣٧٢ (٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣)

مذكرة ايضاحية
للقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣

اعلن مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ النظام الجمهورى فى مصر
وقد اقتضى الأمر ضرورة اعادة النظر فى التشريعات القائمة لتعديل بعض العبارات التى تتضمنها وتناسق
مع الوضع الجديد .
وقد أعدت رئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون نص فى مادته الأولى على حذف عبارات " حضرة صاحب الجلالة الملك " و " قوات حضرة صاحب الجلالة الملك " و " بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك " و " خدمة حضرة صاحب الجلالة الملك " و " حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك " وكلمة الملكى " من التشريعات الحالية والاستعاضة عنها بالتوالى بعبارات " رئيس الجمهورية " " القوات المسلحة " أو القوات العسكرية " حسب الحال والبلاد المصرية " و " الخدمة العسكرية " والحكومة وكلمة الجمهورية " .
ونص فى مادته الثانية على أن يسرى القانون من وقت اعلان النظام الجمهورى .
وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فاقره بالصيغة المرافقة .
وتقدم رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة
رجساً بالموافقة عليه واستصداره .

رئيس مجلس الوزراء

الوقائع المصرية - العدد ١٥ مكرر " غير اعتيادي " في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ .

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة

قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

على الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له .

على ما ارتأه مجلس الدولة .

بناءً على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأي مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠ النص الآتي :

" كماادة ٢ (فقرة ثالثة) - شأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين " .

مادة ٢ - تضاف الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه المواد من ٧ مكرر الى سابعاً بالنص الآتي : " مادة ٧ مكرراً - تسمى في شأن الموظفين الاداريين والكتابيين القواعد العامة للتوظيف في الحكومة عدا شرط امتحان السابقة المقرر لشغل الوظيفة " .

مادة ٧ - (ثالثاً) - تنشأ بآدارة قضايا الحكومة لجنة تشكل من رئيسها وثلاثة من كبار موظفيها يعينون بقرار من وزير العدل بناءً على عرض رئيس الادارة وتختص هذه اللجنة باقتراح كسب مايتعلق بشئون موظفيها الاداريين والكتابيين من تعيين ونقل وترقية ومنح وعلاوات وحضور اجتماعات اللجنة مدير المستخدمين لموافقاتها بما تطلبه من بيانات .

مادة ٧ - (رابعاً) - لا يجوز ترقية أحد الموظفين الاداريين أو الكتابيين من الدرجة التي عين فيها الى الدرجة التي تليها الا اذا حست الشهادة في حقهم ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة

وشفاها وصفى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٧ — (خامسا) يكون الامتحان تحريريا وشفويا في المواد الآتية :

١ — ما يتعلق بما يقوم به هؤلاء الموظفين من عمل في قانون المرافعات والقانون المدني وقانون التجارة وقانون الاجراءات الجنائية

٢ — معلومات عامة عن قوانين الرسوم والدمغة ونظام موظفي الدولة ولائحة الحسابات والميزانية

٣ — الخط والآلة الكتابية .

مادة ٧ — (سادسا) يؤدي الامتحان بمقر الادارة بالقاهرة — وتقوم به اللجنة المشار اليها في المادة ٧ ثالثا .

وتقدر لكل مادة من مواد الامتحان التحريري والشفوي ٣٠ درجة وتكون درجة النجاح ٤٠% من مجموعها على الا يقل ما حصل عليه الموظف في كل المواد عن ٦٠% من مجموع الحد الاقصى لها .

ويرتب الناجحون حسب درجات نجاحهم ، وتكون الترقية خلال السنوات الثلاث التالية على أساس هذا الترتيب .

مادة ٧ — (سابعا) تسرى في شأن المستخدمين الخارجيين عن الهيئة القواعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

مادة ٨ — على وزير الدولة تنفيذ هذا القانون ومعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٢)

وزير العدل

أحمد حسني

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب

لواء (أركان حرب)

الوقائع المصرية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ — العدد ٨٢ — (الصحيفة رقم ٣٢١٠ من النشرة التشريعية)

وزارة العدل

قرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥
بإنشاء مأمورية لإدارة قضايا الحكومة يكون مقرها مدينة قنا
وتحديد اختصاصاتها

وزير العدل

بعد الاطلاع على البادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له .

وعلى كتاب إدارة قضايا الحكومة الرقم ٣١٥٢ والمحرر في ١٦ أكتوبر ١٩٥٥ .

قرار

- مادة ١ — تنشأ مأمورية لإدارة قضايا الحكومة يكون مقرها مدينة قنسا .
- مادة ٢ — تختص هذه المأمورية بكافة شئون قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة في دائرتي محكمتي قنا وأسوان الابتدائيتين .
- مادة ٣ — يعمل بهذا القرار ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٥٥ على رئيس إدارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار .
- تحريرا في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥)

جستول رقم (٣٤)

إحصائيات إدارة قضايا الحكومة عن سنة ١٩٥٦

تقدير قيمة الدعاوى المتداولة

بإدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وأموريات الأقاليم

القسم أو الأمور	قيمة الدعاوى
قسم النقض	٧٥٠٦١٩,٧٩٩
قسم قناة السويس	٠٠٠٠٠,٣٥٠
قسم القضاء الإدارى	٠١٢,١٦٩,١١٦,٢٢٥
قسم الاستئناف	٠٠٩,٦٢٥,٨٩٧,٨٧٥
قسم الكليات (أ)	٠٠٩,٧٨٣,١٠٥,٠٧٨
قسم الكليات (ب)	٠٠٧,٦٨٤,٨٥٧,١٥٥
قسم الجزئيات (أ)	٠٠٠,١٦٧,٦٥٠,٧٥٦
قسم الجزئيات (ب)	٠٠٠,٠٤٠,٠٠٠,٠٠٠
قسم الأقاليم	٠٠٠,١٥٥,١٥٥,٠١٢٤
قسم الضرائب الكلى	٠٠٠,٢٦٧,٠٠٠,٠٠٠
قسم الضرائب استئناف	٠٠٠,٥٢٦,٠٠٠,٠٠٠
قسم التنفيذ	٠٠٠,٣٣٢,٨٥٤,٦١٥
قسم مأمورية الإسكندرية	٠٠٠,٣٣٣,٨٦٢,٢٧٥
قسم طنطا	٠٠٠,٤٩٨,١٠٢,٣١٩٢
مأمورية المنصورة	٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الزقازيق	٠٠٠,٠٢٨,٠٠٠,٠٠٠
بنى سويف	٠٠٠,٠٢٦,٦٢٧,٣٦١
أسيوط	٠٠٠,٢٧٧,٥٦٠,٠٨٢٢
قنا	٠٠٠,٠٢٠,٤٠٧,٥٩٠,٠٥٥
المجموع الكلى	٤٢٥,٤٥٥,٧٧٤,٠٥٩٦

(١) وذلك عدا الدعاوى غير مقدرة القيمة

(٢) هذه الإحصائية تمثل قيمة التقديرات التى يدور حولها النزاع .

جدول رقم (٣٥)

كشف

بيان عدد القضايا التي تداول العمل فيها خلال سنة ١٩٥٦

القسم أو المأمورية	القضايا المتداولة	القضايا المطروحة رقمها	قضايا تحت التنفيذ	المجموع
قسم النقض	٩٣٩	٥١٨	—	١٤٥٧
قسم الاستئناف	١١٨٢	٢٢٥	—	١٤٠٧
قسم استئناف الضرائب	١٨١٢	١٦٥	—	١٩٧٧
قسم الكليات	٥٠٤٣	٥٨٥	—	٥٦٢٨
قسم الضرائب	٥٤٠٤	١٣١	—	٥٥٣٥
قسم الجزئيات	٦٠٠٨	١٥٦٩	—	٧٥٧٧
قسم الأقاليم	٢٥٤٩	٨٤١	—	٣٣٩٠
قسم التنفيذ	٣٤٠	—	٨٩٦٦	٩٣٠٦
قسم قناة السويس	٢٥١	٥٧	—	٣٠٨
مأمورية الاسكندرية	١٣٢٥٢	٤٠٧٢	١٥٠٢	١٩٣٢٦
• أسبوط	٤٦٢٩	٧٣٢	٢٥٣١	٧٨٩٢
• المنصورة	٦٣٧٠	٩٩١	١٠٢١	٨٣٨٣
• طنطا	٤٢٦٩	١٠٨١	٥٥٣	٥٩٠٣
• قنسا	١٧٣٧	٣٧٥	٣٥٠	٢٤٦٢
• الزقازيق	٢٨٢٥	٣٦٨	٤٠	٣٢٣٣
• بنى سويف	١١٨٤	١٧٣	—	١٣٥٧
الجملة	٥٨٢٩٤	١١٨٨٣	١٤٦٦١	٨٥١٤٨

جدول رقم (٣٦)

كشف

بيان عدد القضايا المتداولة خلال سنة ١٩٥٦

القسم أو المأمورية	رصيد القضايا أول السنة	قضايا جديدة وردت خلال السنة	مجموع القضايا خلال السنة	قضايا فصل فيها خلال السنة	قضايا باقية في آخر السنة
قسم النقض	٨٣١	١٠٨	٩٣٩	٧٩	٨٦٠
قسم الاستئناف	٣٩١	٧١١	١١٨٢	٨١٨	٣٦٤
قسم استئناف الضرائب	٥١٥	١٢٩٧	١٨١٢	١٨٢٤	٤٨٨
قسم الكليات	٣٣٤٤	١٦٩٩	٥٠٤٣	٢٠٢٥	٣٠١٨
قسم كليات الضرائب	٣٧٠٨	١٦٩٦	٥٤٠٤	٣٦٣٢	١٧٧٢
قسم الجزئيات	٢٦١١	٣٣٩٧	٦٠٠٨	٤٠٢٢	١٩٨٦
قسم الأقاليم	١٣٨٨	١١٦١	٢٥٤٩	١٨٥١	٦٩٨
قسم التنفيذ	١٨٣	١٥٧	٣٤٠	٥٢	٢٨٨
قسم قناة السويس	٢٤٨	٣	٢٥١	٤٠	٢١١
مأمورية الاسكندرية	٥٢٠١	٨٥٥١	١٣٧٥٢	٧٦٠٦	٦١٤٦
" أسبوط	٢٥٣٨	٢٠٩١	٤٦٢٩	٢٠٩٦	٢٥٣٣
" المنصورة	٣٣٧٤	٢٩٩٦	٦٣٧٠	٤٦٩٨	١٦٧٢
" طنطا	٢٠٤٣	٢٢٢٦	٤٢٦٩	١٩٨٦	٢٢٨٣
" قنا	١٠١٩	٦١٨	١٧٣٧	٧٢٨	١٠٠٩
" الزقازيق	١٨٥٩	٩٦٦	٢٨٢٥	٧٧٤	٢٠٥١
" بني سويف	٥٦٧	٦١٧	١١٨٤	٦٣٠	٥٥٤
الجملة	٢٩٨٢٠	٢٨٢٩٤	٥٨٢٩٤	٣٢٨٦١	٢٥٩٣٣

جدول رقم (٣٧)

كشف

بيان عدد القضايا المطلوب رفعها خلال سنة ١٩٥٦

القسم أو الأمورية	رصيد القضايا فسي أول السنة	قضايا جديدة ودت خلال السنة	مجموع القضايا خلال السنة	قضايا تم التصرف فيها خلال السنة	رصيد القضايا فسي آخر السنة
قسم النقض	١٨	٥٠٠	٥١٨	٥١٤	٤
قسم الاستئناف	١٣	٢١٢	٢٢٥	١٨٩	٣٦
قسم استئناف الضرائب	٨	١٥٧	١٦٥	١٤٨	١٧
قسم الكليات	١٩٣	٣٩٢	٥٨٥	٣٢٠	٢٦٥
كليات الضرائب	-	١٣١	١٣١	١٣١	-
قسم الجزئيات	٤٤٠	١١٢٩	١٥٦٩	١١١٧	٤٥٢
قسم الاقاليم	٤٦٥	٣٧٦	٨٤١	٦٢٩	٢١٢
قسم التنفيذ	-	-	-	-	-
قناة السويس	٣	٥٤	٥٧	٦	٥١
أمورية الاسكندرية	١١٧٢	٢٩٠٠	٤٠٧٢	٣٤٩٢	٥٨٠
أسيرط	٤١٨	٣١٤	٧٣٢	٥١٥	٢١٧
المنصورة	١٦٠	٨٣١	٩٩١	٨٥٢	١٣٩
طنطسا	٤٨١	٦٠٠	١٠٨١	١٠٠١	٨٠
قنا	٢٢٢	١٥٣	٣٧٥	٢١٥	٦٠
الرفايق	١٣٩	٢٢٩	٣٦٨	٢٨٣	٨٥
بني سويف	١٢٣	٥٠	١٧٣	٥٢	١٢١
الجملة	٣٨٥٥	٨٠٢٨	١١٩٠١	٩٤٦٤	٢٣١٩

جدول رقم (٣٨)

كشف

بيان عدد قضايا التنفيذ خلال سنة ١٩٥٦

القسم أو الامورية	قضايا تحسنت التنفيذ في أول السنة	قضايا جديدة ودت خلال السنة	مجموع قضايا التنفيذ خلال السنة	قضايا تمت أجراءات التنفيذ فيها خلال السنة	رصيد القضايا الباقية تحت التنفيذ في آخر السنة
الإدارة العامة	٧٨٤٣	١١٢٢	٨٩٦٦	٢٥٨	٨٧٠٨
مأمورية الاسكندرية	١٢٢٥	٢٧٧	١٥٠٢	١١٣	١٣٨٩
• أسيوط	٢٣٢٠	٢١١	٢٥٣١	٢١٠	١٨٢١
• المنصورة	٧٩٢	٢٣٧	١٠٢٩	١١٢	٩١٨
• طنطا	٣٥١	٢٠٢	٥٥٣	١٤٩	٤٠٤
• قنا	—	٣٥٠	٣٥٠	٦	٣٤٤
• الزقازيق	—	٤٠	٤٠	٥	٣٥
• بنى سويف	—	—	—	—	—
الجملة	١٢٥٣١	٢٤٣٩	١٤٩٧١	١٣٥٣	١٣٦١٩

جدول رقم (٣٦)

كشف

بيان الأحكام الصادرة خلال سنة ١٩٥٦

القسم أو المأمورية	قضايا فصل فيها خلال السنة	أحكام صادرة لصالح الحكومة خلال السنة	أحكام صادرة ضد الحكومة خلال السنة
قسم النقض	٧٩	٣٧	٤٢
قسم الاستئناف	٨١٨	٧٣٦	٨٢
قسم استئناف الضرائب	١٣٢٤	١٢٥٩	٦٥
الكليات	٢٠٢٥	١٧٠٨	٣١٢
كليات الضرائب	٣٦٣٢	٣٤٥٣	١٧٩
الجزئيات	٤٠٢٢	٣٤١٤	٦٠٨
الأقاليم	١٨٥١	١٥٥٨	٢٩٣
التفتيش	٥٢	٤٨	٤
قناة السويس	٤٠	٣٩	١
مأمورية الاسكندرية	٧٦٠٦	٦٩٢١	٦٨٥
أسيرط	٢٠٩٦	١٦٥٢	٤٤٣
المنصورة	٤٦٩٨	٤١٣٥	٥٦٣
طنطا	١٩٨٦	١٦٠٢	٣٨٤
قنا	٧٢٨	٦٣٤	٩٤
الزقازيق	٧٧٤	٥٩٠	١٨٤
بنى سويف	٦٣٠	٥٣٨	٩٢
الجبلة	٣٢٣٦١	٢٨٣٢٥	٤٠٣٦

* يتضح من هذا الكشف أن نسبة الفصل لصالح الحكومة ٨٨ %

الشمرة التشريعية — صفحة ١١٠٩ — لسنة ١٩٥٢

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه
النص الآتي :

" يكون شأن الرئيس بالنسبة إلى المراتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة ، ويكون شأن
الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشاري مجلس الدولة مرتبه ١٨٠٠ جنيه في العام .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يوليو سنة ١٩٥٧)

الخاتمة المصرية في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ — العدد ٥٣ مكرر (ز)

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧

بتعديل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قانون الاثني

مادة ١ - يعدل جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه بالنسبة الى مرتبات رئيس المجلس ووكيله والوكلاء المساعدين على الوجه الاتي :

رئيس المجلس	٢٥٠٥ جنيه
وكيل المجلس	٢٠٥٥ جنيه
الوكلاء المساعدين	١٨٠٠ جنيه

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
يضم هذا القرار بخاتم الدولة * ويتخذ قانون من قوانينها .
صدر بر ياسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يوليو سنة ١٩٥٧)

القائع المصرية في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ - العدد ٥٣ مكرر (ر)

جدول رقم (٤٠)
الاحصاءات الخاصة بسنة ١٩٥٨
تقدير قيمة الدعاوى

القسم أو المأمورية	مجموع قيمة الدعاوى (وذلك عدا الدعاوى غير مقدرة القيمة)
قسم النقض	٢٢٣٦٨٠٩١٨٧
قسم القضاء الإدارى	١٧٤٠٠ ر ٥٧٠
قسم الاستئناف	١٦٥٦١ ر ٦٩
قسم الكليات	١٩٢٨٥٣٥٨ ر ٤٥
قسم الجزئيات	١٢١٩٨١٧ ر ٣٣
قسم الأقاليم	١٨٠٧٧١١ ر ٤٠٨
قسم الضرائب الكلى	١٢٥٣ ر - ر -
قسم استئناف الضرائب	١٨٠٥٩ ر ٧٠٠ (* قيمة التقديرات التى يسددها حولها النزاع)
قسم التنفيذ	١٤٧٥ ر ٥٨٣٠٠٢
مأمورية الاسكندرية	٤٤ ر ٧٠٣٠٥٦٩
مأمورية طنطا	٥ ر ٢٠١ ر ١٠٨
مأمورية المنصورة	٥٣٤ ر ٢٦٨ ر ٣١٣
مأمورية الزقازيق	١٤٦٢٦٦١ ر ٤٣٠
مأمورية بنى سويف	١٢٣ ر ١٧ ر ١٨٣
مأمورية أسيوط	٣٧٨٣ ر ١٢
مأمورية قنسا	٨١٢ ر ٥٥٦ ر ١١٧
المجموع الكلى	٣٧٧ ر ٣٤١ ر ٧٩٨

جدول رقم (٤١) -
كشف اجمالي بنى بمجموع
قضايا الادارة خلال سنة ١٩٥٨

القسم او المأمورية	القضايا المتداولة	القضايا المطلوب رفعها	قضايا تحت التنفيذ	المجموع
النقض	١٠٥٨	٦٢٤	—	١٦٨٢
القضاء الادارى	٢٢٩٦	٨٣٠	—	٣١٢٦
استئناف مدنى	١٢٩٩	٢٧٣	—	١٥٧٢
استئناف الضرائب	١٤٩٩	١٦١	—	١٦٦٠
كليات القاهرة	٥١٦٢	٤٧٠	—	٥٦٣٢
كليات الضرائب	٣٧٤٠	١٢٩	—	٣٨٦٩
جزئيات القاهرة	٥٥٢٤	١١٥٧	—	٦٦٨١
كلى وجزئى الاقاليم	١٤٤١	٤٩٠	—	١٩٣١
التنفيذ بالادارة	٣٥٩	—	٦٩٩٨	٧٣٥٧
العامة	١١٩٦٠	٢٠١١	٣٤٦٨	١٧٤٣٩
مأمورية الاسكندرية	٤٦١٨	٥١١	١٩٢٥	٧٠٥٤
أسسوط	٤٣٥٩	٥٨٧	٢٠٩٢	٧٠٣٨
المنصورة	٣٦٠٩	٤٨٧	٢٠٢١	٦١١٧
طنطا	١٣٤٢	١٨٤	٨٢٠	٢٣٤٦
قنا	٣٩١٦	٥١٠	١٠٣٥	٥٤٦١
الزقازين	١٢٥٠	٣٢٤	٢٠٤٧	٤١٢١
بنى سويف				
الجملة	٥٣٩٣٢	٨٧٤٨	٢٠٤٠٦	٨٣٠٨٦

جدول رقم (٤٢)
كشف ببيان عدد القضايا المتداولة
بالجلسات قيسى سنة ١٩٥٨

القسم أو المأمورية	رصيد القضايا فى أول السنة	قضايا جديدة وردت خلال السنة	مجموع القضايا خلال السنة	قضايا فصل فيها خلال	قضايا باقية فى آخر السنة
قسم النقض	٩٦١	٩٧	١٠٥٨	٦٦	٩٩٢
قسم القضاء الادارى	٨٥٥	١٤٤١	٢٢٩٦	٥٤٢	١٧٥٤
قسم الاستئناف المدنى	٤٠٧	٨٩٢	١٢٩٩	٨٥٠	٤٤٩
قسم استئناف الضرائب	٤٤٠	١٠٥٩	١٤٩٩	١٠٢١	٤٧٨
الكليات	٣٠٨٤	٢٠٧٨	٥١٦٢	١٣٢٩	٢٨٣٣
الضرائب الكلية	١٥١٠	٢٢٣٠	٣٧٤٠	١٨١٠	١٩٣٠
الجزعيات	١٨٧٣	٣٦٥١	٥٥٢٤	٣١٥٦	٢٣٦٨
الأقاليم	٥٤٧	٨٩٤	١٤٤١	٦٣٠	٨١١
مرافعات التنفيذ	٢٣٩	١٢٠	٣٥٩	٥٦	٣٠٣
مأمورية الاسكندرية	٧٢٩٩	٤٦٦١	١١٩٦٠	٤٧٧٨	٧١٨٢
أسيوط	٢٤٥٤	٢١٦٤	٤٦١٨	١٩٨٢	٢٦٣٦
المنصورة	١٦٦٣	٢٦٩٦	٤٣٥٩	٢٤٧٤	١٨٨٥
طنطا	١٦٦٢	١٩٤٧	٣٦٠٩	١٦٢٢	١٩٨٧
القنازىق	٢١٣٦	١٧٨٠	٣٩١٦	١٤٦٢	٢٤٥٤
قنا	٧٩٥	٥٤٧	١٣٤٢	٤٧٨	٨٦٤
بنى سويف	٤٨٥	١٢٦٥	١٧٥٠	١١٣٥	٦١٥
الجملة	٢٦٤١٠	٢٧٥٢٢	٥٣٩٣٢	٢٣٣٩١	٣٠٥٤١

جدول رقم (٤٣)
كشف ببيان عدد القضايا المطلوب رفعها
في سنة ١٩٥٨

القسم أو المأمورية	رصيد القضايا في أول السنة	قضايا جديدة وردت خلال	مجموع القضايا خلال السنة	قضايا تم التصرف فيها خلال السنة	رصيد القضايا في آخر السنة
قسم النقض	٨	٦١٦	٦٢٤	٥٦٤	٦٠
قسم القضاء الإداري	٤٠٧	٤٢٣	٨٣٠	٣٢٧	٥٠٣
قسم الاستئناف المدني	٥٣	٢٢٠	٢٣٧	٢٤١	٣٢
٥٥ استئناف الضرائب	٩	١٥٢	١٦١	١٤٥	١٦
٥٥ كليات الضرائب	—	١٢٩	١٢٩	١٢٩	—
٥٥ كليات القاهرة	٢٣١	٢٣٩	٤٧٠	٢٩٧	١٧٣
قسم جزئيات القاهرة	٣٥٢	٨٠٥	١١٥٧	٧٦٩	٣٨٨
قسم الأقاليم	٢٩٧	١٩٣	٤٩٠	٣٠٧	١٨٣
مأمورية الاسكندرية	٦٠٣	١٤٠٨	٢٠١١	١٣٣٩	٦٧٢
٥٥ أسيوط	١٦٦	٣٤٥	٥١١	٣٥٠	١٦١
٥٥ المنصورة	١٠٥	٤٨٢	٥٨٧	٤٧٦	١١١
٥٥ طنطا	١٠١	٣٨٦	٤٨٧	٤٢٨	٥٩
٥٥ قنا	٧٩	١٠٥	١٨٤	١٢٦	٥٨
٥٥ الزقازيق	١٠٢	٤٠٨	٥١٠	٤٥٧	٥٣
٥٥ بنى سويف	١٥٩	١٦٥	٣٢٤	٢١٣	١١١
المجموع	٢٦٧٢	٦٠٧٦	٨٧١٣	٦١٦٨	٢٥٨٠

جدول رقم (٤٤)
كشف بيان عدد قضايا التنفيذ في سنة ١٩٥٨

القسم أو المأمورية	قضايا تحت التنفيذ في أول السنة	قضايا جديدة وردت خلال السنة	مجموع قضايا التنفيذ خلال السنة	قضايا تحت إجراءات التنفيذ فيها خلال السنة	رصيد قضايا قضايا الباقية تحت السنة
الإدارة العامة مأمورية الاستكشافية	٦١٦٩	٨٢٩	٦٩٩٨	١٢٤١	٥٧٥٧
مأمورية أسبوط	٢٩٩٢	٤٧٦	٣٤٦٨	٢٠٦	٣٢٦٢
مأمورية المنصورة	١٧٥٣	١٧٢	١٩٢٥	٢١٦	١٧٠٩
مأمورية طنطا	١٩٧٦	١١٦	٢٠٩٢	١٥٠	١٩٤٣
مأمورية قنا	١٨٣٠	١٩١	٢٠٢١	٢١٤	١٨٠٧
مأمورية الزقازيق	٧٤١	٧٩	٨٢٠	٨٢	٧٣٨
مأمورية بني سويف	٩٥٢	٨٣	١٠٣٥	٢٩٥	٧٤٠
مأمورية بني سويف	١٩٥٥	٩٢	٢٠٤٧	٣٤٨	١٦٩٩
الجملة	١٨٣٦٨	٢٠٣٨	٢٠٤٠٦	٢٧٥٢	١٧٦٥٤
جملة المتحصل خلال السنة = ٤٨١٣٩ طليمح ١٦					

جدول رقم (٤٥)
كشف بيان الأحكام المأدرة في سنة ١٩٥٨

القسم أو المأمورية	مجموع القضايا التي حكم فيها	أحكام صادرة لصالح الحكومة	أحكام صادرة ضد الحكومة
قسم النقض	٦٦	٣٩	٢٧
القضاء الإداري	٥٤٢	٣٨٦	١٥٦
الاستئناف المدني	٨٥٠	٧٨٠	٧٠
استئناف الضرائب	١٠٢١	٩٣٠	٩١
كليات مدني القاهرة	١٣٢٩	١٠٨٢	٣٤٧
كليات الضرائب	١٨١٠	١٦٢٠	١٩٠
جزئيات القاهرة	٣١٥٦	٢٦١٦	٥٤٠
الأقاليم	٦٣٠	٥٣٣	٩٧
مراقعات التنفيذ	٥٦	٤٧	٩
مأمورية الاسكندرية	٤٧٧٨	٣٩٨١	٧٩٧
أسسيوط	١٩٨٢	١٥٦٨	٤١٤
المنصورة	٢٤٧٤	٢١٧٠	٣٠٤
طنطا	١٦٢٢	١٣٠١	٣٢١
قنا	٤٧٨	٤٣٨	٤٠
الزقازيق	١٤٦٢	١٠٧٨	٣٨٤
بنى سويف	١١٣٥	١٠٣٣	١٠٢
الجملة	٢٣٣٩١	١٩٦٥٢	٣٧٣٩

النشرة التشريعية - صفحة ٤٤٥ لسنة ١٩٥٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩
في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الصادر في مصر بإنشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له ،

تقرر القانون الآتي

- مادة ١ - تستبدل بنصوص القانون رقم ١١٣ المشار اليه الأحكام البرقة :
- مادة ٢ - يجوز خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون أن يعين شاغلوا الوظائف القضائية المختلفة بالأقليم السورى فى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة وذلك دون التقيد بأحكام التعيين وتحديد الأقدمية المعمول بها . ويتبع فى ذلك الأحكام الوتية الواردة فى قانون السلطة القضائية .
- ويكون التعيين بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى وزير العدل .
- وشتمل قرار التعيين على الوتيفة والأقدمية فيها .
- مادة ٣ - الى أن يتم توحيد نظام الرتبات بين اقليمى الجمهورية يعامل أعضاء إدارة قضايا الحكومة وموظفوها مستخدموها طبقا للقواعد المالية التى تطبق بالنسبة لمجلس الدولة .
- وتسرى على الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين القواعد المطبقة حاليا فى كل اقليم وتحدد وظائفهم فى الميزانية .
- مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٣٧٨ (٢١ فبراير سنة ١٩٥٩)

الجريدة الرسمية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ - العدد ٣٣ مكرر (ب)

قانون إدارة قضايا الحكومة

- مادة ١ - تكون إدارة قضايا الحكومة إدارة قائمة بذاتها وتلحق بوزارة العدل .
- مادة ٢ - تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ولرئيس إدارة قضايا الحكومة أو لمن يفوضه من الوكيلين أن يتعاقد مع المحامين المقبولين للمرافعة

أمام المحاكم في مباشرة بعض الدعاوى الخاصة بالحكومة أمام محاكم الاقليم السورى وذلك في الأحوال التى يتعذر فيها على الإدارة مباشرة الدعوى لآى سبب .

مادة ٣ — لا يجوز اجراء صلح فى دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة الا بعد أخذ رأيها فى اجراء الصلح كما يجوز لهذه الإدارة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها .
وذلك مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة .

مادة ٤ — تنشأ لهذه الإدارة فروع فى المدن التى يصدر بتحديد ها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة .

مادة ٥ — تؤلف إدارة قضايا الحكومة من رئيس ووكيلين ومستشارين ومستشارين مساعدين يعاونهم موظفون فنيون من نواب ومحامين ومندوبين يلحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين .
ينوب الرئيس عن الإدارة فى جميع صلاتها بالمصالح العامة أو بالغير ويكون له الاشراف على جميع أعمالها وموظفيها . وليس له أن يعهد الى كل من الوكيلين ببعض اختصاصاته .
فى حالة غياب الرئيس ينوب الوكيل الأقدم درجة عنه فى جميع الاختصاصات .

مادة ٦ — يكون تعيين الرئيس والوكيلين والمستشارين والمستشارين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل (مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ — العدد ٤٩)

أما باقى الموظفين الفنيين والموظفين الإداريين والكتابيين فيكون تعيينهم وترقيتهم بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة .

مادة ٧ — يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب والمعاش (مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ — العدد ٤٩) وشروط التعيين شأن نائب رئيس مجلس الدولة ولجنة يكون شأن الوكيل فى ذلك شأن وكيل مجلس الدولة ويكون شأن المستشارين والمستشاريين المساعدين وسائر الأعضاء الفنيين بالنسبة الى المرتب والمعاش وشروط التعيين شأن أقرانهم فى مجلس الدولة .

يستثنى من شرط المؤهل الإضافى المنصوص عليه فى المادة ٥٥ من قانون مجلس الدولة الأعضاء الحاليين ومن يعين من الأعضاء قبل أول سبتمبر سنة ١٩٦١ وتنسوى بشأن تعيينهم وترقيتهم القواعد الحالية .

مادة ٨ — ينشأ بإدارة قضايا الحكومة مجلس تأديب لجميع الأعضاء الفنيين برئاسة رئيس الإدارة وعضوية الوكيلين واثنين من المستشارين بحسب الأقدمية ، وتكون قرارات المجلس نهائية .

مادة ٩ - تطبق على الموظفين الاداريين والكتابيين والمستخدمين القواعد العامة للتوظيف في الحكومة .

مادة ١٠ - تنشأ بادرة قضايا الحكومة لجنة تشكل بقرار من رئيس الادارة وتختص هذه اللجنة باقتراح كل ما يتعلق بشئون موظفيها الاداريين والكتابيين من تعيين ونقل وترقية ، كما تتولى اللجنة اجراء الامتحان الخاص بتعيين هؤلاء الموظفين وترقيتهم .

مادة ١١ - لا يجوز ترقية أحد الموظفين الاداريين أو الكتابيين من الدرجة التي عين فيها السيسى الدرجة التي تليها الا اذا حسنت الشهادة في حقه ونجح في امتحان يختبر فيه كتابة وشفاها معنى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ١٢ - يكون الامتحان للتعيين أو الترقيسة في الوظائف الادارية والكتابية تحريرا وشفاها في المواد الآتية :

- (١) ما يتعلق بها يقدم به هؤلاء الموظفين من عمل في التشريعات الخاصة بالاجراءات والقانون المدني وقانون التجارة .
- (٢) معلومات عامة عن قوانين الرسم ونظام موظفي الدولة ولوائح الحسابات والبيزانية .
- (٣) الخط والآلة الكتابة .

هو الذي الامتحان في المكان الذي يحدد رئيس الادارة .

وجب للنجاح فيه الحصول على ٤٠ ٪ على الاقل في مجموع درجات كل مادة فسي الامتحان التحريري والشفوي ٦٠ ٪ في المجموع الكلي . يعمل بنتيجة الامتحان لمدة السنوات الثلاث التالية له .

النشرة التشريعية - صفحة ١٧٣٠ - لسنة ١٩٥٩

(الجريدة الرسمية في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ١٠٦ مكرر (أ))

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المتضمن تنظيم إدارة
قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الموقت .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة .

تسرى القانون الآتي

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون إدارة

قضايا الحكومة ، النص الآتي : " تحدد الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة في الميزانية .

ويجوز خلال شهرين من تاريخ صدور أول ميزانية لإدارة قضايا الحكومة بالاقليم السرى أن يعين

في الوظائف الفنية بالإدارة المذكورة .

(أ) شاغل والوظائف القضائية المختلفة والمحامون في الاقليم السرى وذلك دون تقييد
بأحكام التعيين وتحديد الاقدمية المعمول بها وتبعا في ذلك الأحكام الوقتية الواردة
في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون السلطة القضائية والنسبة لوظيفتي
المحامي والمندوب فيجوز أن يعين في الأولى من مارس المحاماة مدة سنتين على الأقل
وعين في الثانية من حاملي الاجازة في الحقوق من احدى جامعات الجمهورية العربية
المتحدة أو احدى الشهادات المعادلة لها قانونا وتعطى من يعين على هذا الوجه
الحد الأدنى لمربوط المرتب السنوى المحدد للموظفين المذكورين .

(ب) موظفو الحكومة والمؤسسات العامة في الاقليم السرى الحاصلين على المؤهلات القانونية
المطلوبة ، يكون تعيينهم في الوظائف المعادلة لمرتباتهم الحالية ، ويجوز أن يمنح
من يعين منهم زيادة على مرتبه الحالى لا تتجاوز علاوة واحدة من علاوات الوظيفة المنقولة
اليها على ان لا يزيد مرتبه بأى حال على نهاية مربوط تلك الوظيفة .

(ج) المحامون الاساتذة من القضاة السابقين الذين لم يسرحوا من قبل لجان التسريح
أو لأسباب تأديبية ويكون تعيينهم طبقا للقواعد الواردة في الفقرة (أ) من المادة ٢٠ من
اصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ واحتفظ جميع الموظفين الذين يتم نقلهم عملا
بهذه المادة بقدمهم المكتسب في مرتباتهم الحالية .

- مادة ٢ - يجوز لوزير العدل أن يعين الموظفين الاداريين والكتابيين والمستخدمين المنشأة وظائفهم في أول ميزانية للإدارة في الاقليم السوري بطريق الانتخاب .
- مادة ٣ - لا تخضع التعيينات في إدارة قضايا الحكومة طبقاً للأحكام السابقة للتأشير المسبق من ديوان المحاسبات . وذلك فيما يتعلق بالوظائف الفنية .
- مادة ٤ - تقلب من ملاك وزارة الخزانة بالاقليم السوري جميع الوظائف الموجودة باسم (مديرية القضايا) وتنقل كافة الاعتمادات المرسدة بميزانية وزارة الخزانة باسم المديرية المشار اليها الى ميزانية وزارة العدل - إدارة قضايا الحكومة - ويجوز نقل من لا تتوفر فيهم شروط التعيين في الوظائف الادارية والكتابية المعادلة لوظائفهم .
- مادة ٥ - ان الموظفين الحاليين في مديرية القضايا الذين لا يتم نقلهم الى إدارة قضايا الحكومة يجوز نقلهم الى اية وظيفة معادلة لمرتباتهم الحالية في ملاك وزارة الخزانة او في اى ملاك آخر .
- مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بعمل به من تاريخ نشره
صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ (٢٤) مايو سنة ١٩٥٩ .

النشرة التشريعية - صفحة ٧٦٤ لسنة ١٩٥٩

الجريدة الرسمية في ١٠ مارس سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٧

وزارة العدل

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٩

بانشاء مأمورية لإدارة قضايا الحكومة يكون مقرها مدينة بورسعيد

(* ملحوظة - أجل افتتاح المأمورية الى أول ابريل سنة ١٩٥٩)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بانشاء إدارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له .

وعلى كتاب إدارة قضايا الحكومة الرقم ٨٢٢ المحرر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

قرار

- مادة ١ - تنشأ مأمورية لإدارة قضايا الحكومة يكون مقرها مدينة بورسعيد .
- مادة ٢ - تختص هذه المأمورية بكافة شئون قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة في دائرة محكمتي بورسعيد والاسماعيلية الابتدائيتين .
- مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من أول مارس سنة ١٩٥٩ .
- (* ملحوظة - أجل افتتاح المأمورية الى أول ابريل سنة ١٩٥٩)
- على رئيس إدارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار
- تحريراً في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨ (٣ يناير سنة ١٩٥٩)

النشرة التشريعية - صفحة ٦٤٣ - لسنة ١٩٥٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩

يضم قسم قضايا وزارة الأوقاف الى ادارة قضايا الحكومة (الجريدة الرسمية في ٣٠/٣/٥٩ العدد ٦٤)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

على القانون رقم ٣٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الأوقاف .

على المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المعمول به فسي

الاقليم المصري المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

على القانون رقم ٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة .

على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .

على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة .

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يلغى قسم قضايا وزارة الأوقاف وتحل ادارة قضايا الحكومة محله في اختصاصاته المبينة فسمى القوانين واللوائح .

مادة ٢ - تدرج في ميزانية ادارة قضايا الحكومة الاعتمادات اللازمة لمواجهة تكاليف الوظائف والدرجات التى تنشأ في ميزانيتها تطبيقا لأحكام المادة السابقة وسائر التكاليف التى تتطلبها مباشرة هذا الاختصاص وذلك نقلا من الاعتمادات المخصصة لقسم قضايا وزارة الأوقاف في ميزانية هذه الوزارة .

مادة ٣ - استثناء من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يجوز خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين الموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف في الوظائف المماثلة لوظائفهم بادارة قضايا الحكومة متى توافر فيهم الشرط المبين في البند (٢) من المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ السالف الذكر .

وكون التعيين بقرار من رئيس الجمهورية أو من وزير العدل حسب الأحوال وتحسب في القرار اقدمية المعينين بالنسبة الى أعضاء ادارة قضايا الحكومة .

أما الذين لا يعينون في ادارة قضايا الحكومة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر يعينون خلالها في وظائف فنية أو ادارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم الحالية .

مادة ٤ - تكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الأقدمية وفقاً لأحكام المادة السابقة نهائية وغير قابلة لأي طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية .

مادة ٥ - لا يخير تعيين الموظفين المشار اليهم في المادة الثالثة من مواعيد علاواتهم الدورية .

مادة ٦ - لا يجوز النظر في ترقية الموظفين المشار اليهم في الفقرة الأولى من المادة الثالثة قبل تقديم تقرير بالتفتيش على أعمالهم بإدارة قضايا الحكومة لمدة سنة .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٧٨ (٢٥ مارس سنة ١٩٥٩)

النشرة التشريعية - صفحة ٢٥٩٣ لسنة ١٩٥٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩

في شأن تعديل بعض الأحكام الوضعية الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة
وإدارة قضايا الحكومة في الإقليم السوري (الجريدة الرسمية في ٣ سبتمبر

١٩٥٩ - العدد ١٨٨ مكرر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ .

قرر القانون الآتسي :

مادة ١ - إلى أن تصل مرتبات رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة ومجلس الدولة الذين عينوا أو ثبتوا في

الإقليم السوري وفقاً للأحكام الرقمية المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥٥ ، ٥٦ لسنة ١٩٥٩
المشار إليهما إلى بداية الدرجة المحددة لوظائفهم بمقتضى هذين القانونين

(١) يمنح من يعين في إحدى وظائف القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا

الحكومة من المحامين المرتب المحدد طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩

بإصدار قانون السلطة القضائية .

(ب) يمنح من يرقى الى احدى الوظائف المذكورة الفرق بين علاوة وظيفته السابقة وعلاوة الوظيفة الموقى اليها بحيث لا يجاوز مرتبه بهذه الزيادة مرتب من كانوا في درجته وثبتوا في وظيفه أعلى ثم يمنح العلاوة كاملة بعد مرور سنتين على تاريخ اقدميته في مرتبه السابق وتكون علاوة من يرقى الى احدى الوظائف ذات المربوط الثابت ١٢٠٠ ليرة سورية سنويا . ويطبق حكم هذه الفقرة على من يرقى الى احدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة .

مادة ٢ - يجوز بموافقة مجلس القضاء الأعلى أن تحدد اقدمية من يرقى من رجال القضاء والنيابة العامة خلال السنة المالية الحالية في الدرجة المرقى اليها بمراعاة مدة عمله في الوظائف القضائية .

مادة ٣ - تحذف عبارة (دون انقطاع) من الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١١٥٩ باصدار قانون السلطة القضائية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم السوري من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٩ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩)

الجريدة الرسمية في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦١ - النشرة التشريعية صفحة ٢٤٦٥ عن شهر يوليو ١٩٦٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض الاحكام الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في الاقليم السوري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعديل بعض الاحكام الوتية الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة

وإدارة قضايا الحكومة في الاقليم السوري .

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - تلغى المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ومنح رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الحائرين في الاقليم السوري الذين لم تصل مرتباتهم الى بداية مرسوم درجات وظائفهم أو مرسومها الثابت ، بداية هذا المرسوم أو المرسوم الثابت ، وبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون سريان مواعيد العلاوات الدورية لمن يستفيدون من أحكامه بمقدار علاوة على الأقل .

مادة ٢ - تلغى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون السلطة القضائية . كما يلغى التوزيع الوارد في الجدول المتضمن عدد القضاة وتوزيعهم الملحق بالقانون والمشار اليه في المادة ١٣ المذكورة ومعتبر الجدول المذكور فيما تضمنه من عدد الوظائف ودرجاتها في حكم القرارات الصادرة بالميزانية ويكون تحديد عدد الوظائف ودرجاتها في الميزانية .

مادة ٣ - يستبدل بنسب المادتين ٣ و ٣٣ من قانون السلطة القضائية النصان الآتيان :

مادة ٣ - تؤلف محكمة النقض من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين وتكون بمهام :
" دائرة لنظر المواد الجزائية ودائرة لنظر مواد الأحوال الشخصية ودائرة لنظر المواد"
" المواد المدنية والتجارية والمواد الأخرى ودائرة أو أكثر لفحص الطعون في المسودات"
" غير الجزائية يرأسها الرئيس أو أحد نوابه ويجوز عند الاقتضاء أن يرأسها مستشار"
" تنتخبه الجمعية العمومية للمحكمة من بين المستشارين الذين أمضوا بها ثلاث"
" سنوات على الأقل . ويجوز تعدد هذه الدوائر بقدر الحاجة وتصدر الأحكام من دائرة"
" المواد الجزائية ودائرة مواد الأحوال الشخصية ودائرة المواد المدنية والتجارية من"
" خمسة مستشارين "
" تصدر أحكام دائرة فحص الطعون وقراراتها من ثلاثة مستشارين تنتخب الجمعية"
" العمومية للمحكمة عضويتها من بين المستشارين الذين أمضوا بها سنتين على الأقل "
مادة ٣٣ - للنيابة العامة حق الاشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ محرم في سنة ١٣٨٠ (١٦ يوليو سنة ١٩٦٠) .

المبحث الثانى

مرحلة تطبيق النظام الإشتراكى من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢

بعد عشر سنوات قضتها الادارة منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ٠٠٠ نعمل الى عرض أعمال
إدارة قضايا الحكومة فى سنة ١٩٦٢ ٠

تضخمت ادارة قضايا الحكومة بالاختصاصات والواجبات بعد أن ضمت أقسام قضايا الحدود سنسنة
١١٥٤ والاصلاح الزراعى والسكة الحديد سنة ١١٥٢ ٠٠٠ ووزارة الأوقاف سنة ١١٥٦ بعد أن تتابع
تكليفها بالنيابة عن المؤسسات والهيئات فى سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢
ما بلغ أربع عشرة مؤسسة بل وبالألاف من قضايا شركات القطاع العام فى الداخل ومعها فى الخارج ٠

وكفى أن يرجع القارى البصر الى ميزانية الادارة والى عدد أعضائها ودرجاتهم فى السنوات العشر
ليتضح مدى اتساع الأعمال بادارة القضايا ٠٠٠ فضعف لذلك عدد الفنيين وعدد الوظائف العالية وزيد
عدد الكتابيين أكثر من الضعف وزيدت درجاتهم الكبيرة ثم أنشئ كادر يحتوى على ٣٣ درجة تبدأ من
الدرجة السادسة ٠

أما عن مجموع الميزانية ٠٠٠ فكان فى سنة ١٩٥٢ أقل من ١٤٦ ألفا ٠٠ صار فى سنة ١٩٦٢ أكثر
من أربعائة ألفا ٠

وأما عدد الاقسام ٠٠٠ والفروع ٠٠٠ فى سنة ١٩٥٢ ٠٠٠ فكان عشرة ٠٠٠ وأربعة صارت فى سنة
١٩٦٢ سبعة عشر ٠٠٠ وأربعة عشر على التوالى :

جدول رقم (٤٦)

الوظائف الفنية	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٧	سنة ١٩٦٠	سنة ١٩٦٢
الرئيس	١	١	١	١	١
وكيل	١	١	١	١	٣
مستشار	٨	٩	١١	٢٣	٣٦
مستشار مساعد	٠٦	١٩	٢٥	٥٩	٥٤
نائب	٢٦	٢١	٢٩	٥٥	٧٤
محامي أول مشاركة وأول	٣٨	٤٣	٤٨	—	—
محام	٦٦	٨٠	٩٢	١٢٤	١٢٦
مساعد	٢٨	٤٦	٥٣	٦١	٦١
الجملة	١٧٤	٢٢٠	٢٦٠	٣٢٤	٣٥٥
الوظائف الادارية					
الدرجة الثالثة	١	—	—	١	٢
الدرجة الرابعة	—	—	—	٢	٤
الدرجة الخامسة	—	—	—	٤	٩
الدرجة السادسة	—	—	—	٦	١٨
الجملة	١	—	—	١٣	٣٣
الوظائف الكتابية					
الدرجة الثالثة	—	—	—	—	١
" الرابعة	٢	٤	٥	٦	٥
" الخامسة	٧	١٠	١٣	٢٣	٢٤
" السادسة	١٨	٢٤	٢٤	٣٣	٣٩
" السابعة	٣٧	٦٦	٦٥	٨٩	٩٠
" الثامنة	٨٣	١٤٤	١٤٢	١٨٩	٢٥١
" التاسعة	٥٧	٥٧	٥٧	٣٩	٤١
الجملة	٢٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٧٩	٤٥١

٣ - فرع بقسم القضاء الإدارى لمباشرة القضايا الخاصة بالمحكمة الإدارية العليا

نظرا لأهمية القضايا التى تنظر امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - الفروع الجديدة :

تمشيا مع السياسة التى رسمتها الادارة بانشاء فروع لها فى جميع محافظات الجمهورية فقد انشىء هذا العام فرعان جديداً : أولهما فى مدينة دمشق . . . والثانى فى مدينة دمياط .
تمثيل الادارة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية : طلبت مؤسسة التأمينات الاجتماعية بعد أن أصبحت مؤسسة عامة بمقتضى أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ - أن تنوب ادارة قضايا الحكومة عنها فى مباشرة قضاياها وتم ذلك بالفعل اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ . . . وقـــد بلغت قضاياها ٢٥٠٤ قضية .

كما قامت الادارة بمباشرة قضايا الحكومة فى الخارج سواء فى السودان . . . أو إيطاليا . . . أو لندن كما أخذت الادارة أحد أعضائها ضمن بعثة لدراسة نظم التحكيم فى الخارج نظرا لما لاحظته الادارة من أن كثيراً من عقود وزارة التموين المبرمة فى الخارج - سواء المتعلقة بالمواد التموينية لاسيما القمح والدقيق والاذرة - أو باستئجار البواخر الأجنبية لنقل هذه السلع . . . تتضمن شرطاً بأحالة أى نزاع متعلق بتنفيذ العقد الى التحكيم فى البلد المصدر أو الذى يحمل علم الباخرة . . . وأن القضاء المصرى بدأ يجرى على قبول دفع الشركات المدعى عليها فى قضايا الوزارة بعدم قبولها استناداً الى وجود شرط تحكيم فى العقد القائمة على أساسه الدعوى . . . كما تبينت الادارة أن بعض المنازعات التى كانت تخرج على التحكيم فى الخارج يقرر عدم قبولها لغرضها على التحكيم بعد الميعاد القانونى وهو يختلف من بلد الى آخر بل بين نظام وآخر فى البلد الواحد وفقاً للمعاهدات التجارية أو البحرية التى يقضى عقد الوزارة سريانها عليه . . . أو حسبما تنص عليه لائحة الهيئة المطروح عليها المنازعات للتحكيم بها .

* . . . وأخذت الادارة بعثة علمية لدراسة نظام الدفاع عن الحكومة فى فرنسا وإيطاليا ولجيكيا وانجلترا وإيطاليا للانتفاع بها يجب الانتفاع به من وسائل تلك الدول فى خدمة العرفى الذى تقوم عليه .

* . . . وأياحت الادارة - لأول مرة - سفير أعضائها فى اجازات دراسية للخارج .

بيانات احصائية :

بلغت قيمة النزاعات فى عام ١٩٦٢ مبلغ ٤٠٦ و ٨٨٦ و ٢٢٨ و ٤٨١ وذلك عدا الدعاوى غير مقدرة القيمة

وبلغ عدد القضايا المتداولة بالجلسات خلال السنة ٨٩٢٧٣ . . . قضية .

- بلغ عدد القضايا المطلوب رفعها خلال العام ١٦٨٧٢ قضية .
- قضايا التنفيذ ٢١٥٥٠ قضية - والمتحصل ٨٠١ مليون ٢٤١٣٣٨
- القضايا التي تم الحكم فيها ٣٦٠٦٦ - منها ٢٨٨١٣ لصالح الحكومة .
- أما بالنسبة لمجموع قضايا الادارة في هذه السنة فقد بلغ عددها ١٣١٣٣٩ .

• بعد فم هذه صورة موجزة عن نشاط ادارة قضايا الحكومة خلال عام ١٩٦٢ .

في سنة ١٩٦٣ : في خلال عام ١٩٦٣ أقيمت على عاتق ادارة القضايا أعباء متزايدة نتيجة انشاء مؤسسات وهيئات عامة جديدة .

في عام ١٩٦٣ أيضا صدر القانون الخاص بتنظيم ادارة القضايا منطوقا على تعديلات جديدة تماثل في جوهرها ما هو مقرر في شأن رجال القضاة والنيابة العامة ومجلس الدولة بالقدر الذي تقتضيه طبيعة العمل وحسن سير الامور فيها .

في تاريخ ١٢/٨/١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة (*) . نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ١٨٠ الصادر في ١٢/٨/١٩٦٣ - صورته مرفقة) .

وجاء بالمادة ١ من قانون الاصدار (*) . تستبدل بنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩
الاحكام المرفقة

وقد جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون الجديد ما يأتي :

- " لما كانت ادارة قضايا الحكومة من الهيئات الرئيسية . . لما تقوم عليه من المحافظة على أموال "
- " الدولة ورعاية مصالحها خصوصا بعد أن اتسع النشاط الحكومي وتشعب في ظل الأوضاع الجديدة "
- " . . . فقد روي إعادة تنظيمها تنظيمًا شاملاً بأن يوضع لها قانون مستقل ينطوي على تعديلات "
- " وتشكيلات جديدة تماثل في جوهرها ما هو مقرر في شأن رجال القضاة والنيابة العامة ومجلس "
- " الدولة وذلك بالقدر الذي تقتضيه طبيعة العمل في تلك الادارة وحسن سير الامور فيها . "
- (صورة المذكرة التفسيرية مرفقة) .

(*) . ونرى مفاداً للاطالة ونعنا للتكرار . . الاحالة الى ما جاء بنصوص القانون من أحكام والى ما احتوته المذكرة التفسيرية من مبررات (هذا مع الملاحظة أن هذا القانون هو المعمول به حستى اليوم - بما لحقه من تعديلات لاحقة لصدوره .

* ... واعمالا لما تنص عليه المادة ٥ من القانون سالف الذكر .. اصدر وزير العدل القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لادارة قضايا الحكومة وذلك بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٣ (صورتها مرفقة) .

الفروع الجديدة التي انشئت سنة ١٩٦٣ :

- ١ - صدر قرار وزير العدل رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء فرع لادارة قضايا الحكومة بمدينة شبين الكوم .
- ٢ - بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٣ صدر قرار وزير العدل رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء فروع لادارة قضايا بمدينة الاسماعيلية ... يختص بكافة شئون قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة في دائرة محكمة الاسماعيلية .

الاعمال النشيطة لعمل أعضاء ادارة قضايا الحكومة :

وتنفذا لما هو منصوص عليه بالمادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة اصدر السيد وزير العدل القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ باعتبار عمل بعض الموظفين نـشـيـطـيـرا لعمل أعضاء ادارة قضايا الحكومة . (صورة القرار مرفقة)

بيانات إحصائية خاصة بسنة ١٩٦٣ من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

- ١ - عدد القضايا المتداولة بالجلسات خلال السنة - ١٠٣٨٣٧ قضية
- ٢ - عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٠٤١٢٥ قضية .
- ٣ - عدد قضايا التنفيذ - ٢١٢٢٩ قضية - والبالغ المحصلة خلال السنة ٢٢٠ ر ٥٢٢ ر ١٣٢ ملية .

في سنة ١٩٦٤ :

كان عام ١٩٦٤ حافلا بالنشاط بالنسبة لادارة قضايا الحكومة .. اذ عهد الى الادارة بمباشرة قضايا عدد من المؤسسات والهيئات العامة التي انشئت .. كما كان لصدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الادارة أثر كبير في ازدياد العمل لديها .. اذ قامت منذ صدر هذا القانون بمباشرة جميع القضايا أمام المحاكم الادارية .

ففي يوليو سنة ١٩٦٤ اصدر السيد / رئيس الوزراء قرارا باحالة القضايا الخاصة بحراستي الأمن والطوارئ الى الادارة لتتولى مباشرتها .. وذلك بعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ متضمنا ايلولة أموال وممتلكات الخاضعين السابقين للحراسة الى الدولة ولغت جملة القضايا التي تسلمتها الادارة حوالي أربعة آلاف قضية .

كذلك تولت الادارة مباشرة القضايا الخاصة بالشركات والمؤسسات التي لازالت خاضعة للحراسة في تلك السنة .. وعهد الى الادارة ايضا بتولي قضايا المؤسسات العلاجية والهيئة العامة للتأمين الصحي والمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي والشركات التابعة لها .

اللائحة الداخلية للتفتيش الفني بادارة قضايا الحكومة :

اعمالا لما تنص عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة أصدر وزير العدل بتاريخ ١١٦٤/٢/٢٧ القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الداخلية للتفتيش الفني بادارة قضايا الحكومة .

ونشر بالوقائع المصرية - العدد ٢٢ في ١٦ مارس سنة ١٩٦٤ (* صورته مرفقة) .

بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول المرتبات المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة .

(* . . . صورته مرفقة)

نيابة ادارة قضايا الحكومة عن المؤسسات والهيئات العامة :

١ - ادارة الاموال والممتلكات التي آلت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين كانوا خاضعين للحراسة وأيلولتها الى الدولة .

بتاريخ ١٩٦٤/٧/٣١ أصدر السيد / رئيس الوزراء قرارا بأن تتولى ادارة قضايا الحكومة مباشرة القضايا الخاصة بادارة الاموال والممتلكات التي آلت الى الدولة .

هذا وقد أنشئ "بالادارة العامة قسم للحراسات ضم الى قسم المؤسسات العامة .

٢ - المؤسسات العلاجية :

صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسات العلاجية ونص على أيلولة المستشفيات المبينة في الكشف المرافق له الى الدولة .. وعلى أيلولة هذه المستشفيات الى المؤسسات العلاجية

أو الجهات الاخرى التي يحددها وزير الصحة .

ومقتضى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٦٤ أنشئت في المحافظات التي يصدر بتحديد هـا قرار من رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى مؤسسات علاجية.

وهذه الى الادارة بأن تتولى القضايا الخاصة بالمؤسسات العلاجية .

٣ - المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي :

طلبت المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي من الادارة مباشرة الدعاوى الخاصة بالمؤسسة والشركات التابعة لها - وقد تولت الادارة مباشرة هذه القضايا .

٤ - الهيئة العامة للتأمين الصحي :

بمناسبة صدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٤ بتبعية المؤسسة الصحية العمالية وجميع مستشفياتها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . . أرسلت الهيئة القضايا الخاصة بالمؤسسة الصحية العمالية الى الادارة لتتولى النيابة عنها امام القضاء . . . ثم آلت هذه المستشفيات الى الهيئة العامة للتأمين الصحي وأصبحت الادارة تنوب عنها .

بيانات احصائية :

- أ - بلغ اجمالي القضايا في سنة ١٩٦٤ - ١٤٤٤٤٤ قضية
- ب - والقضايا المتداولة بالجلسات - ١١٠١٣٣ قضية
- ج - وعدد القضايا المطلوب رفعها - ١٣٧٦٩ قضية
- د - وبلغ عدد القضايا التي حكم فيها خلال السنة ٣٦٩٤٥ منها ٢٨٨٠٢ لصالح الحكومة .
- هـ - وعدد قضايا التنفيذ - ٢١٣٢٢ قضية ٠٠٠ وجملة المبالغ المحصلة خلال السنة ٧٤٧ ^{مليم} ر ٢١٦٨٣٨
- و - وبلغت جملة الحقوق المتنازع عليها ١٤٢ مليم و ٥٣٦٧٢١٢٠٢ ^ج وذلك بخلاف الدعاوى غير المقسدة القيمة وكانت في العام السابق ٦٩٩ مليم و ٤٤٤٠٩٤٥٠٩٤٤ جنيه .

في سنة ١٩٦٥ :

يصدر قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . . ألغيت دوائر فحص الطعون بمحكمة النقض -

ومن على اتباع الاجراءات التي كان معمولاً بها قبل انشاء هذه الدوائر . . . قالق هذا القانون على قسم النقض بالادارة العامة مسئولية - مفاجئة - لاتخاذ الاجراءات الموضحة في المادتين ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

الأقسام الجديدة :

١ - أنشأت الادارة هذا العام . . . قسماً لقضايا وزارة التموين المتعلقة بالمواد المستوردة يتولى دراسة المنازعات التي تثير بين وزارة التموين وبين شركات الملاحة الاجنبية بشأن المواد التمهينية المستوردة .

٢ - وأنشأت الادارة أيضاً في هذا العام قسماً للاحصاء والمتابعة . . . يرأسه أمين عام الادارة لاصحاً كافة القضايا التي تباشرها الادارة حتى تكون صورة واضحة وحقيقة لعمل الادارة .

وقد حدد القرار الذي أنشأ هذا القسم اختصاصاته وهي :

٤ - احصاء جميع القضايا التي تباشرها الادارة قيمة كل منها مع بيان المطلوب رفعه منها والمتداول والمحكوم فيه والمشطوب والموقوف والمنقطع سير الخصومة فيه ونسبة الفصل في الدعاوى والاجراءات التي اتخذت وكذلك بيان القضايا المحفوظة . . . وذلك عن طريق تلقى البيانات الاحصائية التي ترد اليه من أقسام الادارة العامة وفرعها .

ب - احصاء جميع قوى الادارة العاملة من أعضاء فنيين واداريين وكتابيين وعمال مع ايضاح مؤهلاتهم وخبراتهم ومدد خدمتهم .

ج - انشاء سجل بلوغ جميع الأعضاء والعاملين السن القانونية .

الغاء المادة ٢ من القرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ :

الغيت المادة سالفة الذكر . . . بالمادة ٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية (. . . تقرر ادماج فتى أوب في كل من درجتى نائب ومستشار مساعد) .

بيانات احصائية :

١ - بلغ مجموع القضايا المتداولة بالجلسات خلال هذا العام - ١٢٢٨٣٠ قضية .

- ب - مجموع القضايا المدلول رفعتها - ٥١٥٢ قضية .
 ج - مجموع قضايا التنفيذ - ٢٠٥٤٨ - والمبالغ المحصلة خلال هذه السنة ١٠ ٦٨ ٣٩٥٠ .
 د - بلغ مجموع قضايا الادارة - ١٥٨٥٢٦ قضية .

هذا ويمكن استقراء الزيادة الملحوظة في عدد قضايا الادارة من تبلاوة الأرقام الاتيية :

• ٤٧٦٦٧ قضية	• ١١٥٢ كان عدد قضايا الادارة سنة
• ٨٤١١٦ قضية	• ١١٥٧ وكان عدد قضايا الادارة سنة
• ١١٠٣٦٤ قضية	• ١١٦٠ وكان عدد قضايا الادارة سنة
• ١٣١٣٣٦ قضية	• ١١٦٢ وكان عدد قضايا الادارة سنة
• ١٣١٥١ قضية	• ١١٦٣ وكان عدد قضايا الادارة سنة
• ١٤٤٤٤٤ قضية	• ١١٦٤ كان عدد قضايا الادارة سنة
• ١٥٨٥٢٦ قضية	• ١١٦٤ بلغت قضايا الادارة في هذا العام

والرغم من الزيادة المضطردة في عدد القضايا . فان هذه الزيادة لم تقابلها زيادة تناسبها في عدد الأعضاء . فقد كان أمر هذه القضايا والمرافعة فيها وتنفيذ ما يصدر فيها من أحكام موكولا في سنة ١٩٥٢ الى ١٤٦ عضوا يختص كل عضو بنحو ٣٠٠ قضية . أما في سنة ١٩٦٣ فقد أصبح عدد هم ٣١٨ - فيما عدا المستشارين حيث لا يترافعون الا في القضايا الهامة ومهمتهم الاشراف على العمل من الناحية الفنية والادارية .

وفي عام ١٩٦٥ بلغ اختصاص بعض أعضاء الادارة الف قضائية .

في سنة ١٩٦٦ :

أنشأ مكتب للشكاوى : أنشأت الادارة مكتبا للشكاوى يتلقى شكاوى المواطنين والعاملين بالادارة ومتابعة بحثها داخل الادارات والاقسام المختصة ثم الرد على الشاكي بنتيجة الفحص .

قسم هيئات التحكيم :

بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ أصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن إنهاء المنازعات التي تقع بين الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام . بطريق التحكيم بهدف حسم هذه المنازعات على أساس أنها لا تشكل خصومات حقيقية وعلى انه من غير اللائق أن تطرح هذه المنازعات على المحاكم في شكل خصومات قضائية . وأنشأت وزارة العدل مكتبا للتحكيم يتولى قيد الطلبات المقدمة من الجهات المتنازعة .

وتولت الادارة مباشرة المنازعات امام هيئات التحكيم وأنشأت قسما لهيئات التحكيم . ثم صدر القانونون

رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام مقررا اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بالمنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة . . . وكذلك القضايا التي تقع بين هذه الجهات وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية - وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالتها إلى هيئات التحكيم . ونص فيه على أن تحيل المحاكم إلى هيئات التحكيم القضايا المعروضة عليها والتي أصبحت بمقتضى القانون من اختصاص هذه الهيئات .

ولم يأت أثر صدور هذا القانون أعادته الإدارة تشكيل قسم قضايا هيئات التحكيم .

بيانات إحصائية : من واقع بيانات قسم الإحصاء القضائي بوزارة العدل :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١٠٨٢٦٨ قضية .
عدد القضايا المطلوب رفعها	١٥٩٧٢ قضية .
عدد قضايا التنفيذ	١٧٩٢٨ قضية والمبالغ المحصلة خلال السنة
مليماً	٤٢٤٠٧٠٣٥٤ .

في سنة ١٩٦٧ :

بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام . (صورته مرفقة)

بيانات إحصائية : من واقع بيانات قسم الإحصاء القضائي بوزارة العدل :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١١٢٦١٦ قضية
عدد القضايا المطلوب رفعها	١٦٥٩٣ قضية
عدد قضايا التنفيذ	٢٠٧٧٥ قضية والمبالغ المحصلة خلال السنة
مليماً	١٦٠١٩٧٦١٩١ .

في سنة ١٩٦٨ :

بيانات إحصائية : من واقع بيانات قسم الإحصاء القضائي بوزارة العدل :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١١٨٨٣٦ قضية
عدد القضايا المطلوب رفعها	١٥٥١٥ قضية
عدد قضايا التنفيذ	٢٢٢٦٠ قضية والمبالغ المحصلة خلال السنة
مليماً	

في سنة ١٩٦٩ : المحكمة العليا :

صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا
ومن ثم فقد أنشئ "بالإدارة قسم لمباشرة القضايا أمام هذه المحكمة .

• • • المجلس الأعلى للهيئات القضائية :

بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن
المجلس الأعلى للهيئات القضائية . (صورته مرفقه • • • وكذلك صورة المذكرة الإيضاحية الخاصة به)

• • • إعادة تشكيل الهيئات القضائية :

بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة
تشكيل الهيئات القضائية . (صورته مرفقة • • • وكذلك صورة المذكرة الإيضاحية الخاصة به)

• • • تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية :

بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن
تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية . (صورته مرفقة - وكذلك صورة المذكرة الإيضاحية الخاصة به)

• • • تعديل اللائحة الداخلية لإدارة التفتيش الفني بإدارة قضايا الحكومة :

بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ صدر قرار وزير العدل رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بتعديل المادة الخامسة من
لائحة التفتيش الفني . (صورة القرار مرفقة)

بيانات احصائية : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل عن سنة ١٩٦٩ :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١٣٣٥٧١ قضية
عدد القضايا المطلوب رفعها	١٤٧٣٧ قضية
عدد قضايا التنفيذ	٢٣١٦٧ قضية - والمبالغ المحصلة خلال السنة
مليج	
٢٣ (٦٨) ٨٩٦ •	

بيان الوظائف : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل عن سنة ١٩٦٩ .

١ -	رئيس ادارة قضايا الحكومة	عدد
٢ -	وكيل ادارة	عدد ٣
٣ -	٤١ مستشارون	عدد
٤ -	٥٨ مستشارون مساعدون	عدد
٥ -	٨٣ نواب	عدد
٦ -	١٢٥ محامون	عدد
٧ -	مندوبون ومساعدون	عدد ٨٩

عدد
٤٠٠ -

* ٠٠ جملة الوظائف التنظيمية والادارية ٨٣ عدد

* ٠٠ المجموعة النوعية لغئات الوظائف المكتبية ٤٩٣ عدد

* ٠٠ الخدمات المعاونة والمهنية (ساعي - تجار - كهربائي - استرجي) ١٠٢ عدد

في سنة ١٩٧٠ :

بيانات احصائية : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١٤٢١٧٧ قضية
عدد القضايا المطلوب رفعها	١٤٣٠١ قضية
عدد قضايا التنفيذ	٢٣٢٨٧ قضية - والبالغ المصلحة خلال السنة
مليمة	
٦١٨٧٩٩٦٤٦	

في سنة ١٩٧١ : جواز اعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين الى المعاش أو عينوا

في وظائف بالحكومة أو بالقضاء العام تطبيقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ :

* ٠٠ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧١ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بنجواز اعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية . (صورة القانون مرفقة - وكذلك صورة المذكرة الايضاحية للقانون المذكور)

بيانات احصائية : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١٤٠٠٠٠ قضية
عدد القضايا المطلوب رفعها	١١٦١٢ قضية
عدد قضايا التنفيذ	٢٢٥٣١ قضية
السنة ١١٥٠/١١٣١	والمبالغ المحصلة خلال هذه

في سنة ١١٧٢ :

• بتاريخ أول أكتوبر سنة ١١٧٢ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١١٧٢ بشأن منح أعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية بدل قضاة والمبالغ المقررة للجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاة راتب طبيعة عمل • (صورة القانون وسرفقة) • (وكذلك صورة المذكورة الايضاحية الخاصة به) •

بيانات احصائية : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائى بوزارة العدل :

عدد القضايا المتداولة بالجلسات	١٦٢٢٦٥ قضية
عدد القضايا المطلوب رفعها	١٣٧٧٠ قضية
عدد قضايا التنفيذ	٢٣٥٤٢ قضية
السنة ١١٧٧/١١٧١	والمبالغ المحصلة خلال

على ما سلف بيانه تنتهى المرحلة الثانية . . . مرحلة تطبيق النظام الاشتراكى مسن سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٢ .

حافظ

تتضمن صم القوانين والقرارات الجمهورية بقوانين وقرارات وزير العدل . . الم المشار اليها في الدراسة الخاصة بالمدة من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٢ (المرحلة الثانية) - مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي .

رقم مسلسل	العدد	البيان
(١)	١٢ + ٧	(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة (١٢ ورقة) (ب) المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر (٧ ورقة)
(٢)	٦	قرار وزير العدل رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لادارة قضايا الحكومة (٢ ورقة)
(٣)	١	قرار وزير العدل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ باعتبار عمل بعض الموظفين نظيرا لعمل اعضاء ادارة قضايا الحكومة (ورقة)
(٤)	٦	قرار وزير العدل رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الداخلية للتفتيش الفني بادارة قضايا الحكومة (عدد ٦ ورقة)
(٥)	١	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤ بتعديل جدول المرتبات المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة (ورقة)
(٦)	١	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام (ورقة)
(٧)	٣	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية (عدد ٣ ورقة)
(٨)	٢	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية (عدد ٢ ورقة)
(٩)	١	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية اعضاء الهيئات القضائية (ورقة)
(١٠)	١	قرار وزير العدل رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بتعديل المادة ٥ من لائحة التفتيش الفني بالادارة (ورقة) .
(١١)	٣	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بجواز اعادة تعيين بعض اعضاء الهيئات القضائية (عدد ٣ ورقة)
(١٢)	١	قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن منح اعضاء ادارة قضايا الحكومة بدل قضاء (ورقة)
(١٢)	٤٥	فقط عدد ١٢ من عدد ٤٥ ورقة على النحو المبين عاليه

الوقائع المصرية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ١٠١ - النشرة التشريعية عن شهر

وزارة العدل

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣

باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن
تنظيم قضايا الحكومة ونشاء على اقتراح رئيس إدارة قضايا الحكومة
بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .

قرار

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - على رئيس إدارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار .
ويعمل بمقتضى هذا القرار من تاريخ نشروه
في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٢٨ رجب سنة ١٣٨٣ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣)

اللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة

الباب الأول

نظام العمل والإدارة

- مادة ١ - تتكون إدارة قضايا الحكومة من الإدارة العامة وأقسامها وفروع الإدارة .
وينقسم كل منها ، وفقا لمقتضيات العمل ، إلى شعب .
يصدر بهذه التقسيمات قرار من رئيس الإدارة بالنسبة إلى الإدارة العامة ، ومن رئيس الفرع بالنسبة للفرع .
- مادة ٢ - رئيس الإدارة هو المشرف على جميع أعمالها الفنية والإدارية وعلى جميع أعضائها الفنيين وموظفيها الإداريين والكتابيين .
- مادة ٣ - ينوب رئيس الإدارة عنها في جميع صلاحياتها بالصالح العامة أو بالفسير .
ويباشر كبريات قضايا الحكومة .
وتعرض عليه الدعاوى التي يقترح عدم رفعها ابتداء أو عدم الطعن بأي طريق في الحكم الصادر فيها أو تركها للشطب أو إنهاؤها صلاحا ، أو ترك الخصومة فيها ، وذلك كله مع عدم الإخلال بما ندر عليه في المادة السادسة من هذه اللائحة .
وكذلك تعرض عليه الدعاوى التي يقوم في شأنها خلاف في الرأي بين الجهة الحكومية صاحبة الشأن وبين الإدارة أو يما بين أقسام الإدارة وفروعها .
ويتولى رئاسة الاجتماع الدوري لرؤساء الفروع والأقسام لدراسة البادئ القانونية والمسائل الفنية والقضايا الهامة .
ويصدر التعليمات العامة في شأن تنظيم العمل بالإدارة .
- مادة ٤ - يوزع رئيس الإدارة الأعضاء الفنيين على أقسام الإدارة العامة .
- مادة ٥ - يعاون وكلاء الإدارة رئيسها في مباشرة اختصاصاته .
يتولون الإشراف على فروع الإدارة وأقسامها التي يحددها رئيس الإدارة بقرار منه ، ويتضمن هذا الإشراف المراقبة في كبريات القضايا ، مراقبة أعداد الدفاع في الدعاوى الهامة ، ورئاسة الاجتماعات الدورية ، والانتقال إلى الفروع والأقسام لمراقبة سير العمل فيها من الناحيتين الفنية والإدارية وتقديم التقارير إلى رئيس الإدارة .

كما ييشرون ما يجيلسه عليهم رئيس الادارة من أعمال .

مادة ٦ - يشرف رئيس الفرع أو القسم على جميع أعماله الفنية والادارية .

ويوزع الأعضاء الفنيون على الشعب بمعرفة رئيس الفرع أو القسم المختص .

وتتولى كل منهما اعداد الدفاع والمرافعة في الدعاوى الهامة ، والموافقة على الاقتراحات المتعلقة بعدم رفع الدعاوى وعدم الطعن في الأحكام وترك الخصومة والشطب متى كان ذلك جميعه بناء على طلب الجهة الادارية ذات الشأن

وتتمين عليه أن يبدى رأيه في كل اقتراح من هذا القبيل يكون محل خلاف بين الادارة والجهة الحكومية تمهيدا لعرض الأمر على رئيس الادارة .

مادة ٧ - يشرف رئيس الشعبة على أعمالها الفنية والادارية ، ويوزع القضايا على الأعضاء ، وتتولى المرافعة في الدعاوى الهامة ، وتعرض عليه صحف الدعاوى والمذكرات ، والمكتابات والأحكام ورأى العضو المختص بالطعن أو عدم الطعن فيها .

مادة ٨ - تسلم ملفات القضايا الى العضو المختص على السجل المعد لهذا الغرض ، وعليه أن يطلب البيانات والمستندات من الجهة الادارية ، وأن يحافظ على المواعيد القانونية ، وأن يقوم باعداد الدفاع القانوني والموضوعي ، ويعرض صحف الدعاوى والمذكرات على رئيس الشعبة كما يعرض عليه الأمر عند الخشية من سقوط حق أو فوات ميعاد أو اذا قام خلاف في الرأي بينه وبين الجهة الحكومية أو بينه وبين الجهة الحكومية أو بينه وبين سائر فروع الادارة وأقسامها ، تمهيدا لعرض هذا الخلاف على رئيس الادارة .

الباب الثاني

نظام الأعضاء

مادة ٩ - تحدد درجة كفاية الأعضاء من المندوبين المساعدين والمندوبين والمحامين والنواب والمستشارين المساعدين بناءً على تقرير تضعه إدارة التفتيش الفني على النحو وفقاً للأوضاع المبينة في لائحة التفتيش.

مادة ١٠ - يكون مقر الوكلاء بالقاهرة .
وكون نقل المستشارين إلى الإسكندرية والقاهرة بالأقضية ، بمراعاة أن يكون من فروع الوجه القبلي السبب فروع الوجه البحري ، ويجوز للمستشار أن يبدى رأيه في التنازل عن نقله إلى الوجه البحري أو القاهرة والإسكندرية .

أما بالنسبة لباقى الأعضاء فيكون الحد الأقصى بالقاهرة أو الإسكندرية ست سنوات متتالية .
يجوز التجاوز عن القواعد المقررة بالنسبة للأعضاء العاملين في أقسام المكتب الفني والفني والقضاء الإداري وإدارة التفتيش .

ولا يجوز أن تزيد أمانة المجلس فروع الوجه البحري عن خمس سنوات متتالية في فروع الوجه القبلي من أربع سنوات متتالية فيما عدا ذلك لنا وأسسوان فيكون الحد الأقصى للامانة فيها ست سنوات متتالية . ويجوز بناءً على طلب العضو تجاوز مدة السنتين والأربع السنوات المشار إليها .

مادة ١١ - نظام الدعوى التأديبية على عضو الإدارة بناءً على تقرير مسهب يشتمل على بيان واقع الواقعة المسببة للمعضو وأدلتها ، وقدم هذا التقرير إلى لجنة التأديب والشكايات .

مادة ١٢ - يحدد رئيس اللجنة جلسة للنظر الدعوى ، ويحضر العضو للمعضو بخديبات مؤمن عليه يعلم ومسؤول قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل . ويرفق بطلب العضو صورة من التقرير .
وجه رئيس اللجنة الدعوة لحضر الجلسة إلى الأعضاء قبل موعد انعقادها بثلاثة أيام على الأقل صورة من التقرير .

مادة ١٣ - يتولى سكرتارية اللجنة وجلساتها الأمين العام ، أو من ينتدبه رئيس اللجنة عند غيابه .

مادة ١٤ - يجوز للجنة التأديب والتظلمات أن تقرر وقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته ولا اعتبار فنى أجازة حتمية بمرتب كامل حتى تنتهى محاكمته التأديبية . وللجنة في كل وقت أن تعيد النظر في أمر الوقف .

مادة ١٥ — للجنة التأديب والتظلمات أن تجرى ما تشاء من التحقيقات أو أن تنسحب أحسب
أعضائها أو أحد المستشارين لذليك .

مادة ١٦ — يحضر العضو الجلسة بنفسه وله أن يقدم مذكرة بدفاعه ، والا جاز الحكم في غيبته بمسند
التحقق من صحة اعلانه ، وتكون جلسات المحاكم سرية ، ويتولى رئيس اللجنة المناقشات
وأعضاء الكلمة وقفل باب المناقشة وأخذ الأصوات .

وتتمسك على كل عضو أن يبدى رأيه فيما يعرض لأخذ الرأي .

مادة ١٧ — يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بني عليها
ويخطر به العضو بكتاب موصى عليه بسحب العلم وتوكل .

الوقائع المصرية في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ - العدد ٦ - النشرة التشريعية صفحة ٤٥٠١ ع-٤٥٠١

ديسمبر سنة ١٩٦٣

وزارة العدل

قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣

باعتبار عمل بعض الموظفين نظيرا لعمل أعضاء إدارة قضايا
الحكومة

وزير العدل

- بعد الاطلاع على المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة .
- بعد أخذ رأي المجلس الأعلى لإدارة قضايا الحكومة بجلسته المنعقدة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

قرار

مادة ١ - يعتبر عمل الموظفين المبينين فيما يلي نظيرا لعمل أعضاء إدارة قضايا الحكومة :

- (١) الموظفون الفنيون المشتغلون أصلا ومصفة أصلية بالقانون في الوزارات أو المصالح أو الهيئات العامة أو هيئات الإدارة المحلية أو مجلس الأمة أو المؤسسات العامة أو البنوك .

- (٢) من كان عمله الأساسي تدريس القانون في أحد المعاهد العالية .

- (٣) القناصل .

مادة ٢ - يشترط لاعتبار عمل الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة نظيرا أن يثبت اشتغالهم بالقانون بوجه رسمي من واقع ملف خدمتهم ومن وقت اشتغالهم بهذا العمل .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريرا في : ١٥ شعبان سنة ١٣٨٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٣) .

وزارة العدل

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ (١)

باللائحة الداخلية للفتش الفني بإدارة قضايا الحكومة

وزير العدل

- بعد الاصلاح على المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة .
- متباً على اقتراح رئيس ادارة قضايا الحكومة بعد أخذ رأي المجلس الاعلى .

تفسير

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية للفتش الفني بإدارة قضايا الحكومة المرافقة لهذا القرار

مادة ٢ - على رئيس ادارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار ومعمل به من تاريخ نشره في الجائز المصرية

وزير العدل

(١) نشر في الجائع المصرية في ١٦ مارس سنة ١٩٦٤ العدد ٢٢ .

لائحة التفتيش الفني بإدارة قضايا الحكومة

الباب الأول

اختصاصات إدارة التفتيش الفني

مادة ١ - تختص إدارة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمحامين والمندوبين والمندوبين المساعدين وذلك لجمع البيانات التي تؤدي إلى معرفة درجة كفايتهم وحرصهم على أداء واجبات وظيفتهم وتحقيق الشكاوى التي تقدم منهم أو ضدهم .
ولها أن تجري تفتيشا مفاجئا على أعمالهم وتصرفاتهم وعلى سير العمل في الأقسام والقسوم .
ويجب أن يكون المفتش أعلى درجة ممن يجري التفتيش على عمله .

مادة ٢ - يعرض رئيس التفتيش على رئيس الإدارة ما يراه من اقتراحات في شأن سير الأعمال الفنية والإدارية .

التفتيش السدوي

مادة ٣ - يجري التفتيش بمقر الإدارة أو بالانتقال إلى مقرها بالمحافظات .

مادة ٤ - يوزع رئيس التفتيش العمل بين المفتشين ونوب عنه عند غيابه الأقدم فالأقدم من المفتشين المستشارين

مادة ٥ - يتناول التفتيش فحص ملفات عدد كاف من الدعاوى والمنازعات التي بوشرت خلال الفترة التي يحددها رئيس التفتيش والتي لا تقل عن أربعة أشهر متتالية يختار المفتش خمس منها على الأقل ويقدم العضو الذي يجري التفتيش عليه خمس قضايا من اختياره كما يتناول الفحص عمل العضو عن شهر كامل خلال فترة التفتيش مع بيان مدى اهتمامه بسحب الأحكام الصادر لصالح الحكومة واتخاذ اللازم نحو إعلانها وتنفيذها وجميع القضايا المحكوم فيها ضد الحكومة وما شطب أو أوقف أو انقطع سير الخصومة فيه . وما قضى باعتبارها كأن لم يكن من الدعاوى المرفوعة من الحكومة والقضايا التي تحت الرفع والمحكوم فيها بغراماً ويشمل الفحص مذكرات العضو وما يكون قد باشره من أعمال فنية أخرى . (١)

(١) معدلة بقرار وزير العدل رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٦٣ في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ وكان نصها قبل التعديل كما يلي : (يتناول التفتيش فحص ملفات عدد كاف من الدعاوى والمنازعات التي بوشرت خلال الفترة التي يحددها رئيس التفتيش والتي لا تقل عن أربعة أشهر متتالية يختار المفتش عشرة منها على الأقل ويقدم العضو الذي يجري التفتيش عليه خمس قضايا من اختياره كما يتناول الفحص عمل العضو عن شهر كامل خلال فترة التفتيش وجميع القضايا المحكوم فيها ضد الحكومة وما شطب أو أوقف أو انقطع سير الخصومة فيه وما قضى باعتبارها كأن لم يكن من الدعاوى المرفوعة من الحكومة والقضايا التي تحت الرفع والمحكوم فيها بغرامات ويشمل الفحص مذكرات العضو وما يكون قد باشره من أعمال فنية أخرى .

مادة ٦ - يضع المفتش تقريراً بنتيجة الفحص من قسمين يتضمن القسم الأول الملاحظات الفنية التي ظهرت من التفتيش ويتضمن القسم الثاني رأيه في كفاية العضو ومدى عنايته بعمله .
ويجوز أن يضمن المفتش تقريره بيانات عن العضو مردودة إلى مصادر محدّدت مسبقاً الملفات أو سواها

مادة ٧ - يحوى القسم الأول من التقرير

أولاً : بياناً إحصائياً عن القضايا والمنازعات التي أُحيلت على العضو في فترة التفتيش وأنواعها وما فصل فيه منها خلال الفترة المذكورة ونوع هذا الفصل .

ثانياً : مدى عناية العضو بالمسائل الآتية :

(١) أعداد الدفاع الواقى في القضايا الداخلة في اختصاصه أو إشرافه على عمل سواء .

(٢) اتخاذ الاجراء المناسب في اليماد المقرر قانوناً .

(٣) تنفيذ قرارات المحكمة خلال فترة التأجيل .

(٤) الاطلاع على المستندات وتعليق الأوراق على الملفات .

(٥) تنفيذ الأحكام الانتهائية الصادرة لصالح الحكومة وتحرير كتب الصرف فسى الأحكام الصادرة ضدها .

(٦) المام بأحكام القضاء والفقه القانونى العربى والمقارن .

(٧) اعماله الفنية بوجه عام وإشرافه على الأعمال الادارية والكتابية .

مادة ٨ - يشتمل التقرير على بيان القضايا والاعمال الفنية الأخرى التي راجعها المفتش وما يكون قسسد اعتم عمل العضو فيها من اخطاء أو قصور مع ايراد اوجه الصواب فيها كما يشمل بياناً عما أعده من بحوث أو أعمال فنية أخرى لتكوين صورة كاملة عن درجة كفاية العضو .

مادة ٩ - تعرض تقارير التفتيش على لجنة برئاسة رئيس التفتيش وعضوية مفتش من المستشارين والمفتش وأضع التقرير .

وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية باعتماد التقرير أو تعديله ويثبت القرار على نفس التقرير موقع عليه من الرئيس والاعضاء .

مادة ١٠ — يودع التقرير الملف السرى للمضو • وإذا كان تقديره متوسطا أو أقل من المتوسط يسلم صورة منه أو ترسل له بكتاب سرى موصى عليه بعلم الوصول وله أن يبدى اعتراضاته عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الأخطار •

مادة ١١ — تنظر الاعتراضات التى يبدىها العضو فى الميعاد المبين بالمادة السابقة لجنة برئاسة رئيس التفتيش ومجموعة مفتشين من المستشارين غير المدينين اشتراكا فى تقدير درجة كفايته وتقرر اللجنة ما تراه بشأنها وتودع الاعتراضات رأى اللجنة ملف العضو ويخطر رئيس إدارة التفتيش بالقرار • وفى حالة تعديل تقدير كفاية العضو يشر بذلك على أصل تقرير التفتيش المعترض عليه وفى السجل السرى •

مادة ١٢ — لكل من اللجنتين المشار إليهما فى المادتين التاسعة والحادية عشرة لدى فحص التقارير سر أو الاعتراضات أن تقرر إجراء ما يلزم لاستيفاء العناصر اللازمة للتقدير أو إعادة التفتيش على عمل العضو •

مادة ١٣ — إذا انقض الميعاد المنصوص عليه فى المادة الحادية عشرة دون اعتراض أو انشبت اللجنسة المختصة من الفصل فى الاعتراض تقدم إدارة التفتيش الفنى لرئيس الإدارة بيانا بمن قسمدوت كفايتهم بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط •

مادة ١٤ — لرئيس التفتيش والمفتشين فى سبيل مباشرة عملهم الاطلاع على ملف أية قضية يروى مراجعة أو افسها كما لهم أن يطلبوا أيضا عن أية دعوى أو مظارة أو إجراء •

مادة ١٥ — يلحق بإدارة التفتيش الفنى عدد كاف من المفتشين الإداريين للاستعانة بهم فى أعمال التفتيش الفنى •

الملاحظات

مادة ١٦ — يوجه رئيس التفتيش الملاحظات الفنية والإدارية الى الأعضاء فى كتب سرية موصى عليها بنسائه على اقتراح المفتش المختص ولهم أن يعترضوا عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار وتودع صورة الملاحظة الملف السرى للمضو •

مادة ١٧ — ينظر الاعتراض الذى يبدىه العضو فى الميعاد المبين بالمادة السابقة للجنة المشار

اليها في المادة التاسعة وتقرر ما تراه بشأنه. يودع الاعتراض ورأى اللجنة ملف العضو وتخطر
إدارة التفتيش الفني بذلك .

فإذا قررت اللجنة سحب الملاحظة تولى رئيس التفتيش ذلك ويؤشر على صورة الملاحظة
التي تقرر سحبها في السجل المعد لهذا الغرض ويخطر العضو بذلك .

الشكاوى

مادة ١٨ — ترسل الشكاوى التي ترد للإدارة العامة أو أقسامها أو فروعها عن أمر متعلقة بالأعضاء
لإدارة التفتيش الفني لفحصها وتفيد بسجل خاص بها .

ولرئيس التفتيش أن يحيل ما يراه من الشكاوى إلى رؤساء الأقسام أو الفروع لفحصها
أو لتحقيقها وموافاة إدارة التفتيش الفني بالنتيجة .

ويعرض رئيس التفتيش نتيجة كل تحقيق على رئيس الإدارة بمذكرة كتابية مذيلة برأيه
للبيت فيه .

مادة ١٩ — لا يجوز اتخاذ إجراء في أية شكوى تقدم ضد أحد الأعضاء إلا إذا كان مبينا بها اسم
مقدمها وموطنه مالم تكن مشتملة على وقائع يرى رئيس التفتيش أنها جديرة بالفحص أو التحقيق

مادة ٢٠ — إذا كان محل الشكوى تصرفا فنيا واستدعى الحال توجيه ملاحظة للعضو المشكو عرض الأمر
على لجنة برئاسة رئيس التفتيش ومستشار مفتش والمفتش المختص بالقسم أو الفرع التابع لاسمه
العضو .

مادة ٢١ — إذا كانت الشكوى متعلقة بأمر غير قضائية أو تصرف إداري فلرئيس التفتيش أن يقرر إما حفظها
خارج الملف السرى أو إحالتها بعد تحقيقها إلى اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة فان
رأى اتخاذ إجراء فيها عرض الأمر على رئيس الإدارة .

الملفات السرية والسجل السرى

مادة ٢٢ — يفرد لكل عضو ملف سرى يحفظ بإدارة التفتيش الفني تودع فيه طبقا للقواعد السابقة تقارير
التفتيش والشكاوى التي تقدم منه أو ضده وما يوجه إليه من الملاحظات أو يوقع عليه من
جزاءات تأديبية والقرارات المتضمنة تخفيضه في الترقية وسائر الأوراق التي تساعد على تكوين
رأى صحيح عنه .

مادة ٢٣ - يعد بآدارة التفتيش الفني سجل سرى يخص فيه صحيفة لكل عضو يدون فيها ملخص حالته

استخلاصا من جميع ما يحويه ملفه السرى من أوراق .

مادة ٢٤ - ملفات الاعضاء والسجل السرى سرية لا يجوز لغير وزير العدل ورئيس ادارة قضايا الحكومة

والجهات المختصة الاطلاع عليها .

مادة ٢٥ - اعمال ادارة التفتيش وملفاتها وأوراقها لها صفة السرية المطلقة فلا يجوز لرئيسها . ولا لمفتشيها

أو لموظفيها الاداريين والكتابيين انشاء سرية بانيها .

الجريدة الرسمية - العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ صفحة ٦٦١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤

بتعديل جدول المرتبات المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة

١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل جدول المرتبات المرفق بهذا القانون بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم

٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والمنصوص عليه في المادة ٢٣ منه

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية كما يعمل به من اول يوليو سنة ١٩٦٤

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

المرتبات المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الجكوسنة

- (١) رئيس إدارة القضايا ٢٠٠٠ ج. يعامل معاملة من هو في حكم
درجة في المعاش
- (٢) الكسلاء ١٩٠٠ ج. يعامل كل منهم معاملة من هو
في حكم درجة في المعاش
- (٣) المستشارون ١٣٠٠ ج. - ١٨٠٠ ج. يعلاوة ٧٢ جنيها سنويا
- (٤) المستشارون المساعدون من الفئة (١) والمستشارون المساعدون من
الفئة (ب) ١٢٢٠ ج. - ١٤٤٠ ج. يعلاوة ٦٠ جنيها سنويا
- (٥) النواب من الفئة (١) والنواب من
الفئة (ب) ٥٤٠ ج. - ١٢٠٠ ج. يعلاوة ٤٢ جنيها سنويا
- (٦) المحامون ٤٢٠ ج. - ٧٨٠ ج. يعلاوة ٢٤ جنيها سنويا
- (٧) المندوبون والمندوبون المساعدون ٢٤٠ ج. - ٦٠٠ ج. يعلاوة ١٨ جنيها سنويا

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣
في شأن تنظيم إدارة قضائيا الحكومية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة لقطاع الحكومية

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

أصدر القانون الآتسي :

مادة ١ - تستبدل بنصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الأحكام المرفقة .

مادة ٢ - يعتبر الثلاثون الأول من المستشارين المساعدين الحاليين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (١) والنساقون في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب)

يعتبر الأربعون الأول من النواب الحاليين في وظيفة نائب من الفئة (١)
والباقيون في وظيفة نائب من الفئة (ب)

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قانون إدارة قضايا الحكومة

- مادة ١ - تكون إدارة قضايا الحكومة إدارة قائمة بذاتها وتلحق بوزارة العدل .
- مادة ٢ - تشكل هذه الإدارة من رئيس وعدد كاف من الوكلاء والمستشارين والمستشارين المساعدين من الفئتين (أ ب) والنواب من الفئتين (١ ب) والمحامين والمندوبين والمندوبين المساعدين .
- مادة ٣ - أعضاء إدارة قضايا الحكومة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل .
- مادة ٤ - يشكل مجلس أعلى لإدارة القضايا للنظر في جميع ما يتعلق بشئون أعضائها برئاسة رئيس الإدارة وعضوية أقدم أربعة من رجالها .
- ويؤخذ رأي هذا المجلس في تعيين أعضاء الإدارة وتحديد أقدمياتهم ونقلهم وأعارتهم وتدابيرهم خارج الإدارة وسائر ما هو مبين بهذا القانون أما النداب من فرع إلى فرع فيكون بقدر قرار من رئيس الإدارة .
- مادة ٥ - تبين اللائحة الداخلية للإدارة نظام العمل فيها وفي الفروع وقواعد الترقية كما تبين اختصاص الوكلاء وفاقى الأعضاء والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية .
- وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .
- مادة ٦ - تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والتضاليع العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا .
- وتسلم إليها صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى ولرئيس إدارة قضايا الحكومة أو لمن يفوضه أن يتعاقد مع المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الأجنبية .
- مادة ٧ - إذا أبدت إدارة القضايا رأيا بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز للجهة الإدارية صاحبة

الشان بخالفة هذا الراى الا بقرار مسبب من الوزير المختص .

مادة ٨ - لا يجوز اجراء صلح فى دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها فى اجراء الصلح . كما يجوز لهذه الادارة ان تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها وذلك مع عدم الاخلال باحكام قانون مجلس الدولة .

مادة ٩ - تنشأ لهذه الادارة فروع فى المدن التى يصدر بتحديد ها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الادارة بعد اخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ١٠ - ينوب الرئيس عن الادارة فى جميع صلاتها بالمصالح العامة أو بالخير ويكون له الاشراف على جميع أعمالها وموظفيها .

وفى حالة غياب الرئيس ينوب عنه فى جميع الاختصاصات الأقدم فالأقدم من الوكلاء .

مادة ١١ - يعاون رئيس الادارة فى تنفيذ اختصاصاته الهيئة بالمادة السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل يتدب بقرار من رئيس الادارة .

مادة ١٢ - يقدم رئيس ادارة القضايا كسمل سنة - وكلما رأى ذلك - تقريراً الى وزير العدل متضمناً ملاحظاته على سير العمل بالادارة مع بيان وجهه الاصلاح .

مادة ١٣ - يشترط فيمن يعين عضواً بالادارة .

(١) أن تكون جنسية الجمهورية العربية المتحدة ويكون متضمناً بالأهلية المدنية الكاملة .

(٢) أن يكون حاصل أعلى درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بالجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة اجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح فى هذه الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

(٣) الا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مغل بالشرف ولو كان قد رد اليه اعتباره .

(٤) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٥) الا يكون متزوجا بأجنبية . ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية اعفاؤه من هذا الشرط اذا كان متزوجا بأجنبية تنتمى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية .

مادة ١٤ - يكون التعيين في وظائف الادارة بطريق الترقية من الدرجات التي تسبقها مباشرة .

ولا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من غير رجال الادارة على ربع عدد الوظائف .
وتحدد النسبة على أساس الوظائف الخالية خلال سنة مالية .

ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحصل محلهم من خارج الادارة وكذلك الوظائف المنشأة عند شغلها لأول مرة .

مادة ١٥ - يكون شأن الرئيس والوكلاء بالنسبة الى شروط التعيين شأن الرئيس والوكلاء بمجلس الدولة .
يكون شأن باقى الاعضاء في ذلك شأن أقرانهم في القضاء والنيابة حسب التفصيل الاتى

المستشار	شأنه في ذلك شأن المستشار بمحاكم الاستئناف .
المستشار المساعد فئة أ	الرئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة أ
المستشار المساعد فئة ب	الرئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة ب
النائب فئة أ	القاضى من الفئة أ
النائب فئة ب	" " " " " ب
المخاضى	وكيل النيابة .
المندوب	مساعد النيابة .
المندوب المساعد	معاون الناة .

مادة ١٦ - يعين رئيس ادارة القضايا والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل .

وعين المستشارون والمستشارون المساعدون من الفئة أ أو ب بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى أما من عدا هؤلاء من أعضاء الادارة فيصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الادارة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ١٧ - تعين الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين عنوان أو أكثر في وقت واحد وفى الدرجة عينها أوقفوا اليها حسب اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء الإدارة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول

مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج الإدارة في قرار التعيين ، وذلك بعد أخذ

رأى المجلس الأعلى .

ويجوز تحديد الأقدمية لمن يعينون من رجال القضاء والنيابة ومجلس الدلالة
والمشتغلين بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى
بأحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة والنظر في تاريخ تعيينهم في الوظائف المماثلة
أو بحسب مقدار مرتباتهم وتاريخ حصولهم عليها .

وبالنسبة للمحامين تحدد أقدمياتهم بين أغلبية زملائهم داخل الإدارة .

ويصدر بتحديد من يعتبر نظير اقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

مادة ١٨ - إذا قدر عضو الإدارة بدرجة أقل من المتوسط أو متوسط فلا يجوز ترقيته إلى الدرجة أو الفئة
الأعلى إلا بعد حصوله على تقريرين متتاليين في سنتين بدرجة فوق المتوسط على الأقل .

مادة ١٩ - يكون نقل أعضاء الإدارة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأى
المجلس الأعلى .

مادة ٢٠ - يجب أن يقيم أعضاء الإدارة في البلد الذى به مقر عملهم . ولا يجوز لرئيس الفرع أو القسم
أن يتغيب عن مقر عمله قبل إخطار رئيس الإدارة ولا أن ينقطع عن عمله لسبب غير مفاجئ .
قبل أن يرخص له في ذلك كتابة . فإذا أخل بهذا الواجب نبهه رئيس الإدارة إلى ذلك
كتابة وأن استمر في المخالفة وجب رفع الأمر إلى مجلس التأديب .

ويحل رئيس الفرع أو القسم محل رئيس الإدارة في هذه الاختصاصات بالنسبة
للأعضاء الذين يعملون بالفرع أو القسم الذى يتولى رئاسته .

وتبين اللائحة الداخلية الحد الأقصى للعدد التى يقضيها العضو في البلاد المختلفة
والاقسام التى تستثنى من ذلك .

مادة ٢١ - يجوز اعارة أعضاء إدارة القضايا لأعمال قانونية أو فنية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات
العامة أو إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من وزير العدل
بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

كما يجوز نذب أعضاء إدارة القضايا مؤقتا لأعمال أخرى قانونية أو فنية غير عملهم أو بالإضافة إلى عملهم وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .

مادة ٢٢ - لا يجوز أن تزيد مدة نذب العضو طول الوقت لغير عمله أو إعارته على سنتين متصلتين .

ومع ذلك يجوز في حالة الضرورة القسوى - أن تزيد المدة على هذا القدر بالنسبة للإعارات الخارجية لدولة أخرى . ويكون ذلك بقرار جمهوري بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .

وتعتبر المدة متصلة في حكم الفقرتين السابقتين إذا تتابعت أيامها أو فضل بينهما فاصل زمني يقل عن خمس سنوات .

مادة ٢٣ - تحدد مراتب أعضاء إدارة القضايا وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢٤ - يكون بإدارة القضايا إدارة للتفتيش الفني تتألف من رئيس في درجة مستشار على الأقل وعدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين .

ويكون نذبهم للعمل بهذه الإدارة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة لمدة سنة قابلة للتجديد بعد أخذ رأي المجلس الأعلى .

ويضع وزير العدل لائحة للتفتيش الفني بناء على اقتراح رئيس الإدارة بعد أخذ رأي المجلس المذكور . ويكون التقدير بأحدى الدرجات الآتية : كفاء - فوق المتوسط - متوسط - أقل من المتوسط . ويجب أن يحاط رجال الإدارة علما بكل ما يلاحظ عليهم .

مادة ٢٥ - تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الأعلى منضما إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية .

وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا في اختصاص القضاء .

وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يبيده من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة إلا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .

مادة ٢٦ - تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بتأديب أعضاء إدارة القضايا والمقومات التي يجوز توقيعها هي : الانذار - اللوم - العزل - وقام الدعوى التأديبية من وزير العدل بناء على طلب رئيس الإدارة .

ولا يقدم هذا الطلب الا بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق ادارى يتولاها أحد وكلاء الإدارة بانتداب من وزير العدل بالنسبة الى المستشارين أو مستشار من إدارة التفتيش الفنى بالنسبة لغيرهم من الأعضاء .

مادة ٢٧ - اذا حصل عضو الإدارة على تقريرين متواليين درجة أقل من المتوسط أو أربعة تقارير متوالية بدرجة متوسط طلب وزير العدل الى لجنة التأديب والتظلمات النظر في أمره . وتقوم اللجنة بفحص حالته وسماع أقواله فاذا تبينت صحة التقارير قررت إحالته الى المعاش أو نقله الى وظيفة عامة أخرى . ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي وجهه من الوجوه أمام أية جهة .

مادة ٢٨ - لرئيس القسم أو الفرع حق تنبيه الأعضاء في دائرة اختصاصه الى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم . ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة . وفي الحالة الاخيرة تبلغ صورة لرئيس الإدارة الذي يبلغها لوزير العدل .

وللمعروف حالة اعتراضه على التنبيه الصادر اليه كتابة من رئيس القسم أو الفرع أن يطلب خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اياه الى لجنة التأديب والتظلمات اجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلا للتنبيه . ولهذه اللجنة أن تجر به بمعرفه أحد أعضائها أو من ترى نديه من المستشارين بعد سماع أقوال العضوان رأت وجها لذلك . ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن وتبلغ قرارها الى وزير العدل .

فاذا كان التنبيه صادرا من واحد ممن تولى منهم اللجنة حل محله فيها ممن يليه في الأقدمية . ولوزير العدل ولرئيس الإدارة حق تنبيه أعضاء الإدارة بعد سماع أقوالهم على أن يكون لهم حق الاعتراض أمام اللجنة المشار اليها .

وفي جميع الاحوال اذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائيا رفعت الدعوى التأديبية .

مادة ٢٩ - يحال أعضاء إدارة القضايا الى المعاش يحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية . ولا تجوز ازالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

مادة ٣٠ - إذا استنفذ عضو الإدارة الإجازات العرضية طبقا للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل إلى المعاش بقرار من السلطة التي تملك التعيين وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

يجوز أن يكون طلب الإحالة إلى المعاش لأسباب صحية من العضو نفسه .

يجوز أن تضاف إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لهلوسو السن المقررة للإحالة إلى المعاش . ولا يجوز أن تزيد على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في المعاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيهها في السنة .

مادة ٣١ - استثناء من أحكام قانون موظفى الدولة وقوانين المعاشات لا يترتب على استقالة أعضاء إدارة القضايا سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة وسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة .

مادة ٣٢ - إذا انقطع عضو الإدارة عن عمله خمسة عشر يوما كاملة بدون إذن يعتبر مستقila ولو كسبان الانقطاع بعد انتهاء مدة إجازته أو إعارته أو نديه لغير عمله ، فإذا قدم أسبابا مقبولة جاز لوزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة أن يقرر عدم اعتباره مستقila وذلك بعد أخذ رأى المجلس الأعلى .

وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب إجازة من نوع الإجازة السابقة أو إجازة اعتيادية بحسب الأحوال .

مادة ٣٣ - تطبق على الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين القواعد العامة للتوظيف في الحكومة

مادة ٣٤ - يكون الامتحان للتعين أو الترقية في الوظائف الإدارية والكتابية تحريرا وشفويا في المواد الآتية :

(١) ماتعلق بما يقوم به هؤلاء الموظفون من عمل في التشريعات الخاصة بالأجراءات والقانون المدني وقانون التجارة .

(٢) معلومات عامة عن قوانين الرسم ونظام موظفى الدولة ولوائح الحسابات والميزانية .

(٣) الخط والآلة الكتابية .

ويؤدى الامتحان فى المكان الذى يحدده الامين العام للإدارة .

ويجب للشجاح فيه الحصول على ٤٢ ٪ على الأقل من مجموع درجات كل مادة فى
الامتحانات التحريرية والشفوية و ٦٠ ٪ من المجموع الكلى . وعمل بنتيجة الامتحان
لمدة السنوات الثلاث التالية له .

مادة ٣٥ - لا يجوز ترقية أحد الموظفين الإداريين أو الكتابيين من الدرجة التى عين فيها السبى
الدرجة التى تليها إلا اذا حسنت الشهادة فى حقه ونجح فى امتحان يختبر فيه
كتابة وشفاهة . ومعنى حملة الشهادات العليا من شرط الامتحان .

مادة ٣٦ - تتولى اجراء الامتحان الخاص بتعيين الموظفين الإداريين والكتابيين وترقيتهم لجنة
تشكل بقرار من رئيس الإدارة وتكون رئاستها للامين العام .

مادة ٣٧ - يكون لرئيس إدارة القضايا سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة الى
الموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين . كما يكون لامين عام إدارة القضايا
بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال .

المرتبات

- (١) رئيس إدارة القضايا ٢٠٠٠ ج . وعامل معاملة من هو في حكم درجته في المعاش
- (٢) الوكلاء ١٨٠٠ ج . وعامل كل منهم معاملة من هو في حكم درجته في المعاش
- (٣) المستشارون ١٣٠٠ - ١٧٠٠ ج بعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين .
- (٤) المستشارون المساعدون من الفئة (أ) والـمستشارون المساعدون من الفئة (ب) ٩٠٠ - ١٣٠٠ ج بعلاوة ٨٤ ج كل سنتين .
- (٥) النواب من الفئة (أ) والنواب من الفئة (ب) ٥٤٠ - ١٠٨٠ ج بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين تزداد إلى ٧٢ ج بعد ثلاثين
- (٦) المحامون ٤٦٠ - ٥٤٠ ج بعلاوة ٣٦ ج كل سنتين .
- (٧) المندوبون ٢٤٠ - ٣٦٠ ج بعلاوة ٣٠ ج كل سنتين .
- (٨) المندوبون المساعدون ٨٠ ج تزداد إلى ٢٤٠ ج بعد سنتين

تسرى فيما يتعلق بتحديد الوظائف وتعيين المرتبات والمعاشات وكذلك بنظامها جميعاً الأحكام والقواعد المقررة أو التي تقر في شأن رجال القضاء .

المذكرة التفسيرية
للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣
في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة

لما كانت ادارة قضايا الحكومة من الهيئات الرئيسية . لما تقوم عليه من المحافظة على اموال الدولة ورعاية مصالحها خصوصا بعد ان اتسع النشاط الحكومي وتشعب في ظل الأوضاع الجديدة . فقد روي اعادة تنظيمها تنظيميا شاملا بان يوضع لها قانون مستقل ينطوي على تعديلات وتشكيلات جديدة تماثل في جوهرها ما هو مقرر في شأن رجال القضاء والنيابة العامة وسجل الدولة وذلك بالقدر الذي تقتضيه طبيعة العمل في تلك الادارة وحسن سير الامور فيها .

وفيما يلي بيان بأهم الاحكام التي انطوى عليها هذا المشروع :

أشير في المادة الثانية من المشروع الى الوكلاء بصيغة الجمع بعد ان زاد عددهم الى ثلاثة ابتداء من ميزانية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ كما تضمنت المادة اشارة الى تقسيم كل من المستشارين المساعدين والنسابة الى فئتين (أ و ب) وذلك أسوة بنظرائهم من رجال القضاء والنيابة واستهداه بذات الاعتبار التي دفعت الى الأخذ بهذا التقسيم في مشروع قانون السلطة القضائية .

ورغبة في تعزيز الضمانات لرجال ادارة القضايا وكفالة الاطمئنان لهم في شئونهم . روي إنشاء مجلس أعلى للإدارة للنظر في جميع ما يتعلق بشئون اعضائها . وهو ما تنقلت به المادة الرابعة من المشروع التي أبانت أيضا أن المجلس المذكور شكل برئاسة رئيس الادارة وعضوة أقدم أربعة من رجالها . وأنه يتعين أخذ رأيهم في تعيين أعضاء الادارة (سواء أكان التعيين مبتدأ أم بطريق الترقية الى الدرجة الاعلى) وتحديد اقدمياتهم . ونقلهم واعارتهم . وندبهم خارج الادارة . وغير ذلك من الأمور التي ينص القانون على وجوب أخذ رأي المجلس في شأنها . كأصدار اللائحة الداخلية للادارة أو تعديلها (م ٥) . وإنشاء الفروع (م ١) . وإصدار أو تعديل لائحة التفتيش الفني (م ٢٤) . والاحالة الى المعاش لاسباب صحية (م ٣٠) . وتقدير عذر من سبق له التغيب عن عمله بدون اذن (م ٣٢)

قد أوجب المشروع إصدار لائحة داخلية للادارة توضح نظام العمل فيها وفي الفروع . وقواعد الترقية كما تحدد اختصاص كل وكيل من وكلاء الادارة واتي الأعضاء والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية . وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل . بناء على اقتراح رئيس الادارة . بعد أخذ رأي المجلس الأعلى (م ٥)

وردت المادة السادسة من المشروع ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون القائم في صدد الجهات التي تنوب ادارة القضايا فيها يرفع منها أو عليها من قضايا ، وأضافت المجالس المحلية الى تلك الجهات وذلك حسبما لا يجدل في شأن هذا الاختصاص - كما تضمنت أيضا فقرة مستحدثة تردد القاعدة المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة لتسليم صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام ، وتشير الى جريان هذه القاعدة أيضا على صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بجهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى .

وقد لوحظ أن جهة الادارة - تصرف في بعض الاحيان - على رفع الدعوى أو الطعن بالمخالفة لرأى ادارة القضايا ، مما يترتب عليه الحكم ضدها غالبا ، ولهذا زوى تنظيم هذا الوضع ، فكانت المادة السابعة من المشروع التي تنص على أن ادارة القضايا اذا ابدت رأيها بعدم رفع الدعوى أو الطعن فلا يجوز لجهة الادارة مخالفة هذا الرأى الا بقرار مسبب من الوزير .

وقد نصت المادة ١١ من المشروع على انشاء امانة عامة في ادارة القضايا لمعاونة رئيس الادارة في تنفيذ اختصاصاته المبينة في المادة العاشرة ، وهو نظام مستمد أساسا مما هو متبع في مجلس الدولة .

وتعرضت المادة ١٣ من المشروع للشروط العامة اللازم توافرها فيمن يعين عضوا بادارة القضايا فاستبعدت شرط الحصول على دبلومات عليا بالنسبة للموظف التي تقل عن وظيفة نائب وذلك لأسوة بما هو متبع في شأن اقرانهم في النيابة العمومية ، وقد اقتضى ذلك اعادة وظيفة المندوب المساعد لتكون مقابلة لوظيفة معاون النيابة ، وفيما يتعلق بشروط التعيين الأخرى ، وما قد يتضمنه من تحديد أقدمية فقد تكفلت المواد من ١٤-١٧ بإيضاحها ، وهي تنطوي على ضوابط مستمدة في جوهرها من نصوص قانون السلطة القضائية أو قانون تنظيم مجلس الدولة أما قواعد الترقية فقد أشير الى بعضها فيما تقدم من نصوص وشركت التفاصيل لتكون محل علاج في اللائحة الداخلية للادارة (م ٥) . وفي هذا المجال أيضا أشارت المادة ١٨ من المشروع الى أن عضو الادارة اذا قدر بدرجة أقل من المتوسط أو متوسط فلا تتأني ترقيته الى الدرجة أو الفئة الأعلى الا بعد حصوله على تقريرين متتاليين في سنتين مختلفتين بدرجة فوق المتوسط على الأقل ، وهو ما يتبع حاليا بالنسبة للقضاة .

وتعالج المادة ١٩ من المشروع أحكام نقل أعضاء الادارة ، أما المادة التالية لها فقد استحدثت ضوابط لاقامة العضو في البلد الذي به مقرر عمله ووسائل تكفل رقابة تنفيذ ذلك ، وأوجبت وضع حد أقصى للمدة التي يقضيها العضو في البلاد المختلفة تاركة بيان هذا الحد لللائحة الداخلية .

وقد تكفلت المادتان ٢١ و ٢٢ من المشروع بوضع ضوابط للاعارة والندب تسرى على أعضاء الإدارة أيا كانت درجاتهم ، وأهمها وضع حد أقصى لمدة الاعارة والندب الكامل هو مدة سنتين ، وذلك حتى لا ينقطع العضو عن محيط عمله الفني ولا يبعد عن ملاحقة التطورات فيه وحتى يفسح المجال لتسييرهم للأعمال بجهد في خدمة الجهات طالبة الاعارة أو الندب . ومن هنا فقد اعتبر المشروع التزام هذه المدة مثالا بالنظام العام بحيث يترتب البطالان على مخالفة هذا الالتزام . وقد روى - في شأن الندب الكامل والاعارة الداخلية - أن يطبق هذا الالتزام تطبيقا مطلقا لا يحتمل الاستثناء بحيث تقع المدة الزائدة في مجالها باطلة بطلانا مطلقا في جميع الأحوال . أما الاعارة الخارجية لدولة أخرى فقد رخص المشروع تجاوز تلك المدة في شأنها بصفة استثنائية مخففة وفي أضيق الحدود ، فكان أن نص على أن التجاوز في شأنها لا يكون الا " في حالة الضرورة القصوى " وذلك حتى يتسع النص لمواجهة الحالات النادرة للغاية التي تقتضيها مصلحة عليا للدولة . وواضح أن هذه الصورة لا تنأى في شأن الاعارة الداخلية والنسب حيث يمكن معالجتها عن طريق النقل .

هذا وقد نص على أن تضم مدد الندب الكامل والاعارة فتعتبر مدة واحدة كل مجموعة من المهود لا يفصل بينها فاصل زمني يبلغ خمس سنوات أو أكثر . وفنى عن البيان ان الاعارة والندب الكامل يكمل كل كل منهما الآخر في شأن حساب المدة .

ورغبة في كفالة مزيد من الضمانات لأعضاء الإدارة تصدى المشروع للنص على إدارة التفتيش الفني فأوضح تشكيلها ، وأوجب اصدار لائحة لها بعد أخذ رأى المجلس الأعلى ، وحدد درجات الكفاية ، واستلزم احاطة أعضاء الإدارة علما بكل ما يلاحظ عليهم (م ٢٤) .

كما استحدث المشروع أوضاعا جديدة في شأن تأديب أعضاء الإدارة والندب في قضايا الانسحاب أو التعمير المتعلقة بشئونهم ، فجعل هذا وذاك من اختصاص لجنة يطلق عليها اسم (لجنة التأديب والتظلمات) ، تشكل في أحد عشر عضوا : هم أعضاء المجلس الأعلى منضمين اليهم ستة من المستشارين حسب ترتيب أقداميتهم . والنظام مستمد في جوهره مما هو متبع في مجلس الدولة .

ورغبة في تقرير ضمانات لأعضاء الإدارة قبل تقديمهم للمحاكمة التأديبية ، اشترطت المادة ٢٦ من المشروع أن يكون الطلب مسبقا بتحقيق جنائي أو إداري - أما التحقيق الجنائي فيدعي أنه يخضع للضوابط والاحكام المترتبة في شأن التحقيقات الجنائية عموما . وأما التحقيق الإداري فيتعين أن يجريه أحد وكلاء الإدارة بانتداب من وزير العدل اذا كان من يجرى التحقيق معه مستشارا ، فاذا كانت درجته أقل من ذلك تولى التحقيق أحد المستشارين بإدارة التفتيش الفني .

رؤى رعاية للمصالح العام - النص بالتحديد والوضوح على حالة من حالات الاحالة الى المعاش
بينها ضعف عضو الادارة المائل في تقارير التفتيش المتوالية في حقه (تقريرين بدرجة أقل من المتوسط
أو أربعة تقارير بدرجة متوسط) بحيث يجب على وزير العدل - دون ترخيص أن يعرض أمر هؤلاء على لجنة
التأديب والتظلمات ، وذلك سواء كانوا قد حصلوا على تلك التقارير كلها أو بعضها قبل العمل به - هذا
القانون أو بعده . وفي قيام اللجنة المذكورة بفحص الحالات المقدمة اليها تتحقق من صحة تقارير التفتيش
ولها أن تعقب عليها ، فإذا انتهت من فحصها الى أن التقارير صحيحة قررت احالة العضو الساسي
المعاش أو نقله الى وظيفة هامة أخرى . ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا غير قابل للطعن فيه
بإى وجه من الوجوه أمام أية جهة .

قد عالجت المادة ٢٨ من المشروع وضع بعض الضوابط الكفيلة برقابة الاعضاء في كل مما يقع منهم
مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم ، فنصت على حق الوزير ورئيس الادارة رؤساء الأقسام والفروع فسي
توجيه تنبيه الى مرتكب المخالفة وكلفت للاخير سبيل التظلم من القرار أمام لجنة التأديب والتظلمات . وقد
استمدت هذه الاوضاع المستحدثة مما هو متبع في شأن رجال القضاء (المادة ١٠٤ من قانون السلطان
القضائية) .

قد فن المشروع القاعدة المقررة من اعتبار الشخص مستقلا اذا انقطع عن عمله خمسة عشر يوما كاملة
بدون إذن ، ولو كان الانقطاع بعد انتهاء مدة اجازته أو ندمه لغير عمله أو اعارته الداخلية أو
الخارجية (م ٣٢) . ووضح أن الاستقالة في هذه الحالة تقع تلقائيا ، بقوة القانون ، دون حاجة الى صدور
قرار بشأنها ، ودون حاجة الى اخطار سابق من جانب جهة الادارة الى المتغيب بوجوب عونه الى عمله
اذ الغرض انه يعلم التاريخ الذى يتعين أن يياشر العمل فيه . كما عالجت هذه المادة حالة ابداء الاعذار
بعض مضي المدة سالفة الذكر .

أما بالنسبة للموظفين الاداريين والكتابيين والمستخدمين فقد استحدث المشروع نصا يخول رئيس
الادارة بالنسبة اليهم سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح كما يخول الأمين العام للادارة سلطة
وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الأحوال (م ٣٧) . وهنص بمآثل المادة ٧١ من قانون مجلس
الدولة .

قد أرفق بالمشروع جدول للمرتبات لم يتضمن أى تعديل لفئات المرتبات المقررة في القانون القائم

وتتشرف وزارة العدل برفع هذا المشروع الى السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التى أقرها
مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير العدل

(فتحى الشـرقاوى)

النشرة التشريعية — صفحة ٤٦١١ — لسنة ١٩٦٧ شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧

الجريدة الرسمية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٧ — العدد ١٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧

في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام

رئيس الجمهورية

بعد ان طلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والفصلي المعدل بالقانون رقم

١٣٦ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تفهيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة المعدل

بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل

بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ .

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة المعدل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة .

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط

الصف والجنود بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٥

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٨/٣١ العدد ٣٥ مكرر - النشرة التشريعية صفحة ٣٦١٩ (أغسطس ١٩٦٩)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩
بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لها قوة القانون ،
- وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية بالمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية ،
- وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بشأن المحكمة العليا .

قرر القانون الاتسى :

مادة ١ - ينشأ مجلس اعلى للهيئات القضائية .

ويتولى المجلس الاشراف على الهيئات القضائية والتنسيق فيما بينها ،
ويبدى رأيه في جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات ، كما يتولى دراسة واقتراح التشريعات الخاصة
بتطوير النظم القضائية .

مادة ٢ - يباشر المجلس الاختصاصات الاتية :

(١) الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الاعلى والمجلس الاستشارى الاعلى للنيابات بموجب احكام
قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه او بموجب أى قانون
آخر .

(٢) الاختصاصات المقررة للمجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة ، او للجمعية العمومية
للمجلس فيما يتعلق بشئون أعضائه بموجب قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ المشار اليه أو أى قانون آخر .

(٣) الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى بادارة قضايا الحكومة بموجب قانون ادارة قضايا الحكومة
الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أو أى قانون آخر .

(٤) الاختصاصات المقررة لمدير النيابة الادارية واللجنة المشكلة برأسته طبقا لقانون النيابة الادارية الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه بالنسبة التعيين وترقية أعضاء النيابة الادارية .

مادة ٣

رأس المجلس الاعلى للهيئات القضائية رئيس الجمهورية
ومشكل المجلس على الوجه الآتى :
وزير العدل
رئيس المحكمة العليا
رئيس محكمة النقض
رئيس مجلس الدولة
رئيس محكمة استئناف القاهرة
النائب العام
رئيس ادارة قضايا الحكومة
مدير النيابة الادارية
أقدم نواب رئيس مجلس الدولة
رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

نائب لرئيس المجلس
أعضاء

وجوز لرئيس الجمهورية أن يعين بالمجلس عضوين آخرين ممن سبق لهم العمل بالهيئات القضائية في وظيفة مستشار أو ما يعادلها على الأقل ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٤

إذا لم يحضر رئيس الجمهورية ووزير العدل جلسات المجلس تكون الرئاسة لرئيس المحكمة العليا . وإذا تغيب أحد أعضاء المجلس أو منعه مانع من الحضور يحل محله .
بالنسبة لرئيس المحكمة العليا أو رئيس محكمة النقض أو رئيس مجلس الدولة يحل محله أقدم النواب بالمحكمة أو بالمجلس .
وبالنسبة للنائب العام يحل محله المحامي العام الذي يقوم مقامه .
وبالنسبة لرئيس ادارة قضايا الحكومة يحل محله أقدم وكلاء الادارة .
وبالنسبة لمدير النيابة الادارية يحل محله أقدم الوكلاء العامين .

مادة ٥

يجتمع المجلس الاعلى للهيئات القضائية بوزارة العدل أو في أي مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية وتكون جميع مداولاته سرية .
ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور سبعة من أعضائه على الأقل .
وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية اصوات الحاضرين على الاقل الاغلبية عن خمسة أصوات وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

- مادة ٦ - يضع المجلس القواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته .
- يشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تختص بدراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها مما يدخل في اختصاص المجلس ، وذلك قبل عرضها عليه . ويكون تشكيل اللجنة الخاصة بكل هيئة من جميع ممثليها بالمجلس ثم أقدم الأعضاء بها .
- كما يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر وأن يفوضها ببعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل .
- مادة ٧ - يكون للمجلس امانة عامة يرأسها أحد المستشارين أو من في درجته بطريق الندب ، ومصدر بتنظيمها قرار من المجلس .
- مادة ٨ - يلغى أى تشكيل نقل اختصاصه الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بموجب هذا القانون .
- مادة ٩ - يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .
- مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٩٦٩/٨/٣١)

المذكرة الإيضاحية

لمشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢

لسنة ١٩٦٩

تدعو ضرورات اصلاح القضاء الى اعادة تنظيم الأجهزة العليا في الهيئات القضائية سواء بالنسبة للعمـل القضائي أو بالنسبة لإدارة شؤون الهيئات القضائية .

فبالنسبة للعمل القضائي كان الاتجاه الى انشاء المحكمة العليا ، لتعمل على كفالة تطبيق مبادئ القانون بالنسبة للكافة بما يتفق مع اهداف الشعب وآماله التي رسمتها مبادئ الميثاق وأحكام الدستور .

وبالنسبة لإدارة شؤون الهيئات القضائية فقد استقر الرأي على انشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ليتولى الإشراف على جميع الهيئات القضائية والتنسيق بينها بدلاً من العديد من المجالس والتشكيلات التي تتولى هذه المهام بموجب القوانين القائمة .

وقد رؤى أن يكون للمجلس من القوة والفاعلية ما يساعده على النهوض بمهامه الكبيرة ففى إدارة شئون القضاء بأن يكون تشكيل المجلس برئاسة رئيس الجمهورية تقديرًا لأهمية الدور الذى يقوم به المجلس فى تنظيم الهيئات القضائية وتدعيمه ، وهذا الاتجاه يتفق مع ما تسير عليه كثير من الدول ومنها فرنسا وإيطاليا وجعل رئاسة مجلس القضاء الأعلى لرئيس الجمهورية واعتبار أن مسئوليات رئيس الجمهورية تشمل بالضرورة مسئولياته عن حالة انتظام الأجهزة المسئولة عن توفير العدالة بين المواطنين .

وتحقيقًا لما تقدم فقد أعد مشروع القانون المرافق

وقد نصت المادة الأولى منه على إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ليكون له الإشراف على شئون الهيئات القضائية والتنسيق بينها ، وأبداء الرأى فى جميع المسائل المتعلقة بالهيئات المذكورة ، وأجراء الدراسات واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية .

ونصت المادة الثانية على أن يباشر المجلس اختصاصات المجالس والجمعيات والتشكيلات المنصوص عليها فى قوانين الهيئات القضائية وهى مجلس القضاء الأعلى والمجلس الاستشارى الأعلى للنيابات والمجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة واختصاصات الجمعية العمومية لمجلس الدولة فيما يتعلق بشئون القضاء والمجلس الأعلى بإدارة قضايا الحكومة ، واختصاصات مدير النيابة الإدارية واللجنة المشكلة برياسته بالنسبة لشئون أعضاء الهيئات القضائية .

ونصت المادة الثالثة على أن تكون رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية لرئيس الجمهورية ، على أن يشكل المجلس من وزير العدل نائبًا للرئيس ومن رئيس المحكمة العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة والنائب العام ورئيس إدارة قضايا الحكومة ومدير النيابة الإدارية وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية . كما أجاز النص أن يعين رئيس الجمهورية بالمجلس عضوين آخرين ممن سبق لهم العمل بالهيئات القضائية فى وظيفة مستشار أو ماعاد لها على الأقل على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ونصت المادة الرابعة على أن يتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة جلسات المجلس فى حالة عدم حضور رئيس الجمهورية أو وزير العدل ، كما حددت من يحل محل كل عضو من الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم إذا تغيب أو منعه مانع من الحضور .

ونصت المادة الخامسة أن يجتمع المجلس بوزارة العدل أو فى أى مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية وأن تكون المداولات سرية . كما حددت النصاب الذى يصح به انعقاد المجلس بسبعة أعضاء ، وأن تصدر

قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين على الأقل هذه الأغلبية عن خمسة أصوات ، وعند التساوى يرجع الجانب الذي
ملكه الرئيس .

ونصت المادة السادسة على أن يضع المجلس القواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ، وأوجب
النص أن يشكل المجلس لكل هيئة من الهيئات القضائية لجنة من خمسة أعضاء تختص بدراسة حركات التعيين والترقية
والنقل والطلبات المتعلقة بها مما يدخل في اختصاص المجلس وذلك قبل العرض عليه ، وحيث أن يكون تشكيل
اللجنة الخاصة بكل هيئة من هيئاتها بالمجلس ثم أعدم الأعضاء بها من غير أعضاء المجلس .

ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنسم يجوز للمجلس كذلك أن يشكل من بين أعضائه لجنة
أو أكثر وأن يدرسها بعض اختصاصاته هذا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل الذي يجب أن تعرض عليه
المجلس للمناقشة .

ونصت المادة السابعة على أن يكون للمجلس امانة عامة يرأسها أحد المستشارين أو من في درجته يعينه
الرئيس ، ويصدر بتعليمات الرار من المجلس .

كما نصت المادة الثامنة على إلغاء التعديلات القائمة والتي ألت اختصاصاتها إلى المجلس الأعلى للهيئات
القضائية بموجب هذا القانون .

ونصت المادة التاسعة على إلغاء أو حكم بعدم إعمال هذا القانون .

كما نصت المادة العاشرة على أن يعمل بالقانون بعد نشره في تاريخ النسخة .

الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٨/٣١ - العدد ٣٥ مكرر - النشرة التشريعية صفحة ٣٦٢٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩
بإعادة تشكيل الهيئات القضائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ،

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا ،

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يعاد تشكيل الهيئات القضائية المنظمة بالقوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - يصدر رئيس الجمهورية خلال المدة المذكورة القرارات اللازمة لاعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية في وظائفهم الحالية أو في وظائف مماثلة بالهيئات القضائية الاخرى .
وشمل قرار اعادة التعيين الوظيفة والأقدمية فيها .

مادة ٣ - يعتبر من لا تشملهم قرارات اعادة التعيين المشار اليها في المادة الثانية محالين الى المعاش بحكم القانون وتسوى معاشاتهم أو مكافأتهم على أساس آخر مرتب .

مادة ٤ - يجوز خلال المدة المحددة في المادة الأولى أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين أى عضو من أعضاء الهيئات القضائية الذين لم تشملهم القرارات المشار اليها في المادة الثانية فى أى وظيفة أخرى معادلة لدرجة وظيفته فى الحكومة أو فى القطاع العام .

مادة ٥ - يكون لرئيس الجمهورية خلال المدة المحددة فى المادة الأولى كافة الاختصاصات المقررة للمجالس والجمعيات والتشكيلات الأخرى المنصوص عليها فى القوانين المنظمة للهيئات القضائية بالنسبة للتعيين

ونصت المادة الثالثة على اعتبار كل من لم تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش يحكم القانون وتسوية معاشاتهم على أساس آخر مرتب .

وتضمنت المادة الرابعة في القانون حكما يقضي بجواز تعيين أي عضو من أعضاء الهيئات المذكورة في وظيفة أخرى معادلة لدرجة وظيفته في الحكومة أو في القطاع العام .

ونصت المادة الخامسة على أن يكون لرئيس الجمهورية خلال المدة المحددة في المادة الأولى كافيته الاختصاصات اللازمة للتعيين والترقية والنقل في الهيئات القضائية المختلفة دون حاجة إلى أي إجراء آخر .

ونصت المادة السادسة على نشر القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ نشره .

وقد أعد المشروع بالصيغة المرافقة برجاء التفضل في حالة الموافقة - بإصداره وفقنا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

الجريدة الرسمية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ — العدد ٣١ مكرر — النشرة التشريعية عن شهر سبتمبر

سنة ١٩٦٩ ص ٤٠٦١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩
في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات لها قوة القانون ،
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ،
وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ،
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ،
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ،
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

تقرر القانون الآتي

مادة ١ — مع مراعاة الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للهيئات القضائية بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ يكون التعيين والترقية في جميع الدرجات بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية المنظمة بالقوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩)

المذكورة الايضاحية

لمشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم

٨٥ لسنة ١٩٦٩

لما كانت ضرورات اصلاح القضائي قد اقتضت اصدار القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بانداء المجلس الاعلى للهيئات القضائية ليتولى الاشراف على جميع هذه الهيئات والتنسيق بينها .

ولما كانت شئون هذه الهيئات جميعا قد آلت - بإنشاء هذا المجلس - إلى جهة واحدة ، فقد غدا مسن غير السائق أن تتفاير الأداة التي تصدر بها تعيينات وشرقيات أعضاء هذه الهيئات مما ينبغي معه توحيد هذا كذلك . وليس من شك أن في اسناد الامر في هذه الشئون جميعا إلى قرارات تعذر من رئيس الجمهورية ما يحقق هذا الغرض ، ويتسق في الوقت ذاته مع تشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية برئاسة ، فضلا عن أنه يضمن حسن اختيار أعضاء هذه الهيئات على اختلاف درجاتهم وبرزها لوزائهم من مكانة وأهمية .

ومن ثم فليس غريبا أن يورد مشروع القانون المرافق مضمنا النص على أن يكون التمييز والترقية في جميع الدرجات بالنسبة إلى أعضاء الهيئات القضائية بقرار من رئيس الجمهورية وذلك مع مراعاة الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وتشرف وزير العدل بأن يرفع مشروع القانون المرافق بمرجاء التفضل بالموافقة على (صبيداره

وزير العدل

القوائم المصرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ - العدد ٦٣ - صفحة رقم ١٩٧٢ بالنشرة التشريعية عن شهر

مارس سنة ١٩٦٩

وزارة العدل

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٩

بتعديل اللائحة الداخلية لإدارة التفتيش الفني بإدارة قضايا الحكومة

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، وعلى القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ باللائحة الداخلية للتفتيش الفني لهذه الإدارة ، وبناء على اقتراح رئيس إدارة قضايا الحكومة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى ،

مقرر

مادة ١ - تعدل المادة الخامسة من لائحة التفتيش الفني على الوجه الآتي :

يتناول التفتيش فحص ملفات عدد كاف من الدعاوى والمنازعات التي ببشرت خلال الفترة الستة يحدد ها رئيس التفتيش والتي لا تقل عن أربعة شهر متتالية يختار المفتش خمس منها على الأقل ويقدم العضو الذي يجرى التفتيش عليه خمس قضايا من اختياره . كما يتناول الفحص عمل العضو عن شهر كامل خلال فترة التفتيش مع بيان مدى اهتمامه بسحب الأحكام الصادرة لصالح الحكومة واتخاذ اللازم نحو إعلانها وتنفيذها وجميع القضايا المحكوم فيها ضد الحكومة وما شطب أو وقف أو انقطع سير الخصومة فيه ، وما قضى باعتباره كأن لم يكن من الدعاوى المرفوعة من الحكومة والقضايا التي تحت الرفع والمحكوم فيها بفقرات وشمل الفحص مذكرات العضو وما يكون قيد بأشهره من أعمال قنينة أخرى .

مادة ٢ - على رئيس إدارة قضايا الحكومة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في القوائم المصرية .

تحريرا في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٨٨ (٣ فبراير سنة ١٩٦٩)

الجريدة الرسمية في ١٩٧١/١٠/٢٨ — العدد ٤٣ (النشرة التشريعية ص ٤٠٠١ العدد العاشر

أكتوبر ١٩٧١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١
يجوز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور
على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية
على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة
على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعاملاتها
المدنيين
على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة
على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلسلة القضائية
على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية
على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية
على القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين وترقية أعضاء الهيئات القضائية
على موافقة رأي مجلس الوزراء
على ما أرتاه مجلس الدولة

قصر القانون الآتي

مادة ١ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية وخلال ستة
شهر من تاريخ العمل بهذا القانون إعادة تعيين أعضاء الهيئات الذين اعتبروا محالين الى
المعاش أو عينوا في وظائف بالحكومة أو بالقطاع العام تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩
المشار اليه في وظائفهم السابقة في الهيئات القضائية ما لم يكونوا قد بلغوا سن التقاعد فسي
تاريخ العمل بهذا القانون

مادة ٢ — يشغل من يعاد تعيينه طبقاً لحكم المادة السابقة الوظيفة الخالية من درجة وظيفته فإذا لم
يكن هناك وظائف خالية شغل بصفة شخصية وظيفته المعاد تعيينه فيها على أن تسوى حالته

في الوظائف التي تخلو من درجته أو الوظائف التي تنشأ لهذا الغرض في موازنات الهيئات القضائية
المعاد تعيينهم فيها • وتحسب المدة من تاريخ انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار
اليه حتى تاريخ الاعادة مدة خدمة في الهيئات القضائية كما تحسب في تحديد المرتب والاقدمية
واستحقاق العلاوة والمعاش بافتراض عدم تركهم الخدمة •
ويحدد قرار الاعارة الوظيفة والاقدمية فيها •

مادة ٣ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعادة تسوية معاشات المستحقين ممن ترقى من أعضاء الهيئات
القضائية المشار اليهم في المادة (٢) وكذلك معاشات من بلغ سن التقاعد • وذلك بحسب
المدة من تاريخ اعتبارهم محالين الى المعاش حتى تاريخ وفاتهم أو بلوغهم سن التقاعد وعلى
أساس المرتبات التي كانوا يستحقونها عند لؤا أو بلوغ سن التقاعد لو لم يعتبروا محالين الى
المعاش •

مادة ٤ — لا تمس قرارات الاعادة قرارات التعيين أو الترقية الصادرة في تاريخ سابق عليها • ولا يترتب
على تنسيق أحكام هذا القانون صرف أية فروق مالية عن الماض •

مادة ٥ — يؤدي من يعاد تعيينه ما يكون قد حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة كما يؤدي ما قد يكون مستحقا
عليه من اشتراكات التأمين والمعاش عن الفترة التي حسبت في المعاش بالتنسيق لأحكام المادة (٢)
وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة وتؤدي الخزانة العامة الجبالسغ
المستحقة عليها الى صندوق التأمين والمعاشات عن الفترة المذكورة •

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

المذكورة الايضاحية
لمشروع رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم
٨٥ لسنة ١٩٦١

اقتضى الاصلاح القضائى الذى تحقق فى أغسطس سنة ١٩٦١ توجه انشاء المحكمة العليا والمجلس الاعلى للهيئات القضائية أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية على نحو يكفل لذلك الاصلاح أن تتحقق أهدافه نحو وحسنة التحقيق القانونى وتجانس أحكام القضاء وضمان حقوق الدولة والمواطنين فى مرحلة التحول الاشتراكى السستى تتحلب من القضاء أن يكون أداة دافعة لهذا التحول بما يرسبه فى أحكامه من مبادئ تطبيقا للميثاق والدستور .
وقد صدر لذلك القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ الذى ترتب عليه أن أغفلت قرارات إعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية تعيين العديد منهم فاعتبروا محالين الى المعاش أو تم تعيينهم فى وظائف أخرى فى الحكومة أو القطاع العام .

وقد تأكد مما أسفر عنه البحث أن بعض المعلومات والبيانات التى أدت الى اغفال إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية مشكوك فى صحتها و غير جادة وغير صحيحة فى مضمونها نتيجة المجاملة التى صاحبت إعادة التشكيل مما ألحق ظلما بينا وحيثا أكيدا ببعض أعضاء الهيئات القضائية لا سبيل الى رفعه الا ببرد اعتبارهم اليهم بإعادة تعيينهم .

وحرصا من الدولة على استهلاك عهد سيادة القانون بتأكيد العدل والحق للجميع بما فيهم بل وفى مقدمتهم القانون على اقرار العدل وتأكيد الحق فقد أعد مشروع القانون المرافق بجواز إعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية .

وقد نصت المادة الأولى من المشروع على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية الذين لم يشملهم إعادة التشكيل سنة ١٩٦١ سواء اولئك الذين اعتبروا محالين الى المعاش أو الذين عينوا فى وظائف الحكومة أو القطاع العام وذلك فى وظائفهم السابقة فى الهيئات القضائية .

ومن البديهي أنه يشترط لإعادة تعيين المذكورين الا يكونوا قد بلغوا سن التقاعد فى تاريخ العمل بهذا القانون وقد خص المشروع المذكورين بنص خاص هو نص المادة الثالثة كما رضى تحديد استعمال هذه الرخصة بعدة اشهر حتى تستقر بعدها المراكز القانونية بصفة نهائية ونفى عن البيان أن قرار رئيس الجمهورية بإعادة تعيين المذكورين فى وظائفهم فيه الغناء عن اللجوء الى القواعد والاحكام الاجرائية المنصوص عليها فى قوانين الهيئات القضائية .

أما المادة الثانية فقد أجازت أن يشغل المعاد تعيينه ، درجة وظيفية بصفة شخصية وحدد طريقة

تسمية هذه الدرجات حتى لا يكون عدم وجود وظائف خالية حائلا دون اعادة تعيين من يتبين استحقاقه ذلك .

وقد كان المقتضى الطبيعي للظروف التي لا يست وضيح هؤلاء وجوب النص على حساب المدة من تاريخ انطباق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية حتى تاريخ الاعادة .
مدة خدمة في الهيئات القضائية بحيث تحسب في تحديد المرتب وفي الاقدمية واستحقاق العلاوة بافتراض عدم تركهم الخدمة .

كما رثى النص على أن يحدد قرار الاعادة الوظيفة والاقدمية فيها حتى يمكن تدارك الوضع الذي يكون فيه زملاء المعاد تعيينهم قد رقا الى وظيفة أعلى من تلك التي كان يشغلها عند انطباق القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

واذا كانت العدالة توجب عدم اغفال وضع اولئك الأعضاء الذين تخافهم الله أو بلغوا سن المعاش مما حال دون اعادة تعيينهم فقد اجازت المادة الثالثة من المشروع بقرار من رئيس الجمهورية اعادة تسمية معاشات المستحقين ممن توفي وكذلك معاشات من بلغ سن التقاعد وعلى أساس المرتبات التي كانوا يستحقونها عند النفاة أو بلغ سن التقاعد لو لم يعتبروا محالين الى المعاش .

وتأكيدا لاستقرار الاوضاع القانونية وحتى لا يرفع الظلم عن البعض بإيقاع الظلم على آخرين نص في المادة الرابعة على عدم مساس قرارات اعادة التعيين بقرارات التعيين أو الترقية التي صدرت من تاريخ سابق عليها . كما نص على عدم جواز صرف أية فروق مالية عن الماضي توزيعا لآعباء التسمية بين أصحاب الشأن والدولة .

هذا وبالنظر الى المادة (٢) قد قررت حساب المدة بين ترك الخدمة والاعادة فيها في المعاش فقد اقتضى الامر تنظيم آثار هذا الحساب فنصت المادة (٥) على أن يؤدي من يحاد تعيينه ما يكسونه قد حصل عليه من مكافأة ترك الخدمة كما يؤدي ما قد يكون مستحقا عليه من اشتراكات التأمين والمعاش عن الفترة المذكورة وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة وتؤدي الخزائنة العامة المبالغ المستحقة عليها الى صندوق التأمين والمعاشات عن الفترة المذكورة .

وتشرف وزير العدل بعرض مشروع القرار بقانون المرافق مفرغا في الهيئة التي أقرها مجلس
الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير العدل

النشرة التشريعية - العدد العاشر - أكتوبر سنة ١٩٧٢ صفحة ٣٤٤٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/١٠/٥)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢

بشأن منح أعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية بدل قضاء وبإلغاء

القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعي

معمل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعي عمل

قرار

مادة ١ - يمنح أعضاء إدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية بدل قضاء بواقع ٣٠ % (ثلاثين في المائة) من بداية ربط الفئات المالية لوظائفهم .

مادة ٢ - لا يخضع بدل القضاء المشار اليه في المادة السابقة للضرائب ولا يجوز الجمع بين هذا البدل وبدل التمثيل . وصوى على بدل القضاء الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته ولا يجوز أن تزيد البدلات مهما تعددت عن ١٠ % من المرتب الأساسي .

مادة ٣ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون . ويحل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر ١٩٧٢)

المذكرة الإيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢

صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وتضمن جدول الوظائف والمرتبات والبدلات

الملحق به بمنح رجال القضاء بدل قضاء بواقع ٣٠ % من بداية ربط الفئات المالية لوظائفهم .

كما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة وتضمن الجدول الملحق بسسه النص على منح الاعضاء الفنيون بمجلس الدولة . كذلك بدل قضاء بالفئات المقررة لرجال القضاة .

ولما كانت الحكمة من تقرير هذا البديل وهي مواجهة ما يتكبد رجال الهيئات القضائية من نفقات فعلية تقتضيها طبيعة عملهم القضائي متحققة بالنسبة لأعضاء ادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية فقد روى تقرير هذا البديل بالنسبة لهم مع النص على عدم اخضاعه لآلية ضريبة وسريان الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته عليه .

وتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية - رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

وزير العدل

المبحث الثالث

مرحلة الانفتاح الاقتصادي ٠٠٠ من ١٩٧٣ - ١٩٨٠

في سنة ١٩٧٣ :

بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٤ صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة . (صوته مرفقة) من حيث تحديد الوظائف والمرتبات والبدلات وفقا للجدول الملحق بالقانون ٠٠ وبالفاء بدل القضاء المقرر لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالقرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١

بيانات إحصائية : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل

- ١ - عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ١٦٠٥٢٥ قضية
- ٢ - عدد القضايا المطلوب رفعها - ١١٨٠٥ قضية
- ٣ - عدد قضايا التنفيذ - ٢٢٣٦٧ قضية - والمبالغ المحصلة خلال هذه السنة ١٩٧٣/٢٨٩١٣١ ^{مليون} ل.س

في سنة ١٩٧٤ :

بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الأحكام المنظمة للاعارة والندب في قوانين الهيئات القضائية . ونصت المادة ٣ من القانون سالف الذكر - بالنسبة لإدارة قضايا الحكومة على أن :

يستبدل بنص المادة ٢٢ من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ النص الآتي :

- (مادة ٢٢ - لا يجوز أن تزيد مدة ندب العضو طول الوقت لغير عمله على ثلاث سنوات متصلة)
(ولا أن تزيد مدة اعارته على أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل)
(بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات ٠٠٠)

(مع ذلك يجوز أن تزيد مدة الإعارة إلى الخارج على هذا القدر إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها)
(رئيس الجمهورية)

(يجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها إذا كانت مدة الإعارة لا تقل عن سنة - فإذا عاد المعار السي)
(عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية)
(على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته) .

(وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الإعارة أو الندب الاخلال بحسن سير العمل) .

(* ٠٠٠ نشر القانون بالجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ٦ يونيو سنة ١٩٧٤) .

بيانات احصائية : من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل

- عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ١٦٠٢٩٢ قضية
- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١١٣٢٨ قضية
- عدد قضايا التنفيذ - ٢٢٧٤٥ - والمبالغ المحصلة خلال السنة ١٩٨٠ مليم ٧٧٦٢٦٨

.....

- عدد الوظائف القضائية - ٤٧٢ عضوا فنيا - بما فيهم رئيس الإدارة .

- جملة الوظائف التنظيمية والإدارية - ١٠٥

- المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية - ٧١٥

- الخدمات المعاونة والمهنية - ١٢٨

وفي سنة ١٩٧٥ :

بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ صدر قرار وزير العدل رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة . . . وقد تناول التعديل . . . استبدال نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة العاشرة من اللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة . . . (صورة القرار مرفقة)

بيانات احصائية : عن سنة ١٩٧٥ من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل

- عدد القضايا المتداولة - ١٦٦٦٢٢ قضية .

- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٠٨٢٨ قضية .
- عدد قضايا التنفيذ - ٢٢١٣٩ - والمبالغ المحصلة خلال هذه السنة ٧١٠ ر. ١٢٥٢٨٠ ^{مليم}

وفي سنة ١٩٧٦ :

* نشر في الجريدة الرسمية في ١١ مارس سنة ١٩٧٦ بالعدد ١١ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦
بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية (صورته مرفقة) .

* ... وتاريخ ١٩/٥/١٩٧٦ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ فسي
شان بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية (صورته مرفقة)

* ... وتاريخ أول اغسطس سنة ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ ... بتعديل بعض
أحكام قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة
قضايا الحكومة .. (* صورته مرفقة) ... (صورة تقرير اللجنة التشريعية + صورة المذكرة
الايضاحية الخاصة بالقانون) .

* ... وتاريخ ١٤/٨/١٩٧٦ صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين
الهيئات القضائية .. (صورته مرفقة + صورة المذكرة الايضاحية الخاصة به + صورة تقرير
اللجنة التشريعية) .

* ... صدر قرار من وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات
القضائية ... (صورته مرفقة) .

* ... بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٦ صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦
في شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية ... (صورته مرفقة) .

بيانات احصائية :

من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

- عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ١١٤٢٧٤ قضية .

- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٠٩٣١ قضية .

- عدد قضايا التنفيذ - ٢١٣٤١ قضية - والمبالغ المحصلة ٢١٦ ر. ١٧٥٦٣٠ ^{مليم}

وفي سنة ١٩٧٧ :

* ٠٠٠ بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٧٦ صدر قرار وزير العدل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ - ونص في المادة الأولى منه على أن : (يستبدل بنص المادة الأولى من القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ النص الاتي)

(ينشأ بإدارة قضايا الحكومة فرع بمدينة الاسماعيليه يختص بكافة شئون قضايا الحكومة لدى المحاكم الواقعة في دائرة محكمتي الاسماعيليه والسويس الابتدائيتين)

كما نصت المادة الثامنة منه على أنه يعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ .
(نشر في الرقائع المصرية بالعدد ٣٦ في ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧)

بيانات احصائية :

من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

- عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ١٦٨١٠٨ قضية
- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٢٤٥١ قضية
- عدد قضايا التنفيذ - ٢٤٤٧٣ - والبالغ المحصلة ^{مليم} ٣٣٣, ٦٩٧, ٣٢٧

وفي سنة ١٩٧٨ :

بتاريخ ١٩٧٨/٨/٨ صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة على أن يعمل به من أول يوليو سنة ١٩٧٨ ، (* صورته مرفقة) + (* صورة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة ومكاتب اللجان التشريعية والامن القومي والتعبئة القومية والتعليم والبحث العلمي عن اقتراح بمشروع قانون مقدم من لجنة القوى العاملة بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة) + (* صورة المذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر) .

بيانات احصائية خاصة بهذا العام :

من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

- عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ١٧٣٧٣٢ قضية
- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٤١٤٥ قضية
- عدد قضايا التنفيذ - ٢٣١٣٦ - والبالغ المحصلة خلال هذه السنة ^{مليم} ٨٤٥, ٢٥٥, ٠٥٨

وفي سنة ١٩٧٩ :

بيانات احصائية :

من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل :

- عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ٢٠٠١٩١ قضية
- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٥٤١٣ قضية
- عدد قضايا التنفيذ ٢٢٥٩٣ - والمبالغ المحصلة في هذه السنة ٢٩٠ ر ٤٠٦١٧٨ مليون ج.س.

الوظائف القضائية :

عدد ها ٥٠٨ شاملة رئيس الادارة .

الوظائف التنظيمية والادارية - ٢٣٠ وظيفة

المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية - ٧٣٢

الخدمات المعاونة والمهنية - ١٢٩

وفي سنة ١٩٨٠ :

بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (صوته مرفقة)

بيانات احصائية :

من واقع بيانات قسم الاحصاء القضائي بوزارة العدل

- عدد القضايا المتداولة بالجلسات - ٢٣٦٥٧٥ قضية
- عدد القضايا المطلوب رفعها - ١٧٥٨٢ قضية
- عدد قضايا التنفيذ - ١٩٨٥٠ قضية - والمبالغ المحصلة - ٤٤٧ ر ٧٢٩٩٥٨ مليون ج.س.

عدد الوظائف القضائية - ٥٤١ بما فيها رئيس الادارة

جملة الوظائف التنظيمية والادارية - ٢٣٠ وظيفة

المجموعة النوعية لفئات الوظائف المكتبية - ٧٢٢

الخدمات المعاونة والمهنية - ١٢٩

بلغ مجموع قضايا ' الأقسام والفروع في سنة ١٩٨٠ - ٢٧٤٠٠٧ قضية .

وهذا تنتهي المرحلة الثالثة : مرحلة الانفتاح الاقتصادي من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٨٠

كما تنتهي الدراسة المطلوبة من السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٨٠ .

وتسهيلا للرجوع الى القوانين والمراسيم والقرارات بالقوانين والقرارات الوزارية ... فقد وضعنا
في جوانبها صور منها ... طبقا للبحث الخاص بكل مرحلة زمنية . سواء قبل سنة ١٩٥٢ أو بعدها .

كما وضعنا في خافذة البيانات الإحصائية المستمدة من قسم الإحصاء القضائي بوزارة العدل

مخاطبة

تتضمن صور القوانين والقرارات الوزارية المشار إليها في البحث الخاص بالمرحلة الثالثة ، مرحلة
الإنفتاح الاقتصادي من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٨٠

رقم مسلسل	العدد	البيان
(١)	٥	القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة (٥ ورقة)
(٢)	١	قرار وزير العدل رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة (ورقة)
(٣)	٣	القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية (٣ ورقة)
(٤)	١	قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية (ورقة)
(٥)	٢	القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة (٢ ورقة)
(٦)	٣	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية (٣ ورقة)
(٧)	٢	قرار وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير تعديل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية (٢ ورقة)
(٨)	٤	القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (٤ ورقة)
(٩)	١	القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (ورقة)
(٩)	٢٢	مقط ١ من ٢٢ ورقة على النحو الموضح أعلاه

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣
ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه

(المادة الاولى)

(٢) تحدد وظائف ومرتبات ومدلات أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون
وتسري فيها يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات ومنظمتها جميع الأحكام
المقررة والتي تقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية .

(المادة الثانية)

النواب والمستشارين المساعدون بإدارة قضايا الحكومة المدرجة اسماؤهم بالجدول (الكادر) القضائي
العام في تاريخ العمل بهذا القانون يقسمون الى فئتين (أ) و (ب) على أن يعتبر الثانية والاربعسون
الأوائل من النواب من الفئة (أ) والباقيون من الفئة (ب) وان يعتبر الثلاثون الأوائل من المستشارين المساعدين
من الفئة (أ) والباقيون من الفئة (ب) .

(المادة الثالثة)

يلغى بطل القضاء المقرر لأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالقرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ كما يلغى كل
حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحل به اعتبارا من ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

(أنهر السادات)

- (١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٤ لسنة (١٦) الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ .
(٢) نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على
أنه : " تستبدل بجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية وقانون مجلس
الدولة المشار إليهما والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية
والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة للجدول الملحق به
القانون وتسري أحكام هذه الجداول على أعضاء الهيئات القضائية دون حاجة الى اتخاذ أي إجراء آخر

جسـد ول رقم (٤٧)
الوظائف والمرتبات والبدلات لأعضاء
إدارة قضايا الحكومة
الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣

الوظائف	المخصصات السنوية			العلاوة الدورية السنوية
	مرتسب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
رئيس إدارة قضايا الحكومة	٢٥٠٠	—	٢٠٠٠	جـ رابط ثابت
نواب رئيس إدارة قضايا الحكومة (٢)	٢٤٠٠ — ٢٥٠٠	—	١٥٠٠	١٠٠
الوكلاء	١٩٠٠ — ٢٠٠٠	—	١٢٠٠	٧٥
المستشارون	١٤٠٠ — ١٨٠٠	٤٢٠	—	٧٥
المستشارون المساعدون فئة (أ)	١٢٩٦ — ١٨٠٠	٣٨٨	—	٧٢
المستشارون المساعدون فئة (ب)	١٠٨٠ — ١٤٤٠	٣٢٤	—	٧٢
النواب	٨٤٠ — ١٤٤٠	٢٥٢ تزداد إلى ٢٨٨ إذا بلغ المرتب ٩٦٠	—	٦٠
المحامون	٥٤٠ — ٧٨٠	١٦٢	—	٣٦
المدعون	٣٦٠ — ٥٤٠	١٠٨	—	٢٤
المدعون المساعدون	٣٠٠	٩٠	—	رابط ثابت

- (١) معدلا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية منشور بالجريدة الرسمية العدد ١١ لسنة ١٩ في ١٦/٣/١٩٧٦.
- (٢) أضيفت بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه.

قواعد تطبيق جدول المرتبات

- أولا : يسرى هذا الجدول على أعضاء قضايا الحكومة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر .
- ثانيا : تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول ، ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .
- ثالثا : لا يرفع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب ، ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الأساسي .
- رابعا : كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط الثابت .
- خامسا : تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين في إحدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة ومراعاة ما نص عليه في البند سادسا .
- سادسا : بالنسبة للعلاوة الدورية التي تستحق في يناير سنة ١٩٧٧ تصرف وفقا للقواعد التالية :
 - ١ — يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلي وظائف الجدول في سنة ١٩٧٢ .
 - ٢ — يحسب عدد الشهر من تاريخ العلاوة المشار إليها في البند السابق حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهر شهرا كاملا .
 - ٣ — تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهر المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢ .
- سابعا : كل من عين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مرتبة الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون وعامل نفس المعاملة ، أعضاء الإدارة الذين يعينون في وظائف أرقى من وظائفهم . أما إذا كان مرتب المستشار المساعد أو النائب أو المحامي أو المندوب يعادل أول مرتبة الدرجة أو يزيد عليه . فيمنح علاوة واحدة من علاوات الدرجة المعين عليها .

ثامنا : لا يجوز أن يقل مرتب مدلات من يعين من غير أعضاء إدارة قضايا الحكومة في إحدى الوظائف
المبينة بالجدول عن مرتب مدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها في جميع الأحوال
لا تصرف أي فروق مالية عن الماضي . (١)

تاسعا : يستحق المضمون الذي يبلغ نهاية مرتب الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى
مباشرة ولم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مرتب الوظيفة الأعلى في هذه الحالة يستحق
المدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة . (٢)

(١) معدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه

(٢) أضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، (صدر قرار التفسير رقم ٦ لسنة
٨ قضائية من المحكمة العليا بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٧٧ بأنه في تطبيق الفقرة المذكورة لا يستحق
المستشارون ومن في درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية الذين تجاوز مرتباتهم بمنح العلاوة
الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ نهاية مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة للوظيفة التي
يشغلونها سوى بدل التمثيل بالفئات المقررة لهذه الوظيفة أي الوظيفة الأعلى مباشرة للوظيفة
مستشار .

الوقائع المصرية في ١٩ أبريل سنة ١٩٧٦ - العدد ١١ - النشرة التشريعية (أبريل ١٩٧٦) ص ١٨٩٩

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتعديل

بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لإدارة

قضايا الحكومة

وزير العدل

- بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة .
- وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة .
- وعلى مذكرة السيد المستشار رئيس إدارة قضايا الحكومة المؤرخة ٢٧ من ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تحديد مقر عمل السادة وكلاء الإدارة .
- وعلى موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بجلسته المعقودة في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٥ .

قرار

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة العاشرة من اللائحة الداخلية لإدارة قضايا الحكومة النص الآتي :

" يكون مقر الوكلاء بالإدارة العامة في القاهرة وفروع الإدارة الكائنة في مقر محاكم الاستئناف الإسكندرية وطنطا والمنصورة وبنى سويف وأسيوط .

" يكون نقل الوكلاء والمستشارين إلى الإسكندرية والقاهرة بالأقدمية بمراعاة أن يكون النقل من فرع الوجه " القبلي إلى فرع الوجه البحري ، ويجوز للوكيل أو المستشار أن يبدي رغبته في التنازل عن نقله إلى الوجه البحري أو القاهرة أو الإسكندرية " .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (هجرية) الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ (ميلادية)

الجريدة الرسمية في ١١ مارس سنة ١٩٧١ - العدد ١١ - النشرة التشريعية صفحة ١١٥٥ (مارس سنة ١٩٧٦)

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١
بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يلغى كل ما ورد من أحكام في قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن
تقسيم القضاة وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة إلى فئتين :

كما يستبدل بمبارات قاض ب " قاضي " أ " وكيل نيابة فئة ممتازة " ب " و " وكيل نيابة فئة ممتازة " ١ " .
أيضا وردت في قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار " عبارات " قاض و " وكيل نيابة فئة ممتازة " .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية الصادر إليه :
النص الآتي :

في جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش القاضي أو مكافأته على أساس آخر مرتب المرتبطة التي كانت
يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أنبلج له وفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتمهم
خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو التخرير .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٢ والفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، النصان الآتيان :

مادة ٢ (فقرة ثانية)

يشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس وكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين
والنواب والمندوبين .

مادة ٨٣ (فقرة أولى)

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، ويعين نواب رئيس المجلس وكلاءه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

(المادة الرابعة)

يلغى ما ورد من أحكام في قانون مجلس الدولة المشار اليه بشأن تقسيم النواب الى فئتين كما يستبدل بعبارات " نائب " و " نائباً " اينما وردت في قانون مجلس الدولة المشار اليه ، كلمة " نائب " .

(المادة الخامسة)

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

النص الاتي :

في جميع حالات انتهاء الخدمة يسوي معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مروط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه ايها اصلاح له وفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب الوظيفة أو الوفاة .

(المادة السادسة)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة

الادارية والمحاكمات التأديبية ، النص الاتي :

تشكل الهيئة من مدير يكون رئيساً لها ومن عدد كاف من الوكلاء العامين الاول والوكلاء العامين من رتبة ساء النيابة وكلائها ومساعدتها .

وتشترى في شأن تعيين الوكلاء العامين الاول وأدائهم اليهم ، الاحكام الواردة في المادتين ٣٥ ، ٣٦

من هذا القانون في شأن الوكلاء العامين .

(المادة السابعة)

تستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقه بقانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة

المشار اليهما والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية والقانون رقم ٨٩ لسنة

١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء النيابة الادارية والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخاصة باعضاء

ادارة قضايا الحكومة ، الجداول الملحقه بهذا القانون .

وتسرى أحكام هذه الجداول على أعضاء الهيئات القضائية دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء أخير .

(المادة الثامنة)

يستبدل بنص البند (تاسعا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المشار اليه النص الآتى :

" تاسعا يكون مرتب ودلات نائب رئيس محكمة النقض أو المستشار بها معادلا لمرتب ودلات من يعين رئيسا أو نائبا لرئيس إحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض فإذا عين من غير محاكم الاستئناف فيكون مرتبه معادلا لمرتب من يليه في الأقدمية بمحكمة النقض . "

ولا يجوز أن يقل مرتب ودلات المستشار بمحكمة النقض عن مرتب ودلات من كان يليه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض من مستشارى محاكم الاستئناف .

ولا يجوز أن يقل مرتب ودلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مسرتب ودلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التى عين فيها .

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية فروق مالية عن الماضى "

(المادة التاسعة)

يستبدل بنص البند (ثامنا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة بالنص الآتى :

ثامنا : لا يجوز أن يقل مرتب ودلات من يعين من غير أعضاء إدارة قضايا الحكومة في إحدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب ودلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التى عين فيها .

وفي جميع الأحوال لا تصرف أية فروق مالية عن الماضى . "

(المادة العاشرة)

يستبدل بنص البند (ثامنا) من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية المشعور الآتى :

ثامنا : لا يجوز أن يقل مرتب ودلات من يعين من غير أعضاء إدارة قضايا الحكومة في إحدى الوظائف المبينة بالجدول عن مرتب ودلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التى عين فيها .

(المادة الحادية عشرة)

يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ آتفى الذكر فقرة أخيرة نصها الآتى :

يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها الملاوة المقررة للموظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى ، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالغائب المقررة لهذه الوظيفة .

(المادة الثانية عشرة)

يستمر العمل بقواعد تطبيق جداول المرتبات المشار اليها في المادة السابقة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وعمل بسنه اعتبارا من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ على ان تطبق احكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشار اليهما على من الباقين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، وتسوى معاشاتهم على اساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وتنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ربيع الاول سنة ١٣٩٦ (٣ مارس سنة ١٩٧٦)

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات
الملحق بالقرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة
القضائية

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات
الملحق بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
المدولية

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات
لاعضاء النيابة الادارية الملحق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣

الوظائف والمرتبات والبدلات لأعضاء إدارة قضايا الحكومة
الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣

الوظائف	المخصصات السنوية			الملاوة الدورية
	المرتب	بدل القضاء	بدل التمثيل	
رئيس إدارة قضايا الحكومة	٢٥٠٠	—	٢٠٠٠	ج رابط ثابت
الوكلاء	٢٠٠٠ — ١٩٠٠	—	١٢٠٠	٧٥
المستشارون	١٨٠٠ — ١٤٠٠	٤٢٠	—	٧٥
المستشارون المساعدون فئة (أ)	١٨٠٠ — ١٢٩٦	٣٨٨	—	٧٢
المستشارون المساعدون فئة (ب)	١٤٤٠ — ١٠٨٠	٣٢٤	—	٧٢
النواب	١٤٤٠ — ٨٤٠	٢٥٢ تزداد إلى ٢٨٨ إذا بلغ المرتب ٩٦٠ ج	—	٦٠
المحامون	٧٨٠ — ٥٤٠	١٦٢	—	٣٦
المندوبون	٥٤٠ — ٣٦٠	١٠٨	—	٢٤
المندوبون المساعدون	٣٠٠	٦٠	—	رابط ثابت

الواردة فـسـر الجدول المرفق بقراري وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما ويستحق هذا البدل في جميع الاجوال التي يستحق فيها بدل القضاء ، ولا يخضع لحكم المادة ٣٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(المادة الثانية)

لا يجوز الجمع بين بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه في المادة السابقة وبين بدل التمثيل المقسور بجدول المرتبات الملحقة بقوانين الهيئات القضائية المشار اليها وذلك مع عدم المساس بما تم صرفه من بدل الانتقال الثابت حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٦ .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ (١٩ مايو سنة ١٩٧٦)

الجريدة الرسمية - العدد ٣٣ في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ ص ٦٥٣

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام قانون إدارة قضايا الحكومة الصادرة بالقرار
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ٢ ، ٥ ، ١٠ (فقرة ثانية) و ١٥ (فقرة أولى) ، ١٦ ، ٢٥ (فقرة أولى) من قانون إدارة قضايا الحكومة الصادرة بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فـسـر
شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة النصوص الآتية :

مادة ٢ - " تشكيل هذه الادارة من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين
والمستشارين المساعدين من القنطين (١) و (ب) والنواب والمحامين والمندوبين
والمندوبين المساعدين

مادة ٥ - " تبين اللائحة الداخلية للادارة نظام العمل فيها في الفروع ، كما تبين إختصاص نواب
الرئيس والوكلاء واقى الأعضاء والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية .

"وتصدر اللائحة بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الإدارة ، بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية ."

مادة ١٠ — (فقرة ثانية) " وفي حالة غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله في اختصاصه الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس ثم الأقدم فالأقدم من الوكلاء ."

مادة ١٥ — (فقرة أولى) يكون شأن رئيس الإدارة ونواب الرئيس والوكلاء بالنسبة إلى شروط التعيين شأن الرئيس ونواب الرئيس والوكلاء بمجلس الدولة .

مادة ١٦ — يعين رئيس إدارة قضايا الحكومة ونواب رئيس الإدارة ووكلائها بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية معين باقي أعضاء الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

مادة ٢٥ — (فقرة أولى) — تشكل لجنة التأديب والتظلمات من رئيس إدارة قضايا الحكومة أو من يحل محله رئيسا ، ومن عشرة أعضاء بحسب ترتيبهم بالأقدمية من بين نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين .

(المادة الثانية)

يضاف إلى جدول الوظائف والمرتبات والبدلات لأعضاء إدارة قضايا الحكومة الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض قوانين الهيئات القضائية وظائف نواب رئيس إدارة قضايا الحكومة بمرتب سنوي من ٢٢٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه علاوة دورية مقدارها ١٠٠ جنيه ومدل تشيل قدره ١٥٠٠ جنيه في السنة .

(المادة الثالثة) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ هـ (أول أغسطس سنة ١٩٧٦)

انتم السيادة

صفحة ٣١٦٢

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦

حرص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على توحيد اوضاع هذه الادارة مع الهيئات القضائية وعلى تحقيق المساواة والعدالة معها سواء في وظائفها وما يتصل بها من احكام او في الشروط الواجب توافرها في اعضائها وما يفرض عليهم من واجبات او يكون لهم من حقوق ، وذلك بالقدر الذي تقتضيه طبيعة العمل في الادارة وحسن سير الامور بها

ومنذ صدور هذا القانون تلاحقت التعديلات على القوانين المنظمة للهيئات القضائية كان آخرها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية وواكب ذلك اتساع في اختصاصات إدارة قضايا الحكومة نتيجة التوسع المستمر في مجالات العمل الحكومي وتشعب نشاط الدولة الاقتصادية .

وتحقيقا للتناسق بين قانون ادارة قضايا الحكومة والقوانين المنظمة للهيئات القضائية ، وشوحيدا للقواعد التي تحكم شئون اعضاء هذه الادارة وتلك الهيئات أعد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الادارة المشار اليه وتنص المادة الاولى من المشروع على تعديل المواد ٢ ، ٥ ، ٥ ، ١٠ فقرة ثانية ١٥٥ فقرة أولى ، ١٦ ، ٢٥ فقرة أولى من القانون آنف الذكر بما يوازي التعديلات التي ادخلت على قوانين الهيئات القضائية فيما يتعلق بوظائف الادارة وشروط التعيين فيها ، استهداء بذات الاعتبارات التي حدثت الى اجراء هذه التعديلات في القوانين المذكورة واضيفت الى تشكيل الادارة وظائف نواب للرئيس بها اتساقا في هذا الشأن مع احكام قانون مجلس الدولة رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بعد تعديله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، واقتضى ذلك اعادة تشكيل لجنة التأديب والتظلمات بحيث تضم الى جانب رئيسها عشرة اعضاء بحسب ترتيبهم في الاقدمية من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين .

وتضمنت المادة الثانية من المشروع تعديل جدول الوظائف والمرتبات والبدلات لأعضاء الإدارة ليشتمل وظائف نواب للرئيس وتسرى في شأنهم فئات المرتب والعلاوة والبدل المقررة لأقرانهم في مجلس الدولة .

وتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية بشأنه
مفرقا فى الصيغة التى اقترها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته التى عقدت بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٢ ، رجاء
الموافقة عليه والسير فى اجراءات اصداره .

وزير العدل

امضاء : (احمد سمیع طلعت)

الجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٥ * مكرر * النشرة التشريعية صفحة ٣٥٤٥
(أغسطس سنة ١٩٧٦)

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦
بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف الى قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ مادة جديدة برقم ٧٣ مكررا ، نصها الآتي :

(المادة الثانية)

تضاف الى قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مادة جديدة

(المادة الثالثة)

تضاف الى قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ مادة جديدة برقم ٢٠ مكررا نصها الآتي :

" مادة ٢٠ مكررا - يحظر على أعضاء الادارة الاشتغال بالعمل السياسي ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات الاقليمية أو التنظيمات السياسية الا بعد تقديم استقالتهم .

وسرى المعاش المستحق للعضو المستقيل الذي رشح نفسه لعضوية مجلس الشعب أو الذين عين عضوا فيه طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن لتسوية معاش القاضى الذى يستقيل بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو التعيين فيه .

فاذا لم ينجح العضو المستقيل فى الانتخابات ، وحصل على عشر عدد الاصوات الصحيحة التى اعطيت على الاقل ، صرف له الفرق بين المرتب الاصلى الذى كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذى استحقه وفقا للقواعد المشار اليها فى الفترة السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الاجالة الى المعاش أو الخاة ايهما اقرب . "

(المادة الرابعة)

تضاف الى القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية
مادة جديدة .

(المادة الخامسة)

.....

(المادة السادسة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاملة المالية لاجراء الهيئات القضائية
الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت
طبقا لاحكام هذا القرار .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم شعار الدولة . ويطبق كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦)

=====

مذكرة إيضاحية

لمشروع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦

تأكيد الاستقلال السلطة القضائية ، ونأيا بالقضاة عن الخوض في معترك الحياة السياسية التي تغاير في طبيعتها ما تفرضه الوظيفة القضائية على شاغليها من حيـدة تامة وتفرغ لادائها بحظرت القوانين على القضاة الاشتغال بالعمل السياسي ولم تجز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو المجالس الإقليمية أو التنظيمات السياسية إلا بعد تقديم استقالتهم .

ولقاء هذا الذي فرضه القانون على القضاة من قيد لم تفرضه القوانين الأخرى على المدنيين في الدولة وفي القطاع العام ، كان من الضروري تحقيقا للتوازن بين الحقوق والواجبات وتأمينا لمستقبل القضاة وسائر اقوانهم من أعضاء الهيئات القضائية الذين يتخلون عن مناصبهم أملا في خدمة الوطن في مجال العمل السياسي ، أن يوفر لهم القانون بعض المزايا مصدر من أجل ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ بأن تظم إلى خدمة الاستشار ومن في درجته وما يعادلها المدة الباقية له على بلوغ سن الستين مضافا إليها ما يقابلها من مدة الحماية بشرط ألا يجاوز مجموع المديتين ثلاث سنوات . وأن يسوى المعاش بحيث لا يقل عن ذلك الذي يسوى على أساس المرتب الفعلي لمن هم في الوظيفة التالية لوظيفته وأن يصرف له الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد إذا أخفق في الانتخابات ، وأن يسوى معاش من هم دون أولئك من القضاة واقوانهم على أساس ثلاثة أرباع المرتب الأخير إذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش شاملة مدة الاشتغال بالحماية لا تقل عن اثني عشر عاما وأن يصرف لهم المرتب مضافا إليه اعانة الغلاء شهريا لمدة ثلاث سنوات في حالة عدم النجاح في الانتخابات

وإذا كان هذا القرار قد قصر التيسيرات المقدمة على رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ولم يشمل أعضاء النيابة الإدارية ، وكان قد فرق في المعاملة بين من تناولهم بتلك التيسيرات بحسب وظائفهم دون مبرر لهذه التفرقة وكان القرار المذكور قد صدر في ظل قوانين المعاشات المدنية القائمة آنذاك . ، والتي حل محلها منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مستجدا من الأوضاع ما يغير ما كان عليه الحال في تاريخ صدور القرار آنف الذكر ، وكلن قد نص في المادة الرابعة من قانون إصداره على استمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة بشأن أعضاء الهيئات القضائية - فقد أصبح من المناسب النظر في تعديل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المشار إليه وأن يتسع تطبيقها ليشمل أعضاء الهيئات القضائية سالف الذكر ولتسوى في شأن أولئك الأعضاء قواعد موحدة بغير تفرق بينهم حسب وظائفهم . ولايجاد التناسق بينها وبين أحكام قانون التأمين الاجتماعي وأحكام قوانين الهيئات القضائية المنظمة لشئون أعضائها . وتحقيقا للدواعي السابقة فقد روى وضع قواعد جديدة وافقت عليها وزارة التأمينات ، بالمعاملة المالية لمن يعتزل الخدمة

من أعضاء الهيئات القضائية بمناسبة الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو التعيين فيه وذلك على النحو التالي:

أولا - الاحتفاظ بحق العضو المستقيل للسبب المتقدم الذي تبلغ مدة خدمته المحسوبة في المعاش خمسة عشر عاما في الحصول على معاش إعمالا لمقتضى نص المادة ٢٠ من قانون السلطة القضائية القائم من أن يسوى معاش القاضي المستقيل وفقا للقواعد المقررة بالنسبة إلى الموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الإسفر ، وهي - أخذا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون التأمسين الاجتماعي - استحقاق المعاش في هذه الحالة ببلوغ مدة الاشتراك في التأمين ١٨٠ شهرا (١٥ سنة) .

ثانيا - الإبقاء على حق العضو المستقيل في أن يسوى معاشه على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كسبها أو المرتب الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له ، إعمالا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية وما يقابلها من نصوص قوانين الهيئات القضائية الأخرى ، وذلك احتفاظا لأعضاء هذه الهيئات بالميزة المقررة لهم في هذا الخصوص وإعمالا لنص المادة الرابعة من قانون إصدار قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

ثالثا - تقرير الحق للعضو المستقيل الذي جاوزت مدة خدمته المحسوبة في المعاش سبعا وعشرين سنة فسي الحصول على معاش يساوي أربعة أخماس آخر مربوط الوظيفة أو أربعة أخماس المرتب الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له ، وأن كانت مدة خدمته أقل ، فيضاف إليها خمس سنوات افتراضية بشرط عدم تجاوز سنه افتراضا ستين سنة ، وحيث لا يقل معاشه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة أو ثلاثة أخماس المرتب الذي يتقاضاه أيهما أصلح له إذا بلغت مدة خدمته عشرين سنة ونصف ذلك المربوط أو نصف المرتب الأصلي إذا بلغت مدة خدمته خمس عشرة سنة .

رابعا - الاحتفاظ بحق العضو المستقيل في الحصول على الفرق بين مرتبه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذي يستحقه وفقا للقواعد السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الستين الإحالة إلى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب وذلك إذا لم يوفق في الانتخابات تعوضا له عن اضطراره إلى تقديم استقالته من وظيفته التي تتميز بحصانة شغلها ضد العزل ومعاونته له على مواجهة أعباء الحياة في صورتها الجديدة وذلك على قرار ما تتجه إليه في بعض الصور قوانين أخرى لبعض العاملين بكادرات خاصة .

وقد وردت القواعد المتقدمة فيما نص عليه المشروع من إضافة مادة جديدة برقم ٧٣ مكررا إلى قانون السلطة القضائية تقرر تسمية معاش القاضي الذي يستقيل بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو التعيين فيه وفقا لتلك القواعد وتعديل المادة ١٣٠ من قانون السلطة القضائية بما يقضى بسريان المادة ٧٣ مكرر

على أعضاء النيابة العامة ، وكذلك اضافة مواد جديدة الى قوانين مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والنيابة الادارية تتضمن احكاما تماثل الأحكام التي نصت عليها المادة ٧٣ مكررا سالفة الذكر ، وقد راع المشروع أن يضيف شرطا لاستحقاق الفرق بين المرتب الاصلى وبين المعاش لمدة ثلاث سنوات وهو الحصول على عشر عسدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات على الاقل .

ولمناسبة صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية والذي يترتب على نفاذ جواز زيادة مرتب ومدلات من يندب من المستشارين والمحامين العامين لشغل الوظائف القضائية أو وكلاء الوزارة الاول والوكلاء بوزارة العدل من مرتب ومدلات الوظيفة التي ندب لها وحتى لا يضار المنتدب فيما لوبقى بغير تعديل حكم المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية الذي يقرر بأن يتقاضى المنتدب مدة نديه المرتب والبدلات المقررة لوظيفة وكيل الوزارة الاول أو وكيل الوزارة التي ندب لها رغبة في توسيع دائرة الاختيار من بين رجال القضاة والنيابة العامة عند اجراء الندب لتلك الوظائف بالنص على أن يكون الندب من بين الشاغليين لوظائف المستشارين أو المحامين العامين على الاقل ولا بالنص الحالي على خلاف ما هو مقرر في حالة الاعارة — لا ينص على جواز شغل وظيفة المنتدب ، فلكل ذلك رعى تعديل المادة ٤٦ المشار اليها بالنص على أن يكون شغل الوظائف القضائية لوكلاء الوزارة الاول والوكلاء بوزارة العدل بطريق الندب من بين المستشارين أو المحامين العامين على الاقل وأن يتقاضى من يندب لشغل احدى هذه الوظائف مدة نديه المرتب والبدلات المقررة للوظيفة المنتدب منها أو الوظيفة المنتدب اليها أيهما أكبر ، ويجوز شغل وظيفة من يندب وفقا لاحكام تليها المادة .

والى يهدف المشروع بما أورد من أحكام في شأن معاشات أعضاء الهيئات القضائية الذين يستقيلون بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو التعيين فيه أن يحل محل الأحكام التي ينص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فقد نص المشروع على إلغاء هذا القرار وذلك مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لاحكامه .

وتشرف وزير العدل بمعرض مشروع القانون المرافق بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية بشأنه مفرغا في الصيغة التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المعقودة في ١٣ من ابريل سنة ١٩٧٦ رجاء الموافقة عليه والسير في اجراءات إصداره

وزير العدل

توقيع

احمد سميح طلعت

تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦

أحال السيد رئيس المجلس في ١٢/٧/١٩٧٦ إلى اللجنة التشريعية مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، فنظرته اللجنة في اجتماعها المعقود في ذات التاريخ وقد حضره السيد المستشار عبد الرؤوف جودة مدير إدارة التشريع بوزارة العدل .

نظرت اللجنة المشروع ومذكرته الايضاحية واستعادت نظر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاملة المالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعتزلون الخدمة بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات الادبية والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وقانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . فهدا لها أن المشروع حرص دائما على الحفاظ على استقلال السلطة القضائية ومن أجل ذلك نأى برجالها مسنن الخوض في معترك الحياة السياسية التي تغاير في طبيعتها ما تفرضه الوظيفة القضائية على صاحبها من حييدة تامة ومعد عن الانحياز الى أفكار أو برامج أو احزاب ، ولذلك حظرت القوانين على القضاة الاشتغال بالعمل السياسي فاستوجبت تقديم استقالتهم قبل تقدمهم للترشيح لعضوية مجلس الشعب أو المجالس المحلية أو الانضمام إلى التنظيمات السياسية .

ولقاء هذا القيد الذي فرضته القوانين على القضاة دون غيرهم من العاملين في الدولة أو في القطاع العام ، وكان لازما لتحقيقا للموازنة بين الحقوق والواجبات وتأمينا لمستقبل القضاة واقرائهم من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى ، الذين يتخلون عن مناصبهم رغبة في خدمة الوطن عن طريق ممارسة العمل السياسي ، كان لازما ، أن يوفر لهم القانون بعض المزايا . ومن أجل ذلك كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ مقرر بعض التيسيرات من حيث احتساب مدد الخدمة وتسوية المعاش على النحو الذي اوردته بالتفصيل المذكرة الايضاحية للمشروع .

الا ان هذا القرار قد قصر هذه التيسيرات على رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ، فلم يشمل أعضاء النيابة الادارية ، كما أنه فرق في المعاملة من تناولهم بهذه التيسيرات بحسب وظائفهم دون مبرر مفهم لهذه التفرقة يضاف الى ذلك أن هذا القرار صدر في ظل قوانين المعاشات المدنية القائمة وقتذاك والتي حل محلها قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مستحدثا من الاوضاع ما يغاير ما كان عليه الحال وقت صدور القرار انف الذكر في مايو سنة ١٩٥٧ .

وقد نصت المادة الرابعة من قانون اصدار قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر ، على استمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين من ذوى الكادرات الخاصة ، كأعضاء الهيئات القضائية . ومن

اجل ذلك روى انه من المناسب - على حد تعبير المذكرة الايضاحية - تعديل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ المشار اليه بحيث يتسع تطبيقها ليشمل اعضاء الهيئات القضائية ممن لم يشملهم من قبل ، ولتسرى في شأن كل اولئك قواعد موحدة من غير تفريق بينهم بحسب وظائفهم ، ولكالة التناسق بين هذه القواعد وبين احكام قانون التأمين الاجتماعي واحكام قوانين الهيئات القضائية المنظمة لشئون اعضائها .

وتحقيقا لذلك فقد روى وضع هذا المشروع متضمنا قواعد جديدة عدتها المذكرة الايضاحية للمشروع بالتفصيل ، في شأن المعاملة المالية لمن يحتزل الخدمة من اعضاء الهيئات القضائية بسبب الترشيح لعضوية مجلس الشعب او التعيين فيه . وافقت عليها وزارة التأمينات .

وان قصد بهذا المشروع تعديل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المذكور على نحو ما سبقت الاشارة اليه . فقد استحسن واضع المشروع ان يتناول بالتعديل بعض احكام قوانين الهيئات القضائية بخيث تتضمن تلك القواعد ، بحيث تحل محل القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري المشار اليه ومن ثم فقد لزم النص على إلغاء هذا القرار مع عدم الاخلال بالمعاشات التي استحققت طبقا لاحكامه .

ولما تقدم توافق اللجنة على المشروع وتوصى المجلس المقرر بالموافقة عليه بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة

حافظ بدوي

قرار وزير المالية

رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦

بقرار بدّل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية

وزير المالية

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .
- على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .
- على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة .
- على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .
- على القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتمويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .
- على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدّل السفر ومصاريف الانتقال .
- على القرار الوزاري رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٥ بقرار بدّل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية .

قرار

مادة ١ - يمنح أعضاء الهيئات القضائية بدّل انتقال سنوي ثابت وفقاً للنفقات المبينة بالجدول المرفق .

مادة ٢ - لا يمنح هذا البدّل لمن يتقاضى بدّل التمثيل المقرر بجدول المرتبات الملحق بقوانين الهيئات القضائية المشار إليها ولا يسترد منهم ما سبق صرفه من بدّل انتقال ثابت حتى آخر يناير سنة ١٩٧٦ .

مادة ٣ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

وزير المالية

(أعضاء - دكتور أحمد أحمد ابواسماعيل)

فئات بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية

الوظيفة	فئة البندل
المستشارون بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامون العامون والمستشارون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والوكلاء العامون بالنيابة الإدارية	٤٨٠ جنيها سنويا
الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة والمستشارون المساعدون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الإدارية	٢٨٨ جنيها سنويا
القضاء ووكلاء النيابة العامة من الفئة الممتازة والنواب بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة	٢٤٠ جنيها سنويا
وكلاء النيابة العامة والمندوبون بمجلس الدولة والمحامون بإدارة قضايا الحكومة ووكلاء النيابة الإدارية	١٦٨ جنيها سنويا
مساعد ومعاونو النيابة العامة والمندوبون المساعدون بمجلس الدولة والمندوبون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومساعد ونيابة إدارية	١٤٤ جنيها سنويا

تخضع الفئات المشار إليها للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه

وزير المالية

(دكتور أحمد أحمد أبو اسماعيل)

الجريدة الرسمية في ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٨ - العدد ٣٢ "تابع" - النشرة التشريعية عن شهر أغسطس

١٩٧٨ ص ٥٣١١

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨

بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يستبدل بجداول اول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقه بقانون السلسلة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الادارية والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء ادارة قضايا الحكومة الجداول ارقام ١ / ١ و ١ / ٢ ب و ١ / ٣ د الملحقه بهذا القانون

(المادة الثانية)

خاصة بالرقابة الادارية

(المادة الثالثة)

... نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ...

(المادة الرابعة)

... بشأن تنظيم الجامعات ...

(المادة الخامسة)

... نظام المخابرات العامة ...

(المادة السادسة)

... قانون المحكمة العليا ...

(المادة السابعة)

... مدير ووكيل واعضاء هيئة التدريس والمعيدين باكاديمية الفنون

(المادة الثامنة)

يمنح شاغلو الوظائف الواردة بالجداول المشار اليها في المواد السابقة بداية ربط الاجر المقرر لها
او علاوة من علاواتها ايهما اكبر حتى ولو تجاوز بها نهاية الربط على الا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة
الدورية

(المادة التاسعة)

تستحق الزيادة المنصوص عليها بالقانون الخاص بزيادة المعاشات للمعاشات المستحقة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك بالنسبة للحالات التي تقضى فيها القوانين المشار إليها بالمواد السابقة كذا القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة بتسوية المعاش على غير الأجسر المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

(المادة العاشرة)

- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية • ويحل بسمه من أول يوليو سنة ١٩٧٨ •
- يصمم هذا القانون بخاتم الدولة • وتنفذ كقانون من قوانينها •
- صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رمضان سنة ١٣٩٨ (٨ أغسطس سنة ١٩٧٨) •

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ لبعض الأحكام الخاصة
بأعضاء إدارة قضايا الحكومة

الوظائف	المخصصات السنوية			العلاوة الدورية المستحقة
	المرتب	بدل قضاء	بدل تمثيل	
رئيس إدارة قضايا الحكومة	٢٥٠٠	—	٢٠٠٠	ربط ثابت
نواب رئيس إدارة قضايا الحكومة	٢٢٠٠ — ٢٥٠٠	—	١٥٠٠	١٠٠
الكلاء	٢٠٠٠ — ٢١٠٠	—	١٢٠٠	٧٥
المستشارون	١٥٠٠ — ٢٠٤٠	٤٥٠	—	٧٥
المستشارون المساعدون فئة (أ)	١٤٢٨ — ١٩٨٠	٤٢٤,٨	—	٧٢
المستشارون المساعدون فئة (ب)	١٦٨٨ — ١٦٨٠	٣٥٦,٤	—	٧٢
النواب	١٦٠ — ١٥٨٠	٢٨٨ يزداد إلى ٣٢٤ إذا بلغ المرتب ١٠٨	—	٦٠
المحامون	٦٦٠ — ١٢٠٠	١٩٨	—	٤٨
المندوبون	٤٣٢ — ٦٦٠	١٢٩,٦	—	٣٦
المندوبون المساعدون	٣٦٠	١٠٨	—	ربط ثابت

يعامل رئيس إدارة قضايا الحكومة المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش — يستمر
العمل بالقواعد الملحق بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين
الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، على أن يستحق العلاوة والبدلات المقررة للموظفين
الأعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مربوط الوظيفة وفقاً لذلك الجدول .

تقرير اللجان المشتركة من لجنة القوى العاملة ومكتب اللجان التشريعية والامن القوي والتعبئة القومية والتعليم والبحث العلمي عن اقتراح بمشروع قانون مقدم من لجنة القوى العاملة بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة .

(القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨)

احال السيد رئيس المجلس بتاريخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٨ هذا الاقتراح بمشروع قانون الى اللجنة
لبحثه .

وقد عقدت اللجنة اجتماعين لهذا الغرض بتاريخ ٢٢ و ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ حضرها السادة :

بعد ان استعرضت اللجنة هذا الاقتراح بمشروع قانون والجداول الملحقة به ومذكرته الايضاحية واستمعت الى مناقشات السادة الاعضاء وايضاحات السادة مندوبي الحكومة ثمرد في تقريرها عنه فيما يلي :

يهدف الاقتراح بمشروع القانون الى تحقيق التناهي بين الجدول الجديد للمرتبات الذي اقره المجلس عند اقرار القانون الجديد لنظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون العاملين بالقضاع العام وبين جداول مرتبات الاعضاء العاملين بالكادرات الخاصة وذلك محافظة على التوازن بينها .

وتضمن الاقتراح بمشروع القانون تعديلا بجداول مرتبات الجهات الاتية :

- الهيئات القضائية (السلطة القضائية — مجلس الدولة — ادارة قضايا الحكومة — النيابة الادارية) .
- الرقابة الادارية .
- ٣ — السلك الدبلوماسي والقنصلي .
- اعضاء هيئة التدريس .
- المخابرات العامة .
- المحكمة العليا .
- اكااديمية الفنون .

لما كانت بعض تدرجات هذه الكادرات تنفق مع تدرجات الكادر العام بعضها يختلف عنه في بداية الرتب او نهايته لذلك تم تعديل الكادرات على النحو التالي :

أولا : بالنسبة لبداية الربط :

١ - تطبيق نفس نسبة الزيادة في بداية ربط الوظائف التي لها نظير في تدرجات جدول الاجنسر الملحق بالقانون الجديد لنظام العاملين المدنيين بالدولة .

٢ - تطبيق نسب تقديرية للزيادة في بداية ربط الوظائف التي تناظر أو تقارب فئات مالية ادمجست في تدرجات جدول الاجر الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة (الفئات الخامسة والسادسة والسابعة) وقد تم تحديد هذه النسب التقديرية على اساس حساب المتوسط بينين نسبة الزيادة في التدرجين الأدنى والأعلى مباشرة بحيث يكون تدرجا منطقيا في هذه النسبة (نسبة عالية في المستويات الوظيفية الدنيا تقل كلما ارتفعنا في السلم الوظيفي الأعلى)

ثانيا : بالنسبة لنهاية الربط :

نظرا لان نسب الزيادة في نهايا الربط في الجدول الملحق بالقانون الجديد لنظام العاملين المدنيين بالدولة له وضع خاص ان القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ يأخذ بنظام المستوى الذي يضم ثلاث فئات مالية تتحد في نهاية الربط وتختلف في بدايته وهو امر غير قائم في اغلب وظائف هذه الكادرات الخاصة لذلك تم تحديد نهايات الربط على اساس نفس الزيادات او نسب الزيادة للوظائف النظرية بالكادر العام .

وعند نظر الاقتراح بمشروع القانون رأى بعض السادة الأعضاء اضافة كمادة جديدة تقضى بأن تستحق الزيادة المنصوص عليها في القانون الخاص بزيادة المعاشات للمعاشات المستحقة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك بالنسبة للحالات التي تقضى فيها القوانين المشار اليها في مواد الاقتراح بمشروع القانون المعروض وكذا القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئات الشرطة بتسوية المعاش على غير الاجر المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك منعا من الاضرار باحد العاملين المعاملين بتلك القوانين وتوحيد المعاملة بالنسبة للعاملين المخاطبين بتلك القوانين وقد وافقت اللجنة على هذه الاضافة .

واللجنة ان ترفع تقريرها الى المجلس المقرر نرجو الموافقة عليه بالصيغة المعدلة .

رئيس اللجنة المشتركة

محمد رجب السعدى

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بمشروع القانون بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة

(القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨)

تضمن قانون العاملين المدنيين بالدولة زيادات في بداية ونهاية تدرجات جداول المرتبات الملحقين
بسم وذلك لمسايرة الزيادة في مستوى الأسعار وللحد من ظاهرة التجمد في مرتبات العاملين واطلاق الزيادة
في مرتباتهم لدرجة كبيرة .

ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على جداول مرتبات الكادرات الخاصة .
و لضمانا للتنسيق بين جداول مرتبات هذه الكادرات ز ، ومحافظة على التوازن بين الكادرات الخاصة
والكادر العام فقد أعد الاقتراح بمشروع القانون المرافق بمراعاة تحديد الزيادة ببداية ونهاية الربط في تلك
الكادرات على النحو التالي :

(أولا) بالنسبة لبداية الربط :

ان بدايات ربط الوظائف في الكادرات الخاصة تتعا دل أو تتقارب مع بدايات ربط الفئات المالية المناشرة
لها في الكادر العام وبالتالي تم تحديد الزيادة على النحو التالي :

١ - تحديد نفس نسبة الزيادة في بداية ربط الوظائف التي تناظر الفئات المالية التي لها نظير في
تدرجات جدول الأجر الملحق بقانون العاملين الجديد .

٢ - تحديد نسب تقديرية للزيادة في بداية ربط الوظائف التي تناظر فئات مالية أدمجت في تدرجات
جدول الأجر الملحق بقانون العاملين الجديد (الفئات الثالثة والخامسة والسادسة) ، وقد
تم تحديد هذه النسب التقديرية على أساس حساب المتوسط بين نسبة الزيادة في التدرجين الأقل
والأعلى مباشرة بحيث تكون تدرجا منطقيا في زيادة أو نقصان النسبة .

وموفق طبعه بيان بالزيادات في بدايات الربط ونسبها الفعلية والتقديرية .

(ثانيا) بالنسبة لنهاية الربط :

نظرا لأن نسب الزيادة في نهايات الربط بالجدول الملحق بقانون العاملين الجديد لا تشمل
الصورة الحقيقية للزيادة الواجبة في نهايات ربط جميع الكادرات الخاصة إذ أن القانون الحالي
(٥٨ لسنة ١٩٧١) يأخذ بنظام المستوى الذي يضم ثلاث فئات مالية تتحد في نهاية الربط

للكادرات على أساس نفس الزيادات للوظائف التي تتفق تماما مع نظيرها بالكادر العام أو على أساس نفس نسبة الزيادة إذا اختلفت نهايات الربط في الكادرين (العام والخاص) .
وقد تضمن الاقتراح بمشروع القانون المرفق تعديلا لجداول مرتبات الجهات الآتية :

- ١- الهيئات القضائية (السلطة القضائية ، مجلس الدولة ، إدارة قضايا الحكومة ، النيابة الإدارية) .
- ٢- الرقابة الإدارية .
- ٣- السلك الدبلوماسي والقنصلي .
- ٤- أعضاء هيئة التدريس .
- ٥- المخابرات العامة .
- ٦- أعضاء هيئة التدريس والمعنيين باكاديمية الفنون .
- ٧- أعضاء المحكمة العليا .

واللجنة تشرف بعرض الاقتراح بمشروع القانون المرفق

مقدم من لجنة القوى العاملة

بيان الزيادات في بدايات الربط بجدول الأجر لقانون العاملين الجديد

الجريدة الرسمية — العدد ٢٨ مكرر (أ) في ١٣ يوليو سنة ١٩٨٠

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل

جدول مرتبات الكادرات الخاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى) يستبدل بجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة الجدول أرقام ١ - أ و ١ - ب و ١ - ج و ١ - د - الملحق بهذا القانون .

(المادة الثانية)

(المادة الثالثة)

(المادة الرابعة)

(المادة الخامسة)

(المادة السادسة) يستبدل بجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون المحكمة الدستورية العليا والصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الجدول رقم ٦ الملحق بهذا القانون

(المادة السابعة)

(المادة الثامنة)

(المادة التاسعة)

(المادة العاشرة) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٠

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في أول رمضان سنة ١٤٠٠ (١٣ يوليو سنة ١٩٨٠)

(انظر السادات)

الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٨٩
لسنة ١٩٧٣ - لبعض الأحكام الخاصة بأعضاء إدارة قضايا الحكومة.

الوظائف	المخصصات السنوية			العلاوة الدورية السنوية
	المسرتب	بدل قضاء	بدل تشييل	
رئيس إدارة قضايا الحكومة	جنييه ٢٥٠٠	جنييه -	جنييه ٢٠٠٠	جنييه رابط ثابت
نواب رئيس إدارة قضايا الحكومة	٢٢٠٠ - ٢٥٠٠	-	١٥٠٠	١٠٠
الوكلاء	٢٠٠٠ - ٢١٠٠	-	١٢٠٠	٧٥
المستشارون	١٥٠٠ - ٢٠٤٠	٤٥٠	-	٧٥
المستشارون المساعدون فئة (أ)	١٤٢٨ - ١٩٨٠	٤٢٤	-	٧٢
المستشارون المساعدون فئة (ب)	١١٨٨ - ١٦٨٠	٣٥٦	-	٧٢
النواب	٩٦٠ - ١٥٨٠	٢٨٨ يزداد الى ٣٢٤ اذا بلغ المرتب ١٠٨٠	-	٦٠
المحامون	٦٦٠ - ١٢٠٠	١٩٨	-	٤٨
المندوبون	٤٣٢ - ٦٦٠	١٢٩	-	٣٦
المندوبون المساعدون	٣٦٠	١٠٨	-	رابط ثابت

يعامل رئيس إدارة قضايا الحكومة المعاملة المقررة لرئيس محكمة النقض من حيث المعاش .
يستمر العمل بالقواعد الملحقة . بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين
الهيئات القضائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون على أن يستحق العلاوات والبدلات المقررة للتوظيف
الاعلى مباشرة متى بلغ المرتب نهاية مهبط الوظيفة وفقا لذلك الجدول .

حافظ

تتضمن البيانات الواردة من قسم الإحصاء القضائي بوزارة العدل

رقم مسلسل	العدد	البيان
(١)	١	بيان عن مجموع قضايا إدارة قضايا الحكومة عن المدة من سنة ١٩٥٦ - ١٩٦٢ (ورقة)
(٢)	١	بيان إحصائي عن القضايا في السنوات من ١٩٦٣ - ١٩٨٠ (ورقة)
(٣)	٧	بيان مجموع قضايا الإدارة والاقسام والفروع في السنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ - فضلا عن بيان إحصائي يقارن عن الوظائف القضائية والإدارية والكتابية والمهنية والخدمات المعاونة في الأعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . عدد (٧ ورقة)
(٣)	١	عدد فقط ٣ من ١ ورقية على النحو الموضح عاليه

إدارة قضايا الحكومة
الامانة العامة
ادارة التخطيط والاحصاء

جدول رقم (٤٨)
بيان عن عدد مجموع القضايا
لادارة قضايا الحكومة من المدة من سنة
١٩٥٦ الى ١٩٦٢

السنة	مجموع القضايا المتداولة	مجموع القضايا المطلوب رفعها	مجموع قضايا التنفيذ	المبالغ التحصلية مليوناً
سنة ١٩٥٦	٥٨٢٩٤	١١٨٨٣	١٤٩٧١	—
سنة ١٩٥٧	٥٥٠٦٠	٩٥٥٦	١٩٥٨٣	—
سنة ١٩٥٨	٥٣٩٣٢	٨٧٤٨	٢٠٤٠٦	١٤٨١٣٩ ٥١٦
سنة ١٩٥٩	٦٩٣٥٠	١٥٤٧٦	٢٢٢٢٩	١٧٨١١٣ ١٢٩
سنة ١٩٦٠	٧٤٦١٣	١٣٧٠٩	٢٢٠٤٢	١٣٢٥٨٢ ٥٨٨
سنة ١٩٦١	٧٨٨١٨	١٣٥١١	٢٢٥٥٦	٢١٦٩١٥ ٥٤٦
سنة ١٩٦٢	٩٢٩١٧	١٦٨٧٢	٢١٥٥٠	٢٤١٣٣٨ ٨٠١

مصدر البيان : إدارة الاحصاء بإدارة قضايا الحكومة
اعداد : كمال احمد نوير — مدير عام الاحصاء القضائي — بديوان وزارة العدل

وزارة العدل
الادارة العامة للتخطيط والتنظيم والاحصاء

مراقبة الاحصاء القضائي

جدول (٤٩)

قضايا الجنایات والجنتح والمخالفات من ١٩٦٣ الى ١٩٨٠

السنة	القضايا المتداولة بالجلسات					القضايا المطلوب رفعها				
	متاخر	تقدم	جملة	حكم فيها	بساق	متاخر	تقدم	جملة	حكم فيها	بساق
١٩٦٣	٥٤٠٣٤	٤٩٨٠٣	١٠٣٨٣٧	٤٠٦٢٨	٦٣٢٠٩	٥٣٣٦	٨٨٣٩	١٤١٧٥	٩٤٨٠	٤٧٠٥
١٩٦٤	٦٣٢٠٩	٤٩٠٣٩	١١٢٢٤٨	٣٩٠٦٠	٧٣١٨٨	٤٧٠٥	٩٠٦٤	١٣٧٦٩	٨٣٨٤	٥٤٣٥
١٩٦٥	٧٣١٨٨	٤٩٦٤٢	١٢٢٨٣٠	٦٢٨٠٥	٦٠٠٢٥	٥٦٢٣	٩٥٢٩	١٥١٥٢	١١١٠٠	٣٩٨٢
١٩٦٦	٥٩٨٧١	٤٨٨٩٧	١٠٨٧٦٨	٤١٩٢٠	٦٦٨٤٨	٣٩١٠	١٢٠٦٢	١٥٩٧٢	١١١٨٠	٤٧٩٢
١٩٦٧	٦٦٨٤٨	٧٤٧٦٨	١١٧٦١٦	٤٧٦٢٥	٦٩٩٩١	٤٧٩٢	١١٨٨١	١٦٥٩٣	١١٤٩٦	٥٠٩٧
١٩٦٨	٧٠١٠٥	٤٨٧٣١	١١٨٨٣٦	٤٢٥٩٩	٧٦٢٣٧	٥١٣٤	١٠٣٨١	١٥٥١٥	١٠٥١٠	٥٠٠٥
١٩٦٩	٧٦٢٣٧	٥٧٣٣٤	١٣٣٥٧١	٥١١٨٢	٨٢٣٨٨	٥٠٠٥	٩٧٣٢	٨٤٧٣٧	٩٩٥٦	٤٧٨١
١٩٧٠	٨٢٧٦٧	٥٩٦١٠	١٤٢١٧٧	٥٦٦٤٩	٨٥٥٢	٤٧٨٨	٩٥١٣	١٤٣٠١	١١٣٧٢	٢٩٢٩
١٩٧١	٨٥٥٢٨	٥٤٤٧٢	١٤٠٠٠٠	٣٤٩٣١	٥٥٠٦٩	٢٩٢٩	٨٦٨٣	١١٦١٢	٨٢٨٦٨	٣٣٤٤
١٩٧٢	٨٤٩٣٠	٧٧٣٦٥	١٦٢٢٩٥	٧٤٥٩٣	٨٧٧٠٢	٣٣٤٤	١٠٤٢٦	١٣٧٧٠	١١٣٠٥	٢٤٦٥
١٩٧٣	٨٧٧٠٢	٧٥٨٢٣	١٦٠٥٢٥	٧٢٧٧٤	٩٧٧٥١	٢٤٦٥	٩٣٤٠	١١٨٠٥	٨٧٦٧	٣٠٣٨
١٩٧٤	٩٧٧٥١	٦٢٥٤٦	١٦٠٢٩٧	٦٨٧٨٠	٩١٥١٧	٣٠٥١	٨٢٧٧	١١٣٢٨	٨٩١٤	٢٤١٤
١٩٧٥	٩١٥١٢	٧١١١٤	١٦٢٦٢٧	٥٧٤٣٢	١٠٥١٩٥	٢٤١٤	٨٤١٤	١٠٨٢٨	٨٣٣٢	٢٤٤٦
١٩٧٦	٩٠٥١٩٥	٨١٠٧٩	١٩٤٢٧٤	٩٧٧٧٣	٩٦٥٠١	٢٤٤٦	٨٤٨٥	١٠٩٣١	٩٠١٣	١٩١٨
١٩٧٧	٩٦٤٨١	٧١٦٢٧	١٦٨١٠٨	٦٤٩٩٨	١٠٣١١٠	١٠٣١	١٠٥٤٢	١٢٤٥١	٩٣٤٤	٣١٠٣
١٩٧٨	١٠٣١١٠	٧٠٢٢٢	١٧٣٧٣٢	٦٧٧٦٣	١٠٥١٦٩	٣١٠٨	١١٠٣٧	١٤١٤٥	١٠٠	٣١٤٠
١٩٧٩	١٠٥١٦٩	٩٤٢٢٢	٢٠٠١٩١	٥٧١٠٢	١٤٣٠٨٩	٣١٤٠	١٢٢٧٣	١٥٤١٣	١١٣٥١	٤٠٦٢
١٩٨٠	١٤٣٠٨٩	٩٣٤٨٦	٢٣٦٥٧٥	٨٣١٥٨	١٥٣٤١٧	٤٠٦٢	١٣٥٢٠	١٧٥٨٢	١٣٢٦٨	٤٣١٤

وزارة العدل
إدارة الإحصاء القضائي

جدول رقم (٥٠)

أعمال إدارة قضايا الحكومة - مجموع قضايا الإدارة
والفروع عام ١٩٦٤

القسم أو الفرع	القضايا المتداولة	القضايا المطلوبة رفعها	قضايا تحسنت التنفيذ	المجموع
قسم النقض	١٠٢٢	٩٤٣	—	١٩٦٥
قسم القضاء الإداري	٢١١٠٢	٥٦٧	—	٢١٦٦٩
قسم استئناف القاهرة	١٩٨٧	٣٧٧	—	٢٣٦٤
قسم كليات القاهرة	٨٩٥٨	١١٣٦	—	١٠٠٩٤
قسم استئناف الضرائب	١٥٢٧	٣٤٨	—	١٨٧٥
قسم الضرائب الابتدائي	٥٥٦٤	١٦٥	—	٨٧٢٩
قسم الأقاليم	٣٨١٦	٥٨١	=	٤٣٩٧
قسم جزئيات القاهرة	١٠٥٩٧	١٧٩١	—	١٢٣٨٨
قسم التنفيذ	٧٨٠	—	٧٣٨٠	٨١٦٠
فرع الإسكندرية	١٦٤٥٣	٣٣٦٢	٢٣٨١	٢٢١٩٦
فرع دمياط	٢١٦٦	٢٦٤	٦٤١	٣٠٧١
فرع طنطا	٣٧٣٥	٤٥٥	١٢١٨	٥٤٠٨
فرع المنصورة	٥٧٥٨	٦٩٣	٢١٩٨	٨٦٤٩
فرع كفر الشيخ	١٢٧٧	٢٧٩	٤٨٩	٢٠٤٥
فرع دمياط	١٢٨٠	٢٤٢	٣٥٠	١٨٧٢
فرع الزقازيق	٣٣٨٧	٤٥٩	٦٠٨	٤٤٥٤
فرع بورسعيد	٢٥٦٤	٥٧٤	٥٨٧	٣٧٢٥
فرع الإسماعيلية	٨٣٥	١٦٠	١٥٧	١١٥٢
فرع شبين الكوم	١٥١٤	١٨٢	٢٤٩	١٩٤٥
فرع بني سويف	٢٧٢٩	٣٩٧	١٨٣٣	٤١٥٩
فرع المنيا	٢٩٢٨	٢٠٧	٧٣٨	٣٨٧٣
فرع أسيوط	٣١٨٢	١٧٨	٦٤٤	٤٠٤
فرع سوهاج	٢٣٣٥	١١٠	٢٨٢	٢٧٢٧
فرع قنا	٢٥٤٩	١٠٥	٤٢٩	٣٠٨٣
فرع أسوان	١٠٨٠	١٩٤	٦٦	١٣٤٠
جملة عام ١٩٦٤	١٠٩١٢٧	١٣٧٧٨	٢٠٢٥٠	١٤٣١٤٤

مدير عام الإحصاء

كمال أحمد نوسر

وزارة العدل
ادارة الاحصاء القضائي

جيدول رقم (٥١)

اعمال ادارة قضايا الحكومة عام ١٩٦٩ - مجموع قضايا
الادارة بالاقسام والفروع

المجموع	قضايا تحت التنفيذ	القضايا المطلوب رقمها	القضايا التداولية	القسم أو الفرع
٣٢١٠	—	٥٤٤	٢٤٦٦	قسم هيئات التحكيم
٣١١٤	—	١٣١٦	١٧٩٨	قسم النقض
٢٥٨٧٠	—	١٣٢١	٢٤٥٤٩	قسم القضاء الادارى
٢٢١٩	—	٣٨٠	١٨٣٩	قسم استئناف القاهرة
١٤٨٠٩	—	١٠٠٣	١٣٨٠٦	قسم كليات القاهرة
٩٠٦	—	١٤١	٧٦٥	قسم استئناف الضرائب
١٤٨٤٧	—	٥٧٩	١٤٢٦٨	قسم الضرائب الابتدائى
٥٣١١	—	٨٨١	٤٤٣٠	قسم الأقاليم
١١٠٤٣	—	١٥٢٥	٩٥١٨	قسم جزئيات القاهرة
٢١٢٦	٨٣١٦	—	٨١٠	قسم التنفيذ
٢٣٦٢٤	٤٠٢١	٢٨٨٤	١٦٧١٩	فرع الاسكندرية
٣٧٤٦	٥٣٥	٥٥٠	٢٦٦١	فرع دمياط
٧٠١٨	٨٨٠	٥٧١	٥٥٦٧	فرع طنطا
٨٨٦٣	٢٠٨٠	٣٩٤	٦٣٧٩	فرع المنصورة
٢٠٩٦	٢٤٩	٢٧٥	١١٧٢	فرع كفر الشيخ
٢٤٧٨	٣٨٥	٣٩١	١٧٠٢	فرع دمياط
٥٦٤٢	٩٦٣	٤٤٧	٤٢٣٢	فرع الزقازيق
٢١٠٩	٣٦٧	١٧٨	١٥٦٤	فرع بورسعيد
٨٧٠	٣٢٧	٤٤	٤٩٩	فرع الاسماعيلية
٢٤٧٧	٢٦١	١٧٥	٢٠٤١	فرع شبين الكوم
٤٥٦٦	١٧٥٣	١٢٤	٢٦٨٩	فرع بنى سويف
٤٩٠٤	٤٦٣	٢٨٠	٤١٦١	فرع المنيا
٥٦٢٧	١٥١٨	٢٥٧	٣٨٥٢	فرع اسيوط
٣١٣٠	٣٣٢	١٨٧	٢٦٠٦	فرع سوهاج
٢٧٣٥	٢٧٩	١٢١	٢٣٢٧	فرع قنا
١١٤٥	٣٣	١٦١	٩٥١	فرع أسوان
٣٠٥٧٠٤	٢٥٠١٧	١٥٧٥٥	١٣٣٥٧١	جملة سنة ١٩٦٩

وزارة العدل
ادارة الاحصاء القضائى

جسء ول رقم (٥٢)
اعمال اءارة الءكوءة عام ١٩٧٤
مءموع اعمال الاءارة بالاقسءاء والفءروع

الاقسءاء او الفءروع	ءمءة القضاىاء الءءءاءولة	ءمءة القضاىاء المءطلوب رفعها	عءء قضاىاء الءنفىء	الءمءة
قسء المءءكة العلىاء	٧٧	—	—	٧٧
قسء النقص	١٩٩٩	١٢٩٧	—	٣٢٩٦
قسء القضاء الاءارى	٢١٤٦٩	٥٥٥	—	٢٢٠٢٤
قسء اسءءناف القاءرة	٥١٩٧	٥٩٤	—	٥٧٩١
قسء كلىاء القاءرة	١٥٨٣٣	١٠٦٢	—	١٦٨٩٥
قسء اسءءناف الضرائب	١٠١٤	٧٨	—	١٠٩٢
قسء الضرائب الاءءءائى	١٢٢٣٢	٢٣٦	—	١٢٤٦٨
قسء الاءالىسم	٨٥١٧	٦٢٠	—	٩١٣٧
قسء ءزئىاء القاءرة	٨٤٨٢	٧٢٦	—	٩٢٠٨
قسء الءنفىء	٨٤٣٨	—	—	٨٤٣٨
قسء هئىاء الءءكم	٢٨٤٤	٨٧٧	٦٩٧٩	١٠٧٠٠
قسء الاءلاح الزراعى	٤٤٩٥	—	—	٤٤٩٥
قسء هئىة الاءاف	٥٨٢	٨٥	—	٦٦٧
فرع الاسءءءرىة	٢٢٧٤٩	٢٠٦٤	—	٢٤٨١٣
فرع ءمنهور	٣٣٢٤	١٨٠	٥٤١٤	٨٩١٨
فرع طءطسا	٨٥٣٢	٤٩٤	٥٤٨	٩٥٧٤
فرع المنصورة	٨٢٢٨	٢٧٥	٨٠٨	٩٣١١
فرع كفر الشىء	١٥١٣	١٩٠	٢٠٩٦	٣٧٩٩
فرع ءمىاء	٢١٣٥	١١٠	٥٢٥	٢٧٧٠
فرع الزقازىق	٣٩٩١	٣٣١	١٣٧	٤٤٥٩
فرع بمرسعىء	٣٥٧	٢٧	١٠٥٧	١٤٤١
فرع الاسماعىلىة	٢٢٤	١٨	٣٦٨	٦١٠
فرع شبىن الكوم	٢٨٦٤	١٦٢	٣٤٨	٣٣٧٤
فرع بنى سوف	٣٨٣٩	٤٠٦	٣٠٦	٤٥٥١
فرع المنىسا	٤٠٠٥	٤٠٥	٣٩٨	٤٨٠٨

وزارة العدل
إدارة الإحصاء القضائي

تابع جدول (٥٢)
تابع أعمال إدارة قضايا الحكومة لعام ١٩٧٤ - مجموع قضايا
الإدارة بالأقسام والفرع

الجلسة	عدد قضايا التنفيذ	جلسة القضايا المطلوب رفعها	القضايا المتداولة	الأقسام أو الفرع
٢٨٦٥	٣٦٣	١١٥	٢٣٨٧	فرع سوهاج
٥٥١٩	١٦٣١	١٧٠	٣٧١٨	فرع أسيوط
٢٨٣٤	٢٣١	١٢٦	٢٤٧٧	فرع قنا
١٧٧٤	٦٤	١٢٥	١٥٨٥	فرع أسوان
١٢٩٩٢	٢٢٨٩	٥٣٦	١٠١٦٧	جلسة عام ١٩٧٤

مدير عام الإحصاء
كمال أحمد نوبير

جسـد ول رقم (٥٣)
اعمال ادارة قضايا الحكومة عام ١٩٢٩
مجموع اعمال الادارة بالاقسام والفروع

الاقسام أو الفروع	جملة القضايا البتداولية	جملة القضايا المطلوب رفعها	عدد قضايا التنفيذ	الجملة
قسم المحكمة العليا	١٠٥	—	—	١٠٥
قسم النقض	٢٦٦٩	١٨٥٠	—	٤٥١٩
قسم القضاء الادارى	١١١٣٤	١٢٢٠	—	١٢٣٥٤
قسم استئناف القاهرة	٦٥٠٤	٥٦١	—	٧٠٦٥
قسم كليات القاهرة شمال	٧٨٦٤	٥٤٩	—	٨٤١٢
قسم استئناف الضرائب	٧٢٨	١٣٩	—	٨٦٧
قسم الضرائب الابتدائى	٢٣١٣٧	٥٢٠	—	٢٣٦٥٧
قسم الاقاليم	٨٢٧٤	٨٣١	—	٩١٠٥
قسم جزئيات القاهرة شمال	٢٩٠٤	٧٠١	—	٣٦٠٥
قسم التنفيذ	٥٨٩	—	١٩٦٤	١٠٥٥٣
قسم هيئات التحكيم	٢٦٨٥	٤١٣	—	٣٠٩٨
قسم اصلاح النزاعى	٣٥٥٠	—	—	٣٥٥٠
قسم هيئة الاوقاف	١٠٥٠	١٥٠	—	١٢٠٠
فرع الاسكندرية	٢٢٣٥٥	٢٢١١	٣٦٧٧	٢٨٢٤٣
فرع دمهور	٤١٦٧	٣٢٥	٥١٠	٥٠٠٢
فرع طنطا	١١٢٧٠	٦٠٣	٨١٢	١٢٦٨٥
فرع المنصورة	٣٥٣٤	٤٦١	١٣٦٥	١٥٣٦٠
فرع كفر الشيخ	١٩٣٦	١١٠	٥٦٨	٢٦١٤
فرع دمياط	٣٧٣٢	١١٤	١١٥	٣٩٦١
فرع الزقازيق	٤٧٩٩	٢٥٥	٦٥١	٥٧٠٥
فرع بورسعيد	٢٣٨٠	٢٨٨	٣٠٢	٢٩٧٠
فرع الاسماعيليه	١٦٥٢	١١٧	٤٤٠	٢٢٠٩
فرع شبين الكوم	٣٠٨١	١٥٧	٣٤٢	٣٥٨٠
فرع بنى سويف	٥٠٥١	٢٣٥	١٠٣٦	٦٣٢٢
فرع النيا	٤٤٤١	٢٤٩	٤٤٨	٥١٣٨
فرع سوهاج	٤٢٩٤	٢٣٤	٣٤٨	٤٨٧٦
فرع اسيوط	٦٩٧١	١٣٨	١٦١٦	٨٧٢٥
فرع قنا	٣٦١٤	١٩٦	٢٣١	٤٠٤١
فرع اسوان	١٠٨٤	٦٠	٧٨	١٧٢٢
المحكمة الادارية العليا	٣١٩٨	١٠٣٠	—	٥٢٢٨
المحاكم الادارية	٦٩٠١	٣٥٥	—	٧٣٥٦
كليات جنوب القاهرة	١٠٥٠٣	٦٨٢	—	١١١٨٥
جزئيات جنوب القاهرة	٤٠٢٢	٦٥٩	—	٤٦٨١
المجموع	١٨٩١٧٧	١٥٤١٣	٢٢٥٩٣	٢٢٨٠٩٣

جسـد ول رقسـم (٥٤٠)
اعمال ادارة قضايا الحكومة
عام ١٩٨٠ مجموع قضايا الاقسام والفرع

الاقسام او الفرع	القضايا المتداولة	القضايا المطلوب رفعها	عدد قضايا التنفيذ	الجملة
قسم المحكمة الدستورية العليا	٧٨	٣	—	٨١
قسم النقض	٢٦١٠	١٧٢٥	—	٤٣٣٥
قسم القضاء الادارى	١٢٥٤٣	١٣٩٧	—	١٣٩٤٠
قسم استئناف القاهرة	٧٦٤٥	٥٧٠	—	٨٢١٥
قسم كليات القاهرة شمال	١١٠٣٥	٦٠٢	—	١١٦٣٧
قسم استئناف الضرائب	٧٩١	١٥٦	—	٩٤٧
قسم الضرائب الابتدائى	٣٠٣٠١	١٧٦	—	٣٠٤٧٧
قسم الاقاليم	٩٩٣٨	٨٣٩	—	١٠٧٧٧
قسم جزئيات القاهرة شمال	٣٣٣٩	٦٢٧	—	٣٩٦٦
قسم التنفيذ	٢٨٦	—	٨٥٥٣	٨٨٣٩
قسم هيئات التحكيم	٣٣٧١	٣٢٥	—	٣٦٩٦
قسم قضايا وزارة الاوقاف	٢٩١	١٢	—	٣٠٣
قسم هيئة الاوقاف	١١٨٦	١٥٦	—	١٣٤٢
فرع الاسكندرية	٣٧٣٢٠	٢٣٢٩	٣٢٧٧	٤٢٩٢٦
فرع دمياط	٤٨٥٩	٢٢٩	٤٣٢	٥٥٢٠
فرع طنطا	١١٧٠٠	٥٤٥	٧٨١	١٣٠٢٦
فرع المنصورة	١٧٧٤٦	١٩٢٥	١٠٤٧	٢٠٧١٨
فرع كفر الشيخ	٢٠٥٣	١١١	٥١٢	٢٦٧٦
فرع دمياط	٤٥٣٠	١٤٤	١١٧	٤٧٩١
فرع الزقازيق	٥٧٣١	٢٢٧	٦١٨	٦٥٧٦
فرع بورسعيد	٢٦٧٢	٤٣٤	٣٠٦	٣٤١٥
فرع الاسماعيلية	٢٢٣٧	١٧٤	٤١٦	٢٨٢٧
فرع شبين الكوم	٣٦٨٨	١٥١	٣٣٦	٤١٧٥
فرع بنى سويف	٦١٠٩	٢٩١	٧٩٤	٧١٩٤
فرع المنيا	٥٧٣١	٣٨٨	٤٣٣	٦٥٥٢
فرع سوهاج	٤٥٧٤	٢٩٠	٣٠٧	٥١٧١
فرع اسيوط	٨٢٢٥	١٧٥	١٦٢٠	١٠٠٢٠
فرع قنا	٣٧٦١	١٣٦	٢٣٢	٤١٢٩
فرع اسيوط	١٢٠٥	٢٦	٦٩	١٣٠٠
المحكمة الادارية العليا	٦٨٢٢	١٤٠٢	—	٨٢٢٤
المحاكم الادارية	٦٨١٥	٢٤٢	—	٧٠٥٧
كليات جنوب القاهرة	١٢٣٧٩	١٠٨٤	—	١٣٤٦٣
جزئيات جنوب القاهرة	٤٥٣٢	٦٩١	—	٥٢٢٣
المجموع	٢٣٦١٠٣	١٧٦١٨	١٩٨٥٠	٢٧٣٥٣٥

وزارة العدل
إدارة الإحصاء القضائي

جسـد ول رقم (٥٥)
بمـيان إحصائـي مقارن عـن الوضائف القضائـية والاداريـة
والكتابـية والمهنيـة والخدمـات المعاونة بإدارة قضايـا الحكومـة في الأعـام
١٩٨٠ - ٧٩ - ٧٤ - ٦٦ - ٦٤

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٤	١٩٦٩	١٩٦٤	بمـيان الوضائف
١	١	١	١	١	وضائف قضائـية
٢١	١٩	٤	٣	٣	رئيس إدارة قضايـا الحكومـة
٨٣	٦٧	٥٢	٤١	٣٨	وكيل إدارة
٩٩	١١٠	٦٧	٥٨	٥٥	مستشارون
١١٩	٩٤	١٠١	٨٣	٧٦	مستشارون مساعدون
٨٦	٨٤	١٠٨	١٢٥	١٢٦	نواب
١٣٢	١٣٣	١٣٩	٨٩	٦١	محامون
					مندوبون ومساعدون
٥٤١	٥٠٨	٤٧٢	٤٠٠	٣٦٠	جملة

٢٣٠	٢٣٠	١٠٥	٨٣	٣٥	جملة الوضائف التنظيمية والادارية
٧٢٢	٧٣٢	٧١٥	٤٩٣	٤٣٩	المجموعـة التـمويـة لغـثـات الوضائف المكتبية
١٢٩	١٢٩	١٢٨	١٠٢	١٣٧	الخدمـات المعاونة والمهنيـة (ساعي - نجار كهربائي - استرجعي)

مدير عام الإحصاء
كمال أحمد نوسر

الفصل الثامن

الطامسون وثقافة المحاميين

إعداد
المستشار أحمد حسن هيكل

محتوى الفصل الثامن

- | | |
|-----------------|--|
| المبحث الأول : | المحاماة والقوانين المنظمة . |
| المبحث الثاني : | نقابة المحامين ، نشأتها وتطورها وتنظيمها والدور الذى تقوم به . |
| المبحث الثالث : | محقق المحامى وواجباته ودرجاته ومعدلات تزايدهم . |
| المبحث الرابع : | انتداب المحامين والمساعدة القضائية ورعاية المحامى ومعايشته . |

المحامون ونقابة المحامين

تمهيد :

رسالة المحاماة :

حقيق الدفاع قديم وجسد منذ وجدت الخصومة وهي من لوازم الاجتماع وقد وجد عند جميع الأمم قسما لجميع الزمان رجال تضلعوا في القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بأبداء المشورة لهم أو الدفاع عنهم أمام القضاء - وكان الناس في مبدأ الانسانية يتقاضون بأنفسهم مستعينين بأهليهم وأصدقائهم ثم تقدم الحال بتقدم الاجتماع وارتقاء النظام فيه وتطوره حتى عرفت المحاماة بنظامها الحالي .

وحقق الدفاع من أقدم الحقوق التي عرفتها الانسانية منذ قديم الزمان وليس أدل على ذلك من أن المادة ٦٩ من دستور سنة ١٩٢١ تنص على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

والمحاماة من أشرف المهن لان غايتها من أشرف الغايات وهي الدفاع عن الضعفاء والمظلومين ونصرة الحق على الباطل وهي مهنة حسنة تعاون السلطة القضائية في تحقيق العدل وتشارك في تحقيق سيادة القانون والعمل على تطور التشريعات ابتغاء تيسير العدالة على المواطنين والتعاون مع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة في الدول العربية وغيرها للعمل على خدمة الأمة العربية في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية .

ومن أبداع ما قيل عن رسالة المحاماة : مقال الأستاذ إبراهيم الهلباوي أول نقيب للمحامين من :

آن أسمى مراتب المحاماة وأعلى أمانيتها هو أن يقف المحامون في جانب مظلوم تحالفت عليه القوى وأن يتحملوا معه شظرا مما يقاسم ... فهذه هي حقيقة المحاماة .

وما قاله الأستاذ مكرم عبيد نقيب المحامين من :

" أن المحامي رسول الناس لدى العدالة . رسول العدالة عند الناس . الأمانة والعدالة هما أذن عماد المحاماة وسبب وجودهما . ولذلك كان الواجب الأول على الأئمة والحكومات أن تحرس كل الحرص على كرامة المحامي واستقلاله باعتباره عضوا في العائلة القضائية يعمل على تحقيق العدالة بين الناس . وباعتباره عضوا في الهيئة الاجتماعية يؤمن على حقوق الناس ومصالح الناس " .

" الشرف . الكرامة . استقلال الرأي . حرية العقيدة . الاختيار . الاستمساك بالمبدأ . الاعتزاز بالحق

كل أولئك هي المحاماة " .

وما قاله الأستاذ توفيق دوس المحامي مسن :

" أن الشرف والكرامة واستقلال الرأي وحرية العقيدة والاستمساك بالمبدأ والاعتزاز بالحق ، كل أولئك

هسى المحاماة " .

هذا الى جانب ما تقوم به المحاماة من خلق الوعي لفهم الحريات والكفاح في سبيل الحصول عليها سواء كانت الحريات العامة او حريات الأفراد الخاصة . ولا ريب أن موقف المحامين في دفاعهم عن المجاهدين فسى سبيل حرية البلاد كانوا ثائرين أو زعماء سياسيين كان لسمه أعظم الاثر في تغذية الحركة الوطنية واستمرارها وتقويتها واندفاعها أبدا الى الأمام ، فكان لهم نصيب وافر فيما وصلت اليه البلاد اليوم من الحرية والاستقلال كما أن حرية الصحافة وجدت من المحامين دائما خير مكافئ عنها .

وكان المحامون ولا زالوا أهل الفكر في المجالس النيابية واشتركوا في وضع النظام الدستوري للبلاد . وهم أيضا رجال التشريع ويعرفون مواضع الحاجة الى التشريعات الحديثة .

ودخل المحامون ميدان السياسة فانفتح أمامهم باب المناصب السياسية الكبرى وتولى البعض رئاسة الحكومة والوزارات برئاسة مجلس النواب . كما تولى بعضهم المناصب القضائية العليا . وكل هذا يذكرنا بالامر الذي أصدره الأبرطر فالنتيان وفيه أعلن أن مرتبة المحامي تعادل أرفع مرتبه في الدولة وأن شرف المحامي لا يقل عن شرف القاضي .

وستسأل موضوع المحامين ونقابة المحامين في المباحث الآتية

- | | |
|-----------------|--|
| المبحث الأول : | المحاماة والقوانين المنظمة . |
| المبحث الثاني : | نقابة المحامين ، نشأتها وتطورها وتنظيماتها والدور الذي تقوم به . |
| المبحث الثالث : | حقوق المحامي وواجباته ودرجاته ومعدلات تزايدهم . |
| المبحث الرابع : | انتداب المحامين والمساعدة القضائية ورعاية المحامي ومعايشه . |

المبحث الاول

المحاماة والقوانين المنظمة

لم تكن المحاماة موجودة ولا كلمة المحاماة معروفة قبل مبايعة محمد على الكبير الولاية على مصر لان المحاكم الشرعية هي التي كانت تتولى الفصل في القضايا بجميع انواعها للمصريين والاجانب * وهذه المحاكم لم تكن تعرف المحاماة ولا المحامين بالمعنى المعروف .

وفي ١٨٤٥ فكر محمد علي في ترتيب مجالس العدالة فيدا بترتيب مجالس التجار و أمر بتنظيم مجلس تجارى الاسكندرية ومن له لائحة في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ (١٨٤٥ م) وهذه اللائحة هي اول وثيقة رسمية نصت على جواز التوكيل امام تلك المجالس لمن كان غائبا بعذر شرعى مقبول * غير ان اللائحة المذكورة لم تبسسين الشروط التي كان يجب ان تتوافر في الوكلاء ولا الاعذار التي كانت تبيح التوكيل . وفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ هـ صدر منشور من الديوان الخديوى بترتيب مجلس تجارى بمصر على مثال مجلس تجارى الاسكندرية وتقرر سريان لائحة سنة ١٢٦١ هـ على مجلس تجارى مصر .

وفي سنة ١٢٧٢ هـ اتفقت الحكومة المصرية مع قناصل الدول على تشكيل مجلس استئناف للمساكن التجارية ووضعت لائحة صدر بها ابرعال بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ ونصت هذه اللائحة على انه لا يجوز قبول " الافوكاتية " امام مجلس الاستئناف بل يكون " تعاضل الدعاوى " بمعرفة الخصم او بواسطة وكيل * ونصت في ١٩ جنادى سنة ١٢٧٣ هـ اصدر مجلس الاحكام لائحة نص فيها على منع توسط الافوكاتية في " روية الدعاوى " بمجلس التجار ولكن يسوغ للخصم ان ينيبوا عنهم وكلاء في الدعوى اذا كان لا حد هم عذر يمنعه عن مباشرة القضية بنفسه .

وبين من ذلك ان التوكيل في القضايا لم يكن معروفا حتى سنة ١٨٤٥ هـ ثم عمل به في الاسكندرية في ١٢٦١ هـ وفي القاهرة في سنة ١٢٦٢ هـ * وان كلمة " افوكاتية " ردت لأول مرة في لائحة ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ * وفي سنة ١٢٧٣ هـ تراكبت كلمة " افوكاتية " الى افوكاتية * ولكن حظر عليهم دخول المجالس واقتصرت الاجازة على توكيل الوكلاء .

كثير بعد ذلك نزوح الغربيين الى مصر وفي سنة ١٢٧٨ هـ (سنة ١٨٦١ ميلادية) انشئ مجلس قوميون مصر او مجلس القومسيون لنظر الدعاوى المرفوعة من الاجانب على المصريين يتألف من رئيس مصرى وعضوين

مصريين وعضو ارمي وعضو من الاروام وعضو اسرايلى وعضو ارمي وضعت له لائحة تبين الاجراءات التى تتبسط امامه ونصت على ان القضايا تقدم الى المجلس بتقرير يشتمل على موطن المدعى او وكيله اذا ما اراد ان يقيم وكيلاً عنه فى دعواه . وأنه يجب على المدعى عليه ان يقدم جوابه الى رئيس المجلس وينبغى ان يحضر الى القاهرة بنفسه او يقيم وكيلاً عنه يكون مستوفيا لجميع الشروط ويلزم ان يوضح فى الجواب المذكور حضر المدعى عليه الى القاهرة ان كان قد حضر وموطنه بها او اسم وطنه وموطن الشخص الذى اختار وكيله عنه فى المرافعة . وهذه اول مرة تذكر فيها كلمة المرافعة فى قولتين ولوائح ذلك العصر .

فى جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ هـ (اغسطس ١٨٧١ ميلادية) صدر امر عال بترتيب مجالس بالبيسلاية ومجالس ضبطيات بالمراكز لنظر القضايا والدعاوى التى تقع فى دائرتها وقد بينت الاجراءات الواجب اتباعها وليس فيها ما يشير الى جواز التوكيل فى تلك المجالس احسب طرفى الخصومة .

المحامون عند انشاء المحاكم المختلطة :

فى سنة ١٨٧٥ انشأت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول الأجنبية المحاكم المختلطة ووضعت لائحة بترتيب لهذه المحاكم وبرزت هذه اللائحة بين المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ونصت على أنه " لا يقبل وكيل ولا مدافع عن ارباب الدعاوى امام محكمة الاستئناف الا من يكون حائزا لشهادة الدالة على كونه " افوكاتيا " اما المحاكم الابتدائية فلم يتشدّدوا فى اهلية الوكلاء امامها وقبلوا من مارس الصناعة امام المحاكم القنصلية مدة خمس سنوات على الأقل وثبت انه لم يلم بلغتين من اللغات المقررة امام المحاكم المختلطة ونجح فى الامتحان الذى نصت عليه اللائحة المذكورة .

المحامون عند انشاء المحاكم الشرعية :

فى ٩ رجب ١٢٩٧ هـ (١٧ يونيو ١٨٨٠) وضعت الحكومة لائحة للمحاكم الشرعية تبين الاجراءات التى تتبع امامها ونصت فى جواز " قبول التوكيل عن الاخصام " وترك للقاضى امر قبولهم او عدم قبولهم .

المحامون عند انشاء المحاكم الأهلية :

انشأت الحكومة المحاكم الأهلية واصدرت لائحة بترتيبها فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هـ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ميلادية) وشفعتها فى نفس السنة بالقانون المدنى الأهلى وقانون التجارة وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات .

ونصت المادة ٢٤ من اللائحة على أنه " يجوز للاختصاص أن يحضروا بأنفسهم الى المحاكم او بواسطة وكلاء عنهم " نصت المادة ٢٥ على أنه " يجوز لكل محكمة الا تقبل فى التوكيل عن الاختصاص من ترى فيهم عدم اللياقة

والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائحة " ولكن اللائحة لم تبين ما هي حدود اللياقة ولا ما هو الاستعداد اللازم للقيام بمهمة التوكيل ، بل أجملت وتركت الرأي للمحاكم . وكذلك لم يرد في قانون المرافعات الذي صدر في ١٨٨٣ سوى نص صريح تجيز حضور الخصوم أمام المحاكم بأنفسهم أو بوكلاء عنهم يكون توكيلهم ثابتا ولم تعرض للصفات الواجبة في هؤلاء الوكلاء . ثم صدرت في سنة ١٨٨٤ لائحة الاجراءات الداخلية وتحديثت عن وجوب تقديم توكيل مصدق عليه بوجه رسمي أمام كاتب المحكمة وأن يرد التوكيل لموكله متى انتهت وكالته كافيصة الأوراق والمستندات الأصلية .

وفي مارس سنة ١٨٨٤ أصدرت محكمة استئناف مصر إعلانا تنشر بالوقائع المصرية جاء فيه :
" حيث أن أحكام القوانين الجديدة لا تساعد على قبول كل من اراد التوكيل عن أرباب الدعاوى فسي القضايا الجارية نظرها أمام محكمة الاستئناف الا من يكون اسمه مندرجا بالجدول المعد لذلك بالمحكمة فينبغي على من اراد من الافوكاتية والوكلاء معرفته بهذه الصفة لدى المحكمة أن يقدم طلبه اليها للنظر فيه وقيد به بالجدول المعد لذلك بالمحكمة فينبغي على من اراد من الافوكاتية والوكلاء معرفته بهذه الصفة لدى المحكمة أن يقدم طلبه اليها للنظر فيه وقيد به بالجدول الموجود فيها لهذا الغرض .

وبمجرد نشر هذا الاعلان انتهت طلبات القيد على محكمة الاستئناف من الافوكاتية والوكلاء المقرر بمن أمام المحاكم المختلطة وأمام المجالس المحلية وقيدت المحكمة اسماءهم دون أن تبحث مؤهلاتهم ومعظمهم لم يكن يعرف اللغة العربية ، وأطلق عليهم لقب " وكلاء الدعاوى " .

أول لائحة للمحامين :

وفي ١٨٨٨/١٢/١٨ أصدرت الحكومة لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية وهي أول وثيقة رسمية اطلقت على الوكلاء اسم " محامين " وسمت صناعتهم " حرفة المحاماة " و " انشأت لهم جدول يسمى " جدول المحامين واشترطت اللائحة المذكورة فيمن يريد قيد اسمه في جدول المحامين أن يكون سنه ٢١ سنة على الأقل وان يكون حسن السير والسلوك والا يكون صدرت عليه احكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف وان يكون ذا كفاءة تامة في فن المحاماة ولتقدير هذه الكفاءة شكلت لجنة في محكمة الاستئناف مهمتها " امتحان من يريد قيد اسمه في جدول المحامين . وقيدت اللائحة واجبات المحامين كما نظمت طرق تأديبهم .

ثاني لائحة للمحامين :

وبعد خمس سنوات وجدت الحكومة ان القضاء قد خطا خطوات واسعة نحو الكمال فرأت ان تخطو بالمحاماة كذلك فأصدرت للمحامين قانونا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ - الغت به قانون سنة ١٨٨٨ وأطلقت عليهم اسم " الافوكاتية " أسوة بزملائهم أمام المحاكم المختلطة ووضعت شروطا جديدة لمن يريد قيد اسمه في جدول المحامين أهمها أن يكون حائزا الشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمام دراسته أو شهادته من إحدى المدارس

الأجنبية بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة لنظر طلبات المحامين أنها تقوم مقام الشهادة سالفة الذكر .
وهذه أول مرة شرطت الحكومة فيها وجوب الحصول على شهادة في علم الحقوق . كما شرطت أن يكون حسن السمعة
والسير . ثم بينت اللائحة ما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات فنصت على واجب المحافظة على سير
" المهنة " واتعاب المحامي وواجب الدفاع عن الفقراء مجاناً ووجوب ارتداء البتش المخصص للمحامين وعدم جواز الجمع
بين المحاماة وبين أى عمل آخر يحط من قدر المحامي كما نوهت " بشرف الضائفة " وقدرها " وفرضت عقوبات
تأديبية على من يخالف واجباته .

وتقدير الشارع المصري في ذلك الحين لشأن المحامين يظهر فيما قرره في الأمر العالي الصادر بتاريخ
٤ نوفمبر ١٨٩٣ من أنه " لا يعين أحد لوظيفة مساعد نيابة إلا إذا الحق في أحد أقلام الكتاب بالمحاكم
أو بالنيابة العمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الأفوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال
المحاماة أو أقام باحدى مصالح الحكومة مدة سنتين بوظيفة تستلزم معارف قانونية " .

وفي ٥ مايو سنة ١٩١٠ حينما كان المغفور له سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية صدر القانون رقم
٩ مكرر سنة ١٩١٠ بشأن المحامين غير الحائزين على الشهادات ولكنهم أثبتوا كفاءة تؤهلهم للمساواة بزملائهم
فنص على أن الأشخاص المقبولين الآن في التوكيل عن الخصام أمام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين
يقبلون أمام المحكمة المذكورة بمقتضى أمرنا هذا وتكتب أسمائهم في جدول المحامين والأشخاص المقبولين في التوكيل
عن الخصام أمام محكمة ابتدائية واحدة أو أكثر يكون لهم الحق في المرافعة أمام المحاكم الأخرى التي من درجتها
وفي ارتداء البتش " . . . وتسرى عليهم أحكام هذا الأمر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من
الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ولزم أن يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين كشف يشتمل
على أسماء الأشخاص المقبولين في التوكيل عن الخصام أمامها وأمام المحاكم الأخرى التي من درجتها " .

المبحث الثاني

نقابة المحامين

نشأتها وتطورها وتنظيماتها والسدور الذي تقسم به

لقد انشئت أول نقابة للمحامين في مصر في سنة ١٩١٢ ثم تعاقبت القوانين الحديثة التي تنظم ممارسة مهنة المحاماة ونقابة المحامين إذ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣١ ثم القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤ ثم القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ ثم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأخيرا قدم بعض أعضاء مجلس الشعب اقتراحا بمشروع قانون بشأن المحاماة لزال قيد البحث والدراسة .

أولا : القانون رقم لسنة ١٩١٢ :

في ١٩١٢/١/٣٠ في العهد الذي كان فيه المغفور له سعد زغلول باشا ناظرا للحفاية صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية وأهم ما استحدثه هذا القانون انشاء أول نقابة تعنى بمسوم المحامين ولها مجلس جمعية عمومية وصندوق .

ونص هذا القانون على أنه لا يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية إلا من أدرج اسمه في جدول المحامين وتقدم طلبات القيد إلى لجنة تؤلف من رئيس محكمة الاستئناف وعدد من رجال القضاة ومثل النقابة فينبى هذه اللجنة اثنان من المحامين القبولين أمام محكمة الاستئناف يعينهما مجلس النقابة . وخول القانون مجلس النقابة حق اجراء التحقيق مع المحامين الذين تصدر منهم اعمال تستوجب المواقفة وائذارهم وطلب رفع الدعوى النادبية عليهم .

ونص على أن يمثل النقابة في مجلس تأديب المحامين نقيب المحامين أو عضو من أعضاء مجلس النقابة يندبسه المجلس بدلا من النقيب . وإن تؤلف نقابة المحامين من المحامين المقيدين في الجدول ومثلها مجلس منتخب يؤسسه نقيب . وتنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس النقابة لمدة ثلاث سنين ويجوز إعادة انتخابهم بشرط أن لا يتجدد ذلك أكثر من مرة على التوالي .

وتؤلف المجلس من خمسة عشر مجاميا ، كما تتولى الجمعية العمومية كل سنة انتخاب النقيب والوكيل من بين أعضاء مجلس النقابة معين مجلس النقابة من بين أعضائه أمينا للصندوق وكاتم اسرار . ونص القانون على أن يختص مجلس النقابة بوضع اللائحة الداخلية للنقابة وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية وإدارة الحسابات وحصيل الرسم السنوى

الواجب على المحامين دفعه ، ومخابرة جهات الحكومة أو أى شخص آخر فيما يتعلق يشئون النقابة والسعى فسى الحاق راغبى التمرين بمكاتب المحامين ، ومراقبة سير المحامين والوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل فى سى المنازعات التى تقوم بينهم على الاتعاب متى طلب ذلك ، والوساطة بين المحامين انفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب حروفهم . واعتبر القانون مجلس النقابة شخصا معنوا ينوب عن النقابة ويدافع عن حقوقها ويعمل باسمها كلما حصل مساهم بكرامتها أو بمضالحتها كما اعتبره سلطة ادارية من بعض الوجوه . ونص القانون على أن يعين المجلس فى مركز كل محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف التقيمين بدائرتها ليقوموا مقامه فى كل ما يختص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة ، فاذا قل عدد المحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف والقيمين فى دائرة المحكمة الابتدائية عن ستة جاز أن يكون التعيين من المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية . ومن اهم ما نص عليه هذا القانون أن جعل لمحكمة الاستئناف الأهلية وهى منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام الاختصاص بالنظر فى أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو تأليف مجلس النقابة .

ومن تاريخ صدر هذا القانون والنقابة تتولى الهيمنة على المحامين جميعا وفضل هذا النظام الجديد خطا المحامون خطوات واسعة نحو الكمال .

ثانيا : القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ :

وفى ١٩٣٩/١٢/٢٩ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ بالمخاطاة أمام المحاكم الوطنية ونص على أن يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدر هذا القانون حسب تواريخ قبولهم سواء كانوا مشغولين أم غير مشغولين ويلحق بهذا الجدول المحامين المقيدين أمام محكمة النقض وجدول للمحامين المقيدين أمام محكمة الاستئناف وجدول للمحامين المقيدين أمام المحاكم الابتدائية . وجدول للمحامين تحت التمرين ، وقائمة للمحامين غير المشغولين ، وأن يعهد بجدول المحامين الى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف مصر ومثل النقابة اثنان من المحامين يعينهما مجلس النقابة .

ومن اهم ما استحدثه القانون أنه نص على أنه اذا رفض طلب القيد دون سماع أقوال الطالب يعلن اليه القرار وله أن يعارض فيه أمام اللجنة فى خلال الخمسة عشر يوما التالية للإعلان ، فاذا تأيد القرار جاز للطالب أن يطعن فيه أمام لجنة قبول المحامين بمحكمة النقض فى خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه . كما نص على أنه يجب على المحامي الذى قيد اسمه بالجدول أن يحلف أمام احدى محكمات الاستئناف قبل ممارسة العمل بأن يؤدى أعماله بالامانة والشرف وأن يحافظ على سر المهنة ويحترم قوانينها . ونص على أن مدة التمرين سنة للحاصلين على درجة الدكتوراة فى القانون وستان للحاصلين على درجة الليسانس . وأنه يشترط لقيد اسسم المحامي تحت التمرين بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أن يكون قد قضى فترة التمرين دون انقطاع وان يكون وظيف على حضر الجلسات مرتين فى الاسبوع وعلى سماع المحاضرات التى تلقى على المحامين تحت التمرين

ونص القانون على أنه لكي يقبل المحامي للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أن يكون قد استفسل بالمحاماة لمدة ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محاميا أمام المحاكم الابتدائية ، وأنه لا يستفسل بالمحاماة أمام محكمة النقض والايهام الا من قيد اسمه بالجدول الخاص بمحامي هذه المحكمة ، وتقدم طلبات القيد من المحامين الذين اشتغلوا فعلا مدة سبع سنوات أمام محكمة الاستئناف الى اللجنة المختصة بمحكمة النقض لتختار من بينهم من يقيدون بجدول المحامين المشتغلين أمامها ، ويجوز كذلك أن يقيد بالجدول المذكور من توافرت فيهم الشروط لمن يحين مستشارا بمحكمة الاستئناف ، ويجوز أن يقسمل للمرافعة أمام محكمة النقض والايهام من اشتغل بالمحاماة خمسة عشر عاما أمام المحاكم الابتدائية وثلاث سنوات أمام محاكم الاستئناف ، وأنه يحسب من مدة الترخين أو مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية الاهلية أو محكمة الاستئناف الاهلية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو النيابة أو في الأعمال الفنية بأقسام قضايا الحكومة أو في الأعمال القانونية الأخرى أو في عضوية هيئة التدريس بكتليات الحقوق وذلك على النحو الذي فصله القانون .

ونص القانون على أن يكون لنقابة المحامين شخصية معنوية وتؤلف من المحامين القيديين في الجدول ومثلها مجلس منتخب ورأسه النقيب أو وكيل النقابة وقوم النقيب بتشيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية . وتنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس النقابة لمدة ثلاث سنين يؤلف من خمسة عشر محاميا ،

كما تتولى الجمعية العمومية كل سنة انتخاب النقيب والوكيل من بين أعضاء مجلس النقابة ولا يجوز إعادة انتخاب كل من النقيب أو الوكيل أكثر من مرتين - متتاليتين وتنتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه أمينا للصندوق وكاتم السر . ونص القانون على اختصاص مجلس النقابة بما لا يخرج عما قرره القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ .

ونص القانون على أن تشكل لجنة فرعية من خمسة أعضاء لدى كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف مصر ، ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها مقر محكمة الاستئناف وذلك للنظر في الأعمال التي يحيلها عليها المجلس وتنب هذه اللجان عن المجلس في الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم ، ويكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب القيديين في دائرة المحكمة ، ورأس كل لجنة أقدم الأعضاء في القيد بجدول محامي محكمة النقض والا كانت الرئاسة لأقدمهم في القيد بجدول محاكم الاستئناف ، وأن تساوت الأقدمية فتكون الرئاسة لأكبرهم سنا . ويحين مجلس النقابة لدى كل محكمة جزئية لا يكون مقرها مقر محكمة الابتدائية محاميا من القيمين بدائرتها للقيام بما يكلفه به مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

ومن أهم ما نص عليه القانون أن نقابة المحامين تنشى " صندوقا يسمي صندوق المعاشات والعائسيات يكون مقره القاهرة ليرتب معاشات تقاعد للمحامين وعائسات فنية أو شهرية أو سنوية طبقا لنصوص القانون .

ونص القانون على ألا موال التي يتكون منها رأس مال الصندوق . كما نص على شروط استحقاق المحامي معاش التقاعد واستحقاق رسته معاشا بعد وفاته وكذلك الشروط التي يجب توافرها حتى يستحق المحامي أو رسته مرتبات شهرية أو إعانات .

وأخيرا نص القانون على أنه استثناء من أحكام الباب الخاص بالانتخاب ، يولف مجلس النقابة مسين الأشخاص الذين ذكر أسماءهم وعددهم خمسة عشر من بينهم النقيب والوكيل وأمين الصندوق والسكرتير .

ثالثا : القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ :

وفي ١٩/٧/١٩٤٤ صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية وهو لا يختلف في أحكامه كثيرا عن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ واستحدث النص على أن تستبعد لجنة قبول المحامين من الجدول اسم المحامي الذي يحض عليه في التمرين أربع سنوات دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية ولا يجوز إعادة قيد اسمه إلا بعد مضي سنة على أن يكون قبسده اسمه بالجدول المذكور . كما خول أساتذة كلية الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة أمام محكمة النقض والاهرام وحدها وأخيرا نص على أن تنتهي مدة مجلس النقابة الموجود وقتذاك في ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

رابعا : القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ :

وفي ٣٠/٣/١٩٥٧ صدر قرار بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم علاجا للنقص الذي أسفر عنه تطبيق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ حتى يكون التشريع مسائرا لتطور نظم القضاء .

ومن أهم ما استحدثه هذا القانون التصريح للمحامين من دول الجامعة العربية بالمرافعة أمام المحاكم في قضية معينة بأذن من مجلس نقابة المحامين بالاشتراك مع محامي مصري مقرر بشرط المعاملة بالمثل . وأضيف إلى صيغة اليمين التي يؤديها المحامي بعد قيد اسمه بالجدول النص على احترام تقاليد المهنة ونص القانون على جعل مدة التمرين سنتين يستوي في ذلك الحاصلون على درجة الدكتوراه أو الليسانس .

وكان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يخول أساتذة كلية الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة أمام محكمة النقض وبعد العمل بنظام القضاء الإداري منذ سنة ١٩٤٦ خول لهم حق المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا . غير أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ نص على منعهم من الاشتغال بالمحاماة حتى يتفرغا لمهمة تدريس مادة القانون في الكليات .

واستحدث القانون النس على قصر مزاولة المحاماة بالنسبة الى من ولى الوزارة أو شغل منصب
مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة على العمل أمام
القضاء العالى الذى يشمل محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم
الجنايات ومحكمة القضاء الادارى وفى القضايا الابتدائية أمام المحاكم الابتدائية وما يقابلها
فى المحاكم الادارية فقط وذلك دون أن يكون لهذا الحكم أثر رجعى بالنسبة الى المحامسين
المقيدين بالجدول أمام غير هذه المحاكم .

وشرط القانون أن تكون صفح الاستئناف موقعة من أحد المحامين المقررين للمرافعة
أمام المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وان تكون صفح الدعاوى وأوامر الاداء التى تقدم للمحاكم
الابتدائية موقعة من أحد المحامين المقررين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية وكذلك لا يجوز
تقديم صفح الدعاوى أو طلبات الاداء الى المحاكم الجزئية الا اذا كانت موقعة عليها من أحد
المحامين المقررين أمامها وذلك متى بلغت أو جاوزت قيمة دعوى أمر الاداء نصاب الاستئناف .
ذلك ان اشراف المحامين على تحرير صفح الاستئناف والدعاوى ذات القيمة من شأنه مراعاة
احكام القانون فى تحرير هذه الاوراق .

وقد اختصر القانون عملية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة فجعلها تمر بمرحلتين
بدلا من ثلاثة كما كان يقضى به القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ اذ تنتخب الجمعية أولا نقيب
المحامين لمدة سنتين ثم تنتخب أعضاء مجلس النقابة وعددهم سبعة عشر عضوا لمدة أربع سنوات
وينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه الوكيل وأمين الصندوق وكاتم السر .

ونص القانون صراحة على عدم جواز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين .

وقد عالج القانون صعوبة اشتراك المحامين جميعا على كثرة عدد هم فى الانتخابات واضطرار
محامى الأقاليم للانتقال الى مدينة القاهرة فحول المحامين أن يمارسوا حقهم الانتخابى فى دائرة
محاكمهم الاستئنافية .

ونص القانون على أن تشكل لجنة فرعية تسمى " لجنة النقابة " من خمسة أعضاء لمدى
كل محكمة استئناف ومن ثلاثة أعضاء لمدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها مقر محكمة الاستئناف وذلك
للنظر فى المسائل التى تختص بنظرها والمسائل التى يحيلها اليها المجلس ويكون انتخاب أعضائها
بمعرفة المحامين المقيدين فى دائرة المحكمة بالطريقة التى ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة . ومعين
مجلس النقابة لمدى كل محكمة جزئية لا يكون بمقر المحكمة الابتدائية محاميا من المقيمين بدائرتها
للقيام بما يكلف به من مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

وتضمن القانون في صدد معاش التقاعد احكاما اكثر سخاء و اقل قيودا مما نص عليه القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

خامسا : القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ :

كانت نقابة المحامين من اقدم النقابات المهنية التي شاركت الشعب نضاله في سبيل تحقيق الاستقلال وكان اعضاءها ومازالوا حرسين على بذل جهودهم في خدمة الشعب وحراسة القيم الديمقراطية السليمة وفي الدفاع عن الحريات حتى تتأكد سيادة القانون تحقيقا لهذه الاهداف صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة في ١١/١١/١٩٦٨ وتضمن النص على أن النقابة تهدف الى الدفاع عن مصالح النقابة والمحافظة على تقاليد المهنة وضمان حرية المحامي في أداء رسالته ، وتعبئة قوى اعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لتطوير الفكر القانوني في خدمة التحول الاشتراكي والمساهمة في تطوير التشريع ابتغاء تيسير العدالة على المواطنين وتنشيط البحوث القانونية وتشجيع القائمين بها ورفع المستوى العلمي لأعضاء النقابة والتعاون مع كافة النقابات والتنظيمات التي تضم العاملين فسي مهنة المحاماة من أجل الارتقاء بالمهنة ورفع كفاءتهم وحماية مطالبهم والتعاون مع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة في الدول العربية وغيرها للعمل على خدمة الأمة العربية في سبيل تحقيق الاهداف القومية ولنصرة قضايا التحرير والسلام العالمي وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء وتنظيم معاش الشيخوخة والعجز والرعاية وتقديم المساعدة عند الحاجة وتفسير الرعاية الصحية بما يكفل للأعضاء وأسرهم حياة كريمة وتوفير العمل القانوني للأعضاء وتقديم المساعدة القضائية لغير القادرين من المواطنين .

ونص القانون على أن يشكل مجلس النقابة من النقيب وعشرين عضوا يمثل فيه المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع العام وتنتخب الجمعية العمومية النقيب وأعضاء المجلس ويجري الانتخاب في وقت واحد بدار النقابة ومقار النقابات الفرعية وتكون مدة عضوية النقيب وأعضاء المجلس أربع سنوات . ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا الوكيل وأمين السر وأمين الصندوق ويكونون مع النقيب هيئة المكتب .

وحرص القانون على تغيير البناء التنظيمي للنقابة فنص على انشاء نقابات فرعية بالمحافظات وتنتخب الجمعية العمومية للنقابات الفرعية رئيس وأعضاء مجلس النقابة الفرعية . وتنتخب المجلس كل سنة من بين أعضائه أمينا للسر وأمين الصندوق . وناط القانون بالنقابة الفرعية كافة الاختصاصات المهنية التي كانت منوطة بمجلس النقابة وأن تشكل لجانا فنية تعاون التنظيم السياسي في النشاط

الفكرى والقانونى وان تعمل على تيسير العدالة على المواطنين ونص على أن تكون لها شخصية واعتبارية فى حدود اختصاصها . وان لمجلس النقابة الفرعية أن يشكل لجنة فى دائرة كل محكمة جزئية أو أكثر للنظر فى المسائل التى تختص بنظرها . وأستبقى القانون جوهر الأحكام المنصوص عليها فى القانون السابق رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بدرجات القيد على أساس أنها تتطلب فى المحامى خبرة أطول ليتراعى أمام محكمة أعلى ولكنه عدل عما هو وارد فى القانون السابق بشأن لجنة القبول ، فنص على تكوينها من أعضاء مجلس النقابة مكتبيا بالرقابة القضائية على قراراتها ولا يستثنى من ذلك إلا حالة القيد فى جدول المحامين القبوليين أمام محكمة النقض والإدارة العليا ، فقد بقيت لجنة القبول مع تشكيلها السابق وأضاف القانون الى شروط القيد بهذا الجدول أن تكون للمحامى ابحاث ومذكرات تؤهله لمزاولة المهنة أمام هاتين المحكمتين .

ونص القانون على أنه لا يجوز الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة وغير ذلك من الاعمال التى أوردتها واستثنى من ذلك أساتذة القانون بالجامعات المصرية وقصر حقهم على المرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا كما استثنى من يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام وهذا اباح القانون لهؤلاء المحامين حسيق الانضمام للنقابة لتنفيذ من جهودهم كأعضاء فيها غير أن القانون قصر عملهم فى المحاماة على الجهات التى يعملون بها .

وتحقيقا لأغراض النقابة نص نظامها الداخلى على أن يشكل مجلس النقابة سنويا لجانا للاستعانة بها فى خدمة المهنة والأعضاء وهذه اللجان المعاونة هى لجنة قبول المحامين ولجنة صندوق الإعانات والمعاشات ولجنة الفكر القانونى ولجنة الشؤون السياسية ولجنة الشؤون العربية ولجنة العلاقات الخارجية ولجنة الرعاية الاجتماعية ولجنة الشؤون الصحية ولجنة النادى والرحلات ولجنة المكتبة ولجنة المجلة .

وتنفيذا لدر النقابة الذى نصت عليه القوانين المختلفة تشترك النقابة فى مؤتمرات عديدة فى الداخل والخارج بغرض توثيق العلاقات مع التنظيمات القانونية والدعوة للقضاء العربية بين منظمات المحامين فى العالم ونصرة قضايا التحرير والسلام العالمى .

كما تصدر النقابة مجلة المحاماة منذ سنة ١٩٢١ وتصدر المجلة فى خمسة أعداد سنوية وتشتمل المجلة على عدد من يناير وفبراير ، مارس وابريل ، وهكذا بالنسبة لباقي الأشهر فيما عدا شهرى يوليو وأغسطس وتشتمل العدد على أحكام لمحكمة النقض وغيرها من المحاكم ، كما يشتمل على ابحاث قانونية والتشريعات الحديثة الهامة وروائع المرافعات والمقالات التى يعدها المحامون ورجال القانون وأخبار نقابية ويصدر مع كل عدد ملاحق اعتبارا من سنة ١٩٢٠ مثل قانون العاملين بالدولة والقطاع العام والقانون المدنى والمرافعات

والتجاري والعقوبات والاعترافات الجنائية وغير ذلك من القوانين • وفي نهاية كل سنة يصدر ملحق يشتمل على أهم القوانين التي صدرت خلالها

وأعدت النقاية بدارها مكتبة زودتها بالمؤلفات القانونية المختلفة وتردد عليها المحامون للاطلاع •

وتشجيعا للمحامين على اقتناء المؤلفات القانونية تقوم بشراء بعض المؤلفات وتنفق مع المؤلفين على بيعها للمحامين بسعر يقل عن السعر الذي تباع به للمير •

كما أعدت النقاية بدارها مكتبا لصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية حتى يتيسر على المحامين استخراج جوازات السفر ومكتبين احدهما لاستخراج البطاقات العائلية والشخصية والاخر لاستخراج رخص السيارات والقيادة وتجديدها •

هذا الى أن النقاية تيسر أداء فريضة الحج على المحامين كذا أداء العمرة كل عام • وتتولى كذلك أعداد رحلات الى الداخل والخارج وإقامة المصايف للمحامين وأسرتهم •

وتيسيرا على المحامين لشراء حاجتهم أعدت النقاية بدارها فرعاً للجمعية الاستهلاكية للأهram كمساهمة في مصاريف علاج أفراد أسرهم في حدود معينة •

المبحث الثالث

حقوق المحامي وواجباته ودرجاته ومؤسسات

تزايد

تناولت قوانين المحاماة المتعاقبة حقوق المحامين وواجباتهم واستحدثت القانون الأخير رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ عددا من النصوص التي كفلت للمحاماة كرامتها وأكدت للمحامين حقوقهم وضماناتهم تمكينا لهم من أداء واجب الدفاع الذي يقدره المجتمع وتكفله أحكام الدستور .

أولا : حقوق المحامي :

فقد نص هذا القانون على أن للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن ذوى الشأن أمام كافة الجهات واللجان قضائية كانت أو إدارية ، وأوجب على تلك الجهات واللجان أن تقدم للمحامي كافة التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه .

وقصر مهمة الافتاء أو ابداء المشورة أو القيام بأى عمل أو اجراء قانونى على المحامين دون سواهم .

كما استحدثت القانون نصا مؤداه عدم جواز القبض على المحامي أو حبسه احتياطيا بسبب ممارسة عمله ايمانا بقداسته هذا الحمل . كما نص على عقاب من أهان محاميا بالاشارة أو القول أو التهديد اثناء قيامه بعمله وسببه بذات العقوبة المقررة فى القانون لمن يرتكب هذه الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة وذلك انطلاقا من الايمان بأنه لا يوجد قضاء عظيم الا بمحاماة عظيمة .

كما تضمن القانون النص على أنه لا يجوز تفتيش مقر نقابة المحامين ونقاباتها الفرعية أو وضع اختصام عليها الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وحضر نقيب المحامين أو رئيس النقابة الفرعية أو من يمثلها وأنه لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وحضر نقيب المحامين أو رئيس

• النقابة الفرعية أو من يمثلها وأنه لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وأنه يجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام أو النائب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامى متبها فى جريمة أو جنحة خاصة بجمله أن يحضر هو أو من ينوبه من المحامين التحقيق • وأنه لا يجوز الحجز على مقر النقابة أو كتب المحامى أو اثاث مكتبه •

وأجاز القانون للمحامين القيد فى جداول الجراس القضاة ووكلاء الدائنين كما ألزم كل شركة مساهمة خاصة وكل شركة خاصة يزيد رأس مالها على خمسين ألف جنيه أن يكون لها مستشار قانونى من المحامين والا استحدثت عليها غرامة يومية حتى تنفذ هذا الاجراء •

ونظمت القوانين المختلفة الأحكام الخاصة باتعاب المحامين ونص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن المحامى يتقاضى أتعابه وفقا للمقد بهند وبين موكله وأن مجلس النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية يختص بالفصل فى تقرير أتعاب المحامى عند عدم الاتفاق عليها كتابة والفصل فى طلب محاسبة الحجز التوقيلى الذى يأمر قاضى الامر الوقتية بتوقيمه تحت يد الغير وفاء للمبلغ المدالموب تقدر بمسره وأختصر القانون اجراء التقاضى فى شأن هذه الاتعاب وأكفى بالدلعن بالاستئناف فى قرارات التقدير مهما كانت قيمة الطلب •

ونص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المحامين بالادارات القانونية بحقوق وخدمات تكفل لهم اداء واجبتهم فى حماية المال العام فنص على أنه لا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية وتأكيدها للمساواة الكاملة بين المحامين جميعا صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ونص على أن يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى سائر الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ •

وفى ١٩٧٣/٧/٥ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لتيسر للمحامين بالقضاء العام اداء واجباتهم بارساء قواعد القانون وأحكامه على العلاقات الانتاجية وحماية الأموال العامة من العبث والضياع وصيانة وسائل الانتاج والمحافظة من موقع عملهم القانونى على الدخل القوى • وذلك بمنأى من أى ضغط ادارى ومن خلال استقلال كامل عن الأجهزة الادارية •

ثانيا : واجبات المحامى :

كذلك نصت قوانين المحاماة المختلفة على الواجبات المفروضة على المحامين فى مزاولة مهنتهم ليلتزم

المحامي في اداء واجباته بما يكفل للمهنة كرامتها وللمواطنين حقوقهم .

ونص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في الفصل الثالث منه على واجبات المحامين ومنها أن المحامي مسئول قبل موكله عن اداء مساهمته طبقا لاحكام القانون وشروط التوكيل .
وأوجب عليه عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله النقيض التي حصلها لموكله والمستندات والاوراق الأصلية التي تسلمها منه . وأنه لا يجوز له أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها اذا كان هو الذي يتولى الدفاع بشأنها وأنه يمنع على المحامي ان يهدي أية مساعدة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبطة به . وحظر على من يتولى وظيفة عامة أو خاصة وبراك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها خلال الثلاث سنوات التالية لترك الخدمة وسرى هذا الحظر على المحامي الذي يتولى عضوية المجالس التشريعية والمحلية والادارية بالنسبة للدعوى التي ترفع على هذه المجالس ، كما نص على أنه لا يحق للمحامي أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة القرعية . وأنه لا يجوز له أن يتنازل عن التوكيل في وقت غير لائق وأن عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله ونص القانون في الباب السادس منه على أن يؤدي المحامي قيمة الاشتراك السنوي فسي ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة وبين الجزاء الذي يترتب على التأخير وذلك حوصا على موارد النقابة المالية .

وفصل القانون في الباب الخامس منه الاحكام الخاصة بتأديب المحامي ونص على العقوبات التأديبية وهي الانذار أو اللوم والمنع من مزاولة المهنة على أن لا يتجاوز المنع ثلاث سنوات . وحسب الاسم نهائيا من الجدول على الا يترتب على ذلك المساس بالمعاش المستحق . وأجاز القانون لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الانذار عليه . ونص على أن العقوبات التأديبية ساقطة البيان توقع على المحامي اذا خالف احكام القانون المذكور أو أخل بواجبات مهنته أو قام بعمل ينال من شرف المهنة أو تصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة . وبين القانون الاجراءات الواجب اتباعها في المحكمة التأديبية وهي ضمانات تتوافر بها الحيد والكاملة .

ثالثا : درجات المحامي :

فهو المحامي المقيد بجدول المحامين تحت التمرين والمقيد بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية والادارية والمقيد بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الاداري والمقيد بجدول المحامين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا . وقد نص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن يخصص جدول يقيد به أسماء المحامين المشتغلين من كل من الفئات السابقة وأنه بالنسبة

للمحامين في الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام بوضع أمام كل محام اسم الجهة التي يعمل بها ومقر عمله ومخصص جدول المحامين غير المشتغلين . وهذه الجداول جميعها تلحق بالجدول العام يقيد به أسماء جميع المحامين سواء كانوا مشتغلين أم أم غير مشتغلين غير أنه لا يوجد فعلا إلا الجدول الأخير وتقيد به أسماء المحامين المشتغلين ويوضح أمام كل اسم البيانات الخاصة بالمحامي وتاريخ قيده في الدرجات المختلفة كما تقيد به أسماء المحامين غير المشتغلين .

ونص القانون المذكور على أنه يلتحق المحامي في فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف ويجوز بترخيص خاص من مجلس النقابة الفرعية قضاء فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . وفترة التمرين سنتان ولا يسرى ذلك على المحامين تحسنت التمرين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ومدة التمرين سنتان تنقص إلى سنة واحدة للحاصلين على دبلومات من دبلومات الدراسات العليا في القانون أو على دبلوم المعهد العالي للمحاماة

والمحامي تحت التمرين أن يتراعى باسمه الخاص أمام المحاكم الجزئية وأن يتراعى أمام المحاكم الابتدائية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه ولما لحق في الحضور في التحقيقات أمام الشرطة والنيابة فسي المخالفات والجناح باسمه الخاص . وفي الجنايات باسم المحامي الذي يترن بمكتبه وليس له أن يتراعى أمام محاكم الجنايات .

ونص القانون على شرط القيد أمام المحاكم الابتدائية والإدارية وأهمها أن يقضى المحامي فترة التمرين سنتان وأن يكون قد واطب على حضور الجلسات مرتين في الأسبوع على الأقل . والنسبة لمحامي المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام يكتفى بأنقضاء سنتان على عملهم بالإدارات القانونية .

ونص القانون على شرط القيد أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري وهو أن يكون قد اشتغل بالمحاماة فعلا ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية .

ومشترط لقبول طلب القيد أمام محكمة النقض والمحاكمة الإدارية العليا أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلا سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري وتقدم مع الطلب الأبحاث وصور المذكرات المقدمة من المحامي أمام المحاكم سالفة الذكر .

ونص القانون على أن تحسب من مدة التمرين ومدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف المدة التي قضاها المحامي بالقضاء أو النيابة العامة وغيرها من الجهات التي حددها النص .

رابعاً : معدلات تزايد المحامين :

كان عدد المحامين قليلاً في مبدأ الأمر ، فبعد أن أصدرت محكمة الاستئناف مصر الأعلان الذي نشر في الوقائع المصرية في شهر مارس سنة ١٨٨٤ على ما سلف بيانه تقدمت طلبات القيد الى محكمة الاستئناف من الافوكاتية والوكلاء وأطلق عليهم لقب " وكلاء الدعاوى " وكان عدد هم فسمى ١٨٨٤ اثني عشر ثم أطلق عليهم اسم محامين بعد أن أصدرت الحكومة في ١٨/١٢/١٨٨٨ لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية وأخذ عدد هم يتزايد بنسبة بسيطة من سنة الى أخرى ثم زادت هذه النسبة زيادة كبيرة بسبب إنشاء كليات جديدة للحقوق إذ أصبح عدد ها الآن ثمانى كليات هي حقوق القاهرة وعين شمس والشريعة والقانون بجامعة الأزهر وحقوق اسكندرية والمنصورة والزقازيق وأسيوط والشريعة والقانون بأسيوط كما زاد عدد هم بعد أن انضم الى النقابة محامو لهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام تطبيقاً لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي صدر في ١/١١/١٩٦٨ وذلك على ما هو مبين في الاحصائية المرفقة وموضح قرين كل سنة عدد المحامين الذين قيدوا في الجدول من جميع الدرجات بحيث صار عدد من قيدوا في سنة ١٩٨٠ " ٣٢٥١ " محامياً .

المبحث الرابع

انتداب المحامين والمساعدة القضائية ورعاية المحامي

ومعاشه

أولاً : انتداب المحامين والمساعدة القضائية :

أفرد القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ كغيره من القوانين السابقة عليه الباب الرابع منه للمعونة القضائية حتى تستطيع النقابة من خلال تيسير العدل على غير القادرين . فأجاز القانون للنقابة الفرعية أن تكلف أحد المحامين بالحضور في حالات معينة . وهي منح المعونة القضائية لأحد المتقاضين أو رفض عبدة محامين قبول الوكالة في دعوى ، أو طلب إحدى المحاكم أو النيابة تعيين محام عن متهم أو حدث ليسم يختار محاميا للدفاع عنه أو حالة وفاة محام أو استبعاده وسحواسته وغير ذلك من الحالات التي يستحيل فيها على المحامي من ممارسة مهنته ونص القانون على أن يقوم المحامي المنتدب للدفاع عنه مجانا ويجوز له مطالبة من ندب عنه بالاعتاب إذا زالت حالة اعساره ، ولا يسوغ له أن ينتج عن هذه المهمة إلا لاسباب تقبلها الجهة التي ندبته ولا تعرض للعقوبات التأديبية .

ويكون ندب المحامين بالدور من الكشف السنوية التي تعدها النقابة الفرعية وذلك ما لم يقبل المحامي الذي يباشر طلب اعفاء موكله من الرسوم القضائية ندبه في غير دوره تؤول اعتاب المحاماة التي تقدرها المحاكم في قضايا الانتداب الى مالية النقابة .

ثانياً : رعاية المحامي ومعاشه :

نصت قوانين المحاماة المختلفة على الشروط التي يتعين توافرها حتى يستحق المحامي معاش التقاعد واستحقاق رسته معاشه بعد وفاته وكذلك شروط استحقاق المحامي أو رسته مرتبات شهريه أو اعانات . وكان كل قانون يدخل تعديلات لصالح المحامين في استحقاقهم للمعاش .

وأخيراً أورد القانون الحالي رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنظيمًا جديدًا للمعاشات المحامين استهدف منه أن تكون مماثلة ما أمكن لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية سواء بالنسبة لشروط الاستحقاق أو الاستخلا فتمس على رفع المعاش الى خمسين جنيهاً يضاف الى ستين لمن مارس المحاماة من أربعين عاماً حتى يضمن للمحامي التقاعد شيخوخة راضية . كما نص على أولولة المعاش كاملاً الى الزوجة والأولاد بدلاً من قصره

١. الا اذا كان مجموع المعاش لا يزيد على خمسة وسبعين جنيها والا خصم من معاش التقاعد مقدار الزيادة .

كما استحدث القانون مهنة قدرها الف جنيه تدفع لورثة المحامي او لمن يعينهم اذا توفي دون أن تتوفر في حقه شروط استحقاق المعاش .

وتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ومودي هذا التعديل زيادة معاش التقاعد للمحامي الذي يمارس المحاماة ممارسة فعلية مدة ثلاثين عاما متصلة او متقطعة الى ستين جنيها شهريا تزداد بعد ذلك بمواقع $\frac{1}{4}$ عن كل سنة تزيد على الثلاثين سنة بحد اقصى قدره خمسة وسبعون جنيها شهريا .

هذا بالإضافة الى ما تضمنته من التعديل من اعفاء المعاشات والاعانات من كافة الضرائب والرسوم والدمغة بما في ذلك الضريبة العامة على اليراد .

وكمل التعديل حق الجمعية العمومية في زيادة مقدار المعاش . واعمالا لهذا الحق صدر قرار الجمعية في ١٩٧٤/١١/٢٩ يرفع قيمة المعاش الى خمسة وسبعون جنيها لمن امضى بالاشتغال بالمحاماة ثلاثين سنة والسبعين جنيها لمن امضى بالاشتغال بالمحاماة اربعين سنة كما قررت الجمعية زيادة المعاشات السابقة بنسب معينة وكل ذلك اعتبارا من اول يناير ١٩٧٥ وتاريخ ١٩٧٨/٦/٢ صدر قرار الجمعية بزيادة قيمة معاش التقاعد الى تسعين جنيها شهريا لمن امضى بالاشتغال بالمحاماة ثلاثين سنة ومواقع ثلاثة جنيها عن كل سنة تزيد عن الثلاثين وحد اقصى قدرة مائة وعشرون جنيها شهريا . كما قررت رفع حد الجمع بين معاش النقابة ومعاش المحامي عن خمسة عمله بالقطاع العام الى مائة وعشرون جنيها بعد أن كان خمسة وسبعون جنيها . وكذلك زيادة المعاشات السابقة بنسب معينة وكل ذلك اعتبارا من اول سنة ٧٦ وتاريخ ١٩٨١/٦/٢٦ قررت الجمعية العمومية زيادة قيمة معاش التقاعد الى مائة جنيها شهريا لمن امضى بالمحاماة ثلاثين سنة ومواقع اربعة جنيها عن كل سنة زيادة وحد اقصى قدره ستون جنيها ايها الفضل له او لورثته . وكذلك زيادة المعاشات السابقة بنسب معينة غير هذه الزيادة التي قررتها الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٦ لن تنفذ حتى الآن لحين صدور القانون الجديد للمحاماة المعروض حاليا على مجلس الشعب .

وهكذا كفلت هذه التعديلات حياة كريمة للمحامي في شيخوخته او للمستحق عنه بعد وفاته .

ومرفق طيه احصائية بقيمة ايرادات ومصروفات النقابة منذ سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٨١ . وكذلك احصائية بقيمة المعاشات والاعانات الشهرية والاعانات المؤقتة واعانات العلاج والعلاج الصحي منذ سنة ١٩٧٥ حتى سنة

خاتمة :

وتاريخ ١٩٨١/٧/٢٢ صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ومل يسمه من يوم ١٩٨١/٧/٢٣ وهو اليوم التالي لنشر ونص على انتهاء مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وإلغاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون وأن يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل ويختار الوزير من بينهم النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق وتتكون من هؤلاء الأربعة هيئة المكتب ويقوم هذا المجلس بإعداد مشروع قانون للمحاماة بما يحقق صالح المحامين ويكمل أهداف النقابة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون وتجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال الستين يوما التالية لنفاذ القانون .

وقدم مجلس النقابة المؤقت اقتراحا بمشروع قانون بشأن المحاماة الى وزير العدل الذي أحاله الى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب .

وتاريخ ١٩٨٢/٧/١٥ صدر القانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ومل يسمه من يوم ١٩٨٢/٧/٢٣ ونص على أن يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد على أحد عشر عضوا يختارهم وزير العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة ويتولى هذا المجلس اختيار هيئة مكتبية التي تتكون من النقيب وأمين السر وأمين الصندوق ويتولى المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في الموعد الذي حددته القانون السابق رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كما نص على أن تنتهي مدة عضوية مجلس النقابة السابق بالقانون السابق الذكر .

وأخيرا قدم خمسة من أعضاء مجلس الشعب اقتراحا بمشروع قانون للمحاماة لا زال معروضا على مجلس الشعب . وجاء بمذكرة الايضاحية أن الذي دعاهم الى تقديمه هو أن الاقتراح بمشروع بقانون الذي قدمه مجلس النقابة المؤقت كان موضع تعليقات وملاحظات من العديد من المحامين .

مرفق بالتقرير :

- ١ - بيان بأسماء السادة الاساتذة نقباء المحامين والمدة التي عملها كل منهم .
- ٢ - بيان بعدد السادة الاساتذة المحامين حتى نهاية عام ١٩٨٢ .
- ٣ - بيان بعدد السادة الاساتذة المحامين قرين كل سنة .
- ٤ - بيان إيرادات ومصروفات نقابة المحامين حتى عام ١٩٨١ .
- ٥ - بيان اجمالي مصروفات المعاشات والاعانات من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨١ .

نقابة المحامين
جمهورية مصر العربية

بيان
باسماء السادة الأساتذة نقباء المحامين والمدة التي عملها كل منهم

مسلل	الاسم	بيان المدة
١	الأستاذ / إبراهيم الهلباوي	من ١٩١٢/١١/١ حتى ١٩٢٣/١٢/٤ ومن ١٩٣٨/١٢/٣٠ حتى ١٩٣٩/١١/٢٩
٢	الأستاذ / عبد العزيز قهس	من ١٩١٤/١٢/١٢ حتى ١٩١٣/١٢/٥ ومن ١٩١٩/١٢/١٢ حتى ١٩١٧/١٢/٢١
٣	الأستاذ / محمود أبو النصر	من ١٩١٥/١٢/٢٤ حتى ١٩١٤/١٢/١٨
٤	الأستاذ / أحمد لطفى	من ١٩١٧/١٢/٢٠ حتى ١٩١٥/١٢/٢٥ من ١٩٢٥/١٢/١٨ حتى ١٩٢٤/١٢/١٢
٥	الأستاذ / مرقص حنا	من ١٩٢٣/١٢/٢٨ حتى ١٩١٩/١٢/١٣ ومن ١٩٢٦/١٢/١٧ حتى ١٩٢٥/١٢/١٨
٦	الأستاذ / محمد أبو شادى	من ١٩٢٤/١٢/١٢ حتى ١٩٢٣/١٢/٢٩
٧	الأستاذ / محمد حافظ رمضان	من ١٩٢٧/١٢/٣٠ حتى ١٩٢٦/١٢/١٧
٨	الأستاذ / محمود بسيونى	من ١٩٣٠/١٢/٢٦ حتى ١٩٢٧/١٢/٣٠ ومن ١٩٣٣/١٢/١٥ حتى ١٩٣٢/١٢/٢٣ ومن ١٩٤١/١٢/٢٦ حتى ١٩٣٩/١١/٢٩ ومن ١٩٤٣/١٢/٢٦ حتى ١٩٤٣/١/٨
٩	الأستاذ / محمد نجيب الغرابلى	من ١٩٣٢/١٢/٢٣ حتى ١٩٣٠/١٢/٢٦
١٠	الأستاذ / مكرم عبيس	من ١٩٣٣/١٢/١٥ حتى ١٩٣٢/١٢/٢٣ من ١٩٣٦/١٢/٢٥ حتى ١٩٣٥/١/١٨

١١	الأستاذ / كامل صدقي	من ١٩٣٦/١٢/٢٥ حتى ١٩٣٧/١٢/٣١ ومن ١٩٤١/١٢/٢٦ حتى ١٩٤٢/٢/٦
١٢	الأستاذ / محمد علي علمة	من ١٩٣٧/١٢/٣١ حتى ١٩٣٨/١٢/٣٠
١٣	الأستاذ / عبد الحميد عبد الحق	من ١٩٤٢/٤/١٠ حتى ١٩٤٢/٥/٢٦
١٤	الأستاذ / كامل يوسف صالح	من ١٩٤٣/١٢/٣١ حتى ١٩٤٥/١/١٠
١٥	الأستاذ / محمود فهمي جندية	من ١٩٤٥/١/١٠ حتى ١٩٤٦/١/١٢
١٦	الأستاذ / عمر عمر	من ١٩٤٦/١/١٢ حتى ١٩٤٦/١٢/١٢ ومن ١٩٤٧/١/١٢ حتى ١٩٥٠/١٢/٢٦ ومن ١٩٥١/١٢/٢٨ حتى ١٩٥٤/١٢/٢٣
١٧	الأستاذ / محمد صبري أبو علم	من ١٩٤٦/١٢/٢٧ حتى ١٩٤٧/٤/١٣
١٨	الأستاذ / عبد الفتاح الشلقاني	من ١٩٥٠/١٢/٢٩ حتى ١٩٥١/١٢/٧
١٩	الأستاذ / عبد الرحمن الرافعي	من ١٩٥٤/١٢/٢٣ حتى سنة ١٩٥٨
٢٠	الأستاذ / مصطفى محمد البرادعي	من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٢ ومن سنة ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٦٦ ومن سنة ١٩٧١ حتى سنة ١٩٧٥ ومن سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٧٧ (وفاته)
٢١	الأستاذ / عبد العزيز الشويجي	من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٤
٢٢	الأستاذ / أحمد الخواجة	من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٦٩ ومن سنة ١٩٧٨ (فترة بعد وفاة الشيخ مصطفى البرادعي)

نقابة المحامين
جمهورية مصر العربية

جدول رقم (٥٦)

بيان

بعدد السادة الأساتذة المحامين المقيدين بالجدول العام قرين كل سنة

السنة	بيان العدد	السنة	بيان العدد
١٨٨٤	١٢	١٩٠٨	٦٥
١٨٨٥	٢٦	١٩٠٩	٧٥
١٨٨٦	٨	١٩١٠	٩٨
١٨٨٧	—	١٩١١	٨٨
١٨٨٨	٥	١٩١٢	٥٠
١٨٨٩	١٠٦	١٩١٣	٦٧
١٨٩٠	٢٣	١٩١٤	٧٦
١٨٩١	٢٥	١٩١٥	٥٢
١٨٩٢	٣٠	١٩١٦	٦٦
١٨٩٣	١٧	١٩١٧	٧٧
١٨٩٤	١٣	١٩١٨	٦٨
١٨٩٥	٢	١٩١٩	٣
١٨٩٦	١٥	١٩٢٠	١١٦
١٨٩٧	٣٩	١٩٢١	٦٧
١٨٩٨	٣١	١٩٢٢	١٠٦
١٨٩٩	١٨	١٩٢٣	١٢٨
١٩٠٠	٣٧	١٩٢٤	١٣٠
١٩٠١	١٨	١٩٢٥	١٣٨
١٩٠٢	٣٢	١٩٢٦	٢٢٩
١٩٠٣	٣٩	١٩٢٧	٢١١
١٩٠٤	٣٥	١٩٢٨	١٥٦
١٩٠٥	٢٣	١٩٢٩	١٠٧
١٩٠٦	٤٨	١٩٣٠	١٤٦
١٩٠٧	٥٩	١٩٣١	١٦٦

تقايمة المحاميين
جمهورية مصر العربية

" تابع " جدول رقم (٥٦)

بيان العدد	السنة	بيان العدد	السنة
٧٦٨	١٩٥٨	١١٧	١٩٣٢
٧٢٨	١٩٥٩	١٢٧	١٩٣٣
٥٥٦	١٩٦٠	٧٠	١٩٣٤
٤٧٣	١٩٦١	١٣٥	١٩٣٥
٣٤١	١٩٦٢	٨٩	١٩٣٦
٢٧٢	١٩٦٣	٢٠٤	١٩٣٧
١٨٠	١٩٦٤	٢٤٣	١٩٣٨
٢١٧	١٩٦٥	٣٨٦	١٩٣٩
٤٤٣	١٩٦٦	٤٥٦	١٩٤٠
٢٤٦	١٩٦٧	٤١٩	١٩٤١
٧٥١	١٩٦٨	٣٢٥	١٩٤٢
٩٩٦	١٩٦٩	٢٥٦	١٩٤٣
٦١٢	١٩٧٠	٣٠١	١٩٤٤
٨٨١	١٩٧١	٢٥٩	١٩٤٥
٨٦١	١٩٧٢	٢٠٤	١٩٤٦
٨٥٠	١٩٧٣	١٩٧	١٩٤٧
١٥٧٦	١٩٧٤	٤٤٧	١٩٤٨
٧٩٩	١٩٧٥	٥٥١	١٩٤٩
١٠٧٠	١٩٧٦	٣٢٠	١٩٥٠
٢٠٨٧	١٩٧٧	٣٩٠	١٩٥١
٣٣٩٢	١٩٧٨	٤٣٠	١٩٥٢
٣٢٥١	١٩٨٠	٦٢٣	١٩٥٣
		٦٤٧	١٩٥٤
		٦٧٥	١٩٥٥
		٧٥٠	١٩٥٦
		٦٢٥	١٩٥٧

جدول رقم (٥٧)

بيان
ايرادات ومصرفات نقابة المحاسبين

المسئ	ايرادات	مصرفات	المسئ	ايرادات	مصرفات
جنيـهـ	جنيـهـ	جنيـهـ	جنيـهـ	جنيـهـ	جنيـهـ
١٦٥٥٢	٤١٧٧٣	١٩٤٢	٢٤٥	٥١٧	١٩١٣
٢٢٦٦٦	٢٩٩٢٩	١٩٤٣	٣٤٥	١٢١٤	١٩١٤
٣٠٤٥٠	٤٠٠٩٦	١٩٤٤	٥٥١	١١٠١	١٩١٥
٣٦٦١٦	٤٦٠٨٤	١٩٤٥	٥٣٠	١١٦١	١٩١٦
٣٨٩٥٦	٥٣٩٥٧	١٩٤٦	٩١٣	١٦٧٠	١٩١٧
٤٣٨٣٦	٥٣٦٣٥	١٩٤٧	١٤٠٤	٢٤١٧	١٩١٨
٤٤٢٣٨	٦٢٨٠٩	١٩٤٨	١٨٤٨	١٢٥٢	١٩١٩
٤٧٨٠٣	٨٠٥٠٧	١٩٤٩	٢٠١٥	٢١٢٨	١٩٢٠
٥٦٢٠٩	٨٠٩٣٥	١٩٥٠	٢٧٨٥	٢٥٥٣	١٩٢١
٦١٢٨٨	٩٢١٠٤	١٩٥١	٢٨٧٥	٢٥٥١	١٩٢٢
٦٧٨٦٠	١١٢١٣٩	١٩٥٢	٢٨٨٧	٣٤٧٣	١٩٢٣
٧٤٥٠٣	١١٧٦٩٠	١٩٥٣	٢٩٣٦	٢٦١٧	١٩٢٤
لم يستدل على الميزانية		١٩٥٤	٢٨١٢	٥٧١٥	١٩٢٥
لم يستدل على الميزانية		١٩٥٥	٢٧٦٥	٥٧٠٧	١٩٢٦
٩٥٨٠٠	١٤٨٧٥٢	١٩٥٦	٣٣٤٦	٥٠٩١	١٩٢٧
١٠١١٧٤	١٤٧٧٢٨	١٩٥٧	٣٩٥٧	٤٦٥٨	١٩٢٨
			٤٢١٥٤	٥٥١٧	١٩٢٩
١٠٨٧٠١	١٥٤٧٨٣	١٩٥٨	٤٣٦٦	٤٥٢٢	١٩٣٠
١١٨٨٤٢	١٧٧١٦٨	١٩٥٩	٤٨١٥	٥٣٠٨	١٩٣١
١١٩٨٣٤	١٧١١٤٥	١٩٦٠	٤١٣٦	٣٩٧١	١٩٣٢
١٣٠٥٦٤	١٦٥٧٩٥	١٩٦١	٤١١٤	٦٢٣١	١٩٣٣
١٧٦٨٢٦	١٨٨٣٦٥	١٩٦٢	لم يستدل على الميزانية		١٩٣٤
٢٢٣٧١٥	٢٠٢١١١	١٩٦٣	٤٥٩٤	٤٥٧٤	١٩٣٥
٢٣٣٨٨٢	٣٠١٧٧٩	١٩٦٤	٤٥٣٤	٣٣٣٥	١٩٣٦

نقابة المحامين

جمهورية مصر العربية

"تابع" جدول رقم (٥٢)

بيان

بيان إيرادات ومصرفات نقابة المحامين

السنة	ايرادات	مصرفات	السنة	ايرادات	مصرفات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٣٧	٨٥٤٨	٥٨٨٨	١٩٦٥	٣٥٥٩٤١	٢٨٦٦٤٩
١٩٣٨	٥٣٧٦	٥٩٨٤	١٩٦٦	٤١٧٧٤٣	٣٠١٨١٥
١٩٣٩	٩٢٩٤	١٣٨٦٠	١٩٦٧	٣٧١٠٧٤	٣٥٥٦٥٥
١٩٤٠	٤٢٦٤٩	٢٠٠٦١	١٩٦٨	٣٠٨٩٧٣	٢٩٨٤٧٨
١٩٤١					
١٩٦٩	٥١٧٩٧١	٤١٧٦٨٩			
١٩٧٠	٤٧١٦٩٠	٥٢٠٩٥٠			
١٩٧١	٤٦٣٤٨٩	٤٨٥٦٣٣			
١٩٧٢	٦٧٧٥٣٠	٥٧٣٥٦٥			
١٩٧٣	٦٥٩٢٦٨	٥٩١٨٧٨			
١٩٧٤	٧٢٧٩٨٥	٦٥٤١٦٥			
١٩٧٥	٩٧٠٩٤٦	٧٦٧٤٤٥			
١٩٧٦	١٠٣٦٥٤٦	٨١٩٦١٣			
١٩٧٧	١١٣٣٤٣٠	٨٧٤٦٨٤			
١٩٧٨	١٦١٦١٢٤	٨٧٢٨٨٨			
١٩٧٩	١٠٣١٧٦٧	١١٥١٤٣٨			
١٩٨٠	٢٢٤١١١٩	١٢٩٩٠٤٢			

الفصل التاسع

القضاء العسكري

إعداد
الأستاذ الدكتور مأمون سلامة

محتوى الفصل التاسع

تمهيد :

- | | |
|----------------|---|
| البحث الأول : | أنواع المحاكم العسكرية وتشكيلها وأجراءات المحاكمة . |
| البحث الثاني : | نطاق تطبيق القوانين العسكرية . |
| البحث الثالث : | حق الطعن في أحكام المحاكم العسكرية . |
| البحث الرابع : | حق التظلم من الجزاءات الانضباطية والتأديبية . |

القضاء العسكري

تمهيد :

صدر قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، لاغيا قانون الأحكام العسكرية الصادر لسنة ١٨٩٣ وكذا جميع القوانين المعدلة والمكملة له (١).

ولقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون مايلي " وبعد أن يحقق التشريع الجديد التقاء مسع التشريعات العامة في الدولة تبرز سياسته واضحة لقانون يحيل الى الأخذ بنظام المحلفين باعتباره قانونا خاصا مباشر اجراءاته قضاء متخصصون يتوافر لديهم الالام التام بالدراسات القانونية بالاضافة الى تأهيلهم عسكريا على نحو يحقق الهدف من القضاء العسكري كقضاء متخصص ، فوظيفة القاضي العسكري لا تقتصر على استخلاص الوقائع وتطبيق القانون وانما أصبحت تمتد الى ضرورة الاحاطة بشخصية المتهم ومعرفة سبب ارتكاب الجريمة على نحو يحقق تفهما عميقا لمقتضيات الحياة العسكرية وتقاليدها الخاصة من أفراد يعيشون هذه الحياة العسكرية وتقاليدها ومكتسبهم الاحاطة بظروف ارتكاب هذه الجرائم وتقديرها على ضوء الحكمة من التشريع العسكري .

ومن هذا العرض السريع يتضح لنا أنه حتى أول يوليو ١٩٦٦ ، كانت المجالس العسكرية هي المختصة بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية . ومنذ صدور قانون الأحكام العسكرية المعمول به الان ، فإن المحاكم العسكرية هي المختصة بمحاكمة من يخضع لاحكام هذا القانون (٢).

وسنعرض لموضوع القضاء العسكري في أربعة مباحث :

- | | |
|----------------|--|
| البحث الأول : | انواع المحاكم العسكرية وتشكيلها واجراءات المحاكم |
| البحث الثاني : | نطاق تطبيق القوانين العسكرية |
| البحث الثالث : | حق الطعن في احكام المحاكم العسكرية |
| البحث الرابع : | حق التظلم من الجزاءات الانضباطية التأديبية . |

(١) انظر "م" (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العسكرية المنشورة بالجريدة

الرسمية العدد ١٢٣ في أول يونيو ١٩٦٦

(٢) ملاحظ أن القانون لم يشترط في القاضي العسكري أن يكون مؤهلا بمؤهل قانوني بينما اشترط ذلك في المدعي العسكري .

المبحث الأول

أنواع المحاكم العسكرية وتشكيلها وإجراءات

المحاكمة

أنواع المحاكم العسكرية : ثلاث هي :

- (١) محاكم عسكرية عليا .
- (٢) محاكم عسكرية لها سلطة عليا .
- (٣) محاكم عسكرية مركزية .

تشكيل المحاكم العسكرية : تتشكل المحكمة العسكرية إما كان نوعها من ثلاثة عناصر هي :

- (١) قاضي منفرد أو ثلاث ضباط قضاة حسب نوع المحكمة المنعقدة .
- (٢) ممثل للنيابة العسكرية لا تقل رتبته عن ملازم أول .
- (٣) كاتب يتولى تدوين ما يدور بالجلسة .

وهذا يتضح أن الفارق بين الأنواع الثلاثة من المحاكم يظهر في العنصر الأول ففي المحاكم المركزية يكون القاضي منفردا ولكن رتبته لا تقل عن نقيب في سلطة العليا يكون القاضي أيضا منفردا ولكن لا تقل رتبته عن مقدم ، وأما في المحكمة العسكرية العليا فأنها تتشكل من ثلاثة ضباط قضاة رئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم .

ولقد أجاز القانون في أحوال خاصة تشكيل المحكمة العليا من خمسة ضباط ، وسلطة العليا والمركزية من ثلاثة ضباط ويكون ذلك بقرار من الضابط الأمر بالأحالة .

إجراءات المحاكمة :

١ - في الأحوال العادية :

مبدأ تطبيق قواعد القانون العام :

لقد نصت "م" ١٠٠ ق ١٠٠ ع على مبدأ عام يسد كل نقص أو قصور في هذا القانون بأن "تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا النصوص الخاصة بالإجراءات والمعوقات الواردة في القوانين العامة .

مبدأ الأقدمية :

نظرا لطبيعة الحياة العسكرية ومقتضياتها وما تطلبه احترام الأحداث للأقدام فقد نص القانون العسكري
عدم جواز محاكمة أحد العسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحد منهم .

دخول الدعوى حوزة المحكمة :

سواء صدر امر الاحالة من رئيس الجمهورية أو من يفوضه أو رفعت الدعوى من النيابة مباشرة ، لا تدخل
الدعوى في حوزة المحكمة الا بعد تسجيلها .

التكليف بالحضور :

يتكلف رئيس المحكمة النيابة والخصم والشهود بحضور جلسة المحاكمة في موعد يحدده ويكون تكليف المتهم
والشهود بالحضور الى المحكمة بموجب ورقة تكليف تبلغ اليهم قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل
غير مواعيد المسافسة .

يجوز تكليف الشهود من العسكريين أو الملحقين العسكريين بالحضور بأشارة سلكية أو سلكية وذلك عن
طريق رؤسائهم .

- يكون تكليف الشهود غير العسكريين بموجب ورقة تكليف ترسل اليهم عن طريق السلطات الادارية .
- اذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة قانونا .

حق الاطلاع :

للخصم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد تبليغهم بالحضور أمام المحكمة ويجوز منعهم من أخذ
صور من الأوراق الرسمية .

تأجيل الجلسة :

يجوز للمحكمة عند اللزوم تأجيل جلساتها من وقت لآخر بناء على طلب المتهم أو مثل النيابة العسكرية
اذا رأت وجهها لذلك .

علنية الجلسة :

تكون الجلسة علنية ، ومع ذلك يجوز للمحكمة مراعاة للنظام العام أو محافظة على الأسرار الحربية أو على
الآداب العامة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع أفراد معينين من الحضور فيها

أو تمنع نشر أى أخبار عنها .

اجراءات الجلسة :

يجب أن يحضر محضر بنا يجرى فى جلسة المحاكمة ويقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وشمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما اذا كانت علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتاب وعضو النيابة الحاضر فى الجلسة وأسماء الخصوم وشارفهم الى الأوراق التى تكتب وسائر الاجراءات التى تمت وتدون به الطلبات التى قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به فى مسائل المعارضة ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجرى فى الجلسة .

ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها . وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإذا لم يمثل كان للمحكمة أن تحكم على القوم بحبسهم أربعاً وعشرين ساعة أو بتفريضه جنيهاً واحداً .

وإذا كان الاخلال قد وقع من شخص عسكري فالمحكمة أن توقع عليه العقوبات الانضباطية المناسبة . والمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى أصدرته .

حقوق الدفاع :

إذا لم يكن للمتهم بجناية محام ، على رئيس المحكمة العسكرية أن يندب له ضابطاً للدفاع عنه أو ينسحب له محامياً مدنياً وفق أحكام القانون العام .

سلطة المحكمة :

للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للواقعة المسندة للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الأحالة .

ولها اصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام مما يكون فى أمر الأحالة وعلى المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغيير ، وأن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه عن الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك .

يقدم مثل النيابة العسكرية الى المحكمة صورة طبق الاصل من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ونماذج خدمته وذلك للاسترشاد بها عند الحكم .

المداولة :

يبدأ الرئيس في أخذ الاصوات على الحكم متدثا بأحداث الأضواء • تصدر الأحكام بأغلبية الآراء • فيما عدا الحكم بالأعدام فيكون بأجماع الآراء •

النطق بالحكم :

يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت المحاكمة سرية • ويقع عليه رئيس وأعضاء المحكمة قبل النطق به • وثبتت في محضر الجلسة • فيما عدا أجزاء السجن فأكثرو فيكون صدر الحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضباط • وللحكمة أن تأمر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مفادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي يؤجل إليها الحكم ولو كان ذلك بأصدار أمر بحبسه إذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي •

تحرير الحكم ومشمولاته :

الحكم لا ينتهي أمره عند النطق به بسبل يجب تحريره وحفظه • ويشتمل الحكم على ديباجة ومنطوق وأسباب فيشتمل الحكم الأسباب التي بني عليها وبيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها والرد على كل طلب هام • أو دفع جوهرى وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه •

تنفيذ الحكم :

تنفذ أحكام المحاكم العسكرية فور النطق بها • فيما عدا الحكم بالأعدام فيشترط تصديق رئيس الجمهورية على الحكم قبل التنفيذ •

قوة الحكم :

لا تصبح الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من الضابط المخول سلطة التصديق والذي ليس له السلطات الآتية :

- تخفيف العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية •
- الغاء كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية •
- إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها •
- الغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى في هذه الحالة يجب أن يكون القرار مسبباً •

الشكاوى من الحكم :

الطمع في الأحكام العسكرية يكون بتقديم التماس بعد التصديق على الحكم — وسيرد الكلام عنه حالا ولا يكون التماس ما يرد من شكاوى قبل التصديق على الحكم الصادر في القضية ، ومع ذلك تعرض كافة الشكاوى على الضباط المصدقين عند التصديق للبت فيها . (١)

في الأحوال غير العادية :

اختص المشرع المصري حالة الحرب بأحكام معينة توجزها في التحرر من بعض الشكليات والتشدد لمسئول العقوبات المقررة لبعض الجرائم ذات الماس المباشر للقوات المسلحة ، وامتداد ولاية القضاء العسكري لتشمل اشخاصا غير خاضعين أصلا لولا يشه .

ولس ذات المحكمة المنتقاة من أهمية الحرب وخطورتها رأى الشارع إخضاع بعض الجرائم بالنظر لكان وقوعها أولا أشخاص مرتكبها لذات الأحكام الواجب أعمالها في حالة الحرب .

وقد أطلق الشارع على ما تنظمه تلك الأحكام وحالات أعمالها تعبير " خدمة الميدان " وحالات خدمة الميدان محدودة على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها إنما يجوز بناء على القائلون إضافة حالات أخرى عليها (٢)

فقد حددت المادة ٨٥ ق ١٠ . حالات خدمة الميدان على النحو التالي " يعد الشخص أنه فسي خدمة الميدان في إحدى الحالات الآتية :

(أ) عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقاتها في وقت تكون فيه تلك القوة في عمليات حربية ضد عسك داخل البلاد أو خارجها .

(ب) عندما يكون أحد أفراد قوة ما أو ملحقاتها بها وتكون منذرة بالتحرك أو الاستعداد للاشتراك في القتال ضد عدو داخل البلاد أو خارجها .

(ج) عندما يكون أحد أفراد القوات المسلحة أو ملحقاتها موجودا خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة .

(د) في الحالات الأخرى التي يصدر بشأنها قرار من وزير الحربية .

(١) انظر ١ من قرار وزير الحربية رقم ٤١ لسنة ١٨٦٩ بشأن التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية .

(٢) نص المادة ٨٦ .

ويعتبر في حكم العدو ، المعصاء والمصابات المسلحة ، كما تعتبر السفن والطائرات الحربية وما فسى حكمها في خدمة الميدان بمجرد مغادرتها الجمهورية العربية المتحدة .

وأوضحت المادة ٨٦ من ١ . ع الاثر الاجرائي الذي يترتب على توافر حالة من حالات خدمة الميدان ، وأوجزته في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في القسم الرابع من الكتاب الاول من قانون الاحكام العسكرية وهو الخاص بأجراءات التحقيق والمحاكمة في خدمة الميدان الا أنها أردفت ذلك بعبارة " وللقيادة اذا لم تتوافر حالة الضرورة عدم التقيد بها وتطبيق القواعد والاجراءات الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون " الامر الذي يبين من شأن الاصل هو تطبيق القواعد الاجرائية العادية والاستثناء هو تطبيق احكام خدمة الميدان التي ترتبها بتوافر حالة الضرورة ولم يتضمن القانون ولا مذكرته الايضاحية تحديدا واضحا للمقصود بحالة الضرورة .

ومثل النيابة العسكرية أمام المحاكم الميدان أي ضابط معين بأمر من القائد المختص .

- تشكل محاكم الميدان بأمر من وزير الحربية أو من يفوضه ، أو بأمر من قائد القوة المنعزلة .
- يحلف رئيس وأعضاء المحكمة قبل بدء المحاكمة اليمين التالية " أقسم بالله العظيم أن أحكم بالمسند واحترام القانون " ويجرى ذلك بحضور المتهم وثبت في اجراءات المحاكمة .
- وتطبق محاكم الميدان القواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية ولها عند الضرورة عدم التقيد بها .
- وفي جميع الاحوال يجب كفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه طبقا للقانون .

المبحث الثاني

نطاق تطبيق القوانين العسكرية

يتسع نطاق تطبيق القوانين العسكرية في حالة الحرب عن حالة السلم ، مما يؤدي الى تطبيق تلك القوانين على فئات من المدنيين ، وحتى يتضح ذلك ، فإننا سنذكر الفئات التي تخضع لقانون الأحكام العسكرية في الحالة السلم^(١).

نطاق تطبيق القوانين العسكرية في حالة السلم :

١ - اختصاص شخص : لقد تضمنت ٤ من ق ١٠ ع تعداد للأفراد الخاضعين لأحكامه بحسب صفاتهم العسكرية الثابتة لهم أصلاً أو حكماً وهؤلاء الأفراد وهم :

أ - ضباط وصف ضباط وجنود القوات المسلحة في القوات العاملة الأنسية :

ـ الرئيسية : وهي الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية .

ـ الفرعية : وهي السواحل والحدود والقوات البحرية بمصلحة الموانئ والمناير

ـ الإضافية : وهي قوات الاحتياط والحرس الوطني والمقاومة الشعبية وأي قوات

أخرى تقتضي الضرورة انشاؤها .

ب - طلبة المدارس ومركز التدريب المهني والمعاهد العسكرية وهؤلاء تثبت لهم الصفات العسكرية بمجرد التحاقهم بتلك المراكز أو المعاهد العسكرية .

ج - أسرى الحرب .

د - أي قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية .

هـ - القوات العسكرية الخليفة أو الملقنون اذا كانوا يقيمون في أراض جمهورية مصر العربية

الا اذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضي بخلاف ذلك .

وهذه الطائفة الأخيرة تخضع لقانون الأحكام العسكرية بشروط ثلاثية .

المشرط الاول :

أن تكون القوات التي ينتمون اليها هي من القوات التي تعتبرها جمهورية مصر العربية خليفة .

(١) قانون سلامة ، قانون العقوبات العسكري ١٩٦٢ ص ٦٢ وما يجسدها ، وانظر المواد

الشرط الثاني :

ان تكون قيمة دون تحديد لمدة الاقامة في الاطار الاقليمي لجمهورية مصر العربية .

الشرط الثالث :

الا توجد اتفاقيات أو معاهدات خاصة أو دولية تنضى بخلاف هذا .

ولاحظ أن المشرع قد علق خضوع هؤلاء لقانون الاحكام العسكرية على اقامتهم في اراضي جمهورية مصر العربية . والاقامة تفترض قدرا من الاستمرار . ولذلك فمجرد التواجد البسيط كما هو الشأن في حالة العبور لا يكفي لخضوعهم لقانون الاحكام العسكرية .

وفي تلك الحالة الأخيرة يسرى عليهم ما هو متعارف عليه بخصوص الوحدات العسكرية الأجنبية المستقر تتواجد في الاقاليم المصرية وحدود خضوعها لسلطان النص الجنائي المصري . فالقاعدة بالنسبة لتلك الوحدات من جرائم والذي يطبق في هذه الحالة هو القانون العام وليس قانون الاحكام العسكرية الذي اقتصر فقط على ذكر حالة اقامة القوات الحليفة . أما غير ذلك فينطبق النص العام لعدم جواز القياس بصدده نص المادة الرابعة غير أنه يلاحظ أن المتعارف عليه بخصوص الوحدات العسكرية الأجنبية التي تتواجد بالاقليم المصري تتواجد عابرا أولا لصفة الاستمرار هو خضوعها للنصوص الجنائية الخاصة بالدولة التابعة لها . (١)

و - الافراد المطلوبون لاداء الخدمة العسكرية : (٢)

- من تقرر منطقة التجنيد والتعبئة المختصة بتجنيدهم وذلك الى حين تسريحهم .
- المتخلفون عن استدعاء الاحتياط من التاريخ المحدد لاستدعائهم .
- من يطلبون لمرحلة الفحص أو مرحلة التجنيد ويتخلفون ولم يقبل عذرهم في التخلف .

ز - افساد الشرطة المدنية : لم يرد بقانون الاحكام العسكرية ما يفيد تطبيقه على قوات البوليس الا ان قوانين هيئات الشرطة . (٣) قضت بخضوع ضباط الشرطة بالنسبة للاعمال المتعلقة بقيادة نظامية لقانون الاحكام العسكرية كما يخضع للقانون العسكري ايضا امناء وساعدهو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الفخر النظاميون في كل ما يتعلق بخدمتهم .

(١) مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات العسكري - المرجع السابق ص ٦٤

(٢) د . مأمون محمد سلامة قانون العقوبات العسكرية - المرجع السابق ص ٦٤ . ٦٥

(٣) انظر " م " ٤٨ قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

٣ - اختصاص عيني : لقد حدد المشرع طائفة من الجرائم واخضع مرتكبيها لقانون الاحكام العسكرية حتى ولو كانوا مدنيين ، وهذه الجرائم التي نص المشرع على خضوع مرتكبيها لقانون الاحكام العسكرية هي :

— الجرائم التي تقع على معدات ومهمات واسلحة وذخائر ووحدات وأسرار القسوس المسلحة .

٣ - اختصاص مكاني : دعت اليه اعتبارات الامن والسرية الواجب توافرها في الاماكن العسكرية محافظة على الاسرار العسكرية وهي الجرائم التي تقع في المعسكرات او الثكنات او المؤسسات او المصانع او السفن او الطائرات او المركبات او بالاماكن او المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة اينما وجدت .

٤ - اختصاص وظيفي : ومقتضاء يخضع الملحقون بالعسكريين أثناء خدمة الميدان لاحكام ق ١٠ ع وهم كل مدني يعمل في وزارة الدفاع او في خدمة القوات المسلحة على أي وجه كان . وبسبارة يلحق بالعسكريين تتسع لتشمل جميع من يعمل في خدمة هذه القوات على أي صورة كانت ، ولذلك تسرى على الاشخاص الذين لا يشملهم وصف الموظف العمومي او المكلف بخدمة عامة وفقا لمعايير الفقه الاداري فيدخل تحت مضمون النص " البقاولون والمتعهدون " ومن يعمل لديهم في تنفيذ عقود المقاولة والتوريد والاشغال العمومية التي تتعلق بالقوة التي تكون في عمليات حربية ضد عدو داخل البلاد او خارجها .

كما تسرى احكام هذا القانون ايضا على كافة الجرائم التي ترتكب من اوصد الاشخاص الخاضعين لاحكامه متى وقعت بسبب تاديتهم اعمال وظائفهم .

٥ - اختصاص زماني : ومقتضاء يبقى العسكريون والملحقون بهم خاضعين لاحكام القانون العسكري حتى ولو خرجوا من الخدمة ، اذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تدخل في اختصاص ما لم تكن هذه الجرائم قد سقطت بضي المدة المقررة قانونا .

٦ - اختصاص استثنائي : وفقا لهذا الاختصاص يخضع لقانون الاحكام العسكرية كل شخص ارتكب احدي الجرائم المنصوص عليها في الباب الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام وهي الجنايات والجناح المضرة بامن الدولة من جهة الخارج والداخل كجرائم المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها اراضيها وجرائم السعي لدى دولة اجنبية والتخابر معها او مع احد ممسكين يعملون لمصلحتها للقيام باعمال عدائية ضد جمهورية مصر العربية او لممارستها في عملياتها الحربية

أو للاضرار بالعمليات الحربية للجمهور . كذلك جرائم الاضرار بمركز الجمهورية السياسى . والجرائم المنصوص عليها في الباب الثانى من قانون العقوبات وهي الجنايات والجنح المضرّة بالحكومة مسنّة جهة الداخل ، ومثال ذلك محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكسّل الحكومة بالقسوة . والشرط لخضوع تلك الجرائم وخضوع مرتكبيها لقانون الاحكام العسكرية وهو إعلان حالة الطوارئ ، وصدر قرار جمهورى بأحالتها الى القضاء العسكرى وخلاف ذلك فإن تلبسك الجرائم ومرتكبيها يخضعون لقانون العقوبات العام أو لقانون العقوبات العسكرية .

كما يختص القضاء العسكرى خلال فترة إعلان الطوارئ ببعض الجرائم المتصلة بالمصانع الحربية وهى : (١)

— الجرائم المنصوص عليها في الابواب الاول والثانى والثالث والرابع والخامس والسابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وكذلك الباب الخامس عشر من الكتاب الثالث من القانون المذكور اذا ارتكبها أحد العاملين في المصانع الحربية أو ارتكبت ضده .

— كافة الجرائم التى تقع على آلات أو معدات أو مهمات أو منشآت المصانع الحربية أو أموالها أو الموارد التى تستخدمها أو وثائقها أو أسرارها وأى شىء آخر من متعلقاتها .

ويجوز القول أن نطاق تطبيق القانون العسكرى ليس قاصرا على العسكريين وحدهم وإنما يمتد سريسا بقواعده الموضوعية أو الشكلية الى المدنيين وأيضا فلا اختصاص المينى والمكانى والوظيفى والاستثنائى لا يشترط فيها الصفة العسكرية فاذا ارتكبت مدنى جريمة تقع على وحدات أو وثائق عسكرية ، أو أيا من الجرائم داخل المصنّعات أو وسائل النقل المخصصة للعسكريين أو ضد أحد الأشخاص العسكريين متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم ، أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات العام بشرط أن تقع في حالة الطوارئ ، وصدر قرار جمهورى بأحالتها الى القضاء العسكرى أو كان من بين العاملين بالمصانع الحربية خلال فترة إعلان حالة الطوارئ ، وارتكب أيا من الجرائم المشار اليها في القرار الجمهورى رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٧٢ . فأنه في جميع هذه الحالات يحاكم أمام القضاء العسكرى وتسرى عليه جميع القواعد الشكلية شأنه في ذلك شأن أى عسكرى يحاكم أمام نفس الجهة .

ناهيك عن بعض الطوائف المدنية التى تحاكم أمام القضاء العسكرى وتطبق عليها القواعد الموضوعية والشكلية معا ، مثال ذلك : أفراد الشرطة المدنية بالنسبة للجرائم التى ترتكب بسبب تأدية الخدمة والمدنيون العاملون بالقوات المسلحة أثناء خدمة الميدان ، والأفراد المطلوبون لاداء الخدمة العسكرية . والحقيقة أن مجال أعمال قواعد القانون العسكرى ليس في دائرة ضيقة كما يفهم البعض خطأ .

(١) أنظر القرار الجمهورى رقم ١٢٩٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن أحالة بعض الجرائم المتصلة بالمصانع الحربية الى القضاء العسكرى .

البحث الثالث

حقوق الطعن في أحكام المحاكم العسكرية

جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون الاحكام العسكرية ما يأتي " يحوز القانون العسكري على توفير الضمانات التي ينص عليها القانون العام للمتهم على النحو الذي يتفق مع مقتضيات النظام العسكري . فرائضه يحوز على الاخذ بنظام التصديق كسلطة الضمانات الموجودة في نظام الاستئناف .

واضافت المذكرة " ينص القانون على حق المتهم في تقديم التماس باعادة النظر في الحكم الصادر عليه من سلطة اعلی من السلطة التي صدقت على الحكم . وسبب التماسه على الاسباب التي تؤثر في الحكم . محققا بذلك الضمانات التي كفلها القانون العام للمتهم بالطعن في الحكم الصادر عليه بالنقض ولذا لا سبب التي ينص عليها القانون العام " .

والتماس اعادة النظر جائز في جميع الاحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية (١) وقدم الالتماس من المحكوم عليه كتابة في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالحكم بعد التصديق .

وتكون تقديم الالتماس بالنسبة للعسكريين الى قادتهم ، وحال الالتماس الى مكتب الطعون العسكرية في جميع الاحوال .

ولا يقبل التماس اعادة النظر الا اذا أسس على احد السببين الاتيين :

— أن يكون الحكم مبينا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله .

— أن يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات ترتب عليه أخطاء بحق المتهم .

وتكون مهمة مكتب الطعون العسكرية فحص تظلمات ذوي الشأن والتثبت من صحة الاجراءات وابداء الرأي ووجه في كل قضية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى السلطة الاعلى من الضابط المصدق .

ويجوز للسلطة الاعلى من الضابط المصدق عند نظر الالتماس أن تأمر بإلغاء الحكم وتخليص المتهم من جميع

(١) انظر المواد من ١١ - ١١٦ ق ١٠ ع .

آثاره القانونية أو أن تأمر بأعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى ، ويجوز لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة أو أن تخفف كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها كما يكون لها سلطات الضابط المصدق المنصوص عليها في المادة ١١ من ق ١٠ ع .

والواقع أن ما جاء بالمذكرة الايضاحية من تقابل التصديق بالأستئناف والتماس أعادة النظر والطمع بطريق النقض فيسه كثير من التجاوز فالطمع حق يلزم جهة الطعن . . بأعادة نظر الدعوى على الأقل من ناحية سلامة تطبيق القانون فلا يكون حق المحكوم عليه منوطا بإرادة المصدق . وبمما فالأتجاه السائد الآن في التشريعات العسكرية المقارنة ينقسم الى نظامين :

النظام الأول : وهو المعمول به في الدول التي تطبق النظام الانجلو سكسونى وفيه يؤخذ بنظام التصدييق على الجرائم العسكرية البحتة فقط .

النظام الثانى : فهو المعمول به في القوانين العسكرية للدول التي تطبق النظام اللاتينى وفيه يؤخذ بنظام الطعن وللقائد حق التدخل في حالة الحرب أو لأسباب إنسانية بإيقاف أو تأجيل تنفيذ العقوبة المقررة من المحاكم العسكرية .

وعندنا أخذ المشرع بنظام الضابط المصدق وجعل تلك السلطة لتشمل الجرائم العسكرية وجرائم القاتلون العام الامر الذى يتعارض مع الانظمة العالمية ومع ما جاء بالمذكرة الايضاحية من تبرير لسلطة الضابط المصدق بأنها تأخذ من الاحكام بالقدر الذى يحقق لها المستوى المطلوب من الضبط والربط .

المبحث الرابع

حقوق التظلم من الجزاءات الانضباطية والتأديبية

١ - الجزاءات الانضباطية :

يكون للسلطة العسكرية الاعلى لمستويين من القائد الذي وقع العقوبة الانضباطية الحق في تخفيف العقوبة أو صرف النظر عن الجريمة المرتكبة خلال عام من تاريخ توقيع العقوبة اذا ظهر من ظروف الجريمة أو صفة مرتكبها أو من مستوى الانضباط العسكري بوحدة المعاقب ما يبرر ذلك أو كانت العقوبة غير قانونية أو مجحفة كما يكون لهذه السلطة الحق في الغاء العقوبة وتوقيع عقوبة أشد أو إحالة المتهم للمحكمة العسكرية خلال نفس المدة . (١)

٢ - الفصل في المنازعات الإدارية :

تختص اللجان القضائية العسكرية دون غيرها بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود وذوي الراتب العالي بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق أحكام قانون الخدمة .
يجب أن يبنى الطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة في شأن ضباط الصف والجنود المتطوعين ذوي الراتب التالي على سبب أو أكثر من الاسباب الآتية :

- أ - أن يكون القرار قد وقع مخالفا للقانون .
- ب - أن يكون القرار مشوا بخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .
- ج - أن يكون هناك عيب أو خطأ في الاجراءات التي اتبعت في اصدار القرار ترتب عليه اجحساف بحقوق الطاعن .
- د - أن يكون القرار صادرا من جهة غير مختصة بأصداره .
- هـ - أن يكون القرار مشوا يعيب أسامة استعمال السلطة ويكون ميعاد الطعن بالالغاء في القرارات الادارية النهائية أمام اللجنة القضائية العسكرية الفرعية المختصة ستين يوما من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه طبقا للقواعد المتبعة في القوات المسلحة أو اعلان صاحب الشأن بسببه .

ولا يترتب على الطعن في القرار الاداري وقف تنفيذه الا اذا امرت اللجنة القضائية العسكرية المختصة

بذلك .

يجوز للطاعن وللجهة العسكرية المختصة الطعن في القرارات القضائية العسكرية الفرعية أمام اللجنة القضائية العسكرية العليا • يكون ميعاد الطعن بالنسبة للطرفين ستين يوما من تاريخ صدوره القرار •

يتم التصديق على القرارات التي تصدرها اللجنة القضائية العسكرية العليا من رئيس أركان حرب القوات المسلحة أو من يفوضه ما لم يكن القرار المطعون فيه صادرا من رئيس أركان حرب القوات المسلحة أو من وزير الدفاع فيكون التصديق على قرار اللجنة من وزير الدفاع •

تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف •

٣ - الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة : (١)

يقدم الطعن من صدر بشأنه القرار المطعون فيه الى ادارة شئون ضباط للقوات المسلحة فرع الطعسون قبل انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الضباط بقرار اللجنة أو نشره بالنشرة العسكرية •

١ - والاسباب التي يبنى عليها الطعن هي واحدة أو أكثر من الاسباب الآتية :

أن يكون القرار قد وقع مخالفا للقانون ، أو مؤسسا على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات التي أتبع في اصدار القرار مما ترتب عليه اجحاف بحقوق الطاعن ، أو يكون القرار صادر من غير جهة الاختصاص أو مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة •

ب - يتولى رئيس قسم الطعوم في قرارات لجان الضباط تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة وينوب عن مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة في الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وتكليف ذوي الشأن بتقديم مذكرات أو استدعائهم لسؤالهم عن الواقع التي يرى لزوم تحقيقها •

ج - بعد اتمام تهيئة الدعوى يودع رئيس قسم الطعوم ملف الدعوى تقريراً يحدد فيه وقائعها والمسائل القانونية التي تثيرها ويبدى رأيه مسبقا •

د - يقوم رئيس قسم الطعوم في قرارات لجان الضباط خلال اسبوع من تاريخ ايداعه التقرير المشار اليه بعاليه بعرض ملف الدعوى على مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة لتحديد موعد ومكان انعقاد اللجنة بعد الرجوع الى رئيسها •

(١) انظر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان ضباط بالقوات المسلحة

هـ - للجنة أن تطلب من الطاعن أو من رئيس قسم الطعون ما تراه لازما من إيضاحات وإذا رأت اللجنة ضرورة إجراء تحقيق بأمرته بنفسها في الجلسة أو ابتداء لذلك من يقوم من أعضائها عليها أن تتدب لذلك رئيس قسم الطعون .

و - ليس للطاعن أن يطلب شفها طلبا إضافيا لم يسبق له تدوينه في مذكرة مكتوبة ويجوز أن تضعه أجيلا لتقديم مذكرة به .

ز - يجوز للطاعن الاستعانة بأحد ضباط القوات المسلحة لمعاينته في دفاعه في أية مرحلة من مراحل الدعوى

الفصل العاشر

البدعي العام الإشتراكي وقضاء القسم

المستشار
إعداد
عبد القادر أحمد عيسى

محتوى الفصل العاشر

- تمهيد :
- البحث الأول : تنظيم جهاز المدعى الإشتراكي واختصاصيه .
- البحث الثاني : تنظيم قضاء القيم واختصاصيه .

المدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم

تمهيد :

مر نظام المدعى العام الاشتراكي بعدة أطوار تاريخية ، فقد ارتبطت نشأته بمولد قانون تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، ثم لم يلبث أن نص عليه دستور مصر الدائم ، وأفراد له أحد فصول الباب الخامس المتعلق بنظام الحكم ، محددا اختصاصاته الرئيسية . وتاركا للتشريع تفصيلها وتحسين اختصاصاته الأخرى ، فصدرت لهذا الغرض — بعض القوانين المتفرقة ، وفي مقدمتها :

قانون نظام الأحزاب السياسية .

قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

وانتهى الأمر — مؤخرا — إلى معالجة أصول هذا النظام في قانون حماية القيم من المييب السيسى وضع القواعد المنظمة لمؤسستين هامتين هما :

جهاز المدعى العام الاشتراكي من ناحية وقضاء القيم من ناحية أخرى .

وتقتضى دراسة هذا الموضوع ، أن نبدأ بتمهيد يوطئ السبيل إليها يعرض لتطور التشريعات المتعلقة بالمدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم ومعدتناول تنظيم جهاز المدعى العام الاشتراكي واختصاصه وتكرس لذلك البحث الأول ، ونتلوه بتنظيم قضاء القيم واختصاصه ونخصص لسه البحث الثانى .

تطور التشريعات المتعلقة بالمدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم :

- (١) قانون تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب واستحداث نظام " المدعى العام " .
- (٢) دستور مصر الدائم وتحديد الاختصاصات الرئيسية للمدعى العام الاشتراكي .
- (٣) القوانين المتفرقة التي فصلت الاختصاصات الرئيسية أو حددت الاختصاصات الاخرى للمدعى العام الاشتراكي .
- (٤) قانون حماية القيم من العيب والتنظيم الشامل لجهاز المدعى العام الاشتراكي وقضاء القيم .
- (٥) مشروع تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع وادماج القوانين المتفرقة .

(١) قانون تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب واستحداث نظام " المدعى العام " :

في الماشر من يونيو سنة ١٩٧١ ، صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، واستحداث نظام " المدعى العام " في التشريع المصري لأول مرة .

وتأطيه — دون غيره — مباشرة الاجراءات الوقفية بالنسبة للأموال أو الأشخاص في الاحوال البينة بسبب على سبيل الحصر مبتغيا من ذلك مقاومة ضروب الاستغلال ومنحرف الانحراف حماية للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد .

فالحراسة التي حدد هذا القانون حالاتها ، وعين اسبابها " هي أولا واخيرا " ضمان للشعب ذاته ، حتى لا يشهد له انحراف منحرف أو ظلم بساغ أو تأمر خائن ، فليس يقبل في مجتمعنا أن يسمى فيضه أنسان بالباطل ضد مصالح المجموع والافسراد اذ متى سولت له نفسه ذلك ، وجد من احكام القانون ما يعصم المجتمع ويرد المنحرف الى جادة الصواب " (تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون ، مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين في ٣١ من مايو ١٩٧١ ، ص ١٧٦٦) .

وقد حقق هذا القانون اصلاحا تشريعيا هاما ، اذا انتقل بالحراسة من مجال السلطان الاداري الى مجال السلطان القضائي فقيما مض كانت الحراسة موكولة الى السلطة التنفيذية ، وبرهونة بقرار اداري يصدر عنها ، واكتفتها لذلك بعض التجارب المبررة ، وهو ما يجري الآن اتخاذ مايلزم للعمل على تصفية ما تبقى من آثاره ، ثم ما لبث الامر أن تبدل بعد ثورة ما يوالمجيدة ، اذ صار أمر الحراسة الى القضاء ، ضمانا لسلامة الاجراءات وحصانة لصحتها .

فلا حراسة بغير حكم قضائي ، ولا حكم بغير تحقيق يجريه المدعى العام ، ولا تحقيق بغير دفاع متاح للمطلوب اتخاذ الاجراء ضده . واذا صدر الحكم بفرض الحراسة ، نشأ معه حق للمحكوم عليه ففسى التظلم منه ومن اجراءات تنفيذه . مرة كل عام . أمام المحكمة التي أصدرته . ولا ن الحراسة . مع كل هذا . تدبير مؤقت ، يقصد به التحفظ والحماية ، فقد أثر الشارع أن يضع مقياتا معينتا فجمعسل غايته مدته خمس سنوات ، يتحدد بفواتها مصير المال الخاضع له فاما أن ترفع الحراسة عنه ويـرد الى صاحبه ، وأما أن يصادر كله أو بعضه بناء على طلب المدعى العام . لصالح الشعب .

ولم يغفل القانون الجانب الانساني المتصل بالمحكوم عليه ، فقد كفل له ما يقيم حياته هو وأسرته وحفظ المال عليه أن رده اليه . ولم يحرمه أهلية التكسب ، فله . اذا شاء . أن يسلك طريق العيش الشريف والرزق الحلال ، فيأتى من التصرفات ما يرغب بعيدا عن الانحراف .

(٢) دستور مصر الدائم وتحديد الاختصاصات الرئيسية للمدعى العام الاشتراكي :

صدر دستور مصر الدائم ، في الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وكرس للمدعى العام الاشتراكي الفصل السادس من الباب الخامس الخاص بنظام الحكم ، محددًا مهامه الرئيسية في المادة ١٧٩ التى تنص على أن : " يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولًا عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية ، والتزام السلوك الاشتراكي وحشد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين فـى القانون .

واذا نظر المشرع الدستورى الى المدعى العام الاشتراكي على أنه أحد المؤسسات المختصة بتأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٩ لسنة ١٩٧١ ، فى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧١ ، بتشكيل محكمة الثورة وتحديد مثل سلطة التحقيق والادعاء المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء محكمة الثورة ونص — فى مادته الثانية — على أن يمثل المدعى العام سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة للدعوى التى تنظرها محكمة الثورة .

وكذلك فقد أحال مجلس الشعب الى المدعى العام الاشتراكي بعض الموضوعات التى تمس حقوق الشعب أو تهديد سلامة المجتمع ومنها موضوع ادماج شركة أقسان كفر الزيات فى شركة الاسكندرية للزيوت والصابون وموضوع كيفية توزيع الحديد وأسباب الزيادة المرتفعة فى أسعاره (مضبطة مجلس الشعب : الجلسة ٤٣ من دور الانعقاد الثانى فى ١٠ من مارس سنة ١٩٧٣ ، والجلسة ٥٨ من دور الانعقاد الثانى فى ١٠ من مايو سنة ١٩٧٣) .

ولنفس الغرض أيضا عهد رئيس مجلس الوزراء الى المدعى العام الاشتراكى بتحقيق بعض الموضوعات الأخرى التى ترتبط بدورها — بحقوق المواطنين ، ومنها موضوع تلوث مياه القاهرة وموضوع استظهار الحقائق فيما أثير عن الذمة المالية للرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

(٣) القوانين المتفرقة التى فصلت الاختصاصات الرئيسية أو حددت الاختصاصات الأخرى للمدعى العام الاشتراكى :

لما كان الدستور قد فرض المشرع فى إصدار التشريعات التى تفصل الاختصاصات الرئيسية ~~وتحدد~~ الاختصاصات الأخرى للمدعى العام الاشتراكى ، فقد صدر القانونان الآتيان :

(١) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانونين رقمى ٣٦ لسنة ٧٩ و١٤٤ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

وهذا القانونان الى المدعى العام الاشتراكى بسلطة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها بالنسبة للأفعال المؤتممة فيها . ومن هذه الاجراءات التحقيق فى تخلف أو زوال شرط من الشروط المطلوبة لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى توطئة لطلب اتخاذ اجراءات حل الحزب وتصفية أمواله والتحقيق فى خروج الحزب أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادئ التى أوجب القانون عليه الالتزام بها طلبا لوقف إصدار صحفهم أو نشاطه أو أى قرار أو تصرف آخر مخالف ، والتحقيق مع من يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على أنكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها لابعاده عن الوظائف العليا التى تقوم على التوجيه والقيادة فى الدولة أو فى القطاع العام أو الوظائف ذات التأثير فى رأى العام ومناصب الأعضاء المعيّنين فى مجالس إدارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية أو للاعتراض على ترشيحه لعضوية المجالس الشعبية المحلية أو الجمعيات التعاونية أو مجالس إدارة النقابات العمالية أو المهنية أو اتحاداتها أو مجالس إدارة الشركات المساهمة أو المؤسسات الصحفية ، والتحقيق فى الأفعال التى من شأنها إفساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر تمهيدا لطلب حرمان الشخص من الانتماء الى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى حق أو نشاط سياسى .

(٤) قانون حماية القيم من العيب والتنظيم لجهاز المدعى العام الاشتراكى وقضاء القيم :

لم تكن هذه القوانين المتفرقة لتغنى عن إصدار قانون متكامل يستجيب الى ما قصد اليه الدستور من فنى المادة ١٧٩ من حماية حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى .

ولأن حماية حقوق المواطنين لا يمكن أن تنفصل عن حماية المجتمع باعتبارها أنهما صنوان يتبادلان التأثير والتأثر ومحولان على التكامل والتفاعل .

فقد بات ضروريا أن يعمل الشارع على تهيئة التوازن بينهما ، ليحقق بذلك وفاقا محمودا بين حرية المجتمع وحرية الفرد ، وأنسجاما مرغوا بين الوطن والمواطن ، يُلخا بالنظام الديمقراطي الى غايات استنبه اليها الكبري في مجتمع الانفع والاكرم والاسي .

ومؤدى هذا ان حق المواطن في الاشتراك في الحياة العامة داخل المجتمع يتطلب - في الوقت ذاته - الالتزام بحماية القيم الاساسية لهذا المجتمع .

فهذه القيم هي الاطار السياسى الذى يمارس المواطن حقه في الحياة العامة بداخله ، وهي قيم اجتماعية تتعلق بالمجتمع بأسره ، ولا تنصرف الى سلوك فردى معين ، والمسار بها يشكل خطورة على المجتمع ومحقق سيرته نحو التقدم وضر بوحدته الوطنية والسلام الاجتماعى . (تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع قانون حماية القيم من العيب في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠)

وتحقيقا لهذه المعاني والغايات ، صدر - في الخامس عشر من مايو سنة ١٩٨٠ - قانون حماية القيم من العيب بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ مستهدفا الحفاظ على قيم المجتمع الاساسية التى لا تستقيم الحياة السياسية بدونها ، والتي يجد الشعب فيها سهيلا الى نقاء الممارسة الديمقراطية وأعتدالها ، وعاصميا يعصمها من الشطط ، وناى بها عن التطرف ، توفيرا لما يجب أن تتحلى به من طهارة القصد وفضيلة الأسلوب وحسن الجاد لسة .

ولأن المدعى العام الاشتراكى يعتبر وفقا لمنطق الدستور - محاميا للشعب ، مسئولا عن تأمين حقوقه وسلامة مجتمعه ، فقد وضع قانون حماية القيم له نظاما عاما يتناول جهازه واختصاصه ، ويجعل مآل أعماله الى قضاء القيم بدرجتيه .

ومن أبرز ما تضمنه قانون حماية القيم من العيب ، مناط به المدعى العام الاشتراكى من سلطة التحقيق والادعاء في المسئولية السياسية عن الافعال المنصوص عليها في مادته الثالثة . ومنها الافعال التى تجرمها القوانين الاربعة الآتية :

(١) القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

(٢) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن الصادر فى

٣ فبراير سنة ١٩٧٧ .

- (٣) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية الصادر في ٢ من يوليو سنة ١٩٧٧
- (٤) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الصادر في ٢ من يونيو سنة ١٩٧٨ .

(٥) مشروع قانون تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع وادماج القوانين المتفرقة :

على الرغم من أن تلك القوانين التي أشار اليها قانون حماية القيم من العيب يجمع بينهما ما تقصد اليه من تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ، فقد تناثرت في أكثر من قانون ، ومن هنا كانت الحاجة الى ادماجها في قانون واحد ، متواصل الاجزاء متجانس الاحكام ، وتلك غاية لا تدرك الا باعادة تبويبها منطقيا ، يبرز اسباب الارتباط ومظاهر التقابل بين موضوعاتها ، مع توفير التناسق بين احكامها ورفع المتضارب بين صياغاتها ، بحذف ما لا يتفق فيه فناء ، واطافة ما تشع له ضرورة ، فتحل نصوصها صعيدا واحدا ، يقرب احكامها ويقلل فقهها ويسر تطبيقها .

ومن اجل هذا أعد جهاز المدعي العام الاشتراكي صياغة لمشروع قانون تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع " يستجيب لتلك الغاية ويحقق بذلك اصلاحا تشريعيا ، لا يختلف امره عن هذه الناحية عن أى اصلاح تشريعي آخر ، يستبدل الذي هو خير بالذي هو ادنى في غير اسراف ودون مبالغة .

غير انه اذا عر على المشروع ان يدمج في مواد نصوص قانون نظام الاحزاب السياسية لا ستوائها بعد تهذيبها مرتين ، اولاهما بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٩ ، وثانيتهما بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٠ فلا أقل من أن يجمع تحت القوانين الثلاثة الأخرى .

تنظيم جهاز المدعى العام الاشتراكي واختصاصه

الموضوع الأول : تنظيم جهاز المدعى العام الاشتراكي

تمهيد :

نظم قانون حماية القيم من المييب جهاز المدعى العام الاشتراكي فعلى رأسه يقوم المدعى العام الاشتراكي بمباشرة مهامه الفنية والادارية ومعاونته فيها نائب يجرى اختياره بطريق التعيين وعدد كاف من المساعدين يختارون بطريق النذب من بين أعضاء الهيئات القضائية . وتؤدي المهام الادارية للجهاز امانة عامة للشئون الادارية والمالية والفنية .

أولا : المدعى العام الاشتراكي :

المدعى العام الاشتراكي هو الرئيس الاعلى للجهاز ، يرشح رئيس الجمهورية اسمه لمجلس الشعب ، وتقدم اللجنة العامة تقريرها اليه في شأنه في حالة موافقة المجلس على تعيينه بأغلبية أعضائه يصدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينه في منصبه ، وإذا لم تتحقق هذه الاغلبية يرشح رئيس الجمهورية اسم آخر (م ١ من قانون حماية القيم) .

يحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيينه بالمعاملة المالية لعلى أن تكون بدرجة وزير على الأقل ففى المرتب والمعاش (م ٦ من قانون حماية القيم) .

ومشروط فيمن يعين مدعيا عاما اشتراكيا ، أن يكون بالغا من العمر خمسا وأربعين سنة ميلادية على الأقل متصفا بكامل اهليته المدنية وحقوقه السياسية ، ويتم اختياره من بين الفئات الاتية :

(١) أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمسة سنوات متصلة على الأقل .

(٢) أساتذة القانون الحاليين والسابقين بالجامعات المصرية ممن أمضوا في وظيفة استاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل .

(٣) المحامين الذين اشتغلوا امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل (م ٧ من قانون حماية القيم) وحرصا من قانون حماية القيم على ان يكون المدعى العام الاشتراكي محاميا للشعب جعل تبعيته الى مجلس مسئوليته امامه ، وأوجب عليه أن يقدم الى رئيس الجمهورية وإلى مجلس الشعب تقريرا سنويا في موعد لا يجاوز نهاية شهر مارس من كل عام عما يكون قد مارسه من أعمال وما أجراه من تحقيقات وما اتخذته من اجراءات ، وله أن يشير في التقرير الى ما يراه من

اقتراحات لحماية النظام السياسي بالدولة أو لمعالجة أية ثغرات في القوانين أو النظم الخاصة بحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أو أوجه الإصلاح ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي تأكيد السيادة القانون (م ١٥ من قانون حماية القيم) .

ثانيا : نائب المدعى العام الاشتراكي :

يكون للمدعى العام الاشتراكي نائب تتبع في شأنه ذات الاجراءات التي تتبع تعيين المدعى العام الاشتراكي ، على أن تكون معاملته المالية من حيث المرتب والبدلات والمعاش معاملة عضو المحكمة الدستورية العليا .

يحدد المدعى العام الاشتراكي اختصاصات نائبه ويباشر النائب اختصاصات المدعى العام الاشتراكي في حالة غيابه أو خلوه منصبه (م ١٠ و ٤/١٦ من قانون حماية القيم) .

ثالثا : مساعد المدعى العام الاشتراكي :

هؤلاء هم عصب الجهاز وركيزته القضائية القوية ، ويتم اختيارهم — بطريق الندب من بين اعضاء الهيئات القضائية ممن لا تقل وظائفهم عن درجة رئيس نيابة عامة أو ما يعادلها طبقا للاجراءات المنصوص عليها في قوانين تلك الهيئات ويجوز بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي — تحديد مدة الندب دون التقيد بالاحكام المقررة في قوانين الهيئات القضائية في هذا الشأن .

وتتبع المساعدون المدعى العام الاشتراكي ويكون له عليهم حق الرقابة والاشراف ، أما تأديبهم فهو من اختصاص الهيئة التي ينتمون اليها وفقا للاحكام المقررة في قانونها (م ١٠ من قانون حماية القيم)

وتخيرا للتخصص المطلوب في اداء العمل الفني ، أصدر المدعى العام الاشتراكي — بعد العمل بأحكام قانون حماية القيم من الميعب عدة قرارات بتوزيع العمل الفني بين خمسة مكاتب وإدارات رئيسية هي :

مكتب التحقيق والادعاء ، والمكتب الفني ، ومكتب الشكاوى والعرائض ، ومكتب البحوث وتبويب الأحكام وإدارة الأموال . وتتبع الادارة الاخيرة أقسام فرعية ثلاثة هي قسم الأموال المتحفظة عليها ، وقسم الأموال المفروضة عليها الحراسة ، وقسم القضايا . وقد مكن هذا التقسيم من النهوض باختصاصات الجهاز دون أبطاء وغير ثمهل ، وأكسب العمل الفني السرعة المعقولة والاجادة اللازمة .

وأستهدفا لبسط رقابة المدعى العام الاشتراكي ومساعديه من رجال الهيئات القضائية على أعمال الحراسة التي تفرض على الأموال — بحكم قضائي طبقا لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، فقد طالبنا بإسناد الاشراف عليها اليها ومساعدينا بدلا من وزارة المالية ، لا سيما أن هذه الأعمال أدنى وأقرب الى المدعى

العام الاشتراكي ، فتحقيقاته هي التي تستوجب اجراءات التحفظ على الاموال ، واجراءات التحفظ هي التي توطئ ، السبيل لدعوى الحراسة و اذا تحقق هذا المطلب توحيد الاشراف على ادارة أموال الخاضعين في مرحلتى التحفظ وتسريح الحراسة عليها ، فقد تفضل السيد رئيس الجمهورية فاستجسب اليه بشكوا ، وأصدر به القرار الجمهوري رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ في الرابع من يناير سنة ١٩٨١ .

رابعاً : الامانة العامة :

تمارس الأعمال الادارية لجهاز المدعى العام الاشتراكي امانة عامة للشئون الادارية والمالية والفنية وتشكل من أمين عام وعدد كاف من المساعدين .

الموضوع الثاني : اختصاص جهاز المدعى العام الاشتراكي :

يباشر المدعى العام الاشتراكي اختصاصات تتوزع بين فئتين : (الأولى) اختصاصات من طبيعة قضائية ، (الثانية) اختصاصات من طبيعة سياسية وإدارية .

أولا : الإختصاصات التي لها الطبيعة القضائية :

نشاط القانون بالمدعى العام الاشتراكي بعض الاختصاصات ذات الطبيعة القضائية ، فهو يتولى إجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ، وذلك بالنسبة للأفعال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وهو يمارس التحقيق أيضا في الأفعال التي تستوجب المسؤولية السياسية طبقا للمادة الثالثة من قانون حماية القيم من العيب ويكون له ، بمناسبة ما يباشره من تحقيقات ، سماع الشهود بعد تحليفهم اليمين ، وأجراء الاستجواب والمواجهة والمعاينة وندب الخبراء ، والتحفظ على الأشياء المتعلقة بالواقعة والتصرف فيها ، والاطلاع على ما يراه لازما من أوراق ووثائق ومستندات ، وله تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى - فيما عدا أعضاء النيابة العامة - بجميع الاستدلالات أو القيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق ما عدا الاستجواب والمواجهة (م ١/١٨ من قانون حماية القيم) .

ونزولا على أحكام الدستور وما كفله من ضمانات احترام الحرية الشخصية ، يقض قانون حماية القيم - من الغيب بأنه اذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو اخذ أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وجب الحصول مقدما على أمر بذلك من أحد مستشاري محكمة القيم - ثم تدب به المحكمة لهذا الغرض في بداية تشكيلها ، على أن يكون الأمر مسببا ومحدد المدة بالنسبة لتفتيش المساكن وبسيط ومراقبة وسائل الاتصال المشار اليها في المواد المذكورة ، وذلك كله وفقا للضوابط المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية (م ١٩ من قانون حماية القيم) . واذا رأى المدعى العام الاشتراكي التحفظ على الشخص في مكان أمين أو منع الشخص من مغادرة البلاد ، وجب عليه الحصول مقدما على أمر بذلك من المستشار المنتدب من محكمة القيم (م ٢/١٦ و ٢٣ من قانون حماية القيم) -

ويختص المدعى العام الاشتراكي باتخاذ اجراءات التحفظ على الاموال والأمر بالمنع من التصرف فيها أو اذارتها ، وذلك في الحالات التي تقوم فيها الدلائل الجدية على أن الشخص أتى فعلا من الافعال التي من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو افساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر (م ٢ من ق ٣٤ لسنة ١٩٧١) ، وفي الحالات التي يكون المال قد تضخم فيها بسبب من الاسباب الاتية :

- ١ - استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ .
- ٢ - استخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو الاشغال العامة أو أى عقد ادارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو المرحلات التابعة لها أو أى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة .
- ٣ - تهريب المخدرات أو الاتجار فيها .
- ٤ - الاتجار في المنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو بالأدوية .
- ٥ - الاستيلاء - بغير وجه حق - على الاموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية (٣ من ق ٣٤ لسنة ١٩٧١) .

ومن أبرز الوقائع التي عرضت في العمل واتخذ المدعى العام الاشتراكي فيها اجراءات التحفظ على الاموال وقائع استغلال حاجة المواطنين الماسة الى السكنى ، وقائع التضخم غير المشروع في الثروات .

١ - وقائع استغلال حاجة المواطنين الماسة الى السكنى :

يؤخذ من استقراء نصوص المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأخير بيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، أن المشرع خلع وصف الجريمة " على بعض الافعال التي قد يأتى بها المؤجرون ، استغلالا منهم لرأس المال في غير اغراضه ، وهذا على حقيقى السكنى مع أهميته ، كالمشأن في اقتضاء مقابل التأجير المعروف بخلو الرجل أو مقدم الايجار بأية صورة من الصور أو تأجير العين الواحدة لأكثر من مستأجر .

ولا يخفى أن اقتضاء مقابل التأجير أو مقدم الايجار أو التأجير المتكرر للعين الواحدة ، أفعال من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، ذلك أن التشريع يهدف من العقاب عليها الى حماية مصلحة عامة ، دعما لكيان المجتمع الاقتصادى لما تنطوى عليه تلك الأفعال من توجيه رأس المال وجهته الاستغلال ووضعه في غير خدمة الاقتصاد القومى مما يتعارض مع أحكام الدستور التي نص عليها في المواد ٤ ،

يضاف الى هذا أن اقتضاء مقابل التأجير أو مقدم الايجار على خلاف أحكام القانون ، من شأنه أن يجعل التفاضل بين أفراد الشعب الراغبين في التمتع بحق السكنى قائما على اساس مدى قدرتهم على دفع مبالغ أكبر من النقود ، فيضحي القادر على الدفع هو وحده القادر على الاستئجار ، وذلك يضيّق الخناق على الطبقات المتوسطة والمحدودة الكسب وهي تشمل الكثرة الغالبة من الجماهير ، بينما ينفس المجال أمام غيرها من الطبقات ذوات الدخل المرتفع وهي لا تشمل الا القلّة المحدودة من الجماهير ومثل هذه التفرقة لا تحفظ للوطن سلامة الاجتماعي ، بل هي على النقيض من ذلك — تعرضه لمخاطر ومخازير شتى .

ب - وقائع التضخم غير المشروع في الثروات :

أشارت الى هذه الوقائع المادة الثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وقد شرعت الحراسة فيها لمواجهة حالات تضخم المال الحرام التي تلت أنظار الناس ، والتي تهزقيم المجتمع ، وتلحق أبلغ الضرر بالإنسان الذي يعتبر أمن رأس مال في مجتمعنا الاشتراكي .

وقد قامت وقائع التضخم التي تولى فيها المدعى العام الاشتراكي التحقيق في حق قلّة سولت لها نفسها أن تنهب من رزق الشعب وقوته ، فأصابت قسما وافرا من الثراء الحرام ، وتراحت خطورتها على المجتمع ظاهرة غير خافية ، ومن هذه القلة تجار المواد المخدرة ، وبعض الموظفين الذين تضخمت ثراوتهم نتيجة استغلال المنصب أو الاستيلاء على أموال الدولة والأشخاص الاعتبارية .

والمدعى العام الاشتراكي هو المختص — دون غيره — بحالة دعوى طلب فرض الحراسة أو دعوى المسؤولية السياسية الى محكمة القيسم .

ولما كانت بعض الأفعال التي تستوجب المسؤولية السياسية هي ما يخلع عليه قانون العقوبات وصف " الجرائم " فقد ترتب الفعل الواحد المسئوليتين الجنائية والسياسية ، ولهذا عمل الشارع على الحد من ازدواج هاتين المسئوليتين فنص — في المادة ٣/١٦ من قانون حماية القيم من العيب — على عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عن تلك الأفعال الابناء على طلب المدعى العام الاشتراكي . ويرد بتقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب — بيانا لعله هذا النص — أن " المدعى العام الاشتراكي ، طبقا للدستور ، هو المسئول عن الحفاظ على المصلحة المعتبرة عليها بأرتكاب هذه الأفعال ، ومن حقه أن يقدر مدى الحاجة الى رفع الدعوى الجنائية عنها . فإذا طلب من النيابة العامة اتخاذ هذا الاجراء ، فإن مؤدى ذلك أنه قدر حسب واقع الحال عدم الحاجة الى رفع الدعوى الى محكمة القيم ، والعكس بالعكس . والأمزستروك بتقديره في ضوء ظروف الواقعة وخطورة العيب المنسوب الى المتهم . "

ومسيرة لقتضيات المحمل والتطبيق ، اقترحنا - في تقريرنا المقدم الى السيد رئيس الجمهورية والسيد
مجلس الشعب عن أعمال جهاز المدعى العام الاشتراكي لعام ١٩٨٠ - تعديل نص كل من : الفقرة
الثالثة من المادة ١٦ من قانون حماية القيم من الميعب ، والفقرة الثانية من المادة ٩ من قانون
الاجراءات الجنائية ، بحيث لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن أى من الأفعال المنصوص عليها في قانون
حماية القيم من الميعب ، الا بناء على طلب من المدعى العام الاشتراكي . وهذا لا تغل يد النيابة
العامة عن اتخاذ اجراءات التحقيق الا بعد ان يرفع الدعوى قبل صدور هذا الطلب .

والتزام باستقلال القضاء ، واحتراما للاختصاصات التي تقرها القوانين للمؤسسات القضائية ، ومسئور
المطروح على تجنب الازدواج أو التعارض بين الاختصاصات الموكولة الى تلك الهيئات وتلك المنوطة للمدعى
العام الاشتراكي ، نص في المادة ١/٢٦ من قانون حماية القيم من الميعب - على أن " للمدعى
العام الاشتراكي اذا تبين له وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية أن يخطر أو يعرض
الامر الى النهاية العامة أو الى النهاية الادارية أو السلطة المختصة على حسب الأحوال لاجراء مسؤوليتها
فيها .

وتطبيقا لهذا ، فإن جهاز المدعى العام الاشتراكي - تقيد أمنه مبدأ الشرعية واحتراما منه لسيادة
القانون - لا يباشر عملا لا يختص به ، ولا يجوز على اختصاص عهد به القانون الى غيره ، فما وجدته
الجهاز من اختصاص النيابة العامة أو النيابة الادارية أو النيابة العسكرية أو جهة الادارة احوالة - راضيا
اليها ، كما أن ما وجدته احدى هذه الجهات من اختصاص الجهاز احواله - قانعة - اليه ، وفي ذلك
ما فيه من مراعاة حدود القانون في الاختصاص والحد عن مظنة الازدواج (التقرير السنوي عن أعمال جهاز
المدعى العام الاشتراكي لعام ١٩٨٠) .

وجدير بالذكر أن المدعى العام الاشتراكي هو وحده الأصل في مباشرة الاختصاصات المتعلقة بالتحقيق
والادعاء المنصوص عليها في قانون حماية القيم من الميعب ، أما من عداة من مساعديه فهم نواب عنه فليس
مباشرة هذه الاختصاصات . وقد أشارت الى هذا المادة ٤/١٦ من القانون المذكور ، بقولها : " يباشر
المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته بنفسه أو بواسطة نائبه أو أحد مساعديه " فعلاقة المساعدين بالمدعى
العام الاشتراكي كعلاقة النائب بالأصيل ، وتميز نيابتهم عنه بأنها نيابة قانونية وفترضة اذ الأصل انه
قائمة وأن الاجراءات التي يمارسها المساعدون بناء عليها هي اجراءات صحيحة لو لم تستند الى توكيل
خاص بها .

ونبني على أصالة المدعى العام الاشتراكي ونيابة مساعديه عنه ، أن يكون له أن يباشر اختصاصاته بنفسه
فصفة الأصل تجب صفة النائب وله أن يكل مباشرتها الى أى من مساعديه ، وذلك فيما عند الاختصاصات
التي تناط به على سبيل الانفراد . والنائب انما يباشر عمله تحت مسؤولية الأصل الذي له عليه ، وفقا

لنص المادة ٣/١٠ من قانون حماية القيم من العيب ، سلطة الرئاسة وحق الرقابة والاشراف ، مما يفاده أن يلتزم النائب بتعليمات الأصيل ، وأن يملك الأصيل الغاء أو وقف أو تعديل أعمال النائب كما يملك تدارك السهو وتصحيح الخطأ الذي قد يشوب هذه الأعمال فسلطة الأصيل هنا فنيصة وإدارية على السواء ، وما يأتيه النائب خروجاً على حدود النيابة يقع باطلاً .

ثانياً : الاختصاصات التي ليست لها الطبيعة القضائية :

عهد القانون الى المدعى العام الاشتراكي ببعض الاختصاصات الأخرى ذات الطبيعة السياسية أو الادارية ، ومن ذلك ما ورد النص عليه في كل من : القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانونين رقمي ٣٦ لسنة ١٩٧٩ و ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، من تخويل المدعى العام الاشتراكي سلطة التحقيق في بعض الأفعال والقائع توطئة لطلب حل الحزب السياسي وتصفية أمواله أو قسف اصدار صحيفة أو نشاطه أو لا يعاد الشخص عن الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة أو ذات التأثير في الرأي العام أو للاعتراض على الترشيح لعضوية بعض المجالس والهيئات أو للحرمان من الانتماء الى الأحزاب السياسية أو ممارسة أي حق أو نشاط سياسي .

ومن هذه الاختصاصات أيضاً ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ، من أن يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص حالات الأشخاص الذين لا زالوا خاضعين للحراسة بالنسبة لموضوع الأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والغاء قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه متى رأى أنه لم تكسب هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة .

ويدخل في هذه الاختصاصات كذلك ما نص عليه قانون حماية القيم من العيب — في المادة ١٢ — من أن يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص وتحقيق الموضوعات التي تمس مصلحة عامة للمواطنين بناءً على تكليف من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو بناءً على طلب من رئيس مجلس الوزراء ، وغنى عن البيان أن التحقيق في هذه الموضوعات قد يتناول المسئولية الادارية لبعض جهات الحكومة والقطاع العام .

المبحث الثانى تنظيم قضاء القيم واختصاصه

تقسيم :

على غرار ما جرى فى تقسيم المبحث السابق ، تتوزع الدراسة فى المبحث الثانى ، بين موضوعين علمى النحو التالى :

- الموضوع الأول : تنظيم قضاء القيم .
- الموضوع الثانى : اختصاصات قضاء القيم .

الموضوع الاول : تنظيم قضاء القيم :

- أولاً : تشكيل قضاء القيم وتحديد درجتيه .
- ثانياً : قضاء القيم نموذج للقضاء السياسى .

أولاً : تشكيل قضاء القيم وتحديد درجتيه :

أسند قانون حماية القيم من العيب المحاكمة عن الأفعال التى ترتب المسئولية السياسية والفصل فى دعوى الحراسة والمصادرة الى محكمة قضائية دائمة ، يجرى تشكيلها على وجه مختلط يجمع بين عنصرين أساسيين : أولهما عنصر قضائى يضم المستشارين أعضاء السلطة القضائية ، وثانيهما عنصر شعبى يتمثل فى الشخصيات العامة التى تختار - لهذا الغرض وفقاً لضوابط محددة -

مستجيب هذا التشكيل لما تنص عليه المادة ١٧٠ من الدستور من أن " يسهم الشعب فى إقامة العدالة على الوجه فى الحدود المهيئة فى القانون " ، وقد راعى القانون فيه أن تكون الغلبة للعنصر القضائى بحيث يزيدون عدداً عن الشخصيات العامة الأعضاء فى المحكمة ، وحرص - فى نفس الوقت على أن يكفل استقلال وحياد العنصر الشعبى ، ففرض بتوقيف مدة تعيينهم بحيث لا تجاوز سنتين ولا تقبل التجديد ضمن لهم عدم القابلية للعزل بالنسبة لعملهم القضائى ، وجعل مساءلتهم عن عملهم هذا خاضعة للإجراءات المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية " م ١ من قانون حماية القيم " .

ويتألف قضاء القيم من درجتين : في أولاها تنظر محكمة القيم الدعوى ابتداء ، وتشكل من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وثلاثة من الشخصيات العامة ، وفي ثانيها تنظر المحكمة العليا للقيم الطعون في الأحكام الصادرة عن محكمة القيم ، وتشكل من تسعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وأربعة من الشخصيات العامة .

ثانيا : قضاء القيم نموذج للقضاء السياسي :

قضاء القيم بدرجتيه — يعتبر نموذجا للقضاء السياسي ، وهو " قضاء سياسي منعى لا عقابيسي فالمسؤولية السياسية التي تنظرها المحكمة تقوم على خطورة المسئول سياسيا ، والتدابير التي تقضى بها المحكمة ذات طابع منعى بحت للحيلولة دون استفحال هذه الخطورة ، وفي هذا الصدد يتميز تشكيل محكمة القيم عن غيره من النظم القانونية التي تنظم الاطار الاجرائي للتدابير المانعة ، ففقد اتجهت بعض التشريعات الى اسناد الاختصاص بفرضها الى جهة الادارة ، بينما اتجه فريق آخر الى اسناده الى جهة القضاء وقد أخذ المشرع المصري بهذا الاتجاه الثاني منذ أصدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فقد جعل الحراسة وهي مجرد تدبير مانع يواجه خطورة الأشخاص بيد محكمة ذات تشكيل قضائي مختلط ، وجاء القانون الحالي فأعنتق الاتجاه ذاته ، وذلك أسند مهمة فرض التدابير المانعة التي ترتب على المسؤولية السياسية للأفراد الى محكمة القيم . أما القضاء السياسي العقابي الذي يحاكم الأفراد ، فإنه يحكم الدستور يجب أن تنهض عنه محاكم أمن الدولة (البادة ١٧١) (تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع قانون حماية القيم من العيب ، في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ .

الموضوع الثاني : اختصاص قضاة القيم :

أولا : تعداد الاختصاصات :

أوردت المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب تعدادا لما تختص به محكمة القيم ، فناطت بها ما يلي :

- ١ - الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعى العام الاشتراكي طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون
- ٢ - كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقررة بالقانون المذكور .
- ٣ - الفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقا لأحكام هذا القانون .
- ٤ - الفصل في الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات .

أما المحكمة العليا للقيم فتختص بنظر الطعون التي تقدم في أحكام محكمة القيم . ولأن هذه الطعون تتسع لمسائل الواقع والقانون جميعا فقد رتب الشارع عليها إعادة نظر الدعوى بالنسبة للطاعن (م ٤١ من قانون حماية القيم) ، وأنزل على الأحكام التي تصدر فيها وصف " النهائية " وجعلها بذلك حصينة من الطعن عليها إلا أن يكون ذلك من طريق إعادة النظر .

ثانيا : الاجراءات واجبة الاتساع :

رسمت المواد من ٣٥ الى ٣٨ من قانون حماية القيم من العيب الاجراءات الواجبة على المحكمة أمام محكمة القيم ، فقضت بأن تتبع فيها القواعد والاجراءات المبينة في هذا القانون وبالا يتعارض معها مبنى القواعد والاجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية ويكون لها الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق وحظرت الادعاء المدني أمام المحكمة ، وحظمت حضور محام مع من يحال الى المحكمة للدفاع عنه من المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ، ومنعت المعارضة فيها قد يصدر من الأحكام التمهيدية .

قد أفرد الشارع المواد من ٣٩ الى ٥٠ من قانون حماية القيم من العيب للاجراءات التي تتبع أمام المحكمة العليا للقيم ، فأجاز الطعن أمامها في أحكام محكمة القيم سواء من المحكوم عليه أو المدعى العام الاشتراكي

أو من ينييه من معارفيه بدرجة مستشار أو ما يعادلها " م ٣٩ " ونص على أن تسرى على الطعن القواعد المقررة أمام محكمة القيم سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو بالأحكام (م ٤٤ من قانون حماية القيم) وقضى بأن يضع احد اعضاء المحكمة المنوط بها الحكم في الطعن تقريراً مؤمناً عليه منه يتضمن ملخصاً للقائسيع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي وقعت الاجراءات التي تمت ، وبعد تلاوته — قبل ابداء رأى في الدعوى من واحة أو بقية الاعضاء — تسيع اقوال الطاعن والوجه التي يركس اليها في طعنة — ثم يتكلم بعد ذلك مثل الادعاء ويكون المحكوم عليه آخر من يتكلم .

وأخذ بالاصول المألوفة في اجراءات التقاضي ، لم يرخص المشرع للمحكمة العليا للقيم في تشديد التدبير المحكوم به ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة باجماع اراء هيئتها فان كان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعد له لصلة الطاعن ، أما اذا كان مرفوعاً من المدعى العام الاشتراكي فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعد له سواء ضد المحكوم عليه أو لصلته (م ٤٧ من قانون حماية القسم) واذا كانت محكمة القيم قد حكمت في الموضوع رأت المحكمة العليا للقيم أن هناك بطلاناً في الاجراءات أو في الحكم تصح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما اذا كانت محكمة القسم قد حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة العليا للقيم بالنسبة الحكم واختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي ونظر الدعوى ، فيجب عليها أن تعيد القضية الى محكمة القيم للحكم في موضوعها (م ٤٨ من قانون حماية القيم) .

أن المدعى العام الاشتراكي ، بحسبانه محامياً للمجتمع وأفراد به مباشرة التحقيق في وقائع محددة ، يجمع بينها خطر الانحراف وجميع الاستغلال وتجاوز القيم . ولأن في ارتكابها ايذاء للوطن بأسره وللشرفاء والمخلصون من أبنائه فان في متابعة المدعى العام الاشتراكي لها ، وأيلولتها الى قضاء القيم صاحب القول الفصل فيها ، دفاعاً عن الوطن والمواطنين . ومقدر ما يعتبر هذا ضرورة واقع ، بقدر ما يعتبر ضرورة حمق .

جدول رقم (٥٩)

بيان إحصائي

بعدد الشكاوى والبلاغات والاضطرابات التي تلقاها جهاز المدعى العام
الاشتراكى فى غضون عام ١٩٨٠ وما آل اليه التصرف فيها (*)

أوجه التصرف فيها					عدد الوارد منها				
الجملة	حفظ	احالة الى الآخرى المعينة	احالة الى النيابة العامة والنيابة الادارية	تحقيق	الجملة	اخرى	صحفية	سياسية	انتخابية
٧٢٦٣	٤٢٥٧	٢٣٤٠	٥١٥	١٥١	٧٢٦٣	٦٢٥٨	٤٩	٦	٩٥٠

(*) لا يدخل فى هذا البيان الاضطرابات التي وردت الى الجهاز - ابان عام - ١٩٨٠ - متضمنة
اسماء المرشحين لتولى الوظائف العليا القائمة على التوجيه والقيادة فى الدولة او فى القطاع العام
او الوظائف ذات التأثير فى الراى العام . وقد افرد لها بيان إحصائي مستقل .

(* *) استخرج من التقرير السنوى عن أعمال جهاز المدعى العام الاشتراكى لعام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٦٠)
بيان احصائى
بأعمال التحقيق التى باشرها جهاز المدعى العام الاشتراكى فى غضون
عام ١٩٨٠

أولا — أعمال التحقيق فى الشكاوى والبلاغات التى وردت فى أعوام سابقة على عام ١٩٨٠

أوجه التصرف		الأحكام التى صدرت فيما أحيل الى محكمة القسيم				
الجملة	أحالة الى محكمة القسيم		حفظ	يفرض الحراسة	يرفض طلب فرض الحراسة	مداول أمام المحكمة
	العدد	النوع				
٣٥	٢	أفعال من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع (خلو رجل — تأجير متكرر)	٢٥	١	—	١

جدول رقم (٦١)

بيان احصائى

بالبلاغات الانتخابية التى تلقاها جهاز المدعى العام الاشتراكى فى غضون عام ١٩٨٠

قبل العمل بقانون حماية القيم من العيب		بعد العمل بقانون حماية القيم	
الجلسة	أوجه التصرف		الجلسة
	اعتراض على الترشيح	حفظ	موافقة على الترشيح
٣٤ بلاغا عن أنشطة شيوعية	٢٢	١٢	٨١٦
		أخطارا	
			١٠٠ لعدم ورود المعلومات التى طلبها الجهاز

جدول رقم (٦٢)

بعدد المرشحين لتولى الوظائف العليا أو الوظائف ذات التأثير فى رأى العام والذين أخطسرو
جهاز المدعى العام الاشتراكى بترشيحهم فى غضون عام ١٩٨٠

عدد المعارض على ترشيحهم فى غضون ١٩٨٠	جلسة المرشحين
-	١٥٥٣

جدول رقم (٦٣)

بيان إحصائي
بالاحكام الصادرة أبان عام ١٩٨٠ في مواد الحراسة والتي قام
جهاز المدعى العام الاشتراكي على تنفيذها

مجموع الاحكام الصادرة عن المحكمتين أبان عام ١٩٨٠ والتي قام الجهاز على تنفيذها	الاحكام الصادرة عن محكمة القيم (بعد العمل بقانون حماية القيم من العيب)			الاحكام الصادرة من محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب (قبل العمل بقانون حماية القيم من العيب)		
	المجموع	بفرض طلب فرض الحراسة	بفرض الحراسة	المجموع	بفرض الطلب فرض الحراسة	بفرض الحراسة
٥١	٤٤	١٤	٣٠	٧	٣	٤

جدول رقم (٨٤)

بيان إحصائي
بأعمال إدارة الاموال الخاضعة للتشفظ والحراسة والتي باشرها
جهاز المدعى العام الاشتراكي في غضون عام ١٩٨٠
أولا : الاموال الخاضعة للتشفظ والحراسة

رقم مسلسل	النوع	العدد أو المساحة	القيمة
١	أموال عقارية	عقارات مبنية اراضي فضاء	مليم جنيه ١١٢٥٥٨٢٨
		أطيان زراعية	١٥٣٧٢٨٨
		س ط ف	٢٢٣ ٢١ ٢٢٣

جدول رقم (٦٥)

ثانيا : ربيع الأموال الخاضعة للتخفظ والحراسة
والذى تم تحصيله مما هو مستحق عن عام ١٩٨٠

رقم مسلسل	تاريخ استحقاق الربيع	تاريخ التحصيل	مقدار الربيع المحصل
١	١٩٨٠	١٩٨٠	مليـمـجنيـه ٦١٥٦٥ ٣٦٠
٢	١٩٨٠	يناير وفبراير ١٩٨١	١٠١٨٩٤ ٩٧٥
٣	جبله ما تم تحصيله مما هو مستحق عن عام ١٩٨٠		١٦٣٤٦٠ ٣٣٥

جدول رقم (٦٦)

ثالثا : الديون التى حققها الجهاز والمستحقة لذوى
الشان فى ذمة من خفضت أموالهم للتخفظ أو الحراسة

رقم مسلسل	الدائنون	مقدار الديون المستحقة
١	الجهات الحكومية وشركات القطاع العـمـام والبنـسـوك	مليـمـجنيـه ٢٨٥٢ ٥١٥٣ ٢٧٥٣
٢	الافراد	يباشر الجهاز اجراءات تحقيقها

جدول رقم (٦٢)

رابعاً : رسوم الشهر والضرائب العقارية التي كشف الجهاز عن التهرب منها
في عقود بيع الشقق والطوابق

رقم مسلسل	بيان عقد البيع	ثمن البيع المذكور بالمسند	الثمن الحقيقي الذي كشفه الجهاز	رسوم الشهر والضرائب العقارية المستحقة للدولة والتي كشف الجهاز عن واقعة التهرب منها ملاحظات
١	عقد بيع شقة بمنطقة الجيزة	جنيه ٤٠٠٠٠	جنيه ١٣٥٠٠٠	جنيه ٣١٠٠٠ أمكن الجهاز تحصيل الرسوم والضرائب التهرب منها
٢	عقد بيع طابقين كل من ثلاث شقق بمنطقة الزمالة	٤٠٠٠٠ للطابق الواحد	١٥٠٠٠٠ للطابق الواحد	الجهاز في سبيله لتحديد وتحصيلها

الفصل الحادي عشر

أعوان القضاة

إعداد

الدكتور صبحي اسكنسندر

الأستاذ عبد الحلیم بدیر

فضيلة الامام الشيخ جاد الحق على جاد الحق

الأستاذ عبد الحلیم حلی صبیح

محتوى الفصل الحادى عشر

- | | |
|----------------|--------------------------|
| البحث الأول : | الطب الشـسـرى . |
| البحث الثانى : | الخبرة فى قطاع العدالة . |
| البحث الثالث : | الإقتـاء . |
| البحث الرابع : | الشهر العقارى والتوثيق . |

أعوان القضاة

المبحث الأول الطب الشرعى

نبذة تاريخية :

بدأ الطب الشرعى فى مصر سنة ١٨٦٠ بقسم واحد للطب الشرعى ملحق بالنيابة العامة وقرء بالسند والعلوى من محكمة الاستئناف الوطنية بهاب الخلق بالقاهرة وكان يعمل به ثلاثة أطباء ينتدبين من مصلحة الصحة العمومية ويختص بالقطر المصرى كله .

وكان عملهم لا يحد واستيفاء النقص فى تقارير أطباء الصحة عند ما ترى النهاية أو المحاكم استفتاءهم ، وكذا القيام ببعض القضايا العامة القليلة .

وسدأ العمل يزداد شيئا فشيئا مع تطور الحياة الاجتماعية وما صاحب ذلك من حيلة المجرمين فى ارتكاب الجرائم وإخفاء معالمها ما زاد الحوادث الجنائية تعقيدا وزاد الحاجة الى تدخل الأطباء الشرعيين للوصول على ضوء أبحاثهم الى اكتشاف هذه الجرائم ومن ثم فقد تضاعفت هذه القضايا .

ولموظ أن الأعمال الطبية مع اطراد زيادتها ، كانت تستنفذ أغلب أبحاث أطباء الصحة وتعمقهم عن القيام بأعمالهم الصحية ، كما لوحظ أنه بالنظر الى عدم خبرتهم بالأبحاث الطبية لم تكن آراؤهم على ما ينبغى من الصواب من الوجهة الفنية . وتلافيا لهذه الحالة التى لا تتفق مع ما وصلت اليه مصر من المدنية والرقى العلمى وجريا وراء الأخذ بأكمل الأسباب لتحقيق العدالة فى مختلف القضايا الجنائية فقد روى زيادة عدد الأطباء الشرعيين وتوزيعهم على أهم جهات القطر .

وقد تقدم بهذا الاقتراح سعادة محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلى للشئون الصحية ووافق عليه دولة عدلى يكن باشا وزير الداخلى ومعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحفانية وأدرج فى ميزانية الدولة سنة ١٩٢٨ / ١٩٢٩ مبلغ ثمانية آلاف جنيه لإنشاء إدارة الطب الشرعى التابعة للنيابة العمومية .

فى نوفمبر ١٩٢٨ أصدر معالى أحمد خشبة باشا وزير الحفانية وتنفذ اللائحة المنظمة للعمل بهذه الإدارة . كما أصدر معاليه قرارا بإنشاء الأربعة أقسام الأولى للطب الشرعى بمصر ، والاسكندرية ، وأسيوط ، وطنطا .

وكان يعمل بهذه الادارة ١٦ طبيباً شرعياً وقتئذ وجدير بالتنويه أن الفضل في انشاء الادارة الطبية الشرعية سنة ١٩٢٨ يرجع لمعالى وزير الحفانية / زكى أبو السعود باشا وللمعادة النائب العمومى محمد طاهر نور باشا وللدكتور سبنى سميت كبير الاطباء الشرعيين في ذلك الوقت . كما أن لائحة العمل والتي صدرت سنة ١٩٢٨ كانت لا تزال ، أساس نظام العمل الطبي الشرعى في مصر .

وتاريخ ٦ مايو ١٩٣١ أقر مجلس الوزراء اقتراحا بفصل الادارة الطبية الشرعية عن النيابة العمومية وجعلها مصلحة قائمة بذاتها . ومعتبر هذا التاريخ هو تاريخ مولد مصلحة الطب الشرعى بكيانها المستقل وكسان يعمل بها في ذلك الوقت ٢٢ طبيباً وعلى رأسهم الدكتور محمود بك ماهر كبير الأطباء الشرعيين .

وكانت مصلحة الطب الشرعى تتكون من :

١ — الادارة العامة :

وهى مكتب المدير العام كبير الاطباء الشرعيين ومكتب السكرتير الفنى ومكتب سكرتير المصلحة ومعمل التحاليل الكيماوية ومعمل الابحاث البكتريولوجية والباثولوجية .

٢ — فروع المصلحة وهى :

قسم الطب الشرعى بالقاهرة وانشى* في ١/١/١٩٢٩ .

قسم الطب الشرعى بالاسكندرية وانشى* في ٢٠/٣/١٩٢٩ .

قسم الطب الشرعى بأسسوط وانشى* في ١٥/١/١٩٢٩ .

قسم الطب الشرعى بطنطا وانشى* في ١/٦/١٩٣٠ .

ومع زيادة العمل وكثرة عدد القضايا بدأت المصلحة في انشاء أقسام طبية شرعية في مختلف المحافظات

على الوجه التالى :

قسم الطب الشرعى ببني سويف وانشى* في سنة ١٩٣٤ .

“ “ “ “ بالزقازيق “ “ “ ١٩٣٨ .

“ “ “ “ بشبين الكوم “ “ “ ١٩٤٢ .

“ “ “ “ بالقيوم “ “ “ ١٩٤٣ .

“ “ “ “ بقتنا “ “ “ ١٩٤٣ .

“ “ “ “ بالمنيا “ “ “ ١٩٤٤ .

“ “ “ “ بسوهاج “ “ “ ١٩٤٤ .

ثانيا : اختيار الخبراء :

لا جدال في أن الانسان هو حجر الزاوية في كل عمل ، واختيار الانسان المناسب هو أساس نجاح هذا العمل ، وقد اتضح من التجارب العديدة التي مرت بها المصلحة في تخيرها للأطباء أن أفضل العناصر هي الحديثه التخرج بعد قضاء فترة الامتياز أو النيابة . وأن يكون التعميم عن طريق الإعلان والاختيار لا عن طريق القوى العاملة وأمر التكليف . وأن يراعى في الاختيار الدرجات التي حصل عليها الطبيب في مادة الطب الشرعي ثم في باقي المواد التي تتصل بهذه المادة الأساسية وكذا الخبرة العملية في مجال الطب . وأن يتحلى الطبيب المرشح بصفات شخصية تتفق وطبيعة العمل بالمصلحة وفق ما تسفر عنه المقابلة الشخصية وما يتضح من ملف خدومه .

يراعى في الاختيار الكيميائيين نفس الاسس التي اتبعت في اختيار الأطباء من بين خريجي كليات الصيدلة أو كليات العلوم على أن يكون تخصصهم أساسا في مادة الكيمياء ويراعى في اختيار فني الأشعة والتصوير ومساعدى المعامل أن يكونوا من خريجي المعاهد الصحية في تخصصات الأشعة والمعامل .

وقد أخذت المصلحة مؤخرا بالاسس سالفة الذكر في اختيار خبائها والعاملين بها .

ثالثا : التدريب :

رفعا لمستوى الاداء الوظيفي فبنا وادارة ، كما وكيفا ، وحتى لا يهدر العمل الجليل الذي قام على اكتاف اجلاء افاضل من الاجيال السابقة كرسوا جهودهم طواعية واختيارا لاداء رسالة الطب الشرعي ، وحسنى لا تضع الفرصة المثقبة لخلق جيل جديد يواصل المسيرة ويلمس الطريق الصحيح للمعرفة والتأهيل لكل ذلك فقد دأبت المصلحة على الاهتمام بتدريب الاجيال الجديدة من خبائها .

في سنة ١٩٧٥ وضعت المصلحة خطة متكاملة للتدريب نظمت أسسها ومراحلها ولكن هذه الخطة لم يكتب لها الاستمرار لعزوف الأطباء الجدد الذين وضعت لهم هذه الخطة عن البقاء بالمصلحة ومع بدو عام ١٩٨١ روى البسء في وضع خطة تدريب مكثفة ، تقييما للأطباء حديثي العهد بالالتحاق بالعمل الطبى الشرعى على مستوى الجمهورية هديا لهم الى اول الطريق ، ايمانا بأن كفاءة الاداء تتوقف على تطور التدريب وتكامله والالتقاء به .

ومن خلال خطة التدريب سالفة الذكر تم التعرف على من ضمنتهم المصلحة من البناة الأطباء حديثى الالتحاق بها . ومن خلال منجزاتهم وما استبان لها من الاتصال الشخصى بهم ، بدأ جليا من استطلاع الامر

احتكاكا مباشرا بهذه البرامج الناشئة أن ادائهم مهتر ونتاجهم قليل ، الامر الذى يرجع فى الراجح الى ضعف فى الاعداد ادت اليه الحاجة الملحة الى شغل الاماكن الشاغرة بأقسام الطب الشرعى قبل أن يتلقى الطبيب الحد الأدنى من التدريب ، ومن هذا المنطلق فقد حتمت الضرورة وضع خطة تدريب تتسم بالمرونة بحيث تكسبون هناك حرية فى الحركة لتغطية احتياجات العمل بالمواقع المختلفة بالصلحة ، ومتطلبات التدريب فى الوقت نفسه .

وقد تقدمت الصلحة بهذه الخطة للوزارة وتلخص فى الآتى :

(١) البرنامج العام :

العناصر :	الخبراء تحت الاختيار .
المدة :	من سنة الى سنتين تبدأ من تاريخ التعيين للعمل بالصلحة ويكون الخبر تحت الاختيار أثناء هذه المدة تحت الاشراف المباشر لادارة التدريب الفنى .
المكان :	ديوان عام الصلحة وما يتبعه من أجهزة فنية وهى مكتب كبير الاطباء الشرعيين والمعامل الكيماوية والمعامل الطبية وأقسام وأبحاث التزييف والتزوير والقسم الفنى . دار التشريح المناطق الطبية الشرعية بالقاهرة والاسكندرية وأسيوط .
الهدف :	ترشيد الخبر تحت التمرين من بدء تعيينه على الأعمال الفنية المختلفة وكيفية أدائها وتوجيهه الوجهة السليمة عملا وعلما . وؤدى تنوع واختلاف أماكن التدريب الى الالمام الكامل بمختلف الأعمال - الطبية الشرعية وطريقة حل المشاكل وكيفية التغلب عليها والتعرف على النوعيات المختلفة للقضايا الطبية الشرعية وأثر البيئة على هذه النوعيات . وتتوقف الفترة الزمنية للتدريب على مدى استيعاب الخبر تحت التمرين واستعداده وتكيفه مع طبيعة العمل .

(٢) البرنامج التخصصى :

العناصر :	الخبراء تحت التدريب .
المدة :	تبدأ من تاريخ انتهاء فترة الاختيار وتستمر الى أن يتم تأهيل الطبيب علميا وعمليا
١ - التأهيل العلمى :	عن طريق الدراسات العليا للحصول على الدرجات العلمية فى العلوم الطبية الشرعية والتخصصات التى تحتاجها الصلحة وفق ما تقترحه ادارة التدريب الفنى .

٢ - التأهيل العلمي : التحاقا بالعمل تحت اشراف مكتب كبير الاطباء الشرعيين في دورات متتابعة على مدد مختلفة . أو أن يتم هذا التأهيل التحاقا بالعمل تحت اشراف أحد كبار الخبراء المصلحة .

الهدف : تأهيل الطبيب علميا وعليا .

(٣) البرنامج الاشرافى :

العناصر : كبار خبراء المصلحة .

المدة : من ثلاثة الى ستة اشهر

المكان : مراكز الطب الشرعى المتقدمة بأمريكا أو بعض الدول الاوروبية .

الهدف : أ - استطلاع التقنية الحديثة في مجالات الطب الشرعى وفروعه واستجلاب الملائم منها لمصر .

ب - الاحتكاك الدولى وتبادل الخبرات .

ج - ترشيد باقى العناصر الفنية بالمصلحة .

رابعاً : القوانين :

١ - القوانين التى تنظم العمل الطبى الشرعى فى مصر :

(أ) اللائحة الداخلية لإدارة الطب الشرعى :

صدرت بقرار وزارى رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٢٨ .

وظل يعمل بها من تاريخ صدورها حتى صدر قانون الخبرة سنة ١٩٥٢ .

وبالرغم من أنه قد توقف العمل بهذه اللائحة إلا أنها ما زالت تعتبر الدستور الاساسى للعمل الطبى الشرعى فى مصر .

(ب) قانون تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

وهو القانون السارى حالياً والمنظم للعمل بمصلحة الطب الشرعى .

(ج) القوانين العامة :

تنظم القوانين العامة في فترات منها علاقة الطب الشرعي بالجهات الاخرى .
 - قانون الاثبات : رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ (الباب الثامن) : الخبرة (المرسوم
 ١٣٥ - ١٦٢)

- قانون الاجراءات الجنائية :

(الباب الثالث) في تدب الخبراء

- تعليمات النيابة العامة :

(الفصل السابع) مادة الطب الشرعي والكشف الطبي
 والتحليل .

٢ - القوانين التي تنظم شئون العاملين :

في خلال الاربعينات كان خبراء مصلحة الطب الشرعي من أطباء كيميائيين خاضعين لقانون خاص وكادر خاص
 بهم به العديد من المزايا ومائل كادر القضاء وقبل الثورة ألغى هذا القانون وكادره الخاص ، وطبق على
 خبراء المصلحة قوانين العاملين على مستوى الدولة بالترتيب التالي :

أ -	القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١	يعمل به من أول يوليو ١٩٥٢ .
ب -	٤٦ " " " ١٩٦٤	" " " يوليو ١٩٦٦ .
ج -	٥٨ " " " ١٩٧١	" " " ١٩٧١/١/٢٣ .
د -	٤٧ " " " ١٩٧٨	" " " ١٩٧٨/٧/١ وهي القانون الحالي وكذا قراراته

والقوانين المعدلة له .

كما صدرت مجموعة من القوانين لاصلاح اوضاع العاملين بالدولة وهي :
 القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والقانون ١٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وكذا صدرت مجموعة
 من القوانين تنظم أعمال المعاشات والتأمينات الاجتماعية والادخار وهي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٣٧ لسنة
 ١٩٦٠ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وجميع القوانين السالفة الذكر
 مطبقة على العاملين بالمصلحة .

٣ - القوانين التي تنظم الحقوق المالية للعاملين :

أ - المرتبات : هي نفس المرتبات التي يتقاضاها باقي العاملين بأجهزة الدولة المختلفة والتي ينظم شئونها
 القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته .

ب - بدل تغرغ للأطباء فقط :

بواقع خمسة عشر جنيها شهريا (قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٩ بتقرير
بدل تغرغ للأطباء وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١)

ج - بدل عسكوى :

بواقع خمسة جنيها شهريا لخبراء مصلحة الطب الشرعى من أطباء وكيميائيين ومهندسين
(قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠)

د - جهود غير عادية :

تقررت بالقرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ وتعديلت بالقرارات الوزارية ٢٠٣٠ لسنة
٧٩ ، ١٤٥٤ لسنة ١٩٨٠ ، ٤٢٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٢٤٢٧ لسنة ١٩٨١ ،
٢٩٧٦ لسنة ١٩٨١ ، ٣٧٦٢ لسنة ١٩٨١ وتصرف كالاتى :
• ٣٠% من أول مربوط الدرجة للأطباء الشرعيين .
• ٢٥% من أول مربوط الدرجة للأطباء بالمعامل الطبية والكيميائيين بالمعامل الكيميائية
وأبحاث التزيف والتزوير .
• ٣٠% من أول مربوط الدرجة للاداريين والكتابيين والفنيين والعمال بحد أقصى ٣٠ ج
شهريا .
• ٢٥% من أول مربوط الدرجة لسائقى سيارات المصلحة (قرار وزير العدل رقم ١٠٢٥
لسنة ١٩٧٩) .

هـ - جوائز الانتاج :

وتصرف للخبراء من أطباء وكيميائيين وتدرجت بالقرارات الوزارية ١٢٠ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٢٨١
لسنة ١٩٧٧ ، ١٤٥٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨١ ، ٣٥٣٦ لسنة
وتصرف بواقع ١٥٠% من أول مربوط الدرجة .

و - مكافآت التشريع :

قرار وزارى بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٧ يمنح مكافأة ٢ ج عند التشريع خارج المدينة عند الاستخراج
قرار وزارى رقم ١٤٤٧ / ٢٥ / بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٦ يمنح مكافأة ٦ ج عند التشريع خارج المدينة
٩ ج عند الاستخراج .
قرار وزارى رقم ١١٩ / ٧٧ / بتاريخ ١٩٧٧/١/١٣ يمنح مكافأة ١٠ ج عند التشريع خارج المدينة
١٥ ج عند الاستخراج . وخمسة جنيها عند التشريع داخل المدينة .

قرار وزارى رقم ٥٠٩ / ٨١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨١ بمنح مكافأة ١٥ ج عند الشرح خارج
المدينة ٢٠ عند الاستخراج ٥ وسبعة جنيهات عند التشرح داخل المدينة •
والقرار الاخير هو القرار السارى حاليا •

ز - مكافأة المخدرات :

تصرف للكيميائين بالمعامل الكيماوية وكذا للعاملين بهذه المعامل وتقرر بالقرار الوزارى رقم ٩
لسنة ١٩٨٢ والمعدل - بالقرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٨٢ وتصرف بمواقع حوالى ٢٨ جنيها
للكيميائين الشرعيين وجنيها ن لكل من القائمين بالاعمال الادارية والعمال •

ح - بدل حرمسان خويجى كليات الصيدلة :

قدره خمسة عشر جنيها شهريا وتقرر بالقرار الجمهورى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالقرار
الجمهورى رقم ١٦٨٢ لسنة ١٩٦٠ وبالرغم من تقريره الا أنه لا يصرف للصيادلة مسن بين خبراء
المصلحة لتعقيدات مالية •

ط - بدل تفرغ العلميين من أعضاء نقابة المهن العامة :

تقرر صرفه بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ ولكن توقف صرفه لتعقيدات مالية •

ك - أتعاب القضايا المدنية :

ينظمها القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٦/٦ وتقدر بمعرفة جهة الانتداب (المحكمة
المختصة عادة) بما لا يقل عن ثمانية جنيهات فى القضايا الجزئية واثنى عشر جنيها فى القضايا
الكلية • وهذه الاتعاب ترصد للصرف على ما يلزم لانجاز هذه القضايا من انتقالات وخامات تصوير
وأشعة وأدوات كتابية ومراسلات •

خامسا : الطب الشرعى الميدانى :

الأعمال التى يودعها الطب الشرعى :

١ - فحص المصابين فى الحالات الجنائية لبيان ما يهيم من اصابات وسببها وتاريخ حدوثها ونوع الآلة المحسنة
لها •

٢ - فحص المصابين لبيان مدى شغائهم وما اذا كان قد تخلف لديهم عاهات مستديمة ولتقدير نسبتها •

- ٣ — فحص ملابس العاصيين والمتهمين ، والآلات المستخدمة في الجريمة ، والدماء والتلوثات الأخرى المشتبه .
- ٤ — فحص الأسلحة النارية والذخائر المضبوطة في القضايا المتعلقة بها لبيان نوايا ومدى صلاحيتها للاستعمال ولاققتها بالحوادث .
- ٥ — الانتقال لمكان الحوادث لأجراء معاينة مكان الجرائم في القضايا الهامة في حوادث إطلاق الأعيرة النارية على وجه خاص .
- ٦ — الكشف على الأشخاص لتقدير سنهم في الأحوال التي ينص عليها القانون كالزواج والحضانة وبلوغ سن السرشد في الجرائم الجنسية .
- ٧ — الكشف على المجنى عليهم والمتهمين في القضايا المشتبه مثل الاغتصاب وهتك العرض واللواط والاحشاء الجنائى .
- ٨ — ابداء الراى الفنى في قضايا الأحوال الشخصية مثل البتة والحضانة والعنة والهكارة والتفرقة الزوجية وادعاء الحمل .
- ٩ — الكشف على المتهمين لبيان حالة قواهم العقلية ومدى مسئوليتهم .
- ١٠ — الكشف على المطلوب الحجر عليهم في قضايا الأحوال الشخصية لبيان مدى تمتعهم بقواهم العقلية .
- ١١ — تشريح الجثث في القضايا الجنائية في حالات الوفيات المشتبه وفق ما يرد اليه عن انتداب من النيابة والمحاكم والجهات المختصة .
- ١٢ — استخراج الجثث بعد دفنها في حالات الوفيات المشتبه وتشريحها لمعرفة سبب الوفاة .
- ١٣ — فحص اشلاء الجثث التي يعثر عليها للاستعراف عليها .
- ١٤ — الكشف الطبي على المسجونين في حالات طلب الافراج في حالات طلب نقلهم من السجن الى المستشفى العامة للعلاج .
- ١٥ — الكشف على المتهمين في حالات الادعاء بحدوث واكراه بدنى عليهم .
- ١٦ — الانتقال للمحاكم على اختلاف درجاتها للمناقشة ما قدم من تقارير .
- ١٧ — مباشرة مهام القومسيون الطبي للعاملين بصلحة الطب الشرعى .

جدول رقم (٦٨)

بيان القضايا الطبية الشرعية التي تم فحصها

السنوات	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١
مكتب كبير الأطباء	٢٣٢	٢٥٣	٢٤٥	٢٦٤	٢٦٢	٢٤٠	٢١١	٢٦٠	٣١٢	٢٧٢
الأقسام	٢٦٦٤٠	٢٨٣٦٧	٢٧٧٧٥	٢٧٠٦٢	٢٦٨٤٤	٢٥٩٣٨	٢٧٩٤٦	٢٨٠٢٦	٢٦٧٧٨	٢٨٠٩٤

السنوات	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
مكتب كبير الأطباء	٣٢٧	٣٢٣	٢٧٧	٢٧٠	٢١٥	١٧٧	١٥٣	١٣٤	١٣٥	١٢٦	١٢٤
الأقسام	٣٠١٢٩	٢٨٩٥٩	٢٦٧٣٠	٢٥٤٩٤	٢٥٥٣٦	٢٣٠٥٤	٢٢١٢٩	٢١٠٦٢	١٧٦٤٠	١٦٦٦٧	١٥٦٨١

السنوات	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
مكتب كبير الأطباء	٦١	٥٤	٤٧	١٦	٥١	٤٢٠	١٨٩	٧٣
الأقسام	١٣٥٥٩	١٤٦٤٩	١٢٦١١	٨٨٩٤	١٠٧٢٢	١٢٩٤٨	١٢٦٦١	١٢١٠٢

ومدراسة احصاءات عدد القضايا الطبية الشرعية المنجزة ، بيد وجليا ان عدد هذه القضايا ظل في اطراد مستمر منذ سنة ١٩٥٢ وخلال فترة بداية الثورة حتى سنة ١٩٦١ وكذلك سنة ١٩٦٢ أما خلال فترة تطبيق النظام الاشتراكي فالملاحظ تناقص عدد القضايا المنجزة سنة بعد سنة بصورة واضحة وقد واكسب هذا التناقص في عدد القضايا نقص عدد الأطباء الشرعيين يكاد يكون بنفس النسبة وذلك لعزوف الأطباء الجدد عن الالتحاق بالخدمة لضعف المائد المادي لهذه الوظيفة .

أما بالنسبة لفترة الانفتاح الاقتصادي فقد تعاضرت مع بدو الدول العربية الشقيقة في انشاء ادارات طبية شرعية بها يعمل بها أطباء شرعيون مصريون ومن ثم سارع أطباء الخدمة الى العمل بهذه الدول الشقيقة . وقد تضاعف خروج الأطباء الشرعيين العاملين بالخدمة مع عزوف الأطباء الجدد عن الالتحاق بها الى نقص شديد فسي عدد الأطباء مما سبب نقص القضايا المنجزة خلال هذه الفترة سنة بعد سنة أخرى . بيد وذلك جليا عند مقارنة عدد القضايا المنجزة خلال عام ١٩٧٥ ، خلال عام ١٩٧٦ والانخفاض الكبير في عدد القضايا عند عقد هذه المقارنة ، فقد عاصر ذلك خروج خمسة عشر طبيا في فترة قصيرة أما الاستقالة أو الاعارة أو الاجازة خاصة للعمل بالدول العربية تحت الاغراء المادي اذ ان مرتب الطبيب الشرعي في الدول العربية يزيد على عشر أمثال مرتبه في مصر .

وقد تقدمت الخدمة خلال عام ١٩٧٦ بمذكرة للسيد المستشار وزير العدل تفيد بأن عدد الأطباء الشرعيين العاملين بالخدمة وتؤكد ان اربعة عشر طبيا شرعيا على مستوى الجمهورية كلها بعد استبعاد الأطباء الجدد تحت التمرين والأطباء المتخصصين في المعامل .

ومعد ان هدأت حدة هذا الاستنزاف في خبراء الخدمة سنة ١٩٧٧ والسنوات التالية ومع عزوف الأطباء الجدد عن الالتحاق بالخدمة ، فقد ظل عدد الأطباء على ما هو عليه وبالتالي ظل عدد القضايا المنجزة يكاد يكون ثابتا .

وجدير بالذكر انه يعمل حاليا بصفة الطب الشرعي حوالي ثلاثين طبيا شرعيا نصفهم من قدامى الأطباء الذين يعتد بهم ، هم دعامة الخدمة لكن الى حين . ونصفهم من حديثي الالتحاق بالخدمة الذين يعوزهم الكثير من الخبرة والمران . وهناك نحو خمسين وظيفة طبيب شرعي شاغرة من سنوات عديدة .

سادسا : الإدارات العامة بالخدمة :

١ - الإدارة العامة للمعامل الطبية الشرعية :

النشأة والتطور :

مع بداية الطب الشرعي في مصر كان الأطباء الشرعيون يقومون بالفحص والمعملية الطبية بأنفسهم وأشرف

كبير الأطباء الشرعيين . ومع التقدم العلمى والتخصص فى كافة مجالات الطب ورؤى إنشاء معمل خاص للأبحاث البكتريولوجية والباثولوجية وجهز بالأجهزة العلمية وبدأ عمله سنة ١٩٣٠ كما أرسل أحد الأطباء للتخصص فى فحص الدم وفصائله بألمانيا وإيطاليا وعاد سنة ١٩٣٤ — لتطبيق ما درس من المستجدات فى طرق البحث المعملية الطبى . وتوالى البعثات الى الخارج للتخصص فى الفحوص السيرولوجية واتسع نطاق العمل بهذا المعمل ولكنسه ظل معملا واحدا يغطى جميع أنحاء الجمهورية وقد اليه طلاب العلم من الاقطار العربية كما يقوم بفحص العديد من القضايا التى ترد اليه من الاقطار العربية والافريقية . ونظرا للعدد الكبير من القضايا التى ترد اليه فقد اكتسب أطباءه خبرة واسعة أفردوا بها بين المراكز العلمية الاكاديمية الماثلة بجمهورية مصر .

ويقوم بأعمال الفحص الطبى أطباء بشريون مختصون فى الفحوص الطبية المعملية بعد فترة تدريب ميدانى تمتد الى أكثر من عام بعدها يباشرون العمل تحت الاشراف . يعاونهم عدد من السادة الاداريين لتقيد القضايا ونسخها وتسويرها والقيام بالأعمال المخزنية كما يعاونهم نخبة من العمال الفنيين المدربين على المساعدة فى أعمال المعامل .

الأعمال التى يؤدىها أطباء المعامل الطبية :

- ١ — الفحص عن الدماء الآدمية وتعيين فصائل الدم .
- ٢ — الفحص عن المواد المنوية وتعيين فصائل المنى .
- ٣ — تحضير الامصال المستعملة فى الفحوص المعملية .
- ٤ — فحص العينات والمصات المأخوذة عن الامراض التناسلية .
- ٥ — فحص الشعر لمعرفة أصله ونوعه .
- ٦ — فحص الالياف المختلفة بمقارنة الاقمشة .
- ٧ — عمل تجارب على الحيوانات لاثبات الحمل المبكر .
- ٨ — فحص عينات البول والتحليل الكيمايى لمكونات الدم وتقدير نسبها .
- ٩ — تجهيز وفحص العينات الحشوية المأخوذة من الجثث وعمل قطاعات منها للفحص المجهرى عن الحالات المرضية .
- ١٠ — فحص مخلفات الاجهاض لاثبات الحمل .
- ١١ — الحضور أمام المحاكم لابتداء الرأى الفنى فيما يقدم من تقارير .

بيان بالقضايا التى تم فحصها بالجدول الموجود فى الصفحة السابقة يوضح هنا

جدول رقم (٦٦)

بيان بالقضايا التي تم فحصها

مرحلة بداية الثورة

السنوات	٥٢	٥٣	٥٤	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١
عدد القضايا	١٣٨٨	١٧٨٢	١٨٩١	١٥٣٨	١٣٣٩	١٣٠٥	١١٠٤	١٤٢٧	١٤٦١

مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي

السنوات	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
عدد القضايا	١٤٧٦	١٣١٩	١٠١٧	١١٩١	١١٣٤	٩٩٦	١٢٦٧	١٢٤٨	١٢٤٥	١٠٢٦	٩٩٨

مرحلة الانفتاح الاقتصادي

مرحلة الانفتاح الاقتصادي

السنوات	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
عدد القضايا	٧٠٨	٧٥٣	٧٩٨	٥٢٩	٥٧١	٦٩٨	٧٣١	٧٣٣
عدد القضايا	٧٠٨	٧٥٣	٧٩٨	٥٢٩	٥٧١	٦٩٨	٧٣١	٧٣٣

الأجهزة العلمية المتطورة التي تم تدعيم المعمل الطبى بها مؤخرا :

- جهاز Golovinerov لفحص الدم يعطى قراءة مباشرة ويعمل بواسطة معدة للعمل فى أى وقت مما يزيد من دقة النتائج وسرعة اجراء الفحص ويمكن بواسطته اجراء العديد من الفحوص المختلفة .
 - جهاز الفصل فى المجال الكهربى Electrophoresis قد ساعد فى تطهير العمل فى عدة مجالات منها :
 - تحديد نوع الدم فى البقع الدموية التى لا تعطى نتائج ايجابية بالطرق العادية لتحديد بعض فصائل الدم فى قضايا البنىوة .
 - فحص بعض الانزيمات وخاصة L. D. M.
 - تحديد نوع Lipoprotein فى الحالات المرضية لتحديد نسبة البروتينات فى الدم .
- هذا وسوف يساعد هذا الجهاز فى تطهير العمل فى مجالات أخرى بعد الانتهاء من البحوث التمهيديسة الخاصة بسسه .

وجدير بالذكر أن العمل بالمعمل الطبى ظل روتينيا خلال فترة بداية الثورة ومرحلة التطبيق الاشتراكسى والتطور بطيئا وحدودا . ومع بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادى وما واكبه من انفتاح علمى فقد أمكن استبدال الاجهزة القديمة بأخرى حديثة ولأول مرة أضيفت الى مكتبة المعمل كتب معاصرة ومجلات علمية دورية وهكذا بدأ العمل فى ادخال العديد من الفحوص الجديدة وتطبيقها ، منها الفحوص الخاصة بتحديد نوع الدم والاختبارات الميكروسكوبية فى تحديد فصائل البقع الدموية واختبار السائل المنوى واستخدام الفصل فى المجال الكهربى فى قضايا البنىوة وأدخال الوسائل الحديثة فى الكشف عن الحمل المبكر وحالات الزهوى وتحديد فصائل اللعاب بواسطة وسائل حديثة واستخدام الاجهزة العلمية الدقيقة فى التحاليل الكيماوية للدم . كما كان لاستيراد الاموال النادرة أثر كبير فى التوسع فى أبحاث فصائل الدم فى قضايا البنىوة .

٢ - الادارة العامة للمعامل الكيماوية :

النشأة والتطور :

أنشئت المعامل الكيماوية للطب الشرعى فى سبتمبر ١٩٢٠ وأختصت بأجراء التحاليل الكيماوية على السموم بمختلف أنواعها وعن المواد المخدرة وغيرها التى ترد اليها - من جميع أنحاء الجمهورية . وفى عام ١٩٣٩ أنشئ معمل كيماوى الاسكندرية ودائرة اختصاصه محافظتا الاسكندرية والبحيرة وكذا محافظة الصحراء الغربية وفى عام ١٩٥٦ أنشئ معمل كيماوى وأسيوط لمحافظة المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان . ثم أنشئ عام ١٩٦٣ معمل كيماوى طنطا لمحافظة المنوفية والغربية وكفر الشيخ وفى عام ١٩٦٨ أنشئ معمل كيماوى المنصورة الدقهلية والشرقية ودحايط والاسماعيلية ومرسى عبيد .

الخبراء والجهاز الإداري :

يقوم بأعمال التحاليل ، كيميائيون من خريجي كليات الصيدلة والعلوم تخصص كيمياء أو حاصل على شهادة تعتبر معادلة لهذه الدرجة من مهند على عالى معترف به .

مختار الكيميائيون بالمعامل الكيماوية غالبا بعد اجتياز اختبار في مادة الكيمياء حيث يخضعون لفنسترة تدريب قد تمتد الى عام كامل نظريا وعليا على جميع أنواع التحاليل الكيميائية الخاصة بالكشف على السموم بأنواعها والجواهر المخدرة بأنواعها بعد أن يكتسب الكيميائي الخبرة الكافية وبعد حلف اليمين يبدأ في عمله في فحص ما يحال اليه من قضايا تحت الاشراف الفني المباشر لرئيسه .

وقد أوجد كثير من الكيميائيين في بعثات علمية الى الخارج للحصول على الدكتوراه في التخصصات الدقيقة ومجتمهم في بعثات تدريبية قصيرة الى الخارج ومجتمهم الكيميائيين يسمح لهم بالدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه من الجامعات المصرية كما أن بعضهم قد تلقى تدريبها عليا في مراكز البحوث والجامعات ومجتمهم حصل على دبلوم الكيمياء الطبيعية الشرعية .

ومدد الكيميائيين بالمعامل الكيماوية يزداد عاما بعد عام لمواجهة الزيادة المتزايدة في عدد القضايا التي تحال اليهم للفحص فقد كان عدد هم في عام ١٩٥٥ عشر كيمائيا وفي عام ١٩٦٥ ثلاثون كيمائيا وأصبح عدد هم في عام ١٩٨١ أربعين كيمائيا يتجزون ما يقرب من عشرة آلاف قضية .

ومعاون السادة الخبراء عدد من السادة الإداريين لقياد القضايا ونسخها وتصويرها والقيام بالاعمال المخزنية كما يعاونهم نخبة من العمال الفنيين والمدرسين على المساعدة في اعمال المعامل .

الاعمال التي يؤديها الخبير الكيميائي الشرعي بالمعامل الكيماوية :

جميع أعمال التحاليل والكيماوية الخاصة بالكشف عن السموم بأنواعها المتعددة والتي تنقسم الى مجاميع وهي السموم الطيارة والسموم الاكالة الحمضية والقلوية والسموم المعدنية العادية وأملاح المعادن الثقيلة وأشباه القلويات المخدرة والسامة والمنومات والمهدئات والبيدات الحشرية والمضادات الحيوية والمواد المشتعلة والمتفجرات والنباتات السامة والمخدرة من حيث الكشف عنها وتقدير كمياتها في العينات البيولوجية والصيدلانية والنباتية والمخدرات بأنواعها سوا من أصل نباتي مثل الحشيش والافيون وكذلك التخليقية مثل العقاقير المدرجة في جداول المخدرات في صورة مواد صلبة أو محاليل بذاتها أو مختلطة بمواد أخرى ، مخدرة أو غير مخدرة واستخلاص كل مادة منها على حدة وتقدير كمياتها كذا فحص السرنجات وادوات التدخين وحض الملابس للكشف عن أي مساهمة مخدرة عالقة .

جدول رقم (٧٠)

بيان بالقضايا التي تم فحصها

* مرحلة بداية الثورة

السنوات	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١
عدد القضايا	٣٩٩٠	٢٤٤٥	٣٠٢٧	٨٥٥٩	٩٠٤٨	٣٥٨١	٩٠٢٠	٥٨٧٨	٥٦٩٠	٥٧٤٢

* مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي

السنوات	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢
عدد القضايا	٦٩٠٩	٦٣٤٠	٧٢٦٠	٣٠٧٩	٧٨٢٦	٩٢٦٥	٧٩٨١	٧٢٨٢	٥٤٩٤	٤٢٣١	٤٨٨٤

* مرحلة الانفتاح الاقتصادي

السنوات	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
عدد القضايا	٤٣٥٢	٤٥٤٧	٥١٥٩	٥٣٣٨	٦٨٣٠	٧١١٦	٧٢٢٣	٩٧٢٨

• وكانت نسبة الانجاز طوال هذه السنين ١٠٠ % .

وقد تنوعت القضايا واختلفت على مر السنين فأختفت بعض أنواع السموم وظهر غيرها كما ظهرت أنواع جديدة من المواد المخدرة نتيجة التطور العلمى والاجتماعى .

فقد كانت أنواع السموم فى الماضى محدودة وهى السموم المعدنية وخصوصا الزرنيخ الذى كان سيد السموم وأشياء القلويات المخدرة والسامة الطبيعية المستخلصة من النباتات مثل الحشائش بالإضافة الى الكحول والسيانمر وأول أكسيد الكربون .

ونتيجة للتطور العلمى والاجتماعى ظهرت أنواع أخرى من السموم لم تكن معروفة مثل مركبات السلفا والمضادات الحيوية والمبيدات الحشرية والفسفورية والكهرينية العضوية ومركبات الكرباميت وفوسفيد الزنك وأشياء القلويات السامة ومشتقات الاحماض العضوية المختلفة معطيا مثل مشتقات الباريتيوريك والمهدئات والمنشطات مثل الأمفيتامين والريتاين ومواد الهلوسة بينما أختفت أو كادت تختفى السموم مثل الزرنيخ والانتمون واملاح المعادن الثقيلة وقلت حالات التسمم بالسيانمر والنباتات السامة .

وقد حدث نفس التوسع فى المواد المخدرة فقد كان الافيون والحشيش فى الماضى يمثلان الغالبية العظمى للمواد المتداولة بالإضافة الى الكوكايين والهيريون بنسبة قليلة ولكن نتيجة التقدم العلمى الكبيرة فى مجال الكيمياء العضوية التخليقية ظهرت عشرات من المواد التى ثبت أنها تؤثر على الجهاز العصبى المركزى بالتسبيط والتشريط أو الهلوسة ومحدثات الادمان والاعتماد الفسيولوجى أو الاعتقاد النفسى مما جعل من الضرورى حماية للمجتمع من أضرارها . ادرجها فى جداول قانون المخدرات بحيث أصبح الجدول الاول من قانون المخدرات يضم ما يقرب من ١١٢ مادة يعتبر مخدرة ومجرمه. وضم الجدول الثانى الخاص ببيع والتداول والتصنيع ما يقرب من ٣٩ مادة .

وقد القى ظهر هذا العدد الكبير من المواد السامة والمواد المخدرة عبئا كبيرا على الخبراء العاملين بالمعامل الكيميائية ولزم لمواجهة هذا التطور زيادة فى الخبراء الفنية من حيث دراسة هذه المواد للتوصل الى طرق الكشف عنها وقد أفادت البعثات العلمية والتدريبية بالإضافة الى جهود الكيميائيين الذاتية بالاطلاع المستمر على أحدث الدراسات وقد زودت المعامل مؤخرا بأحدث المراجع العلمية والاجهزة العلمية المتطورة تبعا لذلك واستعملت الاساليب المتطورة الدقيقة بالإضافة الى اساليب التحاليل التقليدية التى لا غنى عن أجرائها مثل الكشف اللوني والبلورية وتقدير درجة الانصهار والفحص الميكروسكوبى وقد طبقت المعامل التحليل المتطورة .

٣ - الإدارة العامة لأبحاث التزييف والتزوير :

النشأة والتطور :

بمسند العمل الكيميائى بمصلحة الطب الشرعى سنة ١٩٢٥ بمعمل صغير بسطح محكمة الاستئناف بالقاهرة

وكان يعمل به كيميائون يقومون بفحص السموم والمخدرات وكذا العملات الزائفة والمستندات المزورة . ومع زيادة هذا النوع الاخير من القضايا فقد أرسلت المصلحة اثنين من الكيميائيين الى فيينا و برلين للتخصص في أبحاث فحص العملة والاراق المالية والابحاث الخاصة بالتزوير وافردت لهما معملا خاصا لبحاث التزييف والتزوير منه ثم قامت المصلحة بأنشاء قسم لبحاث التزييف والتزوير سنة ١٩٣٣ ومقره ديوان المصلحة بالقاهرة . ومع ازدياد عدد القضايا أنشئت بقية أقسام أبحاث التزييف والتزوير في مدن الاسكندرية عام ٥٤ وأسيوط عام ٥٦ وطنطا ٦٣ والمنصورة ٦٨ تبعا لحاجة العمل وتطوره ولتسهيله التفاضل بين المتقاضين .

ثم بدأ خبراء أبحاث التزييف والتزوير في هجرة المصلحة للعمل في الاقطار العربية الشقيقة فتناقصت أعداد القسم تباعا الامر الذي اضطرت معه المصلحة الى اقفال قسم طنطا والمنصورة سنة ١٩٧٥ واحالة أعمال هذه الاقسام الي القاهرة .

عمليات الفحص :

- | | |
|--------------------------------------|-----------------------------|
| فحص كروما تجرافيا الطيف الرقيقة | Thin layer chroma tography. |
| كروما تجرافيا الغاز | Gas chromatography. |
| التحليل الطبقي بالاشعة فوق البنفسجية | U.V. Spectroscopy. |
| التحليل الطبقي بالاشعة تحت الحمراء | I.R. Spectroscopy. |

ويوجد حاليا بالمعامل الكيماوية بالقاهرة الاجهزة اللازمة لاجراء هذه التحاليل المتطورة جدا السالفة الذكر . كما يرجى في المستقبل القريب تجهيز معامل الاقاليم بهذه الاجهزة كما يوجد بالقاهرة . ولأقاليم الاجهزة العلمية المتطورة والضرورية للعمل الكيماوي مثل الحمامات الكهربائية واجهزة التقطير والسخانات والميكروسكوبات واجهزة تقدير درجة الانحسار وأفران الحرق وأفران التجفيف .

الخبراء والجهاز الإداري المعاون :

يتم اختيار خبراء أبحاث التزييف والتزوير من خريجي كليات العلوم والصيدلة بالاقتدار الشخصي لاختيار أصليهم العناصر في هذا المجال ويتم تدريبهم بالادارة العامة لفترة تمتد لحوالي السنة ويستمرون الاشراف الكلي على أعمالهم لمدة لا تقل عن سنة أخرى .

ولا يقتصر تدريب الخبراء على فحص المستندات فحسب بل يقوم بالبحوث الفنية في هذا المجال ويرسل في بعثات داخلية وخارجية فضلا عن القيام بزيارات ميدانية للجهات التي لها صلة بأعمالهم مثل دار طباعة البنكسوت ودار سك العملة والهيئة العامة للمباحث . الخ .

ومعاون السادة الخبراء عدد من السادة الاداريين لقيد القضايا ونسخها وتصديرها كما يعاونهم نخبة من الفتيين من المصيرين ومساعدى المعمل .

الأعمال التى يؤدىها الخبير الكيماوى والشرعى فى أبحاث التزييف والتزوير :

- فحص الاحبار بأنواعها المختلفة وتحليلها بالطرق الطبيعية والكيماوية للفرقة بينها وتحديد نوعها .
- فحص الجرات الكتابية بالمستندات المختلفة لتقدير زمن تحريرها .
- فحص المستندات مثل الشيكات والايصالات والمخالصات والمقود وسواها التامين وطاقات اثبات الشخصية بأنواعها وجوازات السفر وخص قيادة السيارات وشهادات الميلاد وشهادات المعاملة العسكرية والشهادات الدراسية ابيان ما بها عن كسب أو محسوس الى أو كيماوى واستظهار الكتابة الاصلية وبيان ما اذا كانت قد تعرضت للتعديل أو التفسير .
- فحص المستندات المحررة بالآلات الكتابية المختلفة لبيان نوع الآلة المستخدمة بمقارنته الكتابات المحررة فملى الآلات الكتابية المختلفة المتعارف على نوعها مع امكان تقدير زمن الكتابة والتصرف على شخصية الكاتب .
- فحص العملات المعدنية والورقية محلية كانت أم أجنبية ببيان المزيف منها من الصحيح والاساليب المستخدمة استخدمت فى تزييفها ودرجة خطورتها مع ربط العملة المزيفة بالضبطات وتقديم المعونة الفنية لاجهزة مكافحة التزييف بوزارة الخارجية .
- فحص المستندات المطمئن فيها لبيان ما اذا كانت التوقيعات الواردة بها صحيحة أم مزورة مع بيان الاسلوب الذى اتبع فى تزويرها .
- تحليل الورق لمعرفة الالياف والمواد الكيماوية الداخلية فى تركيبه وتجهيزه وصقله للشققة بين الالياف المختلفة
- فحص المستندات المطمئن فيها وبيان مدى العلاقات بين صاحب المستند والتوقيع الواردة به المستند اذا كان التوقيع محررا على بياض من عدمه .
- فحص التوقيعات التى تمت وأخذت من اصحابها تحت إكراه أو تهديد .
- فحص خطابات التهديد مجهولة الكاتب .
- استظهار الكتابة على المستندات المحترقة بالطرق العلمية المختلفة .
- استظهار الكتابة غير المرئية المحررة بالاحبار السرية بالطرق العلمية المختلفة .
- فحص بصمات الاختام وبيان الصحيح منها والخرى وكذا أختام شعار الجمهورية وفحص بصمات أختام اللجسيم وأختام دماغ الموازين ودماغ المشغولات الذهبية والفضية لبيان الصحيح منها والمزورة .
- فحص الاسلحة النارية لبيان ما اذا كان هناك تعديل فى ارقامها واستظهار الارقام الاصلية وكذلك فحص محركات السيارات لبيان حقيقة ارقامها .
- الانتقال الى النيابة والمحاكم المختلفة للاستكتاب والمناقشة .
- الانتقال الى الجهات الحكومية المختلفة للاطلاع على ما قد يوجد بها من مستندات مطلوب فحصها أو مستنداً صحيحة للمضاهاة وأخذ الصور الفوتوغرافية لها .

جدول رقم (٧١)

بيان القضايا التي تم فحصها

* مرحلة بداية الثورة

السنوات	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١
عدد القضايا	٢٢٩٣	٣٧٤٢	٣٦٢١	٣٩٦١	٣٥٤٥	٣٩٩٨	٤٣٩٤	٢٩٤٥	٣٣٨٠	٤٤٢٦

* مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي

السنوات	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١
عدد القضايا	٣٣٨٢	٢٥٢٧	٤١٤٣	٣٣٩٤	٣٣٠٣	٤٣٥٠	٣٧١٠	٤٤٢٥	٣٨٢٠	٤٠٧٧

* مرحلة الانفتاح الإقتصادي

السنوات	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
عدد القضايا	٣٧٧٠	٣٥٦٠	٣٣٥٥	٣٠٠٤	٣٨٦٢	٤٢٥٢	٦١٩٨	٥٦٢٢

الجهات التي تستعين بخبرة أقسام أبحاث التزييف والتزوير :

- النيابة العامة والعسكرية والإدارية على اختلاف درجاتها .
- المحاكم الجنائية والمدنية والعسكرية على اختلاف درجاتها .
- الأجهزة المختلفة المكلفة بحماية أمن الدولة مثل مباحث أمن الدولة وهيئة الأمن القومي والمخابرات .
- الجهاز المركزي للمحاسبات .
- مصلحة الضرائب .
- الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .
- الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .
- مجلس الدولة .
- إدارات الشؤون القانونية بالهيئات والمؤسسات والبنوك .
- الدول العربية الشقيقة في العديد من القضايا ذات النفع .

وجدير بالذكر أن إدارة أبحاث التزييف قد قامت في الآونة الأخيرة بفحص العديد من قضايا أمن الدولة ذات الأهمية مثل أحداث ١٨ و ١٩ يناير وقضية التكفير والهجرة وقضايا الشيعة والجماعات الإسلامية المتطرفة وأن كلا من هذه القضايا قد أشتملت على مئات الأحرار التي تضم آلاف المستندات .

كما أن قضايا فحص العملات وخاصة الأجنبية قد ازداد في عام ١٩٧٣ قامت الإدارة بفحص ٥٤ قضية تزييف وفي سنة ٧٨ فحصت ٩٨ قضية تزييف وفي سنة ٧٩ فحصت ٨٧ قضية وفي سنة ١٩٨٠ فحصت ١٦٥ قضية تزييف عمله .

كما لوحظ أن نسبة إنجاز القضايا سنويا كانت حوالي ٩٥% من القضايا الواردة وأحيانا تزيد عن ذلك .

الأجهزة العلمية المتطورة التي تم تدعيم الإدارة العامة لأبحاث التزييف والتزوير بها مؤخرا :

- جهاز فحص عناصر السبائك
- جهاز فحص مكونات السوائل
- فحص مجهرى بالأشعة تحت الحمراء
- فحص مجهرى بالأشعة فوق البنفسجية
- فحص « » وتصوير
- فحص مجهرى بالضوء النافذ
- فحص مجهرى بالضوء المنعكس
- فحص مجهرى للكتابة المضغوطة
- مكبر علامات وظهورها على شاشته

الإدارة العامة للشئون الفنية :

قطاع الأشعة :

مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ - ١٩٦١ :

كانت مصلحة الطب الشرعى * مع بداية الثورة تضم احد عشر قسما طبيا شرعيا بالقاهرة والمحافظات الهامة وكل قسم من هذه الاقسام مدعم بجهاز اشعة منذ افتتاحه * ولذا فقد كانت بعض هذه الاجهزة ترجع الى سنة ١٩٣٠ ومن ثم فقد كانت هذه الاجهزة محدودة القوة كثيرة الاعطال *

مرحلة تطبيق النظام الاشتراكى من ١٩٦٢ - ١٩٧٢ :

مع بداية هذه المرحلة كانت المصلحة قد توسعت فى انشاء اقسام طبية شرعية بجميع المحافظات الهامة ودعمت هذه الاقسام باجهزة اشعة اكثر قوة من سابقتها كما استبدلت بعض اجهزة الاشعة القديمة باقسام الطب الشرعى اجهزة جديدة وبالنسبة للإدارة العامة لمصلحة الطب الشرعى فقد دعمت بجهاز اشعة جديد ذى قدرات عالية جدا وكذا جهاز اشعة نظرية للفحوص الطبية وفحوص الطرود للبحث عن مفرقات *

مرحلة الانفتاح الإقتصادى ١٩٧٣ - ١٩٨٠ :

تمشيا مع هذه الفترة من ملاحقة العلم والتكنولوجيا فقد قامت المصلحة باستبدال باقى اجهزة الاشعة القديمة بالاقسام المختلفة باجهزة اشعة بالاسكندرية وطنطا والمنصورة واسيوط وسوهاج * كما دعمت الادارة العامة بالمصلحة بجهاز اشعة تلفزيونى متطور حديث *

وفى الالة الاخيرة تم استيراد جهاز فحص بالموجات فوق الصوتية من اليابان حديث الصنع وذى قدرة عالية فى المساعدة على التشخيص بالنسبة للانسجة الرخوة من الجسم *

قطاع التصوير :

مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ - ١٩٦١ :

كان التصوير والتكبير خلال هذه الفترة يعتمد على العدسات العادية البدائية والتحريض يتم يدويا *

مرحلة تطبيق النظام الاشتراكى من ١٩٦٢ - ١٩٧٢ :

تطورات الاجهزة المستعملة خلال هذه الفترة بعض الشئ * واستعملت عدسات مركبة وعدسات منفردة وعدسات حادة وكذا دعم القسم بكشافات اضاءة حديثة وتطورت اجهزة التكبير واعتمدت على عدسات خاصة واستعملت تانكات التحريض الخاصة بالافلام ودعم القسم باجهزة طبع المستندات * أى أنه فى خلال الفترة تطور العمل من البدائى اليدوى الى العلى الآلى نوعا *

مرحلة الإفتتاح الإقتصادى ١٩٧٣ - ١٩٨٠ :

واكب قطاع التصوير التطور العلمى فى كافة مجالاته فتم تدعيم هذا القسم بالعديد من الاجهزة الحديثة المتطورة مثل :

- آلات تصوير مجهرية بعدسات مختلفة (مايكرو - ماكرو - بالضوء النافذ - بالأشعة فوق البنفسجية - الأشعة تحت الحمراء)
 - كشافات أضواء : دقيقة للحصول على كمية الضوء اللازم لكل حالة .
 - أجهزة تصوير متطورة تعمل أتمتاتيكيا بالخلية الضوئية وأخرى طرازات سينار لينهون لاىكا روليفكس - نيتاكس
 - أجهزة طبع المستندات .
 - أجهزة تكبير متطورة
- هذا وجرى تدعيم هذه الإدارة بوحدة تصوير ملون . . .

مبنى مصلحة الطب الشرعى :

كان مقر الطب الشرعى ومعامله وقسم مصر للطب الشرعى بالدور العلوى بسراى محكمة استئناف مصر الأهلية منذ انشائه حتى أواخر سنة ١٩٣٢ . ثم بدأ المكان يضيق بالعاملين بالمصلحة ومعاملها ، ومناسبة نقل مصلحة الصحة العمومية من المبنى الذى كانت تشغله بحديقة وزارة الأشغال فقد اتخذت المصلحة هذا المبنى مقرا لها وللمعامل ولقسم مصر .

وهذا المبنى مكون من بدروم وثلاثة طوابق خصص البدروم لقسم الأشعة والمتحف ومخازن المضبوطات والطابق الاول لقسم الطب الشرعى والمتحف ومخازن المضبوطات والطابق الاول لقسم الطب الشرعى بمصر والمعامل البكتريولوجية والطابق الثانى لديوان المصلحة والطابق الثالث للمعامل . ولما ضاق المكان المخصص لقسم مصر بالطابق الاول لتضاعف العمل به فقد نقل الى مبنى مستقل اعتبارا من نوفمبر ١٩٣٤ وأصبح الطابق الاول مخصصا للمعمل البكتريولوجى وقسم أبحاث التزيف والتزوير .

أما بالنسبة لمتحف المصلحة فقد انشىء مع بداية العمل الطبى الشرعى فى سنة ١٩٢٠ بكلية الطب لعدم وجود مكان يتسع له بمحكمة الاستئناف الأهلية . وبعد نقل المصلحة الى مبناها المستقل ، فقد أبقي المتحف بكلية الطب لفائدة طلبة كلية الطب العلمية " ٢٠٠٠ عينة) وشرعت المصلحة فى انشاء متحف مستقل منذ سنة ١٩٣٤ ونفس الصورة منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ١٩٨١ حيث فوجئت المصلحة بقرار هدم المبنى كطلب هيئة مشروع مترو اتفاق القاهرة الكبرى . ونظرا لعدم توافر المبنى الذى يسع المصلحة بإدارتها ومعاملها ومخازنها وكافة مرافقها ، فقد انتهى الامر الى تشتيت أقسام المصلحة على الوجه التالى :

- الادارة العامة ومكتب كبير الاطباء الشرعيين والادارة العامة لبحاث التزييف والتزوير والادارة العامة للمعامل الطبية والادارة العامة للشئون الفنية ، جميعها نقلت الى مبنى مستقل حديث البناء بعزبة نائبة ملحقه بضاحية المعادى .
- نقلت الادارة العامة للمعامل الكيماوية الى جزء اقتطع قسرا من دار التشريع بزينهم لتكون مقرا للمعامل الكيماوية .
- نقلت بعض الادارات الكتابية الى مبنى قسم مصر بجمع وزارة العدل بمرسيس .
- نقلت المكتبة والمتحف الى مخازن وزارة العدل بلاطوطلى .
- أما بالنسبة لمخازن المصلحة فلم يتسع لها جهة واحدة فنقلت الكيماويات الخاملة الى مخازن محكمة شمال القاهرة (مبنى وزارة العدل السابقة) ونقلت الكيماويات القابلة للاشتعال الى دار التشريع بزينهم بينما نقلت باقى المخازن ضمن ادارات المصلحة الى مبنى المصلحة بضاحية المعادى . وقد تم هذا التفيت وتنفيذ النقل خلال شهر فبراير ومارس وأبريل ١٩٨٢ .

مبنى قسم مصر :

كان يشغل الطابق الأول من مبنى المصلحة بحديقة وزارة الاشغال منذ سنة ١٩٣٢ حتى نوفمبر ١٩٣٤ - ونظرا لضيق المكان المخصص له بالمصلحة ولتقصاف العمل به فقد نقل الى مبنى مستقل من نوفمبر ١٩٣٤ بشارع الانشاء بالمنيرة . ثم نقل الى مبنى آخر بشارع أمين باشا سامى بالمنيرة أيضا ظل به حتى سنة ١٩٧٢ حيث ظهر خلل بالمبنى روى معه أخلاء للمبنى فنقل الى بدروم مصلحة الطب الشرعى سنة ١٩٧٣ ثم الى مباني المحافظة بميدان العباسية حيث خصص له الدور الخامس عشر ولما تعثر العمل لصعوبة وصول المصابين الى الدور الخامس عشر نقل الى دار التشريع اعتبارا من ١٩٧٤/٦/١ . وتعذر العمل كذلك بالكشف على المصابين بدور فحص الموتى فروى نقله الى المصلحة مرة أخرى في ١٩٧٤/١٠/٢٦ وادت المصلحة للتكدس مرة أخرى .

وفي ٢٦/٥/٧٩ تقرر نقل قسم القاهرة من ديوان المصلحة الى دورين بمبنى وزارة العدل بأول شارع الجلاء بميدان رمسيس وقد ظل قسم القاهرة من سنة ٧٢ الى ٧٩ مشردا حتى استقر أخيرا بمبنى الحالى .

دار التشريع :

لم يكن لمصلحة الطب الشرعى دار للتشريح وكان التشريح يتم فى المستشفيات الحكومية ومشرحة كلية الطب بالقصر العيني .

ثم انشئت دار فحص الموتى سنة ١٩٤١ ولا زالت تعمل حتى الان . وقد تم ترميمها عدة مرات كما أعيد تجهيزها بثلاجات حديثة بدلا من القديمة المستهلكة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى .

وقد أستوعب المبنى نظرا الظروف المصلحة الطارئة الادارة العامة للمعامل الكيماوية وكذا جزءا من مخسزن الكيماويات .

الخلاصة :

.....

فقد ذكرنا في هذه الدراسة نبذة عن تاريخ مصلحة الطب الشرعى وتطورها بإدارتها وأقسامها المختلفة ونظم اختيار خبراءها وتدريبتهم وأعدادهم للعمل المنسوط بهم والقوانين التى تتطلب العمل بالمصلحة وتعريفها بطبيعة عمل خبراءها وواجباتهم فى كافة تخصصاتهم وكذا الأجهزة والآلات التى دعت بها المصلحة مؤخرا والمعوقات التى تعترض العمل بالمصلحة فى شتاتها نتيجة هدم مبناها كما أردنا إحصاء الانتاج خيراتها خلال المراحل الثلاث المقتبسة فى هذه الدراسة وأثر هذه المراحل على الانتاج فى جميع إدارات المصلحة كما ونوعا .

ولعل ما ظهر من هذه الدراسة من نقص وتناقض فى عدد الأطباء الشرعيين خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادى وأثر ذلك على الانتاج وعدم جدوى سهل علاج ذلك النقص حتى الآن .

لعل فى هذه المعلومة بذاتها صرخة تنبه للخطر المحدق بمصير الطب الشرعى فى مصر تهدده بالانهيار لها سمع مجيب .

المبحث الثانى الخبرة فى قطيع العدالة النشأة والتطور

الخبرة فى مصر معروفة منذ عرف فيها نظام القضاء ، فمنذ أن وضعت الانظمة القضائية وتشريعاتها حرص
المشرع على النص على حق القانون فى أن يستعين بالخبراء ، وكان أغلبهم غير حائز للمؤهلات الفنية التى يتطلبها القيام
بالمهام التى تسند اليهم ولم يكن لها قانون ينظم شئونها .

فى أوائل القرن الحالى صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ وكان أساس نظام الخبرة فيه عبارة عن جسد اول
للخبراء تعدها لجنة من الخبراء بكل محكمة ابتدائية واستئنافية . ولم يشترط فى الخبر من مؤهلات الا أن يكون حاصل
على شهادة تعيها اللجنة واقية بالغرض ولهذا انتظمت جداول الخبراء بعدد غير قليل من غير المؤهلين لهذا
العمل وكذلك حين نفذ قانون المجالس الحسبية سنة ١٩١٦ أخذت لجان الخبراء تعين منهم من تتوسم فيه الكفاية
بالنسبة لزملائه بالرغم من عدم حيازتهم على مؤهلات دراسية .

ظل الوضع على هذا الحال حتى صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ واشترط لقيد الخبر فى جسد اول
الخبراء أن يكون حاصل على دبلومات دراسية تدل على أنه حائز للمؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذى
يطلب قيد اسمه ولم يشترط أن يكون المؤهل عالما .

فى سنة ١٩٣٤ قامت وزارة العدل بتجربة نظام الخبراء الموظفين لترفع بتوجيه الخبر فاقامت النظام على تعيين
أوائل الخريجين من كليات التجارة والزراعة والهندسة فى وظائف خبراء موظفين بها وتبين نجاح التجربة فأخذت الوزارة
فى التوسع فى تطبيقها وفى سنة ١٩٣٤ م أنشأت وزارة العدل ادارة للخبراء بها تشرف على شئون الخبرة الحسابية
والزراعية والهندسية وأنشأت مكاتب خبراء وزارة العدل فى دائرة كل محكمة ابتدائية لكفالة حسن التوجيه وسلامة الارشاد
وكما أنشأت بادارة الخبراء مكتبا فنيا من ألقا خبرائها لتزويد مكاتب الخبراء بالمعدي من الابحاث والمطبوعات والنقشب
الدوية التنظيمية والفنية بهدف تيسير مهمة الخبراء فى انجاز ما يحال عليهم من المحاكم والأموريات وتلقيها بدرجسة
عالية من الكفاية والخبرة .

وقد ظل الخبراء ينظمهم ادارة عامة تابعة لوزارة العدل بالرغم من اتساع نطاق الأعمال التى تتطلب الاستعانة
بالخبراء وما استتبعه تضاعف عدد الخبراء وكذلك تضاعف حجم العمل لاكثر من عشرة أضعاف ، الأمر الذى دعا وزارة العدل
الى تحويل ادارة الخبراء الى مصلحة تتولى جميع هذه الأعمال وبإشراف الأعمال الادارية والمالية المتعلقة بالخبراء وقد
صدر بذلك القرار الجمهورى رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٦٣ واستمر العمل به لآن .

وستتناول هذه الدراسة ما يأتي :

- أولا : القوانين واللوائح المنظمة للخبرة .
- ثانيا : الهيكل التنظيمي للخبراء .
- ثالثا : الجهاز الإداري المعاون للخبراء .
- رابعا : خبراء الجداول وخبراء الكشف الخاص .
- خامسا : خبراء وزارة العدل .
- سادسا : القضايا التي تحال على الخبراء لأبداء الرأي فيها وتوزيع القضايا المحالة جغرافيا .

أولا : القوانين واللوائح المنظمة للخبرة :

سبق أن وضعنا بالمقدمة أن هناك مجموعة من القوانين كانت منظمة للخبرة والقوانين هي :

- القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ الذي كان ينص على جداول الخبرة .
- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٣ الذي يشترط حصول الخبير على دبلومات دراسية .
- القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٥٢ بشأن تدعيم الخبرة أمام جهات القضاء .
- القرار الجمهوري رقم ٧٧٨ لعام ١٩٦٣ بتحويل إدارة الخبراء إلى مصلحة .
- القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ وتناول النواحي التي لم ترد بقانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ مثل جداول المرتبات .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للخبراء :

على امتداد الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى الآن تظهر الهيكل التنظيمي لجهاز الخبرة كما يلي :

١ - نصت المادة ١٩ من القانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ على ترتيب وظائف خبراء وزارة العدل كما يلي :

- أ - المدير العام .
- ب - وكيل المدير العام .
- ج - رئيس مكتب من الدرجة الأولى وما يعادلها .
- د - رئيس مكتب من الدرجة الثانية وما يعادلها .
- هـ - خبير أول وما يعادلها .
- و - خبير وما يعادلها .
- ز - مساعد خبير .
- ح - معاون خبير .

٢ - عند صدور القرار الجمهوري رقم ٧٧٨ لعام ١٩٦٣ بتحويل الادارة العامة للخبراء الى مصلحة الخبراء لم يتغير الهيكل التنظيمي سوى انشاء ادارات تخصصية معاونة للمدير العام هي :

- أ - الادارة الحسابية وتشرف على شئون الخبرة الحسابية
 - ب - الادارة الزراعية وتشرف على شئون الخبرة الزراعية •
 - ج - الادارة الهندسية وتشرف على شئون الخبرة الهندسية
- وظائف ترتيب الوظائف كما هو

٣ - بعد صدور القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وما نص عليه من اعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للمصالح والوزارات وضرورة ترتيب الوظائف • صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٤٤ لعام ١٩٧٨ باعتماد جداول ترتيب جهاز مصلحة الخبراء وأصبح الهيكل التنظيمي للمصلحة كالاتي :

أ - وكيل وزارة العدل لشئون الخبراء (رئيس المصلحة)

ب - وظائف بدرجة وكيل وزارة وتشمل :

- مدير عام المصلحة •
- كبير الخبراء الحسابيين •
- كبير الخبراء الزراعيين •
- كبير الخبراء الهندسيين •
- كبير الخبراء للتفتيش الفني •

ج - وظائف بدرجة مدير عام وتشمل :

- مدير الادارة العامة للبحوث الفنية •
- مدير الادارة العامة للتنظيم والتدريب •
- مدير الادارة القانونية والتحقيقات •
- مدير الادارة العامة للكسب غير المشروع •
- مدير الادارات العامة بالمحافظات •
- وتتبعهم وظائف الخبراء السابق ذكرها •

ثالثا : الجهاز الإداري للمعاون للخبراء :

تطور الجهاز الإداري للخبراء تبعا لتطور حجم العمل وتشمل مسؤوليته شئون العاملين والحسابات والنواحي المالية والادارية بمختلف فروعها والسكرتارية لجميع الاجهزة الفنية •

رابعاً : خبراء الجداول وخبراء الكشف الخاص :

خبراء الجداول وخبراء الكشف الخاص هم أفراد كان القضاء يستعين بهم في بادئ الأمر ولم يشترط حصولهم على مؤهل بل كانوا يتوسمون فيهم كفايتهم وقدرتهم للموضوع محل النزاع .

١ - خبراء الجداول :

أ - نظام خبراء الجداول :

كان نظام خبراء الجداول هو السائد قبل صدور القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٥٢ وكان يعتمد على تعيين خبراء الجداول بدول دوائر المحاكم الابتدائية والاستئنافية . وعندما صدر القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٥٢ ونص على أن يستمر الخبراء المقيدون في جداول في ممارسة أعمالهم كل في القسم المدرج به ولا يجوز أن يقيد أحد بدلاً ممن تخلصوا محالهم في أي قسم من الأقسام ويكون بكل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية لجنة تسمى لجنة خبراء الجداول وتُعقد في شهر يونيو من كل عام لبحث أبعاد الخبراء الذين أصبحوا في حالة لا تمكنهم من أداء عملهم أو فقدوا شرطاً من شروط قيدهم بالجداول أو حكم عليهم بعقوبة جنائية .

ب - عدد خبراء الجداول

ليس لدى مصلحة الخبراء أية بيانات عن عدد خبراء الجداول الذين كانوا يعملون أمام المحاكم وقت صدور القانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ ولا عدد القضايا ولا عدد من تركوا العمل .

٢ - خبراء الكشف الخاص :

نظراً لقلّة عدد الخبراء الهندسيين لجأت بعض المحاكم إلى وسيلة لزيادة عددهم عن طريق قيد بعض المتقدمات فيما يسمى بالكشف الخاص لخبراء هندسيين كما قيدت أيضاً خبراء زراعيين وحسابيين . وكانت عملية القيد في كشف خاص حتى يبدوا أنهم يختلفون عن خبراء الجداول ولكن في الحقيقة أنهم فروع واحد وما زال هذا النظام قائماً بالمحاكم حتى الآن على الرغم من زيادة عدد خبراء المصلحة .

خامساً : الكشف الخاص :

بالنسبة لخبراء وزارة العدل فقد شمل المرسوم بقانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ ما يأتي :

١ - تكون إدارة الخبراء بوزارة العدل وأنشأ مكتب أو أكثر بها في مقر كل محكمة ابتدائية

- ٢ - الشروط الواجب توافرها فيمن يعين في وظائف خبير .
- ٣ - ترتيب وظائف خبراء وزارة العدل وكيفية تعيينهم وترقيتهم .
- ٤ - تكوين المجلس الاستشارى لخبراء وزارة العدل واختصاصات هذا المجلس .
- ٥ - كيفية تاديب خبراء وزارة العدل .
- ٦ - الاحكام العامة التى تشمل طريقة مباشرة الخبراء لعملهم وبيان طريقة تقدير التقارير والالتعاب التى تقدر وطريقة تقديرها وتحصيلها .

١ - اختيار خبراء وزارة العدل :

اشترطت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٥٢ فيمن يعين في وظائف الخبراء الشروط الاتية :

- أ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- ب - أن يكون حائزاً على بكالوريوس أو ليسانس إحدى الجامعات المصرية وفقاً للقسم الذى يطلب التعيين فيه .
- ج - أن يكون مرخصاً له في مزاولة مهنة النزاع الذى يرشح للتعيين فيه .
- د - ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو المجالس التأديبية لأمر مخل بالشرف .
- هـ - أن يكون محمود السير وحسن السمعة .

ويعين الخبير في وظيفة معاون خبير لمدة سنة تحت الاختبار ولا تزيد عن سنتين ولا ينتقل الى وظيفة مساعد خبير الا بعد اجتياز اختبار بالطريقة التى رسمتها المادة ٢١ من القانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ .

٢ - تدريب الخبراء :

أسهمت الادارة العامة للبحوث الفنية في تأهيل أجيال الخبراء بما أنجزته من كتب ودراسة شملت مختلف نواحي الخبرة سواء من ناحية واجبات الخبير والنواحي الاجرائية في عمله الى جانب البحوث الفنية والاعلام بمختلف القوانين التى تصدر وتكون متعلقة بأعمال الخبرة وكذلك تقوم بعض المكاتب بعمل دورات تدريبية للخبراء الجدد وفقاً للقرار رقم ١٣٤٤ لعام ١٩٧٨ الذى نص على انشاء ادارة عامة للتنظيم والتدريب وهذه الادارة قائمة فعلاً لان قد نصت المادة ٢٤ من القانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ على انشاء مجلس استشارى لخبراء وزارة العدل مكون من الوكيل الدائم للوزارة ومدير عام التفتيش القضائى ومدير عام ادارة الخبراء ورئيس تفتيش الخبراء بحيث تتوافر في هذه الهيئة الناحية الادارية والفنية والقانونية ويكون لها الراى في تعيين الخبراء ونقلهم وترقياتهم كما نصت المادة ٢٦ من نفس القانون على تشكيل مجلس تاديب مكون من الوكيل الدائم لوزارة العدل ومدير عام الخبراء ورئيس أحد مكاتب الخبراء ورسمت المسودات ٢٧ الى ٣١ اجراءات التاديب والعقوبات .

٣ - القوانين المطبقة في عمل الخبراء :

يجب على الخبير أن يلم بجميع القوانين المطبقة داخل الدولة سواء كانت قانون مراقبة أو مدنى أو تجارى أو غيرها .

٤ - الأعمال المحظورة على الخبراء :

تنص المادة ٤٤ من القانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ على أنه لا يجوز لخبراء وزارة العدل الجمع بين وظائفهم ومزاولة التجارة أو أى وظيفة أو عمل لا يتفق وكرامتهم واستقلالهم في عملهم وليس لأحد منهم بغير إذن خاص أن يكون محكماً ولو بغير أجر في نزاع يتصل بعمله ولو كان هذا النزاع غير مفرج أمام القضاء ولا يجوز لهم تقديم تقارير استشارية ولا يجوز لهم أن يكونوا حراساً قضائيين أو وكلاء للدائنين والمجلس الاستشارى الحق في منع الخبير من مزاولة أى عمل آخر يرى أنه يتعارض مع واجبات وظيفته .

٥ - رسوم واتعاب الخبراء :

تنص المادة ٥٨ من القانون ٩٦ لعام ١٩٥٢ على أن الاتعاب والمصروفات التى تقدر لخبراء وزارة العدل والمصالح الأخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة تعتبر إيرادات للخزانة العامة وقد نصت المادة ٥٩ من نفس القانون على أن تتولى مكاتب الخبراء وأقسام الطب الشرعى المصالبة بالاتعاب والمصروفات والطعنين فى الأوامر والأحكام الخاصة بتقديرها والحضر فى الجلسات ولها أن تثيب عنها إدارة قضايا الحكومة فى ذلك .

سادساً : القضايا التى تحال على الخبراء وتوزيعها سكانياً وجغرافياً :

يقوم الخبراء على مختلف تخصصاتهم فى مباشرة الأمور التى تحال عليهم من الجهات القضائية أو الجهات التى لها حق بمقتضى قوانين خاصة وتبعاً لذلك فإن أقسام الخبرة تتنوع على النحو الآتى :

١ - الخبرة الحسابية والمالية :

يندب الخبراء الحسابيون لجرد التركات وخاصة ما يتضمنها من أنشطة تجارية أو صناعية بغرض تحديد أصولها وخصومها وقت الرقاه وتحديد قيمة التركة أو المنشأة ونصيب الفرد منها ومدى المصلحة فى الاستمرار فى النشاط كما يقوم الخبراء الحسابيون بالتدخل فى المنازعات التجارية التى تقوم بين المتقاضين سواء كانوا أفراداً أو شركات أو بينهم وبين الدولة وكذلك المنازعات الخاصة بالضرائب والمنازعات العمالية بين العاملين وأرباب العمل وكذلك الخلافات الخاصة بتسمية الديون والمعاملات التجارية المحلية والخارجية وقضايا الامتياز العامة والكسب غير المشروع وقضايا الرسوم التى حصلها الدولة مثل رسم الشهر العقارى ورسوم المياه والنهر

والتليفون وغيرها وكل ما يستعصى على الجهات القضائية الفصل فيه دون الاستعانة برأى خبراء فنيين

٢ - الخبرة الزراعية :

تحال على الخبراء الزراعيين الأمور الخاصة بتقدير ربح الاطيان الزراعية أو قيمة الاطيان أو اثمان الملحقات الزراعية أو قيمة الزراعة نفسها سواء كانت محاصيل أو حدائق وكذلك المنازعات الخاصة بوضع اليد وقضايا تحقيق الملكية والمنازعات المتعلقة بالخلاف على المواصفات المتفق عليها في المحاصيل

٣ - الخبرة الهندسية :

يتولى الخبراء الهندسيون تقدير العقارات والايجارات وتحقيق الملكية ووضع اليد واثبات الحالة والقسم وتقدير قيمة الاخطار والمنازعات بشأن التوريدات والمقاولات الهندسية وغيرها مما يحال على القضاء وتعذر الفصل فيه دون رأى الخبراء الفنيين .

القضايا المسحالة على الخبراء وتوزيعها سكانيا وجغرافيا :

كان المصدر الوحيد لنا في الحصول على البيانات الخاصة بالقضايا التي احالتها جهات القضاء على مستوى الجمهورية خلال السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ . هي مصلحة الخبراء بوزارة العدل وهي حصيلة تفريغ كشوف الاحصائيات الشهرية التي ترد من مكاتب الخبراء الى المصلحة لبيان ما أحيل الى كل خبير وما أنجزه وصيد . من آخر كل شهر ثم حصيلة ذلك لكل قسم من الأقسام الحسابية والزراعية والهندسية .

توزيع القضايا سكانيا وجغرافيا :

لا توجد احصائيات تدل على مدى العلاقة بين عدد الخبراء بالنسبة لعدد السكان ولكن من البديهي أن العلاقة بين القضايا والسكان دائما علاقة طردية اذ كلما زاد عدد السكان كلما ازدادت القضايا في المجتمع ، كما أن تقدم مصر الاجتماعي والاقتصادي والتحول التي مرت بها البلاد منذ عهد الثورة الى مرحلة التحول الاشتراكي الى الانفتاح الاقتصادي كل ذلك له أثر في زيادة عدد القضايا داخل مجتمعنا .

أما من الناحية الجغرافية فأن أثرها مرتبط بنوع القضايا وهذه العلاقة تكون كالآتي :

- ١ - زيادة عدد القضايا التجارية والعمالية في المدن عنها في الريف وذلك لان :
المنشآت التجارية والصناعية تقام دائما بالمدن وتقل أو تنعدم في الريف .
- ٢ - زيادة القضايا الزراعية في الريف عنها في المدن لوجود الزراعة في الريف .
- ٣ - زيادة القضايا الهندسية في المدن عنها في الريف بسبب التوسع العمراني الذي يزداد عاما بعد عام ومن ثم تتزايد المنازعات وتتزايد القضايا .

الإحصائيات

توضح الإحصائيات التالية لهذا البحث ما يأتي :

- ١- بيان إحصائي بعدد قضايا الخبراء منذ ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ .
- ٢- بيان إحصائي بعدد قضايا الخبراء في مرحلة التطبيق الاشتراكي من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ .
- ٣- بيان إحصائي بعدد القضايا خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ .
- ٤- جدول توضيحي للمقارنة بين نسبة اطراد زيادة القضايا المتداولة مع زيادة الانجاز وزيادة الاعضاء في مراحل البحث الثلاث متخذين الاساس المتوسط العددي للارقام في كل مرحلة من واقع البيانات الإحصائية الموضحة في الإحصائيات السابقة .

السنة	بيان	رصيد سابق	مخبال	جملة المتداول في السنة	المنجز	نسبة المنجز المتداول
١٩٥٢	حسابي	٥٤٤٧	٧٩٥٣	١٣٤٠٠	٨٨٤٩	%٦٦
	زراعي	٢٢٥٨	٤٣٣٩	٦٥٩٣	٤٢٨١	%٦٤
	هندسي	٦٠٩	١٢٨٤	١٨٩٣	١٠٧٥	%٥٢
	اجمالي	٨٣١٤	١٣٥٧٦	٢١٨٨٦	١٤٢٠٥	%٦٥
١٩٥٣	حسابي	٤٤١٠	٩١١٨	١٣٥٢٨	٨٦٥٨	%٦٤
	زراعي	٢٣٥٥	٤٩٦٢	٧٣١٧	٤٢٨٨	%٥٩
	هندسي	٨٣١	١٦٨٢	٢٥١٣	١١٦٥	%٤٦
	اجمالي	٧٥٩٦	١٥٧٦٢	٢٣٣٥٨	١٤١١١	%٦٠
١٩٥٤	حسابي	٤٩٤٠	٩٨٧٢	١٤٨١٧	٩٣٣٩	%٦٣
	زراعي	٢٩٣٥	٥٩٦١	٨٨٩٦	٥٤٢٦	%٦١
	هندسي	١٣٢٣	٢٠٧١	٣٣٩٤	١٨٥٢	%٥٥
	اجمالي	٩١٩٨	١٢٩٠٩	٢٧١٠٢	١٦٦١٧	%٦٤
١٩٥٥	حسابي	٤٥٧٨	٨٧٤٨	١٤٢٢٦	٩٠٢١	%٦٣
	زراعي	٣٤٧٠	٦٩٢٠	١٠٣٩٠	٦٤٣٧	%٦٢
	هندسي	١٥٤٢	٢٣٦٣	٣٩٠٥	٢٠١٦	%٥٢
	اجمالي	١٠٥٩٠	١٨٠٣١	٢٨٥٢١	١٧٤٧٤	%٦١
١٩٥٦	حسابي	٥٢٠٥	٧٦٣١	١٢٨٥٤	٧٥٩٠	%٥٩
	زراعي	٣٩٥٣	٥٩١٠	١٨٦٣	٥٥٧٣	%٥٢
	هندسي	١٨٨٩	١٨٧٣	٣٢٦٢	١٥٢٩	%٤١
	اجمالي	١١٠٤٧	١٥٤١٤	٢٦٤٧٩	١٤٦٦٢	%٥٥

ملاحظة : اطلعنا على بيان يفيد أن عدد خبراء وزارة العدل في سنة ١٩٥٠ كان ٢٢٧ خبيراً في أقسام

الخسيرة الثلاثة

السنة	بيان	رصيد سابق	مجال	جملة القضايا المتداولة في السنة	المنجز	نسبة المنجز المتداول	عدد الخبراء
١٩٥٢	حسابي	٥٢٦٤	٧٨٧٣	١٣١٣٧	٧١٦٦	%٥٥	
	زراعي	٤٢١٠	٥٤٢٧	١٧١٧	٦٠٨٥	%٦٣	
	هندسي	٢٢٣٣	٢٠٤١	٤٢٧٤	١٧٦٨	%٤١	
	اجمالي	١١٧٨٧	١٥٣٤١	٢٧١٢٨	١٥٠١٩	%٥٥	
١٩٥٨	حسابي	٥١٧١	٦٢٥٦	١٢٢٢٧	٦٤٤٢	%٥٣	
	زراعي	٣٦٣٢	٣٤٦٧	٧٠٩١	٤٣٣٣	%٦١	
	هندسي	٢٥٠٦	٢٠١١	٤٥١٧	١٧٠٤	%٣٨	
	اجمالي	١٢١٠٩	١١٧٤٣	٢٣٨٤٣	١٢٤٧٩	%٥٣	
١٩٥٩	حسابي	٥٧٨٥	٦٦٤٧	١٢٤٣٢	٧٣٦٣	%٥٩	
	زراعي	٢٧٦٦	٣٣٦٥	٦١٣١	٤١٩٣	%٦٨	
	هندسي	٢٨١٣	٢٤٧٦	٥٢٨٩	٢١٣٦	%٥٣	
	اجمالي	١١٣٦٤	١٢٤٨٨	٢٣٨٥٢	١٤٤٩٢	%٦١	
١٩٦٠	حسابي	٥٠٦٩	٧١٤٤	١٢٢١٣	٥٨٦٨	%٤٨	
	زراعي	١٦٣٨	٣٧٩١	٥٧٢٩	٣٤٩٦	%٦١	
	هندسي	٢٣٥٣	٢٨٣٢	٥١٨٥	٢٣٤١	%٤٥	
	اجمالي	٩٣٦٠	١٣٧٦٧	٢٣١٢٧	١١٧٠٥	%٥١	
١٩٦١	حسابي	٦٣٦٥	٧١٦٥	١٣٦٣٠	٧١٨٩	%٥٣	١٤١
	زراعي	٢٢٣٣	٤٠١٠	٦٢٤٣	٣٦١٥	%٥٨	٨٤
	هندسي	٢٨٤٤	٢١٤٢	٥٧٨٦	٢٨٥٢	%٤٩	٤٩
	اجمالي	١١٤٤٢	١٤١١٧	٢٥٦٥٩	١٣٦٥٦	%٥٣	٢٧٤

السنة	بيان	رصيد سابق	مخال	حيلة القضايا المتداولة في السنة	المنجز	نسبة المنجز المتداول	عدد الخبراء	متوسط انتاج الخبير
١٩٦٢	حسابي	٦٣٤١	٧٧٨٥	١٤١٢٦	٨٠٣٦	%٥٧	١٦٤	٤٩
	زراعي	٢٤٧٠	٤٢٠٥	٦٦٧٥	٤٠٣٧	%٦٠	٧٥	٥٤
	هندسي	٢٩٣٥	٣٥٧٢	٦٥٠٧	٢٧٣١	%٤٢	٤٦	٥٩
	اجمالي	١١٧٤٦	١٥٥٦٢	٢٧٣٠٦	١٤٨٠٤	%٥٤	٢٨٥	٥٢
١٩٦٣	حسابي	٦٠٩٠	٨٥٥١	١٤٦٤١	٨٠٦٤	%٥٥	١٨٦	٤٥
	زراعي	٢٦٣٨	٣٨٩٢	٦٥٣٠	٣٧٤٢	%٥٧	٨٨	٤٣
	هندسي	٣٧٧٦	٣٣٥٥	٧١٣١	٢٧٩٨	%٣٩	٣٩	٧٢
	اجمالي	١٢٥٠٤	١٥٧٩٨	٢٨٣٠٢	١٤٦٠٤	%٥٢	٣٠٨	٤٧
١٩٦٤	حسابي	٦٥٧٣	٩٥٣١	١٦١٠٨	٨٦٧٦	%٥٤	١٨٧	٤٦
	زراعي	٢٩١٨	٤٦٥٥	٤٥٧٣	٤٨٣٣	%٦٤	٩٥	٥١
	هندسي	٤٣٤٣	٢٩٨٤	٧٣٢٧	٢٥٧٧	%٣٥	٤١	٦٣
	اجمالي	١٣٨٣٨	١٧١٧٠	٢١٠٠٨	١٥٨٨٦	%٥١	٣٢٣	٩
١٩٦٥	حسابي	٧٤٣٢	٩٧٢٠	١٧١٥٢	٩٥٦٤	%٥٦	٢٠٩	٤٦
	زراعي	٢٩٤٠	٥٠٤٦	٧٩٨٦	٥١١٢	%٦٤	١٠٥	٤٩
	هندسي	٤٧٥٠	٣١٤٩	٧٨٩٩	٢٨٧٩	%٣٦	٤٢	٦٩
	اجمالي	١٥١٢٢	١٧٩١٥	٣٣٠٣٧	١٧٥٥٥	%٥٣	٣٥٦	٤٩
١٩٦٦	حسابي	٧٥٨٨	١٠٣٤٣	١٧٩٣١	١٥٧٠٥	%٦٠	٢١١	٥١
	زراعي	٢٨٧٤	٥٧١٤	٨٥٨٨	٥٢٩٥	%٦٢	١٠١	٥٢
	هندسي	٥٠٢٠	٢١٢٧	٧١٤٧	٣٥٨٣	%٥٠	٥١	٧٠
	اجمالي	١٥٤٨٢	١٨١٨٤	٣٣٦٦٦	١٩٥٨٣	%٥٨	٣٦٣	٥٤
١٩٦٧	حسابي	٧٢٢٦	١١٤٣١	١٨٦٥٧	١١١٣٨	%٦٠	٢٥٠	٤٥
	زراعي	٣٢٩٣	٥٥٢٣	٨٨١٦	٥٣١٠	%٦٠	٩٩	٥٤
	هندسي	٣٥٦٤	١٩٩٢	٥٥٥٦	٢٥٤١	%٤٦	٤٩	٥٢
	اجمالي	١٤٠٨٣	١٨٩٤٦	٣٣٠٢٩	١٨٩٨٩	%٥٧	٣٩٨	٤٨

تابع جدول (٧٢)

تابع ٢ - مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٢

السنة	بيسان	رصيد سابق	محال	جملة القضايا المتداولة في السنة	المنجز	نسبة المنجز المتداول	عدد الخبراء	متوسط انتاج الخبر
١٩٦٨	حسابي	٧٥١٩	١١٢٨٨	١٨٨٠٧	١١٣١٥	%٦٠	٢٣٠	٤٩
	زراعي	٣٥٠٦	٥٤١٨	٨٩٢٤	٥٥١٦	%٦٢	١٠٧	٥٢
	هندسي	٣٠١٥	٢١٤٢	٥١٥٧	٢٥٤٥	%٤٩	٥٠	٥١
	اجمالي	١٤٠٤٠	١٨٨٤٨	٣٢٨٨٨	١٩٣٧٦	%٥٩	٣٨٧	٥٣
١٩٦٩	حسابي	٧٤٩٢	١٢٦٤٤	٢٠١٣٦	١٠٧٢٤	%٥٣	٢٤٥	٤٤
	زراعي	٣٤٠٨	٥٨١٤	٩٢٢٢	٥٢٧٦	%٥٧	١١٤	٤٦
	هندسي	٢٦١٢	٣٤٣١	٦٠٤٣	٢٦٢٦	%٤٣	٥٢	٥٠
	اجمالي	١٣٥١٢	٢١٨٨٩	٣٥٤٠١	١٨٦٢٦	%٥٣	٤١١	٤٥
١٩٧٠	حسابي	٩٤١٢	١٥٠٦٥	٢٤٤٧٧	١٢٦٦٠	%٥٢	٢٦٠	٤٩
	زراعي	٣٩٤٦	٧٢٧٧	١١٢٢٣	٦٠٨٤	%٥٤	١٣١	٤٦
	هندسي	٣٤١٧	٤٦٦٠	٨٠٧٧	٢٨٠٨	%٣٥	٥٩	٤٨
	اجمالي	١٦٧٧٥	٢٧٠٠٢	٤٣٧٧٧	٢١٥٥٢	%٤٨	٤٥٠	٤٨
١٩٧١	حسابي	١١٨١٢	١٣٧١٦	٢٥٥٣٣	١٢٧٨٨	%٥١	٢٥٠	٥١
	زراعي	٥١٣٩	٧٥١٢	١٢٦٥١	٦٥٢٠	%٥٢	١٢٨	٥١
	هندسي	٥٢٦٩	٤٩٧١	١٠٢٤٠	٣٤٩٧	%٣٤	٧٢	٤٩
	اجمالي	٢٢٢٢٥	٢٦١٩٩	٤٨٤٢٤	٢٢٨٠٥	%٤٧	٤٥٠	٥١
١٩٧٢	حسابي	١٢٧٤٥	١٣٥٨٢	٢٦٣٢٧	١٠٦٣٨	%٤٠	٢٦٦	٤٠
	زراعي	٦١٣١	٨١٤٦	١٤٢٧٧	٦٣٠١	%٤٤	١٣١	٤٨
	هندسي	٦٧٤٣	٥٥٠٥	١٢٢٤٨	٣٤٤٩	%٢٨	٦٧	٥١
	اجمالي	٢٥٦١٩	٢٧٢٣٣	٥٢٨٥٢	٢٠٣٨٨	%٣٩	٤٦٤	٤٤

سنة	بيان	رصيد سابق	محل	جملة القضايا المتداولة في السنة	المنجزه	نسبة المنجز المتداول	عدد الخبراء	متوسط انتاج الخبر
١٩٧٣	حسابي	١٥٦٨٩	١٤١٧١	٢٩٨٦٠	١٣١٢٩	% ٤٤	٣٩٠	
	زراعي	٧٩٧٦	٨٤٢٥	١٦٤٠١	٧٢٥٩	% ٤٤	١٩٣	٣٨
	هندسي	٨٧٩٩	٤٩٧٦	١٣٧٧٥	٢٣٠٥	% ٢٤	٢٦	٥٠
	اجمالي	٣٢٤٦٤	٢٧٥٧٢	٦٠٠٣٦	٢٣٦٩٣	% ٣٩	٦٠٩	
١٩٧٤	حسابي	١٩٧٣١	١٢٨٩٨	٢٩٦٢٩	١٤٩٦٦	% ٥١	٣٩٠	٣٨
	زراعي	٩١٤٢	٨٠٥١	١٧١٩٣	٨٦١٤	% ٥٠	٢٣٩	٣٦
	هندسي	١٠٤٧٠	٣٥٨٢	١٤٠٥٢	٣٥٠٥	% ٢٥	٩١	٣٩
	اجمالي	٣٦٣٤٣	٢٤٥٣١	٦٠٨٧٤	٢٧٠٨٥	% ٤٣	٧٢٠	٣٦
١٩٧٥	حسابي	١٥٦٦٣	١٣٣٣٨	٢٩٠٠١	١٢٩٣٨	% ٤٠	٤٥١	٢٩
	زراعي	٨٥٧٩	٨٦٢٤	١٧٢٠٣	٨٠٥٤	% ٤٧	٣٠٤	٣٦
	هندسي	١٠٥٤٧	٤٠١٩	١٤٥٦٦	٤٠٧٢	% ٢٨	١١٧	٣٥
	اجمالي	٣٤٧٨٩	٢٥٩٨١	٦٠٧٧٠	٢٥٠٦٤	% ٤٠	٨٧٢	٢٨
١٩٧٦	حسابي	١٦٠٧٠	١٣٢٩٨	٢٩٣٧٣	١٤٧٤٥	% ٥٠	٤٧٨	٣٠
	زراعي	٩١٤٩	١٠٢٤٥	١٩٣٩٤	١٠٣٩٧	% ٥٤	٣١٨	٣٣
	هندسي	١٠٤٩٤	٣٦٤٦	١٤١٤٠	٤٢٣٢	% ٣٠	١١٤	٣٧
	اجمالي	٣٥٧١٣	٢٧١٨٩	٦٢٩٠٧	٢٩٣٧٤	% ٤٧	٩١٠	٣٢
١٩٧٧	حسابي	١٤٦٢٨	١٦٠٤٦	٣٠٦٧٤	١٩٦٤٨	% ٦٤	٤٥٧	٤٣
	زراعي	٨٩٩٧	١٣٩٣٠	٢٢٩٢٧	١٥١٣٠	% ٦٦	٣٦٦	٤١
	هندسي	٩٩٠٨	٥٥٤١	١٥٤٤٩	٦٧٠٨	% ٤٣	١٤٦	٤٦
	اجمالي	٣٣٥٣٣	٣٥٥١٧	٦٩٠٥٠	٤١٤٨٦	% ٦٠	٩٦٩	٤٣

"تابع" جدول (٧٢)

٣ - مرحلة الانفتاح الاقتصادي من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٨٠

السنة	بيان	رصيد سابق	مجال	جملة القضايا المتداولة في السنة	المنجز	نسبة المنجز المتداول	عدد الخبراء	متوسط انتاج الخبر
١٩٧٨	حسابي	١١٠٢٦	١٧٧٨٢	٢٨٨٠٨	١٧٦١٣	%٦١	٤٥٧	٣٩
	زراعي	٧٧٩٧	١٦٦٧١	٢٤٤٦٨	١٦٦٨٤	%٦٨	٣٨٧	٤٣
	هندسي	٨٧٣١	٧٢٧٠	١٦٠٠١	٨٤٧٣	%٥٣	١٧٨	٤٨
	اجمالي	٢٧٥٥٤	٤١٧٢٣	٦٩٢٧٧	٤٢٧٧٠	%٦١	١٠٢٢	٤١
١٩٧٩	حسابي	١١٠٩٥	٢١٣٠٧	٣٢٤٠٢	٢١٢٣٧	%٦٦	٤٤٦	٤٨
	زراعي	٧٧٨٤	١٨٧٧٥	٢٦٥٥٩	١٨٩٩٨	%٧٢	٣٨٣	٥٠
	هندسي	٧٥٤٨	١٢١٨١	١٩٧٠٩	١١٧٠٣	%٥٩	٢٢٥	٤٦
	اجمالي	٢٦٤٠٧	٥٢٢٦٣	٧٨٦٧٠	٥١٩٣٨	%٦٥	١٠٥٤	٤٧
١٩٨٠	حسابي	١١٨٦٥	٢٤٢٣١	٣٦٠٩٦	٢٤١٨٨	%٦٧	٤٨١	٥٠
	زراعي	٧٥٦١	٢٠٨٥٢	٢٨٤١٣	٢١٥٩٤	%٧٦	٤١٥	٥٢
	هندسي	٨٠٠٦	١٤١٣٧	٢٢١٤٣	١٣٤١٧	%٦١	٢٤٦	٥٥
	اجمالي	٢٧٤٣٢	٥٩٢٢٠	٨٦٦٥٢	٥٩١٩٩	%٦٨	١١٤٢	٥٢

جدول (٧٣)

٤ - الجدول الثاني توضيحي للمقارنة بين نسبة اطراد زيادة القضايا المتداولة مع زيادة الانجاز ، وزيادة الأعضاء في مراحل البحث الثلاث متخذين الاساس المتوسط العددى للأرقام في كل مرحلة من واقع البيانات الاحصائية الموضحة بالجدول السابقة

المدة	القضايا المتداولة			الانجاز			عدد الخبراء	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المرحلة الأولى من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦١	٢٢٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٤٥٠٠	١٢٠٠٠	١٧٠٠٠	١٤٥٠٠	٢٢٧	٢٧٤
			↓ ٦١%			↓ ٣٠%		↓ ٥٠%
المرحلة الثانية من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٧٢	٢٧٣٠٠	٥٢٠٠٠	٣٩٦٥٠	١٤٧٧٠	٢٢٨٠٠	١٨٧٨٠	٢٨٥	٤٦٤
			↓ ٨٥%			↓ ١٢٠%		↓
المرحلة الثالثة من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٨٠	٦٠٠٠٠	٨٦٠٠٠	٧٣٠٠٠	٢٣٧٠٠	٥٩٠٠٠	٤١٣٥٠	٦٥٠	١١٤٢

الملاحظات :

من الاحصائيات السابقة نصل الى الملاحظات الآتية :

- ١ - توجد زيادة مطردة في عدد القضايا المتداولة اذ بلغت نسبة الزيادة في متوسط المرحلة الثانية عن متوسط المرحلة الأولى بواقع ٦١ % وبلغت هذه الزيادة في المرحلة الثالثة عنها في المرحلة الثانية بواقع ٨٥ %
- ٢ - توجد زيادة مطردة في الانجاز اذ بلغت الزيادة في المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى بواقع ٣١ % وبلغت الزيادة في المرحلة الثالثة عن الثانية بواقع ١٢٠ %

- ٣ — توجد أيضا زيادة مطردة في متوسط عدد الخبراء ان بلغت نسبة الزيادة في المرحلة الثانية عنها في المرحلة الأولى بواقع ٥٠ % وبلغت نسبة الزيادة في المرحلة الثالثة عنها في المرحلة الثانية بواقع ١٣٨ %
- ٤ — بمقارنة المرحلة الثانية بالمرحلة الأولى نجد أن القضايا المتداولة قد زادت بنسبة ٦١ % ولم يسزد عدد الخبراء الا بنسبة ٣٠ % ويكون الانجاز على ذلك في حدود مناسبة لمتوسط الزيادة في عدد الخبراء .
- ٥ — بمقارنة المرحلة الثالثة بالمرحلة الثانية نجد أن عدد القضايا المتداولة قد زادت في المتوسط بنسبة ٨٥ % بينما زاد عدد الخبراء بنسبة ١٣٨ % في المتوسط لنفس المرحلة الأمر الذي أدى الى زيادة متوسط الانجاز في المرحلة الثالثة عن المرحلة الثانية بواقع ١٢٠ % في السنوات الثلاثة الأخيرة فيكون انجاز الخبراء مناسب تماما مع عدد الزيادة في القضايا المتداولة .
- ٦ — الزيادة في عدد الخبراء في السنوات الأخيرة لاحتقتها ارتفاع ملحوظ في نسبة الانجاز في هذه السنوات

المصادر

- القانون رقم ١ لعام ١٩٠٩ بشأن الخبرة .
- القانون الخاص بالمجالس الحسبية عام ١٩١٦ .
- القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٣٣ .
- القانون رقم ١٦ لعام ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة .
- القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة .
- القرار الجمهوري رقم ٧٧٨ لعام ١٩٦٣ بتحويل إدارة الخبراء الى مصلحة .
- قرار وزير العدل رقم ١٣٤٤ لعام ١٩٧٨ بشأن الهيكل التنظيمي لمصلحة الخبراء .

المبحث الثالث

الإفتاء

تمهيد :

الإفتاء في اللغة العربية :

إفتاء في الأمر أي أبانه له . وقد أشار القرآن الكريم الى هذا المعنى في عديد من الآيات (١) وفي اصطلاح علماء الفقه الاسلامي وأصوله أن الإفتاء هو بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول .

ومن عبارتهم في شأن الفتى أنه هو القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن العلماء ورثة الأنبياء كما يدل عليه الحديث الشريف :

" ان العلماء ورثة الأنبياء ، وأن الأنبياء لم يورثوا دينار ولا درهماً وإنما ورثوا العلم " .
والفتى نائب في تبليغ الأحكام ، وهذا معنى كونه قائماً مقام النبي .

أول من قام بالإفتاء :

كان هذا مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم من بعده فقهاء الصحابة والتابعين ، ثم الفقهاء المجتهدون في الشريعة وعلماء المسلمين بشروط استوجبوا توافرها فيمن يتصدى للإفتاء ، وقد استنبطوا تلك الشروط من أصول الشريعة (٢) وأهمية الإفتاء في هذا العصر أن فيها " فقه وتطبيق الواقعات الجديدة ، وهي في ذات الوقت منهل حافل ، ينهل منه الدارسون لعلم الاجتماع والتاريخ والسياسة والاقتصاد ، إذ تحمل الاستفتاءات الرسمية والشعبية صورة لواقع حياة الناس في مصر ، بل وربما في العالم الاسلامي . . (٣)

والإفتاء صنو القضاء في النشأة ، قاما في حياة المسلمين معا منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان المبلغ وحياً عن الله والفتى يبين للناس الأحكام والقاضي يفصل في الأنزعه وفق ما يسمع من دعاوى وأدله كل ذلك بأصول قررها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما زال القضاء والفتوى تسجروا عليها .
هذا وسنستعرض في دراستنا لدار الإفتاء للموضوعات الآتية :

أولاً : نشأة دار الإفتاء .

ثانياً : تطور القوانين المنظمة للإفتاء واختصاصاتها .

ثالثاً : ضوابط الفتوى في قضايا الإعدام .

رابعاً : الجهاز الفتوى والإداري بدار الإفتاء . مصححاً ببيان إحصائي عن الفتاوى المختلفة في فترة المسح .

١ - سورة النساء / ١٢٧ ، ١٢٦ وسورة يوسف ٤٣ وسورة الصافات ١١٧ .

٢ - الفتاوى الاسلامية من دار الإفتاء المصرية طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - المجلد الاول في التقييم والتصدير من ص ٥ حتى ص ٣٢ فيها بيان لك ما تعلق بالإفتاء من أحكام وأسانيد ومراجعها الفقهية والاصولية .

٣ - المرجع السابق ص ٥ .

أولا : نشأة دار الافتاء :

بالرغم مما بذل من جهد في البحث والرجوع الى المصادر التاريخية بل وسؤال بعض المؤرخين الاسلاميين المعاصرين ، فإنه لم يعثر على ما يستدل به على بدء إنشاء دار الافتاء بواقعها الحالي فيما قبل شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣ هـ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م . فقط قد تردد لقب المفتى ، أو مفتى الديار المصرية في بعض اللوائح والقوانين الصادرة فيما قبل هذا التاريخ على نحو ما سنبينه فيما بعد .

أما هذا التاريخ ، فهو الذى وجد مدونا في افتتاح السجل الأول في مكتبه دار الافتاء ونص السدود به هو :

" دفتر قيد فتاوى الديار المصرية المحولة على حضرة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر مولانا الشيخ حسونه النواوى بأمر عالي صادر من نظارة الحفانية بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ - ١٠ ملغ لحضرته من النظارة المذكورة بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ هـ - على الله حسن الختام .

- افتتاح الديار المصرية قبل جمادى الآخر سنة ١٣١٣ هـ / نوفمبر سنة ١٨٩٥ م يدل استقرار الوثائق التاريخية التى تبسرت لنا على أنه كان لكل مذهب من المذاهب الاربعه مفتى ، فهناك مفتى للحنفية ، ومفتى المالكية ومفتى الشافعية ومفتى الحنابلة ، وكان يطلق على هؤلاء المفتين أيضا شيخ المذاهب ، وكان المفتى الحنفى هو الذى يطلق عليه لقب مفتى الديار المصرية ، أو مفتى أفندى الديار المصرية .

وفي ولاية محمد على باشا عام ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ كان تأليف مجلس الشورى يضم نقيب الاشراف والشيخ الأمير مفتى المالكية ، والشيخ المهدى مفتى الحنفية .

وفي عام ١٢٥٨ هـ - ١٨٤٢ م كان استفتاء الوالى الى المفتى فى جواز تصرف الفلاحين فى ممتلكاتهم بالبيع والهبة والوقف .

وفي ولاية عباس باشا الاول عام ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٩ م كان تأليف المجلس الخصوصى وضم : مفتى الخفيسة وشيخ الأزهر ، بالنواوة الشيخ السادات والشيخ البكرى (وهما نقيب الاشراف) .

وفي ولاية اسماعيل باشا عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣ م ، كان رفع مرتب مفتى المالكية الشيخ عيسى الى ١٥٠٠ قرش .

وفي عام ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م ، كان تحديد مرتبات (مفتى) (١) مجالس مصر والا سكندرية والأقاليم .

وفي عام ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م صدر أمر عال الى نظار الداخلية ، يتضمن إشارة صريحة الى مفتى الديار المصرية ، ويطلب بوضع تشريع لمعاقبة من يتصدى للافتاء دون " رخصة " وهذا الأمر صادر من الخديوى فى ١١ رجب سنة ١٢٨١ .

(١) كلمة مفتى جمع تكسير شاذ وغير صحيح ، وفرد مفتى ، وجمعه الصحيح جمع مذكر سالم فيجمع على مفتسين .

وفي عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧٦ م كان تعيين الاستاذ الأنور مفتى السادة الخنفية وشيخ الأزهر -
عضو بالمجلس الخصوصى فى ولاية عباس باشا الثانى ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ كان الامر العالى بأسناد أفتساش
الديار المصرية الى شيخ الأزهر الشيخ حسونه التواوى (١) .

ثم كان تعيين الإمام الشيخ محمد عبده ، وقد وجد مدونا فى افتتاح فتاوى بالاسجل الرقم ٢ / من
سجلات الفتوى قرار تعيينه فيها بالعبارات التالية :

صدر أفعال من المعية السنية بتاريخ ٣ يونيو ١٨٩٩ - ٢٤ محرم سنة ١٣١٧ هـ نمره ٢ / سايسرة
صوته :

" فضلتو حضرة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية بناء على ما هو معروف فى حضرتكم من العالمية
وكمال الدراية قد وجهنا لمعهدكم وظيفة أفتاء الديار المصرية (أصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية ، والقيام
بمهام هذه الوظيفة " .

عظمتلو الباشا رئيس مجلس النظارة .
الختم
عباس حلمى

وقد تتابع تعيين المفتين باسم مفتى الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة وان كان منذ قيام الجمهورية
باسم معنى مفتى جمهورية مصر العربية .

هذا وقد تردد لقب مفتى الديار المصرية غير ما سلف ذكره فيما يلى :

١ - كتابى نظارة الجهادية فى ١٢٥٥ ١٢ صفر سنة ١٢٩٨ هـ الى مفتى افندى والى شيخ الجامع الأزهر
فى شأن الشهادات التى تصدر من مشيخة الجامع الى المشتغلين بطلب العلم الشريف .

٢ - قرار نظارة الداخلية فى يوليو ١٨٨٥ م بتشكيل مجالس المتأديب للمديريات والمحافظات وللمصلحة ببيت
المال ، ومن بين أعضاء مجلس تأديب هذه المصلحة المفتى .

٣ - جاء فى الامر العالى فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ م الخاص بالقرعة العسكرية (التجنيد) فى الاستثناء
والمعافاة من الخدمة العسكرية فى المادة - ٢٦ - أن حملة القرآن الشريف يعفون من الخدمة العسكرية
إذا خلوا من أى عمل آخر ، ومنحنون فى القرآن بحضور مجلس القرعة ، بمعرفة القاضى والفقى
(والمقصود هنا مفتى الاقليم وليس مفتى الديار المصرية .

٤ - فى الامر العالى الى رئاسة المجلس الخصوصى فى ٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠ هـ نمره ٢٧٥ باختصاص
(مفتى مجالس والمديريات وديوان الاوقاف بأعطاء الاجوة الشرعية وما يسأل عنه من احدى جهات الحكومة
عند اللزوم ، كما أن " مفتى) مصر والا سكندرية منوطين بما يسألون عنه من الحوادث التى فيها سواء
كانت الحكومة أو خلافتها ، وعدم خروج كل شخص عما هو منوط به ، ومنع من عداهم من التعرض لاعطائهم
فتاوى .

(١) مرجع هذه البيانات هو المؤرخ الاسلامى د . أحمد عطية الله نقلا عن كتاب تقويم النيل المرحوم أمين باشا سامى .

٥ - الأمر العالي الصادر في ٩ رجب ١٢٩٧ هـ - ١٧ يونيو سنة ١٩٨٠ م نمرة ١١٧ بإصدار لائحة المحاكم الشرعية بعد استصوابها بموافقة كل من حضرات الشيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية وقاضى أفندى محكمة مصر الكبرى .

٦ - قد جاء في المادة الخامسة من هذه اللائحة أن اللجنة المنوط بها النظر في تعيين القضاة وأعضاء المجالس الشرعية أن من أعضائها : مفتى السادة الحنفية .

وقد نصت المادة ٢٢ من هذه اللائحة على أنه : إذا أشتبه أمر من الأمور الشرعية على المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى أو من كان له ولاية الحكم بالمحكمة المذكورة فعليه أن يستفتى من حضرة مفتى أفندى السادة الحنفية بالديار المصرية ، ومقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل ، وإذا حصل اشتباه من أحد قضات سائر المحاكم الشرعية ومجلس محكمة الاسكندرية والنواب فى أمر من الأمور المذكورة فعليه أن يستفتى المفتى الموطى من طرف الحكومة الموجودة بدائرة محكمته بالولاية التابع لها لأجراء العمل بمقتضى فتواه الشرعية ، فإن أشتبه الأمر مع ذلك على من ذكر أو على المفتى أيضا ، فحين ذلك يتحرر بطلب الافتاء عما صار اليه الاشتباه فيه من حضرة مفتى أفندى السادة الحنفية البرى اليه ومقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل .

٧ - (١) جاء هذا العنوان بمناسبة الأمر العالي الصادر لنظارة الحقانية بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٣١١ هـ - ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٣ م بأجالة الأعمال التى من خصائص مفتى الديار المصرية - لعرضه على مفتى الحقانية ، لصالح المصلحة .

ثانيا : تطهر القوانين المنظمة للإفتاء وإختصاصاتها :

من الإشارات السابقة ، وتتبع تلك الأوامر العالية ، ولوائح المحاكم الشرعية الصادرة فى سنة ١٨٥٦ م ، وسنة ١٨٨٠ م ، ١٨٩٧ م وسنة ١٩٠٩ م ، ١٩١٠ م ، ١٩١٤ م ، ١٩٣١ م يتبين الاتى :

١ - جاء فى المادة - ٢١ من لائحة ١٨٥٦ م " . . . ويخفى على القاضى أيضا - أن يشار العلماء يستفتيهم فى الدعاوى المشككة ، ولا يستغل فى ذلك رأية خذرا من الخطأ فى الأحكام الشرعية " .

٢ - ثم نجد الرجوع الى المفتى فيما يشتبه على القاضى صار أمرا حتما بمقتضى المادة ٢٢ من لائحة سنة ١٨٨٠ م وتدل هذه المادة على أنه لكل ولاية مفت ، يجب الرجوع اليه ، فإذا أشتبه الحكم الشرعى فى القضية على مفتى الولاية وعلى القاضى أو اختلفا كان على القضاى الرجوع فى شأنه لزوما الى مفتى أفندى السادة الحنفية بالديار المصرية ، ويكون العمل بمقتضى فتواه .

(١) قاموس القضاء والادارة لغليب جلاد ج ٥ ص ٥٣٠ ط ١٨٩٤ م ، وذات المرجع فى الفقرات الست السابقة عليه ج ١ ص ١٥١ و ١٥٥ ج ٢ ص ٤٩٩ ع ٣ ص ٤٠٩ ج ٤ ص ١٣٦ و ١٤٦ .

ونجد الرجوع الى مفتى الديار المصرية ، والالتزام قضاء بفتواه ، فحيما يشتهر من الاحكام الشرعية -
على القضاة وعلى مفتى المديرية ، نراه واضحا في الفتاوى التي دونت في سجلات دار الافتاء ردا على
الاستفتاءات الواردة من هؤلاء ، وذلك حتى تاريخ العمل بلائحة ٢٥ من ذى الحجة ١٣١٤ هـ -
٢٧ مايو ١٨٩٧ م حيث قصرت هذه اللائحة مجال الافتاء على غير القضايا المنظورة امام المحاكم
الشرعية على ما سيأتى بيانه .

هذا وتدل هذه اللائحة والتي قبلها على أن المحاكم الشرعية كانت هي المحاكم العامة في البلاد تفصل
في كافة فروع القضاء وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية .

٣ - اعتبرت نصوص لائحة ١٨٩٧ م مفتى الولاية أو المديرية عضوا في محكمة المديرية المكونة من ثلاث اعضاء
وتكون الرئاسة للقاضي (م ٦) ومفتى الديار المصرية عضوا في المحكمة العليا المكونة من خمسة اعضاء
يرأسها قاضي مصر (م ٧) ونصت كذلك على اشتراك مفتى الديار المصرية في لجنة اختيار القضاة
ومفتى المديرية في تأديبهم .

٤ - نصت المادة ١٠٠ على أن تقتصر اعمال المفتين على افتاء المحاكم الاهلية والحكومية والافراد في غير
القضايا المنظورة امام المحاكم الشرعية .

٥ - جاء نص المادة ١٨ / من لائحة ١٩١٠ م بأنه : " فيما عدا محكمة المحروسة (القاهرة) يؤدي كل
نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها " .

كما جاءت المادة ٣٧٧ / من هذه اللائحة مقرر أن أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء
تكون قاصرة على المحاكم الاهلية والحكومية والافراد في غير القضايا المنظورة امام المحاكم الشرعية وليسست
المحاكم مقيدة بفتوى أيا كانت ، وذات المعنى قرره المادة ٣٧٦ / من اللائحة الشرعية رقم ٧٨ لسنة
١٩٣١ م .

٦ - اختيار وتعيين مفتى الديار المصرية :

جرى نص المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادرة بأمر عسك
في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ م ما يلي :

" انتخاب قاضي مصر يكون منوطا بتنا وتعيينه يكون حسب القواعد المتبعة وانتخاب وتعيين مفتى الديار
المصرية يكون منوطا بتنا وأمرنا بالطرق المتبعة " . وقد ألغيت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة
١٩١٤ بالغاء وتعديل بعض مواد هذه اللائحة .

وجاء في المذكرة الايضاحية في صدد الغاء المادة العاشرة من لائحة سنة ١٨٩٧ م ما يلي :

" والغيت المادة ١٠ / بفقرتها : وكانت الأولى تنص على الاجراءات الخاصة بتعيين قاضي مصر ،
أما الفقرة الثانية فأنها تنص على ما يتعلق بتعيين مفتى الديار المصرية وأنه وأن كان مفتى الديار المصرية

موظفا تابعا لوزارة الحنفية ، الا أنها ترى أن لائحة المحاكم الشرعية ليست محلا للنص على اجراءات تعيينه ، لان هذه الوظيفة لاعلاقة لها بأعمال المحاكم الشرعية .

وهذا الذى قالته المذكرة الايضاحية سائغ بعد ان لم يعد مفتى الديار المصرية عضوا في المحكمة العليا الشرعية بمقتضى تشكيلها الذى نص على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤ م وجرت عليه لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٤١ م .

وجرى العمل بعد هذا على ما كان مقررا في المادة الملغاة لمعين مفتى الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة باختياره بالطرق المتبعة . على أنه قد نص في قانون الاجراءات الجنائية على أنه في حالة خلو وظيفة المفتى أو غيابيه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه . (١)

وتدل نصوص الأوامر واللوائح على الوجه السابق على أنه كان لكل مديرية أو ولاية مفت ، ولوزارة الحنفية مفت ، ولوزارة الأوقاف مفت ، وفق كل هؤلاء مفتى السادة الحنفية ، أو مفتى الديار المصرية ، وأن الفتوى في القضايا كانت ملزمة للقضاة حسب لوائح ١٨٥٦ م ، ١٨٨٠ م ، ثم لم تعد ملزمة للقضاة في المحاكم الشرعية طبقا للائحة ١٨٩٧ م وبعد إعلانها بالقوانين أرقام ٢٥ لسنة ١٩٠٩ م - و ٣١ لسنة ١٩١٠ م و ١٢ لسنة ١٩١٤ م ، ثم الاستعاضة عن كل هذه القوانين باللائحة الأخيرة بالرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١ م .

هذا وبإلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م لم يعد في المحاكم الابتدائية افتاء وصارت أعمال الفتوى سواء للحكومة أو للأفراد وللهيئات مقصورة على مفتى الديار المصرية في القاهرة .

وما يجدر التنويه عنه أنه منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بقانون إلغاء المحاكم الشرعية آلت إلى دار الافتاء ، الا شهادات التى كانت من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وهى شهاد خروج المحمل بكسوة الكعبة الشريفة وكسوة مقام الرسول صلى الله عليه وسلم ومقدار المبلغ النقدى المهدى من الاوقاف إلى فقراء الحرمين الشريفين (الصرة) ، وأشهاد وفاء النيل ، الذى بمقتضاه يحق شرعا للدولة جباية ضرائب الأراضى الزراعية ، وقد توقف هذان الاشهادان حيث كسان آخر اشهاد بخروج المحمل في ٢٦ من ذى القعدة ١٣٨١ هـ - أول مايو سنة ١٩٦٢ م بسبب خلافات سياسية بين مصر والمملكة العربية السعودية في ذلك الوقت امتنعت السعودية بسببه عن التصريح بدخول الكسوة من مصر . وكان آخر اشهاد بوفاء النيل في ١٢ من رجب ١٣٩٢ هـ ٢١ أغسطس ١٩٧٢ بسبب حجز مياه فيضان النيل بالسد العالى فوق أسوان بعد هذا التاريخ .

كما كان من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية استطلاع أهله الشهر القمرية التى فيها مواسم دينية - وهى أشهر المحرم ، ربيع أول ، رجب وشعبان ومضان وشوال وذو الحجة صار هذا من اختصاص دار الافتاء منذ إلغاء المحاكم الشرعية تقوم به الآن .

ثالثا : ضوابط الفتوى في قضايا الإعدام :

تحيل محاكم الجنايات وجها القضايا التي ترى بالاجماع أنزال عقوبة الإعدام بمقتضاها ، وذلك قبل النطق بالحكم تنفيذا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وهنا تنفسح أمام المحكمة معايير الاثبات الجنائي على ما تفصح عنه المادة ٣٠٢ - إجراءات إذ جرت عبارتها بأن :

" يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة أو الإكراه أو التهديد به ، يهدر ولا يعمل عليه " .

وفي هذا النص نجد عبارة " يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته " - هذه الحرية غير المحددة إلا بالقواعد العامة التي أشارت المادة إلى بعضها ، تعطى المحكمة معايير واسعة في الاستدلال بينما طرق الاثبات في فقه الاسلام جاءت مقننة ذات أبعاد وشروط ينفى على القاضي التثبت من توافرها في الشهادة يشترط النصاب ، أي عدد الشهود ، وأوصاف أخرى يلزم توافرها في الشهود ، وكذلك في الاقرار والانكار واليمين وغير هذا من الطرق ما هو مبين في موضعه من كتب فقهاء المسلمين ، وهذا لا يكون للقاضي تكوين عقيدته بكامل حريته بل في نطاق الأدلة ، كل دليل بشروطه ، ومن الأدلة التي قال بها الفقهاء يعمل بها في الفتوى القرائن التي تنطبق بها الوقائع والأوراق ، أي القرائن القاطعة .

ومن هذا يمكن القول بأن ضوابط الفتوى في قضايا الإعدام تتلخص في أن المفتي حين يفحص القضية المحاللة إليه من محكمة الجنايات ، إنما يدرس الأوراق منذ بدايتها ، فإذا وجد فيها دليلا شرعيا ينتهي حتما ودون شك بالمتهم إلى الإعدام ، أفتى بهذا الذي قام عليه الأدلة .

فعمل المفتي هو عرض الواقعة والأدلة التي تحملها أوراق الدعوى على أنواع وشروط الأدلة ومعاييرها في الفقه الاسلامي ، ودون الالتزام بمذهب معين ، بل عند اختلاف الفقهاء يختار الرأي الذي يمثل العدالة لصالح المجتمع ذلك لأنه لكل دليل شروطه التي يلزم توافرها حتى يؤخذ به قضاء على ما هو مبين في موضعه من كتب الفقه وهذا هو منشأ الاختلاف الذي قد يقع ، وكثيرا ما يقع ، بين الفتوى في بعض قضايا الإعدام ، وبين الرأي الذي انتهت اليه المحكمة ، لأن مستقى الدليل وضوابطه تختلف اختلافا بينا في القوانين الوضعية المعمول بها عنها في الفقه الاسلامي المستمد من الأصول الأصلية للإسلام .

وعلى سبيل المثال فإن الفعل الذي يؤدي إلى موت المجنى عليه تتفاوت عناصر تكييفه بأنه قتل عمد في الفقه الاسلامي عنها في القوانين السارية وليس ذلك اختلافا في تقدير الدليل ، بل وهو اختلاف في ذات الدليل وضوابطه

ومعاييرهم ، ففي فقه الاسلام يجرى القاضى فى الاستدلال على قواعد فى كل دليل بحسبه ، أما فى هذه القوانينيين فإن القساضى يحكم فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته فى نطاق القواعد القانونية العامة ومايجاز تصبح ضوابط الفتوى فى قضايا الاعدام هى : الالتزام بعرض الواقعة والادلة حسبما تحملها اوراق الجناية على الادلة الشرعية بمعاييرها الموضوعية المقررة فى الفقه الاسلامى ، وتكييف الواقعة وانها توصيفها قتلا عمسدا اذا تحققت فيها الاوصاف التى انتهى الفقه الاسلامى الى تقريرها لهذا النوع من الجرائم وهى اجمالا : القتل بـ : القتل ادى الى موت المجرى عليه نتيجة لفعل الجانى زاده القتل وسيلته وشبوت قصد القتل ، أما من الآلة المستعملة أو من الادلة القضائية كالاقرار والشهود وقصد احداث الخاة فاذا توافرت عناصر التكيف وقام عليها الدليل أو الادلة الشرعية كانت الفتوى بادانة المتهم بالاعدام ، أما اذا خرج ما تحمله الاوراق عن هذا النطاق كان الاعمال لقول عمر بن عبد العزيز رض الله تعالى عنه الذى صار قاعدة فقهية فى قضاء الجنایات لدى فقهاء المسلمين .

(لأن يخطئ ، الأمام فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة) لان القرآت حرم قتل النفس الانسانية بغير حق سواء كان هذا القتل عدوانا أو كان جزاء قصاصا . فوجب التحقيق من واقع الجريمة وتكييفها وقياس الدليل الشرعى على اقرار المتهم أياها حتى يقتضيه منه .

رابعاً : الجهاز الفنى والإدارى بدار الافتاء :

جرى العمل بدار الافتاء منذ أن أرتبطت بمنظارة الحقانية ، ثم وزارة الحقانية ثم وزارة العدل على أن يعاون المفتى عدد من العلماء بالفقه الاسلامى والاداريين .

وكان من الوظائف الرئيسية قيسها وظيفتة أمين الفتوى بدرجة - موظف قضائى - وهو المنوط به اعسداد الفتاوى للعرض على المفتى ، والمعونة فى البحوث الفقهية والقانونية .

ولكنة العمل الفنى كان ينتدب للعمل بدار الافتاء علماء فنيين بدرجة موظف قضائى من قضاة المحاكم الشرعية ودار الافتاء منذ الغاء المحاكم الشرعية تعتبر من الادارات الرئيسية فى ديوان وزارة العدل .
وتكون الجهاز الذى يعمل فيها الآن من :

- ١ - المكتب الفنى ، وأعضاؤه منتدبون من رجال القضاء ومن النيابة العامة ومن هذا المكتب انبثقت شعبتان :
أ - شعبة تبويب الفتاوى بمبادئها واعادتها للنشر ، ومهمتها تبويب الفتاوى واستظهار مبادئها ، واختيار ما ينشر منها من واقع السجلات الموجودة بمكتبة الدار منذ سنة ١٣١٣ - ١٨٩٥ م وقصد نفذ النشر فعلا وصد رغبها لأن اثنا عشر جزء تحت عنوان الفتاوى الاسلامية من دار الافتاء المصرية .
وهذه المرحلة من النشر تحوى المختار من فتاوى (المتنوع) أى ما عدا الوقف والمواريث فانه لكسل

من هذين النوعين مجموعة مستقلة .

ب — شعبة اعداد الاسئلة الواردة لدار الافتاء للعرض على الفتى ، ومعاونته في البحوث الفقهية والعلمية والقانونية ، التي تتطلبها المسائل المعروضة للبحث .

٢ — المكتب الادارى :

يرأسه سكرتير عام تالدار ، ادارى وعدد من الباحثين والاداريين يتكون من قسمين :

أ — قسم السجلات والمكتبة

ب — قسم السكرتارية .

وهذا التنظيم جرى وفقا للقرارات الداخلية التي اصدرها الفتى في السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

هذا وليس لدار الافتاء ميزانية مالية مستقلة ولكنها ، كما تقدم القول معتبرة من ادارات ديوان وزارة العدل .

دار الافتاء ودورها في تدريب المفتين للمسلمين :

تستقبل دار الافتاء وفدا من قضاة الاحوال الشخصية في البلاد العربية الاسلامية للتدريب فيها على اعمال الافتاء فنيا واداريا .

ومنهج هذا التدريب حسب قرار الفتى رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ م يشمل دراسة الفتوى واعمالها الفنية والادارية والمكتبية ، والعمل على ترتيب لزيارتهم للمحاكم وذلك لاشتغالهم في بلادهم اصلا بقضاة الاحوال الشخصية

احصاء بعدد وأنواع القضايا والفتاوى خلال فترة المسح ١٩٥٢ — ١٩٨٠ م :

بينها الجدول المسرفق ، مع ملاحظة أن من بينها فتاوى الى افراد وجهات عديدة من العالم الاسلامى اى من خارج جمهورية مصر العربية .

وهذا البيان يتضح — عملا — المهام المنوط بدار الافتاء ، والنوعيات التي تواجهها بالبحث والدراسة والتدريب ، وهذه المهام ليست مفصلة قانونا ، وإنما استقرت عملا .

جدول رقم (٧٤)
كشف بعدد قضايا الجنائي (الأعدام) والفتاوى بأنواعها المختلفة في المرحلة الزمنية
من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ بما يتنطوى عليه من مراحل ثلاث.

المرحلة	نوع القضايا أو الفتاوى	عدد ها	ملاحظات
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	قضايا جنائي (أعدام)	١٠١	كانت قضايا الأعدام في محاكم الجنايات بالاقاليم من اختصاص السادة نواب رؤساء المحاكم الابتدائية الشرعية باعتبارهم كانوا مفتيين في دوائهم فيما قبل أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بقانون إلغاء المحاكم الشرعية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فكما كانت دار الافتاء قبل هذا التاريخ مختصة فقط بدائرة محكمة جنايات القاهرة ثم صارت مختصة بقضايا الأعدام على مستوى محاكم جنايات الجمهورية من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	قضايا جنائي (أعدام)	٩٥	
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠	قضايا جنائي (أعدام)	٧٦	
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	فتاوى ميراث	١١٦٨٨	تشمل هذه الفتاوى تقسيم التركات ميراثا ووصية واجهية .
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	فتاوى ميراث	٥٣٥٢	
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠	فتاوى ميراث	١٩١٦	
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	فتاوى الوقف	٧٦٢	يلاحظ أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء الوقف على غير الميراث المعمول به من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد أنهى الاوقاف الاهلية والفتاوى التي ترد انما تتعلق فقط بالاستحقاق وتفسير شروط الواقفين .
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	فتاوى الوقف	١٨٧	
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من سنة ١٩٧٣ الى ١٩٨٠	فتاوى الوقف	٣٤	
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	فتاوى متنوع	٢٨٠٢	تشمل اصطلاح المتنوع الافتاء في جميع المسائل الشرعية المختلفة عدا المواريث والوقف ومن أمثلة فتاوى المتنوع الفتاوى في مسائل النفقة والزواج والرضاع والحضانة والطلاق والوصايا والهيئات وعقود البيع والاجارة والرهن والمعاملات التجارية ومسائل الحلال والحرام بوجه عام .
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	فتاوى متنوع	١٤٨١	
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠	فتاوى متنوع	٧٤٧	
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	فتاوى المصالح	٣٠٧٧	فتاوى المصالح التي ترد من الجهات الحكومية والهيئات العامة في جميع المسائل من متنوع ومواريث ووقف ووصية وأحداث وأحوال شخصية مال . والمعاملات التجارية والجملة تشمل هذه الفتاوى كل الانواع المتداولة في استفتاءات الافراد غير أنها بناء على طلب رسمي .
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	فتاوى المصالح	٩٠٣	
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠	فتاوى المصالح	١١٧	

البحث الرابع الشهر العقارى والتوثيق

تمهيد :

يعتبر نظام الشهر من أوثق الأنظمة اتصال بمصالح الجماهير ، فهو ينظم شأنا هاما من شئونهم حينما ينزلون على حكمه بموجب شهر تصرفاتهم التى يرد على عقارتهم .

وتأتى تشريعات التوثيق فى مقدمة القوانين التى تمس مصالح الجماهير إذ ينزلون على حكمها فى توثيق تصرفاتهم العقارية والمنقولة .

وقد عرفت مصر نظاما للشهر ونظاما للتوثيق منذ العصر الفرعونى ، واستمر التطور الى أن بلغ مسداه بتركيز هذين النظامين فى هيئة مستقلة واحدة هى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

وليس ثمة شك فى أهمية الدراسة التى تتناول نظام الشهر والتوثيق فى مصر وهو مادة لاجتماع لجنة العدالة بالمركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية الى أن تجعلها ضمن الانظمة التى تقوم بمسحها ودراستها ومسحها الى التطوير المتقدم والتقدم المنشود .

وستتناول هذه الدراسة ما يأتسى :

- أولا : التطور التاريخى لنظام الشهر والتوثيق فى مصر .
- ثانيا : نظام الشهر .
- ثالثا : نظام التوثيق .
- رابعا : الطبيعة القانونية لأعمال الشهر والتوثيق .

أولا : التطور التاريخى لنظام الشهر العقارى والتوثيق فى مصر :

عرفت مصر القديمة نظام التوثيق والشهر إذ كانت هناك مكاتب للتوثيق تعرف بمكاتب الاختام ، وكانت العقود الرسمية تحرر بتوقيع الطرفين والشهود ثم تعطى صورة منها الى كل من الطرفين (١) .

وقد ذهب المصريون القدماء فى نظام التسجيل الى أبعد مما ذهبت اليه التشريعات الحديثة فلم يسم

(١) الشهر العقارى علما وعلا ، الدكتور محمود شوقي ، ١٩٥١ ص ٧ .

يكتفوا بتسجيل العقود النافذة للملكية وحقوق الارتفاق فحسب ، بل ذهبوا الى تسجيل العقود الشخصية كعقود الايجار وتنازل المؤجر عن حقه قبل المستأجر واجاره العمل والالتزامات التي من شأنها نقل حق الملكية من شخص الى آخر وكانت سجلات التسجيل في متناول اطلاع الكافة وكان في مقدور كل شخص أن يحصل على مستخرج من العقد المسجل . (١)

وأثبتت البحوث التاريخية وجود مصلحة تقوم على مسح الاراضى منذ عهد الاسرة الاولى وكانت مهمتها احصاء الملكيات والملاك ورصد كل سند نافذ للملكية في سجلاتها التي يطلق عليها " حجات " وكان يطلق على التسجيل اسم " أبى - رن - ف " . (٢)

وقد تعرضت مصر - قبل الفتح الاسلامى لكثير من الغزوات المتتابعة والتي قام الغزاة بإتلاف جميع الانظمة التي كانت قائمة بوادى النيل ومن بينها نظام الشهر العقارى ، فزال واندثر كل اثر للتسجيل واصبح العقد الذى يبرمه المتعاقدون كافيا لنقل الملكية .

في العصر الاسلامى كانت اراضى مصر مملوكة ملكية كاملة ، رقة وانتفاعا لأصحابها المالكين لها قبل الفتح العثمانى يتصرفون فيها بكافة انواع التصرفات ، تحكم تصرفاتهم احكام الشريعة الاسلامية . (٣)

وطبقا لأحكام الشريعة الاسلامية فان العقار والمنقول سواء من حيث نقل الملكية اذا لم يضع فقهاء الشريعة الاسلامية نظاما معيناً يمكن معه التفرقة بين ملكية العقار والمنقول على السواء فحيازة العقار كسكنى الدار أو حراثة الاراضى مثلا هي قرينة على ملكية العقار . (٤)

ولكن ليس معنى ذلك أن الشريعة الاسلامية لم تعرف وسيلة الشهر للتصرفات العقارية بل نظمت احكام الشريعة الاسلامية تلك الوسيلة بالعقد الذى يفى بحالة المجتمع الاسلامى فقد قال الله تعالى فى كتابه العزيز " يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكما كاتب بالعدل ولا ياب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احداهما فتذكر احداهما لاخرى ولا ياب الشهداء ان تدعوا ولا تستثموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى اجله ذلكم أقسط عند الله وأقيم للشهادة وأدنى الا ترتابوا الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح الا تكتبوها وأشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وان تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله وعلمكم الله والله بكل شئ عليم " .

(١) الشهر العقارى علما وملا / المرجع السابق / ص ٤.

(٢) الشهر العقارى علما وملا / المرجع السابق / ص ٣.

(٣) الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة / دراسة مقارنة فى القوانين الوضعية والتشريعية والاسلامية / ١٩٧٤ ص ٢٥٣

(٤) الملكية العقارية فى العراق مع مقارنة بالقانون المدنى العربى المصرى والسورى الجزء الاول / الحقوق العينية الاصلية سنة ١٩٦٤ / ص ١٦٨.

"وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فان امن بعضكم بعضاً فليؤد الذي اؤتمن امانته وليتسق الله ربه ولا تكتموا الشهادة وامن يكتسبها فانه اثم قلبه والله بما تعملون عليم" (١)

وقد تضمن هذا النص القرآنى ٥ المعروف بأية المدانية ٥ قواعد واجراءات الشهر والتوثيق (٢) ٥ حقيقة ان فقهاء المسلمين فى العصر الاولى للاسلام يجدوا ما يبرر او يدعو لوضع قواعد خاصة لشهر التصرفات العقارية نظرا لما يقوم عليه النظام الاسلامى من اساس دينى واخلاقى يتنافى مع الاخلال بالعقود التى تحت القرآن الكريم على الوفاء بها فى قول الله تعالى "يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود" (٣) أى ان عدم سن قواعد خاصة لشهر المعاملات العقارية لم يكن قصورا من فقهاء المسلمين الاولين كما فهم البعض لهذا فانه عندما اغفل الناس التمسك بأداب الدين والاخلاق وسدت امامهم وظهر فى تصرفاتهم الكثير من الغش والتضليل والخداع واصبح مجرد الاشهاد على البيع غير كاف لحماية وتأمين المعاملات العقارية سارع فقهاء المسلمين من المذهب الحنفى فى اواخر عهد الخلافة العثمانية الى وضع قواعد لشهر التصرفات العقارية تمثلت فى قانون الاراضى العثمانى ٥ وقد هذه التصرفات فى الدفاتر الحقانية التى أسفر عنها هسل الهيئة التى قامت بتشكيلها الدولة العثمانية من كبار العلماء وكبار رجال الدولة واستمرت فى عملها خمسا وخمسين سنة من سنة ١٩٥٥ هـ الى سنة ١٠١٠ هـ بل ان الخلافة العثمانية وصلت فى مجال شهر التصرفات العقارية الى أبعد ما وصلت اليه الدولة الحديثة ٥ حيث أنشأت الدولة العثمانية فى سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨) (٤) وزارة خاصة سميت وزارة الدفتر الخاقانى مهمتها تسجيل العقارات والمعاملات المتعلقة بها وإدارة عقارات الدولة والمحافظة على السجلات العقارية (٥) ذلك ان مبادئ الشريعة الاسلامية تقضى بوجوب الاستجابة لاي تغيير أو تقييد أو تخصيص طالما انه يتفق مع روح الشريعة ولا يخالف أصولها ومبادئها العامة ولا يتعارض مع نص وجوبى فى القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة ٥

وما يجدر التنويه به أن قانون الاراضى العثمانى والدفاتر الحقانية لم يكن معمولاً بهما فى مصر التى كانت فى ذلك الوقت قد انسلخت من الدولة العثمانية وخضعت لحكم محمد على ٥ وكانت الشريعة الاسلامية هى التى تحكم المعاملات العقارية فى مصر فى العصر الاسلامى قبل صدور التقنين المدنى القديم ولم تكن هذه الشريعة تتطلب أية اجراءات لشهر المعاملات العقارية ٥

- (١) سورة البقرة الايتان ٢٨٢ ٥ ٢٨٣.
- (٢) السجل العينى المصرى المرجع السابق ٥ ٧٠.
- (٣) سورة المائدة الآية الاولى.
- (٤) الدكتور محمد عبد الجواد محمد ٥ نظام التسجيل العقارى فى الجمهورية العربية الليبية بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التى نظمتها جامعة العربية فى القاهرة سنة ١٩٧٢ لدراسة قوانين الشهر العقارى فى البلاد العربية راجع اعمال الحلقة مجموعة وثائق نصوص الجزء العاشر ٥ ص ٢٦٣.
- (٥) الشيخ على الخفيف ٥ شهر العقار وتسجيل التصرفات وموقف الشريعة من ذلك بحث مقدم للحلقة المشار اليها، ص ٥٥٣ وما بعد هذا ٥

تطور نظام الشهر العقارى فى مصر فى العصر الحديث :

قبل صدور التقنين المدنى القديم — التقنين المدنى المختلط فى سنة ١٨٧٥ والتقنين المدنى الوطنى سنة ١٨٨٣ — لم يكن هناك فى مصر نظام معروف لشهر حقوق العينة وقد كانت الشريعة الاسلامية هى المعمول بها فى ذلك العهد مع تشريعات خاصة اكثرها تجارية ولم يصدر اى تشريع يضع نظاما للشهر ، وقد قضت المحاكم المختلطة بأن الشريعة الاسلامية هى التى تسرى على عقود البيع فيما بين الاهالى قبل صدور التعيينات الحديثة (١) وبأنه يكفى لانعقاد البيع توافق الايجاب والقبول على المبيع والتمن • (٢)

على أنه بما خفف من عيوب تنظيم شهر الحقوق العينية نظام ادارى وضع لجبى الضرائب العقارية عسرى بنظام المكلفات (٣) ، فقط كانت الاراضى فى عهد محمد على تملكها الدولة ولم يكن للأفراد الا حق الانتفاع بها انتفاعا مؤقتا فى نظير جعل سنوى يقابل الضريبة العقارية وكان حق الانتفاع هذا ينتهى حتما بالموت ، ولا يستطيع صاحبه أن ينزل عنه لآخر فى حال حياته ثم أبيع بعد ذلك للأفراد النزول عن حق الانتفاع ، وفى ١٨٥٨ أصدر سعيد باشا — لائحته المعروفة وجعل الزرع الحق فى التصرف فى اراضيهم بالبيع والرهن وغير ذلك من التصرفات كما جعل الارض تنتقل بالميراث الى ورثة صاحب الحق فيها وتم نقل الحقوق على الارض فى حال الحياة بحجسة رسدية وحررها القاضى الشرعى بحضور شهود ، وبعد ترخيص من المديرية وكان القاضى الشرعى قبل أن يحرر الحجة ينقل الحق بتحقيق من صحة الحجج السابقة التى صدرت للبائع ، ثم يحرر الحجة بعد ذلك فى دفتر اعد لتقييد التصرفات ثم تجبى بعد ذلك عملية التسجيل فى سجل خاص بالمديرية ، والغرض من هذه العملية اثبات كل تغيير فى شخص الملتزم بالضريبة — العقارية فى المكلفات فكان هذا النظام الذى وضع فى الاصل لتنظيم جبى الضريبة العقارية بواسطة المكلفات واثبات الاشخاص المتعاقدين الذين يلتزمون بدفع هذه الضريبة يستخدم فى الوقت ذاته كطريق لشهر الحقوق العينية ، اذ كان السجل الخاص بكل مدير علنيا يستطيع ذو الشأن الاطلاع عليه لمعرفة الحقوق التى تدرت على الاراضى •

وعند صدور تعينات المحاكم المختلطة والمحاكم الوطنية ، ادخل المشروع المضرى نظاما لشهر الحقوق العينية من النظام الفرنسى الذى كان قد ادخل فى فرنسا قبل ذلك قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ، فنقل عن هذا القانون القواعد والاحكام التى ضمنها القانون المدنى المختلط سنة ١٨٧٥ نقلا حرفيا ثم نقل هذه الاحكام بعد ذلك الى التقنين المدنى الاهلى سنة ١٨٨٣ •

هذا وقد تطلب المشرع فى المادة ٦٣٥ من التقنين المدنى الاهلى والمادتين ٧٦٥ — ٧٦٦ من التقنين

- (١) استئناف مختلط ٢٤ مارس سنة ١٨٩٢ م/٤ ص ٢١٦ .
- (٢) استئناف مختلط ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ م/١ ص ٣٤ .
- (٣) الوسيط فى شرح القانون المدنى ك الجزء الرابع ك العقد التى تقع على الملكية ، المجلد الاول البيسيع والمقايضة ، عبد الرازق محمد السيد ، ١٩٦٠ م/١ ص ٤٤٠ •

المدنى المختلط امساك نوعين من الدفاتر الهجائية ، النوع الاول يخص لاسماء الاشخاص الذين صدرت منهم التصرفات العقارية واجبة الشهر ، والنوع الثانى لاسماء الملاك السابقين المبينين بالعقد أو السند أو الحكم المراد تسجيله ولكنهم لم يسجلوا من قبل التصرفات التى الت بموجبها الملكية اليهم .

ونظرا لما كان يشوب نظام التسجيل فى التقنين المدنى القديم من عيوب فقد اجتمعت الكلمة على ضرورة ادخال نظام الشهر العينى أو السجل العقارى فى مصر تجنيسا لهذه العيوب .

وقد بدأت حركة الاصلاح هذه بمشروعين قد مشهما الحكومة فى سنة ١٩٠٢ الى اللجنة التشريعية الدولية هذين المشروعين كان الغرض منه توحيد جهات الشهر وتركيزها جميعها فى جهة واحدة وكان الغرض من المشروع الثانى ادخال نظام السجل العقارى فى مصر . وقد فرغت اللجنة التشريعية الدولية من دراسة المشروعين ، واقرتهما معا فى سنة ١٩٠٤ ولكن هذه المحاولة لم يعقبها تنفيذ بل بقيت الامور كما كانت من قبل ، وفى المشروعان اللذان اقرتهما اللجنة التشريعية الدولية على حالتينهما الى سنة ١٩٢٠ اذ شكلت لجنة لبحث موضوع ادخال السجل العقارى فى مصر فاعادت هذه اللجنة بحث المشروعين السابقين الذكر وانتهت الى اقرارهما مرة اخرى .

وقد وافق مجلس الوزراء فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ على تقرير هذه اللجنة الذى يقر المشروعين السابقين وشكل لجنة جديدة مهمتها دراسة الوسائل العلمية وتعيين الطرق المناسبة للوصول الى تحقيق الاصلاح المرجو ، وقد رأت هذه اللجنة بعد دراسة عملية ارجاء ادخال نظام السجل العينى حتى يتم التمهيد له باصلاحات ضرورية تجعل تنفيذ امره امرا ميسرا واقترحت تحقيقا لهذا الغرض مشروع قانون يدخل اصلاحات جوهرية فى نظام الشهر تمهيدا لادخال نظام السجل العقارى وعرض مشروع القانون على الجمعية التشريعية المختلطة ليكون نافذا على الاجانب فوافقت عليه فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ فصدر بناء على كل ذلك قانون التسجيل فى ٢٣ يونيو ١٩٢٣ وهما قانونان يشتملان نصوص واحدة احدهما قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وسرى على المحاكم الوطنية ، والاخر قانون ١٩ لسنة ١٩٢٣ وسرى على المحاكم المختلطة وقد جعل مبداء سريان قانون التسجيل اول يناير سنة ١٩٢٤ أما المحررات الثابتة التاريخ قبل اول يناير ١٩٢٤ فتخضع فى شهرها لنصوص التقنين المدنى السابق .

واذا كان قانون التسجيل قد قطع مرحلة التمهيد لادخال نظام السجل العقارى فى مصر تحقيقا للغرض الذى من اجله كما جاء فى ديباجته فانه لم يقطع الطريق الى نهايته بل ترك دون علاج كثيرا من عيوب نظام الشهر الذى قرره نظام التسجيل فى التقنين المدنى السابق .

واذا كانت الظروف لم تكن مواتية عند قانون التسجيل فانه عندما تقرر الغاء نظام الامتياز الاجنبية فى مصر ودخلت فى مرحلة انتقالية مدتها اثنتى عشرة سنة من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٤٩ تمهيدا لالغاء نظام الامتيازات الغاء تاما فقد كانت الظروف مواتية للنظر فى توحيد جهات الشهر حتى قبل الغاء نظام الامتيازات وفى اثناء الانتقال وقد اوشكت على الانقضاء .

هذه الظروف هيأت الجولا إصدار تشريع جديد يعالج العيوب التي تركها قانون التسجيل دون عسلاج في نظام الشهر فصدر قانون تنظيم الشهر العقاري وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في ١١ من شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ليكون معمولاً به ابتداءً من أول يناير ١٩٤٧ وهذا هو التشريع المعمول به في الوقت الحاضر في معظم أنحاء جمهورية مصر العربية .

وتحقيقاً لأمل طالما راود رجال القانون بلغ الشرط مداه وبدأ مرحلة الشهر العيني في مصر من الناحية النظرية في ١٩٦٤/٣/٢٤ بصدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني وعلى الرغم من أهمية نظام السجل العيني الذي يعتبر كما نقول المذكرة الإيضاحية لقانون السجل العيني ثروة في نظام الشهر انه يترتب على تطبيقه تغيير جذري في أنظمة التسجيل القائمة . ومن هنا فان هذا النظام كان أمنية ينشد ها كل مشغل بالقانون أو بآلية التسجيل وظلت هذه الامنية تراودهم مدة ستين عاماً منذ انعقدت أول لجنة في سنة ١٩٠٤ لتعديل نظام التسجيل في مصر وكانت مذكرات اللجان المتعاقبة تذخر بمزايا هذا النظام مناشدة الحكومات المختلفة قبل الثورة العمل على تطبيقه الى أن قدر له أن يرى النور على يد حكومة الثورة بعد هذه الاحقاب الطويلة وعلى الرغم من هذه الاهمية فان قانون السجل العيني لم يخرج الى حيز التنفيذ الا في ١٩٧٦/٣/١ م حيث صدر أول قرار لوزير العدل باختصار ثلاثة قرى بمحافظة الفيوم للبدء في تنفيذ نظام السجل العيني فيها اعتباراً من ١٩٧٦/٣/١ وذلك بعد أن صدر قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني .

نظم التوثيق في مصر في العصر الحديث :

كانت مصر أول الحضارات أخذاً بنظام التوثيق ، وكانت الوثيقة تعرف عند المصريين القدماء باسم (اميسوت) بمعنى العقد السري في اصطلاح لغة العصر وكانت ديداجة العقود قريبة الشبه الى حد ما بما يجرى حالياً في العقود الموثقة وقد عنيت جميع التشريعات في مختلف البلاد بالتوثيق بسبب اهميته كوسيلة لتنظيم المعاملات واقامتها على اساس وطيء لاظهار ارادة المتعاقدين واضحة جلية في معاملتهم والمحافظة على المحورات التي تثبت بها وصياتها على مر الازمان .

ولم يفت المشرع المصري الالتفات الى هذه الاهمية فضمن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة عام ١٨٨٠ نص على توثيق جميع الشهادات ، كما نص على ذلك في التعديلات الصادرة في سنتي ١٨٩٧ و ١٩١٠ و ١٩٣١ .

ولما انشئت المحاكم المختلطة اشارت لائحة ترتيبها الى ان التعهدات والهبات وعقود انشاء الرهن والعقود الناقلة للملكية التي تتم أمام كاتب المحكمة الابتدائية يكون لها قوة العقود الرسمية وانه وان كان التوثيق لم ينص عليه بلفظ في هذه اللائحة الا انه قد وضع لائحة تنظيم اجراءاته في فبراير سنة ١٨٧٦ وجرى العمل على أن يتم بالتوثيق أحد كتاب المحكمة .

وعند انشاء المحاكم الوطنية نص في لائحة ترتيبها على أن كتاب المحاكم الابتدائية يجب عليهم تحرير جميع

العقود ويكون لها قوة العقود الرسمية ولكن هذا النص ظل معطلا من حيث الامر الواقع من استثناء بعض الاقترارات الرسمية في بعض الحالات وفي سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ٦٨ في ٢٩ يونية ١٩٤٧ بشأن التوثيق ونصت المادة ١٤/ منه على أن يعمل به من أول يناير التالي بالجريدة الرسمية ودا تنفيذ أول يناير ١٩٤٨ .

الجهة القائمة على نظام الشهر والتوثيق في مصر في الوقت الحاضر :

قبل صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ كان شهر التصرفات العقارية يتم أمام ثلاث جهات :

أولا : المحاكم المختلطة :

وكانت ذات اختصاص عام عدا أحكام الوقف .

ثانيا : المحاكم الشرعية :

اختصت بتسجيل العقود الناقلة للحقوق العقارية والمقررة كالرهن الحيازي دون الرهن الرسمي

ثالثا : المحاكم الأهلية :

وقد نصت المادة ٤٧ / من لائحة ترتيبها على أن يختص قلم الكتاب بدفاتر للرهنات والتسجيل والقيود ولكن النص لم ينفذ إذ لم يوجد بهذه المحاكم غير دفاتر لتسجيل الاوراق والاحكام المنصوص عليها في المادتين ٤٠ و ٥٩٠ من قانون المرافعات القديم .

وهذا التعدد في جهات الشهر كان يقوم أيضا بالنسبة للتوثيق حيث اختصت المحاكم الشرعية والمختلطة والأهلية وظل الوضع كذلك الى أن صدر القانون رقم ٦٨ / ١٩٤٧ بشأن التوثيق فتوحدت جهة التوثيق كما توحدت جهات الشهر في مصلحة واحدة وأصبحت عمليات الشهر والتوثيق تتم في مصلحة واحدة وهي مصلحة الشهر العقاري والتوثيق والتي صدرت بتنظيمها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ اذا قضت المصلحة العامة وضع قواعد من شأنها أن تكفل حسن سير العمل بهذه المصلحة وترفع من مستوى الخدمة العامة وتوفر مزيدا من الضمانات لأعضائها ولموظفيها على أن يسرى مع هذه القواعد والضمانات مالا يخالفها من احكام قانون العاملين المدنيين في الدولة .

وطبقا لهذا التنظيم تكون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق مصلحة قائمة بذاتها وتتبع وزارة العدل .

وتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من مديري الادارات والاعضاء الفنيين ويلحق بها العدد اللازم من الاداريين والكتابيين .

يعين كل من الامين العام والامناء المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العدل ويعين باقي الاعضاء بقرار من وزير العدل أخذ رأي المجلس الاعلى للمصلحة والذي يشكل برئاسة وكيل الوزارة المختص بعضوية

الامين العام وثلاثة من الاعضاء من الدرجة الاولى على الاقل يعينهم وزير العدل - بناء على اقتراح وكيل الوزارة المختص وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

ويحلف الامين العام والامناء المساعدون وسائر الاعضاء قبل مباشرة اعمالهم يمينا بان يؤدوا اعمالهم بالذمة والصدق ويكون الحلف امام وزير العدل .

وتقوم المصلحة بتطبيق كافة القوانين التي تتعلق بالبنية الاساسية للملكية العقارية ومن اهم هذه القوانين التقنين المدني وقانون الرافعات وقانون الاثبات ومجموعة القوانين المتعلقة بنظام الشهر العقاري وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٧ و ١١١ لسنة ١٩٥٠ و ٨٢ لسنة ١٩٥٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ و ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ومجموعة القوانين المتعلقة بالتوثيق وهي القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادتين ٧ و ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ومجموعة من القوانين التنظيمية منها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم الوكالة في اعمال الشهر والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ بنظام العاملين المدنيين في الدولة رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة ، وكذلك مجموعة القوانين المكملة لتشريعات الشهر والتوثيق ومنهجه القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية وتعديله بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية والقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ باستثناء بعض البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية من بعض احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣ بجواز حق شهر وتوثيق بعض التصرفات والمحور وجواز وقف بعض الودائع والامانات المودعة خزائن المحاكم وكذا بعض مجموعات قوانين الاصصلاح الزراعي والوقف والحجر والاحوال الشخصية وتنظيم الملكية والاحوال المدنية والقوانين المتعلقة بالنواحي الاقتصادية وتشريعات الرسم والتشريعات المتعلقة بالسكان والعراق والجمعيات والمؤسسات الخاصة والشركات العامة والضرائب ونزع الملكية .

وتتميز مصلحة الشهر العقاري بانها مصلحة قانونية بحكم طبيعة اعمالها وانتمائها الى وزارة العدل ومن ثم اعتبر اعمالها نظيرا للاعمال القضائية وهي مصلحة جماهيرية تقوم بخدمات واسعة للمواطنين عن طريق وحدتها المنشأة في ارجاء الجمهورية وهي مصلحة وثائق سواء ما تعلق منها بالشهر او التوثيق واخيرا تعتبر مصلحة الشهر العقاري مصلحة ايراد بما يحققه دخل الرسم من ملايين الجنيهات ولم يكن غريبا أن تستعين بها مصلحة الضرائب في استيفاء مطلوباتها على التصرفات العقارية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ بتحقيق العدالة الضريبية .

ثانيا : نظام الشهر :

يتنوع نظام الشهر الى نوعين نظام الشهر الشخصى ونظام السجل المبنى وتعرف مصر كلا النظامين وبحكم الاول القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وما ادخل عليه من تعديلات ، وبحكم الثانى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ .

ونتناول هذين النظامين على التوالى :

١ - نظام الشهر الشخصى :

يتم شهر الحقوق العقارية على اساسه وفقا لاسماء الاشخاص وليس وفقا لمواقع الايمان فى سجلات معدة لذلك والدول التى تأخذ بهذا النظام فرنسا ولجيكيا ومصر وغيرها ، ومعيب هذا النظام انه لا يوفر للملكية العقارية الحماية الكافية حتى تقوم بوظيفتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى تلقى الضوء على هذا النظام وتتناول على التوالى المحررات واجبة الشهر واختصاص مكاتب الشهر العقارى واختصاص مأموريات الشهر العقارى والاقلام المساحية ثم تلقى الضوء على معيوب هذا النظام .

المحررات واجبة الشهر :

جمع القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى بين المحررات التى تخضع فى شهرها لنظام التسجيل وتلك التى تخضع لنظام القيد .
فالمحررات التى تخضع لنظام التسجيل استقصاها القانون فى التصرفات سواء كانت منشئة أو كاشفة وقد تناولت المادتان ٩ و ١١ التصرفات المنشئة والتصرفات الكاشفة وجعل الجزاء على عدم التسجيل فى التصرفات المنشئة أن الحق العيني لا ينتقل الى الغير ولا فيما بين المتعاقدين أما التصرفات الكاشفة فيترتب على عدم التسجيل أن الحق العيني لا يكون حجة على الغير فقط والحق بالتصرفات المنشئة والتصرفات الكاشفة الايجارات والسندات التى ترد على منفعة العقار اذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بالاجرة مقدما لاكثر من ثلاث سنوات وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك فنصت المادة التاسعة على أن جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تقييده أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية وترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن . ونصت المادة العاشرة على أن جميع التصرفات والاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية يجب كذلك تسجيلها وترتب على عدم التسجيل ان هذه الحقوق لا تكون لها حجة على الغير ، ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها اموالا موروثة . ونصت المادة ١١ على انه يجب تسجيل الايجارات والسندات التى ترد على منفعة

العقار اذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالفات والحالات باكثر من اجرة ٣ سنوات مقدما وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك وترتب على عدم تسجيلها انها لا تكون نافذة في حق التأسيس فيما زاد على مدة ٩ سنوات بالنسبة الى الايجارات والسندات وفيما زاد على اجرة ثلاث سنوات بالنسبة الى مخالفات والحالات *

وتناولت المادة : ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقاري واقعة مادية لا تصرف قانوني وهي واقعة الارث فاخضعتها للشهر لما في شهرها من أهمية بالغة اذ هي من اكثر الاسباب شيوعا في نقل الملكية فنصت على أنه يجب شهر حق الارث بتسجيل اشهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية او غيرها من السندات المثبتة لحق الارث مع قوائم جرد التركة اذا اشتملت على حقوق عينية عقارية وذلك بدون رسم والى ان يتم هذا التسجيل لا يجوز شهر اي تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق ويجوز ان يقتصر شهر حق الارث على جزء من عقارات التركة وفي هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحده يبنى على اساسها تصرفات الورثة *

وقد بينت المواد من ٤٨ الى ٥٣ الاجراءات التي تتبع في شهر حق الارث واخضعت المادة ٤٩ الديون العادية لدائى التركة للشهر فنصت على أنه يجب التأشير بالمحركات المثبتة لدين من الديون العادية على الموثق في هامش تسجيل الاشهادات أو الأحكام السندات وقوائم الجرد المتعلقة بها ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ومع ذلك اذا تم التأشير في خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار اليه فاللدائن ان يحتج بحقبة على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهرة قبل هذا التأشير *

وتناولت المواد من ١٥ الى ١٧ الدعاوى الواجب شهرها وهي جميع الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف القانوني الذي يتضمنه المحرر واجب الشهر وجودا أو نفاذا فنصت المادة ١٥ على أنه يجب التأشير في هامش سجل المحركات واجبة الشهر لما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجودا أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الالفاء أو الرجوع فاذا كان المحرر الاصلى لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى * * * ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية أو التأشير بها على حسب الأحوال * كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد أو التأشير بها على حسب الأحوال كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقسوق عينية عقارية وتحصل التأشير والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وتيدها بجدول المحكمة ونصت المادة / ١٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ على أن يؤشر بمنطوق الحكم النهائي في الدعاوى المبينة بالمادة السابقة في ذيل التأشير الدعوى أو في هامش تسجيلها *

وتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام ونصت المادة ١٧ بعد تعديلها بالقانون سالف الذكر على أنه " يترتب على تسجيل الدعاوى المذكور بالمادة / ٥ أو التأشير بها أن حق المدعى اذا ما تقرر بحكم مؤشر منه طبقا للقانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء

من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها .

ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة .

ولا يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة على هذه الاحكام التى يتم التأشير بها بعد مضى خمس سنوات من تاريخ صيرورتها نهائية أو من تاريخ العمل بهذا القانون أيهما أطول .

والمحررات التى تخضع لنظام القيد جمعها قانون الشهر مع المحررات التى تخضع لنظام التسجيل فتناولتها المواد ١٢ ، ١٩ ، ٥٨ فأخضعتها لنظام القيد للحقوق العينية العقارية التبعية وكذلك تغيير الدائن الاصلى فى الديون المضمونة بتأمين عيني عقارى .

وأوجبت المادة ١٢ شهر التصرفات المتعلقة بحق عيني عقارى تبعى أى لتأمين عيني عقارى وذلك عن طريق القيد فنصت على أن " جميع التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية العقارية التبعية أو المقررة لها ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق القيد وترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير ، فوجب اذن قيد حق الرهن الرسمى وحق رهون الحياة العقارى وحق الاختصاص وحقوق الامتياز ودخل فى حقوق الامتياز حق امتياز بائع العقار فهذا الحق لا يكون شهره الا عن طريق القيد وكان قبلا يكتفى فى شهره بتسجيل عقد البيع الذى يذكر فيه بقاء الثمن أو جزء منه فى ذمة المشتري .

وقد احتاط المشروع فيما يتعلق بحق رهن الحياة العقارى وحق امتياز بائع العقار السابق بتسجيلها طبقا للاحكام التى كان معمولا بها فى الماضى فأوجب على أصحاب هذين الحقين أن يقوموا بقيد حقوقهم حتى يمكن العثور عليها ضمن الحقوق المقيدة عند البحث وحتى يجب تجديد القيد كل عشر سنوات كما هو الحكم فى القيود .

فنصت المادة ٥٨ / ١ على ما يأتى :

" على أصحاب رهن الحياة العقارى وحقوق الامتيازات العقارية السابقة أن يقوموا بقيد حقوقهم فى خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل المرتبة لها أو فى خلال سنة من تاريخ العمل بهـسـسـذا القانون أى المدتين أطول .

فإذا لم يتم القيد فى خلال المدة المتقدمة لا يكون الحق بعد انقضاءها نافذا بالنسبة الى الغير وترتب على اجراء القيد المذكور حفظ مرتبة الحق من تاريخ تسجيل العقد المرتب له " .

وقد بينت المواد ٣٠ ، ٤١ الى ٤٧ الاجراءات الواجب اتباعها لقيد الحقوق العينية العقارية التبعية ولتجديد القيد ولمحوه ولإلغاء المحو .

أما فيما يتعلق بتغيير الدائن الاصلى بدائن جديد فى الديون المضمونة بتأمين عيى عقارى ، فقد نصت المادة ١٩ على أنه " لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد أو برهنه ولا التمسك بالحق الناشئ عن حلول شخص محل الدائن فى هذا الحق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بمجرد القيد أو بالتنازل عن مرتبة القيد الا اذا حصل التأشير بذلك فى هامش القيد الاصلى " .

اختصاصات مكاتب الشهر العقارى :

يختص مكاتب الشهر العقارى طبقا للمادة السادسة من قانون تنظيم الشهر العقارى بعد تعديلها بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بما يلى :

- (١) مراجعة المحررات المقدمة للشهر العقارى بعد التأشير على مشروعات من المأمريات المختصة بالصلاحيات للشهر .
 - (٢) اثبات المحررات فى دفاتر الشهر والتأشير عليها بما يفيد شهرها .
 - (٣) تصوير المحررات التى يطلب شهرها .
 - (٤) حفظ أصول المحررات التى تشهر موافاة الجهات المختصة بصور منها .
 - (٥) اعداد فهارس للمحررات التى تشهر .
 - (٦) التأشيرات الهامشية وإرسال صور منها للمكتب الرئيسى .
 - (٧) اعطاء الشهادات العقارية .
 - (٨) اعطاء صور من المحررات التى تم شهرها ورفقاتها .
 - (٩) الترخيص بالاطلاع (الكشف النظرى) .
- كما تعتبر مكاتب الشهر جهة خبرة فيما يطلب اليها دراسته من الجهات القضائية وذلك بالنسبة الى المحقق العينية العقارية .

اختصاصات مأمريات الشهر واقلام الاستعلامات الهندسية :

تتلقى المأمريات المختصة الطلبات الخاصة بشهر المحررات من ثلاث نسخ متطابقة ومعها الأوراق المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فتتولى فحصها من الناحية القانونية ثم تحليلها بعد استيفاء ما يلزم توافره فيها الى قلم الاستعلامات الهندسية .

التوصل أيضا الى مالك العقار أو صاحب الحق العيني على هذا العقار وكل ما يمكن معرفته عن طريق هذه الدفاتر الهجائية هو ما اذا كان قد صدر أى تصرف يتعلق بالعقار المراد التعامل بشأنه عن شخص معين في مدة معينة يتم البحث عنها تصرف يتعلق بالعقار المراد التعامل بشأنه عن شخص معين في مدة معينة يتم البحث عنها في هذه الدفاتر وهذا يعنى حتما والضرورة أن يعرف ابتداء وقبل البحث في السجلات الهجائية اسم الملك أو صاحب الحق العيني وتاريخ تملكه حتى يمكن التعرف على المركز القانوني للعقار موضوع التصرف وبغير معرفة اسم المالك أو صاحب الحق العيني لا توجد وسيلة في ظل نظام الشهر الشخصى يمكن بها معرفة المركز القانوني للعقار .

(ج) قوائم نظام الشهر الشخصى كما رأينا هو الاعتماد على أسماء الاشخاص الذين تصدر منهم التصرفات وادراج هذه التصرفات في السجلات الهجائية مرتبة بحسب الاسماء وهذا الترتيب الهجائى يشكسب عيبا بارزا من عيوب نظام الشهر الشخصى فالاسماء تتشابه وهذا التشابه في الاسماء يجعل البحث في السجلات الهجائية أمرا محفوفًا بالمخاطر ويؤدى الى عدم دقة الابحاث فاذا تعلق الامر باسم كثير الاستعمال فإن البحث يتم بين مئات بل الاف الاسماء المتشابهة مما يتعذر معه التحقيق على وجه اليقين من التصرفات الصادرة من الشخص المراد التعامل معه فاذا علمنا انه في ظل نظام الشهر الشخصى يتعين على من يريد التعامل بشأن عقار معين أن يكون ملما باسم المالك الحالى واسماء جميع الملاك السابقين لمدة لا تقل عن خمس عشر سنة للتأكد من ثبوت ملكية التصرف للعقار موضوع التعامل اذا علمنا ذلك تبين لنا مدى الصعوبة التى تصادف الباحث في السجلات الهجائية ومدى الوقت والجهد اللازمين لانجاز البحث وما يستقر عنه هذا البحث من تصرفات كثيرة لاشخاص متشابهة اسماؤهم مع اسم الشخص المطلوب التعرف على تصرفاته وتكون المحصلة في النهاية هي صورة غير حقيقية وغير صادقة للحالة القانونية للعقار الامر الذى يتناقض مع ما تستوجبه المعاملات العقارية والاثمان العقارى من أمن وثقة .

(د) وفي ظل نظام الشهر يتعرض المالك لخطر ضياع ملكه بالتقادم فطالما ان هذا النظام ليست له قوة ثبوت للحق المشهر فان ذلك يعنى أن تسجيل التصرف لا يؤمن من المالك ضد ادعاءات الغير بتملك العقار بالتقادم وهو ما يؤدى الى انعدام كل فائدة لسند الملكية المسجل حيث يصبح للعقار مالك آخر يستند في ملكيته الى التقادم .

ويرتب على ذلك أن يصبح نظام الشهر الشخصى من هذه الناحية نظاما قاصرا بل ومضللا للمتعاملين ذلك انه لا يكفى للتعاقد مع شخص ما على اسمه مالك بموجود ان يكون لديه سند للملكية مسجل للعقار موضوع التعامل فهذا السند لا ينهض بذاته دليلا مؤكدا على ملكية العقار ، ويجب أن يعزز بالرجوع الى السجلات الهجائية من عدم سابقة تصرف هذا المالك في العقار وعدم زوال صفة المالك عنه بصفة عامة غير أن البحث في السجلات الهجائية قد لا يسفر عن وجود تصرفات سابقة باسم المالك حامل سند الملكية المسجل ورغم ذلك لا يكون هناك ضمان أكيد بعدم زوال صفة المالك عن هذا الشخص وبيان ذلك أن واقعة وضع اليد وما يترتب

عليها من اكتساب واضح اليد ملكية العقار بالتقادم لا يتم شهرها ما لم يتم الحصول على حكم بتثبيت ملكية الملكية ثم تسجيل هذا الحكم وقد يرى واضع اليد لسبب أو لآخر عدم حاجته الى استصدار حكم بتثبيت ملكيته ومن ثم تخلص سجلات الشهر الشخصى من أية اشارة الى مكتب الملكية بالتقادم بالتالى تكون نتيجة البحث في السجلات الهجائية عن تصرفات المالك حامل سند الملكية سلبية أى تسفر عن عدم وجود أية تصرفات باسم هذا المالك مما يوحى بأنه ما زال مالكا في الوقت الذى يوجد فيه شخص آخر استطاع أن يضع يده على العقار ومعترف له نظام الشهر الشخصى باكتساب الملكية بالتقادم ، وغنى عن البيان ما في ذلك من ارباك للمعاملات العقارية .

(هـ) كذلك قد يتصرف غير مالك في عقار معين ويتمكن المتصرف اليه من تسجيل التصرف ثم يتصرف المالك الحقيقى لهذا العقار ويسجل التصرف باسم المتصرف اليه فى مثل هذه الحالات تكون ملكية ذات العقار حسبما تسجل عليها سجلات الشهر الشخصى مسجلة لشخص مختلفين بسندى ملكية متعارضين يمكن أن تعزز منهما شهادة تصرفات عقارية سلبية تفيد عدم سبق التصرف ونظرا لعدم وجود وسيلة فعالة في نظام الشهر الشخصى يمكن معها التحقيق من صحة أحد السندين المتعارضين فان ذلك يودى الى تردد من يريد شراء العقار أو الاقراض بضمانه .

وهذا يغير شك يودى الى انعدام الثقة في سندات الملكية وتنعكس آثاره السلبية على المعاملات العقارية والايمان العقارى .

(و) قابلية التصرفات المسجلة للطعن في ظل نظام الشهر الشخصى وأن كانت تخص ملاك العقارات الحقيقية ضد التصرفات المعيبة الا أن هذه القابلية للطعن ذاتها تودى الى زعزعة الثقة اللازمة لاستقرار الملكية العقارية والايمان العقارى فالمتصرف اليه اذا شعر بأنه مهدد بانتزاع العقار منه بسبب فسخ التصرف الذى انتقلت بموجبه الملكية اليه أفضاله لعيب شابه لم يكن على علم به وقت التصرف فإنه لن يقدم على استغلال العقار في أوجه النشاط العقارى المختلفة لخشيته من احتمال ضياع ما قد يكون أنفقه من أموال في هذا الاستغلال كما أن المتصرف اليه قد لا يجد من يقدم على أقراضه بضمان العقار لاحتمال زوال ملكيته بالطعن في سند ملكيته المسجل مع ما في ذلك من احتمال ضياع مبلغ القرض وفوائده .

وهكذا تعد قابلية التصرفات المسجلة للطعن عيبا من عيوب نظام الشهر الشخصى التى يترتب عليها عدم استقرار الملكية العقارية وزعزعة الثقة اللازمة للايمان العقارى .

وإذا كان (١) البعض يرى أن عدم وجود نظام للشهر أفضل من بقاء هذا النظام ناقصا بعيدا عن الكمال لان عدم وجوده يدعو الناس دائما الى الحذر فان نظام الشهر الشخصى رغم الانتقادات العديدة التى وجهت

(١) الدكتور منبهر وجيه ، السجل العينى وادخاله في القانون المصرى ، رسالة دكتوراه ١٩٦١ ، ص ٣١٢ .

اليه فهو ليس مجرداً من كل فائدة ذلك أن تسجيل التصرف باسم شخص معين قرينة على أن هذا الشخص هو المالك أو صاحب الحق العيني غير أنها قرينة بسيطة تقبل أثبات العكس حيث يظل الشخص المسجل باسمه العقار مفترضا أنه المالك أو صاحب الحق العيني إلى أن يتم الطعن في التصرف المسجل الذي انتقل بموجبه الحق العيني إلى هذا الشخص . .

وهي هذا النحوفان خضوع التصرفات العقارية لنظام الشهر الشخصي خير من بقائها دون شهر ، أما القول بعدم وجود نظام الشهر العقاري على الإطلاق فهو بالغ الخطورة ويكفي للتدليل على ذلك أن التشريع الفرنسي واجه نقداً مريراً عندما ألغى التقنين المدني الصادر سنة ١٨٠٤ نظام الشهر ولم يخضع للشهر سوى الهبة وأجراءات تطهير العقار من الرهون ، وقد أثار هذا الإلغاء غضب وسخط رجال الفقه والقانون في فرنسا .

وأعرب النائب العام وأبان عن سخطه بأن قال كلمته الشهيرة أمام محكمة النقض الفرنسية سنة ١٨٤٠ (يشترى الانسان ولا يكون متيقناً أنه سيصبح مالكا ، ويرثهن ولا يكون متيقناً من استيفاء دينه ويدفع الثمن ولا يكون متيقناً من أنه يؤديه للمالك الحقيقي) .

٢ - نظام السجل العيني :

صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ بعد محاولات استمرت ثلاثة أرباع قرن من الزمن حيث بدأت هذه المحاولات سنة ١٨٩٠ عندما أشار المستشار القضائي في ذلك الوقت بضرورة إصلاح الشهر وإدخال نظام السجل العيني في مصر وادى ذلك إلى وضع أول مشروع للسجل العيني سنة ١٩٠٢ .

ومعد مضي أكثر من عشر سنوات على صدور قانون السجل العيني في سنة ١٩٦٤ صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير العدل رقم ٨٢٥ في ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٥ رغم أعدادها في تاريخ معاصر لهذا القانون .

ونتناول في عجلة موجزة نظام السجل العيني بتناول المحررات واجبة القيد في السجل وأهم خصائص هذا النظام .

١ - المحررات واجبة القيد في السجل :

ينصب القيد في نظام السجل العيني على الحقوق وليس على التصرفات المتضمنة لهذه الحقوق وفي هذا يختلف السجل العيني عن نظام الشهر الشخصي الذي ينصب الشهر فيه على التصرفات ذاتها بإدراج بياناتها في دفتر الشهر وإعطاء المحررات المدون بها هذه التصرفات أرقام شهر متتابعة ثم حفظ أصول هذه المحررات

المدون بها هذه التصرفات ارقام شهر متتابعة ثم حفظ أصول هذه المحررات اذا كانت محررات عرفية مصدقا على التوقيعات فيها أو حفظ الصور الاولى منها المحرر على ورق العقود الأزرق اذا كانت محررات موثقة .

وقد جاءت نصوص قانون السجل العيني المصري دالة على أن القيد في السجل العيني يسرد أعلى التصرفات المنشئة والمقررة للحقوق العينية الاصلية أو التبعية على النحو التالي :

التصرفات والاحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية الاصلية :

تنص المادة : ٢٦ من قانون السجل العيني على أن (جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء مسن ذلك يجب قيدها في السجل العيني ويدخل في ذلك الوقف والوصية .

ويترتب على عدم القيد أن الحقوق المشار اليها لا تنشر ولا تثقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم .

ولا يكون للتصرفات غير المقيدة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوي الشأن هذا النص هو بذاته نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري بعد احوال كلمة القيد " محل كلمة " التسجيل ولم تجد المذكرة الشارحة لقانون السجل العيني في تعليقها على هذه المادة ما يبرر ترديد ما ورد بالمذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الشهر العقاري تعليقا على المادة التاسعة من هذا القانون واكتفت بالقول بأن المادة ٢٦ / مأخوذة عن أحكام المادة ٩ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري .

وتنص المادة ٢٧ من قانون السجل العيني على أنه يجب قيد جميع التصرفات والاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية وترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة الى غيرها . وسرى هذا النظام على القمة ولو كان محلها أموالا مؤثقة .

هذه المادة نقلها المشروع عن المادة العاشرة من قانون تنظيم الشهر العقاري بيد أنه اضاف اليها حكما جديدا يقضى بعدم سريان الحقوق العينية العقارية الاصلية المنشئة عن تصرفات مقررة أو كاشفة لهذه الحقوق الا بالقيد في السجل العيني .

وهذا الحكم الجديد يكون المشروع قد قضى على التفرقة التحكية القائمة في قانون تنظيم الشهر العقاري بين التصرفات المنشئة أو الناقلة أو المغيرة أو المزيلة للحقوق العينية العقارية الاصلية والتصرفات المقررة أو الكاشفة لهذه الحقوق .

من حيث الآثار المترتبة على الشهر

وتنص المادة / ٢٩ قانون من قانون السجل العيني على أنه يجب قيد جميع التصرفات المنشقة أو المقررة أو الناقلة أو التي من شأنها زوال أي حق من الحقوق العينية العقارية التعبية وكذلك الأحكام النهائية المثبتة الشيء من ذلك والقرارات بالتنازل من مرتبة قيدها وترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهما .

ب) خصائص السجل العيني

يتفجع نظام السجل العيني بخصائص ذاتية مميزة عن نظام الشهر الخصي وتجعله أقرب إلى تحقيق الهدف من نظام الشهر فهو يتخذ من العقار أو الوحدة العقارية أساسا للقيد في الصحائف العينية وهذا هو مبدأ التخصص وأنه يحظى للقيد قوة ثبوت مطلقة كما يتميز بأن القيد لا يتم إلا بعد مراجعة دقيقة وهذا هو مبدأ القيد ويتميز أخيرا بعدم سرهان التقادم في مواجهة صاحب الحق المقيّد وهذا هو مبدأ حائل التقادم ونتناول هذه المبادئ على التوالي :

مبدأ التخصص

يتميز نظام السجل العيني بأن أساس القيد ومحرر ارتكازه هو العقار أو الوحدة العقارية إذ تخصص لكل وحدة عقارية صحيفة عينية تقيد فيها جميع التصرفات الواردة على العقار ومن مجموع هذه الصحائف يتكون السجل العيني .

قوة الثبوت المطلقة :

من المبادئ الأساسية التي يتميز بها نظام السجل العيني مبدأ قوة الثبوت المطلقة وهي قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس تهدف إلى تأمين المعاملات العقارية .

ومقتضى هذه القرينة أن كلما هو مقيّد في السجل العيني هو الحقيقة التي لا ملعن عليها حيث تنتقل الملكية والحقوق العينية بالقيد إلى المتصرف إليه خالصة من كل شائبة فالسجل العيني لا يمكن أن يحقق الغرض المقصود منه إلا إذا كانت القيود الواردة به محل ثقة الجميع .

مبدأ الشرعية :

نظرا لأهمية وخطورة مبدأ قوة الثبوت المطلقة الذي يترتب عليه أن يكون الحق العيني المقيّد في السجل بعيدا عن كل طعن بعيدا عن كل شك يكفل للقيود التي تتم في السجل العيني الثقة العامة فقد اقتضى الأمر القول بمبدأ الشرعية ومقتضاه وجوب التحقيق والرقابة والمراجعة الدقيقة السابقة على إجراء القيد في السجل العيني حتى لا يفيد أي حق عيني بعد تنقيته من كل شائبة .

وتتسع نطاق مبدأ الشرعية ليشمل كل ما من شأنه تجنب قيد الحقوق التي لا تستند إلى أساس قانوني سليم حيث يجب أن يشمل الفحص الدقيق والرقابة الجديدة السابقة على القيد والتحقيق من شخصية المتعاقدين وأهليتهم للتصرف وخلو إرادتهم من عيوب الرضا ومن أن المتصرف مقيد في السجل العيني كمالك أو صاحب الحق العيني. موضوع التصرف ومن أن الحق موضوع التصرف مما يجوز التعامل فيه قانوناً وقيداً في السجل العيني ومن أن الشروط التي يتطلبها القانون لإنشاء الحق العيني أو نقله أو زواله متوافرة تماماً .

مبدأ القيد المطلق :

لكي توجد الحقوق العينية العقارية في ظل نظام السجل العيني بالنسبة للكافة يجب أن تقيد جميع الوقائع أو الاتفاقات أو التصرفات التي من شأنها إنشاء أو نقل تقرير أو تعديل أو زوال أي حق من هذه الحقوق أو تغيير صاحبه أو تعديل أي شرط من شروط قيده وهذا هو ما يطلق عليه مبدأ القيد المطلق .

ولهذا النحو يكون للقيد في السجل العيني أثر منفي للحقوق العينية فإذا لم يتم لا ينشأ الحق فلمس لاحد أن يدعى حقاً عينياً على العقار غير مقيد بالسجل العيني أنه بالقيد وحده تنشأ أو تنتقل أو تزول الحقوق العينية ومن ثم يصبح القيد هو مصدر الحق .

مبدأ حظر التقادم :

ومن المبادئ المميزة لنظام السجل العيني أنه لا يجوز الأخذ بالقيام كوسيلة من وسائل اكتساب الحقوق العينية العقارية فلا يسرى التقادم في مواجهة صاحب الحق العيني المقيد في السجل حيث لا يعرف نظام السجل العيني مالكا أو صاحبا للحق العيني خلاف المالك أو صاحب الحق المقيد ولا يجوز لأي شخص أن يدعى حقوقاً عينية ليست مقيدة في السجل العيني مهما طال مدة حيازته لها فالاكتداد بالتقادم كطريق لكسب الملكية والحقوق العينية إنما يتعارض مع ما يعطيه نظام السجل العيني للقيد من قوة ثبوت مطلقة تعني أن كل ما هو مقيد في السجل حقيقة لا شك فيها ذلك أن الأخذ بالتقادم من شأنه أن يجعل بيانات السجل العيني غير مطابقة للحقيقة مع ما يترتب على ذلك من أضرار للثقة العامة الواجب توافرها للسجل العيني .

نظام التوثيق :

عنيت جميع التشريعات في مختلف البلاد بالتوثيق ، مرجع سبب ذلك إلى ما له من أهمية كوسيلة لتنظيم سير المعاملات وإقامتها على أساس وطيء لاظهار نية المتعاقدين واضحة جلية في معاملاتهم والمحافظة على المحررات التي تثبت بها وصيانتها على مر الأيام .

ولم ينب عن الشارع المصرى هذا للتوثيق من عظيم الاثر فى تثبيت جميع الاشهادات فقد نصت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة فى سنة ١٨٨٠ هـ على توثيق جميع الاشهادات كما نص على ذلك فى اللوائح التالية التى صدرت فى سنى ١٨٩٢ هـ ١٩١٠ هـ ١٩٣١ هـ ولما انشئت المحاكم المختلطة نص فى المادة (٣٣) من لائحة ترتيبها هـ على أن التعهدات والهبات وهقود انشاء الرهن والعقود الناقلة للملك السقى تتم أمام كاتب المحكمة الابتدائية يكون لها قوة رسمية وأنه وان كان التوثيق لم ينص عليه بلفظة فى هذه اللائحة فإنه قد وضعت لتنظيم اجراءاته تعليمات لاقلام الكتاب صدر بها أمر عال فى فبراير سنة ١٨٧٦ وجرى العمل على أن يقوم بالتوثيق احد كتاب المحكمة .

وعند انشاء المحاكم الوطنية نص فى المادة ٤٧١ من لائحة ترتيبها على كتاب المحاكم الابتدائية بحسب عليهم تحرير جميع العقود وأن العقود التى يحررونها تكون فى قوة العقود الرسمية ولكن هذا النص لم يجر العمل به فى الواقع .

وقد وضع المشروع المصرى بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٢ وتعديله بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ - النظام الثابت للتوثيق الذى وحد جهات ونظم شؤنه على نحو يكفل الطمأنينة التامة على الحقوق واستقرار المعاملات .

ونتناول نظام التوثيق فى التشريع المصرى فنعرض على التوالى اختصاصات مكاتب التوثيق وما تقوم به من اعمال وواجبات الموثق وسلطانه وجهة التعقيب على الموثق اذا رفض توثيق المحرر .

إختصاصات مكاتب التوثيق :

تتولى المكاتب جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة .

الأممال المنوطة بمكاتب التوثيق :

تقسم مكاتب التوثيق بما يأتى :

- (١) تلقى المحررات وتوثيقها .
- (٢) اثبات المحررات الرسمية فى الدفاتر المعدة لذلك .
- (٣) وضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ .
- (٤) حفظ أصول المحررات التى تم توثيقها وموافاة المكتب الرئيسى بصورة من كل منها .
- (٥) اعدا فهرس المحررات التى تم توثيقها .
- (٦) اعطاء صور من المحررات الموثقة ومرفقاتها .
- (٧) التصديق على توقيعات ذوى الشأن فى المحررات العرفية .
- (٨) اثبات المحررات العرفية .
- (٩) التأشير على الدفاتر التى تنص القوانين على التأشير عليها من طريق مكاتب التوثيق .
- (١٠) قبول وايداع المحررات التى تبنيتها اللائحة التنفيذية .
- (١١) اعطاء الشهادات بحصول التصديق على التوقيعات واثبات التاريخ فى المحررات العرفية أو التأشير فى الدفاتر اليها فى البند / ١٩ .

واجبات الموثق :

يجب على الموثق طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٦ قبل اجرائه التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين رضائهم وصفتهم وسلطاتهم .

فاذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبى بمصرية أو التصديق عليه فيجب على الموثق قبل اجراء التوثيق أن يتثبت كذلك من توافر الشروط الآتية :

- (١) حضر الاجنبى بشخصه عند اجراء توثيق العقد .
- (٢) الا يجاوز فارق السن بين المتعاقدين خمسا وعشرين سنة .
- (٣) تقديم الاجنبى شهادتين صادرتين من الجهة المختصة فى الدولة التى يحمل جنسيتها أو من قنصليتها فى جمهورية مصر العربية تفيد أحداها أنها لا تمنع فى الزواج وتتضمن الاخرى بيانات عن تاريخ ميلاده وديانته ومهنته والبلد المقيم به وحالته الاجتماعية من حيث سبقه الزواج وعدد الزوجات والابناء وحالته المالية ومصادر دخله وشرط التصديق على كل من الشهادتين من السلطات المصرية المختصة .
- (٤) تقديم كل من المتعاقدين شهادة ميلاده فان تعذر ذلك وجب على الاجنبى تقديم أية وثيقة رسمية تقوم مقامها ووجب على المصرية تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد .

ويجوز بناءً على قرار من وزير العدل أو من يفوضه التجاوز عن كل أو بعض الشروط سالفة الذكر عند توثيق العقد .

كما يجوز له قصر توثيق عقود الزواج والتصادق عليه وأشهادات الطلاق والتصادق عليه المتعلقة بمصرات وأجانب على مكتب أو أكثر من مكاتب التوثيق دون غيرها .
وتطبيقاً لهذا النص فقد اقتصر توثيق هذه العقود على مكنتين فقط في القاهرة والاسكندرية .

سلطة الموثق في رفض التوثيق :

إذا اتضح للموثق عدم توافر الأهلية أو الرضاء أو الصفات أو السلطات لدى المتعاقدين أو عدم توافر الشروط الخاصة بعقد زواج المصريات بأجانب وإذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان فإنه يجنب على الموثق أن يرفض التوثيق وأخطار ذوي الشأن بالرفض يكتسب موصى عليه فيه أسباب الرفض .

سلطة التعقيب على قرار الموثق برفض التوثيق :

عندما يرفض الموثق توثيق المحرر فإن رفض توثيق محوره أن يتظلم إلى قاض الأمر القضائية بالمحكمة التي يقع التوثيق في دائرتها وذلك في خلال عشرة أيام من إبلاغ الرفض اليه .
وليه أن يطعن القرار الذي يصدره قاض الأمر القضائية أمام غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية .
وقرار القاضي أو غرفة المشورة لا يجوز قوة الشبوت المقضى به في موضوع المحرر .

رابعاً : الطبيعة القانونية للشهر العقاري والتوثيق :

أثار التمييز بين العمل القضائي والعمل الإداري الكثير من الجدل والنقاش ويمكن القول بأن هناك مدرستين مدرسة يأخذ المعيار الشكلي فالعمل القضائي هو الصادر من جهة قضائية إما كانت طبيعته وطبقاً لهذه المدرسة يكون العمل قضائياً إذا صدر من قاض فهي لا تنظر إلى محتويات القرار وإنما إلى مصدره والمدرسة الثانية تنظر إلى موضوع القرار بصرف النظر عن مصدره فالقرار يعتبر قضائياً طالما كانت طبيعته الذاتية كذلك بعض النظر عن الجهة التي أصدرته .

والمعيار الشكلي لسهولة هو الخالب إلا أنه يعيبه الشكلية التي تبد وغير منطقية فقرارات تنظيم العمل قسى المحكمة التي يصدرها رئيس المحكمة يصعب اعتبارها أعمالاً قضائية لجرد صدرها من رجل قضاء إلا أن المعيار الموضوعي يتسم بالضعف وإثارة الجدل حول طبيعة كل قرار على حده لذلك نجد أن الرأي الغالب في مصر هو الأخذ بالمعيار الشكلي والنظر إلى جهة مصدر القرار .

وتختلف الدول فيما بينها من حيث اعتبار الجهة القائمة على شهر التصرفات العقارية جهة إدارية أم جهة

قضائية •

وفي مصر لم تعط مصلحة الشهر العقاري الصفة القضائية ولم تعتبر بعد احدى الجهات القضائية على الرغم من صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني والذي يرى البعض أن خصائصه أنه نظام قضائي^(١) يشرف عليه قاض ولا يسمح فيه بشهر التصرف الا بعد التحقيق من سند المتصرف وصحة التصرف ، وأن كان البعض يرى أن هذا النظام ليس نظاما قضائيا ويستند في ذلك الى أن معظم الدول التي تطبق السجل العيني لم تجعل من القائمين عليه وتجاوز ذلك الى القول بأن عملية الشهر نفسها عملية إدارية •

على أنه يجب الأخذ في الاعتبار أنه في ظل نظام السجل العيني يكون للقيد حجية مطلقة فلا يمكن بعد اتمام القيد اثبات عكس ما قيد به وذلك تطبيقا لبند قوة الثبوت المطلقة وهي قرينة قانونية قاطعة لا تقبل اثبات العكس وتهدف الى تأمين المعاملات العقارية ومقتضاها ان كل ما هو مقيد في السجل العيني هو الحقيقة التي لا مطعن عليها •

ونظام هذا شأنه يجب أن يحاط بضمانات تكفل له التعبير عن الحقيقة ولا ينأى ذلك الا اذا كان نظاما قضائيا ، غير أنه في مصر ما زالت مصلحة الشهر العقاري تعتبر جهة إدارية •

(١) عقد البيع ، الدكتور سمير عبد السيد تناقش سنة ١٩٧٣ ، ص ١٩٦٨ .

(٢) السجل العيني في التشريع المصري ، رسالة دكتوراه ، الدكتور ابراهيم أبو النجا رئيس قسم القضايا

بمكتب الشهر العقاري بالاسكندرية سنة ٧٨ هـ ، ص ٥٠ - ٥١ .

جدول رقم (٧٥)

أعمال مصلحة الشهر العقاري والتوثيق
في السنوات من ١٩٧١ حتى ١٩٨٠
الشهر العقاري (بالمدن)

بيان	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
طلبات الشهر القدية	١٧٥٢٩٢	١٦٩٧٨٥	٣١٤٣٦٤	١٧٤٣٦٤	١٨٦٥٥	١٨٦٨٨٧	١٠٩٦٨٨٧	٢١٩٣١٣	٢٢٦٧٨٩	٢٤٤٩٥٧
طلبات الشهر المقبولة	(٩٢١٩)	٨٥٩٣٢	٩٠٠٠٢	١١٩٢١	٩٤٧١١	٨٩٢٢١	١٠٥٩٨٨	١١٢٩٣٥	١١٠٧٦٧	١١٧٢٠٣
طلبات صحر المحورات الغير مؤقعية	٤٤٦١	٦٩٢٧	١٠٣٦٣	١٩٦٩٣	٢٨٥٢١	١٩٦٩٣	٢٩٤٢٨	٢٤٨٤٥	٢٢٣٨٦	٣٩٨٣٠
صحر المحورات الخطية	٤٢٦٩٠	٤٧٠٢٥	٤٧٤٠٢	١٦٣١٦	٨٥٤٢	٣١٤٣٦	٣٢١٤٤	٢٩٧٧٢	٢٤٧١٤	٢٩٦٩٢
طلبات الشبهات ذات المقارنة القدية	٢٦٢١٧	٢٢٩٤٠	٢١١٩٥	٢٢٠٠٩	٢٨٩٣٢	٢٢٠٠٩	٢٠٨٢٢	٢١٥٩٦	٢٢٥٨٧	٣١٥١٤
طلبات التأشير الرهاني القدية	٢٦٨٠	٢٥٢٨	٢٢٧٣	٢٠٨٥٣	٢١٤٠	٢٠٨٥٣	١٩٥٦	٢١٢٣	٢٢٧٢	٢٣٢٧
طلبات التأشير الرهاني المنقذة	٢٥٧٩	—	—	—	—	—	—	١٧٧٧	١٧٨٦	—
التأشيرات الرهانية	—	—	—	١١٨٩	٢٠٢١	١٥٦٠	١٥٨٠٢	٩١٠٤٣	٨٧٠	—
المحورات المشهورة	٨٨٤٠٧	٥٨٠٦٢٥	١١١١٦	٣٧٨٨٤	١٢٨٩١	٧٥٧٨٤	٩٢٧٧٠	—	—	٩٦٥١٢
المشروعات	—	—	—	—	—	—	١٢٣٩٨١	—	—	١٢٦٣٧٥
الكهف الفطري	—	—	—	—	—	—	٣٢٦٠	—	—	٢١٥٣

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

جدول رقم (٧٦)

أعمال مصلحة الشهر العقاري والتوثيق في السنوات من ١٩٧١ حتى ١٩٨٠ التوثيق (بالمدن)

بيان	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المحركات المشمولة بالصفة التنفيذية	٦٢٧٩	٢٧٢٠	٢٣٢٨	٢٠١٨	١٥٦١	٢٦٥٩	٥٠٨٩	٨١٤٥	٨٢٧٠	١٠٧٨٣
التدقيق	٣٠٣٧١١	٣٢١٦٢٠	٣٢١٦٢٠	٣٥٧٣٦١	٤٥١٢٧٤	٤٩٢٨٩٦	٥٨٦١٤٦	٧٠٩٠٩٤	٧١٠٤٢٧	٧٨٧٦١٤
أبحاث التاريخ	٥٣٥٣٦	٧٣٦٧٦	٩٠٦٧٠	٥١٤٢٠	٥٨٤٢٠	٦٢٢٣٢	٧١٥٠٤	٧٥١٢٧	٨٩١١٩	١٠٣٨١٢
الشهادات	٥٠٦٢	٥٥٤٣	٦١١٢٢	٦٦٢٠	٧٨٠٤	٨١١١	٨١١٢٨	١٤١٩٣	١٤٩٥٨	١٧٤٢٠
الزواج	٥٨٢٨	٨٦٦٨	٦٩٢٣	٦٢٢٧	٣٠٤	٦٤٨١	٣٢٤٣	٤٠٢٩	٣٨٩٩	٣٧٩٣
الطلاق	٧٠٦	١١٦	١٢٤٩	٦٣٦	٦٢٣	١٢٤٩	٨٢٨	٣٢٤	٥٦٥	٦٦٥
إقدمات الإسلام	٤٦٤	١٣٥	٥٢٠	٤٩٦	٦٥٠	٦٥٢	٣١٤	٥٠٥	٥١٣	٦٢٣
المحركات المؤقتة	١٧٥٨٩	٨٠٧٨٠	٨٥١٩١	٣١٥٣٤	٧١٨٩٨	١٢٦١٨	٦٧٢٨٩	١٨٦٩٩٨	٢٢١٢٨٣	٢٧٣٧٨١
صو المحركات المسجلة	-	-	-	-	-	١٣٨٥٣٢	-	-	٢١٣٠١٧	٢٧٣٦٢٨
لاصحاب الشأن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التأثير على الدفاتر الخارجية	٤٦٠٠	٣٥٧٥	١٥١٥١	٢٢١٥	٦٧٨٦	١٠٣٥	٧١٥٧	٧٠٤٥	٦١٦٢٦	٦٧٨٦

المصادر

مرتبة حسب ورودها في البحث

- (١) الشهر العقاري علما وملا ، الدكتور محمود شوقي ، ١٩٥١ .
- (٢) السجل العيني في التشريع المصري ، رسالة الدكتوراه ، الدكتور ابراهيم أبو النجا ١٩٧٧ .
- (٣) الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ، دراسة مقارنة في القوانين الوضعية والتشريعية الاسلامية ، الدكتور محمد علي حنبوله ، ١٩٧٤ .
- (٤) الملكية العقارية في العراق مع المقارنة بالقانون المدني العربي المصري والسوري ، الجزء الاول ، الحقيق المينية الاصلية ، للاستاذ : حامد مصطفى ، ١٩٦٤ .
- (٥) نظام التسجيل العقاري في الجمهورية العربية الليبية بحث مقدم الى الحلقة الدراسية التي نظمتها جامعة الدول العربية في القاهرة سنة ١٩٧٢ الدراسة قوانين الشهر العقاري في البلاد العربية .
- (٦) الشهر العقاري وتسجيل التصرفات وموقف الشريعة من ذلك ، الشيخ علي الخفيف بحث مقدم للحلقة المشار اليها .
- (٧) الوسيط في شرح القانون المدني ، الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الجزء الرابع سنة ١٩٦٠ .
- (٨) قوانين تنظيم الملكية العقارية للاستاذين محمد سيد عبد التواب ومحمد عبد الوهاب محمد حسن فرغلي سنة ١٩٧٧ .
- (٩) السجل العيني وادخاله في القانون المصري ، رسالة الدكتوراه ، الدكتور منصور وجيه سنة ١٩٦١ .
- (١٠) معيار تمييز العمل القضائي ، رسالة دكتوراه ، القطب محمد طلبة سنة ١٩٦٥ .
- (١١) دراسات في قانون السجل العيني المصري ، الدكتور محمد لبيب شنب سنة ١٩٧٤ .
- (١٢) عقد البيع ، الدكتور سمير عبد السيد تناغسو ، سنة ١٩٧٣ .
- (١٣) أحكام النقص .
- (١٤) أحكام القضاء الاداري .

الفصل الثاني عشر

قضايا غير المتخصصةين

إعداد
المتشاور رشاد البليجسي

محتوى الفصل الثاني عشر

- المبحث الأول : صور من قضاء غير المتخصصين ،
- المبحث الثاني : التحكيم وهيئات وأنواعه ،
- المبحث الثالث : القضاء العرفي ،

قضاء غير المتخصصين المبحث الاول

صهر من قضائهم غير المتخصصين

صهر من قضائهم غير المتخصصين في مصر منذ عهد محمد علي حتى وقتنا الحالي :

أنشأ الديوان العام عام ١٨٠٥ م - ١٢٢٠ هـ قانون السياسية الذي حصر السلطة في سبعة دواوين منها الديوان العام والذي كان اختصاصه من الاختصاصات الادارية والمالية والقضائية والشرعية والعسكرية وكذا جمعية الحقانية التي أنشئت عام ١٢٥٨ هـ سمي باسم مجلس الاحكام عام ١٢٦٥ هـ الذي بقي حتى افتتاح المحاكم الاهلية كما صدر منشور يترتب تجار الاسكندرية عام ١٢٦١ ومجلس تجار مصر في ١٢٦٢ فضلا عن صدور الامر في عام ١٢٦٣ بتشكيل المجلس المخصص والمجلس العمومي والجمعية العمومية بالاسكندرية في ١٢٦٢ شكلت الحكومة خمس مجالس هي طنطا - سنود القشن - جرجا - مجلس الخرطوم لقضايا السودان واعتمد لائحة استئناف للمسائل التجارية في ١٢٧٢ هـ بنسب على طلب قناصل الدول . وقد انشأ سعيد باشا المجالس في ١٢٧٦ هـ ثم أعاد مجلس الاحكام عام ١٢٧٧ هـ وكانت المجالس الموجودة في ذلك الحين خمسة أنواع هي : مجالس الدعاوى - المجالس المركزية - المجالس الابتدائية - المجالس الاستئنائية - مجالس الاحكام

المحاكم الحسبية :

صدر قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ الذي قضى بإنشاء مجالس حسبية في مصر والمديريات والمحافظات وشرح تشكيلها من موظفين اداريين واعيان منهم عالم وشجر كما نص على اختصاصاتها وتدرجتها من مجالس المحافظات الى المديرية الى مجالس المركز في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ صدر قانون بالغاء اقليم بيت المال وتعديل قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ فنص على إنشاء مجالس حسبية في المركز وعدل في تشكيل المجالس الحسبية بالمحافظات والمديريات وتوالت القوانين المنظمة لهذه المجالس حتى صدر قانون المجالس الحسبية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أدخل تعديلات جوهرية في القوانين السابقة وفي صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء المحاكم الحسبية والغاء قانون المجالس الحسبية والقوانين المعدلة له واحيلت أعمال المجالس الحسبية الى المحاكم الوطنية .

قضاء العمد والمشايخ :

منح العمد بعض الاختصاص في المسائل الجنائية بمقتضى الامر العام في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ في سنة ١٨٩٨ صدر الامر بمنحهم الاختصاص بالحكم في القضايا المدنية بغير بينها الامر في سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٠ بالغاء ما للعد والمشايخ من اختصاصات .

محاكم الاخطا :

في سنة ١٩١٢ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ بإنشاء محاكم الاخطا وقد جعل لهذه المحاكم اختصاص مدني واختصاص جنائي وكان الغرض من هذا النظام هو تقريب القضاء من المتقاضين بقدر الامكان وقد بين القانون نظام تشكيل هذه المحاكم بتكونها من خمسة من الاعيان يختارهم وزير الحقانية من قوائم ترشيحهم التي يعدها

النائب العام من ذوى السيرة المحمودة وقد رويته في الاجراءات البسطة حتى لا يستعصى قسهمها على الافراد من الفلاحين .

وفي ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ بالغاء محاكم الاخطا وقد ذكرت لجنة الحقانية في تقريرها عن هذا الالغاء ان هذا القانون كان فيه تهجم الى حد كبير على تقاليدنا القضائية واحياء لنوع قديم عسرف بمجالس الدعاوى وهي هيئات كانت ولاية القضاء فيها لا شخص ليس بشروط قيمهم اية مؤهلات علمية .

العدول والمخلفون في المحاكم المختلطة :

أوردت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة نظام العدول وطرق تعيينهم وكذا نظام المخلفين وكيفية اختيارهم وقد أقر قانون تحقيق الجنايات في ١٩٣٧ كلا النظامين من قبل الغاء المحاكم المختلطة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ تنفيذاً لمعاهدة مونترال سنة ١٩٣٧ .

القضاء في الحدود :

منذ انشاء مصلحة الحدود سنة ١٩٤٧ وأصبحت سيناء والصحراء الغربية والشرقية توضع للنظام قضائي خاص مقتضاه كان لها قانون يسمى (تعليمات الصحراء وقواعد الاجراءات الجنائية والمدنية) وكانت المحاكم الخاصة بهذه المناطق يدخل فيها اعضاء غير متخصصين وكانت تطبيق العرف للمحلى والعادات وكان هذا النظام هدفاً للهجوم وانتهى الى الغائه بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٤٦ الذي الحق مختلف جهات الحدود بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية القريبة منها .

الضرائب :

نظم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقروض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة على الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والنظم والشروط الواجب توافرها في لجان التقدير والطعن وتشكيلها وتحديد اعضائها من غير القضاة المتخصصين واختصاصها .

التوفيق والتحكيم في منازعات العمل :

نظم القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل التي يعجز مكتب العمل عن تسويتها بالطرق الودية وأورد تشكيل اللجان وتحديد اعضائها من غير القضاة المتخصصين والاجراءات الواجب توافرها واختصاصها ووضحت المادة ١٢ اختصاص هيئة التحكيم في حالة كون النزاع خاصاً بعمل فرع من فروع المنشأة يعملون في مناطق متعددة شارحة تشكيل الهيئة واختصاصها .

تحديد ايجار الأماكن :

نظمت المادة ٥ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن حتى المالك والمستأجر في التظلم

من قرار التقدير الى مجلس المراجعة المنصوص عليه من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يكسبون المجلس برئاسة قاض وعضوين من المهنة من ضمننا لعدالة التقدير حيث أن قرار المجلس نهائي غير قابل للطعن فيه صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين نص على إلغاء القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وجعل التنظيم من قرارات لجان تحديد الايجارات عن طريق الطعن أمام المحكمة الابتدائية الكائن فسي دائرتها العقار .

لجان الفصل في المنازعات الزراعية :

صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١ الذي نص في مادته الأولى الى أن تنشأ في كل قرية لجنة تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية * شارحا النظم الخاصة بتشكيلها وتحديد أعضائها من غير رجال القضاء والاجراءات الواجب اتباعها ذكرا أن الهدف الاساسي من تشكيل اللجان هو تصفية المنازعات عند منبعاها بطريق أشبه ما يكون الى الصلحة منه الى الخصومة القضائية هذا صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أصبح الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاص المحاكم الجزئية .

مجالس الصلح :

نصت المادة ٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على الاجراءات الواجب اتباعها للمثول أمام مجالس الصلح وكيفية تشكيلها طبقا للقرار الجمهوري رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٦٨ وبين أن الهدف من هذه المجالس الحد من المنازعات وتخفيف الوقت والجهد على القضاء والمتقاضين على السواء .

محكمة الحراسة :

نص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب في المادة العاشرة على أن تفصل في دعاوى فرض الحراسة محكمة تشكيل بقرار من رئيس الجمهورية وأبان القانون كيفية تشكيل المحكمة بحيث تجتمع فيها الخبرة القضائية الطويلة مع المكانة في السلك القضائي مضافا اليها عناصر أكثر اتصالا بحياة الناس وبالسوق سلوكهم .

السرى والصرف :

نصت المادة ٧٩ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ على أن تختص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون لجنة تشكيل في دائرة كل محكمة جزئية برئاسة قاض المحكمة وعضوية مدير أعمال الهندسة بالرى أو مساعدة أو من يندبه وعضو من وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز نصت المادة ٨٢ من هذا القانون على تشكيل لجنة بكسل محافظة للفصل في المنازعات التعويضات وأورد القانون كيفية تشكيل اللجان واختصاصاتها والاجراءات الواجب اتباعها وذكر أن الغرض من هذا تيسير وصول العدالة وتطبيق مبادئ الميثاق التي تنص على أن العدل وهو حق مقدس لكل مواطن لا بد أن يصل الى كل فرد من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية .

محكمة القيم :

صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠ بشأن قانون حماية القيم من الميسب وتناول تشكيل محكمة القيم والمحكمة العليا للقيم على أن يمثل الادعاء أمام المحكمة المدعى العام الاشتراكي أو نائبه أو أحد مساعديه وقوم بأمانة السر لدى المحكمة من يندبه رئيسها من قلم كتابها وتصدر المحكمة أحكاما بالأغلبية المطلقة لأعضائها ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من غير المستشارين قرار من رئيس الجمهورية كما أبان كيفية اعداد ومراجعة الكشف الخاصة بالشخصيات العامة التي تختار من بينها أعضاء المحكمة والشروط الواجب توافرها فيهم .

كما نصت المادة ٣٤ على أن محكمة القيم تختص دون غيرها بما يأتي :

الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعى العام الاشتراكي - كافي اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة - الفصل في الاوامر والتظلمات التي ترفع طبقا لأحكام هذا القانون - الفصل في الحالات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات .

كما نصت المادة ٣٨ من ذات القانون على أن تتبع في المحاكمة أمام محكمة القيم للقواعد والاجراءات المبينة في هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات وقانون الاجراءات الجنائية ويكون لها الاختصاصات المقررة قانونا لسلطات التحقيق كما أشارت المادة ٣٩ السى أن تختص المحكمة العليا للقيم دون غيرها بالنظر في الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القيم وتناولت المسواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ تنظيم جواز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالادانة من محكمة القيم والاحوال التي لا يجوز فيها ذلك .

المبحث الثاني التحكيم وهيئاته وأنواعه

يقصد بالتحكيم إقامة شخص أو أشخاص يستمعون إلى وجهتي نظر المتنازعين ، وفصلون فسي المنازعات بقرار ملزم للطرفين ، فهو وسيلة يستغنى بها عن المحاكم بقصد التيسير على الخصوم من هذا المصعد جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق ما نصه " لم يزل التحكيم مملوفاً لهستغنى به الناس عن المحاكم فسد فسي النفقة والوقت وفية من شطط الخصومة القضائية والسدد فيها .

والتحكيم نوعان اختياري وإجباري ، والاصل في التحكيم أن يكون اختياريًا بمقتضى أن يكون للأطراف الخيار بين اللجوء إلى القضاء أو طرح النزاع على المحاكم وهذا النوع هو التحكيم بمعناه الصحيح ، ولذا يسمى بالتحكيم العادي أو التقليدي .

أما النوع الآخر فهو التحكيم الإجباري ، فقد يوجب المشرع اللجوء إلى التحكيم في المنازعات المتعلقة بروابط قانونية معينة بحيث لا يجوز اللجوء إلى المحاكم بخصوص هذه المنازعات كما هو شأن التحكيم الإجباري في منازعات القطاع العام ، وقد يوجب المشرع على المتنازعين الخضوع للتحكيم إذا اتخذ واحد منهم خطوة معينة يحدد ها القانون كما هو شأن التحكيم الإجباري في منازعات العمل الجماعية ، وذلك أنسه إذا تقدم أحد الطرفين بطلب للتوفيق فأنسه لا بد وأن يفض النزاع عن طريق التحكيم أن لم يستمر التوفيق بين الطرفين .

وبالتالي فسوف ينقسم هذا المبحث إلى قسمين هما :

- أولاً : التحكيم الإختياري .
- ثانياً : التحكيم الإجباري .

أولا : التحكيم الاختياري وينقسم إلى ثلاث نقاط رئيسية هي :

- ١ - التحكيم في قانون المرافعات .
- ٢ - التحكيم في منازعات الاستثمار والمناطق الحرة .
- ٣ - التحكيم التجاري الدولي .

١ - التحكيم في قانون المرافعات :

تمهيد :

كان قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ينظم قواعد التحكيم في المواد من ٨١٨ إلى ٨٤٧ وكانت أبرز عيوبه أنه يلزم المحكمين باتخاذ إجراءات المرافعات ما لم يكونوا مخوضين بالصلح في حين أن التحكيم قصد به في الأصل تفادي هذه الإجراءات والبعد عن الشكليات كما كان يجيز استئناف أحكام المحكمين فتأخذ الإجراءات سبيلها أمام المحاكم بينما تكون قد بدأت التحكيم بقصد تفادي السير في هذه الإجراءات واختصار الوقت والبعد عن المحاكم .

وفي ٧/٥/١٩٦٨ صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الجديد والذي عمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره ١٩٦٨/٥/٩ وقد اختصر المشروع نصوص التحكيم في القانون الجديد فاستبعد نصها كانت الواردة في القانون السابق بأقتضار أنها تقرر مبادئ عامة كما عالج الكثير من عيوب التحكيم في القانون السابق بما استحدثه من أحكام كان نتيجتها أن أنكشت التفرقة بين التحكيم بالقضاء والتحكيم بالصلح وهذه الأحكام المستحدثة .

- أ - منسح قانون المرافعات الجديد الطعن في حكم المحكمين بالاستئناف .
- ب - رتب على رفع الدعوى ببطالان حكم المحكمين وقف تنفيذ الحكم .
- ج - كما نص على عدم تقيد المحكمين بإجراءات المرافعات لا فرق في ذلك بين تحكيم بالقضاء وتحكيم بالصلح وذلك فيما عدا ما ورد بالباب الخاص بالتحكيم .
- د - أوجب تحديد أسماء المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل ولم يكن القانون السابق يوجب تحديد أسماء المحكمين ما لم يكونوا مخوضين بالصلح .
- هـ - جعل الخصومة في التحكيم تنقطع بقيام أي سبب من أسباب انقطاعها المقررة في القانون مع ترتيب آثار الانقضاء المقررة في القانون .

بعد ما تقدم تعرض لبحث قواعد التحكيم في قانون المرافعات الجديد مع مقارنتها بما كان في قانون المرافعات السابق وذلك على الوجه الاتي :

- في الاتفاق على التحكيم وطبيعته وأثره .
- في المحكمين .

- في إجراءات الخصومة .

- في تنفيذ الحكم والطعن فيه والدعوى ببطالانه .

— الاتفاق على التحكيم وطبيعته وأشهره :

نصت المادة ٥٠١ من قانون المرافعات الجديد على أنه " يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد معين .
ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة .

وجب أن يحدد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم أو أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان التحكيم باطلا .

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ولا يصح التحكيم الا لمن له التصرف في حقوقه .

ومن هذا النص يتضح أن النزاع لا يعرض على التحكيم الا باتفاق طرفيه وهذا الاتفاق قد يكون تبعا لعقد معين يذكر في صلبه كان يتفق الطرفان على أن ما ينشأ بينهما من نزاع حول تفسير العقد أو تنفيذه يفصل فيه بواسطة محكمين يسمى الاتفاق في هذه الحالة بشرط التحكيم ، وقد يكون الاتفاق بمناسبة نزاع معين قائم " بالفعل بين الطرفين يسمى الاتفاق في هذه الحالة بمشارطة التحكيم أو وثيقة التحكم الخاصة .

والاتفاق على التحكيم يجب أن تتوافر فيه شروط معينة هي :

— توافر الأهلية في المحكم ، والأهلية المطلوبة هي أهلية التصرف في الحق المتنازع عليه فلا يكفي أهلية التقاضي .

— أن يكون الحق المتنازع عليه مما يجوز فيه الصلح ، والصلح لا يجوز وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المدني فليس المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو النظام العام فإذا اتفق على التحكيم فيما لا يجوز التحكيم فيه كان التحكيم باطلا .

— تحديد المسألة أو المسائل محل النزاع على أن هذا الشرط لا يجب توافره ابتداءً الا بالنسبة لوثيقة التحكيم فهي التي تسمح طبيعتها بذلك لأنها تكون بصدور نزاع قائم بالفعل مما يمكن معه تحديد موضوعه ، أما شروط التحكيم وهو يواجه منازعات محتملة ولم تنشأ بعد فيبقى بالنسبة له أن يحدد موضوع النزاع أثناء المرافعة .

— تعيين أشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق لاحق أن كان قانون المرافعات الجديد يتفق مع سابقه في أن التحكيم لا يصح الا لمن له التصرف في حقوقه ولا يجوز الا في المسائل التي يجوز فيها الصلح وليس وجوب تحديد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم أو أثناء المرافعة فإنه يختلف عنه في صدور تعيين أشخاص المحكمين ذلك أن قانون المرافعات السابق لم يكن يتطلب اتفاق الخصم على شخص المحكم الا في التحكيم بالصلح أما التحكيم بالقضاء فكان يجوز بغير اتفاق على المحكم ، وكان من مقتضى نص المادة ٨٢٥ أنه إذا وقع نزاع ولم يتفق الخصم على أشخاص المحكمين أو قام مانع عن مباشر المحكمين للتحكيم ولم يكن هناك شرط بين الخصم في هذا الشأن عينت المحكمة التي من اختصاصها أصلا نظر النزاع المحكمين بناءً على طلب من يهيمه تعجيل نظرا الدعوى من الخصم على أن يكون عدد من تعيينهم المحكمة مساويا للعدد المتفق عليه من الخصم أو مكافئا له .

أما قانون المرافعات الجديد فقد نص المادة ٥٠٢/٣ على أنه " مع مراعاة ما تقتضيه القوانين الخاصة بحسب تعيين أشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل " . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تهريرا لذلك ما نصه " . . . ذلك أن الثقة في حسن تقدير المحكم في حسن عدالة هي في الأصل مبعث الاتفاق على التحكيم " وعلى ذلك فإنه طبقا لقانون المرافعات الجديد إذا لم يتفق الخصوم على تعيين شخص المحكم في عقد التحكيم أو في اتفاق لاحق فإن التحكيم لا ينفذ ولا تترتب عليه آثار لا فرق في ذلك بين تحكيم بالقضاء أو تحكيم بالصلح غير أنه لا يلزم تعيين المحكم بشخص بل يكفي تعيينه بصفته إذا كانت هذه الصفة تصلح لتحديد شخص معين كما يجوز اتفاق الخصوم على تحويل شخص معين باسمه أو بصفته اختيار المحكم أو المحكمين كما يجوز لهم الاتفاق على تحويل المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع سلطلا تعيين المحكم أو المحكمين .

هذا ويتفق قانون المرافعات الجديد مع سابقه في أن التحكيم لا يثبت إلا بالكتابة وما دامت الكتابة شرط لاثبات عقد التحكيم لا لانعقاده فإنه يجوز اثباته بالأقرار واليمين وكما تجب الكتابة لاثبات العقد فإنها تجب لاثبات كل شرط من شروطه .

طبيعة الاتفاق على التحكيم :

الرأي الراجح أن الاتفاق على التحكيم عقد خاص ولا يدخل في عداد الأعمال الإجرائية وبالتالي فلا يخضع لنظرية بطلان الأعمال الإجرائية وإنما يخضع للبطلان المقرر في القانون المدني .

آثار الاتفاق على التحكيم :

يترتب على الاتفاق على التحكيم أثران أحدهما إيجابي والآخر سلبي ، فالأثر الإيجابي هو الحق في الانجساع إلى التحكيم لغض النزاع عن طريقة مع الاعتداد بالحكم الصادر فيه واعتباره أنه قد صدر أصلا من المحكمة المختصة ينظر النزاع .

وأما الأثر السلبي فهو منع القضاء من نظر النزاع محل التحكيم فإذا رفعت الدعوى بخصوصه كان المدعي عليه أن يدفعها بوجود اتفاق على التحكيم .

وقد اختلفت الآراء في طبيعة هذا الدفع فذهب رأي تؤيده محكمة النقض للقول بأن هذا الدفع هو دفع بعدم الاختصاص وذهب رأي آخر إلى أنه دفع بعدم القبول .

وأي كان وجه الرأي في الدفع بوجود اتفاق على التحكيم فإنه لما كان أساس هذا الدفع هو اتفاق الطرفين على التحكيم فمن ثم لا يتعلق بالنظام العام وبالتالي لا تقتضيه المحكمة من تلقاء نفسها يجب التمسك أمامها وجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا وسقط الحق فيسه بالكلام في الموضوع .

فى المحكمين :

المحكم هو من يتولى مهمة التحكيم ويجوز أن شخصا واحد ويجوز أن يكونوا متعددين على أنه فى حالة تعدد المحكمين فيجب أن يكون عددهم ورا والا كان التحكيم باطلا وإذا اختير شخص حكما فيجب أن يكون قبوله القيام بالتحكيم كتابة على أنه لما كانت الكتابة لازمة لاثبات قبول التحكيم فقط فإنه يثبت قبول المحكم بالاقرار أو - اليمين .

وفقا للمادة ٥٠٣ لا يجوز للمحكم بعد قبول التحكيم أن يتنحى بغير سبب جدى والا جاز الحكم عليه بالتعوض .

الشروط التى يجب توافرها فى المحكم :

يجب أن تتوافر فى المحكم الشروط الاتية :

- الأهلية المدنية الكاملة فتتضمن المادة ٥٠٢ على أنه لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة أو مغليا لم يرد له اعتباره على أن الأهلية المدنية تكفى وحدها فى هذا الصدد دون اشتراط التمتع بالحقوق السياسية وذلك يجوز للأجنبى وهو لا يتمتع بالحقوق السياسية أن يتولى مهمة التحكيم .

- ألا يكون ممنوعا من التحكيم فاحيانا يمنع المشرع بعض الأشخاص من تولى مهمة التحكيم ومن ذلك ما يقضى بسببه قانون السلطة القضائية من أنه لا يجوز بغير موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يقوم القاضى بالتحكيم ولو بغير اجر الا اذا كان احد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره لغاية الدرجة الرابعة أو كانت الدولة أو أحد الهيئات العامة هى إحدى أطراف النزاع .

- ألا تكون له مصلحة فى النزاع فلا يجوز تعيين أحد الخصم محكما لانه لا يجوز أن يكون الشخص خصما وحكما نفسى وقت واحد وهذه القاعدة من النظام العام كما لا يجوز أن للدائن أو الكفيل أن يكون محكما فى الخصومة لان لكسل من الدائن والكفيل مصلحة تأييد مركز المدين كما لا يجوز تعيين الضامن محكما فى الخصومة بين المضمون والغير اذا تعلقت الخصومة بموضع الضمان .

رد المحكم وهزله :

وفقا للمادة ٥٠٣ يجوز رد المحكم لذات الاسباب التى يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للمحكم بشرط أن يكون سبب الرد قد قام بعد الاتفاق على اختيار أو كان الخصم طالب الرد لم يعلم بهذا السبب الا بعد هذا الاتفاق ولما ذلك أنه اذا كان سبب الرد قائما قبل الاتفاق على التحكيم وكان الخصم يعلم به فإنه باختيار هذا الشخص محكما مع علمه بسبب الرد يكون قد تنازل عن طلب رد .

وقدم طلب الرد الى المحكمة المختصة اصلا بنظر النزاع وجب تقديمه خلال خمسة ايام على الاكثر من قيام سببه أو من علم الخصم بطلب الرد والا سقط الحق فيه .

كما يجوز عزل المحكم بشرط اتفاق الخصم جميعا على ذلك . .
ويلاحظ أن قانون المرافعات الجديد لا يختلف عن سابقه فيما يجب توافره في المحكم من شروط ولا في الاحكام الخاصة برده وتنحيه وهزله اذ كل ما استحدثه بشأن المحكمين أنه أوجب تعيين اشخاصهم في الاتفاق عيسى الحكيم أو اتفاق مستقل .

إجراء الخصومة أمام المحكمين :

لم يكن قانون المرافعات السابق يعنى المحكم من اتباع اجراءات المرافعات الا اذا اغفاه الخصم منه صراحة أو كان مفوضا بالصلح فرأى القانون الجديد أن يعنى المحكم من التقيد بهذه الاجراءات لافرق في ذلك بين التحكيم بالقضاء والتحكيم بالصلح على تقدير أن التحكيم قصد به الاصل تفادي التقيد بهذه الاجراءات ، لذا نصت المادة ٥٠٦ على أن " يصدر المحكمون حكمهم غير مقيدين باجراءات المرافعات عدا ما نص عليه في هذا الباب (باب التحكيم) ويكون حكمهم على مقتضى قواعد القانون ما لم يكونوا مفوضين " بالصلح " .

وعلى ذلك تبدأ الخصومة في التحكيم بإى اجراء وسير محررة من الشكليات التى ينص عليه قانون المرافعات فيمكن أن تعقد الجلسة في أيام العطلات الرسمية أو ليلا ولا يلزم حضور كاتب كما لا يلزم حضور الخصم جميع الجلسات ، غير أنه يتعين على المحكم اتباع ما يلى :

— مراعاة الاجراءات والاضاع والقواعد الواردة في باب التحكيم في قانون المرافعات ، فنص المادة ٥٠٦ وأن كان يعنى المحكم من التقيد باجراءات المرافعات ، فانه يستثنى الاحكام الواردة في باب التحكيم من هذا الاعفاء .

— الالتزام بمراعاة المبادئ الأساسية في التقاضى .

— مراعاة الاجراءات التى قد يتفق الخصم في عقد التحكيم أو اتفاق لاحق ليسير المحكمون على هديها بشروط الا تتضمن اخلالا بحق الدفاع أو مخالفة للقواعد التى نص عليها قانون المرافعات في باب التحكيم .

إنقطاع سير الخصومة في التحكيم :

كانت المادة ٨٣٠ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه لا ينقضى التحكيم بموت أحد الخصم اذا كان ورثته جميعا راشدين وإنما يمتد اليماد المضروب لحكم المحكمين ثلاثين يوما ، وكان هذا النص محل نقد فقد لا تكفى هذه المدة لاصدار الحكم لانه يتعين أولا تنظيم أمر التركة والفصل في كل نزاع يتعلق بتحديد ورثة المتوفى — كما لم يكن هذا النص يتناول حالة فقد أهلية الخصم — لذلك نص القانون الجديد في المادة

٥٠٥ منه على جعل الخصومة تنقطع بقيام أى سبب من أسباب انقطاعها المقررة في القانون مع ترتيب آثار الانقطاع المقررة قانونا ، ودون أن تكون وفاة أحد الخصوم سببا في أنقضاء التحكيم اذا كان أحدهم ورثته قاصرا لان ثقة المورث فيمن اختاره من محكمين بأسمائهم هي خير ضمان لورثته ولو كان بينهم قاصر .

سلطة المحكمين في الخصومة :

نظرا لأن المحكم يستمد سلطته من الاتفاق على التحكيم فإنه يتقيد بالموضوعات الواردة في هذا الاتفاق فان تعرض لها يجاوزها كان قراره بشأنها باطلا وعلى ذلك اذا عرضت خلال التحكيم مسألة أو ليستة تخرج عن ولاية المحكمين أو طعن بتزوير في ورقة أو اتخذت اجراءات جنائية عن تزويرها أو عن حياضات جنائي آخر فليس له الفصل في تلك المسألة أو تقرير صحة المستند أو تزويره وإنما يتعين عليه طبقا للمادة ٢/٥٠٦ وقف الاجراءات الى حين الفصل في تلك المسألة العارضة من المحكمة المختصة وعندئذ يقف اليعاد المحدد للحكم الى أن يصدر حكم انتهائي في تلك المسألة العارضة .

وللمحكمين الامر باتخاذ اجراءات الاثبات المختلفة كسماع الشهود والمعاينة والاستعانة بذوى الخبرة ويمكنهم ندب أحدهم لاتخاذ هذه الاجراءات غير أنه لا يجوز للمحكم الحكم بتوقيع غرامة على شاهيد لان المحكم ليس موظفا عموميا وإنما عليه أن يرجع الى رئيس المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع للحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضر أو يمتنع عن الاجابة بالجزاء المنصوص عليه في قانون الاثبات .

والمحكم وأن كان له أن يستعين بخبير فإنه لا يختص بنظر دعوى رد الخبر لان الخصومة في الرد تخرج عن حدود سلطة المخولة له بمقتضى الاتفاق على التحكيم فضلا عن أن الخبر وهو أحد خصوم الخصومة الدعوى ليس طرفا في الاتفاق على التحكيم .

إصدار الحكم :

يصدر حكم المحكمين في حالة تعدد هم بأغلبية الآراء بعد مداولتهم سرا وتوجب المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الجديد على المحكمين أن يصدروا حكمهم في اليعاد المشروط ما لم يقبل الخصوم امتداده أو في خلال شهرين من تاريخ قبولهم التحكيم عند عدم اشتراط أجل للحكم والاجاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع الى المحكمة المختصة فان صدر الحكم بعد انقضاء اليعاد كان باطلا وكانت المادة ٨٣٣ من قانون المرافعات السابق توجب على المحكمين عند عدم اشتراط أجل للحكم أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ قبولهم التحكيم ، على أن هذا اليعاد سواء كان اتفاقيا أو قانونيا يرد عليه الوقف كما اذا اشيرت أمام المحكمين مسألة أولية تخرج عن ولايتهم أو قدم طلب برد أحدهم فان الخصومة تقف الى أن يصدر حكم نهائي في المسألة العارضة أو في طلب الرد ، واذا وقف اليعاد فإنه يستكمل المدة الباقية منه بعد زوال سببه .

ويطبق المحكمون القواعد القانونية الموضوعية ، ما لم يكونوا مفرضين بالصلح فيقرون ما يرونه مطابقا للعدالة .

وجب كتابة حكم المحكمين كما يكتب الحكم الذي يصدر من المحكمة وجب طبقا للمادة ٥٠٧ مرافعات أن يشتمل بوجه خاص على صورة من وثيقة التحكيم وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه تاريخ صدوره وتوقيعات المحكمين فإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا إذا وقعته أغلبية المحكمين ، ويعتبر الحكم قد صدر من تاريخ التوقيع عليه فلا يلزم النطق به أو إيداعه .

إيداع الحكم بقلم الكتاب :

جميع أحكام المحكمين ولو كانت صادرة بأجراء ومن إجراءات لا ثبات يجب طبقا للمادة ٥٠٨ مرافعات إيداع أصلها مع أصل وثيقة التحكيم قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدورها محرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الإيداع وإذا كان الحكم واردا على قضية استئناف كسان الإيداع في قلم كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر الاستئناف .

وتم الإيداع بواسطة أحد المحكمين وليس ما يمنع من أن يتم بمعرفة أحد الخصم أو كاتب المحكمين ولا يترتب على عدم إيداع الحكم في الميعاد بطلانه وإنما يترتب التزام المحكمين بالتعويض .

تنفيذ الحكم والطعن فيه والدعوى بطلانه :

تنفيذ الحكم :

تنص المادة ٥٠٩ مرافعات على أنه " لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ إلا بأمر يصدره قاضي التنفيذ بالمحكمة التي أودع أصل الحكم قلم كتابها بناء على طلب أي من ذوي الشأن وذلك بعد الاطلاع على الحكم ووثيقة التحكيم وبعد التثبت من أنه لا يوجد ما يمنع تنفيذه .

ويختص القاضي المذكور بكل ما يتعلق بحكم المحكمين .

ولئن كان حكم المحكمين وجوز حجية الأمر المقضى ويعتبر ورقة رسمية بمجرد صدوره غير أنه لا يعتبر سنداً تنفيذيا إلا بأمر يصدره قاضي التنفيذ بالمحكمة التي أودع أصل الحكم قلم كتابها .

والقاضي عند إصداره الأمر بالتنفيذ لا ينظر إلى سلامة الحكم أو صحة قضائية في موضوع الدعوى لأنه لا يعد هيئة استئنافية في هذا الشأن وإنما يقتصر دوره على التحقيق من وجود اتفاق على التحكيم بصدور نزاع معين

مما يجوز فيه التحكيم وأن هذا النزاع هو ما عرض على المحكمين وفصلوا فيه وأن الحكم يتمتع بالشكل الذي يتطلبه القانون .

هذا وكان الامر بالتنفيذ في قانون المرافعات السابق من اختصاص قاضي الامر الوقتية طبقا للمادة ٨٤٤ .

الظعن في الحكم :

كان قانون المرافعات السابق يجيز الظعن بالا استئناف في أحكام المحكمين وطبقا للقواعد المقررة لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم - ما لم يكن المحكومون مفوضين بالصلح - وكان هذا الاتجاه محل نقسده كما سبق القول - فعدل عنه قانون المرافعات الجديد إذ تنص المادة ٥١٠ على أن أحكام المحكمين لا تقبل الظعن فيها بالا استئناف .

على أن قانون المرافعات الجديد يجيز الظعن في أحكام المحكمين بالتماس النظر للأسباب التي ينص عليها القانون بالسبب لأحكام المحاكم فيما عدا حالة ما إذا كان الحكم قد قضى بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثري مما طلبوه إذ في هذه الحالة يكون المحكوم قد تجاوز حدود الاتفاق على التحكيم ويمكن رفع دعوى ببطلان حكمه وفقا للمادة ٥١١ مرافعات ورفع الالتماس إلى المحكمة التي كان من اختصاصها أصلا نظر النزاع .

دعوى بطلان حكم المحكمين :

نظرا لأن حكم المحكمين يستمد قوته من الاتفاق على التحكيم وقد يكون هذا الاتفاق باطلا لذا أجاز المشرع رفع دعوى بطلان حكم المحكمين . ولا يجوز رفع هذه الدعوى إلا في حالات حددتها المادة ٥١٢ من قانون المرافعات على سبيل الحصر وهي :

- إذا كان الحكم قد صدر بغير اتفاق على التحكيم ، أو بناء على اتفاق باطل أو سقط يتجاوز اليماد أو إذا كان الحكم قد خرج عن حدود الاتفاق على التحكيم سواء كان هذا الاتفاق قد تضمنه شريطة التحكيم أو وثيقة تحكيم .

- إذا كان موضوع النزاع لم يحدد في الاتفاق على التحكيم أو أثناء المرافعة أو كان موضوع النزاع مما لا يجوز فيه الصلح أو كان أحد أطراف الاتفاق لا يملك أهلية التصرف في حقوقه ، أو إذا كان المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو كان مغلسا لم يرد لسه اعتباره .

- إذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا طبقا للقانون أو صدر من بعضهم دون أن يكونوا مأنوين بالحكم فمضى غيبة الآخرين .

إذا وقع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم .

وترفع دعوى البطلان بالاضاع المعتادة الى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع وترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ الحكم ما لم تقضى المحكمة المرفوع اليها دعوى بطلان الحكم بالاستمرار في تنفيذه بناءً على طلب المحكوم لسه .

وملاحظ أن قانون المرافعات السابق وأن كان يتفق مع القانون الجديد بشأن الحالات التي يجوز رفع الدعوى ببطلان أحكام المحكمين فإنه لم يكن يجيز رفع هذه الدعوى إلا إذا كان الحكم لا يجوز استئنافه فالمادة ٨٤٩ كانت تنص على أنه " يجوز طلب بطلان حكم المحكمين الصادر أنتهايا . . رجاء بالذكسرة الايضاحية للقانون السابق في هذا الصدد " أنه من الخير التنبيه الى أن هذه الدعوى لا تقبل الا في حالة عدم جواز استئناف حكم المحكمين . فإذا كان الاستئناف جائزا وجب رفعه لبدء كل الاعتراضات على الحكم فإن فوت الخصم بعد الاستئناف أو رفع استئناف ورفض فلا سبيل لرفع دعوى البطلان . . "

كما لم يكن قانون المرافعات السابق يترتب على رفع الدعوى بطلب حكم المحكمين وقف تنفيذه ، كما نص القانون الجديد على ذلك بعد أن منع الطعن في الحكم بالاستئناف .

٢ - التحكيم في منازعات الاستثمار والمناطق الحرة :

النزاع بين الدولة والمستثمر :

في ١٩/٦/١٩٧٤ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون استثمار المال العربي والاجنبيسي والمناطق الحرة بهدف تشجيع الاستثمارات الاجنبية في مصر تمشيا مع سياسة الانفتاح وقد أوضح القانون المذكور طرق تسوية المنازعات الخاصة بهذه الاستثمارات بنصه في المادة الثامنة منه على أن تتم تسوية منازعات الاستثمارات المتعلقة بتنفيذ احكامه بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الاتفاقات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الاخرى التي انضمت اليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ في الاحوال التي تسري فيها .

كما أجاز القانون في مادته الثامنة الاتفاق على أن تتم تسوية هذه المنازعات بطريق التحكيم وتشكيل لجنة التحكيم من عضو يختاره كل طرف من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على اختياره العضوان المذكوران فإن لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين آخرهما يتم اختيار العضو المرجح بناءً على طلب أي من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

تضع لجنة التحكيم الاجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية الا ما
تعلق منه بالضمانات والمبادئ الاساسية للتقاضى على أن تراعى اللجنة سرعة البت في المنازعة .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الاصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام
الشهائية .

وتحدد اللجنة من يتحمل مصاريف التحكيم :

وملاحظ في هذا الشأن ما يلي :

- أنه ما لم يتفق على ميعاد للبت في النزاع فيجب على لجنة التحكيم أن تفصل في النزاع وتصدر قرارها فيه خلال
شهرين من تاريخ قبول المحكم المرجح أملا لما تقضى به المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات الجديد من أنه
يجب على المحكمين عند عدم اشتراط أجل للتحكيم أن يحكموا خلال شهرين من تاريخ قبولهم للتحكيم .

- أن قانون استثمار المال العربي والمناطق الحرة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ م والذي ألغى بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ كان يقضى بعدم جواز فرض الحراسة على المال المستثمر أو تأميمه أو نزع ملكية الا لمصلحة عامة
ومقابل تعويض عادل يراعى في تقديره وقت الاستيلاء .

وكان هذا القانون للمستثمر في حالة قيام نزاع على تقدير قيمة التعويض الحق في طلب عرض النزاع على لجنة
تحكيم تشكل من عضوين المستثمر وعضو عن هيئة الاستثمار وعضو ثالث تكون له رئاسة اللجنة ويتفق على اختيار
العضوان المشار اليهما من بين المستشارين بالهيئات القضائية .

غير أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لم يكن يوضح ما يجب اتباعه في حالة عدم اتفاق محكمي الطرفين
على المحكم الثالث أو انسداد ذلك على طلب التحكيم ، وكان ذلك يمثل قصورا في التشريع الامر الذي تلاقه قانسون
الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعمول به حاليا وذلك يجعله المجلس الاعلى للهيئات القضائية سلطة تعيين نفس
حالة عدم اتفاق محكمي الطرفين على اختيار المحكم الثالث .

منازعات المنشآت القائمة بالمناطق الحرة :

طبقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يجوز الاتفاق على تسمية المنازعات التي تنشأ بين المشروعات
القائمة بالمناطق الحرة أو بينها وبين الهيئة العامة للاستثمار أو غيرها من السلطات والأجهزة الادارية ذات الصلة
بنشاط العمل بالمنطقة الحرة بطريق التحكيم .

كما يجوز للجنة التحكيم أن تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين المشروعات القائمة بالمنطقة الحرة وبين
الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع الى لجنة التحكيم قبل
أو بعد وقوعه وتشكل لجنة التحكيم وتفضل في النزاع وفقا للقواعد وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة الثامنة والسابق
أيضا .

ملاحظ أن قانون الاستثمار رقم ٦٥ ينص على تشكيل معايير لهيئة التحكيم التي تنظر منازعات المنشآت المقامة بالمناطق الحرة والسابق أيضا إذا كانت تشكل هيئة التحكيم في ظل العمل به بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من أحد مستشاري مجلس الدولة ومرشحه رئيس المجلس أو أحد مستشاري الاستئناف ومرشحه وزير العدل وتكون له الرئاسة وعضوين يختار كل منهما طرف من طرفي النزاع .

٣ - في التحكيم التجاري الدولي :

أ - أسباب نشأة هذا التحكيم والجهود التي بذلت في تنظيمه :

نظرا لأنه لا يوجد حتى الوقت الحاضر قضاء دولي وفصل - على سبيل الالتزام في المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية والتي تنشأ بين الأشخاص التابعين لدول مختلفة أو بين حكومة دولة ورعايا دولة أخرى لذا كان التحكيم بما تضمنه من سرعة في الإجراءات هو الوسيلة لحسم هذه المنازعات بدلا من سلوك سبيل القضاء العادي وما قد يشهده من تضارب في الاختصاص القضائي الدولي .

وزاد من أهمية التحكيم التجاري الدولي في العصر الحديث ما أدت اليه التطورات الاقتصادية والسياسية في العديد من الدول إلى سيطرة الدولة على أوجه النشاط الاقتصادي بها بما استتبعه من احتكار الدولة للتجارة الخارجية أو الدخول في ميدانها إلى جانب الأفراد فضلا عن اعتماد الدول النامية في تطور اقتصادها على الاستثمارات الأجنبية وقد ترتب على ذلك ارتباط حكومات هذه الدول بعقود تجارية دولية مع رعاياها وحكومات دول أخرى نادرا ما يخلو عقد منها من شرط التحكيم .

وكان أمر التحكيم التجاري الدولي بخير تنظيم إلى سنة ١٩٢٣ حيث قامت الغرفة التجارية الدولية بإنشاء محكمة التحكيم التابعة لها ثم قامت هذه الغرفة بمساعي لدى عصبة الأمم بقصد الوصول إلى اتفاقية دولية للاعتراف بأحكام المحكمين الأجانب - وكان من نتيجة هذه الجهود أنه تم التوقيع في ٢٤/٩/١٩٢٣ على بروتوكول جنيف الخاص بنص التحكيم في سنة ١٩٢٢ على جنيف بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية غير أن كانت في وقت صدورها تمثل تقدما ملموسا في هذا المجال إلا أن ما كانت تتطلبه من إجراءات مطولة كسبيل يساعد الطرف الذي لا يقبل الحكم على الباطلة في تنفيذه .

وفي عام ١٩٥٨ أقر مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ مايو إلى ١٠ يونيو ١٩٥٨ - اتفاقية خاصة بأحكام المحكمين الأجانب ، وقد أنضمت إليها جمهورية مصر العربية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١ لسنة ١٩٥٩ على أن تعتبر نافذة اعتبارا من ٨ يونيو ١٩٥٩ .

وفي نفس عام ١٩٥٨ أدركت مجموعة البلاد الاشتراكية بالقاهرة الأهمية التحكيم التجاري الدولي فعملت على تنظيم الهيئات التي تباشره وأبرمت فيما بينها اتفاقية للمعونة الاقتصادية المتبادلة .

في عام ١٩٦١ أبرمت في جنيف اتفاقية تعرف باسم الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري .

وفي ١٨/٣/١٩٦٥ عقدت اتفاقية خاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بين الدولة ورعايا الدول الأخرى عن طريق التحكيم والمصالحة على أن تطبق هيئة التحكيم القواعد الدولية المنصوص عليها في الاتفاقية مع ما ينطوي عليه ذلك من إحلال هذه القواعد محل القانون الوطني وقد انضمت جمهورية مصر العربية إلى هذه الاتفاقية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٧٦ صدرت قواعد التحكيم الدولي التي وضعتها لجنة القانون التجاري الدولي وأوصت بها الأمم المتحدة والمعروفة باسم قواعد اليونسيترال وهي تتضمن مجموعة موحدة من الإجراءات يمكن تطبيقها بصورة شاملة على التحكيم الدولية سواء أكانت خاصة أو عن طريق مؤسسات .

هذا وقد توسب على اتساع نطاق التجارة الدولية والالتجاء إلى التحكيم لحسم المنازعات الناشئة عن عقودها أن ظهرت مؤسسات دولية متخصصة في التحكيم تقدم خدماتها لمن يطلبها أهمها محكمة التحكيم التابعة للغرفة التجارية الدولية بباريس وجمعية التحكيم الأمريكية ومحكمة تحكيم لندن والمؤسسة الهولندية للتحكيم .

كما قررت اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا في دورتها التي عقدت بالدمية في يناير سنة ١٩٧٨ إنشاء ثلاثة مراكز إقليمية للتحكيم لخدمة المنطقة والحد من سيل التحكيم المتجه إلى مؤسسات الدول الغربية وقد تم إنشاء مركز في كوالا لمبور كما أنشئ مركز آخر في القاهرة ومؤدى مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي الوظائف التالية

- اتاحة التحكيم تحت إشرافه .
- النهوض بالتحكيم التجاري الدولي في المنطقة .
- تنسيق ومساعدة أنشطة مؤسسات التحكيم القائمة وخاصة المؤسسات الموجودة داخل المنطقة .
- تقديم المساعدة في إجراءات التحكيم الخاصة وخاصة التحكيم التي تجري وفقاً لقواعد اليونسيترال للتحكيم .
- المساعدة في تنفيذ أحكام التحكيم .

ب - قواعد التحكيم التجاري الدولي :

لا توجد بالطبع قواعد موحدة تنظم إجراءات هذا التحكيم وأن كانت المؤسسات المتخصصة فيه تضع لوائحها خاصة بها تنظم إجراءاته وعلى ذلك فإنه يتعين على المحكمين في التحكيم الخاصة مراعاة قواعد الإجراءات المدنية في الدولة التي يتم التحكيم في أراضيها .

وفيما يختص بعدد المحكمين وكيفية اختيارهم فيتم ذلك باتفاق الخصوم مع مراعاة ما تقضى به لوائح المؤسسات المتخصصة من جعل هذه المؤسسات سلطة تعيين للمحكم الواحد في حالة عدم اتفاق طرفي النزاع على اختياره كما تجعل منها سلطة تعيين المحكم المرجع في حالة الاتفاق في تعيينه وكذلك تعيين محكم الخصم الذي يتخلف عن تعيين محكمة في حالة الاتفاق على ثلاثة محكمين .

مخصص القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع فالأصل أن تطبق الهيئة القانون الذي يحدده الطرفان فان لم يتفقا وجب تطبيق القانون الذي تحدده قواعد لتنازع القوانين ولاحظ بشأن القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع أن نظام محكمة التحكيم للفرقة التجارية الدولية بباريس المطبق من ١٩٢٥/٦/١ يقضى في مادته الأولى بأنه يمكن للخصم إذا رغبوا أن ينضموا في شرط التحكيم ذاته على القانون الواجب التطبيق على العقد ولم يوضح هذا النظام القانون الذي يتعين على المحكمة تطبيقه في حالة تحديد القانون بمعرفة الخصم .

في حين كانت قواعد البونستيرال أوضح في هذا الصدد إذ يجرى نص المادة ٣٣ من هذه القواعد بما يلي :
تطبق محكمة التحكيم القانون المحدد من قبل الطرفين كقانون واجب التطبيق على موضوع النزاع فإذا تعاضس الطرفان عن ذلك التحديد تطبق محكمة التحكيم القانون الذي تحدده قواعد تنازع القوانين التي تراها واجبة التطبيق .

لا تصدر محكمة التحكيم قراراً بمسئفها مؤقلاً وديماً أو وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف إلا إذا فرضها الطرفان صراحة في القيام بذلك وكان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم يسمح بذلك التحكيم .

في جميع الحالات ، تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقاً لأحكام العقد وتأخذ في حسابها العادات التجارية الواجبة التطبيق على المعاملة .

هذا ولاحظ أن نفقات التحكيم الذي يتم بمعرفة المؤسسات المتخصصة في الدول - الغربية باهظة .

ثانياً : التحكيم الاجباري :

ينقسم الى ثلاث نقاط رئيسية هي :

- ١ - التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .
- ٢ - التحكيم في منازعات القطاع العام .
- ٣ - التحكيم في المنازعات الجمارك .

١ - نظام التوفيق والتحكيم في منازعات العمل :

وسنمعرض لبحث هذا النظام على النحو الآتي :

- أ - نشأة هذا النظام وتطوره .
- ب - المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم .
- ج - سير المنازعة .

١ - نشأة نظام التوفيق والتحكيم وتطوره :

حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عدة منازعات بين أصحاب الأعمال ومالهم رأيت الحكومة وقتئذ أن تعالجها - على ما يصل اليه جهدها - فأصدر مجلس الوزراء في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ م مرسوم بإنشاء لجنة مركزية بالقاهرة لتنظر تلك المنازعات والسعى في التوفيق بين المتنازعين ، وشكلت اللجنة من خمس كبار موظفي الحكومة على رأسهم محافظ العاصمة وقامت بهذه المهمة نحو أربع سنوات كانت تنقل فيها من بلد إلى آخر وكانت غايتها حفظ الأمن والنظام ووضع حد لاضراب العمال إلى أن وجدت نفسها في النهاية عاجزة عن الاضطلاع بهذا العبء نظرا لكثرة المنازعات قيامها في عدة جهات في وقت واحد .

في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ م قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة توفيق بكل مديرية أو محافظة برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية رئيس النيابة المديرية أو المحافظة وقاضي بالمحاكم الأهلية وسندوب عن أصحاب الأعمال وآخر عن العمال - وكانت مهمة هذه اللجنة مقصورة على السعى في التوفيق بين الطرفين المتنازعين شأنها في ذلك شأن لجنة سنة ١٩١٩ أي أن قراراتها لم تكن ملزمة للطرفين .

ولم تنشأ حاجة لتغيير هذا النظام إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، فرأت الحكومة في سبيل المحافظة على الأمن والرغبة في أن يسود السلام عنصرى الانتاج وهنا أصحاب الأعمال والعمال - حتى تتمكن الصناعة المصرية من تزويد البلاد بما تحتاج اليه لسد العجز في الواردات الأجنبية - أن تنشأ نظاما يكفل فض المنازعات العمالية على وجه السرعة فاستصدرت أمرا عسكريا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ م يعيد تشكيل هذه اللجان ويجعل لقراراتها صفة الأحكام وذلك أصبحت قرارات هذه اللجان ملزمة للطرفين وتنفذ كالأحكام .

وقد استمر العمل بالأمر العسكري المشار اليه إلى أن شعر بالحاجة لوضع نظام أشمل وأكمل فأصدر

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ :

ومقتضى هذا القانون إنشاء المرسوم - لأول مرة - نظام التحكيم في المنازعات العمالية إلى جوار نظام التوفيق وإن جعل التحكيم إجباريا في بعض الأحوال واختياريا في الأحوال الأخرى ، وأصبحت المنازعات العمالية تعرض على مكتب العمل فإن تمكن من الوصول إلى حل يرضيه الطرفان يحرر محضرا بذلك يوقع عليه كل منهما ويكون لهذا المحضر قوة الأحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب المحكمة الواقع في دائرتها النزاع فإن أخفق رفع تعزيزا لمصلحة العمل بنتيجة معينة وأسباب أخفاقه فتعرض للمصلحة هذا التقرير إلى وزير الشؤون الاجتماعية الذي قد يسعى بدوره لحل النزاع ولا فيحيله إلى لجنة التوفيق فإذا وافقت اللجنة في حل النزاع حورت محضرا بما تم الاتفاق عليه ويكون لهذا المحضر قوة الأحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه ، أما إذا لم توفق اللجنة فإن الأمر يرفع من جديد إلى وزير الشؤون الاجتماعية الذي يجب عليه أن يحيل النزاع إلى هيئة التحكيم في حالتين :

الاولى : اذا عرض رئيس لجنة التوفيق على الطرفين قبول التحكيم فوافقا على ذلك او قبله احدهما وايداه في ذلك رئيس اللجنة .

الثانية : اذا كان موضوع النزاع من الحالات التي جعل فيها القانون التحكيم اجباريا .

المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ :

كشف التطبيق العملي للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ ما ينطوي عليه من اجراءات مطولة ومعقدة كسان يترتب عليها في كثير من الأحيان أن ينفذ صبر أحد طرفي النزاع فيلجأ الى طرق عنيفة تضر بالمصلحة العامة ، ولتلافي هذه العيوب صدر في بداية عهد الثورة المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٥٢/١٢/٨ وأهم ما انطوى عليه من تعديلات .

توسيع دائرة تطبيق نظام التوفيق والتحكيم يجعله شاملا لكافة المنازعات سواء كانت قانونية أو اقتصادية أو تنظيمية .

تعميم حق لجنة التوفيق في احالة جميع المنازعات العمالية الى هيئة التحكيم بمعنى ان التحكيم اصبح اجباريا في جميع الاحوال .

اختزال الاجراءات وتحديد مواعيد يلتزم بها الموظفون واللجان للتصرف في منازعات العمل فأعطى القانون مكتب العمل سلطة احالة النزاع مباشرة الى لجان التوفيق بل والزمه بتحويل اوراق الموضوع الى رئيس اللجنة في ظرف اسبوعين كما اعطى لجنة التوفيق سلطة احالة النزاع مباشرة الى هيئة التحكيم في حالسنة تعزز تسوية النزاع الذي اوجب عليها الانتهاء من نظرة خلال شهر من تاريخ وصول الوراق اليه .

نص القانون على جواز حضور محامين مع الطرفين امام هيئات التحكيم دون لجان التوفيق ومكاتب العمل وكان القانون السابق خلوا من نص يحسم هذه المسألة .

النص صراحة على أن فصل ممثلي العمال أو النقابة اثناء سير المنازعة أمام مكتب العمل أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم لا يحول دون استمرارهم في اداء مهامهم ما لم يقع اختيار العمال أو مجلس النقابة على غيرهم وكان هذا النقص في القانون السابق بسبب عرقلة مهمة لجان التوفيق وهيئات التحكيم .

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ :

وقد عدلت بمقتضى هذا القانون بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وأهم هذه التعديلات

هي :

التقرير بأن محكمة النقض هي التي تختص بنظر الطعون في قرارات هيئة التحكيم .

اضافة حكم جديد بمقتضاء تطبيق الاحكام الواردة في قانون المرافعات في شأن تصحيح الاحكام وتفسيرها

على القرارات الصادرة من هيئة التحكيم .

جعل هيئة التحكيم هي المختصة - بوصفها قاضيا للامور المستعجلة ينظر ما يعرض في تنفيذ قراراتها من اسكالات وقتية وعلى أن يجرى في هذه الاشكالات - الأحكام المقررة في قانون المرافعات .

اعطاء هيئة التحكيم سلطة توقيع الجزاءات المقررة في قانون المرافعات في حالة تعمد أحد طرفي النزاع عن ايداع المستندات أو المذكرات المؤيدة لدفاعه في حالة تخلف الشاهد أو امتناعه عن حضور أو عن أداء اليمين أو الاجابة .

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ :

بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة رأى الشارع في سبيل توحيد القوانين بين اقليميهما أن يضمن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ أحكام التوفيق والتحكيم وكان ما استحدثه في سبيل تبسيط الاجراءات - أنه اكتفى في مرحلة المصالحة بتدخل مكتب العمل دون حاجة الى لجنة التوفيق وذلك بالنسبة لعمال المؤسسات التي تستخدم أقل من خمسين عاملا أما بالنسبة لأصحاب الاعمال الذين يستخدمون خمسون عاملا فأكثر فقد استبعدت مرحلة التوفيق بمعرفة مكتب العمل .

كما أضاف هذا القانون حكما بشأن رد أعضاء هيئة التحكيم من غير القاء وتنحيهم عن نظر النزاع فسوى بينهم وبين باقى أعضاء الهيئة في هذا الصدد وهذا الامر لم يكن هنالك نص يعالجه في التشريعات السابقة .

ب - المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم :

تقضى المادة ١٨٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ بأن احكام التوفيق والتحكيم تسرى على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميه أو عمالهم أو فريق منهم فيجب اذن ان يتوافر في النزاع شرطان .

الشرط الاول : تعلق المنازعة بعلاقة عمل :

يجب ان يكون النزاع متعلقا بالعمل أو بشروطه مما يفترض معه أن يكون النزاع بسبب ارتباط الطرفين بعقد عمل ايا كان العقد الذى يحكم العلاقة فرديا كان او مشتركا وأيا كان القانون الذى يحكمه وغير الثقات لنوع المنازعة ، وهيئة التحكيم هي المختصة بتحديد طبيعة النزاع من حيث تعلقه بالعمل وشروطه وعلى ذلك فلا يجوز لمكتب العمل رفض طلب التوفيق أو الامتناع عن إحالته الى لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم حسب الاحوال بحجة عدم تعلقه بالعمل أو بشروطه وإنما يتمسكين عليه أن يتخذ بشأنه الاجراءات المرسومة في القانون .

الشرط الثاني : جماعية النزاع :

لا يكفي ان يكون النزاع متعلقا بالعمل أو بشروطه حتى يخضع لنظام التوفيق والتحكيم بل يجب أن يكون جماعيا فالمنازعات الجماعية هي التي تتسم بالخطورة إذ قد تتخذ وسائل جماعية ايجابية لتحقيق اغراضها كالأضراب وهو ما دفع المشرع لوضع هذا النظام .

أما النزاع الفردي فانه وان كان لا خلاف في عدم خضوعه لنظام التوفيق والتحكيم الا أن تحديد ما يعتبر نزاعا فرديا قد أثار خلافا - مرجع هذا الخلاف الى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كان ينص في الفقرة ١ من مادته الاولى على ان احكامه لا تنطبق على المنازعات الخاصة بواحد أو اكثر من العمال مالم يكن النزاع متعلقا بمبدأ يؤثر في المصلحة العامة المشتركة لجميع العمال ، وأن المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ والذي نقل عنه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ لم يأت بمثل هذا النص فذهب رأى الى أن عدم النص على هذا الحكم لا يعنى العدول عنه خاصة وأن القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ م يقوم على توسيع دائرة نظام التوفيق والتحكيم لا التضييق فيها فضلا عن أن المذكرة الايضاحية لهذا القانون لم تنشر الى السبب في عدم ذكر هذا الحكم .

غير أن رأى الراجح يذهب للقول بأن القانون قد عرف المنازعة الخاضعة للتوفيق والتحكيم - على أساس عددي - بأنها ما كان بين صاحب العمل وبين جميع عماله أو فريق منهم ، فانه بذلك قد أخرج من نطاق تطبيقه المنازعات الفردية ولو تعلقت بمبدأ يؤثر في المصلحة المشتركة لجميع العمال - على أن النزاع الفردي قد يخضع لاحكام التوفيق والتحكيم اذا تبناه فريق من العمال أو نقابة العامل وكان هذا التبنى بسبب تعلقه بمبدأ يؤثر في المصلحة العامة المشتركة لجميع العمال

ولا يشترط لاعتبار النزاع جماعيا الا أن يكون مع جميع عمال صاحب العمل أو فريق منهم ، ولم يحدد القانون عدد افراد الفريق والراجح أن يكون النزاع مع أغلبية عمال المشرع أو القسم الذين لهم شأن في النزاع أما النزاع بين صاحب العمل وعدد قليل من عماله فلا يخضع لهذا النظام إذ ليس من شأن هذا النزاع اضطراب العمل وتهديد الامن .

طوائف العمال المستبعد من الخضوع لهذا النظام :

استثنى المشرع طائفتين من الخضوع لاحكام هذا النظام هما :

الاولى : عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار رئيس الجمهورية .

الثانية : خدام المنازل ومن في حكمهم الا فيما يرد به نص خاص .

ج - سير المنازعة :

يمس النزاع بمرحلة التوفيق فان تتم تسويته أحيل وجها الى التحكيم وحرصا من المشرع على أم تسير المنازعة في هدوء و حظر على العمال الاضراب أو الامتناع عن العمل كليا وجزئيا اذا ما أقدم طلب للتوفيق في النزاع أو اثناء السير في اجراءاته أما الجهة الادارية المختصة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم كما حظر على صاحب العمل كليا أو جزئيا الا اذا كان مضطرا لذلك لاسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزارة العمل .

مرحلة التوفيق :

طلب التوفيق :

تبدأ اجراءات عرض النزاع على هيئة التحكيم بطلب يقدمه أحد طرفي النزاع الى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل وذلك للسعي في التوفيق بين الطرفين ، فاذا كان الطلب مقدما من صاحب العمل وجب أن يكون موقعا عليه منه شخصا أو من وكيله المفوض ، أما اذا كان الطلب من العمال فيجب تقديمه من رئيس النقابة التي ينتمون اليها بعد موافقة مجلس ادارتها فان لم يكونوا متعنين الى نقابة وجب أن يقدم من أغلبية عمال القسم بالمؤسسة الذين لهم شأن في النزاع وجب أن يشتمل الطلب على اسماء طرفي النزاع أو مثليها ومحال اقامتهم وأسماء من يتولون مفاوضات التوفيق والتحكيم بالنيابة عن النقابة أو العمال على الا يزيد عددهم على ثلاثة وذلك في حالة ما اذا كان الطلب من العمال .

واجبات مكتب العمل :

وفقا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٥٩ اذا كان النزاع مع منشأة تستخدم خمسين عامل فأكثر فانه يتمين على مكتب العمل إحالة الطلب مباشرة في مدة لا تجاوز ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه الى لجنة التوفيق كما يجسور للمكتب إحالة أوراق الموضوع الى هيئة التحكيم مباشرة اذا اتفق الطرفان كتابة على ذلك .

أما اذا كان النزاع مع عمال منشأة تستخدم أقل من خمسين عاملا فيجب على المكتب أن يعمل على تسوية النزاع خلال أسبوعين على الأكثر فان نجح اثبت ما يتم الاتفاق عليه في محضر يحرر من اربع نسخ ووقع عليه من مدير المكتب أو من ينوب عنه ومثلي الطرفين وتسلم لكل منهما نسخة وتحفظ الثالثة في المكتب وترسل النسخة الرابعة الى وزارة العمل لقيدها في سجل خاص وايداعها محفوظاتها ويكون لهذا المحضر قوة الاحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مكتب العمل .

وان اخفق مكتب العمل في تسوية النزاع خلال المدة المذكورة كان عليه أن يرفع الى هيئة التحكيم تقريرا مفصلا بنتيجة سعيه أو اسباب اخفاقه مصحوبا بجميع أوراق الموضوع ويرسل صورة من هذا التقرير الى وزارة

العمل .

كان المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ يوجب على مكتب العمل أن يعمل على تسوية النزاع في جميع الاحوال واما كان عدد عمال المنشأة .

لجنة التوفيق :

تشكيل لجنة التوفيق في كل مديرية أو محافظة برئاسة أحد الرؤساء أو القضاة بالمحكمة تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة سنويا وعضوة مدير مكتب العمل أو من ينوب عنه ، وصاحب العمل أو من ينوب عنه وممثل للنقابة العامة أو أحد العمال المتنازعين يختاره العمال ومندوب عن منظم أصحاب الاعمال المختصة متى وجدت والا فاحد اصحاب الاعمال يختاره صاحب العمل وحضره بالجلسة ومندوب عن نقابة اخرى للعمل لا يكون لها علاقة مباشرة بالنزاع وحضره ممثل النقابة أو العمال في الجلسة - ويكون انعقاد اللجنة صحيحا اذا حضر الاجتماع اربعة اعضاء من بينهم الرئيس ومدير مكتب العمل أو من ينوب عنه وللجنة أن تستعين برأى من تختاره من الاخصائيين أو من اصحاب الاعمال أو العمال بدائرتهم .

وأختصاص لجنة التوفيق في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعمول به حاليا اصبح مقصورا على نظير المنازعات التي تقع مع صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فاكثر فاذا احيلت الى اللجنة منازعة من هذا النوع يحدد رئيس اللجنة جلسة لنظرها لا يجاوز ميعادها عشرة ايام من تاريخ وصول اوراق الموضوع الى اللجنة وقسم قلم الكتاب باخطار ممثلي طرفي النزاع ومدير مكتب العمل بالجلسة المحددة وذلك بكتاب مسجل قبل تاريخ الجلسة بثلاثة ايام على الاقل وعلى اللجنة ان تنتهي من نظر النزاع خلال عشرين يوما من تاريخ وصول الاوراق اليها ويقتصر عملها على محاولة التوفيق بين الطرفين فليس لها ان تفصل في موضوع النزاع أو في الاختصاص بنظره لان الامر في ذلك متروك لهيئة التحكيم ، فبان تمكنت من تسوية النزاع أو تسوية بعض المطالب حورت محضرا بما يتم الاتفاق عليه ويكون لهذا المحضر قوة الاحكام النهائية بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها لجنة التوفيق واذا تعذر على اللجنة تسوية النزاع وديا كله أو بعضه آحالت نقاط النزاع التي لم يتم الاتفاق عليها الى هيئة التحكيم المختصة خلال ثلاثة ايام على الأقل .

مرحلة التحكيم :

تتم مرحلة التحكيم عن طريق تدخل هيئة تحكيم مما يقتضى التعرض لتشكيل هيئات التحكيم هذه باجراءاتها والقواعد القانونية التي تستند اليها في قراراتها وحجية هذه القرارات والطعن فيها .

تشكيل هيئة التحكيم :

تتكون هيئة التحكيم من احدى دوائر محكمة الاستئناف التى تحددها الجمعية العمومية للمحكمة فى بداية كل سنة قضائية • ومندوب عن وزارة العمل ومندوب عن وزارة الصناعة أو الاقتصاد حسب الأحوال ينتدبها وزيريهما على أن يكونا من كبار موظفى الوزارة وتكون رئاسة الهيئة لرئيس الدائرة وحلف المندوبان أمامه بأن يؤديا مهمتهما بالذمة والصدق •

كما يحضر أمام هيئة التحكيم محلفان احدهما مندوب عن منظمات اصحاب الاعمال أن وجدت ولا فاحد اصحاب الاعمال •

مما لا يكون له علاقة مباشرة بالنزاع يختاره صاحب العمل والآخر مندوب عن نقابة لا علاقة لها مباشرة بالنزاع يختاره العمال أو النقابة صاحبة الشأن — ولا يختلف القانون الحالى اختلافا يذكر عن القانون السابق فى كيفية تشكيل الهيئة •

ويكون على طرفى النزاع احضار المحلفين فى يوم الجلسة فلا التزام على الهيئة باحضارهما وصح انعقاد الجلسة بدونهما أو من حضر منهما اذا رأت الهيئة ذلك كما لا يكون لهما رأى فى مسدولات الهيئة على أنه يتعين على الهيئة أن تأخذ رأى الحاضر منهما وأنه اذا صدر القرار على خلاف رأيهما أو رأى احدهما وجب اثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان اسباب عدم الأخذ به •

اجراءاتها :

بعد احوالة النزاع الى هيئة التحكيم من مكتب العمل أو لجنة التوفيق حسب الأحوال — يحين رئيس الهيئة جلسة لنظر الموضوع لا يجاوز ميعادها خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الأوراق • ويقوم قلم الكتاب بأخطار الاعضاء مندوب طرفى النزاع بالجلسة المحددة بكتاب مسجل قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل •

ولهيئة التحكيم فى سبيل الفصل فى النزاع أن تقرر سماع الشهود وتدب أهل الخبرة ومعاينة المصانع ومحال العمل والاطلاع على جميع المستندات ودفاتر الحسابات الخاصة بالنزاع واتخاذ الاجراءات التى تمكنها من الفصل فى النزاع — متى بدأت اللجنة فى نظر النزاع فإن عليها أن تفصل فيه مدة لا تتجاوز عشرين يوما غير أن هذا الميعاد شأنه شأن غيره من مواعيد التى يحددها المشرع فى مواضع متفرقة لسرعة الفصل فى المنازعات لا يترتب على مخالفته بطلان •

وتصدر الهيئة قرارها بأغلبية الآراء ويجب أن يكون سببا ويكون له قوة الأحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة وترسل هيئة التحكيم ملف الموضوع بعد اعلان طرفى النزاع بصورة من قرار التحكيم بكتاب مسجل — الى مكتب العمل المختص لقيد منطق القرار فى سجل خاص وايداع الملف محفوظاتها واعضاء مستخرجات منه لمن يطلب من ذوى الشأن •

القواعد القانونية التي تطبقها :

تنص المادة ٢٠٣ / ١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمطابقة للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن تطبق هيئة التحكيم القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها ولها أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فـسـى المنطقة .

وفساد النص المتقدم كما أوضحته محكمة النقض أن هيئة التحكيم ملتزم اصلا بتطبيق القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين ارباب العمل ومالهم ، وأن لها بجانب هذا الاصل الذي يجب عليها اتباعه رخصة آجازتها لها هذه المادة هي أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا تتركز الى حقوق مقرر لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة .

حجية قراراتها :

يجوز قرار هيئة التحكيم حجية الشئ المقضى فيه فلا يجوز عرض النزاع باطرافه وموضوعه وسببه امام هيئة التحكيم من جديد بشرط عدم حدوث تغيير جوهري في ظروف العمل .

الطعن في قراراتها :

تمسك مجلس الدولة باختصاصه بنظر الطعون في قرارات هيئات التحكيم هذه حتى بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الى أن صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٥ باعادة تنظيم مجلس الدولة فاستثنى الطعن في هذه القرارات من اختصاصه وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون وفي هذا الصدد ما نصه :

" ومن جهة اخرى روي أن يسلم استثناء من اختصاص القضاء الاداري الطعون في قرارات هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل باعتبار أنه يدخل في تشكيل تلك الهيئات قضاة وأن لقراراتها قسوة الاحكام النهائية . "

وصدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أصبحت محكمة النقض هي المختصة بنظر الطعون في قرارات هيئات التحكيم واستقر الوضع على ذلك وطبقا للمادة ٢٠٣ / ٤ ويجوز لكل من طرفي النزاع أن يطعن في قرار الهيئة امام محكمة النقض بالشروط والاضاع والاجراءات المقررة في القوانين النافذة .

وما تقدم هو مجمل النظام الذي وضعه المشرع لفض منازعات العمل الجماعية وقد بلغ من حرص المشرع على نجاحه تجريمه الامتناع عن تنفيذ قرارات هيئات التحكيم كما أعفى هذا التحكيم من الرسوم القضائية فكانت المادة ١٥ من القانون السابق تقضى بأن تنظر هيئة التحكيم في النزاع المعروض عليها بلا مصروفات او رسوم طبقا للمادة ٧ من القانون الحالي تعفى الدعاوى التي يرفعها العمال او نقابات العمال ممن

الرسم وأن كان يجوز للمحكمة في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها .

٢ - التحكيم في منازعات القطاع العام :

وستناول هذا النسخ من التحكيم على النحو الآتي :

- أ - نشأة هذا النظام وتطوره .
- ب - تشكيل هيئات التحكيم واختصاصاتها .
- ج - اجراءات الخصومة .
- د - الطعن في الحكم ووقف تنفيذه .
- هـ - رسوم ومكافآت هذا التحكيم .

نشأة نظام التحكيم في منازعات القطاع العام وتطوره :

اصدر مؤتمر الانتاج المنعقد خلال الفترة من ١٧ - ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ - لبحث الصعوبات التي تواجهه تجربة القطاع العام - عدة توصيات من بينها توصية بضرورة الاخذ بالتحكيم كوسيلة لحسم منازعات القطاع العام .

وتنفيذا لذلك اصدر مجلس الوزراء في ١٠ من يناير ١٩٦٦ قرارا يوجب على الجهات الحكومية مركزية أو محلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام اذا تعذر عليها تسوية المنازعات التي تقع بينها بالطرق الودية أن تلجأ الى قضائها بطريق التحكيم وفقا لحكامه دون الالتجاء الى المحاكم - وجاء بمذكرة وزارة العدل - المؤرخة ٣ من يناير ١٩٦٦ والتي رفع بها مشروع القرار المذكور الى مجلس الوزارة ما نصه :

يستوقف النظر في القضايا المعروضة على المحاكم ان من بينها ٣١٥٠ قضية تمثل منازعات بين الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها ، بل قد يكون بعض تلك المنازعات بين الفروع والاقسام التابعة لقطاع واحد من هذه القطاعات .

ولما كانت القطاعات المشار اليها ايا كانت صورها واشكالها انما تمارس نشاطها باسم الدولة ولحسابها ولا تشكل المنازعات التي تقع بينها في العمل خصومات حقيقية تتعارض فيها المصالح الاصلية للاطراف المتنازعة . . . فانه لذلك يكون من غير الملائم ان تطرح المنازعات بين تلك القطاعات على المحاكم في شكل خصومات قضائية مع ما يستتبع هذا التقاضي من بعثرة الجهود وزيادة الانفاق بالإضافة الى اقبال كاهل المحاكم بأعباء لا طائل من ورائها آخر الامر ، ولعل انجح السبل لفض امثال تلك المنازعات هو الاتفاق بين الاطراف المتنازعة على التحكيم فيها . . . والى ان يصدر تشريع بتنظيم هذه المسائل ، فليتم تحسين المبادرة الى اتخاذ قرار مؤقت بحلها تلافيا للمضار الناجمة عنها وذلك بتكليف الجهات المتنازعة في الدولة ايا كانت القطاعات التي تنتمي اليها بغض ما يشجر بينهما من منازعات بطريق التحكيم فيها وعدم التقاضي بشأنها .

وعلى أثر صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه ثم انشاء مكتب التحكيم بوزارة العدل بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٦٦ وذلك لتلقى طلبات التحكيم التي أخذت تنهال عليه مما حدا بمجلس الوزراء الى أن يقرر في ١٠/٣/١٩٦٦ بأن الديون التي يعترف بها المدين لا تحال الى التحكيم وان يكون تقديس طلبات التحكيم لوزارة العدل عن طريق مكاتب الوزراء وذلك بقصد الرغبة في تخفيف الضغط على الهيئات الجديدة

وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وقد تضمن الباب السادس منه (المواد من ٦٦ - ٧٨) القواعد التي تنظم التحكيم في القطاع العام وجاء بمذكرته الايضاحية في هذا الصدد ما نصه :

استحدث المشروع نظام التحكيم الاجباري في منازعات القطاع العام على نمط يختلف عن التنظيم السوارد بقانون المرافعات ، اتفاقا مع صفة الاجبارية فمد التحكيم الى كل نزاع يقع بين شركات القطاع العام او بينها وبين جهة حكومية او هيئة عامة او مؤسسة عامة ، ذلك أن هذه الانزعة لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعا في نتيجتها الى جهة واحدة هي الدولة .

كذلك اجاز المشروع لهيئات التحكيم ان تنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا او اجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص بعد وقوع النزاع احالته النسي التحكيم .

ولما صدر قانون المحكمة العليا بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ أناط بالمحكمة العليا وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم اذا كان من شأن تنفيذها الاضرار باهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة او الاخلال بسير المرافق العامة .

وقد الغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وهو المعمول به حاليا وتنظيم مواد من ٦٠ الى ٧٢ قواعد التحكيم في منازعات القطاع العام والملاحظ في هذا الشأن أن عبارات مواد التحكيم لا تختلف في هذا القانون الجديد عن سابقه باستثناء نص المادة ٧١ الخاص برسم التحكيم إذ وضعت هذه المادة حدا اقصى لرسم التحكيم على ما سنعرض له فيما بعد .

وقد جاء اختصاص المحكمة الدستورية العليا مقصرا على مسائل ليس من بينها وقف تنفيذ احكام هيئات التحكيم ما كان يقتضى الغاء اختصاص هيئات التحكيم بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية نظرا لتعارض المصالح في هذه المنازعات وهي ما يأتي الابقاء على اختصاص هيئات التحكيم بنظرها واصدار احكام فيها غير قابلة للطعن ولا سبيل لوقف تنفيذها حتى لو كان من شأن هذا التنفيذ الاضرار باهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة او الاخلال بسير المرافق العامة ، وقد تحقق اخيرا الغاء هذا الاختصاص بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ والصادر في ٥ مارس سنة ١٩٨١ والذي الغى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ب- تشكيل هيئات التحكيم واختصاصاتها :

تشكيل هيئات التحكيم :

يتم تشكيل هيئة التحكيم في كل نزاع بقرار من وزير العدل ، بمعنى أنه لا توجد هيئات دائمة للتحكيم وتشكيل الهيئة في المنازعات العادية برئاسة أحد رجال القضاء أو النيابة العامة بدرجة مستشار أو محام عام على الأقل - يرشحه مكتب التحكيم بالدور وترتيب الأقدمية - وفي المنازعات الإدارية برئاسة مستشار بمجلس الدولة يرشحه رئيس المجلس أما أعضاء الهيئة فيرتبط عددهم بعدد الخصوم الأصليين في النزاع إذ يمثل كل خصم محكم يجب على الخصم اختيار المحكم منه خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بصور طلب التحكيم أو تكلفة باختيار محكمة ، فإذا تم الإخطار صاحبها باسم المحكم الذي اختاره أو تأجيل نظر النزاع مرتين سبب تغيب محكم أحد الخصوم بغير عذر مقبول رغم علمه بالجلسة المحددة لنظر النزاع قام وزير العدل باختيار أحد رجال القضاء كمحكم عنه ولا يشترط القانسون في رجل القضاء هذا أن يكون من درجة معينة .

وقد اختلفت وجهات الرأي في تقدير تشكيل هيئات التحكيم على النحو المتقدم ، فيذهب سبب المعارضون لهذا التشكيل للقول بأن تدخل الخصم باختيار المحكمين من شأنه أن يجعل المحكم غير محايد إذ لا يستطيع من الناحية العملية أن يتخلص من تبعيته للجهة التي اختارته ممكنا عنها ومن المنصور أن يتعدد الخصم على نحو تكون الأغلبية فيهم في جانب له مصلحة واحدة مشتركة والأقلية في الجانب الآخر فيصدر الحكم حتما لصالح هذه الأغلبية إذ سيحكم من اختاروه كمحكمين لصالحهم لذا يفضل هذا الرأي أن يكون الاختيار من أشخاص محايدين لاصلة لهم باطراف النزاع وذوي تخصصات فنية .

ويرى المؤيدون لهذا التشكيل أنه لاغضاضة في تعيين المحكمين بمعرفة الخصم باعتبار أن العنصر المميز للعمل التحكيمي ينحصر في الرابطة بين المحكمين والأطراف للمحكمين فإذا فقد التحكيم عنصري تمثيل الأطراف فسي الهيئة التي تفصل في النزاع فقد طابع العمل التحكيمي .

اختصاص هيئات التحكيم :

كان لهيئات التحكيم - قبل العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - نوعان من الاختصاص اختصاص إجباري واختصاص اختياري .

الاختصاص الاجبارى :

بمعنى أن هيئات التحكيم تكون وحدها هي المختصة بنظر المنازعة فلا يجوز لاي من طرفيها اللجوء الى المحاكم وهذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وهذا التحكيم الاجبارى يكون بالنسبة لنوعين من المنازعات هما

— المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام .

— المنازعات التى تقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئات عامة أو مؤسسة عامة .

وطبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تعتبر شركة قطاع عام :

— كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الاشخاص العامة .

— كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع اشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأس مالها وذلك اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام متى اقتضيت مصلحة الاقتصاد القومى ذلك .

وما تقدم يتضح أن المنازعات بين الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو بين بعض هذه الهيئات أو بعضها الآخر والتي كانت تخضع لنظام التحكيم الاجبارى فى ظل العمل بقسوار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ من يناير ١٩٦٦ طبقا لحكم المادة الأولى منه أصبحت تخرج عن نطاق هذا التحكيم فى ظل العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ومن بعده القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وذلك بعد ما أصبح اختصاص هيئات التحكيم يدر وجود وعد ما مع اختصاص شركات القطاع العام ذلك أنه اذا لم يكن طرفا المنازعة أو احدهما من شركات القطاع العام خرج النزاع عن اختصاص هيئات التحكيم .

الاختصاص الاختيارى لهيئات التحكيم :

كانت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قبل الغائها تنص على أن وجوب لجوء لهيئات التحكيم أن تنتظر أيضا المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو اجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم

ولم يكن لهذا النص مقابل فى قرار مجلس الوزراء الذى ظهر به نظام التحكيم فى منازعات القطاع العام لحيز الوجود ، كما لم تفصح المذكرة الايضاحية للقانون الحالى أو السابق عن غلة ايراد هذا النص خاصة والمنازعات المشار اليها فيه تقدم على خصومات حقيقية تتعارض فيها مصالح الاطراف المتنازعة .

وقد ذهب رأى فى تفسير النص المتقدم وأخذاً بظاهرة القول بأنه يكفى لهذا النوع من التحكيم قبول خصم شركة القطاع العام للتحكيم أما الشركة فلا يشترط قبولها ولا يعتد برفضها .

غير أن رأى الراجع كان يرى أن الأمر يتعلق باتفاق على التحكيم بين طرفين فيجب أن يتوافر فيه ما يجب توافره فى الاتفاق على التحكيم طبقاً لما تقتضيه المادة ٥٠١ من قانون المرافعات ، ومعنى آخر لا بد من قبول شركة القطاع العام أيضاً لهذا التحكيم غاية الأمر أنه يستوى بالنسبة للشركة القبول السابق لوقوع النزاع واللاحق له أما بالنسبة لخصم الشركة فلا يعتد بقبوله السابق إلا إذا امتد هذا القبول إلى ما بعد وقوع النزاع وإن كل ما قصده المشرع من اشتراط أن يكون قبول خصم الشركة للتحكيم بعد وقوع النزاع هو ألا تجعل شركات القطاع العام من الشروط الدارجة فى عقودها مع القطاع الخاص شرط عرض ما ينشأ بخصوص تنفيذها من نزاع على هيئات التحكيم المشار إليها .

وقد جرى العمل بمكتب التحكيم قبل إلغاء النص آنف الذكر وأخذاً بالرأى الأخير على طلبات التحكيم التى ترد إليه من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وعدم اتخاذ إجراءات فيها إذا ما كانت هذه الطلبات خلوا من قبول شركات القطاع العام - المدعى عليها - للتحكيم

وكان سند مكتب التحكيم فى ذلك أنه وإن كانت سلطة وزير العدل فى القانون قد جاءت مقصورة على إصدار قرار إدارى بتشكيل هيئة تحكيم لنظر النزاع فإن هذه السلطة تقسع ولا شك للتحقيق من وجود الاتفاق على التحكيم أى قبول طرفى المنازعة - التى يرد منه إصدار قرار بتشكيل هيئة لنظرها - للتحكيم باعتبار أن قيام المنازعة وقبول طرفيها للتحكيم إنما يكون ركن السبب فى قراره بتشكيل الهيئة ، وأخذاً بما هو مسلم به من جهة الإدارة عليها أن تتحقق من قيام السبب الذى يقتضى تدخلها وإصدار قرارها الإدارى حتى لا يكون قراره معيباً بانعدام سببه .

إجراءات الخصومة :

تقديم طلب التحكيم :

وفقاً لأحكام المادتين ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم - لسنة ١٩٧١ والمادة (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٢١ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم مكتب التحكيم - يقدم طلب التحكيم الى مكتب التحكيم بوزارة العدل من أصل وصور بقدر عدد الخصوم وثلاث صور إضافية وجب أن يبين فى أسماء الخصوم ومثيلهم القانونيين وموضوع النزاع وطلبات المدعى واسم عنوان المحكم الذى يختار - كما يجب أن يرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له .

وقوم مكتب التحكيم بقيد الطلب بعد سداد الرسوم والامانات والدمغات المقررة في الجدول المعد لذلك واطار باقى الاطراف يصور منه مع تكليف كل منهم باختيار محكم عنه . وبعد تحديد أسماء المحكمين يستصدر المكتب قرار وزير العدل بتشكيل هيئة التحكيم لنظره ثم يعرض الطلب على رئيس الهيئة لتجديد جلسة لنظره وقوم المكتب باعلان جميع الخصوم بميعاد الجلسة .

وتقضى المادة ٦٤ من القانون بأن يكون اعلان جميع الأوق المتعلقة بالتحكيم والاضطرابات الستى يوجهها مكتب التحكيم بالبريد المسجل بعلم الوصول والتالى فلا يلزم أن يكون الاعلان بواسطة ورقة محضرين

نظر الطلب :

حرض المشرع على تبسيط الاجراءات أمام هيئة التحكيم تحقيقا لسرعة الفصل فى النزاع مع كفالة ضمانات التقاضى فأحلبها من التقيد بقواعد قانون الرافعات الا ماتعلق منها بالضمانات والهادى الأساسية نفسى التقاضى وأجاز لها اذا لم يحضر أحد الخصوم رغم اعلانه بالجلسة أن تقضى فى غيبته (المادتين ٦٥ . ٦٢) .

تقوم هيئة التحكيم باجراءات التحقيق المختلفة كالمعاينة وسماع بشهود واستجواب الخصوم والاستعانة بذوى الخبرة ولها أن تستدب أحد أعضائها لذلك .

وبجوز لرئيس هيئة التحكيم أن يحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضر أو يمتنع عن الاجابة بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها وبجوز اعفاء الشاهد من الغرامة اذا حضر وأبدى عذرا مقبولا

صدر الحكم :

أوجب القانون على هيئة التحكيم أن تصدر حكمها فى مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيلها - وطبقا للرأى الراجح فان هذا الميعاد من المواعيد التنظيمية التى لا يترتب على مخالفتها بطلان الحكم وطبقا للمادة ٦٨ يصدر الحكم بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

على هيئة التحكيم أن تطبق على النزاع احكام القوانين الموضوعية بالمشروع لم يلزمها بمراعاة مقتضيات أهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو سير المرافق العامة .

وجب أن يكون الحكم مكتوبا وأن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لاقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذى صدر فيه وتاريخ صدوره وكفى أن يوقع الحكم من رئيس الهيئة وأمين السر فلا يوجب

القانون توقيع باقي الأعضاء وودع الحكم مكتب التحكيم ولى المكتب اخطار الخصوم بايداع الحكم وتسليم صورة منه منزلة بالصيغة التنفيذية الى من صدر الحكم لصالحه .

المنازعة في تنفيذ الحكم :

طبقا للمادة ٧٠ من القانون ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم موضوعية كانت أو وقتية الى هيئة التحكيم التي أصدرت الحكم والمتفق عليه أنه يترتب على رفع المنازعة في تنفيذ الحكم ذات الآثار يترتبها قانون المرافعات عند اقامة الدعوى المشابهة أمام المحاكم العادية .

د - الطعن في الحكم وقف تنفيذ : :

حرصا من المشرع على انتهاء النزاع بأسرع وقت مستطاع نرى في المادة ٦٩ من القانون الحالي المطابقة للمادة ٧٥ من القانون السابق على أن تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية وناقذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن .

على أن عدم قابلية الحكم للطعن فيه طبقا للنص المتقدم لا يمنع في الرأي الراجح من رفع دعوى أصلية ببطالته لام هذه الدعوى لا تعتبر طريقا للطعن بالمعنى الاصطلاحي لهذه العبارة ، وهذا الرأي أخذت فعلا بعض هيئات التحكيم .

وقف تنفيذ الحكم :

كان القرار بقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا قبل الغائه يمنع المحكمة العليا سلطة الفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم اذا كان تنفيذ الحكم مسن شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة والا خلال يسير المرافق العامة .

وكان طلب وقف التنفيذ وفقا للمادة ٤ من قانون المحكمة العليا يقدم الى رئيسها من النائب العام بناء على طلب الوزير المختص .

ولا يجوز من وقت تقديمه تنفيذ الحكم الى أن تبت المحكمة في طلب إصدار المحكمة أمرها بوقف تنفيذ الحكم أو بتعديل طريقة تنفيذه أو برفض الطلب وعليها اذا أمرت بوقف تنفيذ الحكم أن تتصدى للفصل في موضوع النزاع .

والواضح مما تقدم أن اختصاص المحكمة العليا بنظر وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم كما ورد في قانون انشاءها قبل الغائه لم يكن يعالج من آثار الحكم إلا الزاوية الاقتصادية إذا كان للحكم تأثير سيء عليها أما الآثار القانونية للحكم من حيث مدى تخفيفه للعقوبة والتطبيق القانوني السليم فلم يكن للمحكمة العليا شأن بها وقد استقر قضاء المحكمة المذكورة قبل الغائه على ذلك فقررت أن دعوى وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم التي تختص بالفصل فيها ليست طريقا للطعن في هذه الأحكام فهي لا تزال أحكاما نهائية وغير قابلة للطعن .

هـ - رسوم مكافآت التحكيم :

الرسوم :

كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ على أنه " تسرى على رسوم التحكيم القواعد في قانون الرسم القضائية في المواد المدنية .

ولما صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تضمنت المادة ١ منه فقرة جديدة خاصة بتحديد الحد الأقصى لرسوم التحكيم بخمسين ألف جنيه - وفي ١٩٧٤/٧/٢٥ صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤ وأضاف حكما للمادة ٧١ من مقتضاء سريان الحد الأقصى للرسوم المشار اليه على رسوم التحكيم المستحقة قبل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

غير أن الجهاز المركزي للمحاسبات لاحظ أخيرا أن وضع حد لرسوم التحكيم في منازعات القطاع العام لم يعد له ما يبرره بعد ما استقرت أوضاع شركات القطاع العام وتوافرت السيولة المالية لديها واقترح لهذا الغاء الحد الأقصى لرسوم التحكيم وزيادته فاستجاب المشرع لذلك وتم زيادة الحد الأقصى للرسوم إلى مائة ألف جنيه بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩٨١/٣/٥ .

المكافآت :

تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - والمطابقة للمادة ٢٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - على أن " تحدد بقرار من وزير العدل قواعد تنظيم أتعاب ومصرقات المحكمين

واستنادا إلى النص المتقدم صدرت عدة قرارات من وزير العدل في شأن مكافآت التحكيم كان آخرها القرار رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٨١ والمعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٤/٧ وقد حدد هذا القرار مكافآت رجال القضاء وأمناء السر عن أعمالهم في دورات التحكيم التي تسند اليهم بعد العمل به على الوجه الآتي :

— بالنسبة الى رؤساء هيئات التحكيم

— خمسمائة جنيه من كل دورة تحكيم

— خمسون جنيهًا عن طلب اثبات الحالة أو منازعة متعلقة بتنفيذ حكم صادر من الهيئة •

— بالنسبة الى أعضاء هيئات التحكيم من رجال القضاء •

— ثلثمائة وخمسون جنيهًا عن كل دورة

— بالنسبة الى أمناء السر :

— مائة وخمسون جنيهًا عن كل دورة •

— عشرة جنيهات عن طلب اثبات الحالة أو منازعة التنفيذ •

هذا وتتكون دورة التحكيم من عدد من طلبات التحكيم لا تجاوز ثمانية بحيث لا تقل الامانات المقررة عليها

من ستائة وعشرون جنيهًا •

ويجب على مقدمي طلبات التحكيم والمدعين في القضايا المحالة من المحاكم الى مكتب التحكيم ايداع امانات

تخصص حصيلتها لصرف المكافآت المستحقة لرؤساء هيئات التحكيم وأمناء السر بواقع ثمانين جنيهًا في المنازعة

مجهولة القيمة ونسبة ١٠ % من قيمة النزاع بما لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهًا ولا تجاوز ستائة وعشرين جنيهًا

في المنازعات معلومة القيمة •

هذا ويتم تسوية المكافآت المستحقة على الجهة المتنازعة في كل نزاع من منازعات التحكيم معلومة القيمة بما

لا يتجاوز عشرة في المائة من قيمة الطلب وقت تقديمه أو قيمته عند تعديله أيهما أكبر بحيث لا تقل عن خمسة

وعشرين جنيهًا يرد باقى ما تم تحصيله من الامانات لاصحاب الشأن •

وما تقدم هو مجمل نظام التحكيم الذي وضعه المشرع لفض منازعات القطاع العام والذي كان لخلو قواعده من

ثغرات تعوق هيئات التحكيم عن اصدار حكمها في النزاع كما كشف التطبيق العملي أن حققت هيئات التحكيم

حسبها سريعًا في المعروض عليها من منازعات رغم كثرتها على ما يبين من الاحصائية التالية •

جدول رقم " ٧٧ "

بيان بطلبات التحكيم العام التي وردت الى مكتب
التحكيم واتسم الفصل بـ

السنة	الباقى من السنة الماضية	الوارد خلال العام	الجملة	المحفوظ	المحكوم فيه	جملة المحفوظ فيه والمحكوم	الباقى فى نهاية العام
١٩٦٦	—	٣٠٦٠	٣٠٦٠	٩١	٨٩٠	٩٨١	٢٠٧٩
١٩٦٧	٢٠٧٩	٣٢٧٣	٥٣٥٢	٢٠٤	٣٢٩٦	٣٥٠٠	١٦٤٨
١٩٦٨	١٦٤٨	٢٥٨٧	٤٢٣٥	١٥٧	٣٦١٩	٣٧٧٦	٤٥٩
١٩٦٩	٤٥٩	٢٣٩٩	٢٨٥٨	٢٥١	١٧٣٠	١٩٨١	٨٧٧
١٩٧٠	٨٧٧	٢١٨٦	٣٠٦٣	٢٥٠	٢٥١٦	٢٧٦٦	٢٩٧
١٩٧١	٢٩٧	٢٠٩٠	٢٣٨٧	١٦٧	٢٢٠٨	٢٣٧٥	١٢
١٩٧٢	١٢	١٨٣٠	١٨٤٢	١٤٧	١٦٧٠	١٨١٧	٢٥
١٩٧٣	٢٥	٢٤٠٤	٢٤٢٩	٢٣٦	٢١٦٥	٢٤٠١	٢٨
١٩٧٤	٢٨	٢٤٠٥	٢٤٣٣	٢٥٢	١٩١٢	٢١٦٤	٢٦٩
١٩٧٥	٢٦٩	٣١٤٦	٣٤١٥	١٩١	٢٥٥٣	٢٧٤٤	٦٧١
١٩٧٦	٦٧١	٢٧٢٨	٣٣٩٩	١٥٣	٢٦٧٠	٢٨٢٣	٥٧٦
١٩٧٧	٥٧٦	٢٨٦١	٣٤٣٧	١٩٩	٢٦٢٩	٢٨٢٨	٦٠٩
١٩٧٨	٦٠٩	٢٤٤٩	٣٠٥٨	٢١٨	٢٤٥٩	٢٦٧٧	٣٨١
١٩٧٩	٣٨١	٢٠٩٢	٢٤٧٣	١٤٩	١٨٤٢	١٩٩١	٤٨٢
١٩٨٠	٤٨٢	٢٠٨٣	٢٥٦٥	١٠٥	٢٣٥٢	٢٤٥٧	١٠٨

٣ - التحكيم في منازعات الجمارك :

المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ :

أ - استمر العمل بالمرسوم الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ والخاص بموضع تعريف جمركية جديدة نفاذا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الى أن الغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

وكان المرسوم المشار اليه يفرق بين الخلاف على نوع البضاعة أو صنفها أو مصدرها من ناحية وبين الخلاف على التقييم (التقييم من ناحية أخرى ففي حالة النزاع على قيسة البضاعة كان الجمرك يقدر بنفسه قيمتها فان رفض صاحب الشأن دفع الضرائب المستحقة عليها حصلت الضريبة عينا .

أما في حالة الخلاف على نوع البضاعة أو مصدرها فطبقا للمادة ٧ من المرسوم المذكور كسسان الجمرك يحضر محضرا يدون فيه تفصيلات الخلاف ويحال الى خبيرين يعين أحدهما الجمرك والآخر صاحب الشأن فان امتنع الأخير عن تعيين الخبير خلال الثانية أيام من تاريخ المحضر اعتبر رأي الجمرك نهائيا وان اتفقا الخبيران في الرأي اعتبرت قراراتهما نهائية أما في حالة خلافهما فيرفع الى قويمسير الحكومة لدى المصلحة ويصدر القويمسير قراره بعد سماع الخبيرين وبعد الاطلاع على الملاحظات الكتابية والمستندات التي تقدم له كما كان له أن يأمر بتحليل البضائع موضع النزاع وأن يسترشد في حل الخلاف بآراء ذوي الخبرة وكان قراره في موضع النزاع نهائيا وغير قابل لأي طعن .

وما كان يجوز للمحاكم بأية حال من الأحوال أن تنظر في المنازعات التي تحدث بين المقررين عن البضائع (المستوردين) فيما يختص بنوع البضائع أو صنفها أو مصدرها الأصلي ولا في القرارات التي تصدر في هذا الشأن كما كان شرط اللجوء الى التحكيم أن يكون البضائع لا تزال في حيازة الجمرك - وقد قضيت محكمة النقض في ظل العمل بالمرسوم المشار اليه بأنه لا يمتنع على المحاكم نظر الخلاف بين الجمرك والمقرر للبضاعة بشأن نوعها ومصدرها الا اذا سلك الجمرك الطريق الذي رسمه القانون للفصل في تلك وتابع القواعد والاجراءات المقررة لذلك والتي كفل بها المشرع كثيرا من الضمانات لأصحاب الشأن بحيث اذا لم يحدث شيء من ذلك فان الاختصاص بنظر الخلاف يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص .

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ :

لم يأخذ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بالفرقة التي كان يأخذ بها المرسوم المشار اليه فوفقا للمادة ٥٧ منه اذا قام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشأها أو قيمتها اثبت هذا النزاع في محضر يحال الى حكيم يعين الجمرك أحدهما ويعين الآخر صاحب البضاعة أو من يمثله .
واذا امتنع ذو الشأن عن تعيين الحكم الذي يختاره خلال ثمانية أيام من المحضر اعتبر رأي الجمارك نهائيا

في حالة انقضاء الحكيم يكون قرارها نهائيا فاذا اختلفا رفع النزاع الى لجنة مؤلفة من مفسوض
دائم يعينه وزير المالية ومن عضوين احدهما يمثل الجمارك يختاره المدير العام للجمارك والاخر يمثل غرفة
التجارة يختاره رئيس الغرفة تصدر اللجنة قرارها بعد ان تستمع الى الحكيم ومن ترى الاستعانة بهما فنيا
هكون القرار الصادر من اللجنة واجب التنفيذ ويشتمل على بيان بمن يتحمل نفقات التحكيم ولا يجوز هذا التحكيم
الا بالنسبة الى البضائع التي لاتزال تحت رقابة الجمارك .

المبحث الثالث

القضاء العرفي

القضاء - لغة - هو الحكم ، والجمع اقصية ، وهو من باب قض يقضى بالكسر أى حكم ، ومنه قوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه) (١)

وفي الاصطلاح ، القضاء فصل في نزاع بأعطاء كل ذي حق حقه وفقا لقاعدة أو لقواعد ارتضتها الجماعة المعنية ، هذه القواعد عرفية أو تشريعية هي القانون ، الذي يجب أن يستم بقدر من العمومية وقدر من التجريد ، بحيث يسمح بأشاعة مناخ يمكن أن يطلق عليه العدالة أو الطائنية (٢)

ولما كان ذلك ، بات من المتصور ان القاعدة القانونية والقضاء الذي يقوم على تطبيقها ، يضربان بجذرها في أعماق المجتمع البشري ، فحيثما يوجد مجتمع فئمة مصالح لأفراد ، تختلف وتشابك وقد تتضارب وتتصارع فيصالح المجتمع الصفة المسيطرة بالطبع - على عدة قواعد تحكم سلوك وتصرفات ومصالح الأفراد وما قد ينشأ من مازعات ، كما يصلح المجتمع على من يقوم بمنازعات هذه القواعد في مواجهة المتنازعين - مسنن لدى العلاقة .

ولا مشاحة في أن المجتمعات البشرية لم تعرف - لعهد سولة - الا القواعد العرفية غير المكتوبة ففى صورة تشريعات مكتوبة تصدر وفق مراسم محددة ، كما أن إدارة القضاء أو ما يسمى بتنظيم العدالة لم يعرف تدخل الدولة في عهد لاحقة .

ولعل جوانبا بأكملها من آثار هذا الماضي ، أن تكون لها انعكاسات على شرائع معاصرة مثل الشريعة الانجلوسكسونية ، كما أنه ظلالات من هذا الماضي ما تزال تسود مجتمعات معاصرة أخرى حتى مع بزوغ الدولة المركزية بأجهزتها الحديثة كما في بعض المجتمعات الافريقية ، وفي مجتمعاتنا العربية المعاصرة فإن الجيوب السكانية المنعزلة - بدرجة أوبأخرى - ما تزال تعيش القانون العرفي وتمارس القضاء العرفي ، ولا سيما في البادية المصرية ، وفي المثال المصري - وعلى نحو أكثر تحديدا - فسلان الهندو المستقرين وأشباه المستقرين والطعن يمارسونه وكذلك بعض سكان الريف والاختص في صعيد مصر وذلك على الرغم من نفاذ المجموعات القانونية الرسمية وأجهزة القضاء الحكومي الرسمي وبالتوازي معها .

ولا تقتصر الدراسة الحالية على رصد هذه الظاهرة فحسب ، بل انها تحاول - أيضا - أن تسهم ففى لقاء الضوء على مدى توافقها مع المجتمع المعنى في ظل واقع ماقد يكون من فجوة بين القواعد التشريعية من جهة وهذا المجتمع من جهة أخرى سواء من حيث المضمون أو من حيث الاجراءات جميعا ، ولذلك فاتها - أى الدراسة الحالية - لهى من قبيل الدراسات القانونية بيد أنها تقف - في نفس الوقت - على تخيم العلم الاجتماعى .

— لا تأتي أهمية الدراسة من ضخامة حجم السكان الذين يتعاملون وفقا لقواعد القانون العرفي وفي ظل القضاء العرفي ، ولا من اتساع المدى الجغرافي الذي تشيع فيه الظاهرة ، بقدر ما تأتي هذه الأهمية من الاستدلال بترسخ القضاء العرفي على الرغم من وجود القضاء الرسمى ومتوازيها معه ، على طرح عدة تساؤلات هامة حول مدى ملائمة القواعد التشريعية الرسمية والاجهزة القضائية القائمة على تطبيقها ، ومدى ملائمة ذلك كله لهذه المجتمعات المحلية ، ومدى ما تحققه في وجدان هسولاء المواطنين من احساس بمناخ العدالة والحقانية .

— ولا شك في أن هذه التساؤلات جديدة بالالتفات اليها وبدراستها ، وخاصة في ضوء مناخ التبعية والتقريب اللذين سادا مجتمعنا قبيل وaban وبعد أحداث المجموعات التشريعية الحديثة وتبني النظام القضائي الحديث منذ حقون بالنقل من الغرب الصناعي المتقدم ، ولعل العربية ومن بينها المجتمع المصري للاستباحة في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة (٢).

— وقد نثير — هنا — قضية محلية التشريع والقضاء ، أى بمعنى آخر — نطرح فكرة البحث عن امكانية الوصول الى صيغ تشريعية قاعدة واجرائية معا ليقصر تطبيقها على بعض المحليات المنعزلة ذات الثقافات الفرعية المتميزة ، على أن تكون هذه الصيغ ملائمة لظروف ولاوضاع هذه المحليات ، مع أحداث تسدرج تشريعى — في تواز مع برامج وسياسات وانجازات التنمية في تلك المحليات مستقبلياً .

— وبالطبع فإن القبول بهذه الفكرة ، مع ما يكتنفه من اثار عقيات تتعلق بعمومية التشريع والتي يمكن الرد عليها بأمثلة كثيرة من الواقع التشريعى ببعض الدول المتقدمة صناعياً ، يقضى ذلك القبول اجراء دراسات كثيرة من وجادة حول النقابات المحلية السائدة بما في ذلك القانون العرفي .

والقضاء العرفي ، مع دراسة امكانيات الافادة من ذلك كله في اخداث التشريعات المقترحة والتنظيم القضائى المقترح لهذه المحليات ، ومن هنا تبدأ أهمية دراسات علم الاجتماع القانونى ، التى تهدف الى تقريب الفجوة بين القاعدة القانونية والوسط المجتمعى الذى تحكمه ، مع ما لهذا من ايجابيات تتعلق باحترام القاعدة والثقة فيها من جانب المخاطبين والمكلفين بها من جهة ، وانعكاسات ذلك كله على انجاح السياسات التنموية ومخططاتها من جهة أخرى .

— ولا تطمح الدراسة الحالية الى تغطية شاملة لكافة جوانب وجزئيات القواعد القانونية العرفية والعمليات المختلفة في القضاء العرفي في بعض اجزاء الريف المصرى وفي كافة جنبات البوادي المصرية ، اذ أن ذلك يقتضى أعمالاً ميدانية متكاملة ومتعمقة ، بين ان الدراسة تنجح في رسم صورة عامة وكلية للظاهرة ، ووضعها الصحيح في سياق دراسات علم الاجتماع القانونى مع الدعوة الجادة الى اجراء دراسات أخرى مستقبلياً وتعتمد الدراسة على الكثير من نتائج البحث الميدانى في كثير من الاماكن التى تعرف القضاء العرفي ، فضلاً عن بعض الملاحظات الميدانية المتبصرة التى قام بها الباحث نفسه ، سواء في بعض مجتمعات الواحات كالدخلة والخارجة والبحرية أو في بعض مجتمعات البادية المصرية في شبه جزيرة سيناء .

القضاء العرفي وأطار البداوة :

تعد القواعد العرفية القضاء العرفي من الملامح الهامة في التنظيم الاجتماعي للبدو ، ولعل أن يكون راجعا الى نوعية الحياة في البداوة وفي امها على الطعن الارتحال فضلا عن قوة الانتماءات القبلية مما لا يجعل لغير سلطة القبيلة سلطانا على أفرادها ، ولما كان ذلك ، فان من الضروري التعرض - بإيجاز شديد - لعناصر البداوة في تشكيلة المجتمع المصري الراهن ولعلنا أن نشير - مجرد إشارة الى أهمية الدراسة المتعمقة لهذا الموضوع فيما بعد لاستكمال بعض ملامح الشخصية القومية العربية - بعامة والمصرية بخاصة - وعلى الاخص فيما يتعلق بالملامح الاساسية في مباحث ما يمكن ان يسمى بالذهنية العامة أو العقلية القومية .

Notional mentality

مع ما لها من آثار وانعكاسات على سلوك الأفراد وتصرفاتهم واتجاهاتهم من جهة وعلى رسم السياسات العامة (على المستويات المختلفة بما في ذلك القومية منها) وذلك من جهة أخرى .

وعلى الرغم مما يبدو - على السطح - من دراسة تشكيلة المجتمع المصري الراهن من سيادة النمطيين الحضري والريفي ، إلا أن ثمة من الدلائل ما يشير الى تغلغل الكثير من عناصر البداوة في حياتنا المادية والفعلية جميعا ، كما أن ثمة من الدلائل عن أصول بدوية حديثة للكثير من القطاعات الفلاحية بخاصة .

فمن الوثائق الثابتة - تاريخيا - حدوث هجرات فردية وجماعية منذ عهد سحيقة ، من شبه جزيرة العرب سواء من الشمال حيث تلتقى شبه جزيرة سيناء بالجزيرة العربية تماما ، أو من الجنوب حيث يشتد اقتراب الساحل العربي من الساحل الافريقي عند باب المندب فلا يفصل بينهما سوى خمسة عشر ميلا . ومن الثابت أيضا - بدون جدال - أن هذه الهجرات المتصلة كانت تحدث قبل الفتح الاسلامي لمصر بقرون عددا ، وأن معدلات الهجرة زادت مع وعد الفتح الاسلامي واستمرت بعد ذلك في اطار الدولة الاسلامية ولعلنا ان نشير - هنا - الى احدى الهجرات الكبرى ذائعة الصيت لصعيد مصر بالتحديد ، وهي هجرة الهلالية التي تميزت بضخامتها وذلك قبيل الدولة الباطمية بمصر ، واستخدم هذه الدولة لعناصر الهلالية بتحفيظها للهجرة الى تونس لمآرب سياسية^(٥) .

كما نشير الى ظاهرة الارتباع الى كان يمارسها جنود الجيش العربي الفاتح في مصر ، وتعني الانتقال كل ربيع الى القرى المصرية لرعى الخيول في حقول البرسيم ، وذلك وفقا لنظام دقيق مرسوم ، إذ كانت العصبية القبلية موضع اعتبار بوجه عام بحيث كانت القبائل المتقاربة تشترك في مراتب واحدة ، كما كان ممن الجائز ان يكون للقبيلة الواحدة أكثر من مرتبة واحد بحسب حجمها^(٦) .

فإذا جاءت دراسات ميدانية حديثة نسبيا أجراها بعض علماء الحملة الفرنسية على مصر تحت عنوان وصف مصر من بينها الدراسة الهامة التي قام بها اميدية جوير تحت عنوان حصر للقبائل العربية التي تقطن بين مصر وفلسطين ، وأورد بها بيانا حصريا بالقبائل العربية في مصر السفلى (دلتا النيل) على عهد الحملة

الفرنسية أى منذ أقل من مائتى سنة تضم عشرات القبائل التى يقيم البعض منها على تخوم القاهرة — ذاتها — ، كما أورد بيانا آخر بالقبائل التى تقيم فى مصر العليا (صعيد مصر) يضم أكثر مئتين عشرين قبيلة الى بيان ثالث يشمل القبائل التى تقيم فى ضواحي الاسكندرية والى الغرب نحو الحدود الليبية وكذلك بحيرات النطرون تضم نحو ست قبائل^(٧) بالإضافة الى تقرير هام عن دراسة ميدانية قام بها ج . كونل أحد علماء الحملة الفرنسية عن سيناء تحت عنوان ثمانية وعشرون يوما فى سيناء أورد فيه بعض البيانات عن القبائل التى كانت تقيم هناك ثم الدراسة البالغة الاهمية التى نشرها دى بوا — أيمية تحت عنوان القبائل العربية فى صحراوات مصر^(٨) إذا كان ذلك ، لا تضع مدى العلاقة الوثيقة بين قطاعات هامة من المصريين المحدثين واطار الحياة البدوية ، بها فى ذلك الاصول المباشرة الحديثة بالبداية والكثيرين من سكان مصر المعاصرين .

كما نشير — هنا أيضا — نقطة على جانب كبير من الاهمية ، وهى العلاقة بين بعض القواعد العرفية التى يظفر القضاء العرفى ببعض احكام الشريعة الغراء وعلى الاخص فيما يتعلق بالدية وهو — سنعرض له بشئ من التفصيل — فيما بعد — ، ولعل هذه العلاقة أن تفسر مدى رسوخ القواعد العرفية بين بعض قطاعات المصريين وعلى الاخص بالوادى المصرية وفى بعض انحاء صعيد مصر .

فروع القواعد القانونية العرفية :

— ينقسم القانون — بصفة عامة — الى فرعين رئيسيين هما : القانون العام والقانون الخاص ، فالقانون العام Le droit publique وباللاتينية Jus Publicum ينظم السلطة العامة ومضبط علاقات الافراد منها بصفقتها سلطة عامة أما القانون الخاص Le droit privé وباللاتينية Jus Privatum فينظم علاقات الافراد بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم مع الهيئات العامة فى حالة أن تكون تلك العلاقات ذات صبغة خصوصية^(٩) .

— وبعد هذا التقسيم من التقسيمات الاساسية السائدة فى النظم القانونية اللاتينية ، ويرجع الاصل للتاريخى لهذا التقسيم الى القانون الرومانى الكلاسيكى ، ويبدو أن أعمال التمييز بين القانون العام والقانون الخاص مرتبط بوجود الدولة كمنظمة سياسية ، وكشخص قانونى ذى سيادة يهدف الى تحقيق مفهوم معين عن الصالح العام^(١٠) .

— ويصدق هذا الذى أوردناه — آنفا — على القواعد القانونية العرفية التى تطبقها القضاء العرفى ببعض انحاء الريف البصرى والبادية المصرية ، إذ ليس ثمة خطوط فاصلة وفارقة تميز تلك القواعد القانونية العرفية وتنظيمها فى فروع متميزة ، وان كان يمكن التفرقة بين قواعد تتعلق بارتكاب الجرائم والعقوبات عليها يمكن ان نسميها بالقواعد المدنية ، بالإضافة الى هامش من القواعد للتطبيق فى نطاق ما يسمى بالاحوال الشخصية : وعلى هذا سنعرض للقواعد القانونية العرفية فى اطار عام نتيجة تداخل هذه القواعد ، ببسبب أننا سنحاول فى اطار القواعد الجزائية ان نعرض لقواعد التحقيق الجنائى

والمحاكمة في اطار القواعد المدنية أن نعرض لاجراءات ولطرق الاثبات كما نعرض تنظيم القضاء العرفي وللقائمين عليه في كل من أنواع الاقضية المختلفة وقد نورد مبحثنا بعد ادخال علم الاجتماع القانوني يتعلق بمدى ملائمة القواعد القانونية العرفية للمجتمعات المعنوية ولثقافتها الفرعية مع نظم مسورة مستقبلية .

الملاح العامة للقانون العرفي بمصر :

يشيع اللجوء الى القواعد القانونية العرفية في مصر بين اليد وبخاصة ، وبين البدو وحفظ أنسابهم وتفاخرون بها ويبالغون في استقضائها حتى يردوا الى الابداء الاولين . وتقوم العلاقات بينهم على اسباب العصبية في ترتيب خاص معروف . وأقرب اسباب العصبية عندهم الابوة والاخوة والعمومة ومنها تتألف العائلة . ومن العائلات تتألف الفصيلة . ومن الفصائل يتألف الفخذ . ومن الافخاذ يتألف البطن ومن البطن تتألف العمار . ومن العمار تتألف القبيلة . ومن القبائل يتألف الشعب وهو النسب الابد . ثم أن القبائل يتصعب بعضها لبعض حسب ارتباطها في العصبية . فتجتمع القبائل أو فرعيها الاقرب فالاقرب على الابد فالابد أي تجتمع الفصائل من الفخذ الواحد على فخذ آخر ولو كانوا جميعا من بطن واحد . والافخاذ من العمار الواحدة على عمار أخرى ولو كانوا جميعا من قبيلة واحدة وهكذا^(١٤) .

وتسود الخلافات لاسباب كثيرة ، كما تسود الاخلاف والعهد ، ويسرجحون ذلك الى قسمة قديمة العهد بين البدو وكافة ، فهم بعامة - شطران شطر " سعد " وشطر " حرام " وتساق الروايات حول الاصل في هذا الانقسام ، فيذهب البعض الى ان " سعد وحرام " شقيقان منشقا في زمن قديم بنت أمير عرب فانقسمت العرب بها قسمين ويرجع البعض الانقسام الى مقتل الحسين فالذين غلبوا قالوا " حرمتنا النصر " فأصبحوا من فريق حرام ، والذين فازوا قالوا " اليوم سعدنا " فصاروا من فريق سعد^(١٥) .

وقد توتر الاخلاف على بعض اجراءات التقاضي أمام القضاء العرفي كما سيجي . وأهم جرائمهم : القتل والسرقه والشتم وخطف البنات وحرق نزع الغير والاعتاء على أرضه ودم أباره ودم دينه وشن الفسارة بعضهم على بعض ونحو ذلك .

كما يلاحظ سيادة احترام كبار السن والخضوع لهم ولرؤساء البيوت والعائلات الذين يكسبون مركزهم المتميز على اساس السن قبل أي عامل آخر . فهم المرجع في حالة الخصومة سواء في داخل البدن نسبة أو بين البدنات المختلفة ، ويظهر هذا كاجلي ما يكون فيما يتعلق بالاخذ بالتأثر وعلى الاخص في تحديد شخص الفرد الذي يوكل اليه القيام بالقتل للثأر (١٤) .

وقد نسترعى الانتباه - هنا - بالاشارة الى أهمية دارية نظام الثأر ليس فقط من النواحي الانثروبولوجية ، بل أيضا من الجوانب المتعلقة بميدان علم الاجتماع القانوني ، للتعرف على الدور

الذى يلعبه فى الضبط الاجتماعى Social Canrvai فى المجتمع المعنى ، وعلاقة الاستمرار فى اللجوء اليه بعدم الفعالة بالقواعد القانونية الرسمية الموضوعية والاجرائية مع اشارة خاصة الى بطة اجراء التحقيق والمحاكمة فى عمل الجهاز القضائى الرسمى .

— قد يكون من المفيد الاشارة الى ارتباط ظاهرة الثار بالمسؤولية الجمعية داخل الجماعات الأولية التى يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض ارتباطا وثيقا حتى تكاد أن تتلاشى ذواتهم الشخصية فى الجماعة التى ينتمون اليها^(١٥) .

— ونشير أيضا الى ما يغلب على القواعد القانونية العرفية من أنها تعرف بالتواتر فى شأن معظم التراث الثقافى غير مسجلة أى مكتوبة ومع ذلك فقد يصادف الباحث فى المثال المصرى بعض محاولات لتجميع مثل هذه القواعد فى صياغات مكتوبة ، كما يلجأ القضاء العرفى الى السوابق القضائية فى اقصية مماثلة سابقة ، ويظهر هذا جليا فى بادية مطروح بالساحل الشمالى الغربى المصرى^(١٦) .
فالتاريخ الحى فى ذاكرة كبار السن فى مجتمع أولاد على بهذه المنطقة قصة اجتماعهم يوم " الحنسة واتفاقهم على قانونهم العرفى أو الدرية ويتكون من (٦٧) تقنين أنماط العلاقات بين أعضاء الوحدة السياسية الثارية أو ما يطلق عليها " وتتم على أنماط الخروج على القواعد العامة لتقنين السلوك ، وأنواع الجزاءات فى مواجهة الجاني وطريقة تسمية المنازعات القبلية أو ما يطلق عليها السلوك^(١٧) .

— وما يذكر أن القضاء العرفى بمصر تقوم مصداقيته على رضا الأطراف المتنازعة ونزولها على حكمه ، حيث ليس ثمة سلطة فيزيقية يملكها لانقاذ قراراته وأحكامه .

— وينبغى الاشارة فى ختام هذه الفقرة عن القانون العرفى بمصر ، أن الصورة فى تفاصيلها — كما تعرفها الدراسات الحالية — قد تكون اختلفت قليلا نتيجة محاولات ومشروعات الوطنية والتنمية ذلك أن معظم البيانات تغطى فترات سابقة .

القواعد القانونية العرفية وتنظيم القضاء العرفى بين أولاد على (درية أولاد على)^(١٨) :

— نتيجة تقنين القواعد القانونية العرفية بما فى ذلك قواعد تنظيم القضاء العرفى بين قبائل أولاد على التى تنتشر على الساحل الشمالى الغربى حتى الحدود المصرية الليبية فضلا عن انتشارها فى مواقع أخرى بالصحراء الغربية المصرية وعلى تخوم محافظتى الاسكندرية والبحيرة ، فإن استعراض الأحكام الأساسية فى هذه المجموعة المقننة تحت اسم درية أولاد على ، والتى قننت فى يوم الحففة كما أسلفنا ، فإن مثل هذا الاستعراض يعد بالغ الأهمية فى تلمس القاعدة القانونية العرفية وتنظيم القضاء العرفى ببعض المناطق المصرية ، والذي يمكن أن يعمم منه فى التطبيقات على مناطق أخرى ، ذلك أن درية أولاد على مقننة بحيث تسمح ببسر ودقة تناول الأحكام الواردة فيها

وعندما تقع جريمة يعرف مرتكبها ، وسواء أكان الجاني والمجنى عليه ينتميان الى نفس الوحدة القروية أم لا ، يطلب من الجاني الميعاد ، وهذا يعنى أن المدعى عليه يوافق على عقد مجلس عرفسى لمناقشة الاتهام وتحديد نوع الضرر الذى وقع والتعويض المادى والأدىب المناسب ، وقد ينعقد اجتماع تصيدى بين كل من الطرفين المتنازعين أو مثليهم ، وكذلك العواقل أو الرعاة القرويين التقليديين لكل من طرفى النزاع ، وذلك للاتفاق على أشخاص على المراضى أى من يرتضيهم المتنازعون للحكم فى النزاع المطروح ولتحديد موعد ومكان انعقاد " الميعاد " عادة يختار المتنازعون أشخاص المراضى من كبار السن فى الوحدات القبلية المحايدة من الشهود لهم بالألصام بقواعد الدرية ، والدراية بفنون التسليك بين الواحدين " أى التوفيق بين المتنازعين ، ومن الشفق عليه كما تذهب الى ذلك رواية يوم الحجة ، أختيار بعض وحدات قبلية بالنظر فى تسوية أنواع معيها فى المنازعات ، وفيما مضى كانت المواعيد تنعقد بالزوايا السنوسية ، أما الآن فيحضرها المراهطون المشهود بالطيبة ولاجدادهم بالبرهان ، عادة مايقومون بالضغط على الاطراف المتنازعة لتقديم التنازلات لتضييق شقة الخلاف بينهم وأحيانا يشهد الميعاد بعض رجال الادارة مما يدعى على الصلح طابعا رسميا بخير أن يكون لهم دور حقيقى سواء على مستوى الحكم أو على مستوى التنفيذ .

العقوبات التى يحكم الميعاد بها تعد من قبيل العقوبات التقليدية التى نصت عليها دراسة أولاد على " وهى : الدية أو النظارة ، والكبارة واليمن . وشمة تدخل أو خلط بين الدية من جهة والنظارة من جهة أخرى فى درايب أولاد على ويدور من استقرار بعض الأقضية السابقة أن الدية تكون فى حالات القتل العمد والقتل الخطأ وكذلك فى بعض حالات الجرح ، بينما تكون النظارة فى حالات محدودة من الجروح . وتقدر كل من الدية والنظارة بمبلغ من المال مع تفاوت فيه بحسب مقدار الضرر كما يلعب توافر الركن المعنوى أو عدم توافره فى الجريمة دورا أيضا فى تحديد المبلغ المقدر كدية . فبينما تحدد الدية بمبلغ أربع مائة جنيه مصرى فى حالة ثبوت تسببه القتل العمد ، فانها تهبط الى ثلاثمائة جنيه مصرى فقط فى حالة القتل الخطأ (المادة الاولى من درية على) ، وبينما تقدر دية قطع اليد أو ذهاب نهر العين بنصف الدية الكاملة للرجل ، فلا تتجاوز قيمة النظارة فى حالة الجرح السطحية أو قطع وأصبح واحد مبلغ خمسة جنيهات .

أما الكبارة فهى تقدر بمبلغ من المال وحيوان ، فيكم الميعاد " على شخص معين أو بيت معين فى وحدة معينة بأن يدفع كبارة ، وتقدر بمبلغ قليل من المال (حوالى عشرة جنيهات) وذبيحة أو أكثر ، وأحيانا برفض المعتدى عليه النقود اكراما منه لمجلس الصلح الميعاد ، غير أن الذبيحة تنحر وتوكل أثناء اجراءات الصلح وملاحظ أن الكبارة هنا - هى بمثابة رد اعتبار للشخص المعتدى عليه أو الجماعة الثائرة المؤثرة ، وأن دفع الكبارة لا يسقط الحق فى الدية أو النظارة .

وتنص المادة الثالثة والخمسون من درية أولاد على : (عوايدهم فى الصغير الذى يمد يده

للكبير ولو كان الكبير (عايب) فعليه ذبيحة عليه ما يرضى خاطر الكبير فهو رجل كباره ، وله أن شاء أن يأخذ حقه كله أو يسمع في نصيب منه ، هذا في حالة الضرب بدون جرح ، أما إذا مد الصغير يده وجرح الكبير فعليه كباره رجلين (وتقدر قيمة الكbare عادة في ضوء المكانة الاجتماعية لشخص المجنى عليه ، ومسدى علانية الاعتداء ، وتحدد الدرية " الحالات التي يجب فيها دفع الكbare ، ومن بينها " افساد حريم الآخرين " أو دخول رجل بيت رجل آخر في غيابه أو ليلا بغية خيانة حريم الآخر (المادة الثامنة والعشرون من درية أولاد علي) .

ثم يأتي اليمين الذي يؤديه المدعى عليه وتزكبه عدد من أفراد البيت أو الوحدة السياسية الرئيسة التي ينتمى إليها ، وذلك في حالة عدم كفاية الأدلة ضده وفي نفس الوقت عدم كفاية البيانات السقى يقدمها على براءته من التهمة ، وحدد عدد " الزكاية " بحسب نوع التهمة وأيضا بحسب قيمة الدية التي يفترض أن يحكم بها على المتهم في حالة ثبوت التهمة بالاعتراف أو بغيره .

فقد نصت المادة الخامسة من الدرية " على أن تكون التزكية على حسب الدية فإذا كانت الدية المقررة تقدر بربع الدية فيكون عدد الزكاية ثلاثة عشر رجلا فان كانت تقدر بثلاث الدية يرتفع عدد الزكاية الى سبع عشر رجلا ، وكلما زادت قيمة الدية المقررة زاد عدد الزكاية " ليصل الى خمسين وخمسين رجلا في حالة الدية الكاملة وهي دية الزوج . كما أوجبت المادة السادسة من الدرية تزكية عداة الدم لقريبتهم المتهم إذا ان القريب عالم بأحوال قريبه في الصدق والكذب ، وهادة يختار الزكاية من أهل الذمة والتقوى والبرع ومن كبار السن والعواقل من عائلة المتهم ، لأن هؤلاء يخشون الوقوع في المعصية الدينية ان هم خلفوا يميننا غارقا أي كاذبا .

وهادة يتضمن نص اليمين دائما القسم بالله العظيم وحق من أولياء الله الذي اشتهر عنهم ظهور كراماتهم وبرهانهم فيمن يخلف على قبرهم يمينا كاذبا ومن هنا تمثل هذه المخاوف من حلف اليمين الكاذب للمجنى عليه انتقاما من الجاني عن طريق القوى القربية وخاصة وأن التاريخ الحي لأولاد علي يحكى الكثير من الروايات المؤيدة لحدوث مثل هذا الانتقام .

كما يلاحظ أن الدرية تفرق في الدية لأي حالات القتل العمد (بين ما كان القاتل والقتيل ينتميان الى وحدتين متميزتين فتكون الدية أربع مائة جنيه مصرى كما أسلفنا ، بعكس الحال اذا كان كلاهما ينتميان الى نفس الوحدة القربائية والسياسية فتكون الدية مائتي جنيه فقط ، ويبدو أن السبب في هذه التفرقة يرجع الى اشتراك الوحدة القربائية في دفع الدية المحكوم بها وفي نفس الخط نجد المادة الثالثة والخمسون من الدرية تقضى بأن من يجرح قريبه بدفع نظارة الجرح والكbare أن لزمته من ماله الخاص دون أن تقدم له العائلة يد العون في ذلك .

— هيد وأن ثمة أصولاً دينية لمقدار الدية أو بمعنى آخر من قبيل الأصول التراثية ذلك أنهم يرون أن الأصل في اعتبار الأربعة جنية دية كاملة أنها قيمة مائة من الإبل حيث كان الواحد يساوي في الماضي أربعة جنيهات ، وأن لذلك أصلاً فيما جاء ببعض كتب السيرة من فداء عبد المطلب لابنه عبد الله (جد ووالد الرسول (ص)) بمائة من الإبل .

— وهذه الصورة التي تمارس حالياً بين أولاد علي وفقاً للدرية الشهيرة ، ولا تختلف كثيراً عما أوردتـه دراسة باللغة الأهمية عن الدية بينهم والقواعد التي تحكمها في أوائل الثلاثينات من القرن (١٩) من إشارات إلى التخفيف في حالات القتل الخطأ والنزول بالدية عن حدود مبلغ الثلاثمائة جنية مع إمكان التقسيط على فترة ما بين أربع وست سنوات ، كما تشير الدراسة إلى العرف الذي كان يجري بين بعض القبائل في ذلك العهد من أية دية العمد ثلاثمائة جنية أما دية الخطأ فمائة وخمسون تدفع جميعها نقداً ودون أجل ما ، أما دية المرأة فعندهم وفقاً لهذه الدراسة الهامة — فهي علس النصف من دية الرجل في العمد وفي الخطأ كالأمر في الشريعة الإسلامية ، ومع ذلك تشير الدراسة إلى أنه عند بعض قبائل الفهرم فلا تنتصف دية المرأة إلا في الخطأ أما في العمد فانها لا تقف عنـده مساواة دية الرجل بل تزيد عنها بنصف دية إذا كان قاتلها رجلاً ، وذلك للخسة وللجين بارتكابـه القتل لمخلوق ضعيف (٢٠) كما تشير الدراسة أيضاً إلى ما كان يحدث حتى منتصف العشرينات من هذا القرن ، من أنه إذا لم يهود القاتل الدية في الأجل المحدود لذلك أخذ أهل القتل صنيعه لهم للقيام على خدمتهم حتى يتم الوفاء .

كما تشير الدراسة أيضاً إلى حالة القاتل إذا كان صبياً أو مجنوناً أو في حالة سكر ، إذا لا يجب عليه غير نصف دية الخطأ إلا إذا كان القاتل محرضاً من شخص بالغ عاقل فتجب دية كاملة على قبيلة المحرض . أما قتل الوالد لوالده فلا يجب شيئاً مطلقاً ، بينما قتل الوالد والوالدة ففيه الدية لأخوة القاتل الذكور من أبيه أن وجدوا ، وإلا فلا شيء على القاتل . وإذا قاجأ الزوج شخصاً يزنى بزوجته فقتله دية الخطأ بعد خصم المهر الذي دفعه عند زواجه بتلك الزوجة وكل ما صرفه في سبيل ذلك مضافاً إليه مبلغ خمسين جنية كإبرة لتعدي القتل على حرمة ، كما لا يعفى من المسؤولية القاتل دفاها عن نفسه أو عن ماله بل تجب في ذلك دية الخطأ كاملة .

— أما عن الإثبات في القتل ، فعلى الأغلب لا ينكر القاتل القتل ، أو بالأحرى لا يجروء على ذلك لثلا يوصف بالجبن إذا ثبتت إدانته بعد ذلك ، ولذلك فغالبا يعرف القاتل عند وقوع القتل ، وهو يعترف ضمناً بذلك بتركه مكانه والنزول في حماية شخص آخر . على أنه قد يحدث أن تكشف جثة القتل دون أن يعرف من القاتل ، أو قد يكون القاتل معلوماً لدى أهل القتل بيد أنه لا يقر بالقتل ولا يملك هؤلاء البنية الكافية لإدانته ، وهنا يسير أولاد علي * في الإثبات على طريقة مشابهة لما ورد في الشريعة الفراء ، إذا لا يتخلص أهل الجهة من المسؤولية حتى يحلف منهم خمسة وخمسون رجلاً ،

يختارهم أولياء القتل ، من أهل الجهة أنهم لم يرتكبوا القتل ولم يعلمون من ارتكبه . ويكون الجسد غالبا على قبر أحد الأولياء بالصيغة الآتية : (أحلف بهذا الشيخ أن فلانا هذا لا قتله بيند قبسة ولا بسيف ولا بسكين ولا بعصا ولا بحجر وأنه لم تصبه منى مضرة أبدا لا أنا ولا من أعرفه) وإذا ما حدث وجدت قرينة القتل على شخص ما ، أو أنهم أهل القتل أحد سموه بالذات ، ولكن لم توجد البينة الكافية للاثبات ، رجعوا أيضا إلى اليمين يؤدونها خمسة وخمسون رجلا من قرابة المتهم ، فإن لسم يبلغ عدد الرجال الذين تجب عليهم اليمين في أي من هذه الحالات خمسة وخمسين ، أعيدت عليهم الأيمان حتى يكمل هذا العدد ، بيد أنه يقتضى رأى أئمة مذاهب أهل السنة الأربعة فلا يترتب على أداء اليمين أعفاء من حلفوا من السفولية ، بل تجب الدية مع ذلك على عواقلم طبقا لقاعدة (لا يسطل دم في الاسلام) ، غير أن العرف الجارى عند أولاد على أنه لا تجب الدية على من أدوا اليمين ولا على عواقلم ، إذ (لا دية مع الايمان) على ما يقولون ، وهذا يتفق مع رأى لبعض علماء الشريعة الإسلامية أيضا . وهذا الحكم يرد عليه استثناء أن تجب فيهما الدية مع اليمين . أولهما إذا وجد قتيل في منزل وثبت أنه شوهد يدخل المكان حيا ، فعلى صاحب المنزل الدية ولو أدى الايمان المذكورة وثانيهما أن يتم القتل في جمع من الناس فدينه عليهم بعد أن يحلفوا فعلى سبيل المثال من يقتل في عوص ولم يعلم قاتله لزمك دينه صاحب العرس وجمع من فيه بالتساوى بعد أداء اليمين (٢١) .

أما بالنسبة للجرح فيلجأ إلى خبير بعد بمثابة الطبيب الشرعى يدعى النصار ليسير غير الجرح ويحسده صفته ثم يقدر الدية اللازمة عنه وفقا لشهادة يقدمها إلى مجلس القضاء العرفى .

بالإضافة إلى ذلك كله تهتم ديرة أولاد على التى يرجع تقنينها إلى عام ١٣٤٩ هجرية بموضوع الملكية وحيازة الأرض وكذلك التبادل بالبيع أو الإيجار وعلى الرغم من خضوع أولاد على للسلطة المركزية وللنسق القانونى السائد في مصر ، إلا أن القواعد العرفية التى قننتها الديرة تمارس ضبطا حقيقيا بينهم (٢٢)

وقوم العرض (القاضى العرفى) بوظيفة التحقيق في الدعوى وسماع أقوال الشهود والاطلاع على الأدلة ووسائل الاثبات وإصدار الحكم وفقا للقواعد القانونية المستقرة وأحيانا يتم عرض موضع النزاع على عدد من الراضى ، يصدر عن حكمهم بالتشاور بينهم . (٢٣)

وقد يكون من المفيد عرض بعض مواد الديرة التى تتناول أحكام السرقة على النحو التالى : (٢٤)

تثبت السرقة بالشهود الطيبين . فإذا كان الموجود شاهدا واحدا للاثبات فقط وكان هذا الشاهد معروفا بالصدق يكون تبين السرقة في حالة عدم اعتراف السارق بالشئ الذى سرقه للرجل صاحب الشئ المسروقة .

إذا كان شهود الاثبات اثنين أو ثلاثة فيكونون عدولا معروفين بالصدق تثبت السرقة على الفاعل بسدون حلف يمين أو خلاقه .

- اذا لم يوجد شهود اثبات على السارق ، ولكن وجدت قرائن شديدة بأن الفاعل هو السارق نفسه ، فيلزم الفاعل بحلف يمين يزكيه أهله وعائلته لتبرئة نفسه من تهمة السرقة .

- السارق الذى يكون سرق شيئا وسافر به من محل السرقة الى جهات أخرى بعيدة عليه اذا طلب منه أن يثبت أين أمسى وأين أصبح فى كل يوم من أيام سفره بالسرقة الى معه ، فإن أعطى أقوالا متناقضة للحقيقة أو لم يمكنه اثبات نفسه فى محلات العرب أو خلافتها فتكون شبهة السرقة قريبة منه جدا ، وعلى ذلك يحلف المدعى وهو المسروق منه الشئ " اليمين بتزكية أهله ، ويلزم المدعى عليه برد ما سرقه .

- الشخص الذى يأخذ شيئا من حيوانات الآخر أو ممتلكاته أو شئ آخر بقصد الرهينة لاجباره الذى تسديد دين عليه فهذا العمل باطل ومعتبر من يفعله سارقا (

- كما تتناول الدرية أحكام تخريب الاملاك عند العرب وعلى الاخص التعدى على الآبار والدر والمزروعات حيث يلزم الفاعل بدفع قيمة الضرر كما يقدره المحكمون بالإضافة الى كرامة قدرها عشرون جنيتها مضربا فى حالة العمد ، أما فى حالة الخطأ فيكتفى بدفع قيمة الضرر بدون دفع الكرامة وفى حالة التعدى بإزالة أو نقل علامات بين أملاك مختلفة أو إحراق علامات حدود الاملاك وهى عادة من الحطب أو الشجر ، ويلزم المعتدى بدفع عشرة جنيتها كرامة لصاحب الحق الذى لحقه الضرر من فعله (٢٥)

- كما تتعرض السدرية أيضا لتنظيم أحكام الملكية العقارية وطرق الاثبات فيما يتعلق بها فإذا ما طلب شخص بملكية قطعة الأرض فإن عليه أن يقيم الدليل على ذلك فإن أعوزه مثل هذا الدليل لجأت المحكمة العرفية الى تخليف للمدعى ، ويتم اليمين دون شهود اذا كانت الأرض محل النزاع لا تنقل أكثر من أردب شعير واحد ، وستعان بشاهد واحد اذا كانت تقل أردبين ، ويزيد عدد الشهود الذين تلجأ المحكمة الى سماع شهاداتهم بقدر الزيادة المتوقعة لما تملكه الأرض المتنازع عليها ، أما اذا طلب شخص ما بملكية بئر ما يحوزه الغير فإن على المدعى أن يثبت دعواه فإن عجز عن ذلك فأن المدعى عليه يؤدى اليمين بكذب الادعاء ويؤيده باليمين فى ذلك - أيضا أربع عشرون شاهدا وبذلك تختص حيازته للبشر ، وفى حالة التنازع على قطعة أرض مدعى كل من الطرفين المتنازعين بسبق وضع يده عليها فإن على المتنازعين اثبات أولوية وضع اليد ، وتعد ١٢٦٦ هجرية (المعروفة بسنة عراقى) هى المحك فى الاعتبار بالنسبة للأراضى التى تقع على الساحل ، أما تلك التى تقع بالداخل فالعبرة بأولوية لسبق القيام بحرث الأرض (٢٦)

القواعد القانونية العرفية وتنظيم القضاء العرفى بشبه جزيرة سيناء :

- على الرغم من أن تاريخ القضاء الرسمى فى بعض مناطق شبه جزيرة سيناء (العريش والطور مثلا) يرجع

الى القرن الماضى ، وخاصة فى ظل لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ وكذلك الأمر العالى الصادر فى ١٤ فبراير ١٩٥٤ مرور بالأمر العالى الصادر فى يونيو سنة ١٨٨٤ والأمر العالى الصادر فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧ والأمر العالى الصادر فى ٢٨ أبريل ١٨٩٨ والتعديلات التى صدرت بالأمر العالى ٥ يونيو ١٩٠٩ وتلك التى لحقت بالأمر العالى الصادر فى ١٧ أبريل ١٩١٠ ، وهى الرغم من أن سائر مناطق شبه جزيرة سيناء فيما عدا العريش والطور قد صدر بشأنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١١ مقننا بعض ما جرى عليه العرف نقول على الرغم من ذلك ، فإن القضاء العرفى ما يزال يمارس فى شبه جزيرة سيناء بما فى ذلك العريش نفسها أكبر المراكز الحضارية بشبه الجزيرة باطلاق

ففى دراسة حديثة بالغة الأهمية^(٥٧) جرى العمل الميدانى المتعلق بها خلال الفترة بين ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ و ٨ يوليو ١٩٨٠ ، ورد بالنص (يعتبر القضاء العرفى بالعريش من أكثر المحسبات الاجتماعية ثراءً وفنى ، وهو يرمز عن قدرة عالية للمجتمع المحلى على ضبط سلوكيات أفراد دون أدنى تدخل من قبل الإدارة الرسمية ، وتتميز ذلك القضاء بالحساسية الشديدة والاستجابة السريعة لاي حدث يمكن أن يعكر صفو مجتمع العائلة أو المدينة ، فعندما تلج فى الأفق مشكلة أو نزاع تعتقد بدوة بالديوان (مكان عرفى للاجتماعات التى يشهدها الرؤوس الكبيرة من العائلات) وهى جلسة بين الكبار لاستدراك الموقف ودرء الخطر قبل وقوعه وعندما يختلف اثنان أمر " يكبر كسل منهما (أى يختار كبيراً) أربعة من عائلة البحث الموضوع ، أما إذا استشرى النزاع كان اعتدى أحد أفراد من عائلة أخرى تتم الخطوات التالية :

أ - يذهب أحد كبار عائلة المعتدى ويرى وجه " أحد من يختارهم للكالالة كان يقول : " وجهه فلان عليك " بعد ذلك بمثابة طلب لايقاف الرد على العدوان حتى يتم الفصل فى النزاع

ب - أن لم تقبل عائلة المعتدى عليه ذلك الأمر ، يضغط عليهم مثل العائلة التى منها المعتدى ويرى وجه عذب مرة الوجه ثلاثة أيام (يقول أهل العريش فلان " باقى الوجه أى لم يحترمه ، غالباً ما يؤدى ذلك الأمر الى نزاع حاد بين العائلة التى لم تقبل الوجه وبين من أرتضى وجهه ")

ج - الخطوة التالية هى بمثابة طلب هدنة ، وتسمى عطوة " ومدة العطوة تصل الى ١٥ - ٣٠ يوماً ويمكن تجديدها قبل انقضاء اليوم الأخير ، ويمكن أن يشتري العطوة لقاء مبلغ مئتين (خمسة أيام مثلاً لقاء مائة جنيه) .

وهناك أنواع مختلفة من العطوة : كمطوة الفائض عندما يكون الأمر ملتبساً وغير معروف من المعتدى عليه ، وهناك عطوة " عمار " يطلبها المعتدى .

د - يختار كل طرف كفيلاً له " يرموا الكفل " ويمكن الاعتراض من قبل أى من الأطراف على الكفيل الذى اختاره الطرف الآخر فيختار كفيلاً جديداً ، وعندما ينتفى الكفالة يحلف الشخص اليمسين ، ويمكن أن يركى اليمين الأب والعم .

هـ - عندما يرفض أحد الأطراف أداء اليمين ، يكون الحل المجد هو البشعة وهى طاسة من الحديد يحميها من النار شخص يدعى " الأوباشى " والغرض أن يلحقها الشخص ثلاث مرات فإذا كان صادقا لم يصب بسوء والا التهب لسانه .

ز - عندما لا يرضى أحد الأطراف بالحكم فهناك مرحلة عليا يلجأ إليها حيث يعرض النزاع على قضاة محليين يختص كل منهم فى أمر معينة : فالمشدد يحكم فى النزاعات الخاصة بالعروض الضريبية يحكم فى الاعتداءات الجسدية . (٢٨)

- مؤيد ماسبق أن أردناه من سيادة القانون العرفى والقضاء العرفى بشبه جزيرة سيناء بالتوازي مع القانون الرسمى والقضاء الرسمى ، ملاحظتنا الميدانية على الأرض فى نطاق محافظة شمال سيناء من خلال بعض الزيادات البحثية فى الفترة بين نوفمبر ١٩٨٢ ومايو ١٩٨٣ .

- وبدولنا أن ثمة خلطا فى تحديد مفاهيم بعض المصطلحات المتعلقة بالقضاء العرفى بسيناء ، ذلك أن القواعد القانونية العرفية لم تجرى أية محاولة لتقنينها وجمعها على نحو ما حدث فى دولة أولاد على بالساحل الشمالى الغربى كما أسلفنا .

- وصفة عامة يمكن القول بأن أهم المصادر التى تعرضت لموضوع القضاء العرفى بشبه جزيرة سيناء ، هى الدراسة البالغة الأهمية والقيمة التى قام بها نعيم شقير منذ أكثر من ستين سنة ، حيث أتيح له - بحكم عمله - القيام بزيارات كثيرة وفترات طويلة لمناطق كثيرة من سيناء واتصاله بالكثيرين من أهلها ، كما تنبه الى دراسة أخرى حديثة تنقسم بالخفة بالسطحية قام بها اثنان من مدرسى الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة الإسكندرية تحت عنوان (دراسات فى الأنثروبولوجيا التطبيقية - مدينة العريش) ، ورفنا فيها للقضاء العرفى ، ونقلنا حرفيا من دراسة تقوم شقير بدون أى إشارة وبدون حياء ، مما يجعلنا ننبه الى هذا الانحراف الخطير بين عدد من الذين لم ييخسل عليهم المجتمع وسلمهم أمانة تربية الأجيال الجديدة . ولعل هذا أن يجعلنا نعتد على دراسة

نعم شقير ، نمتنع عن استخدام الدراسة الأخرى لعدم أمانة القائمين بها ، كما نعتد على بعض الملاحظات الميدانية الشخصية ، مع التنبيه الى ضرورة القيام بدراسات عقلية متعمقة حول هذا الموضوع ، والمدين بمحاولة القيام بذلك في الشهر القلائل القادمة بحون من الله تعالى وتوفيقه

- وسنكتفى بالإشارة - هنا - الى قضية البدو وفقا للمصطلحات التي أوردها نعم شقير ريثما نتحقق من ذلك ومن ضبطها في ضوء دراسات عقلية قادمة .

- ثمة كبار عرب يختارون من بين المشايخ والكبراء لاقرار الصلح في بعض الأمور الهامة محسباً النزاعات حيث لا يتوفر الشهود أو حيث تكون الأضرار المتوقعة بالغة الجسامه .

- أما المنشد ، فيختص بالحكم في الجرائم الباسة بالشرف .

- القصاص ، وهو قاض العقوبات أو قاض الجرح ، وهو يحدد الجزاء حسب طول ورض وموضع الجرح .

- والمقبى ، وهو الذي يحكم في أفضية الأحوال الشخصية والتعدي على العرض .

- والضربى ، وهو بمثابة قاض الاحالة .

- وفي الجرائم المذكورة وحيث لا شهود يتم اختيار المتهم عن طريق البشع ، ولعل أوسع طرق الاختيار انتشاراً ، الاختبار بالنار البشع (يحس اناء نحاسياً على النار ومسجه كفة ثلاث مرات ثم يمسس المتهم فيفسل لسانه بالماء ويريه شاهدين ثم يتناول الطاس بالمحمأة من البشع فيلحسها ثلاث مرات بلسانه ثم يفسل لسانه بالماء ويريه البشع والم شاهدين فإذا رآوا أثر النار على لسانه حكم بالبشع بالدعوى لخصمه والا حكم له ، وقالوا في تعليل ذلك أن المتهم ان كان مجرمًا جف ريقه وأثرت النار في لسانه والا فلا) (٢٩)

- كما ثمة من أهل الخبرة ممن يعدون من معارض القضاء العرفي مثل المسوق وهو الخبير بالأيسل وأهل القطاعات وهم الخبراء بالأرض الزراعية وأنواع الزراعات . (٣٠)

- ويختار المدعى من يقوم بالقضاء في الدعوى ، بيد أن رضا المدعى عليه بذلك يعد أمراً أساسياً

بعد الاتفاق على القضاء يختار المدعى عليه " كفيل وفاء أى كفيل يفي الذى يحكم به القاضى ،
 وإذا مثل المتداهيان أمام القاضى جعل كل منهما لدى القاضى وهنا لرسم الدعوى يعرف بالرزقة
 ومن خسر الدعوى قام بدفع الرزقة ، ومن خسر الدعوى قام بدفع الرزقة التى تختلف بحسب أهمية
 الدعوى . وكفى شاهد واحد لاثبات الدعوى بشرط أن يكون (التقي التقي تدور على عيبه
 ماثلتقى) غير أنه تقبل شهادة اللص على اللص وتعتبر شهادة المرأة كشهادة الرجل تماما .
 وحلف الشاهد اليمين قبل أداء الشهادة ، وهادة ما يكون القسم بالله تعالى بالاضافة للنسي
 أحد الأولياء الصالحين (٣١)

— وإذا لم يحضر أحد الخصوم الميعاد المحدد للقضاء ، جاز للقاضى فى الحكم غيابيا الا اذا ظهر
 بعد ذلك أن الغياب بعذر شرعى ، وهنا يلغى الحكم ، ويعرف هذا عندهم بالثلج كما تسمى
 درجات ثلاث للتقاضى غير أن الدرجة الثالثة من التقاضى لا تلجأ اليها فى حالة اتحاد الحكم فى
 الدرجتين الأولى والثانية (٣٢)

— والتأثر بنظام اجتماعى ثابت بينهم ، فاذا حدث قتل طارد أهل القتل الأقربون (الى الدرجة
 الخامسة صعودا ونزولا) فان ثم أخذ الثأر من القاتل أو من أهل الأقربين ، اعتبر الموضوع منتهيا
 غير أنه يحدث - أحيانا - أن يتمكن القاتل وأهله الأقربون من ترك المكان والانتقال الى مكان
 آخر بعيد محتمين بقبيلة أخرى ، وهنا يتوسط عقلاء القبيلة التى أحتموا بها عند أهل الثأر فاذا
 رضوا هؤلاء بالصلح تبدأ إجراءات المحاكمة (٣٣)

— والديه عند بدر سيناء تسمى المدة ، ومقدارها أربعون جملا وناق هجين تعرف بالطلبة ، والأربعون
 جملا أولها زلول أى هجين صاف وآخرها وحر أى منها لبن وفى تفاصيل تتعلق بتصنيف هسده
 الأهل حسب أعمارها وبالعفة فى حماية المرأة فانهم يوجبون فى قتلها ثمانى ديات ، كذلك اذا قتل
 شخص آخر قدرا فى مكان نساء ، وأنكر القاتل القتل ثم ثبت عليه بعد ذلك وليمة ووجبت عليه أربع
 ديات ونفس الأمر ينطبق فى حالة اذا كان المقتول طفلا (٣٤)

— وتحكم المسؤولية الجماعية موضع الدية هنا أيضا ، فمجتمع عصبة القاتل ملزمون بأداء الدية ، ونفى
 نفس الخطيئون جزاء من الدية التى تؤدى عند قتل أحد منهم ، فينزع عليهم نصف الدية وقسم
 النصف الآخر على ورثة المقتول ، بيد أن هذه المسؤولية الجماعية وإن كانت القاعدة الا أن
 للقبيلة دائما الحق من التبرؤ من أى فرد منها بعد انذاره بالكف عن الشرور التى يأتىها (٣٥)

— يقوم القصاص " بالنظر فى مسائل الجراحات ، أى يقوم بسد غر الجرح للتحديد قيمة على نحو ما يفعل

النضار عند أولاد على (فإذا كان الجرح غير ظاهر للعيان بأن كان الجرح مثلاً يقيسه القصاص بأصابعه وهي لاصقة بعضها ببعض وجعل غرامة كل أصبح جملاً أو أقل حسب جسامته الجرح ونقصه وأما إذا كان الجرح ظاهراً للعيان بأن كان في الرأس أو في الوجه ، فأما أن يقيسه كما يقيس الجرح الغير الظاهر مضاعف الغرامة ، أو أن يضع فيه ورقة بيضاء ثم يتفقهق إلى الهواء وهو ينظر إلى الورقة حتى تخفى عن نظره فيقف جميع الخطوات التي تفقهقها ويجب على الجاني بعد هذا اهلاً ، أما دية الأعضاء فقد سار المرفق في تقديرها على نفس نهج الشريعة الإسلامية والمتبع بين أولاد على ، ففي كل من الأعضاء الفردية المدة كاملة ، وفي كل عضو من الأعضاء المزدوجة نصف المدة (٣٦)

— وإذا أطلق أحد هم النار صوب آخر فلم يحميه حكم أمام كبار العرب ، وحكموا للمدعى بالهتد قيسة وطيبة خاطر (تقابل الكفارة عند أولاد على) ، إلا إذا أقسم المدعى عليه اليمين لم يكن يقصد المدعى .

أما الضرب الذي لا يؤدي إلى جرح فالدية جمل مفرد * وكثيرون لا يلجأون إلى القصاص في مثل هذه الحالة بل إلى المنشد لرد شرفه (٣٧)

— والنسبة لجرائم العرض في سينا ، تفرق القواعد العرفية حين اغتصاب بنت بكر من نفس قبيلة الجاني فتكون العقوبة التي يرفعها المنشد ستة جمال ، وبين أن تكون بنتا بكر من غير قبيلة الجاني إذا ترتفع العقوبة إلى ثمانى جمال فإذا كانت المجنى عليها بنتا من غير قبيلة الجاني فالعقوبة أربعة جمال أما إذا كانت بنتا من نفس قبيلته تهبط العقوبة إلى جملتين وتتصل بجرائم العرض شرود شاب يهايه بكر يرضاها ، فإن كانت قبيلته ، فإن العقوبة التي ينزلها المنشد بالشاب تكون من خمسة جمال إلى خمسة عشر جملاً ، ويبقى لأهل البنت الخيار فاما أن يزوجه أياها على أن يدفع مهرها أو يفصلوها عنه ، فإن هي كانت قد حملت منه فأنهم يأخذون منه مهرها وزوجه أياها . أما إذا كانت الشابة من نفس قبيلة الفتى كانت العقوبة جملاً واحد مع نفس حق أهل الشابة في الخيار كما أسلفنا . أما الشرود بالزوجات فيستتبع رفع الأمر إلى العقى " الذى يحكم " بأربعين جمل وقسوف أو غلام مكسوف " أى المعتدى مكتوباً تمهيداً لقتله غير أن الحضر عادة ما يتوسطون للصالح فتتهبط العقوبة إلى عشرة جمال (٣٨)

— وقضاء الأحوال الشخصية عندهم مستمد من أحكام الشريعة الفراء ، ويتولى العقى " الفصل مثل هذه الأقضية " مع ملاحظة سهولة نسبية في تطليق الزوجة أن بقيت كارهة للزواج بعد تدخل العقى

وأيا الحكم بحقوق باهظة على من لا يعدل بين زوجاته في حالة تعدد هن ، إذ يجوز لمن تخطاها زوجها في البيت عندها في الليلة المخصصة لها أن تبلغ زوجها الذين يرفعون الأمر للنسبى المقى " الذى يحكم لها بناقعة عن كل ليلة تخلى زوجها عنها كما يعد ضرب الرجل لزوجته ولو بالكف سبها كافيا لرفع الأمر الى القضاء " وتتراوح العقوبة بين مبلغ زهيد في الحالات البسيطة ونعجه نفسى حالة الجرح وأن كان خفيفا أما اذا كان الجرح جسما حكم القصاص بغرامة كبيرة ، وساعد الزوجة على الطلاق منه أن هي طلعت ذلك " (٣٩)

وتعالج شرائع البدو في سيناء بعض أمور كالحالة والرهن وهما جائزان لديهم كذلك تراعى الشفاعة حتى الجار السابع على الترتيب ، وهم لا يهرون الاثناث فاذا لم يكن لمن مات ذكر توالى ماله وشبابه اقرب الذكر اليه (٤٠)

ظلال القواعد القانونية العرفية والقضاء ببعض المناطق الأخرى :

يبدو من الدراسات المتاحة وهي قليلة ، وكذلك من بعض الزيارات التي قام بها الباحث لمناطق مختلفة من بعض الواحات المصرية (الخارجة والداخلة) في مايو ١٩٦٦ ، والواحات البحرية فسي يوليو ١٩٧٧ وكذلك الكثير من المناطق الريفية في دلتا النيل وصعيد مصر خلال العشرين السنة الماضية ، وكذلك بالرجوع الى بعض الخبرات الميدانية للغير ، يبدو أن القواعد القانونية الرسمية والقضاء المصرى الرسمى يتمتعان باستقرار يفوق مثيله في الساحل الشمالى الغربى وشبه جزيرة سيناء كما أسلفنا ، بيد أن ثمة ما يشير الى ظلال باهتة لبعض القواعد العرفية ولتطبيقها في نطاق ضيق سواء ظاهرة القتل للتأثر في مناطق عديدة بصعيد مصر فضلا عن بعض المناطق الحدودية وعلى الأخص بالشرقية وذلك أن عدم الواسع والمطرد للقواعد القانونية وعدم وجود تنظيم متميز معترف به للقضاء والعرفى تلك المناطق لا يسمح باللجوء كثيرا الى الدية كما هو حادث فعلا بين قبائل البادية بسيناء والساحل الشمالى الغربى فيكون البديل الوحيد هو اللجوء الى الثأر وخاصة في ظل عدم القناعة بالقانون والقضاء الرسمى والاختصاص مع بطء اجراءات التحقيق والمحاكمة ، فالقرية في الواحات الخارجة - كوحدة سياسية - تربط بها البدنات ، وتعتبر البدنة صاحبة السلطة النواة التي تتركز حولها البدنات الاخرى داخل القرية والقرية كوحدة سياسية - بالمعنى البنائى - لها تنظيم سياسى قائم على تنظيم القرابين القائم على السلطة الابوية التي تستند على الولاء العائلى السندى يتضمن نوعان من الخضوع له طبيعة اخلاقية ولا يعتمد على القوة ويقوم العمدة على رأس هذا التنظيم السياسى بالقرية ويعتمد في ذلك على الروابط القرابية التي تربطه بالآخرين من أهمل القرية ، وعلى مستوى العائلة يمارس كبار السن قدرا محددا من السلطة في فض الخلافات بين أفراد

العائلة بدون تدخل اطراف من خارجها أما الخلاف الذى لا يحمل على مستوى العائلة فيحل على مستوى البدنة مثله في شيخها ، ثم تنتقل السلطة الى العمدة الذى يمثل وحدة القرية كلها ويؤدى وظيفته عن طريق السلطة العائلية التي يمثلها كبار السن وشايخ البدنات وممارس العمدة سلطته عن طريق الالتزام الخلقى حيث انه كلما يلجأ الى القوة الفيزيكية فيقوم بوظيفته من خلال النسق القرائى والاقتصادى . (٤١)

- وتشير بعض الملاحظات والخبرات الى ممارسات محددة لمجالس عرفية تعقد في مناطق صعيد مصر بالاختصاص لبعض المنازعات منها لتفاسمها ، وهذه تتكون هذه المجالس من عدد من وجهاء القرية (على المستوى الاجتماعى / الاقتصادى أو السننى والحكمة أو المكانة الدينية) ، وفي الغالب يشهد المجلس بعض رجال الادارة بشكل ودى ، بل كثيرا ما يتم عقد مثل هذه المجالس بايعاز من جهة الادارة او على الأقل بتفجيعها ، ولعل حضور بعض رجال الادارة بدون تدخل صريح في المداولات أن يضمن على ما يصل اليه المجلس من قرارات بعض الالتزام وخاصة انه قد جرت العادة في الغالب على اعداد محضر الاجتماع يتضمن اسماء المتنازعين واسماء المحكمين وقبول الاطراف للمحكمين واسماء المحكمين وقرار على المتخاصمين بقبول ما يقرره المجلس ، ويستمع المجلس الى عرض لوجهة نظر كل طرف مع اعطاء الاولوية للمدعى (المعتدى عليه) ويحدد كل من طرفى النزاع شهوده ، ويرسل المجلس فى طلب الشهود ، ويجوز تأجيل الجلسة ريثما يحضر الشهود ، ولعل الأدلاء بالشهادة فان الشاهد يؤدى يمينا أمام المجلس ، وبعد الانتهاء من سماع وجهات نظر الطرفين والشهود ، يبدأ المحكمون فى مداولة سرية لا يحضرها عداهم أمسا بالانفراد فى قاعة أخرى أو باخلاء قاعة المجلس من الحضور ، وقد تستمر المداولات فترة طويلة الى أن يصدر القرار بالأجماع (٤٢)

- ونرى ضرورة باجراء دراسات ميدانية متعمقة حول هذا الموضوع فى جهات مثلة لمحاكمات مختلفة من صعيد مصر وكذلك بعض محافظات الدلتا للتعرف على حجم الظاهرة ومختلف أبعادها وديناميتها وأثارها على اللجوء الى القضاء الرسمى وغيره ذلك .

- كما أننا نرى ماسبق على مستوى مجتمعات الواحات وواى النيل ، أن ثمة نزاعات ذات طابع مدنى يمكن أن تكون موضع شكك ولو تاهت من تدخل القضاء العرفى ولو على مستوى العاملة أو البدنة أما على مستوى الجرائم فثمة ملاحظات تشير الى قلة معدلات الجريمة بالواحات وقد يرجع السبب فى ذلك الى الشيوع فى ملكية الآبار والأراضى الزراعية التى تردى منها أو قد يكون هناك نوع من الجرائم التى لا تبلغ للسلطات ويكتفى بمعالجة أثارها فى الداخل . كما نستلفت الانتباه - هنا - على مستوى صعيد مصر بخاصة ، الى عدم الإبلاغ عن القتل غالبا أو انكار معرفة القاتل أو أى من الدلائل أو

القرائن التي تشير اليه ، وذلك حتى يمكن لاهل دم القتل الأخذ بالثار من القاتل وأوليائه .
كما يمكن أن تشير الى عدم الإبلاغ عن بعض الجرائم التي قد يرتكبها بعض ذوى السطوة ، وذلك
خوفا من الانتقام فضلا عن الجرائم التي لم يكتشف مرتكبوها لسبب أو لآخر ، وهذا كله يجعل
جانبها من الجرائم لا تظهر . بالطبع . في الاحصائيات ، وشار الى هذه الظاهرة في الأدبيات
بالجرائم غير الظاهرة . Dark = Number crimes

ملاحظات ختامية :

- تشير - هنا - ما سبق أن أوردناه في صدر الدراسة من ضرورة التفكير في أحداث تعديلات تشريعية
تستمد أحكامها من القواعد القانونية العرفية السائدة والخاص في البلاد ، حيث تشير الدراسات
والملاحظات الى نجاح مثل هذه القواعد في ضبط الاجتماع ما يضمن لها الاستقرار والاستمرارية
على الرغم من وجود القانون الرسمي والقضاء الرسمي .

- وليس هذا بدعا في التشريع ، اذ ثمة حالات كثيرة حتى في بعض الدول المتقدمة صناعيا ، يخص
المشرع قطاعا معينا من السكان بأحكام تشريعية مختلفة جزئيا وذلك لاسباب ثقافية أو اثنوجرافية أو
حتى اقتصادية .

يمكن أحداث تدرج تشريعي وصولا الى تطبيق التشريع العام على هذه القطاعات أو تلك
المناطق .

- يمكن أن تشير - هنا - مع الفارق الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١١ في أغسطس ١٩١١ والمعروف
بقانون النظام الإداري والقضائي لمحافظة سيناء والذي كان يدخل المدول من وجهاء القبائل
في تشكيل المحاكم بدرجاتها المختلفة وان كان رأي المدول استشاريا فقط (المواد ٦ ، ٧ ، ٨
من القانون المشار اليه) ، كما كان هذا القانون يجيز للمحكمة في المواد الجنائية أن تقبل الصلح
في أي حالة كانت عليها الدعوى اذا رضى به من أضرت به الجريمة وكان من رأي اقلية المدول أنه
موافق للمبادئ المحلية (المادة ٢٧ من القانون المذكور) (٤٣)

- كما تشير - أيضا - الى ترتيب مجلس قضائي ذي طبيعة قضائية رسمية ورفية . طبقا للامر
(دكرينو) الخديوي الصادر في ٢٥ مايو ١٨٩٧ في منطقة واحدة سيوة بالصحراء الغربية ، و (يحكم
المجلس المذكور في المواد المستوجبة للتقرير بأنواعها من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تقع
من جميع سكان سيوة المحلية بمقتضى العادات والقواعد المتبعة في تلك الجهة) وذلك وفقا لنسب
المادة ٣ من دكرينو خديوي المشار اليه (٤٤) .

— ولقد تبلى هذا كله في وثيقة رسمية صدرت في عام ١٩١٢ بعنوان (تعليمات الصحراء وقواعد الاجراءات الجنائية والمدنية) واشتهرت باسم " قانون الصحراء " وصدر مرسوم بقانون فيها بعد بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٢٢ . وقد ولت المذكرات القضائية لصلحة أقسام الحدود التي كانت تقوم على تنفيذ هذه القواعد ، على أن (تعليمات الصحراء هي أنسب ما يعنى بالحاجة لاقامة العدل في جهات الحدود) .

— مع ذلك ، فنحن لا نبدى رأيا قاطعا ونهائيا حول هذه المسألة ، بيد أننا نشير فقط الموضوع ونطرح بعض الأفكار التي تتطلب دراسات كثيرة ومناقشات متعمقة .

إرشادات وأحالات :

- ١ - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، باب قضى ص ٥٦٦ .
مصطفى الباهلي الحلبي بصر - القاهرة ١٩٥٠ .
- ٢ - نميل في هذا المعنى الى استخدام لفظ الحقانية ، فهو أكثر دلالة على نحو ما يقرر أستاذنا
الجيليل البروفيسور علي راشد .
- ٣ - علي فهمي ، الثقافة العربية كمحور للمقاومة ضد التبعية ، مجلة شئون عربية ، تونس ،
العدد رقم ٥ ، يوليو / تموز ١٩٨١ صفحة ١١٩ وما بعدها .
- ٤ - عبد الله خورشيد البري ، القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، دار
الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٧ .
- ٥ - علي فهمي ، الثقافة العربية كمحور للمقاومة ضد التبعية ، سابق الإشارة اليه .
- ٦ - عبد الله خورشيد البري ، القبائل العربية في مصر ، سابق الإشارة اليه ص ٤٥ ص ٤٧ (نقلا
عن ابن الحكم ، فتح مصر وأخبارها) .
- ٧ - أميدية جوير ، حصر للقبائل العربية التي تقطن بين مصر وفلسطين ، من كتاب وصف مصر
(تأليف علماء الحملة الفرنسية ، ترجمة زهير الشايب) ، الجزء الثاني ، مكتبة الخانجن
ببصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٣٧٨ ، ٣٩٩ .
- ٨ - ج . كوتل ، ثمانية وعشرون يوما في سيناء ، من كتاب وصف مصر ، الجزء الثاني سابق
الإشارة اليه ، ص ١٣٠ وما بعدها .
- ٩ - دي بوا - ايميه ، القبائل العربية في صحراوات مصر ، من كتاب وصف مصر الجزء الثاني ،
سابق الإشارة اليه ، ص ٢٦٣ وما بعدها .
- ١٠ - محمد صادق فهمي ، مقدمة فلسفية تاريخية لشرح القانون المدني ، الجزء الاول ، القاهرة
١٩٧٩ ، ص ٧٧ ، ٨٧ .
- ١١ - محمد نور فرحات ، مبادئ نظرية القانون ، القاهرة ١٩٧٩ ص ٤٧ / ص ٥٠ .
- ١٢ - نعم شقير ، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها ، مطبعة المعارف ببصر ، القاهرة
١٩٦٦ ، ص ٤٠٣ .
- ١٣ - نعم شقير ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٠٥ .

١٤ - أحمد أبو زيد ، الثار : دراسات انثروبولوجية بأحدى قرى الصعيد ، المجلة الجنائية

القومية ، القاهرة المجلد ، العدد ٣ ، نوفمبر / تشرين ثان ، ١٩٦٣ ، ص ٣٢٩

١٥ - فوزى رضوان العربى ، المدخل الانثروبولوجيا التطبيقية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

(فرع الاسكندرية) ١٩٨١ ، ص ٢٧٢

١٦ - المرجع السابق ، ص ٢٨٠

١٧ - محمد عبد محجوب ، الأنثروبولوجيا للسياسة - مقدمة الدراسة النظم السياسية فى المجتمعات

القبلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الاسكندرية) ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٤

١٨ - أعتدنا هنا بصفة أساسية على : محمد محجوب ، المرجع السابق مباشرة ص ٢٦٦ وما بعدها

١٩ - على صادق أبوهيف ، الدية فى الشريعة الاسلامية وتطبيقها فى قوانين وهادات مصر

الحديثة ، القاهرة ، ١٩٣٢ ، ص ١٥١ وما بعدها .

٢٠ - على صادق أبوهيف ، المرجع السابق ، ص ١٥٨

٢١ - المرجع السابق مباشرة ، ص ١٦٣ ، ص ٢٦٤

٢٢ - فوزى رضوان العربى ، المدخل فى الانثروبولوجيا التطبيقية ، ص ٢٨٤ ، ص ٢٨٥

٢٣ - المرجع السابق ، ص ٢٨٦

٢٤ - نقلا عن المرجع السابق ، ص ٢٨٨

٢٥ - نفس المرجع السابق ، ص ٢٨٩

٢٦ - المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٩٠ ، ص ٢٩١

٢٧ - حامد الموصلى ، التكنولوجيا والنمط الحضارى - دراسة حالة عن العريش ، دراسة قدمت

وهضت فى ندوة المشاكل البيئية للمستوطنات البشرية فى البلدان العربية والافريقية ، القاهرة

١٢ - ١٦ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٨٢

٢٨ - حامد الموصلى ، المرجع السابق .

٢٩ - نعم شقير ، سابق الاشارة اليه ، ص ٣٩٩

- ٣٠ — نعم شقير ، المرجع السابق ص ٣٩٩
- ٣١ — المرجع السابق ، ص ٤٠١
- ٣٢ — المرجع السابق ، ص ٤٠٠ ، ص ٤٠٢
- ٣٣ — نفس المرجع السابق ، ص ٤١٣ ، ص ٤١٤
- ٣٤ — على صادق أبوهيف ، سابق الاشارة اليه ، ص ١٦٠ ، ص ١٦١
- ٣٥ — على صادق أبوهيف ، المرجع السابق ، ص ١٦٢
- ٣٦ — نفس المرجع السابق مباشرة ، ص ١٧٢ ، ص ١٧٢
- ٣٧ — نعم شقير ، سابق الاشارة اليه ، ص ٤١٥ ، ص ٤١٦
- ٣٨ — نعم شقير ، المرجع السابق ، ص ٤١٦ ، ص ٤١٧
- ٣٩ — المرجع السابق ، ص ٤١٧
- ٤٠ — المرجع السابق ، ص ٤١٩
- ٤١ — عليّة حسن حسين ، الواحات الخارجة — دراسة في التنمية والتغير الاجتماعي في المجتمعات
المستحدثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الاسكندرية) ٧٥٠ ص ٣٤٩ ، ص ٣٥٣
- ٤٢ — نقلا عن دراسة بخطط اليد لجمال علي محمد — دبلوم التنمية ، كلية الاداب ، جامعة المنيا
تحت عنوان : (الامن في الريف وأثره على التنمية) — العام الدراسي ١٩٨٢ — ١٩٨٣
- ٤٣ — نقلا عن (نعم شقير ، سابق الاشارة اليه ، ص ٢٩٠
- ٤٤ — نقلا عن : على صادق أبوهيف ، سابق الاشارة اليه ، ص ١٧٥
- ٤٥ — على صادق أبوجريشة ، المرجع السابق مباشرة ، ص ١٧١

الباب الثاني

مستلزمات التقاضي وإجراءاته

محتوى الباب الثانى

- | | | |
|------------------|---|--|
| الفصل الثالث عشر | : | التشريع . |
| الفصل الرابع عشر | : | إجراءات التقاضى . |
| الفصل الخامس عشر | : | البيان والمعدات اللازمة لإدارة العدالة . |
-

الفصل الثالث عشر

التشريع

إعداد

المستشار أحمد السيد سليمان

محتوى الفصل الثالث عشر

- | | | |
|---------------|---|---------------------------------------|
| المبحث الأول | : | عملية التشريع في مختلف مراحليها . |
| المبحث الثاني | : | القائمون بالتشريع ووسائل الإعلام به . |

التشريع

تمهيد

حينما كانت جمهورية مصر العربية جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، كان " التشريع " فى يد الوالى " وفى الوضع على هذا النحو حتى أنشئ " مجلس النظار " فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٨ وتلاه صدور أمر عال فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن اختصاصات النظار ووظائفهم ، وذلك لزم — لصحة القوانين — أن يوقع عليها الناظر أو النظار المختصون ، وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد جعلت التشريع من اختصاص الخديوى ومجلس النظار ، يماونها مجلسان هما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ثم عدل هذا النظام وانشئت الجمعية التشريعية التى لم تجتمع الا فى دورة واحدة ثم توقفت جلساتها نتيجة نشوب الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ ، وظل الحال كذلك الى أن صدر دستور ١٩٢٣ فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ الذى جعل سلطة التشريع فى يد مجلسى النواب والشيخ بالاشتراك مع الملك .

وقد ظل الحال كذلك حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، التى أعلنت سقوط دستور ١٩٢٣ وأصدرت اعلاناً دستورياً فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ جعل سلطة التشريع لمجلس الوزراء خلال فترة انتقال حدودها هذا الاعلان الدستورى بثلاث سنوات ، وفى سنة ١٩٥٦ صدر أول دستور دائم فى عهد الثورة وتم الاستفتاء عليه وعلى رئاسة الجمهورية فى ٢٢ يونيو ١٩٥٦ ، واجتمع أول مجلس تشريعى فى ظل هذا الدستور فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧ وفى هذا المجلس قائما حتى قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، فى ظل الدولة الجديدة التى عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة ، وصدر اعلان دستورى مؤقت فى ٥ مارس ١٩٥٨ ، واجتمع أول مجلس فى ظله بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٠ ، ولكن هذا المجلس لم يستمر طويلا ، اذ ما لبث أن اوقفت جلساته بسبب انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة ، وتلا ذلك اعلان دستورى فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، واجتمع أول مجلس نيابى فى ظله بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ، وقد ظل هذا الاعلان الدستورى نافذا حتى تم وضع الدستور الحالى الذى وافق عليه الشعب فى استفتاء عام جرى يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، وقد شكلت فى ظل هذا الدستور ثلاث مجالس نيابية ففى ١٩٧١ و ١٩٧٦ و ١٩٧٩

ويقوم النظام التشريعى فى مصر فى ظل جميع الدساتير التى صدرت عقب ثورة ١٩٥٢ على أساس مجلس نيابى واحد هو مجلس الأمة أو مجلس الشعب بعد أن كان دستور ١٩٢٣ " السابق على الثورة "

• يأخذ نظام المجلسين •

على أنه حدث تغير في نظامنا التشريعي وفقا للتعديل الدستوري الذي تم في ٢٢ مايو ١٩٨٠
بموجبه استحدث مجلس الشورى الذي أصبح يشارك في التشريع حسبما تقضى بذلك المادة ١٩٥ من
الدستور التي تقضى بما يأتى :

” يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلىسى :

٢ — مشروعات القوانين المكملة للدستور ،

٥ — مشروعات القوانين التي يحيلها اليه رئيس الجمهورية •

وانه ولئن كان مجلس الشورى ليس شريكا كاملا في التشريع على نحو ما كان مقررا في ظل دستور
١٩٢٣ اذ ان التشريع لابد ان يوافق عليه مجلسا النواب والشيخ معا ، الا ان اختصاص مجلس
الشورى لا يعمد وان يكون مجرد أخذ رأى ، كما هو صريح في نص المادة ١٩٥ من الدستور ، الا أن
صدر التشريع بتعيين أن يؤخذ فيه رأى مجلس الشورى دون أخذ رأى هذا المجلس فيه بعرض هذا
التشريع للطعن عليه بالبطلان •

وسوف نتناول الموضوع بالتفصيل في بحثين ، المبحث الأول يتضمن خمس نقاط رئيسية هي :

١ — عملية التشريع في مختلف مراحلها •

٢ — التدرج التشريعي .

٣ — التفويض التشريعي .

٤ — التفسير التشريعي .

٥ — مصادر التشريع .

أما المبحث الثاني فنتناوله في أربع نقاط رئيسية هي :

١ — القائمون بالتشريع •

٢ — مدى امكانية الرجوع للسوابق التشريعية في مختلف الموضوعات .

٣ — الاعلام بالتشريع للقضاء والمتقاضين ومدى ملاحقته لاصدار التشريعات •

٤ — وسائل الاعلام بالقانون : الجريدة الرسمية ومدى انتظامها — الدوريات ومدى كفايتها •

المبحث الأول

عملية التشريع فى مختلف مراحلها

أولاً : تمهيد :

من المعلوم أن التشريع يقوم على عنصرين جوهريين هما :

- * الموضوع الذى يراد تنظيمه تشريعياً .
- * الصياغة التشريعية للموضوع بحيث تكون النصوص التى توضع تنظيمها لهذا الموضوع متسمة بسمتين هما :
العمومية والتجريد .

فى ضوء ما تقدم فإن العملية التشريعية تبدأ بأعداد التنظيم التشريعى للموضوع المراد اصدار تشريع فيه معاناً فى نصوص قانونية ومرقفاً به مذكرة شارحة لفلسفة هذا التشريع والاهداف التى يرمى تحقيقها ثم يبعث به الى قسم التشريع بمجلس السدولة الذى يقوم بافراغه فى الصيغة القانونية ، ويحده الى الوزارة حيث يتقدم به الوزير المختص الى الامانة العامة لمجلس الوزراء التى تحيله الى اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية ، وقد حدد اختصاص هذه اللجنة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ الذى نص فى المادة الثانية منه على أن " تباشر اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية الاختصاصات الآتية :

- ١ - وضع خطة للدراسات المتعلقة بتطوير وتنسيق التشريعات بما يتلاءم مع السياسة العامة للدولة ، ولتساير أهداف المجتمع الاشتراكى الديمقراطى كما يحددها الدستور واقتراح مشروعات القوانين واللوائح التى تحقق ذلك .

- ٢ - اعداد ومراجعة مشروعات القوانين المكملة للدستور .

- ٣ - مراجعة مشروعات القوانين المقدمة من رئيس مجلس الوزراء والوزراء بعد انتهائهم دراستها من الناحية الموضوعية فى اللجنة الوزارية المختصة بنوع النشاط الذى ينظمه المشروع وبعد افراغها فى الصيغة القانونية بمجلس الدولة وذلك لمرعاة وضعها فى اطار المبادئ الدستورية والتشريعية السليمة والتنسيق مع التشريعات .

ومتى فرغت اللجنة الوزارية للمشئون التشريعية من بحث المشروع تحيله الى مجلس الوزراء لاقراءه واستصدار القرار الجمهورى باحالة المشروع الى مجلس الشعب ، وينظم الشكل الذى تحال به المشروعات القوانين الى مجلس الشعب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن صياغة

مشروعات القوانين واصدارها ، وتفضى المادة (١) من هذا القرار الجمهورى بما يأتى :

تقدم مشروعات القوانين الى مجلس الشعب بالنص الاتى :

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

ولى (١)

تقرير

مشروع القانون الاتى نصه يقدم الى مجلس الشعب ولى ذلك نصوص المشروع ثم مادة الشرفى

الجريدة الرسمية ونفاذه .

وسمى احيل مشروع القانون الى مجلس الشعب ، فانه يحال الى احدى لجان المجلس لبحثه وتقديم تقرير عنه يعرض به المشروع على المجلس ، وتبدأ مناقشته فيه بأخذ الراى عليه من حيث المبدأ ، فـ اذا رفض المجلس الموافقة عليه من ناحية المبدأ عد ذلك رفضا للمشروع أما اذا وافق عليه من ناحية المبدأ فانسه ينتقل الى بحث وقرار المواد مادة مادة ، ومتى تم اقرار جميع مواد المشروع فانه يؤخذ الراى على المشروع فى مجمعة ومتى تمت موافقة المجلس على المشروع نهائيا يتم نسخه وارساله الى رئيس الجمهورية لاصداره حسبما تقتضى بذلك المادة ١١٢ من الدستور التى تقتضى بأن " لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها ، و ؟ اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه فاذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانونا واصدر .

واذا رد فى الميعاد المتقدم الى المجلس واقره ثانية بأغلبية ثلثى اعضائه اعتبر قانونا واصدر " وذلك حسبما تقتضى به المادة ١١٣ من الدستور .

هذا عن مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة فما هى المراحل التى تمر بها مشروعات القوانين البستى تقدمها اعضاء مجلس الشعب .

تنص المادة ١٠٩ من الدستور على أن " لرئيس الجمهورية وكل عضو من اعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين " وطبقا لاحكام اللائحة الداخلية لمجلس الشعب فان الاقتراحات بمشروعات القوانين التى يقدمها اعضاء المجلس يجب أن تقدم مصوغة فى صورة مواد ومرفق بها مذكرة ايضاحية ، ومتى قدم هذا الاقتراح بمشروع قانون على هذا النحو فانه يحال الى لجنة الاقتراحات والشكاوى كما يقضى بذلك المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، وذلك أن المادة ١١٠ من الدستور تقتضى بأن " يحال كل مشروع قانون الى

(١) يشار هنا الى التشريعات المتصلة بالمشروع المعروض .

احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، على أنه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لبدء الرأي في جواز نظر المجلس فيها ، وبعد أن يقرر المجلس ذلك " وتعد لجنة الاقتراحات والشكاوى تقريرا برأيها في جواز نظر المشروع وتقدمه الى المجلس ، الذي يحيله الى احدى لجان المجلس النوعية التى تقدم تقرير عن المشروع الى المجلس وجرى بحث المشروع في المجلس واصداره على ذات النحو الذى شرحناه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .

ثانيا : التسدرج التشريعى :

من المقرر أن جميع الأدوات التشريعية ليست جميعها على بدرجة واحدة من القوة ، إذ تختلف من هذه الناحية على التفصيل الآتى :

الدستور :

يعد الدستور فيما يتضمنه من مبادئ وما يشمل عليه من نصوص هو القانون الأعلى الذى يسمو على جميع القوانين ، بحيث اذا تعارض نص قانونى ايا كان مصدره مع الدستور وجب الاعتداد بالنص الدستورى والالتفات عن النص الوارد فى قانون أو لائحة .

القانون :

يقصد بالقانون التشريع العادى الذى يصدره المجلس النيابى ايا كان اسمه (برلمان - مجلس أمية مجلس الشعب ... الخ) أو تفويض من المجلس النيابى ، على ما سيجى عند الكلام على التفويض التشريعى فيما يلى ، وهذا هو ما يعنيه القانون بالمعنى الضيق لهذه الكلمة .

اللائحة أو القرار التنظيمى :

وهذه اللوائح تكون لازمة لتنفيذ القانون ، وذلك هو ما نصت عليه المادة ١٤٤٥ من الدستور ، إذ قضت بأن " يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها " ويسدو بجلاء من هذا النص أن الأصل هو أن تصدر اللوائح التنفيذية بقرارات من رئيس الجمهورية ، ومع ذلك فأنفسه استثنى من هذا الأصل - يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض غيره فى إصدارها ، كما يجوز أن يتضمن القانون النص على من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها .

القرار الفردى :

يقصد به القرار الصادر فى شأن أحد الافراد ، مثال ذلك القرار الصادر بتعيين موظف أو ترقية أو عزله من وظيفته الى غير ذلك من صور القرارات الادارية التى تصدرها الجهات الادارية فى مختلف الشئون وقد عرفت محكمة القضاء الادارى القرار الادارى فى العديد من أحكامها بقولها أنه " انفصاح جهة الادارة فى الشكل الذى يحدده القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة .

والقاعدة العامة فى صدور التدرج التشريعى أن كل قاعدة قانونية تتقيد بالقاعدة التى تعلوها فى مدارج التدرج ولا عكس ، ومؤدى هذا أن القانون يجب أن يتقيد بأحكام الدستور فإن خالفه حق لكل ذى شأن أن يطعن عليه بطلب الالغاء واللائحة أو القرار التنظيمى العام يلزم أن يتفق كل منها مع أحكام الدستور والقانون فان خالف ايا منهما حق طلب الغاء والقرار الفردى يلزم أن يتفق مع أحكام الدستور والقانون واللائحة أو القرار التنظيمى فان خالف ايا منهما حق لكل ذى شأن أن يطلب الغاء .

ثالثا : التفويض التشريعى :

الاصل - طبقا لنظامنا الدستورى - أن السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشعب وهو مسبا تقضى به المادة ٨٦ من الدستور التى تنص على أن " يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع " الا أن الدستور نفسه اجاز التفويض التشريعى فى الحالتين الاتيتين :

١ - التفويض المنصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور : ومؤدى التفويض فى هذه الحالة أن " لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الاحوال الاستثنائية وناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى اعضاءه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محددة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والاسس التى تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة يعقد انتهاء مدة التفويض ، فاذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون " وهذا الحق المخول لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٠٨ من الدستور هو التفويض التشريعى بمعناه الفنى الدقيق ، اذ باستطاعته رئيس الجمهورية متى اصدر مجلس الشعب هذا التفويض ، يستطيع رئيس الجمهورية أن يصدر التشريعات فى الحدود المرسومة فى هذا النص ومجلس الشعب منعقد .

٢ - القرارات بقوانين فى غيبة مجلس الشعب : مصدر الحق فى هذا التفويض التشريعى هو الدستور نفسه لكن تتمكن الدولة من مواجهة ظرف طارىء يحدث فى غيبة مجلس الشعب ، عن طريق اصدار قرارات لها قوة

القانون ، وهذا هو ما يقضى به المادة ١٤٧ من الدستور ان تنص على أنه اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون .

يجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدره اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا رأى المجلس اعتماد نفاذها هسى الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

وفنى عن القول ان قرارات الجمهورية التي يصدرها استنادا الى نص المادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور ومراعاة الشروط التي استلزمها هذا ان النصوص تكون لها قوة القانون ، أي انها قوانين بمعناها الفنى أي انها تملك تعديل قانون قائم أو استحداث قانون جديد ينظم مسألة جديدة لم يشملها تنظيم قانونى من قبيل .

رابعاً : التفسير التشريعى :

يقصد بتفسير التشريع تبين معناه من خلال نصوصه ، وذلك بتوضيح ما أبهم من الفاظه وتكميل ما اقتضب من نصوصه وتخريج ما نقص من احكامه والتوفيق بين ما قد يوجد بين اجزائه من تناسق .

والتفسير لهذا المعنى يمكن أن يقوم به كل مشتغل بالقانون كالرئيس الادارى بالنسبة لما يعرض له من مشكلات عمله اليومي والقضاى يقوم بتفسير القانون فيما يعرض عليه من افضية ، وصولا الى الفصل فيها ، والفقيه يقوم بالتفسير حينما يتحدث عن مقصود الشارع من نص تشريعى معين مستخلصا منها قواعد عامة .

على أنسه يجب التفرقة بين صو مختلفة من صو تفسير التشريع وذلك على التفصيل الاثى :

١ - التفسير التشريعى : وهو الذى يصدر من المشرع نفسه سواء قام به بنفسه أو عهد به الى هيئة اخرى .

ومن اوائل التفسير التشريعى الصادر من المشرع نفسه المرسوم بقانون الصادر فى ٢ مايو ١٩٣٥ بتفسير الامر العالى الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٢٤ بتقرير السعر الالزامى بأوراق البنكنوت وببطلان شرط الدفع بالذهب هو بطلانه فى المعاملات الداخلية والدولة على السواء .

أما أن يعهد القانون الى هيئة اخرى تختص بتفسير القانون تفسيراً تشريعياً فمن أمثله المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢١ الخاص بالمعاشات الملكية التى نصت على أن " يعرض رئيس المالية على مجلس الوزراء الاحوال التى يظهر له أنها تستدعى تفسيراً لاحد احكام هذا القانون " وتفسير

مجلس الوزراء ينشر في الجريدة الرسمية ، ويعتبر تفسيراً تشريعياً ويكون العمل به واجباً .

ومن الأمثلة الحديثة في هذا الشأن ما كانت تقضى به المادة ١/١٧ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة إذ نصت على أن " تشكل لجنة برئاسة وزير العدل وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ووكيل وزارة الخزانة ، ويكون لها تفسيراً أحكام هذا القانون تفسيراً تشريعياً ملزماً ، ونشر في الجريدة الرسمية .

على أنه رغبة في توحيد الجهة التي تختص بتفسير القانون تفسيراً تشريعياً فقد عهد الدستور بذلك إلى المحكمة الدستورية العليا ، إذ نصت المادة ١/١٧٥ منه على أن " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون " وقد نصت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، على أن " يتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور ، وذلك إذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها " كما قضت المادة ٣٣ من هذا القانون بأن " يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناءً على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

وجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره ، وما أثاره من خلاف في التطبيق مدى أهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقاً لوحدة التطبيق " هذا كما قضت المادة ١/٤٩ و ١ بأن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وغير المصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها " مستفاد من هذه النصوص جميعاً ما يأتي :

أ - أن التفسير يشمل القوانين التي يصدرها مجلس الشعب أو القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقاً للدستور .

ب - أن طلب التفسير يقتضى أن يكون النص التشريعي محل التفسير قد أثار خلافاً في التطبيق ، وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها .

ج - يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناءً على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

د - ان قرارات المحكمة بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .

هـ - يتم نشر قرارات التفسير فى الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

٢ - التفسير القضائى : هذا التفسير تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وهى فى نطاق القضاء المدنى محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ، ومحاكمة النقض ، وفى نطاق القضاء الإدارى المحاكم الإدارية ومحاكمة القضاء الإدارى - والمحاكمة الإدارية ، وجدير بالذكر أن أحكام المحاكم الأعلى ليست ملزمة لما دونها من المحاكم ، إلا من الناحية الأدبية فقط ، ومن ناحية أخرى أنه فى حالة مخالفة حكم صادر من محكمة أدنى لحكم صادر من محكمة أعلى سوف يطعن فى الحكم وستقوم المحكمة الأعلى بإلغاء الحكم .

التفسير الافتائى : وهذا التفسير يقوم به مجلس الدولة باعتباره جهة فتوى لجهات الإدارة ، حسبما يقضى به القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وتتولاها إدارات الفتوى المنشأة برئاسة الجمهورية برئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ولجان المجلس والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

التفسير الفقهى : وهذا التفسير يتولاها فقهاء القانون ، ويعد عنصرا معاوذا للمحاكم والقضاء فى استجلاء النصوص التشريعية وبيان المعنى المقصود منها .

خامسا : مصادر التشريع :

يقصد بمصادر التشريع تلك التى يستمد منها القانون قوته الملزمة ، ومصدر التشريع هو مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور ، التى تنص على أن " يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع " . وهناك حالات يشارك فيها مجلس الشورى فى العملية التشريعية هى تلك التى أشارت اليها المادة ١١٥ من الدستور التى توجب أخذ رأى مجلس الشعب فى " مشروعات القوانين المكمله للدستور " وكذلك " مشروعات القوانين التى يحيلها اليه رئيس الجمهورية " ، وشارك رئيس الجمهورية فى العملية التشريعية وفقا لحكم المادتين ١١٢ و ١١٣ من الدستور وذلك عن طريق حقه فى اصدار القوانين أو الاعتراض عليها

وقد استخدم الرئيس الراحل أنور السادات حقه فى الاعتراض على القانون المقرر بموجب المادة ١١٣ من الدستور فى شأن قانون العدالة الضريبية ، اذا حينما رفع اليه مشروع القانون لاصداره أعاده

الى مجلس الشعب برسالة ابلغت اليه بتاريخ ٣١ مايو ١٩٧٨ ضمنها توجه اعتراضه على المشروع ، وذلك خلال اليعاد الدستوى المنصوص عليه فى المادة ١١٣ سالفه الذكر ، وقد أعاد مجلس الشعب النظر فى هذا المشروع على مقتضى رسالة رئيس الجمهورية وعدل من أحكامه على هذا المقتضى وأقره ثانياً بجلسته ١٠ يونيو ١٩٧٢ ، وصدر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

المبحث الثانى

القائمون بالتشريع ووسائل الاعلام

أولا : القائمون بالتشريع :

نورد هنا بالمبحث للجهات القائمة على شؤون التشريع • ونخص بالذكر منها الجهات الآتية :

١ - إدارة التشريع بوزارة العدل :

يظهر من مراجعة دليل التنظيم الإدارى العام للدولة الذى أعدته الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة • أن الإدارة العامة للتشريع بوزارة العدل تختص بما يأتى :

أ - أعداد مشروعات القوانين التى تختص بها وزارة العدل ومذكراتها الإيضاحية •

ب - أعداد مشروعات القوانين التى تقترحها الوزارات الأخرى •

ج - بحث ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية المقدمة الى اللجنة التشريعية •

د - الاشتراك فى أعمال اللجان التشريعية وضبط محاضر جلسات هذه اللجان وحفظ وثائقها وطبع مشروعات القوانين التى تضمها هذه اللجان •

هـ - جمع التشريعات الأجنبية المختلفة واقتراح ما يمكن الاستفادة منه ...

٢ - قسم التشريع بمجلس الدولة :

عهد المشرع بالاختصاص بالصياغة القانونية أولا الى إدارة قضايا الحكومة بموجب القانون نمرة السنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة • اذ نصت المادة الاولى منه على أن " تختص إدارة قضايا الحكومة بما فيها تختص بما يأتى :

أن تضع في صيغة الوثائق والمقود المذكورة في أى مشروع قانون أو مرسوم أو لائحة أو غير ذلك من الأمور الإدارية التي تعرض عليها لدراستها " فلما أنشئ مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ نقل الاختصاص بصياغة التشريعية ، وذلك وفقا للمادتين ١٠ ، ١١ من القانون المذكور إذ تنص المادة ١٠ بأن " يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التي تترحبها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات إضافية أو غير عادية " ، وكما تنص المادة ١١ منه بأن " يتولى قسم التشريع أيضا صياغة المراسيم عدا ما يتعلق منها بحالات فردية وكذلك صياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم " وأستمر الوضع كذلك في ظل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٩ الذي حل محل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، إذ نصت المادة ٣٥ منه على أن " يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين التي تترحبها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات إضافية أو غير عادية "

ويتولى كذلك صياغة المراسيم عدا ما يتعلق منها بحالات فردية وصياغة اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم " . وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٢/٢/٢٦ بأن " عرض اللوائح والقرارات التنفيذية على قسم التشريع ليس اجراء واجباً فحسب ، بل هو اجراء جوهري ، فيتعين القول بأن جزاء الاخلال بهذا الاجراء الجوهري هو البطلان " .

أما في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فقد أدمج قسم الفتوى والتشريع في قسم واحد هو " القسم الاستشاري للفتوى والتشريع " ، إذ نصت المادة ٤٢ من القانون المذكور بأن " تتولى الإدارات — أى إدارات الفتوى والتشريع — صياغة مشروعات القوانين التي تترحبها الحكومة عدا ما كان منها خاصا بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات إضافية أو غير عادية ، وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة التشريعية " وأوجبت المادة ٤٣ من هذا القانون على رئيس إدارة الفتوى أن يحيل إلى اللجنة المختصة : " مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية لتتولى اللجنة مراجعة صياغتها " .

وقد بقى قسم الفتوى والتشريع مدمجين في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

غير أنه طرأ تعديل جوهري — فيما نحن بصدد — أعاد لقسم التشريع استقلاله عن قسم الفتوى ، وتم هذا التعديل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الذي عدل المادة ٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بأن أجرى نصها بأن " على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قرار جمهورى ذي صفة تشريعية ، أو تشريع تفسيري أو لائحة أو قرار تنفيذي للقوانين واللوائح والقرارات أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته .

• ويجوز لها أن تعهد إليه بإعداد هذه التشريعات .

وقد أستر الوضع على ذات النسق فى ظل قانون مجلس الدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إذا قضت المادة ٦٣ منه بأن " على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرارا من رئيس الجمهورية ذي صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته • ويجوز لها أن تعهد إليه بإعداد هذه التشريعات .

٣ — اللجنة التشريعية الوزارية :

شكلت اللجنة التشريعية الوزارية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ١٩٨٢ برئاسة وزير العدل وعضوية بعض السادة الوزراء • بالإضافة الى رئيس مجلس الدولة • وقد أجاز هذا القرار " لأى من السادة الوزراء حضور اجتماعات اللجنة عند مناقشة موضوع يتعلق بأعمال وزارته " • كما أجاز القرار أيضا " للجنة أن تشكل لجانا عرفية من بين أعضائها ومن ترى الاستعانة بهم من أعضاء الهيئات القضائية و أعضاء هيئات التدريس بالجامعات •

أما اختصاص اللجنة فقد حددته المادة الثانية من القرار رقم ٩١٥ لسنة ١٩٨٢ بقولها " تباشر اللجنة الوزارية للشئون التشريعية الاختصاصات الآتية :

أ — وضع خطة للدراسة المتعلقة بتطوير وتنسيق التشريعات بما يتلاءم مع السياسة العامة للدولة ولتساير أهداف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي كما يحددها الدستور ، واقتراح مشروعات القوانين التى تحقق ذلك

ب — إعداد ومراجعة مشروعات القوانين المكتملة للدستور •

ج — مراجعة مشروعات القوانين المقدمة من رئيس مجلس الوزراء والوزراء بعد انتهاء دراستها من الناحية الموضوعية فى اللجنة الوزارية المختصة بنوع النشاط الذى ينظمه المشروع • بعد

انصرافها في الصيغة القانونية بواسطة قسم التشريع بمجلس الدولة ، وذلك بمراعاة وضعها في اطارى المبادئ الدستورية والتشريعية السليمة والتنسيق مع التشريعات .

د - مراجعة مشروعات القرارات التنظيمية لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيسه .

هـ - مراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية .

و - بحث المسائل التي تطلب احدى اللجان الوزارية الأخرى دراستها من الناحية التشريعية

٤ - اللجان بالمجالس النيابية :

معلوم أن اختصاص مجلس الشعب بالتشريع هو اختصاص عام ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٨٦ من الدستور التي تنص على أن " يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع " . أما مجلس الشورى فان اختصاصه بالتشريع ورد على سبيل الحصر في المادة ١١٥ من الدستور وهذا الاختصاص مقصور على مجرد أخذ الرأي ، ونورد فيما يلي اختصاص لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى وفقا لما يلي :

أ - لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب :

تشكل هذه اللجنة من عدد من أعضاء المجلس ، حسبما تقضى بذلك المادة ٣٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، وقد حددت المادة ٤٤ منها اختصاص هذه اللجنة وغيرها من لجان المجلس بقولها " تتولى كل لجنة من اللجان النوعية الدراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والاقتراحات بمشروعات القوانين والقرارات بقوانين وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالاختصاصات المبينة قرين كل منها " . وأما الموضوعات التي حددت للجنة الشؤون الدستورية والتشريعية فهي :

- الشؤون الدستورية .
- تطوير القوانين بحيث تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام الدستور .
- شؤون اللائحة الداخلية .
- التشريعات المكملة للدستور .
- التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية .

- معاونة المجلس ولجانه في صياغة النصوص التشريعية .
- تقارير هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .
- تطهير وتحسين نظام الخدمات القانونية والقضائية .
- شئون الاعضاء وتحقيق صحة العضوية .
- الحصانة البرلمانية .
- أحوال عدم الجمع واسقاط العضوية ، فيما عدا ما تختص به اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشئون الدستورية والتشريعية ،

غير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارة المختصة بشئون العدل والقضاء . "

ب - لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى :

تشكل هذه اللجنة من عدد من أعضاء المجلس ، وقد حددت اختصاصاتها المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية المؤقتة (١) ، ان نصت على أن " تتولى كل لجنة مسن للجان النوعية دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات المتعلقة بالاختصاصات المهيئة قرين كل منها ، أما الاختصاصات المحددة للجنة فهي الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .

ثانيا : مدى امكانية الرجوع للسوابق التشريعية في مختلف الموضوعات :

ان أيسر السبل للرجوع الى السوابق التشريعية في مختلف الموضوعات هو الاطلاع على المجموعات التشريعية التي تنشرها مختلف الجهات المتخصصة سواء كانت هذه الجهات عامة مثل وزارة العدل التي تنشر - بصورة دورية - مجموعة تعرف باسم " النشرة التشريعية " التي تضم القوانين والقرارات بقوانين والقرارات - الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة التنظيمية العامة ، وذلك يستطيع الباحث أن يعلم - عن طريق اطلاعه على النشرة التشريعية - جميع التشريعات التي تحكم الموضوع محل البحث .

ثالثا : الاعلام بالتشريع للقضاة والمتقاضون ومدى ملاحظته لاصدار التشريعات :

السبيل لعلم القضاة والمتقاضين هو الجريدة الرسمية ، وهي تباع لمن يشاء من المواطنين سواء

(١) لاتزال هذه اللائحة نافذة حتى الآن وان كان قد تم اعداد لائحة داخلية ، يجري بحثها تمهيدا لاقرارها من المجلس الان ولا يبين من مطالعة مشروع اللائحة الجديدة في هذا الخصوص ما يتعارض مع أحكام اللائحة القديمة .

بالعدد أو بالاشتراك السنوى فيها حيث تقوم الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بايداع النسخ فى مكتبة تابعة لها أو ترسلها الى المشتركين ، وكل ذلك فى صدر العدد المنشور به القوانين أو القرارات الجمهورية أو قرارات الوزراء التى تنشر فى ملحق خاص من الجريدة الرسمية هو الوقائع المصرية .
ولأهمية الجريدة الرسمية سوف نغرد لها القسم التالى نتناولها تفصيلا .

رابعاً : وسائل الاعلام بالقانون :

نتناول بالبحث هنا الجريدة الرسمية ثم النشرة التشريعية وذلك على التفصيل التالى :

١ - الوقائع المصرية (١)

أنشئت الوقائع المصرية فى سنة ١٨٢٨ ، وصدر العدد الأول منها فى يوم " الثلاثاء " ٢٥ جمادى الاول ١٢٤٤ هـ ، وقد تضمنت افتتاحيتها ما يأتى : ٠٠٠ أما بعد فان تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جيش الهند مجين فى صحيفة هذا العالم ومن ائتلافهم وحركاتهم وشئونهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا هى نتيجة الانتباه والتبصير والتدبير والايقاف واظهار المسفيرة والحوائث العمومية . . ومن حيث ان الامر بالدقيقة الخالصنة من مصالح الزراعة والحوائث واتى انواع الصنایع التى باستعمالها يتأتى الرخاء والتيسير .

ولذلك فقد صدر أمر ولى النعم الشريف بطبع الامر المذكورة وانتشارها عموا بالله ، وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية والله حسن النية .

قد كانت " الوقائع المصرية " يصدر محررة باللغتين العربية والتركية وكانت تحتوى بعض اخبار البلاد الى جانب تعليمات الحكومة وأوامرها التى تصدرها الى الأهالى .

ولا تزال " الوقائع المصرية " تصدر حتى الان وان كانت قد تحولت الى ملحق بالجريدة الرسمية منذ صدر القرار الجمهورى فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ بتنظيم اصدار الجريدة الرسمية ، الذى نصت المادة (١) منه على أن " تنشأ للجمهورية العربية المتحدة " جريدة رسمية " تنشر بها القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء .

(١) راجع صورة من العدد الأول من الوقائع المصرية منشورة بتقوم النيل وعصر محمد على (الجزء الثانى ص ٣٤٠ .

كما تصدر ملاحق خاصة بكل اقليم تلحق بالاعداد الاصلية تنشر بها القرارات الصادرة من السلطات الإقليمية والاعلانات الحكومية والقضائية الخاصة بالأقليم وغير ذلك مسما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " .

وقد أعيد تنظيم اصدار الجريدة الرسمية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٧ الصادر في أول مارس سنة ١٩٦٧ ، وقد نصت المادة (١) منه على أن " تنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن نواب رئيس الجمهورية بما يختصون به أو يفوضون فيه مسن الرئيس " كما نصت المادة (٣) منه على أن " يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل تسمى "القائع المصرية" .

وتنشر بالقائع المصرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الأولى ، وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " .

وقد أوجبت المادة (١٨٨) من الدستور أن " تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، وعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر " والنشر في الجريدة الرسمية هو السبيل الوحيد الذي يعتد به في اعلام الكافسة بالقوانين والبادئ بوضوح من هذا النص :

أ - اوجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، وهذا الالتزام يقسح على عاتق السلطة التنفيذية لانها هي القائمة على هذا النشر .

ب - يعمل بالقوانين من اليوم الذي حدده القانون لتفاذه ، فاذا لم يحدد فيه ميعاد تفاده ، عمل به بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشره والجريدة الرسمية تصدر بصورة منتظمة اذ تقضى المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٧ باعادة تنظيم الجريدة الرسمية بأن " تصدر الجريدة الرسمية أسبوعيا .

وجوز في الحالات المأجلة اصدار اعداد غير عادية من الجريدة الرسمية في غير المواعيد المقررة .

أما القائع المصرية — ملحق الجريدة الرسمية كما سلف به البيان — فقد نصت المادة (٤) من القرار الجمهورى المذكور على أن " تصدر القائع المصرية يوميا " .

وهكذا يتم النشر موزعا بين الجريدة الرسمية ، وملحقها ، وهو الوقائع المصرية على الوجه الآتى :

— تصدر الجريدة الرسمية مرة كل أسبوع ، ويجوز فى الحالات العاجلة اصدار اعداد غير عادية فى غير هذا الميعاد .

— تصدر الوقائع المصرية يوميا .

ومذ لك يتحقق انتظام الاصدار تمكينا للمواطنين من معرفة القوانين والقرارات السبتي تطبيق فى شأنهم .

٢ — النشرة التشريعية :

الى جانب الجريدة الرسمية ، فان وزارة العدل تصدر " النشرة التشريعية " وتضم القوانين والقرارات بقوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء ذات الصلة التنظيمية ، وتصدر مرة كل شهر وتنازل على الجريدة الرسمية بانها تحوى المذكرات الاضاحية للقوانين وكذلك تقارير اللجان النوية بمجلس الشعب التى تكون قد قامت بمبحث القانون قبيل اصداره وهذه لها فائدة كبرى فى تحديد فلسفة التشريع ومقاصد المشرع وفيما ياتيه .

وقد تظم مسمى هذه النشرة التشريعية على النحو المبين تفصيلا فيما يلى :

بدأ صدور هذه المجموعة فى سنة ١٨٨١ باسم : " فهرس الأوامر العالية " وفى سنة ١٨٨٦ أصبح اسمها : " الديكريات والأوامر العالية والقرارات " وفى سنة ١٩١٦ عدل الاسم ليصبح : " مجموعة القوانين والمراسيم " وقد أصبح اسمها " مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية " منذ سنة ١٩٢٤ التى استمرت فى الصدور حتى سنة ١٩٥٢ .

فى سنة ١٩٥٢ صدرت أول مجموعة بعد الثورة باسم " مجموعة الستة أشهر الأولى لعهد التحرير " ولم يصدر منها سوى هذه المجموعة وتلاها بد صدور النشرة التشريعية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ التى لاتزال تصدر حتى الآن .

هذه دراسة عاجلة للتشريع أردنا بها أن نعطي القارئ صورة صادقة للتشريع منذ بد نشأته الى حين صدوره ونشره ليطبق على الكافة فى دولة شعارها سيادة القانون التزاما بمسا تقضى به المادة ٦٤ من الدستور التى تنص على أن " سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة " .

الفصل الرابع عشر

إجراءات التقاضي

إعداد

الأستاذ الدكتور عادل قيسورية

مستوى لفصل الرابع عشر

- المبحث الأول : أهم القوانين الإجرائية التي تحكم التقاضي وأنواع الدعوى •
- المبحث الثاني : إجراءات الدعوى المدنية •
- المبحث الثالث : إجراءات الخصومة في الدعوى الجنائية •

إجراءات التقاضي

إن تحقيق العدالة يعني إعطاء كل ذي حق حقه ، فيلجأ كل من يدعى حقا إلى القضاء ليورد عنه الاعتداء ، وذلك تستقر الأوضاع في المجتمع ، ولا يضطر صاحب الحق إلى اقتضاء حقه بنفسه ، فينفلست الزمام ، وتضطرب الأحوال ، ويختلط الحق بالباطل ، لهذا كان دور القضاء في المجتمع هو حجر الزاوية للأمن والاستقرار .

وسمات القضاء العادل نزاهة في الخلق وكفاءة في العمل ، وسرعة في الفصل دون تسرع أو إبطاء ، ذلك أن التسرع يؤدي لامحالة إلى الظلم ، كما أن العدالة البطيئة هي في حقيقة الأمر نوع من الظلم يخرج في النفوس اليأس ويثارت ترك الحق تجنبها لمشاق الإجراءات أمام القضاء . ولهذا فإن تنظيم إجراءات التقاضي ليس بالسهل اليسير ، فتجنب التسرع يتطلب وضع الضمانات الكفيلة بإخطار الخصوم بالدعوى ، وإتاحة الفرصة أمامهم لعرض أوجه الدفاع والدفع ، وجواز الطعن في الأحكام " بينما على العكس من ذلك ، يتطلب سرعة الفصل في الدعاوى تبسيط إجراءات التقاضي ، والحد من حالات الطعن في الأحكام . وهكذا كانت إقامة التبادل والتوازن بين هذا وذاك أمرا في غاية الدقة ، يشارك في تحقيقه مشرع واج ، وقاضى كف ، فضلا عن توافر العدد اللازم من القضاء لمواجهة سيل القضايا المتزايد مع تزايد التشابك في العلاقات الاقتصادية والنهوية السكان .

تلك هي العوامل التي تقوم عليها عملية التقاضي . فماذا يكون عليه الحال في التنظيم القانوني في مصر ؟

يتمين علينا ، قبل الإجابة على هذا السؤال ، أن نشير إلى ثلاثة أمور :

الأول : أن الغرض من هذا البحث ، ليس تعميق الأفكار والنظريات القانونية في عملية التقاضي ولا هو شرح النصوص القانونية شرحا فقهيا ، إذ أن موضع ذلك هو فقه المرافعات والإجراءات وإنما الهدف الأساسي هو وصف حالة التقاضي ، منذ نشوء الدعوى حتى استقرار الحق بحكم واجب النفاذ أو برفض الدعوى وما قد يعترض ذلك من إجراءات أو عقبات تحول دون استمرار سير الدعوى أو تعطل الفصل فيها .

الثاني : هو أن نطاق البحث سوف يقتصر على التقاضي أمام القضاء العادي وذلك يخرج من نطاقه

بحث التقاضى امام القضاء الادارى أو القضاء العسكرى .

الثالث : ان فترة من فترات المسح الاجتماعى ، وهى حقبة الستينات ، قد شهدت من التشريعات ما تضمن حظر التقاضى فى بعض الأمور الى أن جاء الدستور سنة ١٩٧١ وكفل لكل شخص حق الالتجاء الى القضاء (المادة ٦٨ من الدستور) وتطبيقا لهذا قضت المحكمة العليا فى ١٩٧١/١٢/٤ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى كانت تنص على أن القسوسات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الاجارية غير قابلة للطعن فيها امام أية جهة ، وذلك لتعارضها مع حق التقاضى المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من الدستور . كما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالغاء موانع التقاضى التى تضمنتها قوانين اصلاح الزراعى والضرائب والرسوم القضائية وتنظيم الجامعات والعمل والتأمينات وقوانين بعض العاملين فى الدولة وقانون اعانة المصابين باضرار الحرب .

بعد المقدمة السابقة تقسم البحث الى ثلاثة مباحث :

١ - المبحث الأول : أهم القوانين الاجرائية التى تحكم التقاضى وأنواع الدعوى.

٢ - المبحث الثانى : اجراءات الدعوى المدنية وشمل :

- ١ - نفقات التقاضى .
- ٢ - اجراءات رفع الدعاوى المدنية والاعلان .
- ٣ - اجراءات سير الخصومة فى محاكم أول درجة .
- ٤ - الطعن فى الحكم .
- ٥ - أوامر الاداء .

٣ - المبحث الثالث : اجراءات الخصومة فى الدعاوى الجنائية وشمل :

- ١ - مرحلة جمع الاستدلالات .
- ٢ - مرحلة التحقيق .
- ٣ - مرحلة المحاكمة والطعن فى الاحكام .

البحث الأول

أهم القوانين الإجرائية التي تحكم التقاضي والنسب

الدعوى

أولاً : أهم القوانين الإجرائية التي تحكم التقاضي :

تتبع الإجراءات المدنية أمام القضاء المدني التشريعات التالية :

- (١) مجموعة المرافعات المدنية والتجارية ، وقد صدرت بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تتضمن ٥١٣ مادة ، وحلت محل المجموعة السابقة التي صدرت بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ للعمل بها أمام المحاكم المصرية بعد إلغاء المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ . وقد أبقى المجموعة الحالية على المواد من ٣٨٥ إلى ٣٩٣ من المجموعة السابقة وهي الخاصة بالأحكام النيابة والمعارضة ، وكذلك على الكتاب الرابع من المجموعة السابقة الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية
- (٢) قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وقد تضمن ترتيب المحاكم وتنظيمها ولايتها وتنظيم النيابة العامة ، فضلاً عن القواعد الخاصة بشئون القضاة وأعضاء النيابة العامة . وكان قبله القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ومن قبله القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ومن قبله القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن قبله القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ومن قبله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
- (٣) قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ ومنظم مهنة المحاماة وشروط وكيفية ممارسة مهنة المحاماة والقبول للمرافعة أمام درجات المحاكم وقواعد المعونة القضائية فضلاً عن تنظيم نقابة المحامين .
- (٤) قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٨ وقد جمع القواعد الموضوعية والإجرائية للإثبات .
- (٥) قانون الخبراء رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٥ ومنظم الخبرة أمام المحاكم .
- (٦) قانون الرسوم القضائية رسم التوثيق في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ٤٤ ومنظم الرسم المالية التي ينهض تحصيلها عند رفع الدعوى والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسم أمام المحاكم الشرعية والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسم أمام المحاكم الحسبية .

(٧) قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ اذ تنظم المواد من ١٠ الى ٧٢ اجراءات التحكيم في المنازعات التي تثريب بين المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

(٨) مجموعة الاجراءات الجنائية . وقد صدرت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي بدأ العمل به في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ . ويشتمل على ٥٦٠ مادة . وهو مقسم الى أربعة كتب : الكتاب الأول في الدعوى الجنائية وجميع الاستدلالات والتحقيق .

والكتاب الثاني في المحاكم : الاختصاص ومحاكم الجرح والمخالفات ومحاكم الجنايات والكتاب الثالث في طرق الطعن في الأحكام : المعارضة والاستئناف . والنقض واعادة النظر والكتاب الرابع في التنفيذ . وقد تعرض قانون الاجراءات منذ صدوره الى عدة تعديلات أهمها : القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٣ لسنة ٥٧ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١

(٩) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات واجراءات الطعن في المسائل الجنائية أمام محكمة النقض .

(١٠) القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وقد تضمن تشكيل محاكم أمن الدولة واختصاصها واجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة أمامها وطرق الطعن في أحكامها .

(١١) القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث وقد تضمن أحكام المسؤولية الجنائية بالنسبة للاحداث . وتشكيل واختصاص محكمة الاحداث واجراءات المحاكمة وتنفيذ الاحكام الصادرة منها

(١٢) المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها . وقد حلت محل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ فـسـي ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ . وتتضمن اللائحة اختصاصات المحاكم الشرعية واجراءات تنظر قضايا الاحوال الشخصية وطرق الطعن في الأحكام وكانت اللائحة تتضمن فضلا عن ذلك نصوص خاصة بترتيب المحاكم الشرعية وتعيين القضاة الشرعيين

وتدبرهم وتأديسهم وقد النيت تلك النصص بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتوحيد جهة القضاء المدنى والغاء القضاء الشرعى • وقيت نصص الاجراءات فى دعاوى الأحوال قائمة فى اللائحة المشار اليها • ذلك فضلا عن عدد من القوانين نصت على تشكيل لجان قضائية تختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقها وأهمها :

(أ) القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الأماكن وقد تضمن تشكيل لجنة قضائية للطعن فى القيمة الايجارية للعقار •

(ب) القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون الضرائب على الدخل وقد تضمن المواد ١٥٧ الى ١٦٣ تشكيل لجان قضائية للطعن فى تقدير الضريبة • وكانت القوانين الخاصة بالضرائب من قبل تنص على مثل تلك اللجان القضائية •

(ج) القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف •

(د) القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن اجراءات نزاع الملكية •

ثانيا - أنواع الدعاوى :

يمكن تقسيم الدعاوى الى ثلاثة أنواع رئيسية :

(أ) الدعاوى المدنية والتجارية •

(ب) دعاوى الأحوال الشخصية

(ج) الدعاوى الجنائية

(أ) الدعاوى المدنية والتجارية :

يقسم الفقه الدعاوى المدنية الى دعاوى شخصية ودعاوى عينية على أساس طبيعة الحق موضوع الدعوى • فإذا كان موضوع الدعوى حقا شخصيا كانت الدعوى شخصية وإذا كان موضوعها حقا عينيا كانت الدعوى عينية •

ومن أمثلة الدعاوى العينية : دعاوى اثبات الحقوق العينية الأصلية أو التبعية وكذا دعاوى انكار تلك الحقوق - سواء كان محل الحق منقولا أو عقارا • وتعد دعاوى الحيازة من

قبيل الدعاوى العينية باعتبار أن الحيابة تنصب على شيء معين كالحق العيني . والمثل تعد دعاوى
قسمة العقار صحة نفاذ عقد البيع وطلب فسخ البيع أو إبطاله من الدعاوى العينية .

ولعل أكثر القضايا العينية أمام القضاء هي دعاوى كسب الملكية ، وتقرير حقوق الارتقاء على العقار
ودعاوى قسمة العقار الشائع ، ودعاوى صحة ونفاذ عقود بيع العقار ، ودعاوى المطالبة بفسخ عقد
البيع واسترداد العقار . ولا يتوافر لدينا من الإحصائيات ما يفيد حجم كل من هذه المنازعات أمام
القضاء ومقدار الزيادة أو النقصان في كل منهما .

ومن أمثلة الدعاوى الشخصية : منازعات الإيجار ، سواء ما تعلق منها بإيجار الأماكن أو إيجار
الأراضي الزراعية . مثل المطالبة بالآجرة أو طرد المستأجر للاخلال بالتزاماته أو المطالبة بتحديد الآجرة
القانونية التي يرفعها المستأجر ضد مالك المبنى . وكذلك منازعات العمل التي تثار بين العامل
رب العمل مثل قضايا المطالبة بالآجرة القانونية أو بالتعويض عن الفصل التعسفي . وتعد منازعات
الإيجار والعمال من أكثر القضايا الناجمة عن العقود شيوعاً في محاكم المدن حتى أنه انشأ في بعض
المحاكم كالقاهرة والإسكندرية دوائر تختص بنظر منازعات العمل . وأخرى تختص بنظر منازعات إيجار
الأماكن . وتعتبر من قبيل الدعاوى الشخصية المطالبة بالتعويض عن الفعل الضار ، ويبرز في هذا
الخصوص قضايا التعويض عن الإصابة والقتل الخطأ خاصة من جراء الحوادث المرورية . ولا يتوافر لدينا
إحصاء بتصنيف هذه القضايا أمام المحاكم .

غير أنه من الممكن تحليل الأرقام الإحصائية لأنواع القضايا المدنية المعروضة على المحاكم فسي
السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٩ وذلك من واقع الإحصاء القضائي السنوي لوزارة العدل ، إذ قسم
أنواع القضايا المدنية إلى منازعات موضوعها حقوق شخصية وأخرى موضوعها حقوق عينية . ويبين الجدولان
التاليان توزيع القضايا المدنية على المحاكم الجزئية خلال تلك المدة (١) .

(١) تنص المادة ٤٢ من قانون المرافعات على أن " تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتداءً
في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً ، ويكون حكمها
انتهايياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيهاً ، وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة
الابتدائية من اختصاص شامل في الإفلاس والصلح الواقعي وغير ذلك مما ينص عليه القانون " وتنص
المادة ٤٣ على أن " تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتداءً فيما تكتسب قيمة
الدعوى وانتهايياً إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً فيما يلي :

- ١- الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالبناء وتطهير الترع والمساق والمصارف .
- ٢- دعاوى تعيين الحدود وتقدير المسافات فيما يتعلق بالبناني والأراضي والمنشآت الضارة
إذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع . ٣- دعاوى قسمة المال الشائع .
- بينما تنص المادة ٤٧ على أن تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءً في جميع الدعاوى
المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهايياً
إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسون جنيهاً .

جيدول رقم (٧٨)

توزيع القضايا المدنية على المحاكم الجزئية

السنة	قضايا الحقوق الشخصية				قضايا الحقوق العينية				جولة القضايا
	حتى ٥٠ جنيه	أكثر من ذلك	النسبة	جولة	حتى ٥٠ جنيه	أكثر من ذلك	جولة	النسبة	
١٩٦٥	٨٠٢٤١	١٨٥٢٤	١٧٨٧٦٥	١٩٨٥٢٤	٩٩٦٠	٢٠٦٢٤	٢٠٥٨٤	١٤٦٣	٢٠٩٣٤٩
١٩٦٦	٧٠٧١٥	١٩١١١	١٦٩٨٢٦	١٩١١١	٩٩٦٠	٢١٥٦٨	٢١٥٢٨	١٥٦١	٢٠١٢٩٢
١٩٦٧	٧٢٠٤٢	٩٦٤٥٨	١٦٣٢٠٥	٩٦٤٥٨	٨٨٣٦	١٨٧٤٤	٢٩٥٨٠	١٥٦٣	١٩٢٨٨٥
١٩٦٨	٦٩٤٦٠	٩٩١٠٩	١٦٨٥٩٩	٩٩١٠٩	٨٨٠١	١٩٩٥٩	٢٨٧٦٠	١٤٦١	١٦٧٢٥٩
١٩٦٩	٦٦٢٥٠	٨٧١٢٢	١٥٣٢٨٢	٨١٢	١١١٢٠٥	٢٢٨٦٦	٢٤١٧١	١٨٦٣	١٨٢٥٥٢

تابع المباحث

وتختص كذلك بالمحكمة في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها من الأحكام الصادر بابتدائها من محكمة الموار الجزئية أو من قاضي الأمر المستعجلة .
كما تختص بالمحكمة في الطلبات الوتية أو المستعجلة و سائر الطلبات الواردة وكذا في الطلبات المرتبطة بالطلب الأساسي منهاكم
فيتمها أو نوبها .
كما تنص بالمادة ٤٨ على أن : تختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادر بابتدائها من المحاكم الابتدائية

جدول رقم (١٧٩)
توزيع القضايا الممنوعة على المحاكم الجزئية

السنة	قضايا الحق				قضايا الحقوق				الجملة
	قيمة الدعوى أقل من ٥٠ جنية	أكثر من ٥٠ جنية	النسبة	أقل من ٥٠ ج	أكثر من ٥٠ ج	النسبة	الكم من ج	النسبة	
١٩٧٥	٧٨٤٧٨	٣١١١٤	٧٢ %	٨٤٣١	٦١٥١٦	٢٧ %	٢٠٥١٦	٢٧ %	١٤١٦٤١
١٩٧٦	٣٣٤١٠	٦٨٢٢٤	٧٠ %	٨٣٧٥	٦٨٢٢٤	٣٠ %	٢٤٧٨٦	٣٠ %	١٤٤٧٩٥
١٩٧٧	٢٩٢٨٩	٦٨٢٢٤	٦٨ %	٧٨٨٧	٢٧٩٢٠	٢٢ %	٢٧٩٢٠	٢٢ %	١٧٣٣١٠
١٩٧٨	٢٥٦١٦	٦٠١٥٦	٦٣ %	٩٢٠١	٤٠٥٣٠	٢٧ %	٤٠٥٣٠	٢٧ %	١٣٦٢٠٣
١٩٧٩	٢٤٠٩٠	٥٠٢٠٠	٥٥ %	١٤١٣٥	٤٧٧٨٩	٤٥ %	٤٧٧٨٩	٤٥ %	١٣٤٢١٤

ملاحظة على الجدولين السابقين مايلي :

١ - ان عدد قضايا الحقوق الشخصية يزيد دائما عن عدد قضايا الحقوق العينية نظرا لكثرة منازعات العمل والابحار والتعويض عن الفعل الضار والمطالبة بمبالغ ، ولأن منازعات الحقوق العينية غالبا ما تزيد قيمتها عن نصاب القاضى الجزئى ولذلك تدخل في غالبها في اختصاص المحاكم الابتدائية . غير أن ما يسترعى الانتباه هو أن قضايا الحقوق الشخصية مع تفوقها العددي ، عن قضايا الحقوق العينية الا انها تميل في مجملها الى التناقص ، حتى تقارب عدد قضايا الحقوق العينية من عدد قضايا الحقوق الشخصية خلال سنة ١٩٧٩ ولعل السبب في تلك الزيادة الملحوظة في قضايا الحقوق العينية يعود الى تنشيط حركة الملكية الفردية التي صاحبت الانفتاح الإقتصادي وما ادى اليه ذلك من ارتفاع هائل في اثمان العقارات سواء الاراضى أو المباني وسواء في المدن أو في الريف مما ترتب عليه زيادة المنازعات العقارية .

٢ - ان المنازعات المدنية التي تقل قيمتها عن خمسين جنيها تقل عن تلك التي تزيد عن هذا القدر نظرا لان كثيرا من تلك المنازعات يتم حلها بالتراضى خارج قاعات المحاكم تجنباً لمشاق التقاضى وتبلغ نسبتها كالاتي :

جسداول رقم (٨٠)

المنازعات المدنية التي تقل قيمتها عن ٥٠ جنية وتحل بالتراضى

السنة	نسبة القضايا التي تقل قيمتها عن ٥٠ جنيها في قضايا الحقوق الشخصية	نسبتها في قضايا الحقوق العينية
١٩٧٥	٣٦ % من مجموع قضايا الحقوق الشخصية	٢١ % من مجموع قضايا الحقوق العينية
١٩٧٦	٣٣ % من مجموع قضايا الحقوق الشخصية	١٩ % من مجموع قضايا الحقوق العينية
١٩٧٧	٣٠ % من مجموع قضايا الحقوق الشخصية	١٧ % من مجموع قضايا الحقوق العينية
١٩٧٨	٣٠ % من مجموع قضايا الحقوق الشخصية	١٩ % من مجموع قضايا الحقوق العينية
١٩٧٩	٣٢ % من مجموع قضايا الحقوق الشخصية	٢٣ % من مجموع قضايا الحقوق العينية

"تابع" جدول رقم (٨١)

السنة	قضايا الحقوق الشخصية			قضايا الحقوق العينية			الجملة
	لغاية ج ٥٠٠	أكثر من ذلك	النسبة لمجموع القضايا	لغاية ج ٥٠٠	أكثر من ذلك	النسبة	
١٩٧٥	١٣٩٩٢	١٤٢٣٣	% ٤٧	١٣٣٦٩	١٧٠٤٠	% ٥٣	٥٨٦٣٤
١٩٧٦	١٥٦٧١	١٤٧٤٦	% ٤٣,٨	١٧٩٤٨	٢٠٩٤٩	% ٥٦,٢	٦٩٣١٤
١٩٧٧	١٦٧٥١	١٦١١٦	% ٤٠,٣	٢١٥٦٠	٢٦٩٨٦	% ٥٩,٧	٨١٤١٢
١٩٧٨	١٥٣٦٩	٢٣٥٣٧	% ٤٢,١	١٩٨٠٩	٢٩٨٨٤	% ٥٦,١	٨٨٥٩٩
١٩٧٩	١٧٣٦٣	٢٣٩٨٩	% ٤٤,٤	٢٠٢٠٢	٣١٥٤٦	% ٥٥,٦	٩٣١٠٠

ومن هذا الجدول يتضح مايلي :

١ - أن القضايا المدنية التي تدخل في اختصاص المحاكم الابتدائية خلال السنوات الخمس الأخيرة تزيد بمعدل : ٨ - ٦,١ - ٨ - ٨,٣ - ٩,٣ وذلك نتيجة طبيعية لزيادة عدد السكان وتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

٢ - أن نسبة قضايا الحقوق العينية كانت في الستينات ٢٦,٩ % فقط من مجموع القضايا بينما ارتفع في السبعينيات الى ٥٦,١٢ % من مجموع القضايا . أي أن قضايا الحقوق العينية أصبحت تزيد خلال السبعينيات عن قضايا الحقوق الشخصية وذلك طبقا للجدول الآتي :

جدول رقم (٨٢)

عدد قضايا الحقوق العينية الى قضايا الحقوق الشخصية في الفترة من ٧٥ - ٧٩

السنة	مجموع قضايا الحقوق الشخصية	مجموع قضايا الحقوق العينية
١٩٧٥	٢٨٣٢٥	٣١٤٠٩
١٩٧٦	٣٠٤١٧	٣٨٨٩٧
١٩٧٧	٣٢٨٦٧	٤٨٥٤٦
١٩٧٨	٣٨٩٠٦	٤٩٦٩٣
١٩٧٩	٤١٣٥٢	٥١٧٤٨

ولعل الزيادة في عدد قضايا الحقوق العينية في النصف الثاني من السبعينات يعود الى تنشيط حركة الملكية الفردية التي صاحبت الانفتاح الاقتصادي وما ادى اليه ذلك من ارتفاع في اثمان العقارات مما ادى الى دخول معظم تلك المنازعات في اختصاص المحاكم الابتدائية وزيادة المنازعات العقارية .

على انه يمكن ايضا تصنيف القضايا المدنية والتجارية من حيث نوع النزاع الى قضايا مدنية سواء اكانت عينية أم شخصية ، وقضايا تجارية وهي تلك التي تثار بين التجار أو بشأن المعاملات التجارية ، وقضايا عمالية وهي تلك التي تثار بين رب العمل والعامل بشأن تطبيق عقد العمل ، وقضايا الضرائب التي تثار بين الممول ومصلحة الضرائب بشأن استحقاق الضريبة أو مقدارها .

جدول رقم (٨٣)

أنواع القضايا الجديدة المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية

السنة	الدعوى المدنية فقط	الدعوى التجارية فقط	الدعوى العمالية	الدعوى الضرائب	التفليس	المجموع
١٩٧٥	٥٨٦٣٤	٥٧١٤	٢٠٩٩	١٠٤٢٤	٤٩٤	٧٧٣٦٥
١٩٧٦	٦٩٣١٤	٦٦٩٢	٢٧٠٦	١٢٦٨٤	٢١٩٧	٩٤٢٩٣
١٩٧٧	٨١٤١٣	٩٤١٩	٢٨٥٦	١١٦٩٤	٣٢٤٤	١٠٨٦٢٦
١٩٧٨	٨٨٥٩٩	٩٠١١	٣١١٧	١١٣٤٣	٢٧٥٠	١١٤٨٢٠
١٩٧٩	٩٣١٠٠	١٥٨٦٧	٢٨٤٠	١٣٤٣١	٢٨١٧	١٢٧٨٦

وملاحظ على الجدول ما يلي :

١ - أن مجموع القضايا الجديدة يميل الى التزايد بنسبة ٧٨ : ٩٤ : ١٠٩ : ١١ : ١٢٨

٢ - أن الدعاوى المدنية البحتة تمثل الغالبية العظمى من مجموع القضايا المنظورة أمام المحاكم الابتدائية إذ تبلغ نسبتها في السنين المشار اليها على التوالي ٧٥% و ٧٤% و ٧٤.٦% و ٧٦.٩% و ٧٢.٦% من مجموع القضايا وليها دعاوى الضرائب إذ تبلغ نسبتها في السنين محل البحث على التوالي ١٢.٨% (١٣%) (١٠.٧%) (٩.٨%) (١٠%) ثم يلي ذلك الدعاوى التجارية إذ تبلغ نسبتها على التوالي ٧.٣% و ٧.٨% و ٨.٦% و ٧.٨% و ١٢.٤% ثم يأتي بعد ذلك الدعاوى العمالية وتبلغ نسبتها كالآتي : ٢.٧% و ٢.٩% و ٢.٦% و ٢.٧% و ٢.٢% .

٣ - اظهرت الاحصائية زيادة ملحوظة في الدعاوى التجارية خلال العامين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ عمن
العامين السابقين عليهما ثم سجلت زيادة اخرى ملحوظة في عام ١٩٢٩ عن العامين السابقين عليه
وبدل ذلك اما على زيادة حجم المعاملات التجارية في الاعوام الأخيرة وما يصاحب ذلك من زيادة
طبيعية في المنازعات القضائية في هذا الشأن ادى الى اضطراب في المعاملات التجارية خلال تلك
السنوات الأخيرة ادى الى كثرة القضايا .

ب - دعاوى الاحوال الشخصية :

قضايا الاحوال الشخصية هي تلك التي تتعلق بمنازعات الزوجية والاسرة والميراث ويحكمها القوانين
الآتية :

- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ والخاص باحكام
الفقرة ١ من وسائل الاحوال الشخصية . وقد تضمن احكام نفقة الزوجية ، والتطليق للمعجز
عن النفقة او الامتناع من ادائها والتفريق للعييب المستحکم وبعض احكام المفقود .

- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بتقرير بعض احكام
الاحوال الشخصية ، وتنقسم بعض احكام الطلاق والتطليق للضرر ، وللغياب سنسبة
فاكثر دون عذر ، ولحبس الزوج مدة ثلاث سنين فاكثر ، وبعض احكام نفقة الزوجية والاولاد
واحكام المهر والحضانة ، وغيرها من حقوق الاسرة .

وينطبق القانونان المشار اليهما على المسلمين فقط

- كما ينطبق ارجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة في الاحوال التي لا يوجد فيها نص شرعي
(المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية)

- اللائحة التي اقرها المجلس العلى العام بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٨ بلائحة الاحوال الشخصية
للاقباط الارثوذكس .

- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث ، والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون
الوصية . وينطبقان على كافة المصريين .

وقد نصت المادة ٥ من اللائحة الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أن
تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي في المنازعات في المواد الآتية :

نفقة الزوجية ، ونفقة الصغير بجميع أنواعها ، اذا لم يزد ما يطلب الحكم به في كل نسوع

على مائة قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك أن كان الطلب غير معين . وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به للزوجة أو الصغير على ثلاثمائة قرش في الشهر .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك أن كان الطلب غير معين .

المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعا — التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين

ولا شك أن إتاحة الطعن في أحكام المحاكم الجزئية بشأن منازعات نفقة الزوجة والصغير ومنازعات المهر والجهاز متى زادت عن تلك القروش المبينة بالمادة المشار إليها ، أن كان يتفق مع الأوضاع الاقتصادية وقست صدر اللائحة الشرعية في سنة ١٩٣١ هـ فإنه لم يعد ملائما لانخفاض قيمة العملة وما آلت إليه القوة الشرائية للنقود بحيث أصبح يطرح على الدوائر الاستثنائية منازعات ضئيلة القيمة كان في استطاعة القضاة الجزئيين أن يحسمها بحكم نهائي تتحدد فيه مراكز الخصوم .

وتنص المادة ٦ من اللائحة الشرعية على أن " تختص المحاكم المذكورة (المحاكم الجزئية) بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

حق الحضانة بالصغير إلى بلد آخر

نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها إذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك .

الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير إذا كان مجموع الزائد والأصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلاثمائة قرش في مجموع الطلبات .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به على ألفي قرش . النفقات بسنين الأقارب .

المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفي قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .

دعوى الإرث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش الزواج والمواد المتعلقة بالزوجة غير ما سبق .

ومؤدى النصفين ٦ من اللائحة الشرعية ان انواع المنازعات التى تعرض على المحكمة الجزئية

هـى :

نفقة الزوجية ونفقة الصغير • والنفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى والزيادة فى نفقة الزوجة أو الصغير

النفقات بين الاقارب •

منازعات المهر والجهاز •

المنازعات المتعلقة بالحضانة • وانتقال الحضانة بالصغير الى بلد آخر •

دعوى الارث بجميع اسبابه فى التركات التى لا تزيد قيمتها على عشرين الف قرش •

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سلف • كدعوى صحة الزواج • فساد • مطالبته ودعوى الطاعة •

وقد نصت المادة ٨ من اللائحة الشرعية على ان " تختص المحاكم الابتدائية بالحكم الابتدائى فى
المنازعات الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة •

كما نصت المادة ٨ من قانون توحيد القضاء رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على ان : " تختص المحاكم الجزئية
الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية طبقا لما هو مبين فى لائحة المحاكم الشرعية عدا دهسوسى
النسب فى غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع اسبابها والمشار اليها فى المادة
السادسة من اللائحة فانها تكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية •

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين فى المواد ٨ ر ٩ ر ١٠ من اللائحة وبين من
المادتين السابقتين او انواع قضايا الاحوال الشخصية التى تنظرها المحكمة الابتدائية وهى :

— دعوى الايقاف وما يتصل بها من قرارات وتصرفات •

— دعوى وانكار وثبوت النسب •

— دعوى الطلاق والخلع والمباراة •

— دعوى الارث فى التركات التى تزيد قيمتها على عشرين الف قرش •

وبين فى الجدولين التاليين جملة قضايا الاحوال الشخصية الجديدة (قضايا الزواج والنفقة والمهر والجهاز
والضاعة والحبس لعدم سداد النفقة) المعرضة على المحاكم الجزئية • على انه يلاحظ انه كثيرا ما تشتمل
القضية الواحدة على عدة دعاوى مرتبطة • كارتباط دعوى الزوجة والمطالبة بالنفقة بدعوى الزوج بالزام زوجته
بالطاعة واعادتها الى منزل الزوجية • وذلك انعكاسات لتشابك المنازعات العائلية • ولكن يمكن القول بان
كل قضية بما فيها من دعاوى تمثل خلافا عائليا واحدا • ولهذا سوف نقسم الجدول الى بيان قضايا الاحوال
الشخصية

جدول رقم (٨٤)
قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين وقضايا
حبس النفقة لعدم سداد النفقة

السنة	قضايا الأحوال الشخصية		الحبس للنفقة
	مسلمين	غير مسلمين	
١٩٦٥	١٠٥٤٢٩	٣٣٢٨	٣١٦٢٩
١٩٦٦	١٠٩٧٨٩	٢٥٠٦	٣٤٣٩٤
١٩٦٧	١١٧٢٦	٢٢٥١	٣٤٦٥٦
١٩٦٨	١١١٦٨	٢٤٦٤	٣٢٩٣٤
١٩٦٩	١٤٠٦٤	٢٤٠٧	٣١٨٧٨
١٩٧٥	١١٨٠٢	٢٣٢٠	٣٤٦٥٧
١٩٧٦	١١٢٨٠	٢١٤١	٣٦٢٠٤
١٩٧٧	١٦٢٤٦	٢٢٠٤	٣٨٦٠٣
١٩٧٨	١٢١٩١	١٩٥٢	٣٥٦٠٨
١٩٧٩	١٢٤٨٢	٢١٧١	٣٤٦٩٠

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ١ - أن قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين في منازعات الزوجية وحقوق الأسرة تميل الى التناقص اذ كانت سنة ١٩٦٥ تبلغ ١٠٥٤٢٩ وأصبحت سنة ١٩٧٩ تبلغ ١٢٤٨٢ وذلك رغم تزايد عدد السكان . ولعل ذلك يعود الى نمو الوعي الاجتماعي وازدياد الثقافة لدى أفراد الشعب .
 - ٢ - أن نسبة كبيرة من قضايا الأحوال الشخصية المعروضة على المحاكم الجزئية هي قضايا المطالبة بحبس الزوج لامتناعه عن تنفيذ حكم النفقة الصادر ضده ، فيبلغ متوسط النسبة ٣ قضايا أحوال شخصية : قضية حبس للنفقة .
- ولعل مرجع تلك الزيادة الواضحة في عدد قضايا الحبس للنفقة لا يعود الى عسر حقيقى لدى الزوج وسوء حالته المالية ، ذلك أن شرط الحكم بالحس للامتناع عن سداد النفقة أن يكون الزوج قادرا على اداؤها . وإنما يرجع ذلك الى اشتداد الخصومة في مسائل الأحوال الشخصية ، وبرزت العناد والمكابرة في ادارتها ، حتى أن الامر في كثير منها يصل الى اللجوء الى الخصومة والكشف عن العيوب والاسرار العائلية .

اما عن قضايا الاحوال الشخصية التي تدخل في اختصاص المحاكم الابتدائية وأهمها قضايا الطلاق والتطليق والخلع والمباراة والنسب ، فيمثلها - في الواقع الجدولان الآتيان :

جدول رقم (٨٥)

قضايا الطلاق والتطليق والخلع والمباراة والنسب

في الفترة من سن ٦٥ - ٦٩

السنة	الوقف	الحماية	النسب	الطلاق والتطليق	الخلع	المباراة	الفرقة	اخرى	جملة
١٩٦٥	٣٨	١	٩٥	٤١٦٠	١	٠	٠	٢٩٠	٤٥٨٥
١٩٦٦	٥٤	٠	٨٤	٤٠٥٢	٠	٠	٢	١٨١	٤٣٧٣
١٩٦٧	٢	٠	٢٠١	٣٧٤٧	٠	٠	١	٢٦٤	٤٢١٣
١٩٦٨	٢	١	١٠٢	٣٩٦٤	٠	٠	٠	١٧٥	٤٢٤٥
١٩٦٩	٤	١	٩٥	٣٧٣٥	٠	٠	٣	٩٠	٣٩٢٨

جدول رقم (٨٦)

قضايا الطلاق والتطليق والخلع والمباراة والنسب فسي

الفترة من ٧٥ - ٧٩

السنة	قضايا النسب	قضايا الطلاق	قضايا المباراة	قضايا الخلع	قضايا الفرقة	انواع اخرى	الجملة
١٩٧٥	٢٣٤	٤٧٠٠	٠	٠	٢٧	٩٠٦	٥٨٦٧
١٩٧٦	٠	٤٨٠٩	٢٦٤	٠	٦٩	٧٨٢	٥٩٢٣
١٩٧٧	٠	٦٦٦٩	٠	٠	٠	٠	٦٦٦٩
١٩٧٨	٠	٧١٣٢	٠	٠	٠	٠	٧١٣٢
١٩٧٩	١٨٩	١٠٢٣١	٠	٠	٢١	٢٨٥٤	١٣٢٩٥

ويتعين الإشارة - باديء الامر - أنه بمقارنة جدول قضايا الأحوال الشخصية التي تدخل فـسـي اختصاص المحاكم الجزئية ، والتي تعكس الخلافات العائلية داخل إطار استمرار الحياة الزوجية بجدول قضايا الأحوال الشخصية التي تدخل في اختصاص المحاكم الابتدائية ، والتي تمثل انفصام عرى الزوجية وانفراط عقد الأسرة في قضايا الطلاق والتطليق والخلع والبراءة ، نجد أنه بينما تميل قضايا الخلافات الزوجية في ظل استمرار الأسرة الى التناقص سواء في الستينات أو السبعينات رغم زيادة عدد السكان فإن قضايا الطلاق والتطليق والخلع والبراءة وأن كانت تميل أيضا خلال الستينات الى التناقص من ٤١٦٠ في سنة ١٩٦٥ الى ٣٧٣٥ قضية سنة ١٩٦٩ فإنها تميل الى التزايد خلال السبعينات من ٤٢٠٠ الى ٥٠٢١ الى ٧١٣٢ الى ١٠٢٣١ وهي زيادة مبررة على ضوء زيادة عدد السكان على أنه يلاحظ على الجدول المبين لقضايا الطلاق والتطليق والخلع والبراءة ما يلي :

- ١ - حدثت زيادة طارئة في قضايا الطلاق والتطليق المرفوعة خلال عام ١٩٧٩ اذا بلغت ١٠٢٣١ قضية بينما كانت في السنة السابقة ٧١٣٢ قضية ولا يمكن تحليل سبب تلك الزيادة من واقع الاحصاءات المجردة .
- ٢ - أن سنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ لم تشهد رفع أي دعوى لاثبات أو انكار النسب ، وهي ظاهرة محدودة تدل على استقرار الانساب في المجتمع .

ج - الدعاوى الجنائية :

لا شك أن عدد القضايا الجنائية ونوعها انما يعكس كثيرا من الظواهر الاجتماعية فضلا عن بيان درجة الامن والاستقرار في المجتمع ، لذلك عنت كثير من الجهات الاحصائية برصد حركة البلاغات والدعاوى الجنائية ، ولعل من أهم مصادر الاحصاء في هذا الشأن احصاء الامن العام السنوي الصادر من وزارة الداخلية ، واحصاء مصلحة السجون الصادر من وزارة الداخلية ، والاحصاء القضائي السنوي الصادر من وزارة العدل . ويمكن تقسيم الدعاوى الجنائية بحسب جسامة الجريمة الى دعاوى الجنايات التي تختص بنظرها محكمة الجنايات ومحكمة أمن الدولة العليا ، وقضايا الجنح والمخالفات التي تختص بنظرها محكمة الجنح ومحكمة أمن الدولة الجزئية .

وفي داخل كل قسم من هذه الاقسام يوجد أنواع كثيرة من الجرائم فبين دعاوى الجنايات توجد جرائم الاعتداء على الاشخاص (القتل العمد ، والضرب المفضي الى موت ، والضرب المفضي الى العاهة وجرائم الاعتداء على الاموال (السرقة بالاكراه وغيرها من السرقات المعنوية من الجنايات) وجرائم الاعتداء على الدولة وامنيتها (جرائم أمن الدولة من جهة الداخل وجرائم أمن الدولة من جهة الخارج) وجرائم الاعتداء على المصلحة العامة (جرائم الرشوة والاختلاس والاعتداء على المال العام وجرائم التزوير) .

وسوف نرجس " ذكر الاحصائيات في هذا الشأن لحين بحث اجراءات التقاضي فسي
الدعوى الجنائية " جسي تتصل اجزاء البحث في الدعوى الجنائية .

تلك نادرة احصائية تحليلية لانواع الدعاوى " تعطى صبغة عامة عن اوجه النشاط القضائي
الاجتهاد " وهي مقدمة لازمة قبل التعرض لاجراءات التقاضي التي تخصص لها الباحثين
التالبيين .

المبحث الثاني

إجراءات الدعوى المدنية

- ١ - نفقات التقاضي .
- ٢ - إجراءات رفع الدعوى والاعلان .
- ٣ - سير الخصومة .
- ٤ - الطعن في الحكم .
- ٥ - أوامر الاداء .
- ١ - نفقات التقاضي :

الاصل هو مجانية القضاء ، ولهذا يهدف التشريع دائما إلى الحد من تكاليف ونفقات التقاضي حتى يصل الحق إلى صاحبه دون جهد أو عناء ، وبالتالي جاءت الرسوم القضائية في حدود مقبولة بحيث يصبح في مقدور الكافة أدائها ، فضلا عما نص عليه الدستور في المادة ٦٩ من وجوب أن يكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم وتطبيقا لهذا تضمن قانون الرسوم القضائية قواعد الإعفاء من الرسوم .

على أن نفقات التقاضي غير قاصرة على الرسوم القضائية ، وإنما تشمل - فضلا عن ذلك - أتعاب المحامين والخبراء ومصاريف الشهود ، وكذلك مصاريف الانتقال وأعداد الأوراق والمستندات .
وبالتالي - يتمين أن يبين فيما يلي :

أ - الرسوم القضائية .

ب - أتعاب المحامين

ج - أمانة الخبير .

د - مصاريف الانتقال وأعداد الأوراق والمستندات

أ - الرسوم القضائية :

هو مبلغ حدده القانون ، أما نسبيا حسب قيمة الحق المطالب به أن كان معلوم القيمة أو بقدر ثابت أن كان مجهول القيمة ، وتعين على المدعى سداده في خزينة المحكمة عند رفع الدعوى .

وتعين على قلم كتاب المحكمة ألا يقبل صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم يسدد عنها الرسم المطلوب ما لم تكن مصحوة بحكم الإعفاء من الرسم كما ينهض على المحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .

وحكم الرسوم القضائية القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية ، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم في المواد الجنائية والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم أمام المحاكم الحسبية .

الرسوم القضائية في المواد المدنية : يميز القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ - في شأن فرض الرسوم على الدعاوى المدنية - بين الدعاوى معلومة القيمة التي يفرض عليها رسم نسبية ، وبين الدعاوى مجهولة القيمة

ومعد من قبيل الدعاوى معلومة القيمة : الدعاوى التي يطلب الحكم فيها مبلغا معينا ، ودعاوى المطالبة بملكية عقار أو منقول ، ودعاوى طلب الحكم بصحة العقود وأبطالها وإسقاطها ، ودعاوى الشفعة في العقار ، ودعاوى قسمة العقار ، ودعاوى فرز الحصة الشائعة في العقار ، ودعاوى ترتيب الأيراد ، وطلبات توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة الغرما ، والدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقرير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب .

وفرض على تلك الدعاوى رسم نسبي ، أي رسم يقدر بنسبة مئوية من قيمة الدعاوى ، حسب القوائم الآتية :

٢ % من قيمة الدعاوى حتى ٢٥٠ جنيها بشرط ألا يقل الرسم المحصل عن ٢٠٠ مليم

٣ % فيما يزيد عن ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيه .

٤ ٢ % فيما يزيد عن ٢٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠ جنيه

٥ % فيما يزيد عن ٤٠٠٠ جنيه .

وسلاحظ أن المادة ٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسم القضائية في المواد المدنية تنص على أنه " لا تحصل الرسم النسبية على أكثر من ألف جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به " وبالتالي فإنه مهما بلغت قيمة الدعوى فلا يحصل رسم إلا على ألف جنيه فقط . وذلك تيسيراً على الأفراد في اللجوء إلى القضاء وحتى لا تكون الرسوم عائقاً دون صاحب الحق والحصول عليه .

فإذا حكم في الدعوى بالرفض خسر المدعى تلك الرسوم . أما إذا حكم للمدعى سويت باقى الرسم المسنحة طبقاً لما سلف ، وذلك من المحكوم عليه الذى خسر الدعوى .

أما الدعاوى مجهولة القيمة فيفرض عليها رسم ثابت . ويعد من قبيل الدعاوى مجهولة القيمة : دعوى صحة التوقيع ، والدعاوى والاشكالات التى تقدم لقاضى الامر المستعجلة ، والدعاوى الفرعية المتعلقة بالمعارضة على قائمة شروط البيع اذا تعلقت باجراءات التنفيذ ، ودعاوى الغاء الرهن أو الاختصاص أو تطهيرها والمعارضة من غير المفلس فى الاحكام الصادرة باشهار الافلاس بجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتفليسة ، ودعاوى التزوير الاصلية ، وطلب وضع امر التنفيذ على احكام المحكمين المجهولة القيمة ، والمعارضة فى نزع الامر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سواء كان الحكم فى مادة معلومة أو مجهولة القيمة ، أو المعارضة فى نزع الملكية اذا تعلقت المعارضة باجراءات التنفيذ ، والمعارضة فى قوائم التوزيع النهائية ، والمعارضة فى الاحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمارك والجهات الادارية الاخرى ، وطلبات تنفيذ الاحكام والمقود مجهولة القيمة ، والتظلم فى الاوامر على عرائض ، وطلب التصديق على القسمة بالتراضى ودعاوى حقوق الارتفاق ، ودعاوى تنفيذ الاحكام وتصحيحها .

وقد حدد قانون الرسوم المدنية الرسوم الثابتة بالنسبة للدعاوى مجهولة القيمة على النحو التالى :

- جنيهان عن الدعاوى التى تطرح امام القضاء المستعجل .
- جنيه واحد عن الدعاوى التى تطرح امام المحاكم الجزئية .
- ثلاثة جنيهات عن الدعاوى التى تطرح امام المحاكم الابتدائية .
- عشرة جنيهات عن دعاوى شهر الافلاس وطلبات الصلح الواقع من الافلاس .
- جنيهان عن استئناف حكم صادر من المحكمة الابتدائية فى دعوى مجهولة القيمة .
- ثلاثة جنيهات عن الدعاوى التى تنظر امام محكمة ابتدائية عن حكم صادر من القضاء المستعجل .
- ستة جنيهات عن الدعاوى التى تنظر امام محاكم الاستئناف فى حكم صادر فى دعوى مجهولة القيمة .
- خمسة عشر جنيهاً عن رسم التقرير بالظمن امام محكمة النقض .
- ثمانية جنيهات عن رسم طلب وقف تنفيذ الحكم امام محكمة النقض .

يمكن القول ، مما سلف ، أن رسوم التقاضي على الدعاوى المدنية في التشريع المصري لا تزال ضئيلة
في متناول الكافة . بحيث يمكن القول بحق بأنها لا تمثل أدنى عائق في سبيل اللجوء إلى القضاء .

ولعل أهم دلائل ذلك تبرز فيما يلي :

— أنه لا يحصل الرسم النسبة على أكثر من ألف جنيه ، مهما بلغت قيمة الدعوى وعليه فإذا كان قيمة
الدعوى مائة ألف جنيه مثلاً فإن الرسم الواجب سداد ، يكون على النحو التالي :

٢ % لغاية ٢٥٠ جنيهاً = ٥ جنيهاً

٣ % فيما زاد عن ٢٥٠ حتى ١٠٠٠ جنيه = ٢٢ م ٢٢ جنيه

فيكون مقدار الرسم ٢٢ م ٢٢ جنيهاً يضاف إليها مبلغ ٥٠٠ مليم أو ٥٠ م ١٠ جنيهاً حسب ما إذا كانت
الدعوى مرفوعة أمام محكمة جزئية أو المحكمة الابتدائية . وذلك طبقاً للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨١
بشأن صندوق أبنية المحاكم .

— حرص المشرع على إعفاء طائفة كبيرة من محدودى الدخل ، وهم العمال ، من الرسوم القضائية
فإذا خسر العامل الدعوى ، فللمحكمة أن تلزمه بالمصروفات كلها أو بعضها (المادة ٦ من
قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) .

— نص المشرع على حالات يخفف فيها الرسم النسبية والثابتة إلى النصف وهي : دعاوى القسمة بين
الشركات ، وطلبات التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التفليسة ، وفي رفع دعوى جديدة عمن
ذات الموضوع وبين نفس الأطراف متى كان قد حكم بإبطال المرافعة فيها أو بطلان ورقة التكليف
بالحضور ، وفي المعارضة في قوائم الرسم والمصاريف والاعتاب والتظلم في الأوامر على المراءض
في الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن الأرباح التي تستحق عنها الضرائب .

— كما أورد المشرع بعض الحالات التي لا يحصل عنها إلا ربع الرسم المستحق وهي الرسوم على الأوامر
التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين ، والمعارضة في قوائم التوزيع الثبوتية والعودة إلى الدعوى بعد
الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو أطراف الخصوم فيها .

— المساعدة القضائية : يتخذ الإعفاء من الرسم الصورة الرئيسية للمساعدة القضائية في التشريع
المصري منذ بداية التنظيم القضائي الحديث سنة ١٨٨٢ حتى الآن . وشروط فيمن يعفى مسن
الرسم القضائية أن يثبت عجزه عن دفعها ، وكفى لذلك شهادة إدارية ، وأن تكون القضية

محتملة الكسب (المادة ٢٣ من قانون الرسم القضائية في المواد المدنية) . وقدم طلب الاعفاء بدون رسم لرئيس القلم بالمحكمة الابتدائية أو كاتب أول المحكمة الجزئية ، الذي يحدد تاريخ الجلسة لنظر الطلب أمام لجنة قضائية مشكلة حسب الأحوال من اثنين مسن المستشارين بمحاكم النقض أو الاستئناف ، أو من قاضيين من قضاة المحكمة الابتدائية أو من قاضي المحكمة الجزئية ومن عضوية (المادة ٢٤) . وعند صدور قرار بالاعفاء من الرسم تسلم صورة طبق الأصل من القرار وترفق بصحيفة الدعوى . وليس لدينا احصاء لعدد القضايا المطلوب فيها الاعفاء من الرسم القضائية ولا أنواعها ، إلا أنه يمكن القول - بالملاحظة - أن نسبة كبيرة من طلبات الاعفاء من الرسم تكون في قضايا المطالبة بالتعويض عن القتل والإصابة الخطأ الناتجة عن حوادث السيارات وغالباً ما يجاب الطلب .

١٥٦ - أنواع المحامين :

الأصل أن الاستعانة بمحام حق للمتقاضى ، له أن يستعمله أو لا يستعمله كما أن له أن يستعين بمحام أو أكثر . وإذا أثر الدفاع بنفسه دون الاستعانة بمحام ، فليس لأحد إجباره إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك كما في الحالات الآتية :

- التوقيع على صحف دعاوى وطلبات أوامر الأداء .

- التقرير بالظعن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا (المادة ٨٧ من قانون المحاماة) .

- أوجب المشرع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها أمام محكمة الجنايات (المادة ٣٧ إجراءات جنائية) .

على أنه إذا كان القانون قد حدد حالات معينة يتعين فيها اللجوء إلى محام لأداء العمل القانوني إلا أن واقع الحال هو أن المتقاضين - في الغالب - الأم من القضايا يلجأون إلى محام لتمثيلهم أمام القضاء لما تتطلبه المنازعات القضائية من خبرة ودراية بأساليب الدفوع القانونية وأوجه الدفاع المختلفة ، الأمر الذي يتعين معه أن يضاف إلى نفقات التقاضي أنواع الحقيقة التي يتقاضاها المحامي في الدعوى ، وليس تلك التي يلزم الحكم بها من خسر الدعوى ، وتمثل أنواع المحاماة الجزء الأكبر من نفقات التقاضي ، ويتقاضى المحامي أتعابه وفقاً للعقد المبرم بينه وبين موكله (المادة ١٠٧ من قانون المحاماة) حتى ولو أنهى القضية صلحاً أو تحكيماً (المادة ١٠٩ من قانون المحاماة) . وليس من أنوع المحاماة حد لا يتجاوزه ويختلف الأمر من محام لآخر من تقدير

أتعابه . وأن كان يدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي يبذل فيها ، ولا شك أنه قد طرأ على أتعاب المحاماة زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة تتناسب مع زيادة أتعاب المهنيين بصفة عامة ومع التحول إلى الانفتاح الاقتصادي في السنوات الأخيرة من السبعينيات .

فإذا حدث خلاف بين المحامي والموكل في تقدير الأتعاب فإن مجلس النقابة الفرعية يختص بتقديرها بناء على طلب أيهما (المادة ١١٠ من قانون المحامين) وعلن المطلوب التقدير هذه بصورة من طلب التقدير والجلسة التي تحدد لنظره على يد محضر بغير رسوم ليحضر أمام المجلس وليقدم ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها المجلس ، كما يجب إخطار طالب التقدير بالجلسة المحددة لنظر الطلب بخطاب موصى عليه بحلم الوصول ، وفي حالة تخلف المطلوب التقدير ، ضده عن الحضور في الجلسة يعاد إعلانه على يد محضر بغير رسوم أيضا ويعتبر القرار الصادر في هذه الحالة حاضرا (المادة ١١١ من قانون المحاماة) . ودخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التي حققها ، ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير (المادة ١١٤ من قانون المحاماة) . وقبل قرار مجلس النقابة الفرعية في هذا الشأن الطعن بطريق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب تجاوز مائتين وخمسين جنيهها أو أمام المحكمة الكلية إذا كانت قيمة الطلب لا تتجاوز المبلغ المذكور ، خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار (المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون المحاماة) .

وقد لاحظ المشرع أن أتعاب المحاماة - خاصة بعد الزيادة التي طرأت عليها من شأنها أن تعجز الأشخاص محدودي الدخل - رغم إعفائهم من الرسوم القضائية عن المطالبة بحقوقهم أمام القضاء ، بسبب عدم قدرتهم على دفع الأتعاب المناسبة لأحد المحامين ، ولهذا تضمن قانون المحاماة في الباب الرابع تحت عنوان المعونة القضائية ، المواد من ١٣٦ إلى ١٤١ الخاصة بالمساعدة القضائية في صورة تقديم خدمات المحامين لغير القادرين من المواطنين ، فنصت المادة ١٣٩ على أن " يشكل مجلس النقابة الفرعية من بين المحامين ذوي المكاتب هيئة للمعونة القضائية لغير القادرين من المواطنين وبين النظام الداخلي للنقابة كيفية ترتيب المحامين بهذه الهيئة والمكافآت التي تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدمات هذه الهيئة . وقد بين النظام الداخلي للنقابة لسنة ١٩٧٢ هذه الخدمات على النحو التالي : " تشكل هيئات المعونة من بين المحامين الذين يقبلون تقديم المعونة في مقر محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية . يقدم طلب المعونة القضائية إلى مجلس النقابة الفرعية مرفقا به شهادة إدارية تدل على عدم الميسرة . ويجب أن يدفع طالب المعونة رسما ثابتا تبلغ قيمته جنيتها واحدا في القضية المدنية ، الجزئية ، وجنيتها في كل قضية مدنية كلية أو مدنية جزئية مستأنفة أو جنحة مستأنفة ، وثلاثة جنيهات عن كل قضية كلية مستأنفة . ويشترط لقبول طلب المساعدة

القضائية في الدعاوى المدنية فضلا عن شهادة تقدم الميسرة أن تكون القضية محتملة الكسب ، وإذا قبل مجلس النقابة الفرعية طلب المعونة فإنه يكلف بها المحامي صاحب الدهر من الكشف السنوي لأعضاء هيئة المعونة القضائية في دائرة المحكمة المختصة ، وتدفع النقابة الفرعية إلى المحامي المنتدب قيمة الرسم المدفوع من الطالب باعتباره نصف المكافأة المستحقة له مقابل تقديمه المعونة ، وعند كسب القضية تدفع النقابة الفرعية للمحامي المنتدب من مال النقابة ضعف قيمة الرسم الذي دفعه طالب السب المعونة ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن نظام المعونة لا يزال بعيدا عن الوفاء بمتطلبات الخدمات القانونية التي يحتاج إليها غير القادرين ماليا . وعلى وجه الدقة يمكن القول بأنه وإن كانت الرسوم القضائية لا تمثل مشكلة في سبيل اللجوء إلى القضاء ، فإن الاستعانة بمحام كفء قادر على عرض الموضوع وإبداء أوجه الدفع والدفاع أمر يخرج عن قدرة محدود الدخل ، خاصة وإن نظام المعونة القضائية المنصوص عليه في قانون المحاماة جاء قاصرا عن تحقيق الغرض لأنه اعتمد على تبرع المحامين بخدماتهم دون أن يفرض لهم أتعابا تتفق مع كرامة مهنة المحاماة .

٣ - أمانة الخبير :

فضلا عن أتعاب المحاماة ، فقد تفرض ظروف الدعوى ندب خبير لإدلاء مأمورية معينة وعندئذ يضاف إلى نفقات التقاضي مبلغ الأمانة التي يتعين إيداعها خزانة المحكمة لحساب مصروفات الخبير وأتعابه (المادة ١٣٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية) وقسود أتعاب الخبير ومصروفاته بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة الذي عينه أو من قاضي محكمة المواد الجزئية الذي عينه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى (المادة ١٥٧ من قانون الإثبات) . وستوفى الخبير ما قدر له من الأمانة ويكون أمر التقدير فيما زاد عليها واجب التنفيذ على من طلب تعيينه من الخصم ، وكذلك الخصم الذي قضى الزامه بالمصروفات (المادة ١٥٨ من قانون الإثبات) .

٣ - يضاف إلى ما سلف ، مصاريف أخرى متوقعة يتحملها الخصم مثل مصاريف استخراج صر المستندات وأعداد الأوراق ومصاريف الانتقال . * وهذه المصاريف المختلفة تمثل في الواقع عبئا ثقيلا على الخصم محدود الدخل وقد تحول دون قدرته على الدفاع عن حقوقه أمام القضاء .

٤ - إجراءات رفع الدعوى والإعلان :

تبدأ إجراءات التقاضي بإجراء رفع الدعوى ، ولكن الخصومة لا تنعقد إلا إذا اتصلت بالخصم الآخر عن طريق إعلانه . وبالتالي يتطلب افتتاح الخصومة القيام بإجراءات أول هو تحريك الدعوى أي رفع الدعوى إلى المحكمة . والثاني هو إعلان الخصم بقيام الخصومة ويتم

اعلانه على يد محضر بصحيفة الدعوى وتكليفه بالحضور لسماع الحكم فيها . وكان قانون المرافعات القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ يجعل تحريك الدعوى باجرا اعلان الخصم بصحيفة افتتاحها .

١ - رفع الدعوى :

تنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات على أن " ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك . والتالى يقدم المدعى أو من يمثله بتحرير صحيفة الدعوى من أصل وصور بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم كتاب المحكمة

وتتضمن صحيفة الدعوى مايلى : (المادة ٦٣ مرافعات)

- اسم المدعى ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه
- اسم المدعى عليه ولقبه ومهنته ووظيفته وموطنه . فان لم يكن موطنه معلوما فآخر موطن كان له .

- وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيدها .

- تاريخ تقديم الصحيفة .

- بيان موطن مختار للمدعى فى البلدة التى بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن فيها .

- المحكمة المرفوع أمامها الدعوى وتكليف الخصم بالحضور للجلسة المعينة لنظر الدعوى .

موقع على صحيفة الدعوى محام مقيد أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى اذا كانت قيمة النزاع تزيد على ٥٠ جنيتها أو كانت مرفوعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية أو محكمة النقض والا كانت باطلة (المادة ٨٧ من قانون المحاماة) .

ثم ترفق بصحيفة الدعوى المستندات المؤيدة للدعوى . وان كان ذلك لا يحدث عملا اذا يطعن الخصم لتقديم المستندات فى جلسات المرافعة أثناء سير الخصومة

وسلم أصل صحيفة الدعوى وصورها الى رئيس القلم المختص بالمحاكم الابتدائية أو الكاتب الأول بالمحاكم الجزئية ليقدّر الرسم عليها (على النحو السالف ذكره) وسدد الرسم السسى موظف التحصيل ويتم مراجعة التحصيل بمعرفة المراجع الذى يختم على الصحيفة بخاتم التحصيل

النصفي والتوقيع بما يفيد السداد ، ثم يقوم رئيس القسم المختص أو الكاتب الأول بتحديد تاريخ الجلسة على أصل الصحيفة وصورها وختتمها بخاتم المحكمة ويكون ميعاد الجلسة غالباً بعد شهرين على الأقل وذلك لاعتبارين : الأول ، أن جلسات المحاكم تكون مثقلة بالقضايا لمدة شهرين أو أكثر مما يضطر قلم الكتاب الى تحديد جلسات القضايا الجديدة بعد ذلك ، والثاني أن اجراء الاعلان بصحيفة الدعوى قد تستغرق تلك المدة ولذلك يفضل المدعى أن يتاح له أجل مناسب لاتخاذ اجراءات الاعلان حتى تعرض القضية في الجلسة الأولى وهي معلنة حتى لا توجهل لجلسة مقبلة لمرود الاعلان .

ب - تسليم أصل الصحيفة : صورها وحافطة المستندات (ان وجدت) الى رئيس قلم الجدول أو الموظف المختص لقيدها بالجدول واعطائها رقماً مسلسلًا حسب ترتيبها بالجدول العام للقضايا بالمحكمة ومؤشر برقم القيد على أصل الصحيفة وصورها .

يتولى قلم كتاب المحكمة ارسال أصل الصحيفة وصورها ، عدا صورة قلم الكتاب الى قلم المحضرين لاعلانها . كما يمكن للمدعى أن يقوم بنفسه بتوصيل أصل الصحيفة وصورها (فيما عدا صحف اشكالاً التنفيذ والدعوى الاسترداد) الى قلم المحضرين تلك هي الخطوة الأولى في رحلة التقاضي تحرير صحيفة الدعوى ، وايداعها قلم كتاب المحكمة وتحديد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة ، وتسليم أصل الصحيفة وصور عدد الخصوم الى قلم المحضرين لاعلانها للخصم . ولكن ماهو قلم المحضرين هذا ؟

وكيف يتم اعلان الخصوم بصحيفة افتتاح الدعوى ؟

قلم المحضرين : تنص المادة ٢/١٣٥ من قانون السلطة القضائية على أن يعين لكل محكمة ابتدائية كبير محضرين وعدد كاف من المحضرين . كما يوجد بالمحكمة الجزئية قلم محضرين كفرع من قلم المحضرين بالمحكمة الابتدائية . ويطلق على من يعين باقلام المحضرين من الحاصلين على ليسانس الحقوق اسم " معاون قضائي للتنفيذ " (المادة ١٣٩ من قانون السلطة القضائية) ويقوم قلم المحضرين باعلان الأوراق الواجب اعلانها (المادة ٦ مرافعات ، وتنفيذ الأحكام والمنشورات التنفيذية والقيام بالحجز التحفظية (المادتين ٦ ، ٢٧٩ مرافعات) .

ج - اعلان صحيفة افتتاح الدعوى :

- يوجب القانون على قلم الكتاب أن يسلم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الاعلان (المادة ٢/٦٢ مرافعات) . ولكن يحدث عملاً ان يتسلم المدعى أصل الصحيفة وصورها من قلم الكتاب بعد قيدها ليتولى هو تقديمها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الاصل

الى المدعى ليقوم باعادتها الى قلم الكتاب (يراجع المادة ٦٢/٣ مرافعات المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤) .

— يقر المحضر باعلان صحيفة الدعوى طبقا لقواعد الاعلان القضائى المنصوص عليها فى المواد من ١٠ الى ١٣ من قانون المرافعات . فينتقل لتسليم صورة الصحيفة الى المدعى عليه لشخصه أو فى موطنه فان امتنع أو لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه تسلم لجهة الادارة فى ذات اليوم ويخطر خلال أربع وعشرين ساعة بخطاب مسجل ملاحظ أنه اذا كان المدعى عليه يقيم فى بلدة أخرى غير تلك التى بها مقر قلم المحضرين ، فان أصل الصحيفة والصورة الخاصة يرسل الى قلم المحضرين المختص بالبريد حيث يتولى الاعلان ثم تعاد الاوراق مرة أخرى الى مصدرها .

فاذا كان المدعى عليه شخصا معنوا عاما قام بتسليمها الى ادارة قضايا الحكومة واذا كان شخصا معنوا خاصا قام بتسليمها فى مركز ادارته أو لمن يمثلها . واذا كان من افراد القوات المسلحة أو من فى حكمهم يسلم بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة واذا كان للمدعى عليه موطن معلوم فى الخارج يسلم للنيابة العامة ، وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية .

أما اذا كان موطن المدعى عليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى جمهورية مصر أو فى الخارج وتسلم صورتها للنيابة (المادة ١٣ مرافعات) .

— ميعاد اعلان الصحيفة : يوجب القانون على قلم المحضرين اعلان الصحيفة خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ تسلمها (المادة ٦٨ مرافعات) . غير أن صعوبات كثيرة قد تعوق تمام الاعلان أو ورد صحيفة الدعوى معلنة خلال هذا الميعاد ، نذكر بعضها :

* اذا كان المدعى عليه يقيم فى موطن يقع خارج دائرة المحكمة المختصة بنظر النزاع فسان ارسال الأوراق الى قلم المحضرين الذى يقع فى دائرة اختصاصه موطن المدعى عليه والقيام باعلانه واعادتها — يتطلب فى الواقع وقتا يزيد عن الثلاثين يوما المشار اليها .

* اذا كان المدعى عليه من رجال القوات المسلحة أو من فى حكمهم أو يتخذ موطننا قسما الخارج فان اعلان صحيفة الدعوى واعادتها الى قلم المحضرين يستغرق فى الواقع — مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وقد تصل الى ستة أشهر أو أكثر .

* أما اعلان المدعى عليه الذى لا يعلم موطنه ، فانه يقتضى أولا محاولة اعلانه فى آخر موطن

له واثبات تركه الموطن ، ثم القيام بتحريرات للاستدلال على موطنه الجديد ، واثبات
تعذر ذلك ، ومعهها يصح تسليم الاعلان للنياية . وذلك يستغرق الاعلان وقتا طويلا
قد يصل الى معظم العام القضائي ، خاصة وان المحاكم تأخذ بحذر مثل تلك الاعلانات
خشية أن تخفى خلفها محاولة التحايل على القانون بغية الحصول على حكم مفاجسي
للمحكوم عليه .

يضاف الى كل ما سلف . أنه اذا تعسدد المدعى عليهم ، فان اعلانهم قد
يتطلب جهدا أو وقتا يزيد عن الثلاثين يوما .

وهي أية حال ، فانه في غير الحالات التي تثير فيها صعوبات في اعلان المدعى
عليه بصحيفة الدعوى ، فان صحيفة الدعوى ترد في معظم الأحيان معلنة قبل عرض الدعوى
في أول جلسة امام المحكمة ، وخاصة أن تجديد تلك الجلسة يكون بعد شهرين على
الأقل من تقديم صحيفة الدعوى لقيدها واعلانها ، على نحو ما سبق أن ذكرنا . وتلك
المدة تعد كافية في الظروف العادية للاعلان بصحيفة الدعوى .

د - إعادة الاعلان :

اذا حضر المدعى عليه في الجلسة المحددة بصحيفة اقتتاح الدعوى بدأت اجراءات
الخصومة أمام المحكمة وإذا تبينت المحكمة بطلان اعلانه بصحيفة الدعوى وجب عليها تأجيل
القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه بها اعلانا صحيحا (المادة ٨٥ مرافعات) . ولكن
كثيرا ما يتغيب المدعى عليه رغم اعلانه بصحيفة اقتتاح الدعوى اعلانا صحيحا وعندئذ يجب
على المحكمة في المواد المدنية أن توجه القضية الى جلسة تالية ، يعلنه بها المدعى
(المادة ٨٤ مرافعات) أي تأمر المحكمة المدعى بإعادة اعلان المدعى عليه لحضور
الجلسة الجديدة . وهكذا لا يعاد اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى كاملة وإنما يعلن
فقط ببرقة تكليف بالحضور يشار فيها الى صحيفة الدعوى فقط وذكر فيها تاريخ الجلسة
المقبلة فإذا لم يحضر المدعى عليه رغم إعادة الاعلان كان الحكم حضريا في حقه . وبالتالي
فان إعادة الاعلان تكون بمثابة قرينة قاطعة على علم المدعى عليه بميعاد الجلسة فإذا تخلف
عن الحضور رغم ذلك فانه لا يكون معذورا ومعذرا الحكم حضريا .

وأستقراء الواقع في المحاكم يتضح أن نسبة كبيرة من القضايا لا يحضر فيها المدعى عليه
في الجلسة الأولى رغم اعلانه بصحيفة الدعوى ، وأصبح المعتاد أن توجه القضايا لجلسة

مقبلة تأجيلا يقل عن شهر لاعادة اعلان المدعى عليه اللهم الا اذا كانت الدعوى لا تشتمل على خصومة حقيقية كالدعوى التى تقام لمجرد الحاق الصلح بمحضر الجلسة أو تلك التى تقام باتفاق الطرفين بغرض الحصول على حكم بصحة ونفاذ عقد بيع . ولعل السبب فى ذلك هو أن المدعى عليه يجد فى ذلك الأجل فرصة لتهيئة نفسه للخصومة ، أو مبررا لاطالة أمد الخصومة .

أما فى دعوى الأحوال الشخصية ، اذا لم يحضر المدعى عليه تسمع الدعوى ويحكم فى غيبته دون اعذار (المادة ٢٨٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) وخلاصة القول ، أن الاجراءات التمهيدية فى الدعوى المدنية العادية ، منذ قيد الدعوى حتى استيفاء الاجراءات التمهيدية فى الدعوى المدنية العادية ، منذ قيام الدعوى حتى استيفاء الاجراءات الشكلية المتعلقة بالاعلان واعادة الاعلان تستغرق مدة لا تقل عن أربعة أشهر تدخل الخصومة المدنية بعدها فى مرحلة سير الخصومة فى شكل جلسات تعقد فى المحكمة ، تسمى " جلسات المرافعة " يحضر اليها الخصم أو وكلائهم .

٣ - سير الخصومة :

تسير اجراءات الخصومة من خلال جلسات المحاكمة . والجلسة هى مجلس القضاة الذى تلتقى فيه هيئة المحكمة بالخصم أو وكلائهم بقاعة المحكمة وتعقد الجلسة فى علانية فيسمح للجسم بالحضر مالم يقرر القانون نظر الدعوى فى غرفة المشورة أو تقرر المحكمة نظرها فى جلسة سرية محافظة على النظام العام أو مراعاة الآداب العامة أو حرمة الاسرة ويقدم الخصوم أوجه الدفاع والدفع فى الدعوى شفاهة أو بمذكرات مرفق بها المستندات المؤيدة لوجهات النظر ، ويحرر كاتب الجلسة محضرا بكل ما يدور فيها خاصة اثبات حضر الخصم أو وكلائهم وما تأمر المحكمة أو يطلب الخصم تدوينه بعد قلم الكتاب لكل جلسة جدا ولا بالقضايا التى تنظر فيها ، وينادى على كل قضية وفقا للترتيب الوارد فيه مالم يأمر رئيس الجلسة بغير ذلك .

وتتراخ عدد القضايا المنظورة فى الجلسة عادة بين ستمين الى ثمانين قضية . لهذا فان اجراءات نظر القضية فى الجلسة يقتصر على اثبات حضر الخصم وتقديم مذكرات بالدفاع وحفاظ المستندات مع مراعاة وجيزة حتى يتسع وقت المحكمة لنظر هذا العدد من القضايا ، رغم عدم وجود احصائية بمتوسط عدد القضايا المنظورة فى كل جلسة ونسبة الزيادة ، فان الملاحظ هو اطراد زيادة عدد القضايا المنظورة فى كل جلسة مع مضي الوقت . وهى نتيجة طبيعية على نحو ما سنبين - لزيادة عدد القضايا الجديدة من سنة الى أخرى مع عدم زيادة

عدد القضاة بالقدر الذى يسمح بتشكيل دوائر جديدة لنظر تلك القضايا ، وبدأ سير الخصومة بالاجراءات الآتية :

- أ - اثبات الحضر .
- ب - تقديم أوجه الدفاع والدفع .
- ج - وقد يحتاج الأمر فى بعض الدعاوى الى اجراء تحقيق فى الدعوى أو ندب خبير .
- د - وقد يعوق سير الدعوى عارض من العوارض كوقف الخصومة أو انقطاعها أو تركها .
- هـ - بعد ذلك ، تقرر المحكمة افعال باب المرافعة تمهيدا لاصدار الحكم . وتتناول فيما يلى ، تلك الاجراءات بشئ من البيان :

أ - اثبات الحضر : تبدأ الاجراءات فى الجلسة بالمناداة على الخصوم . وقد أجازت المادة ٢٢ مرافعات أن يحضر الخصوم بأنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه . والتالى فيجوز دائما أن يحضر الخصم عن طريق وكيل بالخصومة يمثله فى الحضر والدفاع على أنه يشترط أن يكون محاميا مقبولا أمام المحكمة المسبوبة اليها الدعوى أو زوجها أو قريبا أو صهرا للدرجة الثالثة فى الحالات التى يجوز فيها توكيل أحد هؤلاء بالخصومة .

والاصل أن يتم اثبات الوكالة فى الجلسة الأولى ، ولكن القانون تجسيرا لاجراءات التقاضى يجيز اثباتها فى جلسة لاحقة تحددها المحكمة على أن يتم ذلك فى جلسة المرافعة على الأكثر (المادة ٢٣ مرافعات) .

يحضر الموكل بمقتضى توكيل خاص يودع ملف الدعوى أ (عام تطلع عليه المحكمة وتثبت رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة) المادة ٨٩ من قانون المحاماة (كما يجوز اثبات التوكيل بحضور الخصم نفسه واثبات الوكالة بحضور الجلسة .

ويجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله (المادة ٢٣ مرافعات) فان وكل عن أكثر من مدعى عليه وأثبت حضوره عن أحدهم فقط ، فلا يعد من أغفل اسمه حاضرا .

ولاحظ أنه اذا تخلف المدعى عليه عن الحضر بنفسه أو بواسطة وكيل عنه بعد اعلانه لشخصه أو بعد إعادة اعلانه فان المحكمة تستمر فى نظر الدعوى فيكون الحكم حضريا مسوا .

أكان فى صالحه أو فى غير صالحه . على أنه لا يجوز فى هذه الحالة لأحد الخصوم أن يقدم

طلبات جديدة أو يعدل في طلباته شفاهة في الجلسة التي تغيب فيها خصمه (المادة ٢/٨٣ مرافعات) بل يجب عليه أن يطلب التأجيل لإعلان خصمه بها . كما لا يبرسد ميعاد الطعن في الحكم إلا من وقت الاعلان به متى كان الخصم المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه (المادة ٢١٣ مرافعات) . أما اذا غاب المدعى ولم يحضر المدعى عليه أو انسحب لشطب الدعوى ، ولم تكن الدعوى صالحة للفصل في موضوعها فان المحكمة تفضي به من تلقاء نفسها بشطب الدعوى (المادة ٨٢ مرافعات) .

ب - تقديم أوجه الدفاع والدفع :

تنص المادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة في أول جلسة ولكن ذلك لا يحدث عادة ، فغالبا ما تخصص الجلسات الأولى لاستيفاء اعلان الخصم ، بل وبعد ذلك كثيرا ما يطلب المدعى عليه أو حتى المدعى التأجيل لجلسة مقبلة لإعداد دفاعه أو مستنداته وتجهيز المحكمة في الغالب الأهم وتحديد جلسة مقبلة .

والأصل أن تتم المرافعة شفويا في الجلسة فيثبت الدفاع والدفع في محضر للجلسة الا انه نظرا لكثرة عدد القضايا المنظورة في الجلسة فان الخصوم يقدمون دفاعهم في مذكرات يتبادلونها اذا يقضى مبدأ المواجهة اطلاع الخصم على كل مذكرة يقدمها الخصم الآخر بتسليمه صورة منها أو ايداعها ملف الدعوى مع تمكنه من الاطلاق عليها . وترتب على الاخلال بمبدأ المواجهة بطلان الحكم . ويمكن للخصم تقديم المذكرات وتبادلها طالما ظل باب المرافعة مفتوحا . ولاحظ ان باب المرافعة يظل مفتوحا رغم حجز الدعوى للحكم طالما حددت المحكمة أجلا يجوز فيه للخصم تبادل المذكرات وذلك حتى نهاية هذا الأجل . ورغم أن المادة ٦٥ مرافعات توجب على المدعى أن يرفق بصحيفة الدعوى عند ايداعها جميع المستندات المؤيدة لدعواه كما توجب على المدعى عليه أن يودع مستنداته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل ، الا أن هذه القاعدة تنظيمية ، ويغلب أن يقدم الخصم مستنداتهم اثناء سير الخصومة .

ولهذه فائدة لم يسلم المدعى عليه بطلبات المدعى فانه يدفع الدعوى بأوجه دفاعه ودفعه
وتقسم الفقه والقضاء ذلك الى ثلاثة أنواع :

— الدفاع والدفع الموضوعية

— الدفع الشكلية

— الدفع بعدم القبول .

— الدفاع والدفع الموضوعية :

وهي التي توجه الى الحق موضوع الدعوى بهدف الحكم برفضها كلياً أو جزئياً ، ومجرد انكار الوقائع المدعاة أو في أثرها القانون دفاعاً موضوعياً .

أما الدفع الموضوعي فيتحقق بتمسك المدعى عليه بواقعة جديدة منهيبة للحق ، كالدفع ببطلان العقد والدفع بالسورية والدفع بعدم التنفيذ والدفع بانتقضاء الحق أو بالوفاء به أو بالمقاصة .

— الدفع الشكلية :

وهي التي توجه الى اجراءات الخصومة بغرض الحصول على حكم ينهيها أو يؤخر الفصل فيها دون الفصل في موضوعها . كالدفع بعدم الاختصاص والدفع بالا حالة والدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن وكافة الدفع المتعلقة بالاجراءات كالدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى .

ونظراً لأن مثل تلك الدفع الشكلية يكون من شأنها تعطيل الفصل في الدعوى لذلك نص المشرع في المادة ١٠٨ مرافعات على أنه يجب ابداء جميع الدفع الشكلية معاً وجميع الوجوه التي بنيت عليها مرة واحدة وقبل الكلام في الموضوع أو الدفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها وذلك ما لم يكن الدفع متعلقاً بالنظام العام ، كالدفع بعدم الاختصاص الوظيفي أو النهي فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . أو اذا نشأ سبب الدفع الشكلي بعد الكلام في الموضوع كما لو نشأ سبب اعتبار الدعوى كأن لم تكن أو سقوط الخصومة بعد الكلام في الموضوع

ولهيه ، فان المدعى عليه اذا أبدى مثل تلك الدفع فان ذلك يكون بعد اثبات الحضور وقبل الكلام في الموضوع . وعندئذ يكون على المحكمة أن تفصل في الدفع الشكلية المقدمة اليها قبل النظر في موضوع الدعوى ، لحل ذلك يخنيها عن الخوض في الموضوع ، كما يجوز للمحكمة أن تأمر بضم الدفع الشكلية للموضوع لتقضى فيهما بحكم واحد .

ملاحظ أن الحكم بقبول الدفع الشكلي أن انهي الخصومة فانه لا يحول دون رفع دعوى جديدة للمطالبة بذات الحق باجراءات جديدة كما أنه اذا طعن في هذا الحكم وألغته المحكمة الاستئنافية فانها لا تتعرض لموضوع الدعوى وانما يتعين عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للفصل فبمسمى موضوعها حتى لا يفوت درجة من درجات التقاضي على الخصم .

ومن ثم فان مثل تلك الدفع الشكلية يترتب عليها تعطيل نظر موضوع الدعوى . ذلك أنه اذا رأت محكمة أول درجة اصدار حكم في الدفع الشكلي فانها تحجز الدعوى للنطق بالحكم قسري جلسة مقبلة ، غالبا ما تكون خلال شهر ، فان رفضت الدفع حددت جلسة مقبلة لنظر موضوع الدعوى يعلن بها الخصم ، وذلك تستأنف الدعوى سيرها لنظر الموضوع بعد حوال ثلاثة شهر أما اذا قبلت الدفع :

فاما أن تنتهي به اجراءات الخصومة ، كبطالان الاجراءات ، يكون للدعي ان يعود السعي الدعوى باجراءات من جديد ، أو ان يطعن في الحكم بالاستئناف فلا يعرض على المحكمة الاستئنافية سوى الفصل في شكل الخصومة . ، ويستغرق نظرا الاستئناف وقتا غير قصير تمر به السنة القضائية ، ثم تعود بعد الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر الموضوع ان رأت محكمة الاستئناف الغاء الحكم الصادر منها في شكل الخصومة .

واما ان تقضي المحكمة بعدم اختصاصها ، فعندئذ يجب أن تأمر باحالة الدعوى بحالتها السعي المحكمة المختصة . وتلتزم المحكمة المحال اليها بنظرها (المادة ١١٠ مرافعات) . ونظسرا لتعذر معرفة مواعيد الجلسات في المحكمة المحال اليها ، فان تنفيذ حكم الاحالة واعلان الخصم بالجلسة التي تحدد لنظر الدعوى يستغرق عدة شهر .

على أنه ان كان من شأن الدفع الشكلية ارجاء الفصل في موضوع الدعوى الا أن تقريرها ضرورة لاغنى عنها لضمان صحة اجراءات الخصومة واختصاص المحكمة .

الدفع بعدم القبول : ويقوم على التمسك بعدم توافر شرط من شروط الدعوى كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون أو في غير الأحوال التي حددها القانون .

يجوز ابداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى . والحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لا يترتب حجية الأمر المقضي ، فلا يحول دون العودة باجراءات جديدة السعي ذات الدعوى ، كما لا يستنفذ سلطة محكمة أول درجة بالنسبة لموضوع الدعوى فاذا ألغته المحكمة الاستئنافية فانها تعيد القضية مرة أخرى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى .

١٠ - تحقيق الدعوى أو نديب خير

كثيرا ما يطلب اثبات الادعاء أو دفاع الخصم اتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق في الدعوى وقد نظم قانون الاثبات تلك الاجراءات وحجية الأدلة التي تسفر عنها تلك الاجراءات كالقبال المحكمة للمعاينة ، أو إحالة الدعوى للتحقيق ليقدم كل خصم شهوده ، أو الاستعانة بخبير أو اجتواب الخصم ،

وتأتي تلك المرحلة بعد استيفاء الاجراءات الشكلية وابداء أوجه الدفاع أو الدفع الموضوعية يجب على المحكمة عند اتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات أن تصدر حكما ، ولهذا جرى العمل ان تقرر المحكمة حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة مقبلة ، غالبا ما تكون بعد أسبوعين أو شهر على الأكثر حيث تصدر حكمها بذلك دون أسباب ، مالم يتضمن قضاء قطعي في جزء من النزاع أو في دفع من الدفع .

ويجب القانون اعلان منطوق هذه الاحكام الى من لم يحضر من الخصوم النطق بها . كما يجب اعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ بدء اتخاذ الاجراء ويتم الاعلان بواسطة المحضرين قبل التاريخ المحدد بيومين بناء على طلب قلم الكتاب (المادة ٥/٢ و ٦ من قانون الاثبات) .

ملاحظ ان كل الاحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى هي احكام تمهيدية صادرة باجراء من اجراءات الاثبات . وأغلب تلك الأحكام اما بنديب خير أو بإحالة الدعوى الى التحقيق ، والجدول التالي يبين عدد القضايا المعروضة على المحاكم الجزئية خلال المدة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٩ والأحكام التمهيدية التي صدرت خلال تلك المدة .

جستدول رقم (٨٧)

القضايا المعروضة على المحاكم الجزئية والأحكام التمهيدية التي
صدرت (١٩٧٤ / ١٩٧٩)

السنة	القضايا المنظورة	الأحكام قبل الفصل في الموضوع
١٩٧٤	٢٤٢٧٥٠	٢٥٠٥١
١٩٧٥	٢٤٠٢٧٣	٢٧٠٦١
١٩٧٦	٢٤٩٦٢١	٢٧٥٧٥
١٩٧٧	٢٥٥٤٤٥	٣١٨٥٨
١٩٧٨	٢٤٢٨٧٨	٣١٠٧٣
١٩٧٩	٢٣٦٥٤٨	٣١٢٤٣
الجملة	١٤٦٧٥١٥	١٧٣٨٦١

ومن ذلك يتضح أن نسبة الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع خلال المدة المشار إليها ، إلى
عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية هي ١١,٨٤ % .

بينما يبين الجدول التالي عدد القضايا المعروضة على المحاكم الابتدائية خلال المدة من سنة ١٩٧٥
إلى سنة ١٩٧٩ والأحكام التمهيدية الصادرة فيها :

جسـدول رقم (٨٨)

عدد القضايا المعروضة على المحاكم الابتدائية في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

النسبة	القضايا المنظـومة	الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
١٩٧٥	١٨٨٤٥٠	٢١٠٤٥
١٩٧٦	٢٢١٧٨٢	٢١٧٥٢
١٩٧٧	٢٥٨٥٦٧	٢٥٢٠١
١٩٧٨	٢٨٠٢٥٣	٢٩٢٢٣
١٩٧٩	٣١٣٠٣٣	٢٩٣٢٤
الجملة	١٢٦٢٠٨٥	١٢٦٥٤٥

ومذ لك يتضح أن نسبة الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع خلال تلك المدة الى عدد القضايا المنظومة امام المحاكم الابتدائية هي ١٠,٢ ٪

على أنه اذا كانت نسبة الأحكام التمهيدية الصادرة باجراءات التحقيق لا تتجاوز ١٠ أو ١١ ٪ بصفة عامة . فان تلك النسبة تزيد كثيرا في بعض أنواع القضايا عن البعض الآخر . كما أن أكثر اجراءات التحقيق شيوعا - كما ذكرنا - هو ندب خبير أو احوالة الدعوى الى التحقيق . ولذا نفرد لكل من الاجراءين بنسب مستقل .

- ندب خبيراً :-

قد يصادف المحكمة عند نظر بعض الدعاوى واقعة يتطلب تأكيدها أو نفيها معرفة فنية عملية أو نظرية لا تتوفر للمحكمة بحكم تكوينها وخبرتها القانونية . ومن ثم تلجأ المحكمة الى أهل الخبرة وهم من يتوافر فيهم الدراية والتخصص في المسائل الفنية التي يتعذر على المحكمة أن تشق طريقها فيها ، فتستعين بالخبير (حسابي أو زراعي أو هندسي أو طبي أو كيميائي أو في الخطوط) للحصول على المعلومات الفنية مما يفيد في الكشف عن الحقيقة .

■ أهم القضايا التي يندب فيها خبير :-

اذا كان ندب خبير في الدعوى جائزا في كافة القضايا متى وجدت المحكمة ضرورة ذلك سواء

كان ذلك من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصم فإن بعض أنواع الدعاوى تقتضى صبيحتها وجوب ندب خبير لا بداء رأى فنى فيها لا يعلمه إلا أهل الخبرة ، مثل كثير من قضايا الضرائب وتصفية الحساب وقسمة المال الشائع وإثبات الملكية وتحديد القيمة الإيجارية للمكان المؤجر وسر وإخلاء المستأجر لسوء استعمال العين المؤجرة ومنازعات تسوية الأجر واستحقاقات وفئسات العاملين فى القطاع العام والطعمون بالتزوير والطعن فى تقدير التعويض عن نزع الملكية ونسب قرارات لجان هدم المباني وتقدير قيمة الضرر فى تلفيات السيارات وإثبات الخطأ المهني :
الطبي أو الهندسى . . . الخ .

تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء : ينظم المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ أعمال الخبرة أمام جهات القضاء . ويقوم بها خبراء وزارة العدل وخبراء الجدول ومصلحة الطب الشرعى .

❖ قواعد ندب الخبير :

- تنظم المواد ١٣٥ وما بعدها من قانون الإثبات قواعد ندب الخبير وبمباشرة لمهمته .
- تصدر المحكمة الحكم بندب خبير هندسى أو حسابى أو زراعى أو طبى حسب نوع المأمورية سواء من الجدول أو من الخبراء الحكوميين .
- تحدد المحكمة فى حكمها مأمورية الخبير وما يؤذن له القيام به كسماع الشهود أو الانتقال للمعاينة أو الاطلاع على المستندات .
- ويحدد فى الحكم أيضا مبلغ من المال يسمى " أمانة الخبير " على ذمة أتعاب ومصاريف الخبير ، ويذكر الخصم الملزم بإيداعه وكيفية صرفه .
- ويذكر اليعاد الذى يجب على الخبير أن يودع التقرير فيه قلم كتاب المحكمة .
- وتحدد جلسات تؤول إليها القضية . الأولى قريبة (عادة ما تكون بعد شهر) فى حالة عدم قيام الخصم بإيداع الأمانة ، وفيها تنظر الدعوى دون أن يباشر الخبير تقريره . والثانية بعد أجل أطول (غالبا ما تكون ستة أشهر) يودع الخبير قبلها تقريره . ولكن كشيرا ما تؤول الدعوى بعد تلك الجلسة لا يداع التقرير إذا لا يكون الخبير - غالبا - قد أنهى خلال ذلك الأجل .

مباشرة المأمورية وتقديم التقرير :

تظل الدعوى توجل حتى يقدم الخبير تقريره . وقد يستغرق ذلك عدد من الشهر ، بل يصل الى سنة أو أكثر حتى يودع التقرير . وهو يشتغل على بيان الرأي الفني مع الإشارة الى الاسباب التي استند اليها بإيجاز ودقة (المادة ١٥٠ من قانون الاثبات) ، وخطر الخصم بإيداع التقرير ، ولكل منهم أن يبدى اعتراضاته على ما انتهى اليه التقرير أو استند عليه . فان رأت المحكمة جدية تلك الاعتراضات أو بهنت نقصا أو عجزا في عمله أعادت المأمورية للخبير لإبداء الرأي في تلك الاعتراضات بذات مبلغ الأمانة السابقة (المادة ١٥٤ اثبات) ولها أن تنسب غيره من الخبراء ، وذلك يستغرق نظر القضية مدة ماثلة لتقديم تقرير الخبير .

ملاحظ أنه ان كان للمحكمة أن تطرح تقرير الخبير وتقتضي بناء على الأدلة المقدمة فسي الدعوى متى وجدتها كافية لتكون عقيدتها أو أن تأخذ ببعضه وتطرح البعض الآخر ، فإن المشاهد فسي معظم الحالات أن تعتمد المحكمة تقرير الخبير .

أحوال الدعوى للتحقيق :

تصدر المحكمة حكمها بإجراء التحقيق إما بناء على طلب الخصم أو من تلقاء نفسها ، طالما جاز لها الاثبات بشهادة الشهود ، متى رأت المحكمة في ذلك فائدة للحقيقة (المادة ٧٠ من قانون الاثبات) .

وتلجأ المحكمة عادة لأجراءات التحقيق في اثبات صورية التصرفات وبيان حقيقتها وفي اثبات التدليل والغش ، وفي اثبات الضرر وتعذر الحياة الزوجية في قضايا التطليق ، وفي اثبات قيام العلاقة الإيجارية وفي اثبات ضياع المستند سند الحق أو غير ذلك من الوقائع المنتجة في الدعوى طالما جاز الاثبات بالبيئة وشهادة الشهود .

وتضمن الحكم بالتحقيق الوقائع المأهر باثباتها ، واليوم الذي يبدأ فيه التحقيق وتحديد الميعاد الذي يجب أن يتم فيه (المادة ٧١ من قانون الاثبات) وغلب أن تكون مدة ثلاثة شهر تقبل التجديد ، والقاضي المنتدب للتحقيق من بين أعضاء المحكمة أن كانت مكونة من عدة قضاة . ونذكر فيما يلي نموذجاً لحكم بالإحالة الى التحقيق :

" حكمت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى (أو المدعى عليه) بكافة طرق الاثبات القانونية أن وللمدعى عليه (أو المدعى) النفسى

بذات الطرق (وتندبت لأجراء التحقيق السيد - عضو الدائرة) وحددت لبدء التحقيق يوم / / على أن يتم خلال ٠٠٠ من ذلك التاريخ . وخصت للطرفين بإحضار شهودهما أو بتكليفهم بالحضر لليوم المحدد وأبقت الفصل في المصروفات وعلى قلم الكتاب إعلان الغائب من الخصم عند النطق بهذا الحكم بمنطوقه .

وسمع شهود الطرفين أمام المحكمة أو القاضي المنتدب للتحقيق في جلسة واحدة كلما أمكن ذلك ، وسمع كل شاهد منفردا حتى لا يتأثر بإجابات باقي الشهود ، وتوجه الأسئلة للسؤال الشاهد من القاضي . ويمكن له أن يأذن للخصم بتقديم أسئلة بعد انتهاء فترة استجوابه الشاهد (المادة ٨٨ من قانون الإثبات) . وجيب الشاهد على الأسئلة شفاهة بصوت عال ، فليس له أن يستعين بأوراق مكتوبة إلا إذا سمح له القاضي بذلك بسبب طبيعة الدعوى (المادة ٩٠ من قانون الإثبات) ، وثبت كل ذلك بمحضر جلسة التحقيق .

والأصل أن يتم التحقيق خلال الميعاد المحدد له ، وغالبا ما يكون لمدة ثلاثة شهور وللمحكمة أو القاضي المنتدب للتحقيق مد الميعاد مرة واحدة بناء على طلب أحد الخصوم .

بعد ذلك ، تحدد المحكمة أو القاضي المنتدب للتحقيق ميعادا يعلن به من لم يحضر من الخصوم وذلك لنظر المرافعة في الدعوى أمام المحكمة .

د - عوارض الخصومة :

القاعدة أن تتابع إجراءات الخصومة حتى صدور حكم في موضوعها . غير أنه قد يطرأ أثناء سيرها أسباب تؤدي إلى عدم السير فيها أو إلى انقضائها دون الحكم في موضوعها ، وهو ما يسمى بعوارض الخصومة .

معنيها - في هذا المقام - الإشارة إلى عوارض الخصومة التي تعطل أو تعوق سير الدعوى وهي :

شطب الدعوى :

إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه أو حضر وانسحب للشطب قررت المحكمة شطب الدعوى طالما كانت غير صالحة للحكم فيها ، ويمكن تجديد نظر الدعوى بإعلان الخصم من جديد وسداد الرسوم المستحقة وذلك خلال ستين يوما . فإذا انقضت تلك المدة ولم يطلب أحد الخصوم السير

فسيبها اعتبرت كأن لم تكن (المادة ٨٢ مرافعات) • فتزول الخصومة بكل ماتم فيها من اجراءات ابتداء من المطالبة القضائية • ولكن ذلك لا يحول دون رفع دعوى جديدة مبتدأة للمطالبة بذات الحق •

وقف الخصومة :

يقسم بوقف الخصومة عدم السير فيها • فرقم قيام الخصومة لا يجوز اتخاذ أى اجراء في الخصومة خلال فترة وقفها • وتوقف المواهب الاجرائية يكون ذلك بناء على اتفاق الأطراف أو حكم المحكمة أو حكم القانون • ومن ثم تعدد صور الوقف الى وقف اتفاقي • وقف قضائي • وقف بحكم القانون •

الوقف الاتفاقي :

تنص المادة ١٢٨ من قانون المرافعات على انه لا يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ويكون الياك لذلك - غالبا - رغبة الخصوم في اجراء مفاوضات للصلح • ولا يجوز الاتفاق على وقف الخصومة الا فسى حدود ستة اشهر غير انه يجوز بعد سير الخصومة ايقافها مرة أخرى •

الوقف القضائي :

يتم بناء على حكم المحكمة • أما كجزء للمدعي أو اذا تعلق الحكم في الموضوع على الفصل في مسألة أخرى •

اذ تجيز المادة ٩٩ من قانون المرافعات للمحكمة أن تحكم بوقف الدعوى مدة لا تجاوز ستة اشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه • من تخلف المدعى عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعات في الميعاد الذى حددته المحكمة • فاذا لم ينقد المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن •

كما تجيز المادة ١٢٩ للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت تعليق حكمها في الموضوع على الفصل في مسألة أخرى من اختصاص محكمة أخرى يتوقف عليها الحكم • كمسألة الملكية في دعوى القسمة أو مسألة النسب في دعوى النفقة •

الوقف بحكم القانون :

ينص القانون في بعض الحالات على وجوب وقف الدعوى بسبب تقديم طلب معين مثل كشف الدعوى الذي يترتب على تقديم طلب رد القاضى أو على تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية بتعيين المحكمة المختصة أو حتى تفصل في دستورية قانون ينطسح على الدعوى .

وتعجل الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف أو سببه بناء على طلب أحد الخصوم الذي غالباً ما يكون المدعى ، صاحب المصلحة في الدعوى ، وذلك بتحديد جلسة وتكليف الخصم بالحضور

انقطاع الخصومة :

تنص المادة ١٣٠ مرقعات على أن " ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين للحكم في موضوعها .

أسباب انقطاع سير الخصومة :

غير وفاة أحد الخصوم فقد ان أحد الخصوم أهلية الخصومة كالحجر أو اشهار الإفلاس وكسدا زوال الصفة الاجرائية لأحد الخصوم ، كزوال الولاية أو الوصاية عن القاصر ببلوغه سن الرشد .

وتستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها وارث المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهلية الخصومة ، أو من حل مقام من زالت عنه الصفة وياشر الخصومة والا فانه يتعين على الخصم الآخر تحديد جلسة لنظر الدعوى ويعلن من يقوم مقام الخصم الذي توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بصحيفة الدعوى كأن يعلن مثلاً ورثة الخصم الذي توفى أو عين قيسا على الخصم الذي فقد أهليته أو من اكتسب الصفة الاجرائية بدلا عنه كالوصى الجديد أو القاصر الذي بلغ سن الرشد . كما يجوز أن يقوم بالتعجيل من قام مقام الخصم الذي انقطعت بسببه الخصومة (المادة ١٣٣ مرقعات) .

فإذا لم تعجل الدعوى خلال مدة سنة سقطت الخصومة والا فانها تنقضى بعد ثلاث سنوات .

ترك الخصومة :

هو تنازل المدعى عن الخصومة ، ويتم اعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح

في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله المصريح له بذلك أو بإبداء التارك شفاهة في الجلسة وإثباته في المحضر • وشترط لقبول الخصومة قبول المدعى عليه إذا كان قد أبدى دفعا موضوعيا في الدعوى •

ولجأ المدعى عادة إلى ترك الخصومة إذا كان قد رفع دعواه بطريقة معينة أو إذا تبين له أثناء سيرها أنه لم يستعد لها الاستعداد الكافي • فيترك الدعوى حتى يستعد لها • فيرفعها من جديد •

تلك هي أهم عوارض الخصومة • أن أصابت أحداها الدعوى فلا مناص من فترة زمنية تبلغ عدة شهر على الأقل حتى تعود الخصومة للاستمرار في سيرها وبين الجدول التالي القضايا الصادر فيها قرار بالشطب أو حكم بوقف وانقطاع

جدول رقم (٨٩)

القضايا الصادر فيها قرار بالشطب أو حكم بوقف وانقطاع الخصومة من المحاكم الجزئية خلال المدة من ١٩٧٤ — ١٩٧٨

النسبة	جملة القضايا الجديدة	شطب موقف وانقطاع سير الخصومة	نسبتها إلى جملة القضايا الجديدة	المعمل مسن الموقوف ويحدد من الشطب في السنة التالية	نسبة المعمل إلى المحدد إلى المشطوب والموقوف وانقطاع سير الخصومة	الصلح والترك	نسبة النسب جملة القضايا المنظورة
١٩٧٤	١٤٤٩٩٧	٦٦٠٢٦	٤٥ %	١٠٧١٧	١٦,٢ %	١٤١٢٧	٥,٨ %
١٩٧٥	١٤١٦٤٩	٦٧٨٧١	٤١ %	١١٠١٠	١٦,٢ %	٩٤١٥	٦,٦ %
١٩٧٦	١٤٤٧٩٥	٦٥٢٥٠	٤٥ %	١٢٠٩٧	١٨,٨ %	١٦٦٩٩	٦,٧ %
١٩٧٧	١٤٣٤٢١	٦٧٧٧٩	٤٧,٢ %	١١٩٤٦	١٧,٦ %	١٦٥٤٧	٦,٦ %
١٩٧٨	١٣٦٢٠٣	٥٦٩٧١	٤١,٨ %	١٠٤٥٢	١٨,٣ %	١٨١٧٨	٧,٢ %

ومن ذلك يتضح الآتي :

★ أن نسبة كبيرة من القضايا تصل إلى نصف عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم الجزئية تصادف عارضا من عوارض الخصومة • سواء شطب الدعوى أو انقطاع سير الخصومة أو وقفها •

★ يلاحظ أن نسبة ما يعجل من الوقف أو من انقطاع سير الخصومة أو يجدد من الشطب خلال السنة

التالية يصل في متوسطه الى ١٨ % خلال المدة المبينة في الجدول . وذلك يتضح أن نسبة تصل في متوسطها الى ٨٢ % من القضايا التي صادفت عارضا من عوارض الخصومة قد انقضت أو سقطت بذلك العارض دون حكم في موضوع الخصومة ، ولعل ذلك يعود الى أن الخصم قد وجدوا سبيلا آخر لتصفية الخصومة بينهم ، أما ما يحدد أو يجعل فأنه يعاد نظره أمام المحكمة ، ولا شك أن تلك العوارض تؤدي الى تعطيل الفصل في موضوع النزاع .

تتراوح نسبة القضايا المحكوم فيها بالترك أو بالحق الصلح بمحضر الجلسة حوالي ٦ % مسن مجموع القضايا المنظورة . وفيها لا يصدر حكم في موضوع النزاع وإن كان اللجوء الى القضاء لا شك يساعد في تلك الأحوال على تصفية النزاع ، والانتهاء الى الصلح أو ترك الدعوى .

وباستطلاع الحال في المحاكم الابتدائية خلال ذات المدة يتأكد ما سبق أن ذكرنا من أن جزءا لا بأس به يصادف عارضا من عوارض الخصومة وأن نسبة طيبة منها لا يواصل السير قط بعد ذلك العارض وذلك نعو ما يبين من الجدول الآتي :

جدول رقم (١٠)

نسبة القضايا المحكوم فيها بالترك أو بالحق الصلح أو بالشطب في الفترة

من ١٩٧٥ - ١٩٧٨

السنة	جملة القضايا الجديدة	شطب ووقف وانقطاع سير الخصومة	نسبتها الى جملة القضايا الجديدة	المعمل من المقوف والمحدد الشطب في السنة التالية	نسبة المعمل والمحدد الى المقوف وانقطاع الخصومة	الصلح والترك	نسبة الصلح والترك الى جملة المشطوب من المنظور
١٩٧٥	٧٧٠٥	١٢٦٠٩	١٦,٢ %	٨٤٧٢	٦٧ %	٢٤٨٨٨	١٣ %
١٩٧٦	٩٣٦٤٩	٢٨٠٥٩	٣٠ %	١٠٣٨٤٢	٣٧ %	١٧٠٣٩	٨ %
١٩٧٧	١٠٩١٤٥	٣٥٩٦٤	٣٣ %	٩٩٥٧	٢٨ %	٢١٢٦٤	٨ %
١٩٧٨	١١٥١٥٣	٣١٧١٤	٢٧,٥ %	١٢١١٠	٣٨ %	٢٤٢٨٧	٨,٥ %

اقفال باب المرافعة :

ما أن يقدم الخصوم مستنداتهم ويدوا أوجه دفاعهم ودفعهم ، حتى تصبح الدعوى مهيسة للحكم فيها ، وندئذ تقرر المحكمة اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم ، فلا يجوز بعد ذلك تقديم دفع جديدة أو طلبات عارضة أو مستندات جديدة أو تقديم مستندات اللهم الا اذا ضرت المحكمة في قرارها أجلا معيناً جلسة النطق بالحكم بصرح فيه للخصوم بتقديم مستندات .

واذا قررت المحكمة اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فانها تخلو لنفسها لتقرير الأدلة ودراسة كافة مستندات الدعوة حتى تصدر حكمها في الجلسة ذاتها وهو أمر نادر أو في جلسة مستقبلية تحدد لها للنطق بالحكم مع ايداع مسودة اسبابه . ويحدث في بعض الاحيان ان تمد المحكمة بقرار النطق بالحكم لجلسة أخرى لاستمرار المداولة أو الاستمرار دراسة الاوراق والمستندات فاذا اقتضى الحال تأجيل اصدار الحكم مرة ثانية صرحت المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به وبان اسباب التأجيل في رول الجلسة في المحضر ، ولا يجوز لها تأجيل اصدار الحكم بعد ذلك الا مرة واحدة (المادة ١٧٢ مرافعات) كما يحدث في احيان أخرى ان تفتح المحكمة باب المرافعة من جديد في الجلسة المحددة للنطق بالحكم وذلك بقرار مسبب ، كما لورات المحكمة استيضاح بعض عناصر الدعوى أو قدم أحد الخصوم طلباً لبدء دفاع أو تقديم مستندات جديدة أو طرأ مانع لدى أحد اعضاء المحكمة بعد قفل باب المرافعة وقبل المداولة .

ومن ذلك يتضح له أن نسبة الفصل في القضايا تميل الى التناقص ان يبلغ المتوسط فيس الخمسينات والستينات حوالي ٧٤% ، بينما يبلغ المتوسط في السبعينات حوالي ٦١% وتفسير ذلك هو أن الزيادة في عدد القضايا المدنية والتجارية والمنظرة امام المحاكم لا يصاحبها زيادة مناسبة في عدد دوائر المحاكم الجزئية ، بينما يوضح الجدول التالي حركة سير القضايا المدنية والتجارية بجميع المحاكم الابتدائية في العشر سنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ مقارناً بالسنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ .

جدول رقم (١١)

حركة سير القضايا المدنية والتجارية لجميع المحاكم الابتدائية
فسي الفترة من ٥٥ - ١٩٦٥ مقارنة بالفترة من ٧٥ - ١٩٧٩

السنة	القضايا المنظورة	احكام قطعية	النسبة	السنة	القضايا المنظورة	احكام قطعية	النسبة
١٩٥٥	٥٣٤٨٩	٣٢٨٠٠	٦١٣	١٩٧٥	١٨٨٤٥٠	٦٨٧٨٩	٣٧,٢
١٩٥٦	٥٥٠٩٣	٢٩١٨٩	٥٢,٩	١٩٧٦	٢٢١٧٨٢	٨٢٧٠٢	٣٧,٤
١٩٥٧	٦١٦٤٢	٢٦٠٢٧	٤٢,٢	١٩٧٧	٢٥٨٥٦٧	١٠٣٤٢٤	٣٩,٩
١٩٥٨	٦٩٣٢١	٢٤٣٩٢	٣٥,٩	١٩٧٨	٢٨٠٢٥٣	١٠٧٥٦٥	٣٨,٣
١٩٥٩	٧٩١٤٨	٢٦٧٣٩	٣٣,٧	١٩٧٩	٣١٠٣٠٣٣	١١٧٤٢٥	٣٧,٥
١٩٦٠	٨٦٦٢٧	٣٢٣٩٢	٣٧,٣				
١٩٦١	٨٧٨٩٠	٣٣٤٨٧	٣٨,٩				
١٩٦٢	٩٣٣٥٩	٣٨٠١٤	٤٠,٧				
١٩٦٣	٩١٧٨٤	٣٦٥١٧	٣٩,٧				
١٩٦٤	٩٤٢١٢	٣٣٦٢٦	٣٥,٧				
١٩٦٥	١٠٢٠٠١	٣٥٣٤٩	٣٤,٦				

يتضح من الجدول السابق ذات النتيجة وهي ان نسبة القضايا المحكوم فيها يعيل الى التناقص ، مما يدل على أن زيادة دوائر المحاكم الابتدائية لا يتناسب مع زيادة عدد القضايا المنظورة امام تلك المحاكم .

ولكن بمقارنة حركة سير القضايا المدنية والتجارية امام جميع المحاكم الجزئية خلال السنوات المشار اليها حركة سير القضايا المدنية والتجارية في المحاكم الابتدائية يتضح ما يلي :

— أن المتوسط الفصل في القضايا المدنية والتجارية في المحاكم الجزئية خلال الست سنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ هو ٧٥ ٪ ، بينما متوسط الفصل في تلك القضايا في المحاكم الابتدائية عن ذات المدة هو ٤٣,٧ ٪ .

— أن متوسط الفصل في القضايا المدنية والتجارية في المحاكم الجزئية خلال الخمس سنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ هو ٧١ ٪ ، بينما متوسط الفصل في تلك القضايا امام المحاكم الابتدائية يبلغ ٣٧,٧ ٪ .

أن متوسط الفصل في القضايا المدنية والتجارية في المحاكم الجزئية خلال خمس سنوات من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٩ هو ٦١% بينما يبلغ متوسط الفصل في تلك القضايا امام المحاكم الابتدائية في ذات الفترة ٣٧,٩% .

ولهذه ، فانه الى جانب التناقض العام في نسبة الفصل في القضايا فان الواضح ان نسبة الفصل في القضايا المدنية والتجارية تقل دائما ، وقدر كبير ، في المحاكم الابتدائية عنها في المحاكم الجزئية . ولعل ذلك يعود الى صعوبة المنازعات وتشابكها وكثرة الدفع في القضايا المعروضة على المحاكم الابتدائية مما يتناسب مع قيمة تلك الدعاوى .

٤ - الطعن في الحكم :

بمجرد النطق بالحكم تخرج الدعوى من حوزة المحكمة ، ويتعلق به حق الخصم ، ولكن الخصومة قد لا تنتهي عند هذا القدر ، فقد يرى احد الخصوم اطعن في الحكم وعندئذ تعود الخصومة الى ديار ميكنيتها امام المحكمة التي تنظر الطعن .

وقد كان قانون المرافعات القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ يجيز المعارضة في كل حكم يصدر في غيبة المدعى عليه ، في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان الحكم الغيابي وترفع المعارضة بالتكليف بالحضور امام المحكمة التي اصدر الحكم (المواد ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٣٩) ثم صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وعدل المادة ٣٨٥ بحيث اصبحت القاعدة أنه لا يجوز المعارضة الا في الاحوال التي ينص عليها القانون " ومن ثم لم يعد جائزا المعارضة في الاحكام المدنية ، بينما ظلت المعارضة جائزة في الاحكام الغيابية الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية طبقا للمواد من ٢٩٠ الى ٣٠٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وقد جاء قانون المرافعات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، فلم يجز الطعن بالمعارضة في الاحكام المدنية ، واحتفظ بالاستئناف والنقض كطريقة من طرق الطعن في الاحكام ، فضلا عن التماس إعادة النظر في الاحكام الباتة .

ونبئين في بندين مستقلين وصفا موجزا للاستئناف والنقض :

أ - الطعن بالاستئناف :

الاستئناف لا يكون الا مرة واحدة . فلا يجوز - ولو باتفاق الاطراف - الاستئناف حكم صادر من محكمة ثانية درجة ، ولا يجوز - ولو باتفاق الاطراف - الالتجاء مباشرة الى محكمة الدرجة الثانية ،

فالمحكمة الاستئنافية لا تنظر الا قضية سبق نظرها من محكمة أول درجة .

وجميع الاحكام الصادرة من المحاكم الدرجة الاولى تقبل الطعن بالاستئناف مالم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة ٢١٩ / مرافعات) . وتنص المادة ٤٢ / ١ على ان الدعوى التي لا تتجاوز قيمتها خمسين جنيها يكون الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية انتهائيا لا يجوز الطعن فيسـ بالاستئناف . كما تنص المادة ٤٢ على ان الدعوى التي تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها يكسسون الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية انتهائيا لا يقبل الاستئناف . و عليه فان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية يكون قابلا للاستئناف فاذا تجاوزت قيمة الدعوى خمسين جنيها . ويكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية قابلا للاستئناف اذا تجاوزت قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها . ذلك فضلا عن :

- الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي أصدرتها .
- والاحكام الباطلة سواء وقع البطلان في الحكم أو في الاجراءات التي اثرت في الحكم (كما لو صدر من محكمة غير مشكلة تشكيلا صحيحا أو اشترك في اصداره قاض لم يسمع المرافعة أو صدر في غير جلسة علنية . . الخ)
- الاحكام الصادرة على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الامر المقضى (كأن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية يبطلان عقد ايجار قيمته خمسمائة جنيه مثلا ، ثم يصدر حكم من المحكمة الجزئية بالزام المستأجر بدفع الاجرة عن ذات العين وقدرها عشرون جنيها)
- والاحكام الصادرة في طلب الرد . فهذه الاحكام يجوز استئنافها بصرف النظر عن قيمة الدعوى .

أما في مجال الاحوال الشخصية فيجوز للخصم أن يستأنفوا الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الكلية بصفة ابتدائية (المادة ٣٠٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) وتنص المادة ٦ على أن تختص المحاكم الجزئية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

حق الحضانة — انتقال الحضانة بالصغير الى بلد آخر — نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها اذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على مائة قرش في الشهر أو حكم بأكثر من ذلك — الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير اذا كان مجموع الزائد والاصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر — ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات ، النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى اذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به على ألف قرش ، النفقات بين الأقارب — المهر والجهاز اذا زاد المستحق للطالب على ألف قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش — دعوى الارث بجميع أسبابها في التركات التي لا تزيد قيمتها على ٢٠ ألف قرش — الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

وتنص المادة ٨ على أن تختص المحاكم الابتدائية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية . وبالتالي فان معظم أحكام الجزئية في مسائل الاحوال الشخصية

(الولاية على النفس) يجوز استئنافها وذلك نظرا لمساواة النصاب الانتخابي لتلك المحاكم ، كما أن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية يجوز استئنافها وميعاد الاستئناف في المنازعات المدنية والتجارية أربعون يوما من تاريخ صدور الحكم (المادة ٢٢٧ / ١ مرافعات) وخمسة عشر يوما في المواد المستعجلة ، وستون يوما بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه ، ويضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد مسافة ، بينما ميعاد استئناف أحكام الأحوال الشخصية (ولاية على النفس) خمسة عشر يوما بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية وثلاثون يوما بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية وتصل المادة ٣٠٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " يبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصم وكذلك الحكم المبنى على الإقرار من يوم صدورها (يبتدىء ميعاد استئناف الأحكام المعتبرة كذلك من يوم إعلانها ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة ، ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها ، ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم إعلانها ، أن لم تكن صادرة في مواجهة الخصم .

١ - إجراءات الاستئناف :

ويرفع الاستئناف في الأحكام المدنية والتجارية بإيداع صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة الاستئنافية وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، بعد سداد الرسم المستحق ، وتفيد في سجل المحكمة .

ويلزم إعلان صحيفة الاستئناف للمستأنف عليه ، على يد محضر ، لشخصه أو في موطنه الأصلي ، إلا في الحالات التي يجوز فيها إعلان الطعن في الموطن المختار (المادة ٢١٤ مرافعات) .

ويلزم أن يتم الإعلان خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صحيفة الاستئناف ولا جواز اعتبار الاستئناف كأن لم يكن (المادة ٢٠ مرافعات) .

بينما يرفع الاستئناف في أحكام الأحوال الشخصية (ولاية على النفس) - بصحيفة تعلن إلى المستأنف عليه ، تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف عليه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيسهما الحضر (المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم) وتقدم صحيفة الاستئناف للقيد في قلم كتاب المحكمة خلال ستة أيام أن كانت القضية كلية أو ثلاثية أيام أن كانت القضية جزئية ، وأن كان الاستئناف ملغى وسقط الحق فيه (المادة ٣١٤) .

وتسرى على الاستئناف بصفة عامة القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى ، سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو بالأحكام . كما تخضع الخصومة أمام المحكمة الاستئنافية لقواعد عوارض الخصومة أمام محكمة أول درجة من شطب وقف وانقطاع وسقوط وانقضاء بمضي المدة والترك وذلك مع مراعاة مايلي :

• متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائيا في جميع الاحوال (المادة ١٣٨ مرافعات) .

• انه لا حاجة لقبول المستأنف عليه للترك في حالة تزول المستأنف عن حقه وحالة انقضاء ميعاد الاستئناف وقت الترك .

• انه اذا لم يحضر المستأنف في دعاوى الأحوال الشخصية (ولاية على النفس) ففسى الميعاد المحدد لنظر الاستئناف في صحيفة الاستئناف . اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ الا اذا كان ميعاد الاستئناف باقيا (المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) .

• صعيد الاستئناف طرح النزاع على المحكمة الاستئنافية من جديد ، وذلك في حدود الدلائل التي رفع عنها الاستئناف .

• ملاحظ انه بالنسبة لقضايا الأحوال الشخصية (ولاية على النفس) يجوز أن يصدر الحكم غيابيا حين يعلن المستأنف عليه ولا يحضر في جلسات المرافعة ، ومن ثم تجوز المعارضة فسي تلك الاحكام خلال العشرة أيام التالية لاعلان تلك الأحكام ، وترفع المعارضة المذكورة بتشكليف الخصم بالحضر أمام المحكمة بالكيفية والاضاع المقررة لرفع الدعوى (المادتين ٣٢٥ و ٣٣٦ من اللائحة) .

• تلك نظرة موجزة على أحكام الاستئناف ، ومعنى ذلك أن بعض القضايا يستقر فيها الحق بصدر الحكم من محكمة أول درجة ، وهي الأحكام التي تصدر من تلك المحاكم بصفة انتهائية ولا يطعن فيها بالنقض ، أو الأحكام الصادرة من محاكم أول درجة دون أن يطعن فيها بالاستئناف في الميعاد رغم جواز ذلك . ولا يتسنى بيان متوسط ما يستغرقه نظر الدعوى أمام المحاكم الاستئنافية . وان كان يمكن معرفة نسبة القضايا التي تستأنف من مجموع ما فصلت فيه المحاكم ، وزيادة أو نقصان تلك النسبة خلال مدة البحث . ويبين الجدولان الاتيان حركة استئناف القضايا الجزئية خلال المدة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ومن ١٩٧٥ الى ١٩٧٩

جدول رقم (١٢)

حركة استئناف القضايا الجزئية خلال المدة من ١٩٦٥ / ١٩٦٩

السنة	الأحكام القطعية الصادرة من المحاكم الجزئية	الاستئنافات الجديدة	نسبة الاستئنافات الى الأحكام القطعية
١٩٦٥	١٠٧٥١٧	١١٩٠٨	% ١١
١٩٦٦	—	—	—
١٩٦٧	١١١٥٠٣	١٣٦٢٤	% ١٢
١٩٦٨	١٠١٠٢١	١٢٩٦٧	% ١٢
١٩٦٩	١٠١١٨٦	١٢٨١٩	% ١٢
١٩٧٥	٦٩١٧١	١٤٤٦٠	% ٢٠
١٩٧٦	٦٧٧٤٥	١٢٨٩٨	% ١٩
١٩٧٧	٧٦٣٩٠	١٢٨٠٦	% ١٦
١٩٧٨	٦٧٧٤٥	١٣٨٣٧	% ٢٠
١٩٧٩	٧٢٠٤١	١٤٦٥٧	% ٢٠

ولاحظ على ما سلف زيادة نسبة القضايا الجزئية المستأنفة خلال السبعينيات عن نسبتها فسي الستينيات ، مما يدل على ازدياد رغبة المتقاضيين في استئناف طرق الطعن قبل التسليم بالحقوق وهو مظهر من مظاهر اشتداد الخصومات المدنية في تلك الفترة الأخيرة ، ونتابع فيما يلي حركة القضايا الابتدائية المستأنفة خلال نفس الفترتين الزمنيتين :

جسـدول رقم (٩٣)

حركة قضايا الابتدائية المستأنفة في الفترة من ١٩٦٥ — ١٩٦٩

السنة	الأحكام القطعية الصادرة من المحاكم الابتدائية	الاستئنافات الجديدة	النسبة
١٩٦٥	١٧١٢٤	٦٢٨١	% ٣٦,٦
١٩٦٦	٢٤٧١٢	٧٨٠٥	% ٣١,٥
١٩٦٧	٣٠٠٦٩	٨٠٨٤	% ٢٦,٩
١٩٦٨	٢٤٩٠٧	٧٩٢٤	% ٣١,٨
١٩٦٩	٢٥٦٧٦	٨٤١٨	% ٣٢,٨
١٩٧٥	٣١٢٩٢	١٥٣٨٨	% ٤٩,٢
١٩٧٦	٣٧٦٠٤	١٤١٧٨	% ٣٧,٢
١٩٧٧	٤٦١٩٦	١٩٩٤١	% ٤٣,٢
١٩٧٨	٥١٥٦٤	٢٠٠٧٧	% ٣٩,٢
١٩٧٩	٥٥٧٦٠	٢١٠٠٩	% ٣٧,٨

وبين مما سلف مايلي :

— ان نسبة زيادة القضايا الابتدائية المستأنفة تزيد كثيرا في فترة السبعينيات عنها في فترة الستينيات وهو ما يتفق مع ما سبق أن ذكرنا بشأن زيادة القضايا الجزئية المستأنفة في فترة السبعينيات عن تلك النسبة في الستينيات وهو ما يؤكد حدوث تطور اجتماعي في النصف الثاني من السبعينيات أدى الى تشيـث الخصم باستمرار النزاع أمام القضاء ، وعدم التسليم بما قضيت به محكمة أول درجة حتى أن نسبة القضايا الكلية المستأنفة وصلت في سنة ١٩٧٥ الى ٤٩,٢ % من مجموع القضايا الصادر فيها أحكام قطعية ، فإذا كان — بلا شك — جزء من تلك الأحكام مما لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف لعدم بلوغ النصاب الاستئنافي ، فإنه يتعد وواضح أن نسبة كبيرة من القضايا الصادر فيها أحكام قطعية يجرى استئنافها .

— ان بمقارنة نسبة القضايا الجزئية المستأنفة بنسبة القضايا الكلية المستأنفة يتضح أن الأخيرة تنفق بكثير الأولى ، وهو أمر طبيعي ، نظرا لزيادة قيمة القضايا الابتدائية عن القضايا الجزئية ، مما يرى معه خاسر الدعوى من الخصم قيمة الدعوى تستاهل مواصلة النزاع .

ذلك بالنسبة لضرورة استئناف القضايا المدنية والتجارية . بقي أن نبين واقع الحال بالنسبة لقضايا الأحوال الشخصية (ولاية على النفس) لتوضح فيما يلي ما هي نسبة قضايا الأحوال الشخصية التي يستقر فيها الحق عند حكم محكمة أول درجة سواء بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية .

جدول رقم (١٤)

قضايا الأحوال الشخصية الصادر فيها أحكام من المحاكم الجزئية
خلال المدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٩ والمستأنف منها

السنة	القضايا الصادر فيها أحكام قطعية		المستأنف		النسبة	
	مسلمون	مسيحيون	مسلمون	مسيحيون	مسلمون	مسيحيون
١٩٦٧	١٠١٦٥١	٢٢٦٣	٧٢٨٥	٩١٠	٧%	٤٠%
١٩٦٨	٩٣٣١٢	٢٣٧٦	٦٩٦١	٩٧٩	٧,٥%	٤١,٢%
١٩٦٩	٩٢٩٧٥	٢٤٥٠	٦٣٥٩	٩٣١	٦,٨%	٣٨%
١٩٧٧	٩٨٢٨١	٢٢٦٠	٨٩٩٩	٤٣٤	٩,١%	١٩,٢%
١٩٧٨	٩١١٠٧	١٩٠٩	٨٧١٤	٤٨٠	٩,٥%	٢٥,١%
١٩٧٩	٩١٢٨٣	٢١٩١	٩٠١٤	٥٧٧	٩,٨%	٢٦,٣%

مقتض من الجدول السابق مايلي :

٣ - أن أكثر من ١٠ % من قضايا الأحوال الشخصية (الولاية على النفس) المنظورة أمام المحاكم الجزئية يستقر فيها الحق عند حكم أول درجة بالنسبة للمسلمين لأنه - أيا كان الأمر - فأن المنازعات التي تنظرها تلك المحاكم هي المنازعات العائلية التي تشر داخل استمرار علاقة الزواج ، كالنفقة والطاعة .

٤ - أن نسبة استئناف تلك القضايا يزيد عند المسيحيين عن المسلمين .

٥ - أن زيادة طفيفة طرأت على نسبة استئناف قضايا الأحوال الشخصية لدى المسلمين في أواخر السبعينيات عنها في أواخر الستينيات عنها في أواخر الستينيات . بينما على العكس من ذلك قلت نسبة الاستئنافات في قضايا المسيحيين في السبعينيات عن الستينيات وأن ظلت دائما أكثر من نسبة الاستئناف في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين .

أما المنازعات التي تدخل في اختصاص المحاكم الابتدائية كالطلاق والخلو والمباراة فإن الجدول التالي يبين قضايا الأحوال الشخصية الصادر فيها أحكام من المحاكم الابتدائية ، خلال المدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٩ والمستأنف منها :

جدول رقم (٥)
قضايا الأحوال الشخصية الصادر فيها أحكام من المحاكم الابتدائية
١٩٦٧ - ١٩٧٩

السنة	القضايا الصادر فيها أحكام		المستأنف		النسبة	
	مسلمون	مسيحيون	مسلمون	مسيحيون	مسلمون	مسيحيون
١٩٦٧	٣٦٩٥	٥٩٢	٢١١	١١٦	٥٧٪	١٩٪
١٩٦٨	٣٠٢١	٤٧٢	٢٠٩	١١٤	٦٩٪	٢٤٪
١٩٦٩	٣٤٩٣	٧٥٥	٣٤٧	١٢٨	٧٪	١٦٪
١٩٧٧	٦٠٤٦	٦٢٣	٣٩٢	٦١	٦٩٪	٩٪
١٩٧٨	٦٥٣٣	٥٩٩	٤٠٢	٤٧	٦٩٪	٧٪
١٩٧٩	٦٨٨١	٦٤٧	٣٩٧	٤٩	٥٧٪	٧٪

ويتضح مما سلف أن نسبة كبيرة من قضايا الأحوال الشخصية تصل في قضايا المسلمين إلى حوالي ٩٤ ٪ يستقر فيها الحق لدى حكم محكمة أول درجة فلا يستأنف عنها إلا نسبة ضئيلة أما لدى المسيحيين فإن نسبة القضايا التي لم تستأنف في أواخر الستينيات تبلغ حوالي ٨٠ ٪ وقد زادت تلك النسبة التي استقرت فيها الحقوق لدى محكمة أول درجة إذ بلغت في أواخر السبعينيات نحو ٩٢ ٪ من مجموع القضايا المحكوم فيها .

ب - الطعن بالنقض :

إذا كان الواضح مما سلف أن نسبة تزيد عن النصف وصل في قضايا الأحوال الشخصية الغالبية يستقر فيها الحق بحكم محكمة أول درجة فإن غالبية البقية الباقية من القضايا يستقر فيها الحق بحكم المحكمة الاستئنافية ، فلا ينفذ إلى محكمة النقض إلا القليل منها مع ذلك فإن دور المحكمة النقض في استقرار العدالة في المجتمع بالغ الأهمية ، فهي تحافظ على وحدة تفسير القانون في كافة أنحاء الدولة ، إذ تنشر أحكامها في مجموعات أحكام النقض وتوزع على القضاة ليكون في متناول أيديهم الاطلاع على التفسير الصحيح للقانون ، فيفندون في أحكامهم بالمبادئ التي استقر عليها محكمة النقض .

جدول رقم (١٦)

أعمال محكمة النقض خلال الخمس سنوات الأخيرة من السبعينيات

السنة	التأخر	السوارد خلال السنة	جملة المنظور	ما حكم فيه	الباقى فى نهاية العام	نسبة الفصل من جملة القضايا المنظورة
١٩٧٥	٤٩٠٣	١١٥٩	٦٠٦٢	١٠١١	٥٠٥١	١٦,٧ %
١٩٧٦	٥٠٥١	١٣١٨	٦٣٦٩	١٠٣٨	٥٣٣١	١٦,٣ %
١٩٧٧	٥٣٣١	١٦٤٨	٦٩٧٩	١٢٨٠	٥٦٩٩	١٨,٣ %
١٩٧٨	٥٦٩٩	١٨١٣	٧٥١٢	١٢٣٨	٦٢٧٤	١٦,٥ %
١٩٧٩	٦٢٧٤	٢٠٤٧	٨٣٢١	١٤٢٨	٦٨٩٣	١٧,٢ %

ومن ذلك يتضح :

- ١ - أن متوسط جملة المعروض على محكمة النقض سنويا هو ٧٠٤٨ قضية .
- ٢ - أن عدد طعون النقض المعروضة تتزايد سنة بعد أخرى .
- ٣ - أن نسبة الفصل فى القضايا يصل فى المتوسط الى ١٧ % فى السنة ، ومعنى ذلك أن ٨٣ % يبقى الى السنة التالية .
- ٤ - أن حوالى ٢ % من أحكام الاستئناف هى التى يطعن عليها بالنقض .

ويرفع الطعن بالنقض أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر على الحكم ، كما يجوز الطعن فى الأحكام الانتهازية - سواء أصدرت من المحكمة الجزئية أو الابتدائية - متى فصل النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قسوة الامر المقضى (المادتين ٣٤٨ و ٢٤ مرافعات) .

ويحدد الميعاد بالنقض ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه عدا الطعن لمصلحة القانون بلا ميعاد له مضاف الى الميعاد مسافة (مادة ١٢٥٢ من قانون المرافعات) .

ويرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه - موقعها محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة لمصلحة القانون طبقا

للمادة ٢٥٠ مرافعات وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل (المادة ٢٥٣) وودع الطاعن خزانة المحكمة مبلغ خمسة وعشرين جنيهًا على سبيل الكفالة إذا كان الحكم المطعون فيه صادرًا من محكمة استئناف أو خمسة عشرة جنيهًا إذا كان صادرًا من محكمة ابتدائية أو جزئية .

وتنص المادة ٢٥٥ على أنه يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من ابتداع صحيفة الطعن به أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن يرسل الملف خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلبه ، غير أن هذه المواعيد مالم تكن مواعيد تنظيمية وغالبًا ما يتأخر ضم الملف لصعوبات واقعية .

وبعد قيد الصحيفة تسلم أصلها وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ود الأصل إلى قلم الكتاب ثم يتبادل الخصوم المذكرات ولا ي منهم أن يدخل خصمًا آخر في المواعيد المبينة في المواد ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ ثم بعد انقضاء تلك المواعيد يرسل قلم الكتاب ملف الطعن إلى النيابة العامة لتودع مذكرة برأيها وبعد أن تقدم النيابة مذكرة برأيها يختار رئيس المحكمة أحد المستشارين أعضاء الدائرة كمستشار مقرر ينسب به تحرير تقرير عن الطعن .

ثم يعرض الطعن على الدائرة بأكملها في غرفة المشورة ، دون إعلان الخصوم أو حضورهم للتحقيق من أن الطعن قد رفع في السماع وفقًا للإجراءات التي نص عليها القانون وفي الحالات التي يجوز فيها الطعن بالنقض ومن له الحق في رفعه فإذا تحققت المحكمة من توافر شروط القبول فأنها تحدد جلسة أمامها لنظره وإلا حكمت بعدم قبول الطعن ، ويكون تحديد الجلسة بقرار من المحكمة وقوم قلم الكتاب من تلقاء نفسه بإخطار محامي الخصوم الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ الجلسة قبل انعقادها بخمسة عشر يومًا على الأقل .

وبدأ نظر الطعن بالاستماع إلى التقرير الذي أعده المستشار المقرر دون أن يبدى رأيه ، ثم تنظر المحكمة الطعن بغير سماع مرافعة شفوية اكتفاء بما قدم من مذكرات إلا إذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة فأنها تأذن للخصم بالمرافعة الشفوية .

ويصدر الحكم في أحد النسور الآتية :

— عدم قبول الصعن شكلاً وعدم جواز نظره أو رفضه وذلك يتأكد الحكم المطعون فيه .

— قبول الطعن ونقض الحكم وذلك يعتبر الحكم المطعون فيه كأن لم يكن وتزول جميع الآثار المترتبة عليه ، ومع ملاحظة أنه إذا تعدد الخصوم ونقض الحكم بالنسبة للبعض فإن هذا النقض يؤدي إلى

نقض الحكم بالنسبة للآخرين متى كان هناك ارتباط بين مركز الخصم الطاعن ومركز غيره من الخصوم كما في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢١٨ / ٢ ، ٣ مرافعات .

وفي حالة نقض الحكم ، أما ان يكون ذلك لمخالفة قواعد الولاية أو الاختصاص وفي هذه الحالة تحدد محكمة النقض الجهة ذات الولاية أو الاختصاص ويكون للخصم ان يرفع الدعوى من جديد امامها ان شاء .

وأما ان تنقض لغير ذلك من الأسباب ، فالأصل ان يحيل القضية الى المحكمة التي نقض حكمها لتنظر القضية من جديد ، على الا يكون ضمن أعضاء الدائرة التي تنظر القضية أحد القضاة الذين اشتركوا في اصدار الحكم المطعون فيه (المادة ٢١٦ / ٣) . ويكون على الخصم حتى تنظر قضيته ان يكلف خصمه بالحضور ، ولكن لمحكمة النقض - استثناء - أن تنقض هناك الحكم وتفض في الموضوع حتى كان الموضوع صالحا للفصل فيه بحيث لا يكون هناك أي مجال لاعادة تأكيد الوقائع أو بحثها او اذا كانت القضية قد طعن فيها بالنقض للمرة الثانية .

تلك رحلة التقاضي منذ المهد الى استقرار الحق ، وكل قضية وظروفها الخاصة ، فمنها ما ينتهي بمبارزة من عوارض الخصومة في أي مرحلة من المراحل ومنها ما ينتهي بحكم محكمة أول درجة ، ومنها ما يصل الى آخر مراحل التقاضي ومنها ما يتعثر في الطريق بعوارض الخصومة تعوقها ثم تعود سيرتها الاولى الي ان تصل الى مبتغاها . ومنها ما يكثر فيها أوجه الدفاع والدفع ومحاولات الباطلة واستغلال كافة الرخص والحيل لمد أجل الخصومة ، ومنها ما يسلك فيها الخصوم سبيلا وسطا في الدفاع والدفع ، فلا يحسم احد أن كل خصومه لأبد أن تمر بكل تلك المراحل التي استعرضناها ، أو ان تصادف كل تلك العوارض التي بسطناها ، أو ان تخضع لكل اجراءات التحقيق التي اشرنا اليها فلكل قضية ديناميكية خاصة تمثل حياتها الذاتية .

٥ - أوامر الاداء :

أخذ المشرع بهذا النظام لأول مرة في قانون المرافعات الصادر سنة ١٩٤٩ وقصره على الديون الثابتة بالكتابة لانجاز خمين جنيها بشرط أن يكون للمدين بها موطن في البلد ، التي يهر بها مقر المحكمة ، كما جعل الالتجاء الي هذا الطريق جوازا للدائن فله ان شاء - رفع الدعوى بالاجراءات العادية والقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٢ ، جعل المشرع النظام وجوبيا ومد نطاقه الى الديون الثابتة بالكتابة مهما كانت قيمتها كما لم يستلزم ان يكون للمدين موطن في المدينة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وأهم التعديلات اجازة الطعن في أمر الاداء بالاستئناف .

في مجموعة ١٩٦٨ توسع المشرع في الأخذ بهذا النظام فجعله يشمل أيضا الديون الثابتة بالكتابة التي يكون محلها تسليم منقولات معينة بنوعها " انظر الدكتور فتحي والي الوسيط في قانون القضاء المدني ص ٨٨٧ هامش ٢ .

ويشترط لاتباع طريق أمر الأداء - طبقا للقانون القائم - أن يكون الحق ديناً محله مبلغاً من النقود أو منقولات مثلية وأن يكون ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومبين المقدار .

وتتبع لاستصدار الأداء الاجراءات الآتية :

أ - تكليف المدين بالخاء قبل تقديم الطلب الى المحكمة بخمسة ايام على الأقل وتم التكليف بالخاء على يد محضر أو بخطاب مسجل بعلم الوصول ، بما يعوم به وتستوعد عدم الدفع بالنسبة للأوراق التجارية عدم التكليف بالخاء .

ب - يقدم الطلب على شكل عريضة من نسختين ، الى قلم كتاب المحكمة يرفق به السند الكتابي للحق ودليل التكليف بالخاء .

ج - ينظر القاضي طلب أمر الأداء بدون جلسة ، ويتخذ قراره خلال ثلاثة ايام من تقديم الطلب ، وهو

- إما اصدار أمر الاداء وهو أمر بالزام المدين بالدين وبين مبلغ الدين من أصل وخواتم أو مقدار المنقولات كما يتضمن الزام المدين بالمصاريف .

- أو الامتناع عن اصدار أمر الاداء اذا لم تتوافر حالاته وعندئذ يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب باعلان خصمه بصحيفة الدعوى وتكليفه بالحضور لنظر الدعوى طبقاً للاجراءات العادية .

- أو اصدار أمر بالرفض اذا توافرت الشروط الموضوعية لصدر أمر الاداء ولكن قدم الى قاضي غير مختص أو دون استيفاء الاجراءات التي تطلبها القانون .

ويجب على الدائن الذي صدر لصالحه أمر الاداء أن يقوم باعلانه على يد محضر لشخص المدين أو في موطنه (المادة ٢/٢٠٥ موافعات) . فاذا لم يعلن خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدوره اعتبر هو والعريضة كأن لم تكن (المادة ١/٢٠٥ موافعات) .

يجوز لمن صدر ضده أمر الاداء أن يتظلم منه بصحيفة دعوى مسببة تودع قلم كتاب المحكمة وتعلن

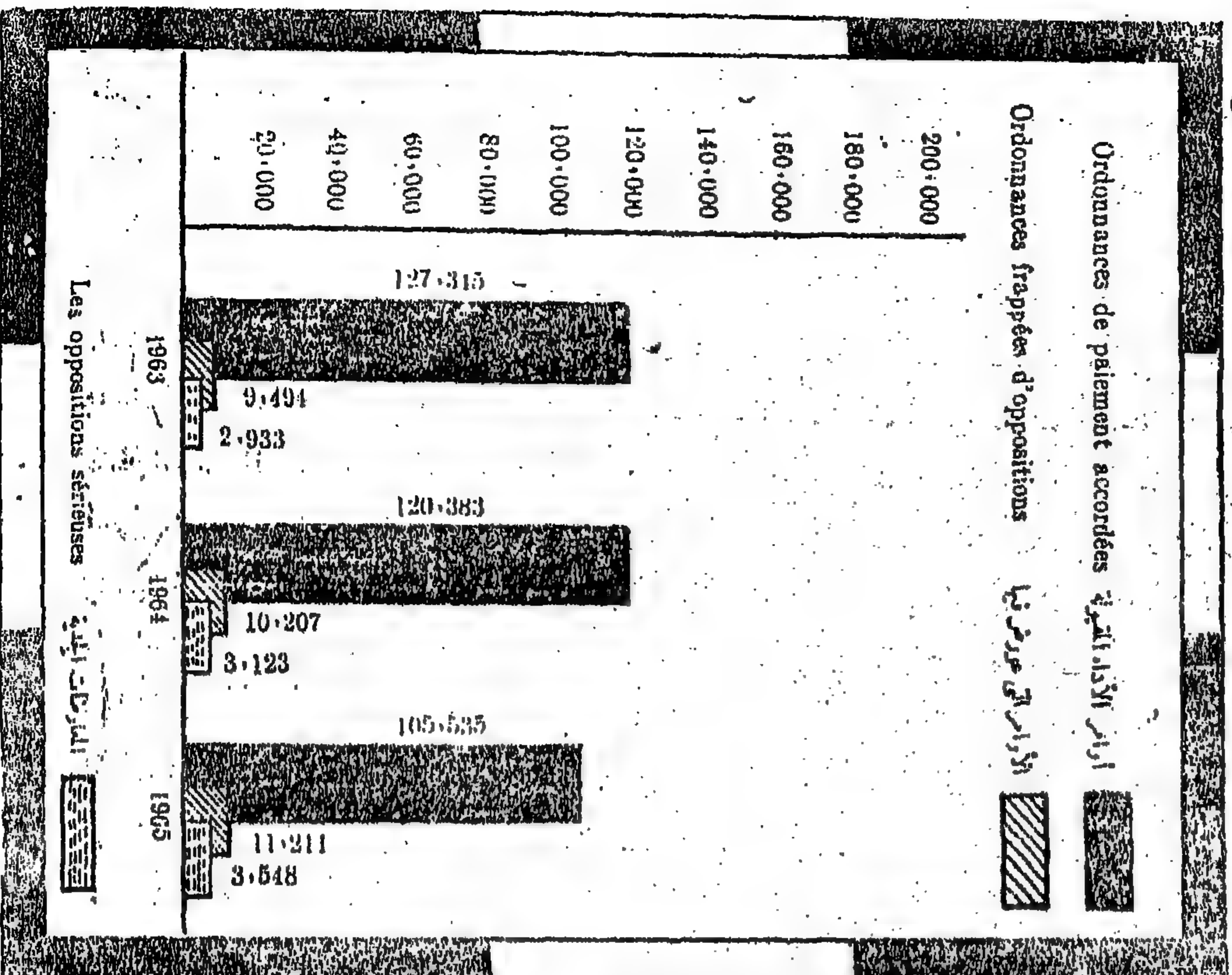
للطرف الآخر على يد محضر ، وتسير الخصومة وفقا للاجراءات العادية ، مصدر الحكم في التظلم أما بتأييد الأمر أو الغائه أو تعديله ، يكون الحكم قابلا للطعن فيه طبقا للقواعد المقررة لذلك .

وقد هدف المشرع من هذا النظام تحقيق غرضين * أولهما - تبسيط - إجراءات التقاضي واسترداد الحقوق في الديون الثابتة بسندات إذ أغنى المدعين في هذه الحالة من مشقة حضور الجلسات والرافعات ، كما أن الحق في هذه الحالة تصل أصحابها في فترة وجيزة ، والسرعة التي يكفلها هذا النظام لا تخل بحقوق المدين فقد كفل له القانون حق المعارضة ٠٠٠٠ فان عارض فيسه احيل النزاع على المحكمة لنظره بالطريق العادي . ثانيهما - تخفيف العبء عن المحاكم المدنية بتسوية المنازعات في الديون الثابتة عن طريق أوامر الأداء . (يراجع تقرير الإحصاء القضائي السنوي ، عام ١٩٦٥ ، ص ٣٦) وقد ذهب تقرير الإحصاء المشار إليه إلى أن هذا النظام " قد حقق سبقا فائذاً التي شرع من أجلها وكان نجاحه باهرا " إذا أن جملة أوامر أداء الديون الثابتة بالكتابة التي قبلت بجميع المحاكم الجزئية عام ١٩٦٥ بلغت ١٠ ٥٥٣٥ أمراً عارض فسخ ١١٢١١ أمراً منها أي أن النسبة المئوية للأوامر التي عارض فيها جملة الأوامر التي بلغت ١٠ ٪ وكانت هذه النسبة في عام ١٩٦٤ ٨ ٪ كما جاء بالتقرير المشار إليه أنه " لأهمية هذا القانون (أي القانون الذي استحدث بنظام أوامر الأداء) ولكي يتبع المطلع أثره في تخفيض عدد الدعاوى المدنية الجديدة أمام جميع المحاكم الجزئية رأينا أن توضح بالرسمين البيانيين التاليين عدد الدعاوى المدنية التي قدمت لجميع المحاكم الجزئية قبل وبعد صدور القانون .

وأوضحنا أيضا بالرسم ، عدد الدعاوى التي صدرت فيها أوامر وكذلك التي قبلت والأوامر الجديدة التي عارض فيها والمعارضات الجديدة منها وذلك في عام ١٩٥٣ والثلاثة سنوات الأخيرة .
راجع الرسم البياني ص ٣٩ من تقرير الإحصاء القضائي السنوي لوزارة العدل سنة ١٩٦٥ (المبين في الصفحة المقابلة)

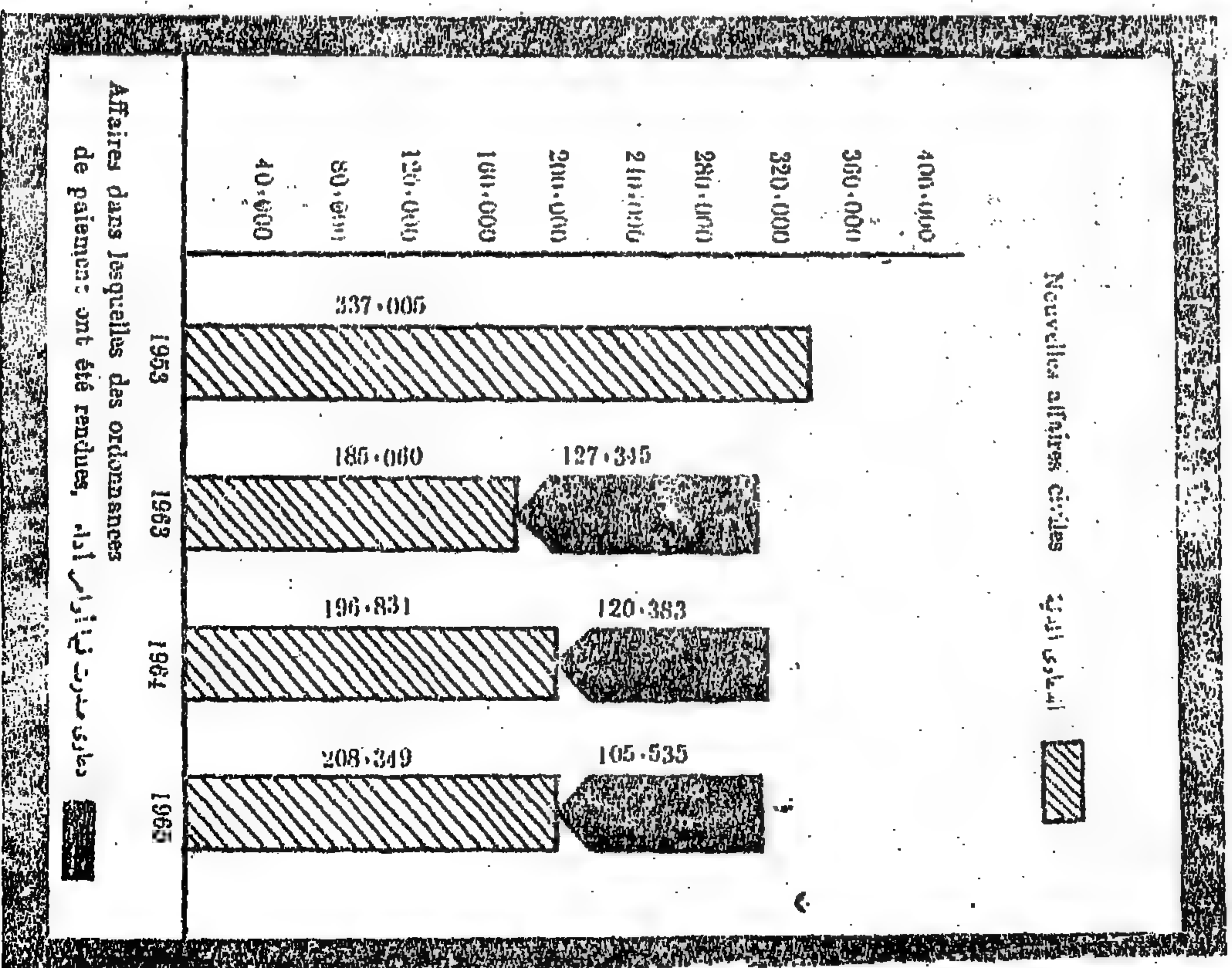
رسم بياني يوضح أوامر الأداء القبيلة والتي عورض فيها المعارضات الجديدة منها

Diagramme indiquant le nombre des ordonnances de paiement rendues, celles ayant fait l'objet d'une opposition, et les oppositions sérieuses.



رسم بياني يوضح أثر قانون أوامر أداء ديون القنود الثانية بالكتابة في تخفيض عدد الدعاوى المدنية أمام جميع المحاكم الجزئية

Diagramme indiquant la diminution des affaires civiles devant les tribunaux sommaires du fait de l'adoption du régime des ordonnances de paiement des dettes en espèces constatées par écrit



جدول رقم (١٧)
مجموع أوامر الاداء الصادرة من المحاكم الجزئية والكلية
خلال السنوات من ٢٥ - ١٩٢٩

السنة	مجموع أوامر الاداء الصادرة من محاكم			التظلمات من الاوامر			نسبة التظلمات الى مجموع الاوامر	
	المحاكم الجزئية	المحاكم الكلية	المجموع	المحاكم الجزئية	المحاكم الكلية	المجموع	المحاكم الجزئية	المحاكم الكلية
١٩٢٥	٤١٥٤١	٢٤٥٣	٤٣٩٩٤	٤٢١٤٠	١٨٤	٤٣٩٨	١٠٠٪	٧٪
١٩٢٦	٣٤٩٤٢	١١٠٦٦	٤٦٠٠٨	٣٥٩٢	٢٥٥	٣٨٤٧	١٠٠٪	١٤٫٤٪
١٩٢٧	٢٧٢٨٣	١٧١٧	٢٩٥٠٠	٣٢٥٥	٥٦١	٣٨١٦	١١٧٪	٣٢٫٧٪
١٩٢٨	٢٤٧٣٠	١٥٢٢	٢٦٢٥٢	٢٥٩٨	٣٤٧	٢٩٤٥	١٠٥٪	٢٢٫٨٪
١٩٢٩	١٦٢٥٥	٣٧٠٧	٢٠٤٦٢	٢٣٥٠	١٠٨٣	٣٤٣٣	١٤٪	٢٩٫٢٪

وبلاحظ من الجدول السابق أن نظام أوامر الاداء مازال يحقق أهدافه المنشودة من سرعة الفصل في المنازعات دون تضحية بحقوق الخصم ومن تخفيف العبء عن المحاكم إذ لا يتظلم من أوامر الاداء الصادرة من القاضي الجزئي سوى نسبة تصل في متوسطها الى حوالي ١١٪، بينما لا يتظلم من أوامر الاداء الصادرة من قاضي المحكمة الابتدائية سوى نسبة تصل الى متوسطها الى ١٣٫٢٪.

المبحث الثالث

إجراءات الخصومة في الدعوى الجنائية

تمهيد :

سوف تتم معالجة هذا الموضوع تحت أربعة عناوين رئيسية

- أولا : خصائص النظام الاجرائى المصرى
- ثانيا : اجراءات جمع الاستدلالات
- ثالثا : اجراءات التحقيق
- رابعا : اجراءات المحاكمة والظعن فى الاحكام
- أولا : خصائص النظام الاجرائى المصرى

الدعوى الجنائية هي وسيلة قانونية تتوجه بها النيابة العامة الى القضاء للحصول على حق الدولة في معاقبة الجاني ، فجوهرها حق الدولة ، مثله في النيابة العامة ، في اللجوء الى القضاء لعمال نصوص قانون العقوبات أى للحصول على حق الدولة في معاقبة من ارتكب الجريمة ، ومن القواعد الأساسية في التشريع المصرى أنه لا يمكن توقيع عقوبة على أى شخص الا من خلال دعوى ومحكم قضائى (المادة ٦٦ من الدستور) . واهم خصائص النظام الاجرائى الجنائى تنحصر فيما يلى :

١ - أن تحريك الدعوة الجنائية - بحسب الاصل - من اختصاص النيابة العامة فهي صاحبة الاختصاص الاصيل في تحريك الدعوى الجنائية وبإشرافها . وتلك في هذا الشأن سلطة ملامسة تحريك الدعوى الجنائية ، فلها أن تأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية رغم توافر اركان الجريمة متى رأت أصالة الاعتداء على المصلحة العامة .

ولكن متى تحركت الدعوى الجنائية فانها لا تقبل لقاعدة التصرف فيها أو التنازل عنها ، ولها هذا لا تملك النيابة العامة التصالح بشأنها أو رفض مباشرتها . ويتمتع على المحكمة أن تواصل نظر الخصومة حتى تصدر حكما فيها ولا يستطيع المتهم أن يتفق مع النيابة العامة على العقوبة الواجب تطبيقها في الدعوى كما لا يكون للمتهم أن يرفض الضمانات التى وفرها المشرع له كتعيين محام للدفاع عنه أمام المحكمة في الجنايات .

٢ - السرية والتدوين في مرحلة التحقيق ، والشفوية والعلانية في مرحلة المرافعة . فقد نصت المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أن (تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التى تستفرغ عنها من الاسرار وجب على قضاة التحقيق واهل النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخسبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشائها . ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقا للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات . غير ان هذه السرية لا تمتد الى النيابة

العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها ووكلائهم • إذ نصت المادة ٧٧ اجراءات على ان يحضروا جميع اجراءات التحقيق الا اذا رأى المحقق ضرورة اجراء التحقيق في غيبتهم لاظهار الحقيقة بشرط أن يطلعهم على التحقيق بمجرد انتهاء تلك الضرورة • كما نصت المادة ٧٣ اجراءات على مبدأ تدوين التحقيق •

أما في مرحلة المحاكمة فقد نص الدستور في المادة ١٦٩ على أن تكون " جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الاداب • وفي جميع الاحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية " •

٣ـ المواجهة بالدعوى وأدلتها : يتعين احاطة المتهم علما بالتهمة المسندة اليه ولا يمكن للمحكمة أن تعمل في ادانة المتهم الا على الادلة الصحيحة المقدمة في معرض المرافعات والتي أحيط المتهم علما بها • وكانت لديه الفرصة لتنفيذها والرد عليها وبالتالي لا يحق للمحكمة أن تعمل على دليل باطل أو على علمها الخاص أو على دليل لم تتح للمتهم الاطلاع عليه ومناقشته •

٤ـ المساواة بين اطراف الخصومة في مرحلة المحاكمة : تقوم الخصومة الجنائية — في مرحلة المحاكمة — على وجود طرفين : النيابة العامة وتملك حق الادعاء • والمتهم • وله حق الدفاع • ويدافع كل من الطرفين عن حقه أمام القضاة الملزم بتطبيق قانون العقوبات • وقد كفل الدستور للمتهم حق الدفاع في المادة ٦٩ التي تنص على مايلي : " حق الدفاع اصالة أو بالوكالة مكفولة " كما ألزمت المادة ٥٧٠ اجراءات حضور المتهم بالجلسة بغير قيود ولا غلال • ويجب ان يكون المتهم في الجنايات محام يدافع عنه أمام المحكمة •

٥ـ استقلال القاضي وحيثه في تكوين عقيدته : ذلك أنه اذا كان صحيحا أن القاضي لا يستطيع أن ينظر في أمر متهم ما لم يكن ذلك عن طريق تحريك الدعوى الجنائية من السلطة المختصة • ولا يحاكم المتهم عن تهمة أخرى غير تلك الواردة بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور (المادة ٣٠٧ اجراءات) واذا كان صحيحا أيضا أن القاضي لا يمكن أن يفصل في الدعوى الا بعد سماع طلبات النيابة العامة • فإن من المبادئ المستقرة أن القاضي يفصل في طلبات النيابة بحرية كاملة • فله أن يصدر حكما بالعقوبة حتى ولو طلبت النيابة العامة تبرئة المتهم • أو أن يحكم ببراءة المتهم حين تطلب النيابة العامة توقيع أقصى العقوبة •

والمحكمة كامل الحرية في تكوين عقيدتها بشأن ادانة المتهم أو براءته من خلال الأدلة المعروضة في الجلسة ، ويحد من مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته — وحتى لا يتغلب الى مجرد تحكم شخصي — الالتزام بتسبيب الاحكام ، و رقابة محكمة النقض على كمال التسبيب واتساق منطقته .

وتتم اجراءات الخصومة الجنائية خلال مرحلتين رئيسيتين :

— مرحلة التحقيق ،

— مرحلة المحاكمة والظعن في الاحكام .

وسبق بد * الخصومة مرحلة تمهيدية ، تهبي * لقيام الرابطة الاجرائية هي مرحلة جمع الاستدلالات

ونتناول تلك المراحل الاربع في البند التالية :

ثانيا : اجراءات جمع الاستدلالات :

يقوم مأمرو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ورتكيبها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى وتلقى الشكاوى والبلاغات وقد حددت المادة ٢٣ اجراءات مأمري الضبط القضائي ، فنصت على أن :

١ — يكون من مأمري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

أ — اعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

ب — ضباط الشرطة وامانها والكنوستبلات والمساعدين .

ج — رؤساء تقط الشرطة .

د — العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .

هـ — نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمدير أمن المحافظات ومفتشى المصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الاعمال التي يقوم بها مأمرو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .

٢ — يكون من مأمري الضبط القضائي في جميع انحاء الجمهورية :

أ — مدير وضباط ادارة مباحث أمن الدولة بوزارة الداخلية وفرعها بمديريات الامن .

ب — مدير الادارات والاقسام رؤساء المكاتب والمفتشون وامناء الشرطة والكنوستبلات والمساعدون

ومباحث الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الامن .

- ج - ضباط مصلحة السجون .
- د - مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .
- هـ - قائد وضباط اساس هجائة الشرطة .
- و - مفتشو وزارة السياحة .

كما يسدر وزير العدل العديد من قرارات منح صفة الضبطية القضائية لبعض الموظفين بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم طبقا للفقرة الثالثة من الميسادة المشار اليها . مثل مفتشى الصحة والاغذية وخفر السواحل والجبارك . . . الخ .

وقد أوجب القانون على مأموري الضبط القضائي اجراء الاستدلالات بشأن ما يصل الى عملهم من جرائم سواء نتيجة التحري أو البلاغات ، فيقوم باجراء المعاينة الأولية لمكان الحادث للتحقيق من صحة الوقائع المبلغة اليه ، وجرى التصوير الفوتوغرافي لمكان الحادث ، وسميع اقوال المشتبه فيهم وحصل على الشهود دون تحليفهم اليمين ، وتتخذ جميع الوسائل التحفظية بفرض المحافظة على أدلة الجريمة كوصف المضيوطات وتحريرها ووضع الاختصاص على الأماكن وحراستها . كما يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يستمعين بالاطباء وغيرهم من أهل الخبرة وطلب رأيهم في شأنها وكتابتها دون حلف يمين ، ولسه في سبيل ذلك رفع البصمات وأخذ بصمات المشتبه فيهم وشاهااتها ، ورفع آثار الاقدام من مكان الحادث وتبينها ، وقس الأثر لمعرفة الجاني ، وقد انشئ في وزارة الداخلية في مصلحة الادلة الجنائية معمل جنائي للاستعانة به في كافة أعمال الخبرة الجنائية .

ولمأمور الضبط القضائي سلطة القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله في حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ اجراءات وذلك وفقا للشروط المبينة في القانون .

ويخطر مأمور الضبط القضائي النيابة العامة فورا بالجنايات أو الجنح التلبس بها . كما يرسل قسم أو مركز الشرطة كافة البلاغات والمحاضر المحررة للنيابة الجزئية المختصة للاطلاع عليها والتصرف فيها حتى ولو لم تتضمن الاوراق أية جريمة .

وتتصرف النيابة العامة في محاضر جمع الاستدلالات على أحد الوجهين الاتية :

— اذا لم يتضمن البلاغ أو المحضر أية جريمة من الجرائم قيدت الاوراق بجداول يسمى جدول " الشكاوى الادارية " ويحفظ اداريا ، وليس لهذا الحفظ الاداري أية حجية فيمكن للنيابة العامة أن تستخرج المحضر من الحفظ في اي وقت دون أن يكون المشكوك في حقه أن يحتج بقرار الحفظ ، فاذا كانت الواقعة المثبتة في المحضر هي اصابة أو وفاة شخص قضا ، قدرا ، وقيدت الاوراق بدفتر يسمى " دفتر العوارض " وتحفظ الاوراق ، وبالمثل ليس لهذا الحفظ ادنى حجية .

إذا تضمن المحضر جنحة أو مخالفة فإن النيابة العامة تتصرف في الأوراق على النحو التالي :
رفع الدعوى أمام المحكمة الجزئية المختصة طبقاً للمواد ٦٣ ، ٣٣٢ ، ٢٣٣ و ٢٣٤ و
٢٣٥ و ٢٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فتتص المادة ٦٣ على أنه إذا رأت النيابة
العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها ، بناءً على الاستدلالات التي
جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة وتذكر في ورقة التكليف بالحضور
التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة (المادة ٢٢٣ إجراءات) .

ويعلن المتهم بالتكليف بالحضور ، ويجرى ذلك بواسطة قلم المحضرين ، إلا أنه يجوز فسخ
مواد المخالفات وفي الجنح التي يعينها وزير العدل بقرار منه إعلان ورقة التكليف بالحضور
بواسطة رجال السلطة العامة (المادة ٢٣٤ إجراءات) .

إصدار أمر جنائي أو استصدار أمر جنائي من القاضي طبقاً للمواد من ٣٢٣ إلى ٣٣٠
إجراءات .

ويقوم هذا النظام على أن تصدر النيابة أمراً بعقوبة الغرامة (فضلاً عن العقوبات التكميلية)
أو أن تطلب إصدار الأمر من القاضي فيصدره دون إجراءات الخصومة الجنائية أو أن يرفض إصداره
وعندئذ يجب السير في الدعوى بالإجراءات العادية (المادة ٣/٢٢٤ إجراءات) .

وللنيابة العامة أن تعترض على الأمر الجنائي الصادر من القاضي ، ولباقي الخصم أن يعترضوا
على الأمر الصادر من القاضي أو من النيابة العامة ، ويكون ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة فسخ
ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة لباقي الخصم
عندئذ يسقط الأمر الجنائي ويعتبر كأن لم يكن وتسير الدعوى في الإجراءات العادية . أما إذا لم
يعترض أحد على الأمر الجنائي فأنه يصبح نهائياً واجب التنفيذ .

والحكمة في هذا النظام هي إنجاز القضايا الجنائية قليلة الأهمية دون اتخاذ إجراءات الخصومة
الجنائية ، وذلك يتحقق التخفيف من أعباء المحاكم حتى تفرغ لنظر الدعاوى الهامة ، وذلك لسبب دون
مساهمة ضمانات المتهم إذ يحق له الاعتراض على الأمر الجنائي فيسقط محاكم وفقاً للإجراءات العادية .

- حفظ الأوراق :

فإذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق ، وهو عمل بمقتضاه تصرف
النيابة العامة النظر في تحريك الدعوى الجنائية ، ويستند أمر الحفظ إلى أسباب قانونية أو موضوعية
مثل الأمر بالحفظ لعدم وجود جريمة أو لا نقضاء الدعوى الجنائية أو لعدم جواز رفع الدعوى أو لعدم
معرفة الفاعل أو لعدم كفاية الاستدلالات أو لعدم الصحة وليس لهذا الأمر أية حجية .

١- اتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق :

ولا يوجب القانون اجراء التحقيق بمعرفة النيابة في مواد الجنج ولكن تعليمات النائب العام توجب على أعضاء النيابة تحقيق الجنج الهامة بالنظر الى جسامتها أو اشخاص المتهمين أو المجنى عليهم فيها ، أو غير ذلك من الظروف التي يقدرونها .

٢- اذا تضمنت الاوراق جنائية

فانه يجب على أعضاء النيابة المبادرة الى تحقيقها وقد أوجبت التعليمات العامة للنيابة أن يبلغ أعضاء النيابة العامة بحوادث الجنائيات والجنج الهامة ، كالقتل والضرب المفضى الى الموت أو الى عاهة والاغتصاب والسرقه بالاكرام ، وذلك ليتمكنوا من الانتقال لمحالها ومباشرة التحقيق فيها في الوقت المناسب .

٣- اجراءات التحقيق :

ذكرنا أن جانباً كبيراً من قضايا الجنج والمخالفات لا تجرى فيها النيابة العامة تحقيقاً وتقتصر اجراءات التحقيق على الجنائيات والهـام من قضايا الجنج .

وباشر التحقيق جهة قضائية محايدة هي النيابة العامة ، وكانت تباشر التحقيق منذ نشأة القضاء الوطني حتى نفاذ قانون الاجراءات الجنائية الحالي في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، حيث منح قاضي التحقيق سلطة مباشرة اجراءات وفصل بذلك بين سلطة الاتهام وهي النيابة العامة وبين سلطة التحقيق وهي قاضي التحقيق ، أخذاً بالرأى القائل بأن النيابة خصم ، والخصم لا يمكن أن يكون محققاً عادلاً بيد أن المشرع رأى أن التجربة القضائية في مصر قد دلت بوضوح أن النيابة العامة اذا تتولى التحقيق فانها تباشره بحيدة القاضي ونزاهته ، وليس لها من هدف الا الوصول الى الحقيقة ، وأنه ترتب على انشاء نظام قاضي التحقيق تأخير في تحقيق القضايا ، فاعاد الوضع الى كما كان عليه ، وأصبحت النيابة العامة هي جهة التحقيق الاصلية وفقاً للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ . ونشير الى اجراءات التحقيق فيما يلي :-

١- تباشر النيابة العامة اجراءات التحقيق بنفسها ، فهي لا تندب مأمور الضبط القضائي عمسادة لتفتيش المنازل (كالندب للتفتيش والضبط في قضايا احراز - المخدرات أو احراز الاسلحة النارية أو ضبط الموظف وهو يتقاضى الرشوة . ان يتقدم مأمور الضبط القضائي بمحضر التحريات للنيابة المختصة ، فيصدر وكيل النيابة قرار الندب مسبباً يطلق عليه " اذن التفتيش والضبط " أو ضبط الجريمة في حالة تلبس كضبط المتهم وهو يتقاضى الرشوة ، أو الاذن بمراقبة التليفونات أو فـحص الرسائل بعد استئذان القاضي الجزئي .

وتقوم النيابة العامة بمعاينة مكان الحادث فتصف مسرح الجريمة وما يسه من آثار وأسلحة وأدوات استخدمت في الجريمة .

وتتولى سؤال الشهود بعد تحليفهم اليمين القانونية طالما توافر لديهم أهلية الشهادة ، ويسمع المحقق كل شاهد على انفراد ، ويواجه الشهود بعضهم ببعض ، ويواجههم بالتهمة ، ويطلب من الشاهد أن يبين اسمه ولقبه وسننه وصناعته وسكنه وعلاقته بالمتهم ، ثم يسأله عن معلوماته ووجه اليه الاسئلة اللازمة لا يضاع ما غمض في اقواله ، وتدون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير كشط أو تحشير في محضر التحقيق . ولا يعتمد أن تصحیح أو شطب أو تخریج . الا اذا صدق عليه المحقق والكتاب والشاهد .

وأمر المحقق بضبط واحضار المتهم والقبض عليه ، متى كانت الواقعة مما يجوز للمحقق أن يصدر أمرا بالقبض والاحضار على المتهم الغائب ولو كانت الجريمة مما لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي اذا تخلف المتهم عن الحضور دون عذر مقبول أو اذا خيف هربه أو اذا لم يكن له محل إقامة معروف أو اذا كانت الجريمة في حالة تلبس (المادة ١٣٠ اجراءات) .

وقوم المحقق باستجواب المتهم أي مواجهته بأدلة الاتهام على وجه مفصل ، بحيث يعرض عليه كسل دليل ليبدى رأيه فيه ، وأما تسليمه أو دخاله ، وللمحقق أن يعيد استجواب المتهم كلما رأى ضرورة ذلك ، على أنه اذا كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم جانبه وجب على المحقق دعوة محاميه أن وجد وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار (المادة ١٢٤ / ١ اجراءات) ويسمى للمحامي بالاطلاع على التحقيق ويجرى الاستجواب في ظروف لا تأثير فيها على ارادة المتهم وحرية في ابداء اقواله ولا يلجأ المحقق الى الحيل والخداع في توجيه الاسئلة .

وللنيابة بعد استجواب المتهم متى توافرت الدلائل الكافية وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة أربعة أيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة أن كان مقبوضا عليه من قبل (المادة ٢٠١ اجراءات) فان رأت ضرورة مد الحبس الاحتياطي على تعيين عرض الأوراق قبل انقضاء الاربعة ايام على القاضي الجزئي ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم ، وله مد الحبس الاحتياطي لمدة أو مدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما (المادة ٢٠٢ اجراءات) بعدها يضجع الاختصاص في مد الحبس الاحتياطي لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ولها مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة " (المادتان ١٤٣ و ٢٠٣ اجراءات) .

وذلك مع ملاحظة :

— أن المشرع قد خول النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق في الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة وذلك بمقتضى المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وكان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة يجيز الحبس المطلق غير محدد المدة (المادة ٢) ثم ألغى هذا القانون بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

— أن المادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ تخول النيابة العامة عند التحقيق في الجرائم التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولمستشار الحالة . ولهذا يكون للنيابة سلطة واسعة في الحبس الاحتياطي وهو ما يطلق عليه (الحبس المطلق) ولا يكون للمتهم إلا أن يتظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) فإذا رفض التظلم فلا يجوز تجديده إلا بعد انقضاء ثلاثين يوما .

— أن النيابة دافعا أن تخلى سبيل المتهم بكفالة أو بغير كفالة ، وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز ، في جميع الأحوال ، أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر ، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإخلائه إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة . فإذا كانت التهمة المنسوبة إلى المتهم جنائية جاز للمحقق الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، والا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال كما نصت المادة ٢/١٤٢ إجراءات على أنه يجب الإفراج حتما عن المتهم المحبوس احتياطيا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر وكانت الجريمة جنحة لا يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها قانونا سنة واحدة ما لم يكن عائدا أو سبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

— قد تعرض على المحقق مسألة فنية تتطلب دراية علمية أو عملية لا تتوافر له بحكم تكوينه وعمله ، ومن ثم يلجأ إلى أهل الخبرة ، وهم من يتوافر فيهم تلك الدراية التخصص في المسائل الفنية التي يتعذر على المحقق أن يشق طريقه فيها ، وأعمال الخبرة متفرعة كندب طبيب في جرائم القتل والضرب المفضى إلى موت للكشف عن أسباب الوفاة وتاريخها والوسيلة التي استخدمت في ارتكاب الحادث ، أو ندب خبير لإجراء الفحوص والتحليلات الكيماوية كتحليل الدم في جرائم القتل والإصابات ، وتحليل الحيوانات المنوية في الجرائم الجنسية ، والمواد المخدرة في جرائم حيازة واحراز المخدرات وآثار احتراق البارود والمسود المشتعلة في الحريق ، وفحص الاحبار وتحليلها وكشف الوسائل المستعملة في التزوير والتزييف ، أو ندب خبير حسابي لمراجعة الدفاتر والمستندات في جرائم الاختلاس والتبديد ، والجرائم الضريبية والاقتصادية ، أو ندب خبير لتقدير سن المتهم أو المجنى عليه أو لفحص حالة المتهم العقلية والنفسية لتحديد مسئولية الجنائية .

وقد نصت المادة ٤٢٩ من تعليمات النائب العام على ندب الاطباء الشرعيين في الاعمال الاتية :

توقيع الكشف الطبي على المصابين في القضايا الجنائية ، وبيان وصف الاصابة وسببها وتاريخ حد وشها والآلة التي استعملت في احداثها ومدى العاهة المستديمة التي تخلفت عنها .

تشرح جثث المتوفين في القضايا الجنائية في حالات الاشتباه في الوفاة لمعرفة سبب الوفاة وكيفية حد وشها ومدى علاقة الوفاة بالاصابات التي توجد بالجثثة .

استخراج جثث المتوفين المشتبه في وفاتهم وتشرحهم .

ابداء الاراء الفنية فيما يتعلق بتكييف الحوادث الجنائية أو تقرير مسؤولية الاطباء المعالجين .

تقدير السن في الاحوال التي يتطلبها القانون أو تقضيها مصلحة التحقيق مثل تقدير سن المتهمين الاحداث أو المجنى عليهم في قضايا هتك العرض أو المتزوجين قبل بلوغ السن المحددة لضبط عقود الزواج ، وذلك اذا تعذر الحصول على شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي منها .

فحص المضبوطات .

فحص الأسلحة النارية وتحقيق مدى صلاحيتها للاستعمال وتحليل ما قد يوجد بها من آثار ، ومقارنة المقذورات المستعملة بعضها ببعض وبيان تعلقها بالأسلحة المضبوطة .

كما نصت المادة ٤٣٠ من تلك التعليمات على ندب خبراء قسم الابحاث السيرولوجية والميكروسكوبية بمصلحة الطب الشرعي في الاعمال الاتية :

فحص الدم وفوائده والمواد المنوية ومقارنة الشعر وفحص مقارنة الاقمشة وتجهيز وفحص العينات المأخوذة من الجثث لمعرفة انواع الامراض وفحص مخلفات الاجهاض .

ونصت المادة ٤٣١ من التعليمات على ندب الكيميائيين بالمعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي في الاعمال الاتية :

تحليل المضبوطات في القضايا الجنائية ، ومن ذلك تحليل المواد المخدرة والسموم بأنواعها وفحص عينات الاحشاء أو القيء أو البراز ونحوها المأخوذة من المصابين وجثث القتلى في الحوادث الجنائية لتحليلها بحثا عن المبيدات الحشرية والسموم الاخرى وكذلك البارود والرصاص والمفرقات والذخائر وغيرها من المواد التي يلزم تحليلها كيميائيا .

بينما نصت المادة ٤٣٢ على ندب قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي فسي

الاعمال الاتية :

فحص الاوراق المطعون فيها بالتزوير ومضاهاة الخطوط وفحص اوراق البنكنوت والعملية الورقية
والمعدنية المزيفة والاحبار والاصباغ وانواع الرق .

وقد ردت قواعد الخبرة في المسائل الجنائية في المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم
الخبرة أمام جهات القضاء وفي قانون الاجراءات الجنائية ، ويقوم باعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء
الجدول وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي والمصالح الاخرى التي يعهد اليها باعمال الخبرة
وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم غير من ذكرها كأساتذة الجامعات وخبراء المركز
القومي للبحوث (المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢) .

يجب على الخبراء ان يحلفوا امام المحقق يمينا على ان يبدوا رأيهم بالذمة وذلك اما لم يكسب
الخبير من خبراء الجدول أو خبراء وزارة العدل الذين سبق لهم اداء اليمين قبل مزاولة اعمال الوظيفة
يحدد المحقق ميعادا يقدم الخبير تقريره خلاله ، ويجوز للمحقق ان يستبدل به خبيرا آخر اذا لم
يقدم التقرير في الميعاد المحدد (المادة ٨٧ اجراءات) .

التصرف في التحقيق :

بعد الانتهاء من التحقيق يتم التصرف في الدعوى بأحد احتمالين :

الاول : اذا تبين للمحقق ان الاوراق لا تتضمن جريمة او ان الجريمة لم تقع او وقعت وانقضت الدعوى
بشأنها او وجد سببا من اسباب الاباحة او مانعا من موانع المسؤولية او كانت الادلة غير
كافية او لم تسفر التحقيقات عن معرفة الفاعل أو اتضح عدم أهمية الواقعة ، يصدر المحقق
أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وأمر بالافراج عن المتهم ان كان محبوسا وقد
بين قانون الاجراءات الجنائية قواعد ومواعيد الطعن في هذا الامر (المواد ٢٦٢ ، ١٦٦ ،
٢١٠ اجراءات) ولكن ما ان يصبح الامر نهائيا فانه لا يجوز العودة مرة اخرى الى اجراءات
التحقيق أو تقديم المتهم للمحاكمة الا اذا توافرت دلائل جديدة من شأنها ان تعزز الأدلة
التي وجدت غير كافية ، مثل ظهور اوراق جديدة أو شهود جدد أو اقوال للمتهم صدرت عنه
بمعد الأمر .

الثاني : اذا اسفر التحقيق عن وجود جريمة وتوافرت الادلة على ترجيح الاتهام فان النيابة تحيل المتهم
للمحاكمة المختصة ، وقد سبق ان بينا الاحالة في الجناح والمخالفات وشبهين فيها يلقى
الاحالة في الجنايات :

الإحالة في الجنايات :

كان قانون الجنايات الصادر سنة ١٨٨٣ يوكل مهمة التحقيق الى قاض التحقيق الذي له أن يأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة سواء في الجنايات أو الجنح أو المخالفات (المواد ١١٣ - ١١٦) . ولما تولت النيابة العامة سلطة التحقيق أصبح لها سلطة إحالة الدعوى فسي كاتسبة الجرائم الى المحكمة المختصة (المادتان ١٤ و ١٦ من دكرتو ١٨٩٥/٥/٢٨) وظل الوضع على هذا النحو حتى بعد صدور قانون تحقيق الجنايات . وفي ١٩٠٥/١/٢١ تم الفصل بين سلطة النيابة العامة في التحقيق وبين سلطة الإحالة في الجنايات ، وذلك بمقتضى قانون تشكيل محاكم الجنايات وأصبح اختصاص الإحالة في الجنايات موكولا الى قاض الإحالة الذي كان له أن يأمر بإحالة الدعوى الى محكمة الجنايات أو أن يأمر بان لا وجه لائحة الدعوى (المادة ٩) . ثم صدر قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وفصل بين سلطة التحقيق الابتدائي وسلطة الإحالة التي جعلها من اختصاص غرفة الاتهام وتتكون من ثلاثة قضاة ، وعند إعادة تليم دور فرنسا الاتهام ومدى فاعليتها في ضمان الافراء القضائي على اجراءات الإحالة في الجنايات كما في المبحث بالغاء مرحلة الإحالة في الجنايات واعطاء سلطة الإحالة الى جهة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاض التحقيق ، غير أن الرأي الذي ساد حينئذ هو ضرورة الإبقاء على مرحلة الإحالة كضمانة قضائية هامة في أخطر الجنايات شأنها ، وذلك صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في دخول هذه السلسلة لمستشار الإحالة والى الخلف قائما حول تقييم أهمية مرحلة الإحالة بين مؤيد للإبقاء عليها ورافع في الغائها وحتى صدر القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ الذي ألغى مرحلة الإحالة بصفة وجمع بين سلطة التحقيق والإحالة في الجنايات فأصبح للمحقق سلطة إحالة الدعوى في الجنايات مباشرة الى محكمة الجنايات متى رأى الأدلة على المتهم كافية . وكان من أهم المحجج التي سبقت لالغاء مرحلة الإحالة أنه قد ثبت فعلا أن غرفة الاتهام من قبل ومستشار الإحالة من بعد لم يوفقا لم يحقق الرقابة القضائية الفعالة على قرارات التحقيق الخاصة بإحالة الجنايات ، إذ دللت الاجراءات على أن الأوامر بان لا وجه التي صدرت في مرحلة الإحالة لا تتجاوز ١ % من مجموع القضايا التي قدمت لأحالتها ، فضلا عن أن كثيرا من الجنايات سحقت مع وجود مستشار الإحالة لا حالة ما جرى إحالتها مباشرة من النيابة العامة الى المحكمة . فقد كانت العادة ٢١٤ اجراءات قبل الغائها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تعجز للنيابة العامة إحالة الجنايات المتعلقة بأمن الدولة من جهة والداخل والخارج وجنايات الرشوة والاختلاس والسلاح والجنايات الاقتصادية وغيرها المرتبطة ، الى محكمة الجنايات مباشرة . ثم صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء محاكم أمن الدولة وعلى النيابة العامة سلطة الإحالة مباشرة في الجنايات التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم .

رابعاً : اجراءات المحاكمة والطمعن في الأحكام :

١ - اجراءات المحاكمة :

متى توافرت الادلة التي ترجح الاتهام ، فان النيابة العامة ترفع الدعوى الى المحكمة ويكون ذلك بتكليف المتهم بالحضور امامها في الجنب والمخالفات ، ويتم ذلك باعلان التكليف السرى المتهم ، او باصدار امر بالا حالة في الجنايات على انه يتعين بعد ذلك اعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

وتسير الاجراءات أمام المحاكم الجنائية وفقاً لبيادى عامة هي :

أ - شفوية المرافعات بحيث تؤسس المحكمة حكمها على ما دار أمامها شفاهة في الجلسة من عرض الادلة المقدمة في معرض المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها أمامها .

ب - علانية الجلسات بحيث يتاح للجمهور حضورها (المادة ١٦٩ من الدستور والمادة ٢٦٨ اجراءات) الا اذا أمرت المحكمة بنظر الدعوى كلها أو بعضها في الجلسة سرية مراعية للنظام العام أو محافظة على الآداب . كما نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه " لا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث الا اقرباء والشهود والمحامسون والدراقبون الاجتماعيون ومن تجيز لسه المحكمة الحضر باذن خاص " .

ج - مباشرة قضاة الحكم جميع اجراءات المحاكمة ، فلا يجوز أن يصدر الحكم أو أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان باطلا (المادة ١٦٧ مرافعات) .

د - تقيد المحكمة بحدود الدعوى ، فلا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضر ، كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى (المادة ٣٠٧ اجراءات) .

ونبين فيما يلى الاجراءات أمام محكمة الجنب ثم الاجراءات أمام محكمة الجنايات وأخيرا الطمعن بالنقض :

٢ - الاجراءات في الجنب والمخالفات :

* يحضر المتهم بالجلسة بغير قيود ولا اغلال ، وانما يكون تحت الملاحظة اللازمة (المادة ٢٧٠ اجراءات) .

يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ، وسأل المتهم عن اسمه ولقبه سنة وصناعته ومحل اقامته ومولده . وتلى التهمة الموجهة اليه بمرقة التكليف بالحضور ، ثم تقدم النيابة العامة والمدعى بالحق المدني — ان وجد — طلباتهما ، وبعد ذلك يسأل المتهم عما نسب اليه ، فان اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود ، والا فتسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من النيابة العامة ثم من المجنى عليه ، ثم من المدعى بالحقق المدنية ثم من المتهم ثم من المسئول عن الحقق المدنية ، وللنيابة العامة والمجنى عليه والمدعى بالحقق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في اجوبتهم (المادة ٢٧١ اجراءات) .

بعد سماع شهادة شهود الاثبات يسمع شهود النفي وسألون بمعرفة المتهم أولا : ثم بمعرفة المسئول عن الحقق المدنية ، ثم بمعرفة النيابة العامة ثم بمعرفة المسجن عليه ، ثم بمعرفة المدعى بالحقق المدنية وللمتهم والمسئول عن الحقق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة أخرى لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في اجوبتهم عن الاسئلة التي وجهت اليهم .

ولكن من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدوا الشهادة عنها أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض (المادة ٣٧٢ اجراءات)

وللمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه لشهود الاثبات أو النفي أى سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة ، أو تأذن للخصوم بذلك . ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد اذا كانت غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول ، ويجب أن تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما ينبئ عليه اضطراب افكاره أو تخوفه (المادة ٢٧٣ اجراءات)

على أنه نظرا لكثرة القضايا المعروضة في جلسة الجنب اذا يصل متوسطها الى حوالي مائة قضية في الجلسة أو تزيد ، فان المحكمة تكتفى بما أدلى به الشهود من أقوال فسي محاضر جمع الاستدلالات ومحاضر التحقيق الابتدائي ، ولما تستدعي المحكمة الشهود الا في نسبة قليلة من القضايا حين ترى أن الأوراق غير كافية لتكوين عقيدتها .

بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقوى الخصوم في الدعوى أن يتكلم ، وفي كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم وللمحكمة أن تمنع

المتهم أو محاميه من الاسترسال في المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله
(المادة ٢٧٥ إجراءات) .

على أن ما يحدث عملاً هو أن النيابة العامة لا ترفع في الجنب وإنما تتيح المحكمة
للمتهم ومحاميه أن وجد وليبقى الخصم ابداء أوجه دفاعهم في الدعوى .

* بعد ذلك تصدر المحكمة قرارها باقوال باب المرافعة — ثم تصدر حكمها

جسـدول رقم (٩٨)

أعمال المحاكم الجزئية في قضايا الجنب خلال السنوات من ١٩٥٧
الى سنة ١٩٦٩ وخلال السنوات من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩

السنة	قضايا الجنب المنظرة	قضايا الحكم فيها			قضايا باقية	نسبة الفصل
		العقوبة	البراءة	الجلية		
١٩٥٧	٤٥٩٠٦١	٣١٠٩٩٤	٤٣٦٤٧	٣٥٤٦٤١	١٠٤٢١٤	٨٣٪
١٩٥٨	٤٦٢٦٣٨	٣٠٩٩٤٢	٣٦٤٤٥	٣٤٦٣٨٧	١١٦١٥٧	٧٤٪
١٩٥٩	٥١٧٤٤٣	٣٥١٩٤٩	٣٠٩٣٠	٣٨٢٨٧٩	١٣٤٤٧٦	٧٤٪
١٩٦٧	٧٥٠٤٣٨	٥٩٠٥٠٦	٣٣٦٠٤	٦٢٤١١٠	١٢٨٣٢٧	٨٢٪
١٩٦٨	٧٤٥٩٤٦	٥٦٣٧٩٤	٢٤٠٦٩	٥٨٧٨٦٣	٥٨٠٨٣	٧٨٪
١٩٦٩	٧٦٢١٧٠	٥٩١٨٧٨	٢٣٧٤٦	٦١٥٦٢٤	١٤٦٥٤٦	٨٠٪
١٩٧٧	١٣٧٦٥٢٩	١١١١٥١٢	٣٠٦١٧	١١٤٢١٢٩	٢٣٤٣٩٠	٨٣٪
١٩٧٨	١٥١٩١٣٤	١٢٥٨٧١٧	٢٨٦٢٧	١٢٨٧٣٤٤	٢٣١٧٩٠	٨٤٪
١٩٧٩	١٥٨٧٢٦٨	١٣٢٧٨٧٤	٣٠٥٠٢	١٣٥٨٣٧٦	٢٢٨٨٩٢	٨٥٪

ولاحظ من الجدول السابق مايلي :

١ — ان عدد الجنب المعرضة على محاكم الجنب خلال الخمسينيات كان اقل من نصف مليون جنحة
في السنة وقد وصل في أواخر السبعينيات الى أكثر من مليون ونصف جنحة في السنة . أي أن
عدد الجنب قد تضاعف خلال تلك المدة ثلاث مرات . ويرجع العوامل الآتية :

١ - زيادة عدد السكان

- ب - تدخل المشرع بتجريم أفعال لم تكن مجرمة من قبل .
ج - ازدياد أوجه النشاط في المجتمع وتغير العوامل الاقتصادية .

٢ - أنه رغم تلك الزيادة الملحوظة في عدد الجنح خلال السبعينيات فإن نسبة الفصل في القضايا ظلت في حدود ٨٥ % من مجموع القضايا المعروضة على المحاكم الجزئية .

٣ - أن نسبة القضايا المحكوم فيها بالادانة الى مجموع الأحكام تصل الى مايزيد عن ٩٠ % غالبا ودلالة ذلك أن الجنح المقدمة للمحكمة تكون مهياة في الغالب الاعم لتوقيع العقوبة .

٢ - الطعن في الأحكام : مصدر الحكم في الجنتحة أو المخالفة فانه تكون له حجية ، فلا يعاد عرض الدعوى على المحكمة التي أصدرت الحكم الا بطريق الطعن " بالمعارضة " اذا كان الحكم غيابيا وذلك طبقا للمواد من ٣٩٨ الى ٤٠١ اجراءات ، كما يجوز الطعن في ذلك الحكم بالاستئناف طبقا للمواد من ٤٠٢ الى ٤٢٩ اجراءات

أما اذا لم يطعن في الحكم أو كان الحكم حضريا وغير قابل للاستئناف أو استنفذ طريق الطعن بالاستئناف فانه يكون نهائيا ، وهو حكم واجب النفاذ رغم قابليته للطعن بالنقض أو رغم الطعن فيه بالنقض ، أما اذا لم يكن قابلا للطعن بالنقض أو انقض ميعاد الطعن أو استنفذ طريق الطعن بالنقض فانه يكون حكما باتا حائزا لقوة الشيء المقضي به .

ونبين حالات الطعن بالمعارضة والاستئناف فيما يلي :

١ - المعارضة :

تنص المادة ٣٩٨ / ١ اجراءات على أن " تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح من المتهم والممثل من الحقوق المدنية في ظرف ثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق ، وعليه فيجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح أو المخالفات من محكمة الجنح أو من محكمة الجنسح المستأنفة ، أما الأحكام الحضرية الاعتبارية المهيئة في المواد من ٢٣٨ الى ٢٤٠ اجراءات فانها لا تقبل الطعن بالمعارضة الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر معه من الحضر ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .

وترفع المعارضة الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي ، فهي لم تستنفذ ولايتها ان فصلت في الدعوى دون تحقيق دفاع المتهم . ولا جناح عليها ان هي عدلت عن حكمها بعد اقبتها بدفاع المعارض .

جسـدول رقم (١١)

اثر المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في الجنيح والمخالفات من حيث تأييد الحكم الغيابي أو تعديله أو الغائه وذلك خلال المدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩

السنة	تأييد	تعديل	الغناء	الجملة	نسبة أحكام التعديل والالغاء الى جملة الاحكام
١٩٧٥	١٠٧٦٩٦	٣٦٧٥٣	٣٦٧٦	١٤٨١٢٥	٣٧٧ %
١٩٧٦	١١٣٩١١	٣٥٣٩٥	٤٢٧١	١٥٣٥٧٧	٢٥٨ %
١٩٧٧	٩٩٠٣٨	٣٢٤٨٩	٤٢٠١	١٣٥٧٢٨	٢٧٠ %
١٩٧٨	١٥٣٢٨١	٣٦١٧٥	٣٣٠١٦	٢٢٢٤٧٢	٣٥٣ %
١٩٧٩	١٣٨٦٠١	٤٤٥٨٧	٦٦٠٠	١٨٩٧٨٨	٢٧٠ %

ومذلك يتضح أن نسبة تزيد عن ربع الاحكام الصادرة في المعارضة تكون بتعديل الحكم المعارض فيه أو الغائه ، وبالتالي ينتج فيها دفاع المعارض .

بـ الاستثناءات :

تنص المادة ٤٠٢ اجراءات على أنه " يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجسزئية في المواد الجنيح أما الاحكام الصادرة منها في مواد المخالفات فيجوز استئنافها :

- من المتهم اذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف .
- من النيابة العامة اذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة إلا لخطأ في تطبيق
نصوص القانون أو تأويلها *

ومن ذلك يتضح :

- أن الأحكام الصادرة في الجنايات أو في الجنح التي تختص بها محكمة الجنايات لا يجوز
استئنافها .

- أن الأحكام الصادرة في الجنح من محكمة الجنح يجوز استئنافها سواء من المتهم أو من
النيابة العامة .

- أن الأحكام الصادرة في المخالفات لا يجوز استئنافها إلا من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة
والمصاريف أو للخطأ في تطبيق القانون أو من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة
والمصاريف وقضى ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته أو للخطأ في تطبيق القانون .

وحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ
النطق بالحكم الحضورى أو إعلان الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي
يجوز فيها ذلك .

وللنائب العام أن يستأنف في مهلة ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم وله أن يقرر بالاستئناف
في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف (المادة ٤٠٢ إجراءات) .

وتنظر محكمة الجنح المستأنفة (المشكلة من ثلاث قضاة) الدعوى من جديد ، ويكون للمتهم
وللباقى الخصم استكمال دفاعهم وللمحكمة استيفاء التحقيق فإذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة
فلمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لصلحته ولكن لا يجوز تشديد العقوبة
المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من
غير النيابة العامة ، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لصلحة رافع الاستئناف (المادة ٤١٧
إجراءات) .

جدول رقم (١٠٠)
الأحكام الصادرة من محكمة الجنح في مواد الجنح وما أستوف منها
خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠

السنة	الأحكام الصادرة من محكمة الجنح	المستأنف منها	النسبة
١٩٧٥	١٩٠٠٢٠	١٣٢٣٦٨	١٣ر٤ %
١٩٧٦	١٠٥٤٨٤٠	١٣٦٩٦٩	١٣ %
١٩٧٧	١١٤٢١٢٩	١٣٨٣٢٦	١٢ر١ %
١٩٧٨	١٢٨٧٣٤٤	١٦٦٦٣٩	١٢ر٩ %
١٩٧٩	١٣٥٨٣٧٦	١٨٦٩٣١	١٣ر٨ %

ومن ذلك يتضح أن نسبة تصل الى حوالي ٨٧ % من الأحكام الصادرة في الجنح لا تستأنف
ويستقر حكم العقوبة أو البراءة الصادر من محكمة الجنح حيث باتت حائزا لقوة الشيء المقضي فيه .

جدول رقم (١٠١)
نسبة الفصل في الجنح المستأنفة خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩

السنة	جملة القضايا المنظورة	الاحكام	النسبة
١٩٧٥	١٩٠٢٨٠	١٣٦٠١٣	٧٨ر٦ %
١٩٧٦	١٧١٢٣٦	١٣٨٩٤٠	٨١ر١ %
١٩٧٧	١٧٠٦٢٢	١٤١٧٨١	٨٣ر١ %
١٩٧٨	١٩٥٤٨٠	١٥١٢٩٣	٧٧ر٤ %
١٩٧٩	٢٣١١١٨	١٩٥٧٨٩	٨٤ر٧ %

جدول رقم (١٠٢)

نسبة الفصل في القضايا المستأنفة خلال المدة المماثلة من الستينيات

السنة	جملة القضايا المنظورة	الاحكام	النسبة
١٩٦٥	٩١٦٦٧	٧٣٢٣٢	٨٠ %
١٩٦٦	١٠٠٠٩٤	٧٧٣٨١	٧٧,٣ %
١٩٦٧	١١٧٩٨٧	٨٩١٥٠	٧٥,٥ %
١٩٦٨	١٣٢٣٢٢	٩٨٦١٥	٧٤,٥ %
١٩٦٩	١٤٣٥٠٨	١٠٧١١٣	٧٥,٥ %

ومن ذلك يتضح ان نسبة الفصل في القضايا المستأنفة خلال السبعينيات تبلغ حوالى ٨٣ % بينما انخفضت في الستينيات الى حوالى ٧٥ % من مجموع القضايا المفروضة على محاكم الجناح المستأنفة خلال المدة .

حد الاجراءات في الجنايات :

* ترد قضايا الجنايات الى محكمة الاستئناف العليا من النيابة العامة وسها امر الاحالة وقائمة بأسماء الشهود وأدلة الثبوت حيث يحدد رئيس محكمة الاستئناف الدور الذى تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنايات ، اذا تعقد محكمة الجنايات دور انعقاد يكون عادة أسبوعين فى كل شهر ، وتنظر فى الجلسة الواحدة حوالى خمس جنائيات متنوعة .

* يكلف المتهم والشهود بالحضر امام المحكمة قبل الجلسة بشمانية أيام على الأقل (المادة ٣٧٤ اجراءات) ، ولكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ان يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين لم يحق اعلانه باسمائهم (٣٧٩ اجراءات) -

* وتسرى فى جلسة المحاكمة كافة الاجراءات المقررة فى الجناح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة ٣٨١ اجراءات) -

٢٠ - إذا صدر أمر بإحالة المتهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر الجلسة بعد إعلانه قانونيا بأمر الإحالة ورقة التكليف بالحضور يكون للمحكمة أن تحكم في غيبته ، ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمراعادة تكليفه بالحضور (المادة ٣٨٤ إجراءات) .

فإذا رأت المحكمة محاكمة المتهم غيابيا فإنه يتلى في الجلسة أمر الإحالة ثم الأوراق المثبتة لإعلان المتهم وتهدى النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية أن وحد أقوالها وطلباتها ، وتسمع المحكمة الشهود إذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى ، فإذا قضت المحكمة غيابيا ببراءة المتهم فإن الحكم يعتبر حضوريا ولا يكون قابلا للطعن إلا من النيابة العامة بطريق النقض ، أما إذا قضى بإدانة المتهم نفذت العقوبة المالية أما العقوبات القيدة للحرية والاعدام فلا تنفيذ عليه عند حضوره أو القبض عليه ، وإنما يبطل حكم الحكم سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو بالتضييعات - بالسبب تكن العقوبة قد سقطت بضي المدة ومعاد النظر الدعوى أمام المحكمة (المادة ٣٩٥ إجراءات) .

٢١ - وقد نصت المادة ٣/٣٨١ إجراءات على أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالاعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ، ويجب عليها قبل إصداره أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية فإذا لم يصل رأيها إلى المحكمة خلال عشرة أيام التالية لارسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى (المادة ٣٨١ إجراءات ٢/) .

٢٢ - والحكم الصادر من محكمة الجنايات في جناية بالبراءة أو بالإدانة لا يجوز الطعن فيه إلا بطريق النقض ، وهو حكم نهائي واجب النفاذ .

جسـدول رقم (١٠٣)

الجنايات المنظرة أمام محكمة الجنايات وأمن الدولة وما فصل فيها
خلال المدة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٩

السنة	جملة القضايا المنظرة	الاحكام	النسبة
١٩٦٥	٢٤٣٩٤	١٤٧٦٩	٦٠ ٪
١٩٦٦	٢٣٩١٦	١٤٣٧٥	٦٠ ٪
١٩٦٧	٢٥٢٩٤	١٥٤٧٦	٦١ ٪
١٩٦٨	٢٤١٣٧	١٥٤٧٩	٦٤ ٪
١٩٦٩	٢٢٢٩٥	١٤٤٢٦	٦٤ ٪
١٩٧٥	٢٢٨٥٢	١١٤٤١	٥٠ ٪
١٩٧٦	٢٤٣٢٧	١١١٠١	٤٥ ٪
١٩٧٧	٢٦٥٦٤	١٦٢٥٢	٦١ ٪
١٩٧٨	٢٨١٣٣	١٩٩٢٦	٧١ ٪
١٩٧٩	٢٩٠٦٨	١٩٦٠٠	٦٧ ٪

عـمـ الطعن بالنقض :

عند هذه المرحلة تكون الغالبية العظمى من الدعاوى الجنائية قد صدرت فيها أحكام باثة ، ذلك ان عددا قليلا من القضايا هو الذي يعرض على محكمة النقض ومن خلاله تباشر تلك المحكمة الاشراف على تطبيق القانون وتفسيره مما يؤدي الى توحيد المبادئ القانونية التي تطبقها المحاكم .

وقد كانت المواد من ٤٢٠ الى ٤٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية تتضمن الطعن بطريق النقض ولكنها ألغيت وحل محلها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض .

ونقتصر في هذا المجال على بيان الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض وحالات الطعن بالنقض
ثم نبين جدولا يما عرض على محكمة النقض وفصلت فيه خلال السنوات من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ومن ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ .

الاحكام الجائز الطعن فيها : تنص المادة ٣٠ من قانون النقض على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعي بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنایات والجنح ، فالأصل أنه لا يجوز الطعن بالنقض الا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع في جنحة أو جنایة من آخر درجة أي من محكمة الجنایات أو من دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية .

حالات النقض :

- وقد بينت المادة ٣٠ / ٢ من قانون النقض حالات الطعن بالنقض وهي :
- اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله كتوقيع عقوبة تزيد عن المقرر .
 - اذا وقع في الحكم بطلان كعدم ايداع اسبابه وختمه في مهلة الثلاثين يوما .
 - اذا وقع في الاجراءات بطلان أثر في الحكم ، كاستناده الى دليل باطل .
- بينما فيما سلف اجراءات التقاضي في الدعاوى المدنية والجنائية منذ نشوء الدعوى حتى استقرار الحق بحكم بات .

ويتضح مما سلف ما يلي :

- ان اجراءات التقاضي في الدعاوى المدنية قد تطول لسبعة سنوات ، بسبب الضمانات التي وضعها القانون لمواجهة الخصوم باجراءات الدعوى ، وسبب الدفع وأوجه الدفاع التي يبديها الخصوم وما تتطلبه من اجراءات التحقيق والاحالة الى الخبير ، وسبب ما قد يعترض الدعوى من عوارض تعوق سيرها ، وسبب طريق الطعن في الأحكام ، وتعدد درجات التقاضي ، على أن نظام أوامر الاداء قد ثبت أنه يؤدي دوره المرجو في انجاز بعض الخصومات المدنية على وجه السرعة .

- أن العدالة الجنائية أسرع تحقيقا وانجازا إذ ان كثيرا من دعاوى الجنح يستقر فيها وجه الحق في عدة شهر ولما يمر العام القضائي دون أن يصدر فيها حكم من محكمة أول درجة على الأقل ولا يستأنف منها الا نسبة لا تتعدى ١٢ % من مجموع القضايا المحكوم فيها .

أما في الجنايات فان الاشراف الادارى الذى يقوم عليه بنیان النيابة العامة يساعد على انجاز معظم قضايا التحقيق خلال العام القضائى ، ولا تضى فترة طويلة حتى تكون القضية أمام محكمة الجنايات المختصة لتفصل فيها بحكم نهائى واجب النفاذ . ولا يعوق سير الدعوى أمام محكمة الجنايات الا الأحكام الغيابية التى تسقط بحضر المتهم أو القبض عليه ، وقد يخلى سبيله بحسب حضوره أو القبض عليه ثم يتغيب فى الجلسة المحددة لنظر القضية ومن ثم يتكرر صدور حكم غيابى عليه .

— ان محكمة النقض — وان مرض عليها نسبة بسيطة من مجموع الدعاوى المدنية والجنائية — الا أنها تحقق اشرافا حقيقيا على تطبيق القانون وتوحيد تفسيره وتطبيقه فى المحاكم الاخرى ، لانه وان كان الاصل أن الأحكام التى تصدرها محكمة النقض لا تلزم غيرها من المحاكم الا ان لأحكامها المنشورة أثرا أدبيا تهتدى به المحاكم فى أحكامها .

— تلك هى مرحلة التقاضى فى الدعاوى المدنية والجنائية ومنها يتضح جليا مقدار المعاناة التى يتحملها الخصوم للحصول على حقهم وقد و واضحا مدى ضخامة الرسالة التى يقوم بها القضاء فى تحقيق العدالة وإعلاء كلمة الحق بين الناس وإنصاف المظلوم والقصاص من الباغى .

الفصل الخامس عشر

البناني والمعدات اللازمة لإدارة العدالة

إعداد
المستشار محمود سامي شريف

محتوى الفصل الخامس عشر

- البحث الأول : استخدامات الرسم الإضافى .
البحث الثانى : نشأة صندوق أبنية دور المحاكم ونظامه ولوائحه الداخلية .

المباني والمعدات اللازمة لإدارة العدالة

تمهيد :

واجهت الدولة والأمة المصرية أثر قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ — بما اختطته من مبادئ — تحديات صعبة ، وكانت طموحات هدم الثورة أكبر من قدراتها المالية بما جعل الدولة بمواردها العادية ومواجهة من تحديات عسكرية واقتصادية وصناعية لا تملك تطرد دور العدالة — التي شارفت على الهلاك على النحو المناسب ، أو مواكبة ازدياد السكان بما يستلزمه من مرافق لتطبيق العدالة ولما كانت دور المحاكم " الإدارية والعدلية " وما يتبعها من جهات معاونة كالخبراء والطبيب الشرعي والشهر العقاري هي مسن مرافق الخدمات التي لا عائد مادي لها فقد أرادت الدولة إزاء ذلك أن تبحث عن مورد مالي آخر بالإضافة إلى ما تخصصه من اعتمادات في ميزانيتها العامة ذات الأهداف الطموحة فلجأت إلى المذهب ليساهم بدوره في تحقيق ذلك التطوير وأسدرت القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي على الدعاوى والأوراق القضائية تخصص حصيلته لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها وتأسيسها .

ومعد هذا القانون النواة الأولى لإنشاء صندوق أبنية المحاكم إذ أنه حقق لدور المحاكم تمويلا ذاتيا بعيدا عن ميزانية الدولة ، وخصص مناحي الاتفاق من هذا المال فنصت المادة الأولى من هذا القانون على أنه " يحصل رسم إضافي على صكب الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم الوطنية والشرعية طبقا للجدول المرافق لهذا القانون وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء دور للمحاكم المذكورة وإصلاحها وتأسيسها " وإذا كان ذلك القانون قد تكفل بتحقيق المورد المالي لأبنية المحاكم إلا أنه أغفل تخصيص جهاز للاتفاق من هذا المال والإشراف بقدر من التركيز على وضع الخطط المناسبة لمواجهة حال المحاكم ، بما أدى إلى دخول حصيلة هذا الرسم خزانة الدولة لتقوم بالاتفاق منسبها بأصلوب لا يتناسب مع قدر المشكلة ونشاط لا يتكافأ مع تطور ظروف المحاكم وأجهزتها المعاونة وتلك الزيادة السكانية غير المتوازنة .

ومعد أن كان حماس الدولة في علاج مشكلة تطهر المحاكم قد حقق موقدا ماليا مناسباً إلا أن ذلك الحماس قد توقف ولم تتخذ الإجراءات المناسبة لتخصيص جهاز فني للإشراف على دور المحاكم وعائيتها وتحقيق ما يتطلبه التطوير المادي والسكاني لها .

وقد أفرز نشاط الدولة أثر فرض الرسم الإضافي خلال السنتين ٦٢ مجمعا جزئيا نعطيا يتكون كسل واحد منها من ٤٠ غرفة وقاعتين للجلسة وكذا دورات مياه واستراحة ملحقة وكذا ثمانى مجمعات كلية تكلف

جميعها ما يقارب ٣٠٣ ٦٣٩ ٣ ^٣ إلا أن ذلك النشاط مالم يثبت أن تراخى أثر الظروف الاقتصادية والسياسية التي ألمت بمصر سنة ١٩٦٧ وكان السبب الرئيسي والمباشر لذلك هو دخول حصيللة الرسم الاضافى خزانة الدولة فاستأثرت به فى أزمتهما وأحجمت عن دفعة فى مصرفه الطبيعى وبلغ مجموع ما دخل خزائنة الدولة من تلك الحصيللة ما يناهز ٧٧٣ ر ٣٠ ر ٥ لم ينفق فيما خصص له بل ولم يسلم حتى اعداد هذا البحث الى الجهة التي أوكل اليها القانون مسئولية الاتفاق على دور المحاكم والاشراف عليها .

وقد أدى توقف النشاط العمرانى وحصول الخزائنة العامة على ما خصصه القانون للمحاكم ومبانيها الى تساؤلات وخلاف بين وزارة العدل ووزارة الخزائنة بما أدى فى الختام وبالتحديد فى سنة ١٩٧٣ الى ايجاد جهاز مستقل متخصص يتولى الاشراف على دور المحاكم وتأمينها وصيانتها من حصيللة الرسم الاضافى وسمى " صندوق أبنية دور المحاكم " .

ونعرض فى مبحث أول ماتم اقامته من محاكم عقب فرض الرسم الاضافى بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ ثم نخرج فى مبحث ثان الى نشأة صندوق أبنية دور المحاكم ونظامه ولائحته الداخلية .

المبحث الأول

استخدامات الرسوم الإضافية

صدر القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ محددًا في مادته الأولى فرض قيمة من الرسوم وفقا لجسودول أرفق به على كافة الدعاوى والأوراق القضائية وبين في ذات المادة أوجه اتفاق هذه الحصيللة بـسـان حدد ها في أوجه اقامة مناء وتأسيس وصيانة دور المحاكم .

وقد ساعد ذلك المورد الدولة على البدء في انشاء محاكم حديثة يتوافر فيها الاتساع وقاعات معدة لجلسات وملحق ببعضها استراحة للقاضي ووكيل النيابة .

وبين من الجداول التالية أسماء هذه المحاكم ومقارها وسنة تسليم كل منها :

جسودول رقم (١٠٤)

المجمعات المخصصة للمحاكم الابتدائية بمجمعات الجزليات

اسم المجموع	مقره	سنة التسليم	ملاحظات
١- مجمع محاكم شمال القاهرة	العباسية أول مدينة نصر	سنة ١٩٦٦	كانت تشغله وزارة العدل حتى سنة ١٩٧٩ حيث بدأ العمل فيه مقرا لمحكمة شمال القاهرة وأجهزة قضائية أخرى .
٢ - مجمع محاكم الجلاء	شارع الجلاء بالقاهرة	سنة ١٩٥٨	
٣ - مجمع محاكم بور سعيد	ميدان الشهداء بور سعيد	سنة ١٩٥٩	جارى انشاء جناحين لها
٤ - مجمع محاكم قنا	مدينة قنا	سنة ١٩٦٠	
٥ - مجمع محاكم سيد كريم اسكندرية	شارع السيد محمد كريم	سنة ١٩٦٧	شغلته القوات البحرية حتى تم اخلاؤه منها سنة ١٩٧٤
٦ - مجمع محاكم كفر الشيخ	شارع المحطة بكفر الشيخ	سنة ١٩٦٤	
٧ - مجمع محاكم دمياط	شارع سعد زغلول بدمياط	سنة ١٩٧١	
٨ - مجمع محاكم طنطا	شارع طه الحكيم خلف مبنى المحافظة	سنة ١٩٧٣	

جندول رقم (١٠٠)

المجمعات الجزئية النمطية ٤٠ غرفة قاعتين للجلسات

م	اسم المحكمة	المحكمة الابتدائية التابعة لها	مقرها	سنة التسليم
١	محكمة حلوان الجزئية	محكمة جنوب القاهرة	حلوان ١١٨ شارع شريف	سنة ١٩٦٤
٢	محكمة بندرامابة	محكمة الجيزة	شارع تاج الدول بجوار قسم شرطة امبابسة	سنة ١٩٦١
٣	محكمة السف الجزئية	محكمة الجيزة	مدينة السف	سنة ١٩٦٠
٤	محكمة الدخيلة الجزئية	محكمة الاسكندرية	الدخيلة	سنة ١٩٦٢
٥	محكمة مرسى مطروح الجزئية	محكمة الاسكندرية	شارع السوق وجول جمال بمرسى مطروح	سنة ١٩٦٤
٦	محكمة شبراخيت الجزئية	محكمة دمنهور	شبراخيت شارع صلاح سالم	سنة ١٩٦٠
٧	محكمة كفر الدوار الجزئية	محكمة دمنهور	كفر الدوار	سنة ١٩٦٣
٨	محكمة ايتاي البارود الجزئية	محكمة دمنهور	ايتاي البارود	سنة ١٩٦٠
٩	محكمة ابو حمص الجزئية	محكمة دمنهور	ابو حمص	سنة ١٩٦٠
١٠	محكمة الدلنجات الجزئية	محكمة دمنهور	الدلنجات	سنة ١٩٦٠
١١	محكمة كوم حمادة الجزئية	محكمة دمنهور	كوم حمادة شارع الجيش	سنة ١٩٦٢
١٢	محكمة سمندو الجزئية	محكمة طنطا	سمندو	سنة ١٩٦٠
١٣	محكمة بسيون الجزئية	محكمة طنطا	بسيون	سنة ١٩٦٠
١٤	محكمة آجا الجزئية	محكمة المنصورة	آجا	سنة ١٩٦٤
١٥	محكمة المنزلة الجزئية	محكمة المنصورة	المنزلة	سنة ١٩٦١
١٦	محكمة بلقاس الجزئية	محكمة المنصورة	بلقاس	سنة ١٩٦٠

"تابع" جدول رقم (١٠٥)

١٩٦٢	سنة	فارسكم	محكمة دمياط	١٧- محكمة فارسكم الجزئية
١٩٦٠	سنة	ههيا شارع أحمد عرايس	محكمة الزقازيق	١٨- محكمة ههيا الجزئية
١٩٦٠	سنة	الحسينية شارع	محكمة الزقازيق	١٩- محكمة الحسينية الجزئية
١٩٦٠	سنة	أبو حماد شارع المركز	محكمة الزقازيق	٢٠- محكمة أبو حماد الجزئية
١٩٦٤	سنة	كفر صقر شارع الجمهورية	محكمة الزقازيق	٢١- محكمة كفر صقر الجزئية
١٩٦٣	سنة	أبو كبير شارع مصطفى كامل	محكمة الزقازيق	٢٢- محكمة أبو كبير الجزئية
١٩٦٣	سنة	ديرب نجم شارع المدارس	محكمة الزقازيق	٢٣- محكمة ديرب نجم الجزئية
١٩٦٠	سنة	منوف شارع الجلال	محكمة شبين الكوم	٢٤- محكمة منوف الجزئية
١٩٦٠	سنة	شارع التربة	محكمة شبين تلا	٢٥- محكمة تلا الجزئية
١٩٦٠	سنة	أشمون شارع الزراعة	محكمة شبين الكوم	٢٦- محكمة أشمون الجزئية
١٩٦٣	سنة	قوسنا شر الجيش	محكمة شبين الكوم	٢٧- محكمة قوسنا الجزئية
١٩٦٠	سنة	الباجر شر جمال عبد الناصر	محكمة شبين الكوم	٢٨- محكمة الباجر الجزئية
١٩٦٠	سنة	الشهداء شارع المدارس	محكمة شبين الكوم	٢٩- محكمة الشهداء الجزئية
١٩٦٢	سنة	دسوق	محكمة كفر الشيخ	٣٠- محكمة دسوق الجزئية
١٩٦٤	سنة	فوة شر جمال عبد الناصر	محكمة كفر الشيخ	٣١- محكمة فوة الجزئية
١٩٦١	سنة	بيلا شر الجمهورية	محكمة كفر الشيخ	٣٢- محكمة بيلا الجزئية

"تابع" جدول رقم (١٠٥)

١٩٦٢	سنة	قليبين	محكمة كفر الشيخ	محكمة قطين الجزئية	٣٣-
١٩٦٢	سنة	طوخ	محكمة بنها	محكمة طوخ الجزئية	٣٤-
١٩٦٢	سنة	قليوب من الطريق الراعى	محكمة بنها	محكمة قلوب الجزئية	٣٥-
١٩٦٠	سنة	شبين القناطر شارع المحطة	محكمة بنها	محكمة شبين القناطر	٣٦-
١٩٦٢	سنة	سنهرس	محكمة الفيوم	محكمة سنهرس الجزئية	٣٧-
١٩٦٢	سنة	أطسا	محكمة الفيوم	محكمة أطسا الجزئية	٣٨-
١٩٥٩	سنة	ببا شارع جسر الابراهيمية	محكمة بنى سويف	محكمة ببا الجزئية	٣٩-
١٩٦٩	سنة	الواسطى ش ٢٣ بوليسو	محكمة بنى سويف	محكمة الواسطى الجزئية	٤٠-
١٩٧٠	سنة	سمالوط	محكمة المنيا	محكمة سمالوط الجزئية	٤١-
١٩٦٥	سنة	بنى مزار	محكمة المنيا	محكمة بنى مزار الجزئية	٤٢-
١٩٧٠	سنة	مطاي	محكمة المنيا	محكمة مطاي الجزئية	٤٣-
١٩٦٠	سنة	ملوى	محكمة المنيا	محكمة ملوى الجزئية	٤٤-
١٩٦٤	سنة	أبوتيج	محكمة أسيوط	محكمة أبوتيج الجزئية	٤٥-
١٩٦٤	سنة	منفلوط	محكمة أسيوط	محكمة منفلوط	٤٦-
١٩٦١	سنة	أينوب	محكمة أسيوط	محكمة أينوب الجزئية	٤٧-
١٩٦٠	سنة	البدارى	محكمة أسيوط	محكمة البدارى الجزئية	٤٨-
١٩٦٠	سنة	صدفا	محكمة أسيوط	محكمة صدفا الجزئية	٤٩-
١٩٦٢	سنة	الواحات الخارجة	محكمة أسيوط	محكمة الواحات الخارجة الجزئية	٥٠-
١٩٦٢	سنة	جرجا	محكمة سوهاج	محكمة جرجا الجزئية	٥١-
١٩٦٢	سنة	البلينا	محكمة سوهاج	محكمة البلينا الجزئية	٥٢-
١٩٦٣	سنة	أخميم	محكمة سوهاج	محكمة أخميم الجزئية	٥٣-
١٩٦١	سنة	طميطا	محكمة سوهاج	محكمة طميطا الجزئية	٥٤-
١٩٦٤	سنة	طما	محكمة سوهاج	محكمة طما الجزئية	٥٥-
١٩٦٣	سنة	المرائة	محكمة سوهاج	محكمة المرائة الجزئية	٥٦-
١٩٦١	سنة	نجع حمادى	محكمة قنا	محكمة نجع حمادى الجزئية	٥٧-

"تابع" جسدول رقم (١٠٥)

سنة ١٩٦٢	دشنا	محكمة قنا	٥٨- محكمة دشنا الجزئية
سنة ١٩٦٢	قوص	محكمة قنا	٥٩- محكمة قوص الجزئية
سنة ١٩٦١	أبو كشف	محكمة قنا	٦٠- محكمة أبو كشف الجزئية
سنة ١٩٦٣	اسنا	محكمة قنا	٦١- محكمة اسنا الجزئية
سنة ١٩٦٢	الغردقة	محكمة قنا	٦٢- محكمة الغردقة الجزئية

البحث الثاني

نشأة صندوق أبنية دور المحاكم ونظامه ولوائحه الداخلية

حسباً للخلاف الذي كان ناشئاً بين وزارتي العدل والخزانة بشأن حصيللة الرسم الإضافي واستهدافه لاستخدامه في الأغراض المخصصة لها فقد صدر في ١٩٧٣/٣/٢٦ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ الذي أضاف مادة وحيدة إلى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بفرض رسم إضافي لدور المحاكم نص في هذه المادة على أن " ينشأ لحصيللة الرسم الإضافي ويخصص له من موارد أخرى ، صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية ويصدر بتنظيمه قرار من رئيس الجمهورية " .

ومصدر ذلك القانون اكتمل نظرياً لدور المحاكم ما يتنبأ لها من رعاية مستقلة فسيتم تحقيق لها المورد المالي المستقل عن ميزانية الدولة وتخصصت فيها مصاريفه واتفاقاته واستقل على مستوى الإشراف عليها جهاز له الشخصية الاعتبارية .

وبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر أن الغرض من إنشاء ذلك الصندوق هو تنظيم استخدام حصيللة الرسم الإضافي المفروض بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ على نحو يحقق الأغراض التي استتبع فرض الرسم وإن إنشاءه كان وليد اتفاق بين وزارة العدل ووزارة الخزانة .

وإذا كان صندوق أبنية المحاكم قد ظهر إلى الوجود بعد مرور عشرين عاماً من التاريخ الطبيعي الذي كان من الواجب ظهوره فإن ذلك قد أدى مع أسباب أخرى إلى تعميق عمله وتقييد حرية انطلاقته هذه الأسباب تتمثل في :

أولاً : عدم مراعاة ما لأمريسته وسهامه من أهمية قصوى ذلك أن مسئولية بناء وإقامة المحاكم وتأثيثها وصيانة القوائم منها بكل ما يصاحب ذلك من متطلبات فنية وإدارية وحسابية وتنظيمية يستلزم تنظيمها دقيقاً ومهارة متخصصة وخبرة وعلى درجة عالية من الكفاءة والكفاءة في كل مجالاته سيما بعد ركود عمراني طويل وتدهور شديد لدور المحاكم .

ثانياً : حرمان هيئة الصندوق من الحصيللة المتوفرة بخزائنها وللة قدورها خمسة ملايين جنيه على ما سلف الإشارة إليه ونقل مسئولية سداد نفقات إنشاء بعض دور المحاكم إلى كاهله فم تولى هذا الإشراف

ثالثاً : عدم التناسب بين قيمة حصيللة الرسم الإضافي المفروض سنة ١٩٥٤ وبين ما تطورت إليه أسعار تكاليف البناء والتأثيث عند إنشاء الصندوق ومد نشاطه وقد كان لهذه الأسباب الثلاثة

الرئيسية اثر في تعميق حركة هيئة الصندوق منذ انشاء فتعثرت خطواته ولم تتطلق الحركة العمرانية كما ينبغي لها وكما كان مأمولا فيها بل أدى توقف نشاطه الى وضع هذا الصندوق تحت الحراسة القضائية بحكم قضائي في اواخر سنة ١٩٧٥ فقد اقام احد السادة المحامين الدعوى المستعجلة رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٧٥ طالبا فرض الحراسة القضائية على صندوق ابنية المحاكم وتعيين احد الحراس القضائيين من الجدول لاستلام وتحصيل اموال الرسوم القضائية لدور المحاكم من خزائن الدول وجميع انحاء الجمهورية واستلام دور مباني واثاث المحاكم .

وتنفيذ مشروعات مباني المحاكم المعدة رسوماتها لدى وزارة العدل في انحاء البلاد والصرف على تحديد ردها وتأسيس ونظافة دور المحاكم بجميع درجاتها لتليق بمقام مصر وشعبها وقضايتها وقادتها ومقام المخامة والمحامين .

وقد صدر الحكم بفرض الحراسة القضائية على صندوق ابنية المحاكم بتاريخ ١١/٦/١٩٧٥ وتعيين السادة رئيس محكمة القاهرة الابتدائية (المستشار عبد العزيز هندی) ونقيب المهندسين (المهندس مصطفى خليل) ومدير هام الميزانية بوزارة العدل حراسا قضائيين لاداء المأمورية الموضحة بالا سباب .

وقد قام الحراس بباشرة مأمورية الحراسة القضائية وموالات الانفاق على المشروعات القائمة بما لا يعطل سير العمل فيها وكذا الانفاق في اوجه النشاط المختلفة للصندوق حتى تم انتهاء الحراسة القضائية بالغاء الحكم الصادر بفرضها بموجب الحكم المستأنف في نهاية سنة ١٩٧٥ .

هذا ويبين فيما يلي النظام القانوني لصندوق ابنية المحاكم ثم تبين بعد ذلك اللائحة الداخلية لهذا الصندوق ثم نفرض لنشاط الصندوق وما انجزه من أعمال .

١ - النظام القانوني لصندوق ابنية المحاكم :

صدر في ١٢ يونيه سنة ١٩٧٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتنظيم صندوق ابنية دور المحاكم وقد تناول هذا القرار النظام الداخلي لهذا الصندوق وحدد أغراضه ومصادر إيراداته وتعرض لما أوردته هذا القرار في متاح أربعة :

أ - مقر الصندوق وأغراضه :

جعل القرار الجمهوري القاهرة مقرا لصندوق ابنية المحاكم كما جعل لوزير العدل سلطة الاشراف عليه

لها لأغراضه من مساهمة المحاكم والإشراف عليها وحدد أغراضه في إنشاء إبنية دور المحاكم وصيانتها وإصلاحها وتأثيثها وتزويدها بالأجهزة والأدوات اللازمة للقيام بخدماتها وأنشطتها بهذا الصند ورق الإشراف على تحصيل الموارد المخصصة كما أوكل إليه التصرف فيها بالتعاقد وأجراء الأعمال والتصرفات التي من شأنها تحقيق أغراضه .

ب - مجلس إدارة الصند ورق :

تشكيله : روى في تشكيل مجلس إدارة الصند ورق أن يجمع بين أعضائه الجهات ذات الاتصال المباشر بأعماله والخبرة الفنية اللازمة لنشاطه فجعل رئيسه من اختيار وزير العدل على أن يكون من أحد وكلاء الوزارة وأما الأعضاء فقد حددهم بوظائفهم وهو مدير إدارة المحاكم ، مستشار بمحكمة استئناف القاهرة تختاره جمعيتها العمومية سنويا ، مدير إدارة النيابات ، مدير عام الصند ورق ، ثم ممثل لوزارة الإسكان وآخر للمهينة العامة للخدمات الحكومية . وقد جعل القرار لوزير العدل الحق في أن يضم لعضوية المجلس اثنين من ذوي الخبرة في مجال نشاط الصند ورق لمدة سنتين قابلة للتجديد .

اختصاصاته : بين القرار الجمهوري أن مجلس الإدارة هو المختص بتصرف شئون الصند ورق ووضع السياسة التي يسير عليها والخطة السنوية لمشروعاته واتخاذ مايراه من قرارات لتحقيق أغراضه كوضع وإصدار القرارات والنوائح الداخلية وإقرار المشروعات المتعلقة بأغراضه والإشراف عليها والموافقة على مشروع الموازنة والحسابات الختامية وقبول الهيئات والتبرعات فيما خلا التي تقدمها هيئات أو شخصيات أجنبية فلا بد من موافقة رئيس الجمهورية .

إجراءاته : حدد القرار الجمهوري لاجتماعات المجلس مرة على الأقل كل شهر وجعل لوزير العدل الحق في دعوته للانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك وتصح الاجتماعات بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح جانب الرئيس .

تبلغ القرارات بعد صدورها إلى وزير العدل خلال أسبوع لاعتمادها .

رئيس مجلس إدارة الصند ورق وهو الذي يتولى إدارة شئونه وتصريفها ويكون مثالا له في صلاته بالفسير .

مدير الصند ورق ينتدب من بين العاملين بوزارة العدل ويحدد مجلس إدارة الصند ورق اختصاصاته ولمجلس الإدارة ندب أو استعارة باقي العاملين بالصند ورق الذين تسري عليهم أحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

موارد الصندوق : حدد القرار الجمهوري هذه الموارد و أهمها هو حصيله الرسم الاضافي
لدر المحاكم المقرر بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ هذا بالإضافة الى ما تخصصه الدولة من سن
اعتمادات واعانات للصندوق وما يقبله من هبات وتبرعات وما قد يقرره نشاطه من موارد . وقد
أضفى القرار الجمهوري على اموال الصندوق صفة المال العام واجاز تحصيل ما يستحقه لسندى
الغير بطريق الحجز الادارى كما أوجب أن تكون للصندوق موازنة خاصة على نمط وخلال المسدد
المتبعة في الموازنة العامة للدولة .

٢ - اللائحة الداخلية للصندوق :

صدرت اللائحة الداخلية للصندوق ابنىة المحاكم وتم التصديق عليها بجلسة مجلس ادارة صندوق
ابنية المحاكم المنعقدة يوم الخميس ٢٤ / ٤ / ٧٥ وتناول هذه اللائحة بالتنظيم مصادره
ايرادات الصندوق وأوجه الاتفاق ووسائل الرقابة على الصرف من موارد وتنظيمه وقد جاءت هذه
الوجه في أبواب خمسة تعرض لها تفصيلا على الترتيب الذى وردت به اللائحة .

الأول : تناول هذا الباب الاحكام العامة التى بينت اختصاص الصندوق فى تمويل مشروعات ابنىة
در المحاكم وصيانتها واصلاحها وتأسيسها وجعلت له حق التعاقد مع الهيئات والمؤسسات
العامة أو مع مقاولى القطاع الخاص فى صدر القوانين المعمول بها ومنع أى جهة من القيام
بشمة مشروعات أو تعديلها تتعلق بالمحاكم دون الرجوع الى الصندوق وأضاف أيضا السى
عائق الصندوق مسئولية تزويد المحاكم بالأجهزة والادوات اللازمة للقيام بخدمااتها فى صدر
الاعتمادات التى تسدد ها وزارة العدل للصندوق لهذا الغرض ومن ثم فقد أنحصر مسئوليته
فى هذا الصدد فى اختيار نويات الأجهزة ومسئولية تجميع طلبات الجهات فيها وتوزيعها
عليها .

الثانى : وقد تناولت اللائحة فى هذا الباب مجلس ادارة الصندوق فبينت فيه ضرورة اجتماعه مسرة
كل شهر على الأقل وأناط بمدير الصندوق اعداد جدول أعماله وما يلزم من مذكرات شسم
جعلت لرئيس المجلس حق دعوة أعضائه ولا يكون هذا الاجتماع صحيحا ما لم يحضر
أغلبية أعضائه وإذا ما تغيب رئيس المجلس جعلت الرئاسة لاقدم الأعضاء نيابة عنه واحسب
بالسرية جلساته وتصدر القرارات فيه بالأغلبية وعند التساوى يرجح جانب الرئيس .

وعالجت حالات الضرورة السرعة بأن اجاز صدر القرارات بالتسيير ووضع شرطاً لذلك أن يوافق
جميع الأعضاء وبينت اللائحة جواز دعوة من يرى المجلس دعوته للحضر كما أوجبت أن يكسبون

للمجلس سكرتير يحرر محاضر الجلسات وأناط بمدير الصندوق تنفيذ ما يصدر من قرارات
بعد اعتمادها من وزير العدل وأجاز لمجلس الإدارة تشكيل لجان فرعية طبقاً لما
تقتضيه ظروف العمل كما جعلت له الحق في تعيين نائب لمدير عام الصندوق ومدير
ونائب للشئون المالية .

الثالث : خصصت اللائحة هذا الباب لتنظيم موازنة الصندوق المالية فأوجبت اعداد مشروع موازنة
لسنة مالية تتفق والسنة المالية للدولة تشمل جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاطه
وتحقيق أهدافه وأناطت بلجنة يرأسها مدير عام إدارة المحاكم وعضوية مدير الصندوق ونائبه
ومدير الشئون المالية ومندوبون عن كل من وزارة المالية والتخطيط والجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة اعداد مشروع هذه الموازنة ومنعت اللائحة الاذن بالصرف قبل اصدار قانون ربط
الموازنة أو استخدام أحد الاعتمادات في غير الغرض المخصص له الا في حدود ضيقة وأجازت
اللائحة لمجلس الإدارة اجراء تعديل في المشروعات الاستثنائية للصندوق خلال السنة
المالية .

الرابع : تناولت اللائحة في هذا الباب تنظيم سبل الصرف من موارد الصندوق وسلطات الصرف منه
فجعلت لمدير الصندوق سلطة صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأجر العاملين المنتدبين
بالصندوق أما المكافآت التشجيعية فجعلها من سلطة رئيس مجلس الإدارة بناء على اقتراح مدير
الصندوق أما بالنسبة لاعتمادات الباب الثاني الخاصة بالصيانة والتأثيث فالصرف منها مسن
اختصاص مدير عام الصندوق في حدود الاعتمادات المقررة وبعد موافقة مجلس الإدارة بالنسبة
لخطة صيانة المرافق أما بالنسبة للاستخدامات الاستثنائية فجعل الصرف منها من سلطة مدير
عام الصندوق بالنسبة للمشتريات التي وافق عليها مجلس الإدارة وكذا بالنسبة للمشروعات التي
تم اعتمادها في حدود ما تم من أعمال أما بالنسبة لدفع مبالغ مقدما من المتفق عليها فسان
سلطة الموافقة عليها من سلطة رئيس مجلس الإدارة في حدود اللوائح المالية والنسبة لشراء
الاصناف غالية الثمن كالمكاتب والسخانات والثلاجات وأجهزة التكييف ٠٠٠ الخ فهي من سلطة
مجلس الإدارة باستثناء ما يشتري للاستراحات .

كما أوجبت اللائحة وضع نظام لحصر المبالغ التي تحصل وفقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ —
وأوجب ايداعها البنك المركزي المصري ثم تناولت اللائحة وضع نظام للتقارير الدورية والدفاتر الحسابية
للمراقبة والتنظيم في الصرف من موارد الصندوق .

الخامس : نظمت اللائحة الشئون الادارية في ذلك الهاب فأناطت بمجلس الادارة تحديد العاملين بسه واختيارهم وتحديد ساعات العمل وأيامه وجعلت لمدير عام الصندوق سلطة الاشراف على اجهزة الصندوق والعاملين بسه وجعلت لرئيس مجلس الادارة سلطة رئيس المصلحة بشأن المخالفات التي تقع من العاملين كما جعلت له الحق في تكليف مدير عام الصندوق بالقيام باموريات خارج مرقه كما أجازت لمجلس الادارة تقرير مسابقات لعمل ر سوسسات نموذجية لابنية المحاكم وتقدير مكافآت الفائز بها ومكافآت اللجان الفنية وذلك خصما من المشرهات المقام بشأنها المسابقة .

نشاط الصندوق وما انجزه من أعمال :

باشر صندوق ابنية المحاكم مسئوليته وبدأ نشاطه في أول يناير سنة ١٩٧٤ في ظل موارد محدودة والتزامات مالية يتعين عليه الوفاء بها لاستكمال الاعمال الجارى تنفيذها . وفي مواجهة مبان ومحاكم متهاكة تندر بالخطر وتتطلب نفقات باهظة لعمليات الاحلال والتجديد من جهة ولعمليات الصيانة من جهة أخرى .

وقد كان ملزما في ذلك الحين أن يقوم المكتب العربى للتصميمات والاستشارات الهندسية باعداد رسومات مشروعات وتجهيز مستنداته وكان ذلك المكتب يستغرق وقتا طويلا في ذلك الصدد ثم يقوم بمعرفته بتكليف شركة بعينها بالقيام بالمشروع بامر تكليف وفقا لأسعار التكلفة دون ضابط لزمن أو خطة عمل ملزمة بما يستطيع معه الزمن الذى ينتهى فيه المشروع ويؤدى الى تأخير التنفيذ وتحمل الصندوق أعباء مالية باهظة تنجم عن زيادة التكاليف وتضاعف الاسعار سنة بعد أخرى .

وفي اطار تلك العوامل والظروف باشر الصندوق في بداية سنة ١٩٧٤ مسئولياته سواء في مجال اقامة المحاكم ، أو في مجال الصيانة والتأثيث وذلك على النحو الاتى :

أ - في مجال اقامة المحاكم :

ينقسم نشاط الصندوق في هذا الصدد الى اقسام ثلاثة :

- تسلم المشرهات التى بدى فيها قبل قيامه
- انشاء مشروعات جديدة وانقضاء منها .
- مشروعات جديدة ما زال العمل فيها جاريا .

وذلك على التفصيل الاتى :

٤ - المشروعات المسلمة للصندوق :

تسلم الصندوق في بداية نشاطه مجمع محاكم القيم الذي افتتح في سبتمبر سنة ١٩٧٤ ومجمع محاكم رشيد الذي تم افتتاحه في يونيو سنة ١٩٧٥ بعد أن قام بسداد باقى تكاليف انشاء هذين المشروعين التي وصلت الى ما يقارب من ١٥٠ ألف جنيه .

١ - المشروعات التي بدى فيها وتم استلامها :

مجمع محاكم الجلاء (المرحلة الثانية)
وهي عبارة عن تغطية مبنى مجمع الجلاء بعدد دوين كاملين فوق الخمسة أدوار التي كان يشغلها وقد أسند تنفيذ هذا المشروع الى احدى شركات القطاع العام سنة ١٩٧٣ بتكاليف تقديرية سنة ١٦٢ ألف جنيه وتم الاستلام سنة ١٩٧٩ بعد ست سنوات وبلغت جملة التكاليف ٤٣١ ألف جنيهه بزيادة قدرها ٢٥٧ % عما كانت عليه التكاليف سنة التقدير .

مجمع محاكم دمياط (المرحلة الثانية) :
وهي عبارة عن تغطية دوين فوق ما انشئ في المرحلة الاولى وقد بدأ تنفيذ هذه المرحلة سنة ١٩٧٥ وتم استلامها بعد انشائها سنة ١٩٨٠ وبلغت تكاليفها الكلية حوالى ١٦٠ ألف جنيهه .

مجمع محاكم بركة السبع :
اسند تنفيذ هذا المشروع الى احدى شركات القطاع العام سنة ١٩٧٣ بتكاليف تقديرية حوالى ١٩٠ ألف جنيهه وتم استلامه سنة ١٩٨٠ بعد أن وصلت تكاليف الكلية الى ٥٧٢١٣٣ جنيهه أى ارتفعت بنسبة ٣٠١ % عما كانت عليه في سنة التقدير .

مجمع محاكم الخانكة :
وقد بدأ تنفيذ هذا المجمع سنة ١٩٧٨ وهو من أول المشروعات التي أسند تنفيذها لشركات المقاولات بدون أمر تكليف بعد الغاء هذا النظام وقد بلغت تكاليفه الكلية حوالى ٣٩١٠ ألف جنيهه .

شراء عمارات سكنية وتجهيزها وتأثيثها لتكون مقارا مؤقتة لمحاكم كل من فرشوط (بمحافظة قنا) ومبنى محكمة منية النصر (الدقهلية) .

استئجار عمارات سكنية لذات الغرض واعدادها وتأثيثها مثل مباني محاكم : تنقباد ، السبلالوين ، دكرنس ، شربين ، الابراهيمية ، مشطول السوق ،

بـ المشروعات الجارية استكمال تنفيذها :

القسم الأول :

مشروعات جارية التنفيذ المينى فيها بالفعل وأوشك بعضها على الانتهاء وهى :

مجمع محاكم الاسكندرية سيد كريم (المرحلة الثانية)

بدأ تنفيذ هذه المرحلة سنة ١٩٧٥ بتكاليف تقديرية ١٨٠ ألف جنيه وتم استلام جزء من هذه المرحلة سنة ١٩٧٩ وتكلف اعداد التقرير مبلغ ٦٧٢ ألف جنيه .

مجمع محاكم الجيزة

كلف المكتب العربى بتنفيذ هذا المشروع سنة ١٩٧٣ باستثمار قدره ٧٥ ألف جنيه غير أنسـ لم يسند الى الشركة المنفذه (شركة البحر الاحمر للمقاولات قطاع عام) الا فى عام ١٩٧٦ وكان اسناده بقرار تكليف وقد تعثر تنفيذ هذا المشروع لاسباب عديدة منها تباطؤ الشركة المنفذه ووجود بعض الموانع بالموقع وقد بلغ جملة ما أنفق على هذا المشروع مبلغ ٧٤٨ ألف جنيه وتـم انشاء ستة أدارى مباني خرسانية وحجرية وينتظر انتهاء المشروع منتصف سنة ١٩٨٣ ويتطلب استكماله مبلغ أربعة ملايين جنيه .

مجمع محاكم المنيا :

بدأ التنفيذ الفعلى لهذا المشروع سنة ١٩٧٩ وبلغ كـ أنفق عليه حتى الآن مبلغ حوالى ٣٢٥ ألف جنيه ويتطلب انهاء مبلغ يزيد عن ٤ مليون جنيه وقد تعثر تنفيذ هذا المشروع لاسباب وجود موانع بالموقع تم التغلب عليها .

مجمع محاكم ميت غمر

وقد أسند تنفيذ هذا المشروع الى شركة الجيزة للمقاولات قطاع عام بقرار تكليف سنة ١٩٧٣ — بتكاليف تقديرية كلية ١١٠ ألف جنيه وتباطأت الشركة فى التنفيذ حتى اعداد هذا التقرير ووصل جملة ما أنفق على هذا المشروع مبلغ ٥٣١ ألف جنيه وينتظر أن تصل تكاليفه ١ مليون جنيه .

مجمع محاكم دمنهور :

بدأ تنفيذ هذا المشروع سنة ١٩٧٤ وتم تنفيذ أساساته وبلغ جملة ما أنفق عليه حتى الآن حوالى ٧٥٨ ألف جنيه وينتظر أن تصل تكاليف المشروع الكلية خمسة ملايين جنيه .

مجمع محاكم طنطا :

بدأ تنفيذ هذا المشروع سنة ١٩٧٦ بشراء الارض من محافظة الغربية واقامة سور حولها وتعثر

تنفيذه حتى سنة ١٩٧٩ بسبب انشغال الأرض بمبنى مديرية الاسكان وتم اخلاؤها وأسند للمكتب العربي تصميمها وقد بلغ جملة ما أنفق عليه حتى الان ٤٣٢ ألف جنيه ومنتظر أن تصل تكاليفه عشرة ملايين جنيه .

مجمع محاكم سوهاج

بدأ في تنفيذ المشروع سنة ١٩٧٩ وبلغ جملة ما أنفق عليه حتى الان ٢٤٨ ألف جنيه ومنتظر أن تصل تكاليفه الى مبلغ ١٠ ملايين جنيه .

القسم الثاني :

أ - مشروعات اتخذت الاجراءات لوضع تصميماتها :

وهي مجمعات محاكم : المنصورة ، السويس ، الأقصر ، شبرا الخيمة ، كفر شكر ، سيدى سالم ، طامية ، ساحل سليم ، شربين ، دكرنس ، فرشوط ، القوصية وتبلغ جملة التكاليف التقديرية لهذه المجمعات مبلغ ٣٧ مليون جنيه .

فى مجال الصيانة والتأثيث :

وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٣ أصبح من الواجبات الاساسية لصندوق ابنية المحاكم بالاضافة الى انشاء دور المحاكم صيانة هذه الدور واصلاحها وتأثيثها وتزويدها بالاجهزة والادوات اللازمة للقيام بخدماتها ولا شك فى أن الصيانة والاصلاح والتأثيث لا يقل عن انشاء دور المحاكم ، ذلك أن الحالة التى وصلت اليها المحاكم من سوء نظر لقلة الاهتمام بها وانعدام اجراء الصيانة الدورية لمبانيها ومراقبتها قد أصبحت عامة وشاملة لكافة دور المحاكم ويدخل فى مجال الصيانة والتأثيث كل ما يجريه الصندوق ويكون لازما من اصلاحات جوهرية قد تصل فى بعض الاحوال الى تغيير اجزاء من المبنى أو إعادة صب خرسانات الاسقف فى احوال اخرى ما يتناول مرافق البناء باصلاح دورات المياه ودرج المبنى ودوران الحوائط واصلاحات النوافذ وتركيب الزجاج فيها . . . الى آخر ما يشمله الاصلاح والصيانة .

أما بالنسبة لتأثيث دور المحاكم فلا شك أن المبنى الذى تستكمل فيها الاعمال العمرانية تبدأ فيها أعمال التأثيث على اختلاف أنواعه سواء بالنسبة للمكاتب وقاعات الجلسات وغرف الحفظ كل بما يناسب ما خصص له وأيضا استبدال ما يستهلك من أثاث بالنسبة لكل دور المحاكم ومتابعة الايدياد المطرد فى العمالة الفنية والادارية .

فى النهاية فأن تطوّر نظم كتابة الاحكام وحفظ القضايا قد ضاعف من مهمة صندوق ابنية المحاكم بتزويد دور المحاكم بما يلزمها من آلات كتابة وآلات تصوير واجهزة الميكروفيلم والسيارات اللازمة لنقلات السادة القضاة والعاملين بالمحاكم .

جدول رقم (١٠٦)
مصاريف الصندوق من مبالغ في بابي الصيانة
والاصلاح والتأثيث

السنة	اعمال الصيانة والاصلاح	التأثيث
١٩٧٤	٧٦١٣٧	٥٩٩٩٦
١٩٧٥	٦١٧٧٢	٩٩٩٦٦
١٩٧٦	لم يتيسر الوصول الى ارقام بيانات هذه السنة	
١٩٧٧	١٣٠٩٤٦	٧٤٩٠٤
١٩٧٨	١٣٥٠٦٠	١٧٩٥٢٠
١٩٧٩	١٤٦٠٩٥	٢٢٣٩٣٨
١٩٨٠	١٧٦١٠١	٢١٠٧١٩

Bibliotheca Alexandrina



0347287